الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٠

ج ١

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد العاشر

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٩٠

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

انتخابات ١٩٩٠

تحتل الانتخابات البرلمانية فى مصر عام ١٩٩٠ أهمية خاصة ، ولاثبات ذلك دعونا نتأمل المعارك الانتخابية التى جرت منذ البدايات المبكرة لظهور التعددية السياسية فى مصر عقب فترة طويلة من الوجود المنفرد للاتحاد الاشتراكى العربى .

فى انتخابات ٧١ لم تكن هناك أحزاب سياسية بل ولم يكن هناك منابر أيضاً ، ولكننا نعتقد أن التمايز المبكر للقوى السياسية على مسرح الحياة السياسية قد بدأ فى هذه الانتخابات ، حيث شهدت مصر بعض المرشحين من الذين حرمهم الاتحاد الاشتراكى قبل ذلك لبضعة سنوات من هذا الحق سواء من الاتجاهات اليمينية أو الاتجاهات اليسارية ، وأتسمت اللحظة السياسية نفسها بالخصوصية حيث كانت النخبة الحاكمة بين مفترق طرق والخلاف حول الوجهة مطروح فيما بينها ، فكان أن عرف ذلك طريقه للناخبين عن طريق المرشحين وعرفت بعض الدوائر الانتخابية فى القاهرة مرشحين يدعون فى ٧١ علناً الى الصلح مع اسرائيل فى مواجهة مرشحين يدعون الى حرب التحرير الشعبية .

فى انتخابات ٧٦ ـ التى قيل أنها أهم المعارك الانتخابية بعد ٥٢ ـ كانت القوى السياسية قد اشتد عودها وتبارت فى المعركة الانتخابية بكل ضراوة وادارت الحكومة الانتخابات بقدر من الحياد أشاد به الكثير من خصومها ، على عكس انتخابات ٧٩ التى هاجمتها المعارضة بضراوة ولم ينجح فيها سوى حفنة ضئيلة من معارضى الحكومة ، حتى أن بعض المراقبين يروا أنها قد أدت الى اختناق التعددية السياسية الوليدة ومهدت للمناخ القائم الذى تم فيه اغتيال السادات .

وعندما تولى مبارك السلطة وأفرج عن معتقلى سبتمبر ٨١ بدت الحياة السياسية للنشاط مرة أخرى وتوالت اصدار صحف المعارضة ، لكن ظلال كثيرة من الشك أحاطت بانتخابات ٨٤ ، ٨٧ لانها تمت ولاول مرة بما عُرف بنظام القوائم النسبية ، وصحيح أن بعض المحلليين قد وجدوا أن هذا النظام أرقى وأكثر ديموقراطية من الانتخابات الفردية التى تهدر رأى ٤٩٪ من الناخبيين ، إلاّ أن عدم اطلاق حرية تكوين الأحزاب بدون قيود أعطى حجم كبير لمشكلة المستقلين وأدى الى إنهيار فكرة الانتخابات بالقوائم .

عادت الانتخابات مرة أخرى فردية عام ٩٠ فكان أن اشتعلت المنافسة مرة أخرى وتكشف قصور الحياة الحزبية عن استيعاب الشارع السياسى ، حيث بدأ المستقلون هذه المرة أقوى من أى حزب وحققوا نتائج كبيرة فيما تمايز التيار الاسلامى أيضاً لأول مرة بعد أن غاب فى ٧١ ، ٧٦ إذ كان ضعيف البنية حينذاك ومثخن بالجراح وتوارى تحت لافتات الوفد والعمل فى ٨٤ ، ٨٧ على التوالى ، الى أن ظهر بالاصالة عن نفسه فى انتخابات ١٩٩٠ فى صورة أشخاص محددين فتكشف عن حجم أقل مما كان يبدو عليه تحت لافتة (القائمة) التى عرفتها انتخابات ١٩٨٧م ٠

قراءة هذا الملف تضعنا أمام التجربة الديموقراطية الوليدة فى مصر فى أخر وأهم تجلياتها وتثير الكير من التساؤلات حول مستقبل هذه التجربة ، فهناك على المسرح الانتخابى ـ أو بالأحرى فى محك التجربة العملية الملموسة ـ أحزاب لايبدو لها أى وجود حقيقى يذكر ، وهناك قوى سياسية متبلور ومحددة وصوتها عالى بينما لايوجد لها وجود حزبى شرعى ، وهناك ـ أخيراً ـ عناصر سياسية قوية ولها حضور سياسى متميز لكنها بلا ملامح واضحة ولاتخضع لاى تصنيف سياسى تقليدى درجنا عليه منذ الأربعينيات

انتخابات ٩٠ تكشف الخريطة السياسية الجديدة للواقع المصرى بكل وضوح وتنوع الصحف واختلاف اتجاهاتها يسمح لنا أن نؤكد أن هذا الملف يقدم صورة بانورامية ليس محال الحياة السياسية فى مصر فحسب ولكن لمستقبلها أيضاً٠

فهـــــــرس

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

كلمــــات

باعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب، بفتح الباب على مصراعيه، لاجراء أهم واكبر واخطر عملية تغيير في تاريخ مصر المعاصرة.

وليس في هذا اية مبالغة، ولو امعنا النظر وفكرنا مليا فيما يواجهنا. وليس بالثورات وحدها تحدث التغييرات الكبرى. فالذى فعله جورباتشوف في الاتحاد السوفييتي، ليس اقل مما فعله لينين وستالين معا. وهما قاما باكبر ثورة في تاريخ البشرية. وربما كانت الثورة البلشفية في اكتوبر سنة ١٩١٧، اكبر بكثير من الثورة الفرنسية الشهيرة. ان الثورة الشيوعية او الاشتراكية، قلبت كثيراً من الاوضاع، لا في روسيا وحدها، ولا في الاتحاد السوفييتي وحده، ولا في اوروبا الشرقية وحدها ولكن في كل انحاء العالم. في اسيا قامت ثورة الصين، وغيرها، وفي افريقيا تغير مجرى الحياة في كثير من دول القارة بمساندة السوفييت، وفي امريكا الجنوبية، لايزال السيد كاسترو يحكم كوبا، ولاتزال نيكاراجوا شيوعية. ولكن، بدون حمامات ، دم، وبدون تدخل من الجيش، بل رغم معارضة قواد الجيش، استطاع هذا الرجل الخارق جورباتشوف، ان ينقض كلام الهة الشيوعية الذين عبدهم الاتباع في كل مكان. بل نقض كلام اصحاب النظرية، كارل ماركس وفردريك انجلز وغيرهما، وغير كل التوازنات الدولية، وكان سببا في كل ما يجرى الان على سطح الكرة الارضية. ومع ذلك فاثار حكم جورباتشوف لم تبد حتى الآن كاملة، اننا سوف نشهد العجب العجاب، وما يخطر على بال احد.

وهكذا نحن، يمكن ان نفعل مثلما فعل، بدون ثورة وبدون تضحيات وبدون الم. كل ما هو مطلوب ان ندعم البناء الديموقراطي. فالديموقراطية هي اساس الحياة السياسية المطلوبة هي الهيكل الذى يحمل كل اعضاء الجسم السياسى. والمجلس النيابى التشريعي، مجلس الشعب، هو النخاع الذى يجرى في فقرات هذا الهيكل فاذا كان هذا النخاع سليما، عاش الناس في جو سليم نظيف، يحترمون فيه القانون، وياخذ كل منهم حقه بلا زيادة ولا نقصان، وبالديموقراطية الصحيحة الكاملة، وبسيادة القانون واعلاء كلمته، يصبح من الميسور محاربة الداء الوبيل داء الفساد الذى استشرى

ان امامنا فرصة تاريخية لا تعوض. واذا فعلنا ما ينبغي ان نفعله، فلن يعود الخير علينا وحدنا. بل سنكون الرواد في المنطقة العربية والافريقية والعالم الثالث كله، سنكون رواد الديموقراطية واحترام حقوق الانسان ورافعي مشاعل الحرية والكرامةوا لعمل على محاربة كل الآفات، الفقر والجهل والمرض، ومعها النفاق والخوف ايضا.

محمـــود عبدالمنعم مراد

المصدر : الأخبار
المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

صفحة جديدة

بقلم : سعيد سنبل

مع ظهور نتيجة الاستفتاء ظهر اليوم، تنطوى صفحة، وتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية بمصر.

وليس هناك ادنى شك في ان نتيجة الاستفتاء، ستقضى بالموافقة على حل مجلس الشعب الحالى، وبالتالى الدعوة إلى إنتخاب مجلس جديد.

وكان من رأى بعض القانونيين، أن يستخدم رئيس الجمهورية سلطاته، ويقوم بحل المجلس دون استفتاء الشعب.. ولكن فريقاً آخر من القانونيين كان يرى ضرورة اجراء الاستفتاء لتحصين قرار رئيس الجمهورية.

واخذ الرئيس حسنى مبارك بالرأى القانونى الاخير، وكان صائبا في اختياره، والدليل على ذلك هو رفض جميع المحاكم الدستورية والادارية وغيرها، الدعاوى القضائية التى اقيمت أمامها لإلغاء الاستفتاء، وقضاء هذه المحاكم بأن قرار الاستفتاء هو قرار سيادى، لا يجوز الطعن فيه.

●●●

وقد اثبتت التجربة في مصر، فشل الانتخابات بالقائمة.

ولم يكن العيب في أسلوب الانتخاب بالقوائم الذى تطبقه، وتأخذ به دول ديمقراطية عديدة.. إنما كان العيب في الأسلوب الذى طبق في مصر، وفي طريقة حساب الأصوات، وتوزيعها على القوائم.

من هنا كانت الطعون، لاتتوقف، ولا تنتهى، وكانت المعارك العنيفة الساخنة بين الطاعنين، والمعترضين من ناحية، وبين المجالس المتعاقبة من ناحية اخرى.. حتى فقدت المجالس النيابية الأخيرة احترامها وهيبتها أمام الرأى العام في مصر.

وارتفعت أصوات هنا. وهناك تنادى بالعودة إلى الانتخابات الفردية، وإنهاء النظام المعقد للانتخاب بالقوائم.. وحسمت المحكمة الدستورية الأمر، عندما قضت بعدم دستورية نظام الانتخاب بالقائمة.

●●●

عاد من جديد نظام الانتخاب الفردى.. والمشكلة ان هذا النظام - باعتراف الجميع - لا يخدم المعارضة، كما خدمها نظام القوائم.. ومن هنا فإنه من غير المتوقع، ان تحصل المعارضة، في ظل الانتخابات الفردية على عدد المقاعد الذى حصلت عليه في الانتخابات الأخيرة.

ونحن لا نريد أن نسبق الأحداث، أو ان نتنبأ بما يمكن ان تسفر عنه الانتخابات المقبلة.. فهذا أمر سابق لأوانه لن تتضح صورته قبل ان تتضح قوائم المرشحين.. وهو أمر تحسمه أصوات الناخبين.

كل ما نرجوه، وما نتمناه ان نطوى صفحات الماضى، وان نهتم بالمستقبل ونبدأ صفحة جديدة.. وان تجرى انتخابات حرة نزيهة بعيدة عن التدخلات والضغوط.. وان يجىء مجلس جديد يسترد الهيبة، ويستعيد إحترام المواطنين.

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

الأمة ترفض الاشتراك فى تشييع مجلس الشعب المنحل

نسبة الحضور فى الاستفتاء لا تزيد على ١٠٪

الحزب الوطنى فشل فى جمع الشعب للادلاء بصوته

ورؤساء المصالح الحكومية نظموا رحلات للموظفين إلى صناديق الاقتراع

تابع الاستفتاء :
سامى صبرى
منتصر جابر
محمد راغب
محمد خليفة
سناء مصطفى
عماد خيرة

فى لجنة مدرسة على عبداللطيف الاعدادية بميدان سيمون بوليفار بالقاهرة كانت اللجنة خالية من المواطنين باستثناء إعداد قليلة جدا توجهت للادلاء باصواتها طبقا للاوامر الصادرة لهم من رؤسائهم فى العمل ! توجه موظفو حى غرب القاهرة الى اللجان واكد احدهم انه حضر طبقا للاوامر الصادرة له بذلك .

وقال محمد عبده مجاهد ـ موظف بمكتب احد نواب محافظ القاهرة ـ طلب رؤسائى فى العمل ان اتوجه الى مدرسة على عبداللطيف للادلاء بصوتى ولاساعد فى تجميع الناخبين باللجان .

عاشت مصر امس يوما مشهودا ، اكدت فيه رفضها الاشتراك فى استفتاء على حكم قضائى .. خلت اللجان الانتخابية طوال امس من المواطنين ، وفشلت جهود أجهزة المحافظات والحكم المحلى وقيادات الحزب الوطنى فى حشد المواطنين داخل لجان الاقتراع للادلاء باصواتهم .. لم تتعد نسبة الذين ادلوا بأصواتهم حتى ظهر امس اكثر من ١٠٪ من أصوات الناخبين !!

اضطر عبدالحليم موسى وزير الداخلية إلى منح وقت إضافى للجان الانتخابية فى محاولة لتسويد البطاقات !!

قامت «الوفد» بجولة داخل اللجان الانتخابية ، والتقت مع بعض المواطنين الذين ذهبوا للادلاء باصواتهم لمعرفة رأيهم . كما التقت بالقضاة والمسئولين عن اللجان . وتقدم «الوفد» اليوم صورة واقعية وحقيقية ، وبلا «رتوش» عن أحداث هذا اليوم المشهود فى تاريخ مصر .

رجل الشارع يتساءل

كيف ندلى بأصواتنا على حل مجلس أصدر القضاء أحكاما ببطلانه منذ انتخابه ؟!

مندوبون .. للتحية فقط

فوجئنا بعدد كبير من المواطنين يدخلون مدرسة على عبداللطيف واكدوا جميعا انهم مدفوعون للتصفيق فقط .. فقد استجلبت الحكومة موظفى ومدرسى مدرسة امير اللواء الاعدادية ، ومدرسة السبتية الثانوية ومدرسة قاسم امين الثانوية بالاضافة الى موظفات حى غرب الذين توجهوا الى مدرسة قصر الدوبارة بالقصر العينى ، لمحاولة ملء الإستمارات لرفض الشعب الاشتراك فى الاستفتاء . ورغم ذلك يؤكد عبدالنبى على عطية رئيس لجنة بالمدرسة ان الاقبال لم يتعد ٦٪ حتى الساعة الحادية عشرة صباحا وعدد الاصوات فى اللجنة ٥٨٧ بخلاف الوافدين . وقال رفعت توفيق رئيس لجنة عدد ناخبيها ٦٩٩ ان نسبة التصويت ضئيلة جدا وربما يحضر الناخبون قبل اغلاق اللجان ..!

الطلاب امتنعوا

وفى كلية الخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى تم تعطل الدراسة وهناك لجنة انتخابية لم تشهد اقبالا اكد معظم الطلاب والطالبات عدم الادلاء باصواتهم لمخالفة الاستفتاء للدستور فالمجلس طبقا لقرار المحكمة الدستورية العليا باطل فكيف يجرى استفتاء على حكم محكمة اشار الطلاب الى ان عدم اشتراكهم فى التصويت يرجع الى احترامهم لكلمة القضاء .

وفى مدرسة الخديوى اسماعيل الثانوية للبنين كانت اللجان خاوية من المواطنين !!

اقبال محدود .. فى الجيزة

وفى محافظة الجيزة بدأنا بمدرسة الفريق عزيز المصرى الابتدائية ، ويرأس لجنة الاستفتاء بها المستشار عبدالقادر قنديل - مجلس الدولة - الذى قال :

- اللجنة بها ٨ لجان فرعية وتضم ٣ شياخات ، هى صالح وعشماوى ، وشلتوت .. واجمالى اصوات هذه اللجان حوالى ٨ الاف صوت لناخبين اصليين من مواطنى محافظة الجيزة ، بالاضافة الى اصوات احتياطية للوافدين من المحافظات الاخرى ، تيسيرا عليهم للادلاء باصواتهم .

وعن بيان عدد الاصوات بكل لجنة واقبال الناخبين ، اكد المستشار قنديل ان اللجنة ٣١ بها كشوف تضم ٧٩٦ صوتا اصليا واحتياطيا .. والذين ادلوا باصواتهم حتى الساعة الحادية عشرة صباحا حوالى ٣٥ ناخبا فقط !

- واللجنة ٣٤ بها ٩٣٦ صوتا اصليا و ٢٠٠ احتياطى والذين ادلوا باصواتهم حوالى ١٧ ناخبا !

- اللجنة ٣٥ ، بها ٩٦٦ صوتا اصليا و ٢٤٤ احتياطيا ، وعدد من ادلوا باصواتهم فيها حوالى ٢٦ ناخبا !

ارجع المستشار قنديل سبب ضعف الاقبال على اللجان الى ان معظم الناخبين فى اعمالهم وتوقع زيادة الاقبال بعد انتهاء وقت العمل .

كما اكد محمود عبدالحكم - رئيس اللجنة ٣٥ الفرعية بمدرسة عزيز المصرى الابتدائية بالجيزة ، ومدحت عثمان - امين مساعد اللجنة صدور تعليمات اليهم بتسهيل ادلاء الوافدين من المحافظات او الدوائر الاخرى ، بعد التحقق من شخصياتهم ، ونقوم بقيد اسمائهم فى كشوف مخصصة كذلك ، يشرف عليها

المستشار رئيس اللجنة .

نعمل بالقانون

انتقلنا الى لجنة مدرسة السادات الابتدائية، فقال المستشار محمد نبيل زكي بهيئة قضايا الدولة :

- توجد ٣ لجان فرعية للاستفتاء بمدرسة السادات الابتدائية ارقام ٣٣، ٣٤، ٣٥ .
- بالنسبة للجنة رقم ٣٣ بها حوالى ١٠٠٠ صوت، وعدد الاصوات التى ادلى بها حتى الساعة الحادية عشرة حوالى ٢٠ صوتا .
- اللجنة ٣٤، وهى مخصصة للسيدات، وبها ٦٠٨ اصوات ولم تصوت بها الا سيدة واحدة !
- اللجنة ٣٥، وهى للسيدات ايضا، وبها ٦٤٥ صوتا، ولم تدل اى سيدة حتى الساعة الحادية عشرة بصوتها !

واضاف : نحن نقوم بتنفيذ القانون، بالتاكد من وجود اسم الناخب فى الكشوف الانتخابية، ونقوم بالتاشير عليها، واعطائه بطاقة انتخابية للتاشير عليها فى سرية تامة، كما نسمح للوافدين بالادلاء باصواتهم بعد التحقق من شخصياتهم . اما عن الاقبال، فكما هو واضح ليس هناك اقبال . كما كان منتظرا، وذلك قد يرجع الى ان الناخبين فى اعمالهم، وربما يزداد هذا الاقبال قبل انتهاء عمل اللجان .

المعاشات .. اولا

وفى لجنة المدرسة المصرية الاعدادية بالجيزة، قال مختار عيد، رئيس محكمة الجيزة :

- المدرسة بها لجنتان، تتبع شياخة ٢، بقسم الجيزة .
- اللجنة رقم ٣ بها ٦٨٦ صوتا، لم يدل الناخبون إلا بحوالى ٣٠ صوتا فقط !
- اللجنة رقم ٤ بها ٦٦٣ صوتا، وعدد من ادلوا باصواتهم حتى الساعة الحادية عشرة والنصف حوالى ٢٥ صوتا فقط .

واضاف :

- المؤكد ان اقبال الناخبين سيزداد بعد انتهاء يوم العمل، خاصة ان اليوم ليس اجازة كاملة للموظفين، ولكن نصف يوم فقط وهذا يفسر ضعف الاقبال من قبل الناخبين على صناديق الاستفتاء فى الصباح . .

اما لجنة مدرسة امبابة المشتركة، فهى لجنة فرعية، ولا يوجد قاض خاص بها، ولكنها تتبع مجموعة لجان متفرقة يراسها قاض واحد .. فى اللجنة قال هشام محمد بركات، رئيس اللجنة :

- اجمالى الاصوات المقيدة باللجنة، ٤٩٩ صوتا، لم يات منهم سوى ٤٥ ناخبا فقط، وغالبهم من اصحاب المعاشات .

اما فى لجنة المدرسة القومية الابتدائية بالعجوزة، وهى لجنة فرعية، تضم ٣ لجان، احدها للسيدات، لم نجد قاض يراسها ولم تسمح لنا الشرطة بالحصول على معلومات عن سير اللجنة، وكان واضحا ان اللجنة خالية من الناخبين !

تاكيد كلمة القضاء

● عبدالرازق يوسف غانم - موظف احد الذين ادلوا باصواتهم يقول :

- ادليت بصوتي فى الاستفتاء، لمباشرة حقوقى السياسية كمواطن وجاء صوتى بالموافقة على حل مجلس الشعب من اجل حسم الخلاف القائم على شرعية المجلس وخصوصا بعد ان تاكد ذلك وقال القضاء كلمته !!

● عزيزة احمد ابو عوف - ربة منزل - الهرم - من القليلات اللاتى تواجدن داخل اللجان تقول :

- رفضت الموافقة على حل مجلس الشعب خوفا من عدم الاستقرار الذى يمكن ان يؤدى الى ارتفاع الاسعار اكثر مما هى مرتفعة .

● صالح حسين سيفى - موظف - الجيزة - يقول : اوافق على حل مجلس الشعب نظرا لما شاب المجلس من مخالفات غير قانونية وغير دستورية، وخصوصا ان القضاء المصرى الذى نثق فى نزاهته قال كلمته فى المجلس، وما علينا نحن الشعب الا ان ندعم حكم القضاء . وكل مانرجوه ان تكون الانتخابات القادمة للمجلس الجديد نزيهة ودون تدخل من اى طرف حتى لاتشوب المجلس الجديد اية شائبة يمكن ان تطيح به مثلما اطيح بالمجلس المنحل .

لجنة ٦ اكتوبر

● وفى محافظة القليوبية، اتجهت "الوفد" الى مدينة شبرا الخيمة، ورغم ان الساعة كانت تقترب من الحادية عشرة والنصف الا ان معظم اللجان كانت شبه خاوية باستثناء بعض اللجان الموجودة باقسام الشرطة وبعض لجان المدارس ..

وفى قسم اول شبرا اكد لنا العميد اشرف فهمى مامور القسم اتخاذ كل الاستعدادات لتوفير الجو المناسب لادلاء المواطن بصوته دون اى تدخل بجميع اللجان البالغ عددها ٦٧ لجنة بقسم اول بخلاف لجان قسم ثان شبرا ولم تات اى شكوى من المواطنين ولا من اللجان، برر مامور القسم عدم الاقبال فى فترة الصباح بعدم وجود وقت كاف امام الناخب حيث ان معظم الناخبين لم يخرجوا بعد من اعمالهم للتوجه الى اللجان .

وبالمرور على عدد كبير من لجان مدينة شبرا الخيمة اتضح ان المتوافدين على صندوق الاستفتاء من كبار السن والعاملين بمصانع النسيج الذين حضروا فى مجموعات بناء على تعليمات رؤسائهم وكانت المشكلة التى تواجه معظمهم هى صعوبة الوصول الى اسمائهم فى جداول الانتخاب وعدم التحديد الدقيق لها الامر الذى كان يضطرون معه للمرور على اكثر من لجنة حتى يجدوا اسماءهم . . .

● وفى لقاء مع جلال صالح رئيس لجنة مدرسة ٦ اكتوبر ورئيس محكمة شبرا قال ان عدد الناخبين المقيدة اسماؤهم بلجنة ٦ اكتوبر الف ناخب وناخبة، حضر منهم حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا حوالى ٢٠٠ ناخب فقط! واضاف رئيس اللجنة انه امام عدم الوعى لدى بعض المواطنين نقوم بتوعيتهم بالطريقة السليمة للادلاء باصواتهم حتى تكون اصواتهم صحيحة . واكد ان العمل بدأ باللجنة منذ الثامنة صباحا وسيستمر حتى الخامسة مساء وبعد ذلك يتم تشميع الصندوق والذهاب به الى اللجنة العامة لفرز الاصوات ثم اعلان النتيجة تحت اشراف رئيس اللجنة .

وفى مدرسة ٦ اكتوبر الاعدادية بشبرا الخيمة وبها اربع لجان قال يحيى بحيرى - موظف بمجلس مدينة شبرا الخيمة ورئيس لجنة ١١ بالمدرسة :

- مقيد فى كشوف اللجنة ١٧٠٠ ناخب وحتى الساعة ١١ صباحا لم يات سوى ٩٣ ناخبا و٢١ ناخبا من الوافدين غير المقيد اسماؤهم بجداول الدائرة .

وفى لجنة الشئون الاجتماعية بقسم ثان شبرا الخيمة قال المستشار سمير عبدالملاك منصور رئيس اللجنة :

- عدد الناخبين فى كشوف لجنتنا ٦٩٣ صوتا وحتى الساعة ١١,٣٠ صباحا لم يات سوى مائة فرد . وفى مدينة الخانكة وقرى محافظة القليوبية لم يتقدم للادلاء بصوته سوى بعض العاملين بشركات القطاع العام . وكانت قد صدرت تعليمات عليا امس الأول لجميع الاجهزة الشعبية والتنفيذية باجبار اعضاء الحزب الوطنى على الانتشار فى لجان الاستفتاء ودعوة المواطنين للمشاركة . كما اصدر امين الحزب الوطنى بالقليوبية فتوى للاجهزة الشعبية والتنفيذية باجازة التصويت فى الاستفتاء بدون بطاقة شخصية مادام هناك شهود عيان على شخصية المواطن الذى ادلى بصوته . وشارك اعضاء مجلس الشعب الباطل فى عملية الاستفتاء لاظهار شعبيتهم خوفا من استبعادهم فى الترشيحات القادمة، كما تهافت بعض الاعضاء المستبعدين من الحزب الحاكم على صناديق الانتخابات لاثبات حسن نواياهم تجاه الحزب املا فى ترشيح الحزب لهم فى الانتخابات القادمة ولجأ بعضهم الى استحداث بدعة لجذب الانظار حيث قاموا باستئجار سيارات نصف نقل وعلقوا عليها ميكروفونات وسماعات للتجول فى الشوارع ودعوة المواطنين للمشاركة فى الاستفتاء . كما خصص رؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام السيارات الحكومية لنقل العمال الى اقرب لجان لتسديد بطاقات الاستفتاء . وخلت لجان كثيرة فى المحافظة خاصة فى مدينة شبين القناطر وبعض القرى المجاورة ومدينة الخانكة .

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى بالعربى

أخيرا وبعد معارك قضائية وكلامية حامية حسم الشعب المعركة وقال نعم لحل مجلس الشعب . وذهب مع الريح المجلس الذى حظى بنصيب الأسد من النقد والإتهامات الى درجة لم يسبق ان واجهت اى مجلس نيابي مصري من قبل !.

وعلينا أن نستفيد من مسلسل مجلس الشعب المنحل نجعله درسا لنا ونحن نقوم ببناء الديمقراطية وإرساء قواعد ممارستها

لقد ثبت بالدليل القاطع ان الحياة النيابية السليمة فى حاجة الى تحرير اعضاء مجلس الشعب من كافة القيود التى تمنعهم من اتخاذ المواقف التى يؤمنون بها فى قرارة انفسهم ولكنها تتناقض مع اراء من فى ايديهم النفع او الضرر !. كيف يكون موقف نائب فى مجلس الشعب - وهو فى نفس الوقت يعمل فى وزارة النقل والمواصلات - من خطأ وقع فيه وزير النقل اى الوزير الذى يمكن أن يغدق عليه الترقيات او يخسف به الأرض !. كيف يحتفظ النائب بوظيفته الحكومية فى حين انه من بين واجباته الأساسية محاسبة السلطة التنفيذية على اى خطأ يقع من جانبها ؟!.

فى المجالس النيابية القديمة كان على الموظف أن يختار بين وظيفته وعضوية المجلس النيابى اما الآن فعدد كبير من النواب موظفون كل عملهم ألا يحاسبوا الوزراء !.

ويؤدى احتفاظ النائب بوظيفته الى إضعاف الدور الرقابى للمجلس الذى هو صوت الشعب ومنبره :

اما الممارسة داخل المجلس فان اللجوء الى المناورات المكشوفة لإسكات الأصوات التى تنادى بالاصلاح او شن الحرب على الفساد يؤدى فى النهاية الى اقتناع القاعدة العريضة من الناخبين بأن اصواتهم قد ضاعت هباء !.

ومن هنا نرى عدم الإقبال على صناديق الإنتخاب او على القيد فى جداول الناخبين !.

ولهذا تأتى اهمية اتاحة الفرصة لكافة الآراء داخل المجلس. ان يكون هناك اقتناع كامل بأن الخلاف فى الراى نعمة لا نقمة. وان المصلحة الوطنية تقتضى هذا الخلاف بحيث نصل فى النهاية إلى اصوب القرارات واحسن النتائج والتشريعات .

اننا نخطو بسرعة نحو الاصلاح الإقتصادى ونحو تحرير هذا الإقتصاد من القيود التى كبلته ولن يساعدنا على تحقيق ما نرجوه إلا وجود مجلس نيابى قوى يمثل كل الاتجاهات ويكون منبرا حرا جريئا لكل الآراء .

● ● ●

فى الكويت ينتشر زبانية صدام فى كل مكان : رجال المخابرات العراقية المدربين على التعذيب والقتل وصل عددهم الى ٧ آلاف بينما وصل عدد القوات العراقية الى ٤٣٠ الف جندى وضابط ! آخر التقارير تقول ان الكويتيين يتعرضون لتعذيب شديد من قوات الاحتلال لقمع حركة المقاومة ... نزع الأظافر وقطع الأصابع والاذنين وحرق الجفون من بين الأهوال التى يتعرض لها اى مواطن كويتى تشك فيه قوات الاحتلال !.

الغريب بعد ذلك ان يدعى صدام انه حامى العروبة والاسلام !

محمد طنطاوى

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

لقطات برلمانية

●● لا ادعي العلم ببواطن الامور .. ولكني « اتمنى » أن تحدث عدة أمور في الانتخابات القادمة :

● اتمنى ان « يدقق » كل حزب في اختيار مرشحيه .. فالانتخابات القادمة .. انتخابات بالنظام الفردى .. المرشح فيها يقف « بدون ساتر » لايختبيء وراء أسماء اخرى مثل الانتخابات بالقوائم ذات التمثيل النسبي .. فيجب ـ والكلام اكثر لحزب الاغلبية ـ ان ياتي المرشح « على الفرازة » كما يقولون .. بحيث يصبح الحزب مطمئنا على مرشحه .. ويتابع العملية الانتخابية « باعصاب هادئة » .. تقتضيها الانتخابات القادمة .

● اتمنى « الاسراع » ماامكن باجراء الانتخابات القادمة .. وهذا يقتضي ان تكون المدة المقررة للدعاية الانتخابية قصيرة .وهذا ممكن جدا قانونا .. وواقعا ... لان الدوائر الجديدة اصبحت اقل اتساعا بكثير من الدوائر السابقة .. ويمكن للمرشح .. اى مرشح .. ان يزور دائرته الانتخابية « المعدلة » في وقت قصير .

● اتمنى ان تختفي « الشعارات » القديمة التي سئمنا سماعها طوال الفترات الماضية .. خصوصا في ظل الانتخابات بالنظام الفردى ... فالمرشح ـ سواء كان حزبيا او مستقلا ـ في مثل هذه « الدائرة المعدلة » .. معروف لكل الناخبين .. ويخطيء من يعتقد ان الناخب يمكن ان يخضع للشعارات الجوفاء .. وهو يعيش واقعا ينطق كل يوم بمفهوم مخالف .

وإذا كان مرشح الحزب ـ اى حزب ـ يمكنه ان يقول انه سيفعل كذا وكذا اذا فاز حزبه بالاغلبية .. فماذا يمكن ان يقول « المستقل » .. في هذه الانتخابات .. غير ماكنا نسمعه قبل ذلك في ظل نظام الانتخاب الفردى .. من وعود « خاوية » .. يضحك بها على من يظن انهم « سذج » ؟!

● اتمنى ان « تنسى » احزاب المعارضة .. المزايدات التي اصبحت لاتنطلي على احد .. فنحن نجرى الانتخابات في ظل ظروف عالمية وعربية بالغة الخطورة .. وهذه ميزة تحسب لنظامنا الديمقراطي الراسخ .. وتدل على ماتتمتع به من استقرار وامن .. وسط هذا الجو العالمي المشحون والمتوتر ..

مزايدات المعارضة ـ في كل انتخابات سابقة ـ يجب ان تختفي في هذه الانتخابات .. فالاقنعة كلها قد سقطت من فوق الوجوه ـ وهذه احدى ايجابيات حرب الخليج ـ اذا كانت لها ايجابيات .. والموقف الرسمي لمصر .. مؤيد شعبيا وعربيا وعالميا .

●● قلت « اتمنى » . وليس ذلك على الله ببعيد .

عبدالفتاح الديب

النغمة الصحيحة

بعد اعلان نتيجة اول انتخابات لمجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية .. ذهب وفد من اهالى قريتى لتهنئة الفائز ، وفى الوقت نفسه ليطلبوا منه العمل على ادخال مياه الشرب الى القرية خصوصا ان المياه قد دخلت الى القرى المجاورة .

وفوجىء اهل قريتى الطيبين بالفتور وعدم المبالاة عند استقباله لهم .. وعندما فتحوا موضوع مياه الشرب رد عليهم : يجب ان تعرفوا جيدا ان الذى ادخلنى مجلس الشعب حزب الحكومة وليس الاهالى !!

وصعق اهل قريتى من هذا الكلام الخطير الذى سمعوه من عضو مجلس شعب لأول مرة فى حياتهم ..!! ولكن الرجل كان صادقا وقال الحقيقة !!

فطوال الفترة التى اخذنا فيها بنظام الانتخابات بالقائمة الحزبية كان الاعضاء يؤمنون فى قرارة انفسهم انهم دخلوا مجلس الشعب بارادة المسئولين على الاحزاب السياسية وحدهم وليس بالارادة الشعبية .. وقد افرز هذا النظام نوابا كانوا اشبه بالموظفين كل همهم ارضاء هؤلاء المسئولين والتقرب اليهم .. وتنفيذ أوامرهم دون التقيد باى شىء اخر .

وفى الوقت نفسه ابتعد النواب عن اهالى دائرتهم الانتخابية فلم يعايشوهم ولم يعرفوا مشاكلهم ورغباتهم للعمل على حل تلك المشاكل او تحقيق رغباتهم .

ومن الغريب اننا كنا نرى هؤلاء النواب فى أوقات الترشيح لانتخابات جديدة يتركون دوائرهم الانتخابية ويتواجدون فى القاهرة فى محاولة للضغط على المسئولين عن وضع القوائم لوضعهم فى قائمة الحزب ، بينما هم يتصارعون فيما بينهم على ترتيب اسمائهم فى تلك القائمة !!

والحمد لله ان تلك الفترة قد مضت بلا رجعة .. وعدنا الى نظام الانتخاب الفردى الذى يعتمد على الارادة الشعبية اولا فى اختيار نواب الشعب .. وبذلك فقدت الاحزاب السياسية سلطتها فى فرض هؤلاء النواب .. وسوف يسعون لاختيار الاشخاص الذين ترشحهم من الذين لهم شعبية حقيقية بين الجماهير .. والذين يرضى عنهم الاهالى .. ولهم تاريخ فى خدمة المواطنين .

وبعد ان تخلصنا من ديكتاتورية الاحزاب سيصبح عندنا نواب يدينون بالولاء الأول للشعب .. ويعملون على حل مشاكلهم وتحقيق رغباتهم .

نواب يمثلون الشعب حقيقة .. ويفرضون ارادة الجماهير داخل مجلس الشعب .

وهذه هى الديمقراطية الحقيقية والكاملة .

نبيل اباظة

المصدر : النــــور

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تــزوير .. الاستفتاء ! !



جاءت نتيجة الاستفتاء مخيبة للآمال ـ وبداية مؤسفة لانتخاب مجلس شعب جديد ـ يمثل الامة تمثيلا حقيقيا !

فى الوقت الذى امتنع فيه ملايين الناخبين عن الاتجاه الى صناديق الاستفتاء للادلاء باصواتهم حول حل مجلس الشعب .. زعمت وزارة الداخلية ان نسبة اقبال الناخبين وصلت الى ٥٨ فى المائة .. بينما هى فى الحقيقة لا تزيد باى حال من الاحوال على ٢٠ فى المائة .

والصورة المنشورة لا تحتاج الى تعليق !!

فكرة!

ماذا بعد الاستفتاء ؟

لو تصورنا ان الحال سيبقى كما هو عليه فاننا نخطىء كثيرا . لقد اجمع الشعب على ضرورة حل مجلس الشعب ، ومضى وقت طويل قبل ان يستجاب لهذا الطلب . واحتمل الشعب بصبر عجيب هذه الماساة المضحكة . فقد كنا نهزل فى وقت الجد . وكنا نلعب فى وقت العمل .

ولهذا يجب ان يكون المجلس القادم برلمانا حقيقيا : يرتفع فيه صوت الشعب وتكون الامة فعلا مصدر السلطات ، ولم يعد احد يقبل اللعب بمقادير الشعب او تزوير ارادته أو احتقار مشيئته . ويجب ان نتعلم احترام ارادة الشعب ، سواء كان هذا الراى يغضبنا او يرضينا . فليس الشعب فى حاجة الى اوصياء ، لم يعد قاصرا يحتاج إلى مجلس حسبى يتولى القوامة عليه .

ويجب أن نعيش يومنا ، نفكر بعقليته ، ولا مكان للذين يعيشون فى الماضى ، ويتصورون ان البلد تركة ورثوها ومن حقهم ان يبددوها ، ولا يوجد الآن ما يسمى بالحكام الخالدين فلا شىء دائم الا الله . ولا مكان فى مصرنا للالهة الصغار .

البلد فى حاجة الى حركة تجديد فى كل شىء . كل مرفق فى حاجة الى تجديد وتشييد واصلاح حتى الانسان المصرى يحتاج الى اعادة البناء . نحن نريد انسانا يحب مصر اكثر مما يحب نفسه . إنسانا لا يخاف . انسانا يعتبر العمل عبادة . يعتبر نفسه حارسا على اموال الامة . لا يسمح لاحد بالسلب والنهب واستغلال النفوذ . يشعر انه شريك فى الحكم لا تابعا ولا عبدا يساق كما تساق الانعام . انسان يؤمن بان هذه الدولة تحتاج الى اعادة انشاء على اسس حرة ديمقراطية تؤمن بحقوق الانسان ، وتحترم المواطن كانه احد الحكام وتكون على استعداد دائم للتضحية والفداء . لا مكان فيها للانتهازيين ولا للمتسلقين ولا دعاة التردد والهزيمة ولا النصابين ولا الافاقين نحن فى حاجة الى مواطنين صالحين لا يعبدون الا الله ولا يطيعون الا صوت ضمائرهم ولا يتسامحون مع الذين يسلبونهم حقوقهم او يعتدون على حريتهم .

الانسان المصرى الذى نريد هو الذى يؤدى واجبه قبل ان يطالب بحقه ، هو الذى يعطى اكثر مما ياخذ ، هو الذى يؤمن بالعدالة والمساواة ، هو الذى يؤثر المصلحة العامة على اى مصلحة سواها ، هو الذى يصمد امام الشدائد ، هو الذى لا يعرف الحقد ولا الانتقام .

هذا الانسان وحده هو الذى يستطيع ان يبنى الوطن العظيم . تعالوا نعيد بناء مصر !.

مصطفى أمين

المصدر : مايو

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حديث مع د. كمال أبو المجد

مسئولية كبيرة للحزب في اختيار مرشحيه

في حديث صريح لـ « مايو » مع الدكتور احمد كمال ابو المجد احد الاعضاء البارزين في اللجنة التي وضعت قانون الانتخابات الجديد باعتباره واحدا من اكبر فقهاء القانون الدستوري اكد اننا في حاجة الى مجلس تشريعي قوي الحساب شديد المراقبة .

وطالب بان يكون الاختيار بعيدا عن المجاملة الشخصية او الولاءات الوثنية وحذر د . ابو المجد بانه اذا ماجرى الترشيح داخل الاحزاب على اساس معايير شخصية غير موضوعية ونبه في نفس الوقت عن حجب فرصة الترشيح عمن لايدينون بالطاعة العمياء او الانحياز الشكلي لبعض قيادات احزاب واكثر من ذلك من شانه يحول قيادات الحزب الى رئاسات بيروقراطية حاجزة لظهور العناصر الشابة .

حان الوقت لمراجعة الـ ٥٠ ٪

المحروسة

المصدر : مـــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

سألت : بداية ماهو القول الفصل فى الاستفتاء على حل المجلس بين الدستورية وعدمها ؟

اجاب د . ابو المجد : بادىء ذى بدء فالأمر ليس دستورية الاستفتاء وانما ملاءمة الاستفتاء وما اذا كان افضل لان حل المجلس بنص الدستور واضح وصريح وهو يتمثل فى قيام حالة ضرورة تدعو الى حل المجلس وطرح الحل على الشعب للاستفتاء ولكن اثير ان واضعى النص لم يكن فى خاطرهم الحالة الخاصة التى واجهها المجلس القائم واعنى بها صدور حكم قضائى بعدم دستورية نص معين المادة ٥ مكرر والذى تم تشكيل المجلس على اساسه وهى حالة متميزة تحتاج حكما متميزا لاننا ازاء التزام قانونى يقع على عاتق رئيس الجمهورية تنفيذه استنادا الى المادة ٤٩ من حكم المحكمة الدستورية ونحن هنا امام امرين لا ثالث لهما حكم قضائى يقتضى تنفيذه واستفتاء شعبى قد يقول لاتريد الحل !!

والرد هو ان النص الدستورى مادة ١٣٦ يحتمل التفسيرين وان الاستفتاء لايجرى على حكم المحكمة وهو واجب النفاذ .. والسؤال هو كيف ينفذ حكم المحكمة لان الحكم لايقضى بالحل ومن ثم بان الاستفتاء على حل المجلس هو الاجراء الذى اخذ به رئيس الجمهورية لتنفيذ حكم المحكمة وهو رأى وجيه له اسانيده

اما الطعون التى قدمت ضد القرار الجمهورى فاعتقد ان المحكمة تقضى فيها بعدم جواز الطعن فى اعمال السيادة واحيل الى تسميتها بالاعمال السياسية لان المتفق عليه فقها وقضاء ومن المستقر فى القضاء الادارى او الدستورية العليا ان قرارات دعوة الناخبين وحل المجلس هو من قبيل اعمال السيادة التى تخرج عن ولاية القضاء .

هذا ما قاله د . ابوالمجد قبل حكم المحكمة التى نظرت الطعن وجاء الحكم بعدم جواز الطعن فى اعمال السيادة .

موضوعية ونزاهة

سألت : كيف تم تقسيم الدوائر ـ هل بنظام اعداد الناخبين ام عدد السكان ؟

اجاب د . ابوالمجد : اللجنة التى شكلها الرئيس مبارك برئاسة المستشار وزير العدل وشرفت بعضويتها ناقشت قانون مجلس الشعب وقانون مباشرة الحقوق السياسية ثم تعرضت للمبادىء الضابطة لتقسيم الدوائر باعتباره امرا مؤثرا فى نتائج الانتخابات ولايقل اهمية عن قانون الانتخابات نفسه .. وحرصت اللجنة على ابراز عدة امور تم فى اعقابها التوصل الى قاعدة عدم جواز وجود تفاوت كبير بين عدد الناخبين فى الدوائر المختلفة نظرا لان التقسيم القائم ينطوى على فوارق كبيرة فى الاعداد . ومع ذلك فقد اضطرت اللجنة للتجاوز عن بعض التفاوت تحقيقا للاتى :

١ ـ يمكن التجاوز عن التفاوت العددى احتراما للتقسيمات الإدارية .

٢ ـ النزول اضطرارا عند حكم التقسيمات الجغرافية والبيئية .

٣ ـ عدم التعرض للدوائر القائمة منعا لسوء التفسير والفهم واقرار الاوضاع اجتماعيا وسكانيا .

ويضيف د . ابوالمجد ان اكثر الدساتير الدولية تعتمد على عدد السكان وفى تصورى انه لايوجد ثمة فارق كبير بين عدد السكان وعدد الناخبين ليس لاننا هنا فى مصر اخذنا بنظام اعداد الناخبين ولكن العبرة هنا فى التطبيق .

اسلوب الاختيار

سألت : ماهو الاسلوب الامثل لاختيار مرشحى الاحزاب للانتخابات الجديدة ؟

اجاب د . ابوالمجد : دعنى اقول بصراحة ان المفترض ان نتحرك بخطوات متانية لتثبت التجربة المصرية نحو الديمقراطية وتحقيق المزيد منها ولسوف يصاب الناس بغم كبير واحباط شديد اذا ماجرى الترشيح للانتخابات داخل الاحزاب على اساس معايير شخصية او سلفية او غير موضوعية بغية مكاسب خاصة لاصحابها ايا كانوا ولابقاء الحال على ماهو عليه داخل كل حزب وحجب فرصة الترشيح عمن لايدينون بالطاعة العمياء او الانحياز الشلل لبعض قيادات الاحزاب .. واتحدث هنا بصفة خاصة عن اختيارات الحزب الوطنى باعتباره حزب الاغلبية والا تحولت قيادات الحزب الى رئاسات بيروقراطية عازلة وصاحبة لنمو العناصر الشابة والمتحركة .

قلت : كيف يتم الاختيار ؟

قال د . ابوالمجد : تصعيد ديمقراطى داخل الحزب من خلال لجنة واسعة تضم عناصر شابة وتضع معايير يعتمدها

حديث :

مهدى ابو عالية

الحزب فى مستوياته الاوسع ويجرى تطبيقها بكل دقة .

ومضى د . ابوالمجد يقول : واعتقادى بان الحزب الوطنى اذا لم يحسن هذه المهمة سيجد نفسه عاجزا عن خوض الانتخابات وسيضطر الى طلب الحماية من خلال التاثير والتدخل فى العملية الانتخابية وهو شر كبير . ارجو الا يقع فيه الحزب الوطنى والا فانه سيثبت عجز الحزب وتضاؤل فرصه فى المستقبل .

ان الشباب ضاق صدره بالقيادات الضاغطة فانا اجلس مع الشباب واعرف كيف يفكر ؟ ومقدار الألم والاحباط الذى يعتصر كثيرا منه .. !!

ويصمت الرجل قليلا : ويؤكد نحن بين مدرستين الاولى مدرسة العمل السياسى من خلال الاداء الجيد والتفوق فى النشاط والحركة واثبات الوجود من خلال مواجهة المشاكل وأداء الخدمات .

والثانية مدرسة قديمة تؤمن بان اقصر الطرق للنجاح الحزبى هى العيش فى كنف حماية مضمونة جانب السلطة التنفيذية وهذا مسلك انتحارى ودليل عجز فى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

نتائج رهيبة

فماذا عن النتائج ؟

اجاب د . ابوالمجد : سيكون الفارق هائلا للمدرسة الاولى فى حركة الجماهير وانفتاح شهيتها للعطاء واستعدادها للتضحية حيث تجرى فيها الانتخابات بحرية ونزاهة تتصارع فيها عناصر وطنية صراعا شريفا وشعار هذه المدرسة انفتحت ابواب العمل فتعالوا نعمل وننتج وننهض بمصر وشعبها .

اما الثانية .. فالعواقب وخيمة ولا اريدها حيث تجرى المعركة .

قلت ولكن هناك مشكلة عزوف المواطن المصرى عن المشاركة فى الانتخابات !! فماهو العلاج ؟

اجاب د . ابوالمجد : دعنى احدد لك من الان ان الاقبال لن يكون كبيرا واسبابه تحدده تجارب المراحل السابقة وبالتالى نحن هنا فى مرحلة انتقالية ، ولكنى احسب ان حجم التحديات التى تواجهنا والايحاء الذى توجيه القيادة والدولة باننا نتجه الى مرحلة اكثر ديمقراطية قد يزيد بدرجة معقولة من الاقبال على الانتخابات ..

ولكنى هنا اطالب المواطن بأن يقبل وان يمارس حقه وان يأخذ الامر بالجد ويختار الاصلح .

التعددية ضمان

سألت : ماهى اوجه الخلاف بين الاغلبية والمعارضة وكيف السبيل الى ايجاد ارضية مشتركة للحوار ؟

اجاب د . ابوالمجد : لاتشغلنى نقاط الخلاف بين الاغلبية والمعارضة لان التعدد فى حد ذاته ضمان ووجود المعارضة القوية يؤكد معنى التعددية ويحمى فى ذات الوقت شاغل السلطة ان يستغنى فيطغى فالتعددية هنا تحقيق التوازن وتبادل المراقبة ومع ذلك هناك فروق لايمكن انكارها لكننى أزعم ان هناك عددا من الاهداف الوطنية الكبرى لاتختلف عليها الاحزاب المصرية .. سواء كانت سياسية ام اقتصادية .. وهذا هو السبيل الى ايجاد ارضية الحوار لان الاتفاق حول هذه الاهداف من شانه ان يريح الضمير الوطنى والعقل المصرى وان ينقل العلاقة بين الاحزاب من الصراع على طول الخط الى تعاون فى مساحة وتنافس فى مساحة اخرى .

معارضة حائرة

سألت : نادت احزاب المعارضة كثيرا

بالعودة الى النظام الفردى فى الانتخابات وبعد صدور القانون عادت الى الحديث عن القائمة النسبية وانها اكثر ملاءمة ثم طالبت بعرض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره فماهو رايكم ؟

اجاب د . ابوالمجد : فيما يخص النظام الفردى فان الشعوب تجرب وكل نظام له ميزة والصحيح فى تقديرى ان نظام القائمة النسبية غير المقيدة بشروط يضمن تمثيلا اعدل لـلاحزاب ولكن الصعوبات والتعقيدات التى تواجه هذا النظام كثيرة ومعقدة .. الى جانب ذلك فان المواطن المصرى الف النظام الفردى .

فاذا انتقلت الى عرض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره لمراجعته فهذا راى لايعبأ به ولايلتفت اليه ولا نناقشه لان مصر لم تاخذ بنظام عرض القوانين مسبقا على المحكمة الدستورية والدولة الوحيدة التى تاخذ بنظام الرقابة المسبقة هى فرنسا اما الرقابة عندنا فتاتى عن طريق الطعون .

نظام قوى

سألت : كيف يستعيد مجلس الشعب الجديد عافيته وقوته ؟

اجاب د . ابوالمجد : من الآن يجب ان يستقر فى عقل كل مسئول وكل قيادة ان قوة النظام هى فى قوة مؤسساته وليس فى اضعافها او احتوائها لان النظام بخير اذا كانت مؤسساته قوية .. فاذا كان المجلس شديد الوطاة على الحكومة يحاسبها اشد الحساب ويراقبها ادق المراقبة فاعلم ان النظام قوى لاتنال منه امراض او وهن اما اذا كان المجلس شديد الهدوء متانسا لايزعج الحكومة ولايراجعها فى اى موقف فاعلم اننا متاخرون متخلفون والحالة الدستورية فى حالة مرض ولاتؤدى وظائفها كاملا .

ولست مضطرا هنا الى القول بان الايجابية فى ممارسة الاختصاص لاتعنى التخلى عن اللياقة واصول الحوار او اساءة استعمال الاختصاص .

الامر الثانى .. ان يدرك الجميع ان القانون شىء مقدس وينبغى ان نتناوله بحذر وان نحارب فكرة الاستعجال فى اصدار القوانين او التغاضى عن شبهات دستورية ارضاء لمسئول او حاكم :

الامر الثالث .. ان يعلم الكل ان العمل السياسى ليس خطبا تلقى او شعارات ترفع .

اوافق بشرط

سألت : هل توافق على قيام احزاب دينية لان النظام الفردى يسمح بتمثيل كافة التيارات الفكرية ؟

اجاب د . ابوالمجد : كلمة الاحزاب الدينية عندنا صارت غامضة والراى القاطع عندى الا اوافق على قيام حزب على اساس دينى بمعنى انه يستبعد من عضويته غير المنتمين الى دين معين ولا اوافق على قيام حزب طائفى مفتت للوحدة بين عنصرى الامة مسلمين واقباط .. ولكننى لا ارى مانعا دستوريا ولاسياسيا يحول دون قيام حزب منطلقاته فى الاصلاح تصدر عن رؤية اسلامية وهذا يشبه الاحزب المسيحية عند الغرب فالعبرة هنا ببرنامج الاصلاح وكيفية مواجهة المشاكل بالحلول الجذرية .

نعم للدراسة

سألت : هل حان الوقت لـدراسة تخصيص ٥٠ ٪ من مقاعد المجالس النيابية عندنا للعمال والفلاحين ؟

اجاب د . ابوالمجد : المسالة لها جانبان اولهما دستورى قانونى واخر سياسى موضوعى والأول منصوص عليه فى الدستور فلايعدل الا بتعديل الدستور وحان الوقت لاعادة التامل تعقبه الدراسة لتعديل بعض نصوص الدستور لمواكبة التحولات السياسية والأجتماعية التى تمت فى مصر منذ دستور ٧١ .. والثانى وهو السياسى الموضوعى فلقد آن لنا فتح هذا الملف ومناقشته علميا لتقييم آثاره العملية .

القضايا الثلاث

سألت : فى تصوركم ماهى القضايا التى يتعين مواجهتها بعد استقرار السلطة التشريعية ولماذا ؟

اجاب د . ابوالمجد : دعنى ابدا بلماذا ؟ قلت : نعم فال مصر على مفترق طرق ولابد ان تنهض وتقوى .. والقضايا تبدا عندى بالانتماء الثقافى والحضارى ثم قضية الانتاج والعمل ثم قضية العالمية اين مكاننا فى هذا العالم وهذا يتطلب تغيير جذرى فى مؤسسات الدولة . □

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

الخائفون من إشراف القضاء على الانتخابات



بقلم : عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

كان غريبا وعجيبا ومخجلا ان يعلن الحزب الحاكم ـ فى غير استحياء ـ رفضه واعتراضه على ان يكون للقضاء اشرافه الكامل على عملية الانتخاب كلها .. انه لامر يدعو الى اثارة كل الريب والشكوك فيما تسفر عنه النتائج .. فكيف يطلبون بعد ذلك من الشعب ان يثق فى مصداقيتهم .. وان يطمئن الى انهم يحكمون باسمه .. حقا انهم اليوم يضلون الطريق السليم لاقامة ديمقراطية سليمة .. ولانغالى اذا قلنا ان إعتراضهم على الاشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب هو فى حقيقته إغتصاب لسلطة الحكم فى البلاد !!

لست ادرى لماذا يخاف الحزب الحاكم من اشراف القضاء على عملية الانتخاب اشرافا كاملا منذ لحظات التصويت فى اللجان الفرعية وحتى اعلان نتائج الانتخاب ؟ .. انهم يوهمون الشعب بان للقضاء اشرافه على اللجان الرئيسية دون الفرعية .. وهم يدركون فى الوقت ذاته ان عملية التصويت باللجان الفرعية هى اخطر مرحلة من مراحل الانتخابات .. ففيها يكون التلاعب بارادة الناخبين .. وفيها يتم ارتكاب جرائم التزييف من خلال بطاقات التصويت لاصوات انتقلوا الى رحمة الله ، او لناخبين غادروا مصر او تخلفوا عن الحضور .. وكيف لايتم ذلك ومرحلة التصويت فى حيازة موظفين ـ لا حول لهم ولا قوة ـ يعملون فى الحكومة ، ويأتمرون بأوامرها ، ويلتزمون بما تفرضه عليهم من تعليمات وتوجيهات ...!!

نعم لست ادرى لماذا يخاف الحزب الحاكم من الاشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب كلها وفى كافة مراحلها ؟ .. فقد زعم الخائفون بان اشراف القضاء على عملية الانتخابات فى كافة مراحلها ينطوى على مساس بنزاهة الشرطة وحيادها .. واقول لهؤلاء الخائفين كيف يكون ذلك وأنتم الذين تتباهون بان اشراف القضاء سوف يكون فى اللجان الرئيسية دون الفرعية ، فلماذا لا يمتد اشراف القضاء على اللجان الفرعية ؟ ... ونقول كذلك لهؤلاء الخائفين ان اشراف القضاء على مراحل عملية الانتخابات لايعنى المساس بنزاهة الشرطة ، وانما يعنى اطمئنان الشعب بان ارادته مصونة لم تمتد اليها يد العبث .. ولن تتحقق حماية ارادة الشعب الا من خلال اشراف القضاء على مراحل عملية الانتخابات كلها اشرافا كاملا وبغير انتقاص ..!!

إن الشرطة جهاز مدنى من اجهزة السلطة التنفيذية ، فاذا نشب نزاع بينها وبين المواطنين ، فان القضاء وحده هو الذى يفصل ويحكم فى هذا النزاع ... اما القضاء فانه سلطة مستقلة تماما تحظى بالحياد الكامل باعتبارها سلطة الحكم فى كافة الخصومات ولو كانت الحكومة طرفا فيها .. فمن ذا الذى يحظى بعد ذلك بثقة الشعب فى عملية الانتخابات كلها .. هل لجهاز الشرطة الذى لا ينفصل عن السلطة التنفيذية ، أم للقضاء الذى هو سلطة مستقلة لها كل الحياد والتجرد والاستقلال .. !!

نعم .. لست أدرى لماذا يخاف الحزب الحاكم من الاشراف الكامل للقضاء على عملية الانتخاب .. وليعلم الحاكمون انه لا يخاف من اشراف القضاء الا ظالم يطيب له ان يظلم ، او مغتصب لحقوق غيره ، أو مزيف يخشى افتضاح امره ، أو ضعيف يخشى من ان يواجه قوة الحق ..

واليوم وقد اقتربت انتخابات مجلس شعب جديد بديلا للمجلس البائد الذى اطاح به حكم المحكمة الدستورية العليا الخالد .. فان شعب مصر يتطلع الى قضاة مصر للاشراف الكامل على انتخابات مجلس الشعب الجديد .. وأن يبسط القضاء سلطاته على عملية الانتخاب من اولها حتى اعلان النتائج .. فقد كفى مصر تزييف كل انتخاب تم حتى الان .. كفانا اختفاء ارادة الانسان المصرى فى اختيار ممثليه الحقيقيين ..

يا قوم .. هل ابلكم على سياسة تنجيكم من غضب الشعب وسخطه ، إن تتقوا الله فى ارادة شعب مصر العظيم ولو كره المزيفون .. واعلموا ان نزاهة الانتخابات وطهارتها فى احترام إرادة الجماهير .. ارادته أن يحكم نفسه بنفسه ... وأن تكون كلمته هى العليا ... ولا معقب على ارادته .. ولن يتحقق ذلك باحترام تلك الارادة من خلال الاشراف الكامل من القضاء على كافة مراحل الانتخابت ... !!

فى الصميم

• • الكويت الشقيقة تعيش اليوم منفية من ذاكرة الزمان ... فرض عليها طاغية العراق ان تكون بلا عقل ولسان ... وكتب عليها : ان تسبح فى ظلمة الحرمان ... لا تتعجبوا فالحكم فيها اليوم لشرير جبان ... !!

• • الى متى يظل الشعب الكويتى الشقيق مقهورا بحكم البهلوان الصفيق .. الى متى يتقلب من حريق إلى حريق ... دقت ساعة تحريره من الطاغية قاطع الطريق ... ولابد من تحريره وان طال الطريق ... !!

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

المجلس الدائم لحزب الأحرار :

• سنخوض الانتخابات فى إطار الضمانات

٢٠٩ مرشحين من ٣٢ محافظة فى ١٨٠ دائرة

اعلن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان مجلس الشعب القادم ستكون له اهمية خاصة حيث يقوم باختيار رئيس الجمهورية ولذلك سنخوض الانتخابات على اوسع نطاق وباكبر عدد من المرشحين فى الدوائر المختلفة إذا ما توفرت الضمانات اللازمة لسلامة ونزاهة المعركة الانتخابية ونتائجها.

وان جريدة الاحرار ستصدر يومين خلال فترة الانتخابات لتغطية اخبار المرشحين بالمحافظات.

اعلن ذلك فى اجتماع المجلس الدائم للحزب ظهر الأربعاء الماضى بالمقر المركزى للحزب بعابدين والذى حضره أعضاء مجلس رئاسة الحزب وهيئة مكتب وأعضاء الامانة العامة وأمناء الحزب بالمحافظات ولفيف من الشخصيات العامة.

واستعرض المجلس التقرير الذى أعده حلمى سالم امين تنظيم الحزب حول البيانات والاسماء التى وردت من أمانات الحزب بالمحافظات إلى جانب طلبات الترشيح الفردية التى تقدم بها اصحابها إلى أمانة تنظيم الحزب

واوضح التقرير أن ٢٠٩ من بين قيادات وأعضاء الحزب قد تقدموا للترشيح حتى موعد الاجتماع فى ٢٢ محافظة و١٨٠ دائرة انتخابية.

واستعرض المجلس الموقف الداخلى والخارجى واهم قضايا الساعة وأحداث المسجد الأقصى وما ترتب على هذا العدوان الغاشم على مكان من أقدس مقدسات المسلمين واعلن الحزب إدانته واستنكاره وشجبه لهذا العدوان وطالب العالم العربى والمجتمع الدولى بإدانة هذه المذبحة وضرورة تكوين لجنة دولية لبحث حقيقة ما حدث فى هذه المذبحة التى راح ضحيتها إخوة فلسطينيون عزل وقرر الحزب إصدار بيان حول أحداث المسجد الأقصى.

وحول الموقف المتازم بسبب إحتلال العراق للكويت وتداعيات الموقف فى المنطقة العربية أكد حزب الاحرار ما سبق وأن أعلنه بإدانة العدوان وضرورة إنسحاب العراق من الكويت مع حل المشكلة الاقتصادية للعالم العربى حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى بسبب النزاعات الناجمة عن الفقر والحقد والجوع وإنشاء قوة أمن عربية إسلامية بقيادة عربية موحدة مثل الحال فى حلف الاطلنطى وحلف وارسو على أن تقوم الدول الخليجية بشراء الديون العربية لدى أمريكا ودول غرب وشرق أوروبا وإستثمارها فى المنطقة العربية أو تقسيطها على الدول المدينة بدون فوائد ولمدة خمسين عاما.

واضاف المجلس أن مؤتمر القمة العربى لم يضع حلا للمشكلة التى تتمثل فى الفقر والغنى بين الشعوب العربية حيث أن هناك ديونا طائلة على بعض الدول العربية فى الوقت الذى تمتلىء به خزائن بنوك الدول الاجنبية بمدخرات بعض الدول العربية الأخرى والتى لو قامت بسداد قيمة الزكاة فقط (من زكاة المال والركاز والعروض والتجارة) لو أنها فعلت ذلك ما كان فى العالم العربى فقير واحد ـ وأكد المجلس على أن هذه هى الحلول العملية والايجابية لصالح الجميع كما أن قيام الدول الخليجية بمساعدة مصر وسداد ديونها هو تأمين لمستقبلها وحفاظا على امنها وليس إبتزازا لاحد.

وقد أكد مصطفى كامل مراد فى الكلمة التى وجهها للمجلس الدائم انه لا يتوقع نشوب الحرب فى

لجنة تحقيق دولية لمذبحة المسجد الأقصى

المنطقة لأن ذلك فيه خراب للعالم ، وأنه سيوجه خطابات لحكام ورؤساء الدول العربية لشرح وجهة نظر الحزب فى أزمة الخليج .

شهد الاجتماع عبدالفتاح الشوربجى أمين عام الحزب ومحمد مراد البطاس والحمزة دعبس وسامى أنيس لوقا ومحمد فريد زكريا وكلاء الحزب وعبدالله الغوابى وحسن فشر وهدى عفيفى وعادل المصرى وحلمى سالم وشفيق جاد وأحمد عبدالمنعم حسان الأمناء العامون المساعدون وابراهيم طلبة أمين صندوق الحزب وصلاح كامل رمضان وتوفيق لطفى وعادل محمد مكين المسلمى ومحمود منصور وكمال عبدالهادى وعادل درغام ومن أمناء الحزب بالمحافظات على أحمد عياد (الاسكندرية) دسوقى عبدالغفار (الجيزة) فاطمة دياب (القليوبية) كمال صبيح (السويس) مختار زكى سماحه (الشرقية) على أحمد عبدالحليم (الوادى الجديد) حسين المعطروى (المنوفية) كريم نصرالدين بخيت (قنا) عزام عبدالعظيم محمد (المنيا) مصطفى النحاس عبدالسلام (بنى سويف) بكر محمد على كلش (كفر الشيخ) محمد جودت بعيص (البحيرة) احمد القلبى عن محافظة القاهرة ومصطفى كامل محمد وحسن رشوان وصالح زكى نوره ورفعت حال من الدقهلية واحمد عبدالله عزيز من الفيوم ومحمد نصر الدين عبدالحافظ من أسيوط وابراهيم فتحى عبدالحكيم من المنيا ورجب هلال حميدة وحسان السيد غازى وعثمان عبدالمحسن سيد احمد وماهر بسيونى فوايزة السيد بحر وخالد الشريف وبرعى السيد برعى ومجدى طنطاوى وسحر فاروق من شباب الحزب وكمال حسن جاد وسليم عزوز وأشرف ميلاد وبدر محمد أشهر واحمد على محمد .

حلمى سالم

أمين تنظيم الحزب

نظرة

عاشت الامة المصرية منذ عام ٨٤ وحتى علم ٩٠ فى ظل مجلسين شعبيين غير دستوريين مما اضطر رئيس الجمهورية للاستفتاء على حلهما لعدم دستوريتهما مما إصبح معه اقبال الناخب على الانتخاب امرا فى حد ذاته - من ضروب المستحيل ورأينا هذا فى عدم الاقبال على الاستفتاء بالامس القريب

وكلما اسدينا النصح للناخبين بالتوجه لصناديق الاستفتاء نجد الرد تقليديا يا سيدى الحكومة ستعمل ما تريد فلن ارادت الاجابة نعم ستكون نعم وان ارادتها لاسوف تكون لا ورأينا لا يحترم ولا داعى ان نضيع يوما او ساعة او حتى دقيقة لابداء راى لن تحترمه الحكومة.

وانسحب شعور المواطن فى الاستفتاء الى ذات الشعور فى الانتخاب ويحدث الشعب بعضه من يضمن وصول صوتى لمن انتخبه لقد انتخبنا من قبل فلانا وكان نجاحه اكيدا وبقدرة قادر سقط ولم ننتخب علانا وكان سقوطه اكيدا وبقدرة قادر نجح فلا قيمة للتوجه للصناديق

نرى الشباب المتعلم مصابا بالياس والاحجام عن المشاركة فى الانتخاب لانه لا يجد من وراء صوته طائلا وأعلان النتائج يختلف عن الحقيقة وهذا ما اثبتته المحكمة الادارية العليا فى حكمها فى علم ١٩٨٩ باحقية نجاح ٣٨ نائبا ووجوب اسقاط ٣٨ نائبا وبرز شعار يدعى أن المجلس سيد قراره ولم يقبل حكم القضاء جهازا نهارا بل وضرب بحكم السلطة القضائية عرض الحائط

هل تثوب الحكومة الى رشدها وتعلم انه لا يحق الا الحق ولا يصح الا الصحيح وتعمل على اعادة الثقة : بينها وبين الناخبين لنصل بالامة الى سلطة تشريعية موثوق بها فتستقر فى عملها التشريعى ... أم الحكومة مصرة على ان تكون لها الاغلبية الكاسحة رغم انف الشعب وبذلك ستظل الحكومة منعزلة عن الشعب وتصبح الحكومة فى واد والشعب فى واد اخر تماما..

ان الحكومة تحت المجهر امام الشعب وهى الان فى آخر اختبار فاما ترسب وتكون قد استنفدت مرات الرسوب لأن هذه المرة الثالثة وعليها أن ترحل واما تتفادى سابق اخطائها وعلى الله قصد السبيل

عبدالفتاح الشوربجى
سكرتير عام الحزب

أحزاب المعارضة تتجه لمقاطعة الانتخابات

كتب صلاح النجيف

اعلن الاستاذ ابراهيم شكرى أن الاحزاب والقوى السياسية فى مصر تتجه الى مقاطعة انتخابات مجلس الشعب بعد أن رفضت القيادة السياسية الاستجابة لمطالب القضاة والاحزاب والقوى السياسية ونوادى هيئات التدريس والنقابات المهنية بشأن ضمانات الانتخابات . كما رفضت الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات .

واضاف أن الحكومة قد استعدت لتزوير الانتخابات وأعدت قانون انتخابات جديد بطريقة سرية ومشبوهة ولم تراع فى تقسيم الدوائر الانتخابية القواعد الموضوعية واحترام التقسيمات الادارية القائمة واتصال الحدود الجغرافية لكل محافظة .

وأوضح شكرى أن الحكومة بذلك قد كشفت عن وجهها السافر لتزوير الانتخابات ويؤكد ذلك تصريحات وزير الداخلية عبد الحليم موسى والتى نشرتها الصحف الحكومية بأن المعارضة لن تحصل فى الانتخابات على المقاعد التى حصلت عليها فى الانتخابات السابقة ! !

من ناحية أخرى ، استنكر شكرى فى كلمته التى ألقاها فى الندوة التى عقدها حزب العمل بالمنصورة مساء أول أمس الاحد حول أزمة الخليج ـ الحادث المؤسف الذى تعرض له المرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وراح ضحيته هو وخمسة من مرافقيه .. ووصفه بانه حادث بشع لايقره شرع ولا دين ولا أخلاق .. وطالب أجهزة الامن بتكثيف جهودها لسرعة ضبط الجناة .. وناشد الشعب المصرى أن يساعد أجهزة الأمن فى التوصل لضبط المجرمين .

وندد شكرى بالمذبحة الصهيونية الاجرامية فى المسجد الاقصى وأشار إلى أن أمريكا جاءت الى السعودية والخليج لمساعدة مخططات الصهاينة لاقامة دولة اسرائيل الكبرى وأن هدف أمريكا كما جاء على لسان رئيس هيئة اركان القوات الجوية الامريكية هو القضاء على القوة العسكرية العراقية وهذه حقيقة يجب أن نعيها جيدا .. وقد بدت بوضوح الروح المعادية للعرب والملسمين فى الموقف الامريكى وقوى الاستكبار العالمى ومجلس الامن من أزمة الخليج :

وحذر شكرى الاعلام الرسمى للدولة من المحاولات المستميتة التى يبذلها للايقاع بين مصر وأشقائها بترديد الاشاعات عن قواعد صواريخ تم نصبها على الحدود السودانية وموجهة للسد العالى رغم نفى السودان والخارجية المصرية .

وأكد أن حزب العمل وجريدة الشعب سوف يتصديان بكل قوة لكشف أباطيل الاعلام الرسمى ومحاولات اللعب بالنار وإثارة الصراع المسلح والايقاع بين الشعبين الشقيقين .

المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٠

خطوط فاصلة

يجرى الآن سباق محموم .. نحو مقاعد مجلس الشعب الجديد ..!!

الآف الأشخاص يريدون ترشيح أنفسهم .. وكل منهم يتصور نفسه .. مبعوث العناية الآلهية .. وأنه سيحقق فوزاً ساحقاً .. لن يقدر عليه غيره ..!!

المحافظون - كان الله فى عونهم - يستقبلون يوميا نماذج ، ونوعيات عديدة من هؤلاء .. الذين جاءوا عارضين «خدماتهم» .. لوجه الله ، والوطن ..!!

الاجتماعات على قدم ، وساق .. فى المدن ، والقرى .. والمنافسة بين العائلات الكبيرة ، والصغيرة .. تزداد احتداماً بمرور الوقت .. وأصبحت «النقود» .. هى لغة التفاهم المعترف بها تقريبا ..!! فالوعود لا يسندها سوى المال .. على الأقل طوال المعركة الانتخابية ..!!

قيادات الحزب الوطنى أراحوا أنفسهم .. فمن يطرق بابهم طالبا ادراج اسمه فى قوائم المرشحين .. لا يردونه غاضبا ، أو ناقما .. بل يسيرون معه فى طريق الأحلام ..!!

● ● ●

لا جدال .. أن الانتخاب الفردى فتح الباب أمام الجميع بلا استثناء .. فلا قيود ، ولا شروط اللهم سوى سداد تأمين قيمته ٢٠٠ جنيه ..!

طبعا هذا لا يمنع من ظهور فئة مهمتها تحين الفرص .. وهؤلاء مايطلق عليهم «سماسرة الانتخابات» .. الذين يتقدمون للترشيح ثم «يلفون» على بقية زملائهم عارضين التنازل .. مقابل مبلغ معين يتم التفاوض بشأنه ..!!

● ● ●

من هنا .. أنصح الحزب الوطنى - بصفة خاصة - باعتباره حزب الأغلبية ألا يخضع للضغط أو التهديد ، أو الوساطات الشخصية .. ولا يختار إلا من يقتنع بصلاحيته تماماً .. لأن الانتخابات هذه المرة - بلا مجاملة - ستكون هى الحكم النهائى .. فاما أن تزداد تلك الأغلبية اقتناعا بالحزب الذى تنتمى إليه ، أو تدرك فى قرارة نفسها .. بأنه «لا فائدة» .. وعندئذ تكون النتائج مؤسفة ..!!

● ● ●

أيضا لابد أن يكون الحزب واضحاً وصريحاً منذ أول لحظة .. بحيث يعلن اسمى مرشحيه فى كل دائرة من الدوائر .. واحد يمثل الفئات ، والثانى عن العمال ، والفلاحين .. وقطعا يوجد كثيرون لن يرضوا بقرار الحزب إما لأنه أساء الاختيار بالفعل .. أو أنهم مخدوعون بشعبيتهم الزائفة .. وفى الحالتين .. يجب على الحزب الدفاع عن مرشحيه إلى آخر مدى .. والتأكيد دائما على أن الذين رفضوا مبدأ الالتزام فى حد ذاته .. يتحملون وحدهم تبعات سلوكهم .. حتى ولو ظلوا يحتفظون بعضوية الحزب الوطنى .. وذلك حتى يحافظ الحزب على صورته طوال المعركة ، وبعدها .

● ● ●

وأنا أتصور أن الموقف فى أحزاب الأقلية سوف يكون مختلفا لسبب بسيط هو عدم وجود الكوادر المتنوعة ، والكفاءات التى يمكن الاعتماد عليها .. وبالتالى لن يظهر أكثر من مرشح فى دائرة واحدة ينتمى إلى حزب الوفد ، أو العمل ، أو التجمع .. حتى يتمكن كل حزب من «جمع» أكبر عدد من الأصوات لمرشحيه .

أما الباقون الذين لم يرقهم اختيار الحزب .. أو أنهم أصلا على خلاف مع قيادته .. فسوف يخوضون المعركة «كمستقلين» .. وهذا أكرم لهم ، وأشرف .

● ● ●

أيضا .. أنصح حزب الأغلبية ، وأحزاب الأقلية .. ألا يفصلوا أبدا بين الشعبية ، والسمعة .. فمازالت تتردد حتى الآن مقولة خاطئة ثبت فشلها .. مؤداها .. أن هناك أشخاصا بعينهم يتمتعون بجماهيرية لا أول لها ولا آخر .. بينما سمعتهم - للأسف - تحوطها الشوائب ..!

مثل هؤلاء .. ينبغى استبعادهم دون تفكير .. لأننا نريد مجلس شعب .. يتمتع أفراده بأعلى مقومات النزاهة ، والطهارة ، والسمعة الطيبة ، وحسن الخلق .. باعتبارهم القدوة والمثل .. وإلا فاننا نسىء - بمحض إرادتنا - للمجلس الجديد قبل انتخابه .. وباصرارنا على التمسك بحبال «دائبة» .. كان ينبغى تمزيقها منذ زمن طويل ..!

● ● ●

.. وفى النهاية تبقى كلمة :

إن الفرصة أمامنا .. لكى نحسن التدقيق ، واختيار الأفضل بكل المعايير ، وحرام أن ندعها تفلت منا .. فلا يعد أمامنا سبيل .. سوى ذرف الدموع .. على كوب اللبن المسكوب ..!!

سمير رجب

حول الانتخابات :

هل من جديد ؟

أعجب كثيرا لاولئك الذين يحسنون الظن بالنظام الحاكم ، ويحدوهم الامل فى اجراء عملية انتخابية نظيفة ولو بقدر محدود ، رغم ان جميع الشواهد تؤكد ان النظام مصمم على نفس الاسلوب الذى اتبعه فى عمليات الانتخاب السابقة التى كانت تمثل تحديا علنيا سافرا للرغبة الوطنية بل تحديا بشعا للانسان المصرى وإهداراً لكرامته وارادته ، مما وصم مجلسين متتالين من مجالس السلطة بالبطلان باحكام نهائية صادرة من أعلى المحاكم فى البلاد وهى المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا ، وهذا ما لم نسمع انه حدث مع اى مجلس شعبى فى العالم كله على مدى التاريخ القديم او التاريخ الحديث ، فما هو الجديد الذى حدث او الذى يظهر منه ان النظام يرغب فى تغيير اسلوبه القديم العتيد فى الانتخابات القديمة باسلوب آخر . بحيث تجد من يحسن الظن بما ستتبعه السلطة فى ادارتها للعملية الانتخابية القادمة ؟

ما هو الجديد وقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا وهى اعلى محكمة فى البلاد تلزم احكامها جميع سلطات الدولة بدءا من الرئاسة الى ادنى سلطة . يعلن للعالم كله ان مجلس الشعب المصرى باطل منذ انتخابه وان قراراته باطلة اعتبارا من يوم نشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر الحكم فى اوائل ابريل ١٩٩٠ ومع هذا لم يصدر قرار بحله بل اجرى استفتاء غير دستورى على جثة مجلس الشعب المحكوم ببطلانه ، والتى كان حكم المحكمة هو شهادة وفاته :

ما هو الجديد ونحن نرى الفتاوى العابثة تصدر من رؤوس النفاق بان الاستفتاء على حل مجلس الشعب امر منصوص عليه فى الدستور ولا سبيل الى الحل الا بالاستفتاء رغم ما يعلمونه جيدا وهم عنه غير غافلين ، ان الاستفتاء انما يكون على مجلس صحيح روعيت فيه كل الضمانات الدستورية والقانونية ثم يختلف مع الحكومة او تنشا حالة ضرورة فيرى رئيس الدولة حله فيعرض ذلك على الشعب طالباً منه الرأى والمشورة فى مسالة الحل ، اما بالتاييد او الرفض وقوله فى ذلك القول الفصل ، لكن ان يستفتى الشعب على امر صدر فيه القول الفصل فعلا من المحكمة العليا المختصة ذات الاحكام الملزمة فانما هو العبث بعينه ، وانما هو الاستهانة الحقيقية بالاحكام النهائية وبكرامة القضاء العادل الشامخ وهذه هى المرة الاولى التى يطرح حكم قضائى على الناس بما يسمى بالاستفتاء ليقولوا فيه نعم او لا .

ما هو الجديد وقد صدر قانون توزيع الدوائر الانتخابية وقانون مجلس الشعب الجديد وقانون توزيع الدوائر الانتخابية فى غفلة من الناس دون ان يؤخذ فى هذه القوانين راى اصحاب الشان الحقيقيين وهم الاحزاب والهيئات السياسية ، ونحن نذكر فى هذه المناسبة ما حدث عام ١٩٤٩ وكان يتولى وقتها الحكم المرحوم ابراهيم عبدالهادى باشا ، عندما شرعت حكومته فى اعادة توزيع الدوائر الانتخابية ، ففوجىء المواطنون باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة قومية اشتركت فيها جميع الاحزاب برياسة حسين سرى باشا تولت اعادة توزيع الدوائر الانتخابية تحت سمع وبصر جميع الاحزاب وفى اجتماع لمجلس الوزراء ، وكان كل حزب ممثلا باربعة وزراء وكان يمثل الوفد فيها وزراؤه فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح الطويل وعثمان محرم ومحمود سليمان الوكيل ثم استقالت هذه الحكومة ، وشكل حسين سرى باشا حكومته المحايدة التى تولى فيها بنفسه وزارة الداخلية وعين المرحوم الدكتور محمد هاشم وزير دولة للانتخابات التى اجريت وفاز فيها الوفد باغلبية كاسحة وشكل الوفد حكومة النضال الشعبى عام ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

ما هو الجديد وقد راينا قضاة مصر يصدرون بيانهم الذى اعلنوا فيه انه من الظلم عليهم ان يتحملوا مسئولية نتائج الانتخابات التى تجريها الحكومة ، ومن الظلم عليهم ان تتغنى الحكومة بان الانتخابات تجرى تحت اشرافهم ، لانهم بعيدون كل البعد عن الاشراف على الانتخابات ويطالبون فى بيانهم الذى ايدته الامة كلها بمختلف احزابها وهيئاتها ونقاباتها بان تتم العملية الانتخابية تحت اشراف القضاء بدءا من اللجان الرئيسية مرورا باللجان العامة وانتهاء باللجان الفرعية التى يدلى فيها المواطن الناخب بصوته الانتخابى والتى لا يشرف عليها القضاء نهائيا ، ومع هذا يظل الوضع على ما هو عليه ، وتسند رئاسة اللجان الفرعية الى موظفى الحكومة والقطاع العام بالمخالفة للنصوص الدستورية القاطعة التى تحتم اجراء الانتخابات تحت الاشراف الفعلى للقضاء ، كل هذا يتم صلفا وغرورا من الحزب الحاكم ، واصرارا على اسلوبه القديم الممجوج من اجل البقاء فى السلطة ، لان هؤلاء يعلمون ان الاشراف الكامل للقضاء فيه خطر يتهددهم ويطيح بهم لان معنى الانتخابات النزيهة هو ان تقول الامة كلمتها وتعلن ارادتها التى لا يمكن الا ان تكون عدم رغبتها فى استمرارهم والتخلص من خطاياهم .. فهل يعتقد احد انهم فاعلون ؟

ما هو الجديد وقد بدا المحافظون تخطيطهم المسعور ونشاطهم المحموم ليختاروا مرشحين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة والاستعداد للمشاركة فى الخطايا والاثام واصدار القوانين سيئة السمعة وتتوافر فيهم الاكف الجاهزة للتصفيق والاصابع المهياة للارتفاع بالموافقة على كل ما تريده الحكومة ، وان يدينوا بالولاء والاخلاص لاولياء النعم الذين اتوا بهم الى كراسى التشريع والنيابة التى لم يكونوا فى يوم ما يحلمون بها او يتطلعون اليها .. ونرى هؤلاء الراغبين فى الترشيح وهم قد جعلوا الحزب الوطنى قبلتهم ، ودواوين المحافظات مزارهم ، اعناقهم تشرئب وسط الزحام تسبح بحمد السلطة نفاقا وبهتانا ، تطمع فى نظرة رضاء او ابتسامة تشجعهم على تقبيل الاعتاب ، وليذهب الشعب ومطالبه إلى حيث يريد فهل يحدث كل هذا ايمانا من هؤلاء بشعبية الحزب الحاكم وحرصه على مصالح الجماهير ام يحدث هذا طمعا فى مساندة الحكومة لهم ؟

واخيرا اهيب بفصائل المعارضة ان تحترم نفسها ، والا تشارك فى هذه الزخرفة التى لا تعدو ان تكون ديكورا زائفا وهنا اقصد الوفد بالذات واطالبه ان يظل كعهده حارسا امينا على كرامة الانسان المصرى ذائدا عن ارادته خصوصا بعد ان اعلن ان ما يزيد على تسعة ملايين مواطن قد ادلوا باصواتهم فى الاستفتاء الاخير على مجلس الشعب المعدوم خصوصا وقد شهدنا بانفسنا عزوف المواطنين عن ذلك الاستفتاء وعدم ادلائهم باصواتهم

أمين القصاص المحامى

رئيس لجنة الوفد العامة بشمال سيناء

المحروسة

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

الحياة السياسية

رياح الخليج هل تعصف بالتحالفات الانتخابية ؟

رفعت السعيد : لا تحالف مع من يستغل الدين فى الانتخابات

بعد الاتفاق فى الخليج هل يتحد الوفد والحكومة ؟

جاءت أزمة الخليج لتعيد تقليب التربة السياسية فى مصر .

ومع إختلاف المواقف تجاه الأزمة تقارب الخصوم وافترق الحلفاء وانقسم الفريق الواحد .

والان ونحن على أبواب معركة انتخابات مجلس الشعب . هل يجرف الخلاف التحالفات الانتخابية المعهودة لتبرز تحالفات جديدة ام أن الخلاف حول الخليج لا يفسد لحلفاء الانتخابات قضية ؟

تحقيق

حنان حماد

يقول ابراهيم فرج سكرتير عام حزب « الوفد » والذى تطابق موقفه من أزمة الخليج مع موقف الحكومة وحزبها : ان التقارب الذى بلغ حد التوحد فى الرأى لا **يعنى أننا نندمج كلية فى النظام .**

فنحن نعرف متى نعترض ومتى نؤيد واذا كنا متفقين مع الرئيس مبارك فى سياسته الخارجية والعربية الا أن الخلاف حول **القضايا الداخلية يظل خلافا جوهريا خاصة حول قضية الاصلاح الدستورى .**

ويستبعد ابراهيم فرج اى حديث الآن عن التحالفات الانتخابية لأن السؤال **المطروح الآن هو هل نخوض الانتخابات ام نقاطعها اصلا بعد ان تجاهل القانون الجديد ضمانات نزاهة الانتخابات .**

ويضيف : انه اذا قرر « الوفد » دخول الانتخابات فلا مانع من التنسيق مع قوى المعارضة بغض النظر عن إختلافهم حول أزمة الخليج .

رفض مبدئى :

ويؤكد د . رفعت السعيد امين اللجنة المركزية لحزب « التجمع » ان التقارب بين موقف « التجمع » من أحداث الخليج وموقف « التحالف الاسلامى » لا يلغى **موقف التجمع المبدئى من دعاوى اقحام الدين كشريعة سماوية فى العمل السياسى والانتخابى واستخدام الشعارات الدينية كمادة للدعاية الانتخابية وبالتالى فالتجمع يرفض ان يكون طرفا فى معركة انتخابية يستخدم** فيها الدين كستار لتحقيق مصالح سياسية .

ومن جهة أخرى يؤكد د . رفعت : أن الموقف من أزمة الخليج اضاف بعدا جديدا للخلاف مع قوى المعارضة خاصة « الوفد » والذى يتركز الخلاف بيننا حول القضايا الاجتماعية **لكننا نتفق ايضا حول قضايا اخرى اهمها الحريات الديمقراطية واحترام الدستور ومبدأ تداول السلطات والتعددية الحزبية بشكل صحيح وكامل .**

وبالتالى فيمكن الجلوس معا والتنسيق من اجل (انتخابات حرة نزيهة تعبر عن ارادة الناخبين) .

التكتلات الأربعة :

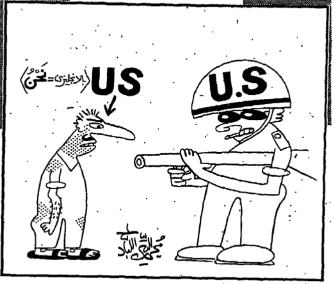
يقول محمود امين العالم متحدثا باسم الشيوعيين المصريين : ان الشيوعيين لن يتحالفوا الا مع « التجمع » و « الناصريين » فقد تأكد فى لقاء التحالف الاشتراكى فى ذكرى عبد الناصر اتفاقنا على عدد من القضايا من بينها الموقف من أزمة الخليج .

ويعتقد العالم ان أزمة الخليج لن تكون القضية الرئيسية فى الانتخابات والذى يحكم التحالفات هو الاتفاق او الاختلاف حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبذلك لن نتوقع اى تقارب بين التحالف الإسلامى واليسار المصرى رغم التقارب فى قضية الخليج الا تنسيق مع افراد فى دوائر فرعية ويتوقع ان يظهر خلال الانتخابات اربعة تكتلات : كتلة « العمل الاسلامى » وتضم حزب العمل والاخوان المسلمين ، وكتلة الوفد ، وكتلة الحكومة وحزبها والثلاثة يتقاربون فى فكرهم الاقتصادى والخلاف بينهم فقط نزاع على السلطة وطبيعتها وقد نجد تحالفا بينهم وبين الحكومة ولا يكون تحالفا رسميا ولكن يكون موضوعيا بوحدة الدعاية وتطابق الشعارات وان تقدم الحكومة تسهيلات لهم وتعقيدات لتيارات اخرى .

أما الكتلة الرابعة فهى التحالف الاشتراكى الذى يتميز بمشروع واضح ينحاز لمصالح الجماهير .

ابراهيم فرج :

مقاطعة الانتخابات واردة



الفرق :

ورغم أن ابراهيم شكرى رئيس « حزب العمل » يرى أن قضية الخليج موضع خلاف حتى فى الحزب الواحد فهو يؤكد على ضرورة ان تسرع المعارضة للتنسيق فيما بينها لان الحكومة رتبت نفسها فعلا .

ويفرق شكرى بين التحالف الذى يعنى طرح برنامج واحد والتنسيق الذى يعنى الاتفاق على بعض النقاط .

- وبذلك فمن الوارد ان يتم التنسيق بين حزب « العمل » وحزب « الوفد » الذى يختلف معه فى قضية الخليج وحزب « التجمع » الذى يتقارب معه فى نفس القضية **بينما قد يظل تحالفنا الاصيل مع الاخوان المسلمين والذى زاد قوة بفعل المشاركة فى المعارك السابقة .**

التعارض :

ويرى ضياء الدين داود من الحزب الناصرى : أنه رغم اختلاف موقف كل فصيل حول الازمة الا ان ذلك لن يؤثر اطلاقا على التحالفات الانتخابية التى تحركها المصالح الانتخابية .

وتستطيع المعارضة تحقيق النجاح فى الانتخابات المقبلة اذا تم التنسيق فيما بينها على تقسيم الدوائر بدلا من التنافس وتفتيت الاصوات لصالح الحكومة لكن عمليا ليس لدى الاحزاب استعداد للتعاون وسيحدث التعارض فى الدائرة الواحدة وتتفرق الاصوات .

ويتفق د . عصام العريان مع ضياء الدين داود الذى يرى ان للانتخابات وضعا مختلفا فعلى قدر ما تظهره الازمات من مواقف تستحق المراجعة بقدر ما يجب على القوى الوطنية ان تنسق فيما بينها فى المعركة المقبلة .

وحول التحالفات المتوقعة فى الانتخابات المقبلة يقول :- أنه يمكن التحالف والتنسيق مع أفراد دون غيرهم بغض النظر عن الانتماء الحزبى لان المسألة تحكمها المصالح الانتخابية فى كل دائرة .

خطوط فاصلة

عقدت قيادات أحزاب الأقلية اجتماعاً فيما بينهم لمناقشة ماإذا كان في مقدورهم خوض المعركة الانتخابية أم لا ..!

قال فؤاد سراج الدين .. إن ٢٢ من أقطاب حزبه أعلنوا اعتذارهم .. وليس لدى الحزب كوادر أخرى يمكن أن تحل محلهم .. وبالتالي لايجد حزب الوفد بدا من الانسحاب ..!!

نفس الكلام ردده تقريبا مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار الذى قال إن عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية يبلغ ٢٢٢ دائرة .. كل منها يتطلب ترشيح اثنين .. أحدهما عن الفئات والآخر عن العمال ، أو الفلاحين .. والحزب بصراحة لاتتوفر لديه العناصر التى يمكن أن تشغل أية نسبة - حتى ولو كانت ضئيلة - من هذه الدوائر ..!!

.. ثم جاء الدور على ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الذى ترك - كعادته - الموضوع الأصلى ، وأخذ يكرر مزاعمه ، وادعاءاته الباطلة .. عن النية المبيتة لدى الحكومة لتزوير الانتخابات .. وهاجم قانون الانتخابات الجديد الذى ألغى نظام القائمة ، وأعاد طريقة الانتخاب الفردى ..!!

أما أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة فلم يوجه له أحد الدعوة لحضور الاجتماع .. وكانت حجتهم فى ذلك .. أنه رجل لايلتزم بالقرارات ..!!

●●●

بداية أقول .. لو فرض ، وأصرت أحزاب الأقلية على موقفها بالنسبة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب .. فخسارتها - عندئذ - سوف تكون فادحة .. لأن السلبية فى معظم الأحيان لاتفيد .. والمفروض على المشتغلين فى العمل السياسى أن تتوفر لديهم الجرأة على المواجهة ، والشجاعة فى إبداء الرأى ، والحرص على المشاركة فى إصدار القرار .. لكن الابتعاد ، والاكتفاء بإثارة الزوابع من مقاعد المتفرجين .. سوف يؤديان تلقائيا إلى خلق نوع من الانفصالية بين قيادة الحزب ، والقاعدة التى تنتمى إليه .. والتى تصورت يوما أنه سيكون المدافع عن مصالحها ، والمعبر عن رغباتها الحقيقية داخل البرلمان ..!

●●●

ولاتعنى مقاطعة أحزاب الأقلية للانتخابات أن الحياة البرلمانية تصبح مهددة بالخطر .. بالعكس .. إن المنافذ سوف تتسع أمام المرشحين المستقلين .. للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد ..!! وعندئذ سوف تندب تلك الأحزاب حظها .. لاسيما وأن هناك كثيرا من قياداتها المنشقة عليها .. سوف تدخل المعركة الانتخابية تحت بند «المستقلين» .. وربما تحقق نتائج لابأس بها ..!

●●●

على أى حال .. يكفى أنه لاتوجد ثمة قيود يمكن أن تحول بين أى مواطن - مهما كانت انتماءاته ، واتجاهاته - وبين دخول المعركة الانتخابية .. فكل الناس سواسية .

ولعل أحزاب الأقلية .. تدرك - عند فتح باب الترشيح - مدى الخطأ الجسيم الذى تقع فيه .. إذا امتنعت عن الاشتراك فى الانتخابات .

من هنا .. عندما يجىء رئيس حزب مثل ابراهيم شكرى ويوزع الاتهامات يمينا ، أو يسارا دون دليل .. فانه يعمل على زيادة التفكك والانهيار داخل حزبه .. خصوصاً أن الأغلبية العظمى من أعضاء الحزب .. كشفت مواقفه على حقيقتها .. وتأكدت بما لايدع مجالا للشك أن الاخوان المسلمين .. هم الذين أصبحت لهم الغلبة ، والسيطرة داخل حزب العمل .. ورغم ذلك عندما يجد هؤلاء أن مصلحتهم تكمن فى ترشيح أنفسهم .. فلن يترددوا أبدا .. ضاربين بقرارات ابراهيم شكرى عرض الحائط .. إذ يعلمون مقدماً .. أن هذه القرارات عرضة للتغيير ، والتبديل .. تبعا للمناسبات ، والظروف ، والمصالح الذاتية ..!

رأى حر

آخر فرصة .. !!

بقلم : أحمد أبو الفتح

●● آخر فرصة ..؟!

●● آخر فرصة لإنقاذ مصر تتمثل فى الانتخابات القادمة .

●● الازمات تحيط بمصر من كل جانب والمصريون قاسوا ويقاسون وسيظلون يواجهون اشد الازمات لعدة سنوات .

●● مهما بلغت المساعدات والمعونات فإن الازمات التى طرات على مصر بعد احتلال الكويت اشد واعظم من حجم المساعدات والمعونات .

●● وهذه الازمات التى استجدت اصابت مصر وهى تعانى من الفقر وضعف الموارد وعجز الميزان التجارى وعجز الميزانية وقلة الانتاج وافلاس الشركات وتدهور قيمة النقد المصرى تدهورا رهيبا .

●● ديون تتزايد كل يوم ولا يعرف المصريون حجمها ولكن يعرفون ان صندوق النقد الدولى قد اصبح سلطة تملى ارادتها على حكومة مصر .

●● امام كل هذه الاهوال يكون من اوجب مايجب توفيره لمصر .. توفير حكومة قادرة فعلا على مواجهة كل هذه الكوارث .

●● حكومة ياتى المصريون بها ..

●● حكومة يثق المصريون فيها..

●● حكومة ذات رؤية وبرنامج واضح يستطيع اذا ماتم تنفيذه بصدق وتعاون صادق وطهارة يد وجراة فى الاصلاح المجرد عن الهوى وعن البحث عن الشعبية الرخيصة .. برنامج يوقف هذا التدهور الرهيب الذى تهوى اليه مصر بسرعة خارقة .

●● ولكن .. نعم ولكن هل تصرفات الحكومة بالنسبة لقانون الانتخاب الذى يقال انها تشرعه .. والذى يتم تشريعه فى الخفاء من الامور التى تبشر بالخير .. ثم البدع غير الدستورية هل تبشر بالخير ثم .. ثم ...

●●●

ثم الخمسين فى المائة .. (؟!)

●● لماذا الاحتفاظ بالخمسين فى المائة - عمالا وفلاحين - فى مجلس الشعب .. (؟!)

●● نعم لماذا .. (؟!) .. لماذا هذه البدعة السخيفة (؟!)

●● هل هناك فى اى برلمان فى اية دولة مهما كان تاخرها مثل هذه البدعة ..(؟!)

●● اليست هذه البدعة هى جريمة فى حق المصريين الذين يجب ان يتساووا امام القانون (؟!)

●● سخافة ابتدعت للضحك بها على عقول السذج فى عهد كان الحكم يبحث عن الشعبية الرخيصة التى لاتعبا بما ترتبه هذه الشعبية الرخيصة من الحط من قيمة مصر امام انظمة ودول العالم المتحضر .

●● ماذا حقق العمال والفلاحون الذين توالوا على مجالس الشعب للعمال والفلاحين (؟!)

●● هل يستطيع اى متحمس لهذه البدعة السخيفة ان يدلنا على اى كسب حققه هؤلاء الذين دخلوا المجالس باسم العمال والفلاحين لمن مثلوهم من العمال والفلاحين (؟!)

●● وهل الذين يتم ترشيحهم كعمال وفلاحين هم حقيقة من العمال والفلاحين ام ان غالبيتهم العظمى لايمتون باية صلة لا للعمال ولا للفلاحين .

●● كنت اتصور وقد وصلت مصر [illegible] الفقر ان تتنزه تصرفات الحكومة وان يرتفع تفكيرها عن السخافات التى [illegible] وجه مصر الديمقراطى .

●● الحكومة تعيش منذ سنين تحت وطأة [illegible] صندوق النقد الدولى الذى يطالبها بالاقتصاد الذى يصل إلى ٤٠٪ من الأ[illegible] الحكومى ومع ذلك تتمسك بان يكون عدد اعضاء مجلس الشعب اكثر م[illegible] ٤[illegible] عضوا نصفهم من الفلاحين والعمال .. (!!)

●● الحكومة تبحث عن المساعدات والمعونات ولا يدف[illegible] [illegible]ذا الى اختصار عدد النواب ليكون ١٥٠ عضوا او على اكثر تقدير ٢٠٠ [illegible]و ..

●● لماذا .. هل لارضاء المحاسيب .. هل لان «الثورة [illegible]ة» هى التى ابتدعت هذه السخافة .. (؟!) ام ماذا (؟!)

●●●

ومصر .. ؟!

●● مصر التى هرب منها العمال والفلاحون ليتضوروا جوعا ويقفوا على قارعة الطرق فى دول كانت مصر تساعدها بالمال والعلم والفن والتقدم يتلمسون من يتعطف عليهم بقوت يومهم مقابل القيام باشق الاعمال .

●● مصر التى يعود اليها مئات الالاف العمال والفلاحين الذين تعرضوا للطرد ومصادرة اموالهم .

●● مصر التى اصبحت تفرح باية اعانة .

●● مصر الغارقة فى الديون وكلها ديون اقترضتها حكومات «الثورة المباركة» .. (؟!)

●● الا يرى المسئولون إنه قد حان الوقت ليعيدوا النظر فى كل الامور (؟!)

●● ايهما افضل لدى المسئولين .. الإنفاق الباهظ ام السعى لإنقاذ سمعة وكرامة مصر التى اوصلتها حكومات «الثورة المباركة» الى الحضيض .

●●●

إلى متى (؟!)

●● إلى متى تستمر الحكومات تتمسك بما يشوه كرامة مصر ويحط من قدرها ويزيد من فقرها ؟! .. نعم إلى متى .. (؟!)

●● هل راى المسئولون كيف كان المصريون يصطفون من الفجر امام ابواب السفارات العربية انتظارا لان يحظى الواحد منهم بتاشيرة سفر ..

●● لقد كان المصريون يبيتون الليل على الارصفة ليلة بعد ليلة املا فى تاشيرة السفر .

●● هل راى المسئولون هذا المنظر المذل وهل فكر احدهم وهو يستبيح المال العام سواء فى الاثراء الحرام أو الإنفاق السخيف ان السياسة التى اتبعوها هم وكل من سبقوهم هى التى اوصلت المصريين الى هذا الموقف الذليل .. موقف استجداء تاشيرة سفر .. (؟!)

●● هل كان هذا هو حال المصريين قبل ذلك اليوم من سنة ١٩٥٢ (؟!) .. اليوم الذى انخدعنا فيه وتصورنا ان مصر ستندفع إلى الحرية والديمقراطية وتوفير العيش الكريم لكل مصرى .. فإذا بالحرية والديمقراطية بقواعدها الصادقة لاتزال مطلبا ننشده بعد قرابة ٤٠ عاما .. وإذا بالفلاحين والعمال يتلمسون الهرب من مصر .. وإذا المقابر قد تحولت الى مساكن للاحياء واذا .. واذا .. (!!)

●● هل كان هذا هو حال مصر قبل سنة ١٩٥٢ .. ام كان الوضع عكس ذلك تماما .. (؟!)

●● وهل بنفس الافكار والتصرفات ستواجه مصر فى الحاضر والمستقبل ماهى غارقة فيه ؟!

●●●

الاحتكار ...

●● الحزب الوطنى وحكومته يشرعان القوانين فى الخفاء وكان مصر هى ملك لهما .

●● الحزب الوطنى وحكومته يشرعان قانون الانتخاب وبطبيعة الحال لابد ان يرضى القانون الجديد الاطماع للحزب .

●● الحزب الوطنى وحكومته يشرعان قانون تقسيم الدوائر فى الخفاء ايضا .. وبطبيعة الحال لابد ان يبدى كل من سيرشح نفسه عن ذلك الحزب رضاءه عن دائرته .

●● الحزب الوطنى .. حكومته هى التى ستجرى الانتخابات وبطبيعة الحال لايمكن ان ترضى الحكومة بان يفقد حزبها الاغلبية فى المجلس الجديد .

●● احتكار كامل ..

●● احتكار نتائجه معروفة .. فسيحكم الحزب الوطنى مصر مرة اخرى ..

●● على ضوء هذه النتيجة هل يمكن ان يامل اى مصرى اى تحسن لاحوال مصر .. (؟!)

●●●

مرة أخرى ...

●● مرة اخرى سيحكمنا الحزب الذى تربى اعضاؤه على تاييد كل ماوصل مصر الى هذه الازمات .

●● سيتم مرة أخرى حكم مصر بمن يتركون الروتين الحكومى يدمر كل امل فى المستقبل .. بمن يتيحون لاعضاء الحزب كل فرص الاثراء الحرام .. لمن يتركون الرشوة والمرتشين .. لمن يتغنون بتشجيع الاقتصاد الحر ويرتعبون من اى مساس بالقطاع العام .. لمن يقررون ان بيع ارض الفندق البالى (سان ستفانو) جريمة .. ولمن ينكرون على القضاء سلطاته بحجة ان المجلس سيد قراره .

●● بمثل هؤلاء ستحكم مصر ..

●● اى امل يمكن أن ترجوه مصر ..؟!

●●●

كان الأمل ..

●● كان الامل ان تنتقل مصر الى عالم الحقيقة التى تحترم احتراما كاملا كل حقوق المصريين .

●● كان الامل ان تكون الانتخابات القادمة هى فرصة مصر لتتبوأ مكانتها التى طال حرماننا منها بان تكون عضوا بارزا فى المجتمع الدولى كدولة ديمقراطية .

●● كان الامل ان تتيح الانتخابات لمصر فكرا ثاقبا وحكما قادرا على القضاء على الفساد والروتين وكل المعوقات التى تشل التقدم الذى يجب ان يتحقق لمصر .

●● الانتخابات هى فرصتنا الاخيرة .. فرصة مصر الاخيرة .. ارجو الا يحولها الحزب الوطنى الى فرصة له لانها ان صارت الى ذلك فانها ستكون ايضا فرصته الاخيرة، لان مصر لن تستطيع تحمل المزيد من الازمات .. ولا حكم الشعارات البالية .. ولا الوعود التى لاتتحقق .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

كلمة أخيرة

عندما قرر حزب « الوفد » العودة إلى الساحة السياسية في مصر ، فان هذه العودة ارتبطت بعدة وعود بوجود ضمانات تكفل للمعارضة المصرية ممارسة حقها الشرعي . وقرر الحزب الحاكم الخائف ، ان يضمن لنفسه البقاء في مقعد الحاكم خوفا من راى الشعب الحقيقى . إذا ما اجريت انتخابات حرة ، فتم تفصيل قانون الانتخابات بالقائمة النسبية ، وسدت الحكومة اذانها عن اعتراضات رجال المعارضة . وحاولت المعارضة رغم التزوير المثبت في قضايا رسمية في الانتخابات ، ان تقنع الحكومة والنظام ، انها لا تريد سوى مصلحة مصر وشعبها . وانه من الطبيعي ان يكون هناك تغيير .. وانه لا ضير على رجال السياسة في اى دولة في العالم عندما يتركون منصبهم لمن يختاره الشعب بحرية . بل ان الشعب سيحترم هؤلاء الساسة ويغفر لهم ما اقترفوه في حقه من ذنوب .. دون جدوى .

ولا ادرى ما هو سر المنطق « الديمقراطى جدا » الذى يتعامل به الحزب الحاكم وحكومته مع الشعب والمعارضة ؟ فهل نستطيع ان نقول ان المصريين يعيشون عصر الديمقراطية والحرية ، بينما تسلط الحكومة قانون الطوارىء على رقاب كل المعارضين ؟ وإذا كانت الحكومة بحاجة لقانون الطوارىء ، كما تدعى ، للسيطرة على المجرمين ، فلماذا ازدهرت تجارة المخدرات ، وأين هى اموال المودعين في شركات توظيف الاموال ، وأين هى معدلات الانخفاض في جرائم الاغتصاب والقتل والسرقة ايها الناس ؟ ولماذا لا تقوم حكومتنا السنية بالغاء بقية القوانين ، بما ان قانون الطوارىء هو اهمها ؟ ولماذا لم يستطع القانون الذى تمت الموافقة على تطبيقه من اجل مصر ان يحمى مصر من الارهاب .

وعندما تطالب احزاب المعارضة باشراف القضاء المصرى على الانتخابات ودون تدخل من الحكومة ، فهل ذلك إثم ارتكبته المعارضة ؟ ان الديمقراطية الحقيقية تستدعى ان تكون هناك هيئة محايدة للاشراف على اى انتخابات « حرة » او « شبه حرة » وغالبا ما تكون هذه الهيئة هى الحكومة . ولكن بما ان حكومتنا السنية لا تعرف الفرق بين الحكومة والحزب الحاكم ، وكيف ان الحكومة تكون لكل افراد الشعب بما في ذلك المعارضة ، فمن حق المعارضة ان تطالب بالعدل من رجال العدل . من حق المعارضة إن تطالب بضمان حرية ونزاهة الانتخابات حتى لا يتم تزويرها كسابقاتها . واذا كان الحزب الوطنى والحكومة والنظام صادقين بالفعل في عودة الديمقراطية واقامة انتخابات « حرة » فلماذا كل هذا الخوف من اشراف القضاء

اننا نعيش الان عصرا عصيبا وزمنا يجب معه ان تتضافر الجهود لتمر مصر من الازمة . ولكن كيف تشترك المعارضة بدورها في الحياة السياسية في مصر ، ورجالها يعاملون كالاعداء لمجرد ان لهم رايا يخالف راى النظام ؟

اين هى الديمقراطية والحكومة تمنع لقاء رجال المعارضة مع الشعب في السرادقات ، بينما تستقبل المحافظات رجال الحزب الوطنى وكانهم غزاة فاتحون

اين هى النزاهة في الانتخابات والحكومة تشرف على الانتخابات ؟ وماذا سنقول للعالم وللاجيال القادمة عندما تترك الاحزاب المصرية الانتخابات لعدم ضمان نزاهتها .. ماذا نقول ؟

محمد مصطفى شردى

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

الوفد يقاطع الانتخابات

المعارضة تتجه إلى إصدار قرار مماثل بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب

النظام تجاهل الضمانات التى طالبت بها المعارضة وقضاة مصر لاجراء انتخابات حرة

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

اعلنت الهيئة العليا للوفد في اجتماعها مساء امس الأول ، مقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة . اصدرت الهيئة العليا قرارها ، بعد مناقشات استمرت اربع ساعات حول موقف الوفد من الانتخابات ، وانتهت بالتصويت على قرار المقاطعة . حضر الاجتماع ٤٥ عضوا من بين اعضاء الهيئة العليا البالغ عددهم ٥٠ عضوا . ووافق على قرار المقاطعة ٤٣ عضوا ، واعترض عضوان فقط . كما قررت الهيئة العليا في اجتماعها برئاسة فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، فصل العضو الذي يشارك في الانتخابات ، لخروجه على قرار الوفد ومخالفته الصريحة للنظام الاساسي للحزب .

وتتجه احزاب المعارضة إلى اتخاذ قرار مماثل . ومن المنتظر ان يعقد رؤساء المعارضة ، مؤتمرا صحفيا عالميا يومي « الاحد » و « الاثنين » القادمين لاعلان بيان المعارضة بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب . واهتمت امس وكالات الانباء ومحطات الاذاعة العالمية بقرار الوفد بالمقاطعة . واجرى مندوبو الوكالات والاذاعات ، اتصالات مع فؤاد سراج الدين منذ مساء امس الاول وطوال امس ، للتأكد من صحة قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات . كما استقبل إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد ، جايلز فرندو مراسل مجلة « ميدل ايست تايمز » في القاهرة . ودار حوار صحفي حول اسباب مقاطعة الوفد للانتخابات ، وموقف الحزب من ازمة الخليج . كما تلقى رئيس الوفد طوال امس برقيات ومكالمات هاتفية من رؤساء وقيادات واعضاء لجان الوفد بالمحافظات ، وشخصيات اخرى غير وفدية . واعربوا جميعا عن تاييدهم لقرار الوفد ، ووصفوه بانه قرار شجاع . ويعبر عن دفاع الوفد منذ عام ١٩١٩ من اجل الديمقراطية واقامة حياة دستورية سليمة . وكان فؤاد سراج الدين قد التقى طوال الايام الماضية ، مع قيادات واعضاء لجان الوفد العامة في المحافظات . واجمعوا على ضرورة مقاطعة الانتخابات باستثناء عدد قليل منهم . وعلمت « الوفد » ان بيان احزاب المعارضة يتضمن اسبابا عديدة لاتخاذ هذا القرار ومن بينها البوادر التي اظهرها نظام الحكم ، وتكشف عن نواياه تجاه احزاب المعارضة . وتتلخص في إهدار مشروعي قانوني الانتخاب المقدمين من احزاب المعارضة ونادي القضاة ، وخلو قانون الانتخاب الجديد الذي اعدته الحكومة من الضمانات اللازمة التي طالبت بها احزاب المعارضة وقضاة مصر والنقابات والاتحادات المهنية والقوى السياسية .

وكان النظام قد شكل لجنة حكومية سرية لاعداد مشروع قانون الانتخاب الجديد ، دون عرضه على الراى العام المصري . ولم تستمع اللجنة إلى راى الاحزاب والقوى السياسية ، والشعب باعتباره مصدر السلطات ، وصاحب الحق الوحيد في تحديد اسلوب اختيار مرشحيه في البرلمان . وقامت الحكومة بالتعتيم على قانون الانتخابات ، وتعمدت نشره منذ ايام . كما قام النظام باجراء تمزيق شنيع للدوائر الانتخابية ، لتفصيلها لصالح مرشحي الحزب الوطني ، مما يعتبر تزويرا للانتخابات من المنبع !! وتم الاعلان عن مشروع قانون تقسيم الدوائر منذ ايام قليلة ، لتفويت فرص الاعتراض عليه . وتجاهل النظام ايضا ، تنقية جداول الانتخابات الحالية من اسماء المتوفين ، والمهاجرين ، للاستيلاء على اصوات الغائبين لصالح مرشحي الحزب الوطني . ووصلت المهزلة ذروتها إلى حد شطب اسماء بعض المصريين الذين على قيد الحياة والمقيمين داخل البلاد ، من جداول الانتخابات . ولم يسمح لهم النظام بالطعن على هذه الجداول المشكوك في صحتها قبل الانتخابات . كما تعمد النظام اختيار مراكز واقسام الشرطة ، مقار للجان الانتخابات العامة ، لسهولة التزوير والتزييف . وتجاهل النظام تخصيص اماكن محايدة لمقارات هذه اللجان . وعلمت « الوفد » ان هناك قضية أخرى خطيرة تاتي في مقدمة الظواهر السابقة للتزوير ، وهي قضية الديمقراطية ، وضرورة وضع حد للعبث بها . ولا يتصور احد وجود ديمقراطية تقوم على تزييف ارادة الامة . المبدأ الاساسي والاول للديمقراطية هو ان يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وبواسطة ممثلين حقيقيين ، ينتخبهم الشعب في انتخابات حرة ونزيهة . كما لا يتصور أحد ، اجراء انتخابات عامة في ظل سريان احكام قانون الطوارىء . وتجاهل النظام ايقاف العمل باحكام القانون خلال المعركة الانتخابية .

شهود الزور

كلنا نعرف شاهد الزور .. هو الذى ياخذ مقابل ان يشهد بالزور لمن دفع له .

دخول احزاب المعارضة الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب كشاهد الزور .

وهل يصح ان نشارك فى انتخابات معروف مقدما نتيجتها ؟ وهل مطلوب منا ان نشهد بان الحكم الحالى يؤمن بالديمقراطية ؟ ..انها حقا شهادة زور وخصوصا اننا لم نتعود ان ناخذ المقابل .

إن من يقرأ قانون الانتخابات الجديد يعرف من أول وهلة ان التزوير قادم . وانه ليس هناك اى ضمانات لعكس ذلك وان من يتتبع تقسيم الدوائر يعرف ان الهدف هو ضرب المعارضة كلها .

عدد نواب المعارضة فى ظل الانتخابات بالقائمة وصل إلى مائة وعشرين نائبا . لو دخل النواب المحكوم لهم باحكام لاصبح العدد ثلث المجلس وهذا يهدد النظام كله لان الدستور حدد انتخاب الرئيس بموافقة ثلثى اعضاء مجلس الشعب ولكن فى ظل الانتخاب بالنظام الفردى وفى ظل هذا القانون فإن عدد النواب لاحزاب المعارضة يتحدد حسب المزاج والرضا فى ظل هذه القوانين المطاطة .

وتحت ظل هذا القانون فإن الناخب المصرى بحسها لواعى وذكائه الفطرى يعرف مقدما النتيجة وعلى ذلك فهو يحارب هذه الانتخابات بسلبية بعدم الذهاب إلى صناديق الانتخاب لانه يعرف ان صوته ضائع ضائع ، ويكون على مرشح المعارضة ان يحارب ويكافح ليخرج الناخبين لكى يدلوا باصواتهم ولكن دون جدوى .

وعموما حتى لو دخلت المعارضة مجلس الشعب باى عدد فعندما نستعرض اعمال المجلس السابق والذى قبله نجد انه مهما اتخذت المعارضة من مواقف فهذه المواقف لاتؤثر فى قرارات الحكومة الماخوذة مقدما .

وعلى ذلك فجميع القوانين سيئة السمعة مازالت موجودة ويوجد فى كل مجال من مجالات حياتنا عقليتان عقلية ترغب فى التقدم وأخرى تجرنا للخلف ودائما تنتصر التى تجرنا للخلف . فقانون الانتخاب الجديد لم يراع مطالب الشعب . (الاحزاب والنقابات والنوادى) . وتقسيم الدوائر بهذا الاسلوب يجرنا للخلف وعلى ذلك فالاشتراك فى هذه الانتخابات كمن يعطى شهادة زور فلابد من مقاطعة هذا التهريج الذى اسمه الانتخابات حتى يضمن الدستور والقانون سير العملية الانتخابية وان يعطى كل ذى حق حقه .

سوف يحترمنا الشعب عندما نحترم انفسنا . والله نصيرنا .

مهندس/أحمد كمال سعد

رئيس لجنة الوفد بكوم حمادة

كلمات

ينبغي الا نستهين بمقاطعة احزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب ولا نستطيع ان نحمل احد الطرفين المسئولية الكاملة عن هذا الذى يحدث الان. فكل من الطرفين يتحمل قسطا من المسئولية. ان الحكومة التي يفترض انها حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، كان يمكنها ان تعرض مشروع القرار بالقانون الخاص باجراء الانتخابات، وتقسيم الدوائر وذلك ليبدى الناس والاحزاب اراءهم فيه حتى لو لم تاخذ الحكومة بملاحظاتهم كاملة. اما مسالة الغاء الاحكام العرفية، وبخاصة فى هذه الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد فكان من الممكن ان تتجاوز المعارضة عنها، والشعب الذى صبر على هذه الاحكام سنوات طويلة متواصلة كان يمكن الصبر فترة قصيرة قادمة، حتى تنجلى مشكلة الخليج وتهدا الاوضاع محليا واقليميا، ويصبح من المحتم ان تسود القوانين الطبيعية، ويتسع نطاق الحريات وتصبح الديمقراطية كاملة.

وفى نفس الوقت لابد من توجيه بعض اللوم الى احزاب المعارضة التى قررت مقاطعة الانتخابات مع وجود امل يراود النفوس فى ان قرار المعارضة فى هذا الشان يمكن ان يكون غير نهائي، ومن المحتمل ان تعدل المعارضة عنه فلقد جرت انتخابات كثيرة فى ظل الاحكام العرفية، وشاركت فيها احزاب المعارضة مع ان الوقت الحالى، فى ظل ازمة الخليج، وعقب حادث الاغتيالات الشريرة التى وقعت يوم الجمعة الماضى هذا الوقت هو اكثر الاوقات حرجا

ثم ان هذا الموقف الجديد الذى تقفه احزاب المعارضة الان، يمكن تفسيره على انه هروب من المعركة وعدم ثقة فى النفس وشعور بان احزاب الاقلية ليس لديها من المرشحين الاعداد المناسبة والقدرة اللازمة للنجاح فى المعركة القادمة. ثم انها تقدم للقوى الخارجية المضادة مادة للتشويش على حياتنا الديمقراطية ونحن نخوض معارك لاتنبغي من وجهة النظر القومية ان تزيد خصومنا فيها طعنا لنا وافتراء علينا ومن وجهة النظر الديمقراطية الخالصة نرى انه وان كان من حق الاحزاب المعارضة ان تنسحب وفقا لمعايير وضعتها، الا ان التجربة الديمقراطية المصرية لن تكسب شيئا من وراء الانسحاب بل من المؤكد انها ستصاب بخسارة مؤكدة لغياب المعارضة فى المجلس الجديد، ومن هذا نرجو ان تعدل الاحزاب المنسحبة عن موقفها

محمود عبدالمنعم مراد

فكرة!

اغلبية اعضاء احزاب المعارضة قررت ألّا تدخل الانتخابات، لأنها تعتقد أن المعركة لن تكون حرة، فقد رفضت الحكومة كل طلبات المعارضة، ورفضت ان يتولى القضاة وحدهم ادارة المعركة الانتخابية، ووضعت قانوناً جديداً للانتخابات دون اخذ رأى المعارضين او استشارتهم باعتبار ان الانتخابات من شأن الحكومة وحدها ولا شأن للمعارضة بها.

ولو نفذت المعارضة قرارها سيولد مجلس الشعب الجديد ميتا لا حركة فيه ولا حياة وسيكون اشبه بلجنة فرعية للحزب الوطنى مهمتها أن ترسل برقيات التهنئة والتأييد للحكام فى الاعياد والمناسبات..

طبعا سيدخل مستقلون فى مجلس الشعب، ولكن هؤلاء لا قيمة لهم، لانهم لاتربطهم رابطة، وليست لهم مبادىء سياسية او اتجاهات سياسية واضحة، واغلبهم سوف ينضم إلى الحكومة بعد الانتخاب ليضمن ان الطعن الذى سيقدم ضد انتخابه سيرفضه المجلس.. هكذا حدث فى كثير من المجالس السابقة. عدد المستقلين الحقيقيين لم يزد على اصابع اليد الواحدة..

مجلس بلا معارضة هو مجلس بلا روح او سيكون مجلس انس يتبادل فيه الاعضاء والحكومة عبارات التبريك والتهنئة والاعجاب والتأييد. ويهتف النواب بحياة الحكومة وتهتف الحكومة بحياة النواب. وتصبح مهمة الحكومة اصدار الاوامر والتعليمات ويقوم النواب بمهمة تعظيم سلام. وليس فى الامكان احسن مما كان..

مهمة المعارضة هى كشف الاخطاء ونقد الاوضاع، واستجواب الوزراء ومناقشة الحكومة، وازاحة الستار عن الفساد والرشوة والاستغلال وحث الدولة على العمل والانتاج. وطبيعى ان الحكومة بغير معارضة سوف تنام فى سبات عميق، فلا يزعجها احد باسئلة او استجوابات، ولا يضايقها احد بالنقد والمعارضة، ولكن هذا مثل نزع الفرامل من السيارة، وهكذا تسير الدولة بلا فرامل وتستطيع ان تصعد على الرصيف او تقتل المارة، كما تشاء وتريد. ولكن المؤكد ان عقب نزع الفرامل للسيارة سوف تتعرض السيارة للانقلاب او الاصطدام.

فى رايى ان المعارضة تحمى الحكومة، وتفتح عيونها. وترشدها، تجعلها لاتمشى بغير هدى، وتثبت اقدامها.

ومجلس بلا معارضة سيكون عمره قصيرا جدا.. اقصر مما تتصورون!

مصطفى أمين

النغمة الصحيحة

احزاب المعارضة عندنا احزاب عجيبة ومحيرة ..!!.

فقد استمرت مدة طويلة تهاجم نظام الانتخابات بالقائمة .. وظلت تصرخ مطالبة بالغائه على الرغم من انه السبب في دخول اكثر من مائة عضو معارض في مجلس الشعب .. وعندما الغينا هذا النظام وعدنا الى نظام الانتخابات بالطريقة الفردية فوجئنا بانها تعلن انها ستقاطع الانتخابات !!.

والاعجب من كل ذلك ان الحجة التي تتذرع بها تلك الاحزاب لمقاطعة الانتخابات هي ان الحكومة بدات في تزوير نتيجة الانتخابات من الآن لان القضاء لا يشرف بالكامل على المعركة الانتخابية ..!!.

نفس النغمة التي تكررها تلك الاحزاب في كل معركة انتخابية .. وتصرخ دائما ان الحزب الوطني قد فاز واكتسح بفضل تزوير كمبيوتر وزارة الداخلية ..!!.

ومن الغريب ان المسئولين عن احزاب المعارضة ينسون او يتجاهلون مسالة في غاية الاهمية .. ان التزوير في الانتخابات بالطريقة الفردية من اصعب الامور .. فالتنافس فيها بين اشخاص محدودين ومعروفين تماما لاهالي الدائرة وشعبيتهم معروفة للجميع وحتى قبل اجراء الانتخابات .. فمثلا محافظة الفيوم كانت كلها دائرة واحدة اما الآن فقد قسمت الى سبع دوائر كل مركز دائرة قائمة بذاتها .

كما ان عملية الاقتراع وحساب الاصوات تتم بطريقة معلنة وامام جميع المرشحين ووكلائهم واعوانهم... وليس فيها حسابات معقدة او معامل حسابي يحتاج الى كمبيوتر وزارة الداخلية .. بعكس انتخابات القائمة التي لم تكن بين اشخاص .. بل التنافس كان بين برامج الاحزاب ولا يهم اشخاص المرشحين كثيرا .

ثم ان القانون الجديد قد شدد من عقوبة التزوير في الانتخابات .. فبعد ان كانت غرامة فقط .. أصبح القانون يُعاقب مقترفها بالحبس والغرامة .

اما مسالة اشراف القضاء على المعركة الانتخابية فهو موجود ومحقق من خلال هيمنة رجال القضاء على اللجان وحساب الاصوات واعتماد النتيجة .. اما عملية ادلاء الناخبين بأصواتهم في الاف اللجان الصغيرة المنتشرة في الاحياء والقرى فلا تحتاج الى وجود قضاة فيكفي تواجد وكلاء المرشحين ونوابهم الذين يراقبون تلك العملية .

لذلك .. فالشارع السياسي يتساءل عن سبب الاعلان عن مقاطعة احزاب المعارضة للمعركة الانتخابية هل لانها لم تجد بين كوادرها وقياداتها من ترشحهم وتضمن فوزهم على الاشخاص الذين سيرشحهم الحزب الوطني ..؟!.. ام ان ذلك الاعلان ما هو الا مناورة سياسية ..؟!.

اتمنى ان تكون مجرد مناورة !!.

نبيل أباظة

لعبة المقاطعة كما تراها أحزاب المعارضة

أعلنت بعض أحزاب المعارضة الامتناع عن خوض الانتخابات البرلمانية القادمة .. والسؤال : ما موقف نواب المعارضة وخاصة هؤلاء الذين ساهموا الى حد كبير فى اثراء حياتنا الديمقراطية ؟.. هل سيلتزم هؤلاء بموقف أحزابهم أم أن هناك من سيخوض المعركة الانتخابية القادمة ؟.



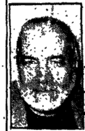
شكرى : سوف نعيد بحث قرار المقاطعة مرة أخرى



خالد محيى الدين : التجمع يعلن موقفه اليوم



سامى مبارك : مقاطعة الانتخابات خطأ كبير



الهضيبى : قرارنا النهائى لم يصدر بعد

● يس سراج الدين : أؤيد عدم المقاطعة .. لكننى ملتزم بقرار الحزب

● أحمد مجاهد : ضمانات الانتخابات تتوافر بمدى ارتباطنا بالجماهير

● علوى حافظ : قرار المقاطعة طعنة للديمقراطية فى وقت غير مناسب

يقول أحمد مجاهد زعيم الجبهة المنشق عن حزب العمل :

ان الموقف سوف يتبلور بعد غد نظرا لان هناك اجتماعات لجنة عليا للحزب .. حقيقة ليس من جدول اعماله المشاركة أو عدمه ولكن الظروف المستجدة سوف تفرض الموضوع على الاجتماع .. ذلك لاننا قد اتخذنا سلفا قرارا بالمشاركة فى الانتخابات على اى وجه من الوجوه .. اذ ان هدفنا من نزول الانتخابات ليس الوصول الى المجلس فحسب وانما الوصول الى الجماهير وتأكيد الارتباط وتوسيع مساحة الحزب الجماهيرية

ويضيف أحمد مجاهد قائلا : اذا كانت هناك ضمانات مطلوبة فرأينا انها تتوافر بمدى قوتنا ومدى ارتباطنا مع الجماهير ذلك أن الذى يصنع القوة هى الجماهير وليست القرارات .

ويقول يس سراج الدين : ممثل المعارضة فى مجلس الشعب السابق وعضو حزب الوفد : بداية انا ملتزم بقرار الحزب رغم اننى فى الهيئة العليا للحزب أبدت عدم مقاطعة الانتخابات والمشاركة فى المعركة الانتخابية لعدة أسباب اولها أن الاحزاب السياسية مهمتها الأولى الانتخابات بغض النظر عن عدد ما تحصل عليه من مقاعد سواء كانت كثيرة أو قليلة وسواء كانت هناك ضمانات كافية أو غير كافية المهم الدخول فى الانتخابات والمشاركة فى بقاء الحزب على المسرح السياسى ولاسباب اخرى كثيرة حقيقة أرى ان وجهة النظر الأخرى جديرة بأن تكون موضع اعتبار لان الموضوع له وجهان وكل رأى له حجحه ففى تصورى ان حزب بدون نواب فى مجلس الشعب كجيش فى الصحراء بدون مظلة

والحجج التى تقول بمقاطعة الانتخابات تتركز فى قولها بأن وجود المعارضة ذات الثقل فى مجلس الشعب تكملة للواجهة الديمقراطية ونحن نريد ان نحرم النظام من هذ الميزة كنوع من التعرية ولا توجد معارضة حقيقية داخل المجلس والامر الثانى ان الضمانات الموضوعة لا توفر الاطمئنان خاصة آن قانون الانتخابات تم بدون اخذ راى المعارضة فيه وكذلك تقسيم الدوائر .

ويقول علوى حافظ : اننى اعتبر المناخ السياسى اليوم تسيطر عليه ازمة الخليج الذى لا يعلم الا الله وحده نهايتها .. ومصر قد اتخذت موقفا رائدا وشجاعا من هذه المشكلة ودفعت بـ ١٥ الف جندى من ابنائها الى جبهة القتال ان الضمير الوطنى فى مصر اصبح ملزما بان تكون كل القوى الوطنية فى جبهة واحدة خلف هذا الموقف الشجاع وجاءت المعركة الانتخابية والتزم رئيس الدولة باتمام المعركة الانتخابية رغم الظروف العامة التى تشغل مصر وهذا تاكيد باننا نمارس الديمقراطية مهما كانت الظروف لان غياب الديمقراطية هو سبب الكوارث كلها وهنا يصبح المصرى فى اى موقع يجب أن يؤدى واجبا وطنيا فى هذه الانتخابات سواء بترشيح نفسه او باختيار النواب الصالحين تحت قبة البرلمان وهذه هى المهمة الاساسية للاحزاب السياسية مهما كانت اتجاهاتها وعقائدها وقياداتها فالتعبئة الوطنية فى المعركة الانتخابية اصبحت ضرورة قومية لسلامة مصر وتماسك شعبها . ولذلك فانا اعتبرت القرار الذى اتخذته احزاب المعارضة بالمقاطعة طعنة للديمقراطية فى وقت غير مناسب . حقيقة ان هناك عقبات ولكننا نسير على الطريق ولن تستكمل الصورة فى يوم واحد ولكنها تستكمل من خلال الممارسة الجادة وتجربتى الشخصية فانا اطول النواب عمرا تحت قبة البرلمان فانا نائب منذ ١٩٦٠ عندما كنت أصغر النواب سنا اكدت لى التجربة ان الممارسة تحت القبة تختلف تماما عن اى نشاط سياسى خارج القبة فهى المحك والاختيار والتأكد من سلامة الاداء الوطنى لان النائب عندما يتكلم فى البرلمان معارضا او مؤيدا يحس ان انظار العالم كلها تتابعه فيلتزم بالصدق والامانة او يحكم على نفسه بالاعدام ولذلك وجود برلمان يمثل كل التيارات السياسية لكى يتداولوا ويتراشقوا من اجل القضية الوطنية اصبح هو الواجب الوطنى لاى مواطن ولذلك فالانتخابات القادمة هى معركة جادة . . .

ان قرارهم قرار ارتجالى وليس قرارا حكيما رزينا .

ويقول المستشار مأمون الهضيبى : ليس عندنا من لا يلتزم فالكل كبير او صغير ملتزم ..

ان قرارانا الابتدائى المقاطعة وقرارنا النهائى لم يصدر بعد ونحن فى انتظار باقى الاحزاب . ولو انه أصبح واضحا الآن بعد موقف حزبى الوفد والعمل والتى تعتبر القوى الرئيسية للمعارضة مع احترامنا للتجمع والاحرار والاتجاه الغالب هو المقاطعة واليوم سوف نعلن القرار النهائى .

ويقول عادل والى :

سوف أخوض المعركة من خلال الحزب الاشتراكى المصرى تحت التأسيس وسوف نخوضها فى ١٠٠ دائرة فى ١٥ محافظة ونحن نعتبر المقاطعة عملا سلبيا وافلاسا من الاحزاب التى تحجم عن المشاركة وهذا دليل ضعف وعدم تواجد فى الشارع السياسى لانهم بذلك يهدرون اكبر الفرص التى تتاح للاحزاب حتى تتحرك وتلتحم بقواعدها وسوف يشهد الرأى العام المصرى انتخابات لمشرحين على مستوى ممتاز للحزب .

ويقول د . نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد : ان قرار حزب الوفد بمقاطعة الانتخابات بالاجماع لا عودة فيه وليس الفيصل هو نظام الانتخاب فرديا أم قائمة وانما هناك ضمانات لاجراء انتخابات نظيفة طالبت بها المعارضة ونوادى هيئات التدريس والنقابات والاحزاب ونادى القضاة ولم يتحقق منها اى شىء

التجمع ما زال يبحث

اما حزب التجمع فسيعيد النظر فى قرار المقاطعة مرة اخرى صباح اليوم ويقول خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع : لا يمكن أن اصرح برأيى الا بعد اجتماع الامانة العامة اليوم ولا يجوز حزبيا أن اقول رأيى الشخصى وان كنا تعرفنا على وجهة نظر المعارضة بالمقاطعة فالحزب سيحدد موقفه اليوم .

ويقول المهندس ابراهيم شكرى ان اللجنة العليا للحزب اجتمعت بعد ظهر امس « الجمعة » لبحث الموقف الذى سبق ان اتخذته بمقاطعة الانتخابات فى الاسبوع الماضى !! وستؤكد موقفنا مساء اليوم مع ممثلى الاحزاب .

وقال : لقد قررنا فى حزب العمل المقاطعة واجتمعنا بمنزل مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار يوم الاثنين الماضى واكتشفنا ان بعض الاحزاب المعارضة ستدخل الانتخابات كحزب الاحرار والتجمع فاتفقنا على اعادة البحث مرة اخرى ولكن النتيجة النهائية ستحدد مساء اليوم .. وستعلن نتيجته صباح غد .

ويقول المهندس سامى مبارك (حزب مصر الفتاة): إن الحزب اختارنى رئيسا بصفة مؤقتة وساخوض الانتخابات بدائرة مصر الجديدة وحتى الآن لدينا ٩٠ مرشحين فى كل من دوائر الزقازيق والمنصورة والمحلة الكبرى وفى القاهرة بدوائر مصر الجديدة والنزهة وحلوان وحدائق القبة .. وأرى أن مقاطعة الانتخابات خطأ كبير .

ونتساءل : لماذا لم تقاطع المعارضة الانتخابات الماضية فى ظل قوانين لم تكن ترى دستوريتها ؟ ولماذا دخلت الانتخابات المزورة من وجهة نظرها اكثر من مرة ؟.

إن المقاطعة لن تجدى وموقف سلبى للغاية ارجو أن تعيد فيه قيادات المعارضة النظر مرة أخرى !!.

فكرة!

نخطىء اذا اخذنا قرار الاحزاب بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب بلا مبالاه ، فالمسالة أخطر من أن نقابلها بالاستخفاف ، فالمفروض اننا نسير ديموقراطيا الى الامام .. وهذا الحدث يعيد الديموقراطية الى الوراء ، ويعيدنا الى ايام الحزب الواحد والراى الواحد التى اوصلتنا الى الخراب .

ولهذا الح على الحزب الوطني ان يعيد النظر فى موقف العناد الذى اتخذه من الانتخابات . ولقد اصر قبل ذلك على الخطا عندما تمسك بانتخابات القائمة ورفض النزول على احكام القضاء وكان من نتيجة ذلك ان عاشت البلاد فى ظل برلمان غير شرعى عدة سنوات .

واجب الحزب الوطنى اليوم ان يحاول ان يتصل بالمعارضة ولا يتجاهلها ، وصحيح ان المعارضة ضعيفة ولكن الحزب الوطني اضعف من احزاب المعارضة ان لم يكن مثلها ولا يمكن تقويته بالاساليب الصناعية ولا بالديكورات البهلوانية ، بل سيقوى الحزب الوطنى اذا بحث بروح مخلصة شكاوى المعارضة ، واذا حاول ان يلتقى بها فى نصف الطريق .

نحن نستنكر الراى السخيف الذى طالب بان تشرف الامم المتحدة على الانتخابات ولكننا نؤيد الراى الذى ينادى بان يشرف القضاء على كل الانتخابات . ونؤيد كذلك كل المطالب التى تنادى باتخاذ الاجراءات لتكون الانتخابات القادمة حرة نزيهة بعيدة عن التزييف والتزوير ، فلا فائدة من مجلس مصنوع بالتزوير والتزييف .

ولقد اخطات الحكومة عندما الفت لجنة سرية لوضع قانون الانتخاب الجديد وعندما كانت قرارات اللجنة ومداولاتها سرية ، كأن الحكومة كانت تتامر لارتكاب جريمة لا لوضع قانون انتخابات يهم الشعب كله .

واخطات الحكومة عندما عدلت الدوائر الانتخابية سرا ، واطلعت عليه انصارها وحدهم ، كأنهم هم المصريون وحدهم ، أما الاحزاب الاخرى فهى خواجات او رعايا لدول اجنبية .

واخطات الحكومة ثالثا عندما رفضت ان تستنير بالاحزاب المعارضة كان المعارضين من المنبوذين الذين لا قيمة لرايهم ولا فائدة من اللقاء بهم ، واذا لم تكن الحكومة لا تعرف ماذا تفعل الحكومات الديموقراطية فلتسال الرئيس بوش كيف يجتمع باستمرار مع خصومه من اعضاء الكونجرس من الحزب الديموقراطى المعارض .

اننا نتمنى ان تراجع الحكومة نفسها ولا تهزا بالراى الآخر .

ان كل مصرى له حق فى ان يبدى رايه وفى ان تسمع الحكومة رايه .

مصطفى أمين

المحروسة

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

ثم إن : رأسمالى .. اشتراكى

كلشنكان !

محمود السعدنى

مصر ليست مجرد قطر من اقطار العرب ، وليست كيانا جغرافيا ، يحدها البحر الأبيض من الشمال ، والبحر الأحمر من الشرق ، ولكنها نموذج وقدوة ودور .. أو هكذا ينبغى أن تكون . ولحسن الحظ فإن أغلب حكومات مصر كانت تدرك قيمة الدور المصرى فى المنطقة ، كمركز إشعاع للمدنية والحضارة والتنوير ، ليس فى المنطقة العربية فحسب ، ولكن فى عموم الشرق . صحيح أن هذا الدور غاب عن بعض الحكومات التى تولت امر مصر ، ولكن هذا الأمر حدث لفترة قصيرة وبصفة مؤقتة ، وكان لابد من حدوثه كاستثناء لاثبات القاعدة .. من هنا يجب أن نذكر بالخير حكومة مصر لاصرارها على اجراء انتخابات مجلس الشعب فى موعدها الدستورى ، بالرغم من العواصف الشديدة والأمواج المتلاطمة التى تضرب المنطقة بشدة ، وتكاد تهوى بها الى القاع . وكان لابد لحكومة مصر أن تتمسك باجراء الإنتخابات فى موعدها ، بإعتبار أن مصر هى الواحة الوحيدة فى صحراء العرب المحرقة . وفى مصر قضاء ، وفى مصر قانون ، وفى مصر حدود تفصل بين السلطات ، وإن كان قانون الطوارىء يعيب ثوبها الناصع ، إلا أنه لحسن الحظ لم يستخدم حتى الآن إلا ضد الارهاب ، وفى مكافحة المخدرات ، ويصبح من الأفضل لو تخلصنا من هذا القانون ، ووضعنا قانونا لمواجهة الإرهاب ، وإن كانت بريطانيا بجلالة قدرها قد فشلت فى القضاء على الإرهاب ولديها مثل هذا القانون ! إجراء الانتخابات فى موعدها كان ضروريا ، لكى تبقى مصر وتستمر واحة للديموقراطية والحرية ، صحيح يوجد فى انحاء متفرقة من العالم العربى مجالس وطنية ومجالس نيابية ومجالس للشورى ، ولكن أغلبها مجرد « يفطة » ومبنى وكراس ، ولا شىء بعد ذلك على الاطلاق ، أذكر فى بداية الحرب العراقية الايرانية وبعد اعلان الحرب على ايران ، عرضت الحكومة العراقية المشكلة على المجلس الوطنى ، وبعد أن ألقت الحكومة بيانها ، طلبت من النواب الذين لديهم استفسارات او اسئلة أن يتقدموا بها مشكورين . وقام نائب طيب لا أذكر اسمه ، وسأل سؤالا أكثر طيبة من النائب نفسه . قال النائب : نريد أن نعرف ما هو الاحتياطى (المضموم) الذى يضمن استمرارنا فى حرب قد تستمر خمس سنوات كما جاء فى بيان الحكومة ؟ ووقف مندوب الحكومة العراقية يجيب على السؤال فقال : العضو يسأل عن الاحتياطى المضموم ، ويريد أن يطمئن على الاحتياطى المضموم ، ونحن نرد على العضو ونقول : ليس لدينا احتياطى مضموم ولا نفكر فى وجود احتياطى مضموم ، ولا نجد اى فائدة فى وجود احتياطى مضموم أو عدم وجود احتياطى مضموم ، لأن الاحتياطى المضموم الذى نملكه هو الشعب العراقى ، فهل يكفى العضو وجود هذا الاحتياطى المضموم ، أم انه يريد أن يطمئن على وجود احتياطى مضموم غير الشعب العراقى البطل ؟ . وسكت النائب المضموم فلم ينطق بكلمة واحدة ، وفى نفس الليلة كان النائب المضموم قد أصبح النائب المرحوم . لأن احدا لم يشاهده منذ أن القى بسؤاله البرىء عن الاحتياطى المضموم !.

ولكن الأمور فى مصر تختلف .. ففى مصر نواب ، وفى مصر معارضة ، وفى مصر صحافة حرة . وينبغى الحفاظ على الجو الديموقراطى فى مصر ، مع توسيع رقعته ومد أطرافه ، لكى تصبح لدينا ديموقراطية شاملة نباهى بها الأمم يوم القيامة ، وإن كنا للحق وللتاريخ موضع حسد بعض الشعوب العربية . لأننا نعيش حياة ديموقراطية خالية من السحل والطحن وصب المعارضين فى قوالب اسمنتية ، ثم القائهم فى اعماق النهر ، كما يحدث بالفعل فى بعض البلاد الشقيقة ودون أن يجرؤ صوت واحد على أن يهمس فى اذن جاره متسائلا : أين اختفى هذا المعارض المضموم ؟.

صاحب مصلحة

وإذا كان الحزب الوطنى هو زعيم الأغلبية كما يقول ، فالعبد لله يقترح على الحزب الوطنى تحديد هويته أولا . اذا كان حزبا راسماليا ، فيا أهلا وسهلا . وعليه فى هذه الحالة أن يختار نوابه من بين أعظم الراسماليين سمعة وسلوكا وشعبية من الناس . وإذا كان حزبا اشتراكيا ، فيا ألف مرحب ، ويا ألف هلا ، ولكن عليه بعد ذلك أن يتقدم الى الجماهير بأشرف الاشتراكيين وليس بأسوئهم .. وإذا كان حزبا من نوع (كلشنكان) فسيجد من بين صفوف البنى أدمين الكلشنكان من يصلح للترشيح ومن يصلح للنيابة عن الأمة . وهى نصيحة محب وصاحب مصلحة فى استمرار عصر حسنى مبارك وازدهاره ، بالرغم من أننى لست عضوا فى الحزب الوطنى ولا أرغب فى ذلك . كما أننى لست عضوا فى الحكومة وأحمد الله على ذلك . ولكننى مواطن أشهد أننى مستفيد من الجو الديموقراطى السائد فى مصر هذه الأيام . فلا زوار فجر يطرقون بابى تحت جنح الليل ، ولا ميكرفونات تنبح فى أرجاء المطار تنادى على إسمى كلما سافرت الى الخارج . والعبد لله يعلم أن معظم المشتغلين بالسياسة فى مصر يتمتعون بنفس الجو . وأرجو أن يشمل الاستمتاع الجميع . لأن العبد لله ضد منع اى معارض من السفر ، بل إن المنع يعطيه حجما ليس له فى الشارع المصرى ، ويعطيه وزنا لا يستحقه ، ويسبغ عليه تشريفا ليس من حقه !.

فحل افريقى

إن هذه الانتخابات هى فرصة العمر للحزب الوطنى لكى يقدم وجوها جديدة ومقبولة لدى الجماهير . ولقد ملت الجماهير الوجوه التى احترفت العمل النيابى ، منذ هيئة التحرير مرورا بالاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى وحزب مصر ثم الحزب الوطنى قديما وحديثا . ولا شك أن مصر تزخر بمئات الشخصيات اصحاب المواهب والمواقف . ولذلك اتساءل أحيانا ، لماذا هذه العينات التى تهبط علينا فى قوائم الحزب الوطنى ؟ وما الداعى لها ؟ وما الغرض من وجودها ؟ حيث صار العمل النيابى بالنسبة لها مجرد رزقة وسبوبة وأكل عيش ، وأحسن من السرقة والتهليب وكافة شىء يغضب الرحمن !.

منذ فترة وفى صلاة عيد الفطر ، كنت أجلس بجوار أمين الحزب الوطنى باحدى المحافظات ، وهو رجل طيب وفاضل ، وكنا فى انتظار وصول السيد المحافظ ، ولا داعى لذكر اسم

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٠

الاقليم ، لأن الهدف ليس التشنيع ، ولكن الهدف هو ضرب الأمثال لعلهم يتذكرون . فجأة توقفت أمام المسجد سيارة مرسيدس خنزيرة ونزل منها فحل جاموسى أفريقى ، يلف رأسه بشال يفرش على فدان ، ويرتدى جلبابا نصفه مصرى ونصفه مغربى ، ويمسك فى يده بعصا تكفى لاقناع أى عدد من المعارضين لسياسة السيد إياه . وقدموه للعبد لله على انه مرشح الحزب الوطنى فى دائرة كذا ، وجلس الرجل ساهما يحدق فى لا شىء . ثم عرفت انه تاجر فواكه وأنه من ابناء الموجة الجديدة التى ظهرت فجأة واثرت فجأة ، واندفعت الى المقدمة دون سابق انذار أو تحذير . وسألت الرجل الفاضل : هل هناك أحد مرشح فى الدائرة من خارج الحزب الوطنى ؟ فأجاب الرجل على الفور : كل الناس وطنيون والحمد لله . وعدت أسأل السيد المرشح : هل هناك أحد من المرشحين ينتمى لحزب آخر غير الحزب الوطنى ؟ فقال الرجل الفاضل باطمئنان شديد : أنا أصلى ما أعرفش أحزاب ولا أحبش الأحزاب ، أنا راجل فى حالى . وعدت أسأل الرجل الفاضل مش انت مترشح عن الحزب الوطنى ؟ فأجاب الرجل الفاضل ، الحمد لله ، انا مترشح عن أولياء الله الصالحين . ثم صرخ فجأة صرخة عنترية : مدد ، ثم راح يهبط بصوته على السلم الموسيقى من القمة الى السفح .. مدد .. مدد .. مدد .. مدد ، ثم ضرب يده فى جيبه وأخرج نوعا من الفنضام المنتشر فى ريف مصر وناولها للعبد لله ، فلما اعتذرت ، رفض اعتذارى بشدة ، وقال بلهجة حاسمة : وبعدين معاك ، دى نفحة ، ما حدش يرفضها ، ثم صاح صيحة أزعجت الحاضرين : شالله يا أم العواجز . وقبضت بيدى على النفحة ، وسألت أمين الحزب الوطنى الجالس الى جوارى : من الذى جاء بهذا الشىء ليكون ممثلا للأمة ؟ وأجاب أمين الحزب الوطنى : لا أعرف عنه شيئا . وأخيرا جاء المحافظ ، وأدينا صلاة العيد ، ثم جلسنا نستمع الى كلمة من المحافظ ، واذا بالرجل الفاضل يغط فى نوم عميق .. وسألت المحافظ نفس السؤال : من الذى دفع بهذا الشىء الى هذا الموقف الصعب ؟ وكانت أجابة المحافظ هى نفسها اجابة امين الحزب الوطنى : لا أعرف عنه اى شىء ولم أره من قبل . والقيت نظرة رثاء على الرجل الفاضل ، الفاضل على الدكة بجوارى حتى تلك اللحظة ، وتساءلت بينى وبين نفسى : ما هى الحاجة الى مثل هذا النموذج ؟ ولماذا الاصرار على مثل هذا الشخص ؟ وكيف وصل الى هذا الموقع ؟ نعم لماذا ولماذا ؟ ويا جارحة قلبى بإزازة على رأى محمود شكوكو يرحمه الله .

وللعلم ، لا يزال السيد الفاضل إياه يتمتع بالحصانة حتى هذه اللحظة ، بالرغم من حل مجلس الشعب ، والحدق يفهم . أما غير الحدق ، فليس لنا به شأن .

على العموم ، هذه فرصة العمر أمام الحزب الوطنى ، خصوصا والانتخابات فردية وليست بقوائم . ويستطيع أن يختار أفضل من فى مصر وأحسن من فى مصر ؟ مرشحين من أصحاب المواهب والمواقف ، يثرون الحياة النيابية ، ويجعلون من مصر واحة للحرية والديموقراطية وكما ينبغى لها أن تكون .

اللهم قد بلغت .. اللهم فاستر !.

المنتخب .. بجلاجل

لولا أزمة الخليج ، ولولا الحادث المؤسف الذى راح ضحيته الدكتور رفعت المحجوب ، لكانت فضيحة منتخب مصر بجلاجل فى ارجاء العالمين . فالفريق القومى الذى أحرج هولندا فى بطولة كأس العالم ، وحبس دم الفريق الايرلندى ، واحتفلت انجلترا بالفوز عليه بهدف يتيم .. هذا الفريق نفسه داخ دوخة بنى امام فريق اليونان الهزيل . وهو فريق أغلب لعيبته من جرسونات المقاهى ولكنهم اثبتوا امام فريق مصر انهم جرسونات ملاعب ايضا ، وانهم مستعدون لتوصيل الكورة الى الشبكة ست مرات فى المباراة الواحدة ! وهزيمة الفريق المصرى أمام اليونان كانت متوقعة ، واتوقع هزيمة فريقنا امام فريق السنغال وفريق البنغال ايضا .. فالفرق الكحيتى امثالنا تصيبها لطشة بعد اشتراكها فى كأس العالم . واللعيب الكحيتى يصبح كالطاووس بعد أن يلعب ضد رود جوليت وفان باستن وريكارد ومارادونا ولينكر وشيلتون . اللطشة تصيب برعى وأبوسريع وكعبورة وسيد رزة وتجعل الواحد منهم اذا نزل الملعب بعد ذلك يبدو كالفرخة الدايخة ، هذا طبيعى أيها الناس ويحدث مثله فى أحسن العائلات ، فما بالك بالعائلة المصرية الكروية ، وهى محدثة نعمة ، لم تذهب الى كأس العالم الا مرة واحدة . والبعض يعتقد انها الأخيرة ، اذا استمر اعتمادنا على هذا الصنف من الكباتن العظام . ولكن المؤسف حقا أن جمعية المنتفعين بالكرة ، هبت شاهرة اسلحتها ، وهات يا تقطيع فى لحم الكابتن الجوهرى ، مع ان الجوهرى له مهمة واحدة ومحددة ، وهى الوصول بنا الى مسابقة كأس العالم القادمة . هذه هى مهمة الجوهرى وليس له مهمة سواها . ينهزم أمام اليونان ، يتقلش أمام السودان ، لا شىء يهم على رأى عمنا إحسان عبدالقدوس يرحمه الله . لقد حدث نفس الشىء للفريق الانجليزى على يد مدربه روبسون ، عندما انهزم فى بطولة أوروبا أمام ايرلندا ومن هولندا وعلى يد الاتحاد السوفيتى ، وخرج من المسابقة مبكرا وقفاه يقمر عيش . ومع ذلك لم يشتموا المدرب ولم يطعنوه بالسكاكين ، ولم يطالبوا بسجنه أو بنفيه ، كما فعل بعض السادة خبراء الكورة فى بلدنا . فقد كان للمدرب روبسون مهمة واحدة لا غير ، هى الوصول بالفريق الانجليزى الى كأس العالم . وقد فعلها روبسون رغم خيبته العريضة فى كأس أوروبا ، ونجح فى الوصول بالفريق الى كأس العالم وصعد به الى دور الأربعة ، وشكره الانجليز كثيرا لأنه ادى المهمة بنجاح . واستقال الرجل ، وذهب الى هولندا للتدريب ، لأنه لم يعد بمقدوره أن يعطى للفريق الانجليزى اكثر مما أعطاه . هذه هى المسألة ايها الناس السادة والناس على الريحة والناس المضبوط . كان يجب أن تتركوا الجوهرى يفعل ما يشاء . لقد وعدنا بالوصول الى كأس العالم ، وعلينا أن نمنحه الفرصة كاملة وأن نصبر وننتظر . فاذا وصل بنا الى كأس العالم ، وجب علينا أن نشكره ونكافئه ، أما اذا فشل فى هذه المهمة ، فانصبوا له المشانق على الطريق .. أما من جانبى ، فالحبال موجودة ، وعشماوى حاضر ، وفرقة معددات لزوم الجنازة . أما قبل ذلك .

فلم يكن من حق اتحاد الكورة أو اتحاد الشورى ان يتدخل على الأطلاق . ولكن الذى حدث انه تدخل واطاح بالجوهرى لكى ينشرح قلب فلان من الناقد وقلب علان من اللعيبة . أما السبب فقالوا إنه مباراة اليونان مع أن وكسة اليونان ليست جديدة على الكورة المصرية . فنحن نهزم ريال مدريد ويهزمنا كفر عبدالمجيدة هذه آفة الكورة المصرية منذ عصر عمنا مختار التتش والى عصر ابننا مختار مختار .

ويا بتوع إتحاد الكورة ارتكبتم جريمة فى حق أكفأ وأفضل مدرب وطنى عرفته مصر تصدقونى .. لن تكتحل أعينكم برؤية كأس العالم مرة أخرى .. إلا فى المنام !

المعارضة .. ومقاطعة الانتخابات .. «عقاب» .. للوطنى .. أم للديموقراطية ..؟!

بقلم: محفوظ الأنصارى

اتخذ حزب الوفد قراره بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التى تستعد البلاد لخوضها ..

أغلب الظن أن البعض من أحزاب المعارضة الأخرى قد اتخذ نفس القرار .. لكن دون اعلان بعد ..

وهاهم جميعا - أحزاب المعارضة - يستعدون ، لاجتماع مشترك « غدا الاحد .. » ، يناقشون فيه ، « موقفا موحدا .. » تجاه الانتخابات ، هو فى أغلب الظن ، بالمقاطعة ، وليس بالمشاركة ..

والشىء المؤكد ، أن عملية الانتخابات ، خاصة الانتخابات النيابية ، وفى كل الديموقراطيات ، هى أكثر الممارسات الديموقراطية تأثرا وخضوعا « للعبة .. » ، المناورات ، والتكتيكات السياسية والحزبية ..

وأصبحت « المناورة الانتخابية .. » ، وتكتيكها ، علامة وسمة « للموسم الانتخابى .. » ، بل وحقا مشروعا ، طالما يتحرك فى اطار المعقول .. وبشرط « ألا يدوس .. » لجوهر القضية وأصلها « على طرف .. » ..

والقضية والجوهر والاصل هنا .. والذى نعنيه .. هو « الديمقراطية .. » نفسها

- واذا كانت الديموقراطية ، هى الرأى والرأى الآخر ..
- اذا كانت الديموقراطية طرفين : أغلبية ومعارضة .
- واذا كانت هى حق الاختيار الحر ، بين هذا أو ذاك .
- وهى الحق فى حرية القول والتعبير ..
- اذا كانت الديموقراطية ، هى كل هذا وغيره كثير ..

وهى بهذا ، وبغيره ، « معادلة اكثر من طرف .. » .. وليست أبدا « معادلة طرف واحد .. » ..

لكنها ودائما ، الشىء ونقيضه ..

اذا سلمنا بذلك .. واقتنعنا « بمعادلة الديموقراطية .. » كما طرحناها فى شكلها المبسط ..

● فهل يجوز - وبمعيار الديموقراطية البحت - ، أن ينسحب ،

طرف ، أو أطراف يجمعهم توصيف واحد هو المعارضة ، ويتركوا الساحة لطرف واحد ، حتى وإن كان صاحب الأغلبية .. ؟

● وهل حق « الاختيار الحر .. » ، الذى تكفله ، وتقوم عليه الديموقراطية ، فى حق الانحياز لهذا الشىء ، أو لنقيضه ..

· هل هذا الحق ، يصلح هنا وفى الانتخابات النيابية .. « مشاركة .. أم مقاطعة » ؟!

هل اذا ، كان جوابنا نعم ، « المشاركة او المقاطعة .. » تدخل فى حق الاختيار الحر ..

اذا قلنا هذا هل يكون قرارنا وخيارنا فى هذه الحالة ، إعلاء للديموقراطية ، واحتراما لجماهيرها صاحبة القرار والفصل .. ؟! .. أم نكسة للمبدأ ، وتشكيكا ، وعدم ثقة فى الناخبين .. ؟!

إننى أطرح هذه الأسئلة وأقدم بعض المبادىء الاساسية للديموقراطية ليس بهدف إدانة هذا الطرف ـ المعارضة ـ المقاطع ، أو من هو بصدد المقاطعة ..

او بهدف الدفاع عن ذلك الطرف ـ الأغلبية ـ .. التى ستترك لها الساحة ، « ليطحن رجالها عظام ، بعضهم البعض .. » ، فى معركة « ماسخة .. » لا طعم لها ولا لون وفى ظل نظام الانتخاب الفردى ، الذى تتراجع فيه سلطة الاحزاب وهيمنتها على كوادرها .. بقدر ما تكثر مناورات وتمرد المرشحين أصحاب القدرة والعزوة ..

ما قصدته مناقشة هادئة عاقلة حول : ـ

ـ قضية هى قضية الديموقراطية فكرا وممارسة ، بمقدساتها ، ومحرماتها

ـ حول الحق المطلق ، والحق المقيد ، بضرورات العمل والعملية ، وبمتطلبات حماية الهدف وصيانته من أى مساس

ـ ماقصدته كذلك مناقشة للمرحلة التى تمر بها مصر ، او تندفع اليها بعزم وقوة

وأنا حريص هنا على التمييز ، بين « فرائض المرحلة » ، وبين دواعى أو « متطلبات طرف .. » ..

ـ مناقشة حول علاقة ، قائمة ، وغير قائمة فى نفس الوقت بين القوى السياسية التى يتكون منها المجتمع ، وتتشكل أحزابه ، ومؤسساته

● ● ● ● ● ●

بكل الهدوء ، وبكل الموضوعية نقول ، ان الممارسة السياسية ، على الساحة المصرية ، خاصة من جانب الاحزاب ، ممارسة هزيلة . يستوى فى ذلك ممارسة . رجال وأعضاء حزب الأغلبية ، مع ممارسة أحزاب المعارضة

وبسبب هذه « المساواة » ، والتكافؤ ، فى ضعف الاداء ، « وهزال » الممارسة نجد أن أحزاب المعارضة جميعا يجمعها موقف واحد ، وهدف واحد هو :

ـ وقوفها موقف الحاسد للحزب الوطنى بسبب عضوية الرئيس مبارك ورئاسته لهذا الحزب .

ـ أما الهدف والمطلب الذى يصل الى حد ممارسة الإلحاح والضغط ، فهو ان يعلن مبارك تخليه ، عن الحزب الوطنى ورئاسته ، ويبقى فقط رئيسا لكل المصريين

ورغم ما تحمله هذه الدعوة من « وجاهة ظاهرية » ، وموضوعية شكلية

إلا أنها غير حقيقية ، ولا منطقية

فالرئيس الذى لا يملك قاعدة شعبية سياسية ، « ينظمها حزب » أو تجمع سياسى رئيس من « الهواة .. » ..

رئيس بلا جذور . خاصة وأن عالمنا الثالث بالتحديد . أخذ يودع والى غير رجعة « زمان التفويض الالهى المقدس .. » ، زمان « الزعامات التاريخية » وزمان « المنسبين .. » العائدين بسلالاتهم الى « صلب الأشراف » ، « وبيت النبوة .. » .. وأخذ هذا العالم - أو يريد - يتجه نحو ، زعماء من صلب الشعب ومن جذوره ..

المهم من يردد مقولة « رئيس كل المصريين » ، يستشهدون بفرنسا لكن الحقيقة عكس ذلك تماما ..

فاذا كان تجميد الرئاسة للحزب . وارد من ناحية الشكل بالنسبة للرؤساء الفرنسيين . إلا أن الواقع اليومي المعاش يحكى العكس .

فالاجتماع بين « رئيس الجمهورية » . والمكلف بادارة حزبه .. يكاد يكون يوميا

حكومته ورئيسها واعضاؤها من الحزب .

اركان حربه ، ورجال قصره المقربين من الحزب

رجال الاعلام - الرسمى - خاصة الاذاعة والتليفزيون من الحزب .. أو المتعاطفين معه

ربما تكون قد بعدنا قليلا عن السياق ..

إلا أن الحقائق تظل ثابته :

- ضعف الممارسة الحزبية فى الشارع ومن الجميع

- ثقل رئيس الجمهورية - ومبارك بالتحديد - فى ترجيح كفة الحزب الذى ينتمى إليه

- ارتفاع صوت بعض القوى السياسية بين الواقع يثبت ويؤكد تناقضا كبيرا وفجوة عريضة بين علو الصوت ، من جانب وبين حجم القوة والتأثير السياسى على الارض من جانب اخر

- الحقيقة الاخرى مترتبة على سابقتها وهى أن بعض الاحزاب المعارضة وربما جميعها ، تفضل أن تبقى خارج ، الامتحان العملى حتى لا ينكشف الحجم الحقيقى لها فوق الساحة ..

● ● ● ● ● ●

لكن المسألة اخطر وأهم من كل الحقائق وكل . الحسابات .. سواء كانت حسابات « الجماعات المتنفذة » فى حزب الأغلبية أو حسابات أحزاب المعارضة

فلقد استكملت مصر - بشكل عام - « البنية الاساسية » . السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والانتاجية والبشرية كذلك

استكملت « مصر مبارك » هذا البناء صرفت عليه وتعبت عليه وسهرت عليه ومازالت

بقيت بعد هذا البناء الكبير والضخم خطوات أو لمسات أخيرة

- بها يصلح البناء ويأخذ رونقه ويستحق أن نزهو به ونفخر

- وبدونها يظل « رماديا » .. يظل راقصاً على السلم لا تستطيع أن تهمله وتقول لم نفعل شيئا .

ولا أن تقدمه / وتقول هذا انجازنا

عملية « التشطيب » ، او الرتوش ، او البياض ، اصبحت هى معيار ومقياس التقدم . لانها تعكس « المهارات » وتعكس الدقة . وتعكس الذوق وتعكس تقييم المجتمع بقواه الحية السياسية والعاملة ، لجهده وناتج عرقه وفكره ،

تعكسه حرصا وتجميلا . وحماية

واظننا فى مصر نعيش هذه المرحلة الدقيقة التى ستنقلنا أو ننتقل بها الى العصر الجديد .

والمؤكد ان الديموقراطية ، احد اهم مكونات هذه البنية الاساسية التى قام بناؤها بالفعل . واحد اهم عناصر المرحلة التى نعيشها .

والانتخابات النيابية ، بكل المعايير والمقاييس الديموقراطية هى ذروة من ذرى الممارسة .

من هنا نقول : ان المرحلة الحالية من حياة مصر وفى تفصيلة البناء الديموقراطى تتطلب . . .

- التزاما واعيا من جميع القوى السياسية بالروح الديموقراطية السليمة التى تفرض أن يكون التمثيل البرلمانى تمثيلا تعدديا يعكس تعددية حزبية قائمة وممارسة بالفعل منذ تولى مبارك المسئولية فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١

هذا المبدا يقودنا الى ضرورة ابتعاد حزب الاغلبية . عن محاولة السيطرة والاحتكار حتى بالتراضى والسماحة . التى تتيح الفرصة للآخرين دون من ، أو تعال حفاظا على جوهر القضية التى نعمل لها ومن أجلها وهى اقامة حياة سياسية ديموقراطية كاملة .

كما يتطلب هذا ويفرض عزوف الاحزاب المعارضة . عن العمل السلبى بالمقاطعة او الابتعاد لان ما نبنيه اليوم بالممارسات الفعلية . أو ما نهدمه بعدم المشاركة هو الذى سيترسخ فى ضمير الناس ووجداتهم قناعة بالديموقراطية أو كفرا بها

● ● ● ● ● ●

لقد سلمنا فى بداية الحديث بحق المناورة والتكتيك فى الانتخابات سلمنا بحرية الاختيار وحقه

لكن بشرط ألا « يدوس » التكتيك عنق القضية والهدف فيزهق روح الديموقراطية قبل أن تولد

وبشرط ألا يستخدم الحق الديموقراطى فى الاختيار . معولا يهدم ويقتل من اعطانا هذا الحق وكفله لنا وهو الديموقرطية .

اى الا نمارس حقا ديموقراطيا ضد الديموقراطية ، والخيار الديموقراطى نفسه .

محفوظ الأنصارى !!!

بلا مشاكل

كنا نحسب ان المعارضة نالت اقصى امانيها بان يعود نظام الانتخاب الفردى .. وهذا يعطى فرصة لأية كفاءة .. سواء المعارضة او المستقلون ان تثبت وجودها في الانتخابات القادمة .

ولكن للاسف الشديد فان المعارضة قررت الهروب من المعركة بدلا من مواجهتها وعدم دخول الانتخابات بدلا من ان تدخل لتثبت ذاتها .

وهذا القرار هو اساءة للمعارضة اكثر من اى شىء آخر .. فمقاطعتها الانتخابات اما ان يكون عن انها واثقة بأنها لن تحصل على مقاعد تذكر وأنه ليس لديها الشخصيات السياسية والعامة المقنعة للناخب التى يمكن على اساسها دخول المعركة الانتخابية .. ربما احست المعارضة انها خلال فترة مجلس الشعب الماضية ان تقدم شيئا تستطيع أن تستند اليه في المعركة الانتخابية القادمة ، وأن هذا قد يصرف الجماهير عنها وهى لا تريد أن تكشف عن صورة هزيلة تؤدى الى الضرر اكثر منها الى النفع .

وعلى أية حال فان هذا القرار قد بين ان المعارضة في مصر لا جذور لها .. وانها بناء هش رغم كل ما يحدثه من ضوضاء وافتعال .

وانا لا افهم ان يحكم على الانتخابات اى حكم غير مستند على تجربة ، فلا يمكن لانتخابات لم تجر بعد ان يوجه لها الاتهامات .. وكاننا لانثق في انفسنا وفي قدراتنا .. على مواجهة الجماهير .. فلو ان الانتخابات قد حدثت فعلا وثبت فيها اى تلاعب فانه في هذا اللحظة فقط .. وبناء على الادلة من الممكن ان يتم اتخاذ قرار باى شىء . ولكن اتخاذ قرار مسبق يشكل ناحية ضعف بدلا من ناحية قوة .

ولاشك ان الانتخابات القادمة فيها ضمانات اكثر من أى انتخابات مضت .. النظام الفردى نفسه يفرض الضمانات .. لأن المرشحين يكون لهم مندوبون في لجان التصويت .. ولان أى تلاعب في هذا المجال .. تلاعب ضيق ويمكن كشفه .

وانني اتمنى ان تراجع المعارضة في مصر موقفها .. وخصوصا اننا نمر بظروف غير عادية .. نحتاج فيها اكثر ما نحتاج لوقفة رجل واحد .. فلا نثير الخلافات الوهمية .. ولا نحاول التشكيك في كل شىء .

والمعارضة لن تكسب من هذا القرار .. بل على العكس هى ستخسر .. تخسر شعبيتها اولا .. لانها هربت من المعركة في الوقت الذى كان يجب ان تؤدى دورها فيه مهما كانت الظروف .. وستخسر ثانيا لانها لن يكون لها ممثلون في مجلس الشعب فتبتعد عن الحلبة السياسية ، ويقتصر نشاطها على المهاترات الكلامية .. التى لا تفعل شيئا ..

أحمد زين

ليس هذا وقت الخصام

طالعتنا الصحف بخبر مؤداه أن أحزاب المعارضة فى مصر تعتزم مقاطعة الانتخابات العامة لمجلس الشعب . وقد يكون لهذه الاحزاب أو لبعضها رأى فى كيفية إجراء انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفى ضرورة اشراف القضاء اشرافا كاملا على عملية الانتخاب ، لكن ما يجب أن ندركه جميعا أن مصر اليوم انما تواجه مشكلة كبرى تتمثل فيما أصبحنا عليه بعد احتلال العراق للكويت وهى مشكلة ترتب عليها أن أصبح بعض قواتنا المسلحة متواجدة بالمملكة العربية السعودية متأهبة للدفاع عن هذا القطر الشقيق وللقيام بواجبها الذى تحتمه ظروف لا يعلم أحد مداها ولا كنهها .

بقلم : مصطفى بهيج

ليس بالأمر السهل أن تشارك قواتنا المسلحة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية وفى حرب أوشكت أن تحدث وأن تجرى الامور على أرض مصر فى خصام بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة .

وليس بالأمر السهل أن يعود المصريون من الكويت والعراق بهذه الاعداد الهائلة بعد أن انقطعت بهم سبل الرزق

وليس بالأمر السهل أن تفقد مصر تماما وهى البلد الفقير الساعى الى نمو مواردها من السياحة وهى موارد ليست بالقليلة إذا قيست بموارد مصر من كافة المصادر .

وليس بالامر السهل على مصر التى تحتاج الى كل مورد أن يقل دخل قناة السويس بنسبة كبيرة نتيجة أزمة الخليج وما صاحبها من حظر تصدير البترول

كذلك فإن ما يجب أن ندركه ان موارد مصر من المعونات الخارجية سوف تتأثر أن لم يكن قد تأثرت بالفعل نتيجة الوفاق الدولى وخروج دول الكتلة الشرقية على الشيوعية وأتجاه الدول الغنية الى مساندة شعوب هذه الدول قبل مساندة دول العالم الثالث .

أكثر من ذلك وأخطر أن موقف مصر من أزمة الخليج وهو موقف لا يختلف أحد ـ ولا يجوز ـ على صوابه والتفاف الشعب كله مؤيدا له ومناصرا .

تقول ان موقف مصر قد حدا بجماعات الارهاب الى ممارسة الارهاب على أرض مصر وهو أتجاه ليس بالأمر السهل يقتضى منا جميعا أن نقف مع هذا البلد مصر الذى ننتسب اليها مدافعين عن أمنها منتصرين لاستقرارها . فإذا أضفنا الى ذلك أن الاحزاب القائمة على أرض مصر تكاد فى الأصل أن تكون أحزاب ذات برامج سياسية واجتماعية ولحدة لا يكاد أحد يلحظ الخلاف بينها كما أنها أحزاب تضم أعضاء عقائدهم مختلفة وميولهم متباينة وأغلبهم لا أتجاه له ولا مذهب

اذا أضفنا على ما تواجه مصر طبيعة الأحزاب القائمة على أرضها تعين علينا جميعا وفى هذه الظروف التى تمر بها مصر والتى تقتضى أول ما تقتضى أن نتكاتف جميعا لدفع كل خطر يتهدد هذا الوطن وللسعى نحو التقليل من أثار أزمة الخليج على مصر فى تعاون لا فى تنافر فى وحدة لا فى شقاق .

لقد بات لزاما علينا ان أردنا مصلحة هذا الوطن أن ننبذ الخصام وأن نحاول قدر ما نستطيع أن تجرى الانتخابات فى جو يسوده الوئام نسعى فيه جميعا نحو الحيدة والنزاهة

ان الأصل انه اذا خاضت دولة حربا أعلنت فيها الأحكام العرفية وتعطلت فيها أدوات الديمقراطية لكن مصر ـ وتلك حقيقة ـ لم تلجأ لشىء من ذلك

وليس بالشقاق ولا بالخصام ولا بالمقاطعة تسطع أضواء الديمقراطية وتنمو جذورها .

وأحسب فى النهاية أن الأحزاب القائمة فى الدول التى تعمقت فيها الديمقراطية وتأصلت تقف جميعا عند المصائب والمشاكل الكبرى موقفا واحدا لأنها وإن كانت أحزابا فهى عند مصلحة الوطن حزب واحد ورأى واحد وتلك هى الديمقراطية الحقه التى تبنى ولا تهدم .

كلمة حب

● ● انتخابات مجلس الشعب القادمة اساسية ومهمة وفاصلة ومصيرية.. فالعالم كله يشهد تطورا خطيرا نحو الديمقراطية والحرية والانتخابات الحرة والنزيهة.. وليس معقولا ان نتخلف عن هذا التطور الخطير على مستوى العالم.. وليس معقولا ان يتغير العالم بهذه الصورة ونحن مازلنا نصر على بقاء الحال على ما هو عليه.. ومازال الحزب الوطنى يتبع نفس الاسلوب الانتخابى الذى كان معمولا به فى كل الانتخابات السابقة !!

● ● وفى المجلس السابق كان هناك حوالى ٨٠ عضوا معارضا.. وكانت الحكومة ترى ان هذا العدد اكثر من اللازم.. وأنه دليل على حرية الانتخابات.. وان هذا العدد منحة من الحكومة.. فاذا كانت المعارضة مستأنسة فلامانع من بقائها.. واذا استعملت حقها فى المعارضة كان على الحكومة ان تضغط هذا العدد.. وان تختصره، وكانت هناك محاولات لضم اعضاء المعارضة للحزب الوطنى او فصلهم او رفع الحصانة عنهم.. وكل ذلك معروف واصبح تاريخا.. ولانريد ان يتكرر..

● ● وقد خرجت اشاعة ان الحكومة قررت توزيع الدوائر مع المعارضة لتدخل بنسبة كبيرة.. ولو قبلت المعارضة هذه الحكاية لكان معنى ذلك انها تعترف بالتزوير وتوافق عليه وتشترك فيه.. ولكن الحمد لله ان كمال الشاذلى نفى هذه الاشاعة.. وقال ان الحزب الوطنى سيدخل كل الدوائر.. بمعنى انه لن يترك فرصة لاحد.. ولكن يبقى السؤال هل هناك فرصة للمعارضة فى ظل الظروف الراهنة ؟!

● ● والاجابة على السؤال تطرح عدة اسئلة اخرى.. منها مثلا هل تعترف الحكومة اصلا بوجود المعارضة وقيمة المعارضة وضرورة المعارضة ام ان الحكومة ترى فى المعارضة مجرد ديكور.؟ وهناك من الشواهد مايؤكد ان الحكومة لاترى اى ضرورة للمعارضة.. ولاتتعامل معها على انها قائمة او لها وجود.. الحكومة تتعامل مع صحف المعارضة على انها مجرد منشورات.. وتكذب كل ماتنشره المعارضة حتى لو ثبت انه صحيح بعد ذلك.. وترفض كل مطالب المعارضة على اساس انها ليست مهمة.. وكل ماتقوله المعارضة لغو وكلام فارغ.. واعلام الحكومة لاينشر الا مايتفق مع رأى الحكومة.. ولايروج الا ماتقوله الحكومة.. ولايحاول الحزب الوطنى ان يلتقى مع المعارضة.. واذا فكر فى الاجتماع بالمعارضة فانه يغريها بالخروج عن الاحزاب !

● ● ومع ذلك فان بعض اركان الحكومة يعترف علنا بان المعارضة جزء من النظام.. ولكن عند التطبيق يطرب هذا البعض من كل الشتائم التى تنزل على رأس المعارضة.. وقد تكون المعارضة وقعت فى اخطاء او خطايا.. ولكن ذلك لايعنى ان نصب على رأسها كل هذه الشتائم.. وبشكل غير موضوعى.. ونتهمها بالتفاهة.. ونعتبر ان اى محاولة للفوز فى الانتخابات محاولة لقلب نظام الحكم..

● ● فاذا كانت الحكومة تؤمن بالمعارضة وضرورتها فان الامر يحتاج الى تفاهم حول الانتخابات واسلوبها.. بداية من القانون وتقسيم الدوائر وقوائم الناخبين حتى الضمانات القانونية والقضائية.. ولكن الحكومة إعتمدت ذلك كله دون ان تهتم برأى المعارضة.. ولااهتمت برد فعل المعارضة.. وحتى عندما اعلنت المعارضة انها تقاطع الانتخابات قلنا : انها معارضة جبانة وسلبية وانها ستفقد وجودها فى الشارع السياسى.. وبدأت الحكومة فى اقناع بعض رموز المعارضة بالترشيح.. حتى تكون الصورة ديمقراطية.. ولكن الواقع يقول : ان ذلك غير صحيح !

● ● واذا اردنا ان نكون فى ركب الحرية التى تجتاح العالم كان علينا ان نفكر الف مرة قبل ان ندخل الانتخابات القادمة.. ونحن نضحك على انفسنا.. عندما نقول اننا نؤمن بالمعارضة ثم نصدق انفسنا.. والعالم يتفرج ويضحك..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

بوضوح

حكاية المقاطعة

مقاطعة الانتخابات النيابية او التلويح بها دون مبرر مقنع ليس فى صالح المعارضة اولا .. ثم الممارسة الديمقراطية وقضايا البلد ثانيا والاصوب ان تركز الاحزاب جهودها على عملية الانتخابات اوأن تدفع المعارضة بافضل المرشحين لديها بحيث تقف الى جانبهم فى المعركة القادمة خاصة وقد سبق ان طالبت بتغيير نظام الانتخابات النيابية فتم لها ما ارادت وتحقق لها ما كانت تدعو اليه ولم يعد هناك اذن مبرر للحديث عن امور لادخل لها بالانتخابات ولاتعد بيت القصيد ! كأن نرى الحديث يتزايد هذه الايام عن احتمال تزوير الانتخابات القادمة وهذا منطق لايلقى قبولا عند الناس فلايمكن ان يتم الحكم على شىء قبل وقوعه او قبل ان يتوفر دليل على ذلك ثم انه موقف اشبه بالشماعه الجاهزة التى يراد ان يتم تعليق اية نتائج سلبية متوقعة عليها !

قد يكون للتجارب الماضية اثارها وقد يكون زيف الانتخابات فى حالات سابقة بمثابة العقدة المسيطرة ومن حق الاحزاب ان تطمئن على سلامة اجراء الانتخابات وضمان الحيدة والنزاهة وقد طالبنا بذلك بالفعل .. ولكن غير معقول ان تترك الاحزاب استعداداتها لخوض المعركة الانتخابية القادمة لتتحدث عن تزوير محتمل لا احد يعلم هل سيقع ام لا .. خاصة وهناك راى عام يتمنى ان يكون لدى البلاد مجلس نيابى قوى يسهم بالتشريع والرقابة فى مناقشة قضايا عامة هامة ويشارك بالتعاون مع السلطتين التنفيذية والقضائية فى حل مشاكل الناس والدفاع عن حقوق الانسان ومن هنا فيمكن القول بان الوعود الضيقة لم تعد تنطلى على الناخبين فقد سئم الناس حكايات تقديم الكشوف المليئة بالانجازات المستقبلية التى ستحدث فى عهد النائب اذا ما قدر له النجاح !

والذى اصبح يقنع الناخب الان هى البرامج المدروسة والافكار الجديدة وليس لحل مشكلة فئة او قرية اوحى .. بل البلد كلها وهذا واجب الاحزاب بحيث تمد مرشحيها بالدراسات والبرامج العلمية التى يمكن ان تحل المشكلة الاقتصادية والتى يمكن ان توفر العمل للعاطلين والتى تقود الى محاولة جادة لتغيير الخريطة حتى لايظل الشعب المصرى قابعا فى بقعة لاتزيد على ٤٪ فقط من المساحة الكلية للبلاد . نريد قضايا فى صورة برامج يدعو اليها النواب فى البرلمان ولانريد وعودا عشوائية لو جمعت لاحتاج تنفيذ عشرها الى مال قارون وغيره !

فاروق ابو العلا

لماذا قاطعت المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟

● القانون الجديد تجاهل الضمانات اللازمة لاجراء انتخابات حرة

● عدم اشراف هيئة قضائية على جميع مراحل العملية الانتخابية طبقا لمواد الدستور

مؤتمر صحفى عالمى بمقر الوفد امس لاعلان بيان المقاطعة

الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا فى القانون الجديد

سراج الدين يتساءل عن أسباب عدم اجراء الاقتراع على مدى يومين

اعلن رؤساء احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين ، فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقدوه امس ، بمقر حزب الوفد اسباب مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشعب . اكد رؤساء المعارضة ، اننا فوجئنا بانفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية فى سرية مطلقة ، واصدارها دون عرضها على الراى العام . كما اكدوا ان قانون الانتخاب الجديد لم ينص على اية ضمانة من ضمانات حرية الانتخابات ، التى اجمعت عليها احزاب المعارضة والقوى الوطنية والنقابات المهنية ونوادى هيئات التدريس . واعلن رؤساء المعارضة ، ان الحكومة اغفلت مطالب رجال القضاء للاشراف على العملية الانتخابية تنفيذا لحكم الدستور . وذكر البيان ان احزاب المعارضة تطالب بضرورة قيام حكم ديمقراطي لامكانية معالجة الازمات التى تعاني منها البلاد . ولن تخادع الامة بالاسهام فى اقامة واجهة ديمقراطية زائفة .

حضر المؤتمر الذى عقد ظهر امس فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، والمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ، والمستشار مامون الهضيبى (عن الاخوان المسلمين) . واجابوا على الاسئلة التى قدمها ممثلو الصحف المحلية والعربية ووكالات الانباء والاذاعات العالمية . وكشف رؤساء الاحزاب عن الظروف التى تجرى فيها انتخابات مجلس الشعب فى ظل قانون مطعون فى دستوريته . واكد فؤاد سراج الدين ، ان الهدف من القانون الحالى هو ضمان تزوير الانتخابات . كما اكد المهندس ابراهيم شكرى ان الحكومة تعلم منذ شهر " مايو " الماضى لطلبات المعارضة . وتقدمت احزاب المعارضة بتقرير الى الرئيس حسنى مبارك حول شكل قانون الانتخابات الجديد ، الذى تسعى اليه المعارضة . واعرب عن اسفه لمصير هذا القانون . واوضح ابراهيم شكرى ،ان المعارضة طلبت توفير ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ، ومنها ضرورة اشراف الهيئة القضائية على العملية الانتخابية ، وقيام كل ناخب باثبات شخصيته فى لجنته الانتخابية ، ومنح الفرصة لوجود مندوب عن كل مرشح فى اللجان الانتخابية . واكد رئيس حزب العمل ، عدم وجود نية لدى الحكومة لاجراء انتخابات نزيهة . واعلن ان المعارضة ستقدم طعنا امام المحكمة الدستورية العليا ، بعدم دستورية قانون الانتخاب الجديد خلال ٦٠ يوما بعد اجراء الانتخابات طبقا للقانون .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

كلمة حب

●● يستطيع التليفزيون ان يسجل انتصارا صحفيا خرافيا .. إذا عاد إلى تسجيلاته عام ١٩٨٤ مع الذين تحدثوا عن نظام الانتخاب بالقائمة .. وقالوا أنه افضل الانظمة للشعب . وسيجد أن الاحياء منهم يقولون عام ١٩٩٠ ان الانتخاب الفردى أيضا هو أصلح الانظمة .. والمسألة أن هناك مستشارين ملاكى وبالتفصيل .. يعرفون اتجاه الريح .. ويقدمون لك المشورة على حسب هواك .. والحكومة تسمع وتصدق .. والمصيبة أنها تتصور أن الشعب يصدق .. وتمشى الحكومة وراء المستشارين الملاكى .. وتعتبر أن كل الاصوات المعارضة من المتمردين المارقين الخونة . وماذا كانت النتيجة .. اننا عشنا فى حالة بطلان دستورى ٦ سنوات كاملة .. من ٨٤ الى ٩٠ . لاننا عاندنا وكابرنا ولم نسمع كلام المعارضة .. بل هاجمناه واسقطناه .. واتهمنا كل من قال كلمة حق بأنه مغرض . وعدو للنظام .

●● والحقيقة ان الديمقراطية لها فرصة فى عهد مبارك لاتكرر .. لانه رئيس بلا مصالح ولايخاف شيئا . وهو يختلف عن كل حكام مصر فقد بدأ الدستور والانتخاب .. فالملك فؤاد كان يخشى سلطة الشعب .. وفاروق كان يخاف رأى الشعب وعبدالناصر كان يحتقر الشعب والسادات كان يفهم أنه أذكى من كل الشعب .. أما مبارك فقد غلبنا بالحب .. والشعب يضع كل أحلامه فى عنق مبارك .. والمسئولية ثقيلة .. ولكن حركة الحكومة بطيئة وحركة جمعية المنتفعين خطيرة ..

●● لقد واجه مجلس الشعب السابق مشاكله بالعناد والمكابرة .. رفض احترام القانون والقضاء وفسر الفصل بين السلطات لحسابه . وحساب اعضائه وكان ضد كل رأى تقوله المعارضة مهما كان معقولا .. أنه كان يعتبر المعارضة جريمة ويشجع كل من صفع المعارضة أو لعنها .. ولايتصور أحد أن زكى بدر خرج لانه شتم المعارضة .. بل ان كلماته كانت موسيقى فى آذان بعض اطراف الحكومة .. كما ان المدرسة التى فتحها الدكتور رفعت المحجوب لتأديب المعارضة كانت موضع اعجاب بعض اقطاب الحكومة

●● وعاندت الحكومة وكابر المجلس ثم سقط المجلس .. فماذا وجدنا تحت انقاضه وجدنا بطلانا دستوريا يتيح الفرصة للمحامين لعرقلة العدالة وماكان اغنانا عن ذلك .. وجدنا ١٠٠ عضو يتم تحويلهم إلى الكسب غير المشروع .. فهل كنا نكابر لتحمى هذه النوعيات .. وجدنا اسرافا فى التشريع .. فقد وافق المجلس على ٩٠٤ قوانين فى ٢٨٠ جلسة بمعدل ٣ قوانين للجلسة الواحدة .. و٨ أعضاء فقط تقدموا باقتراحات قوانين .. وباقى القوانين من الحكومة .. ووجدنا أن المجلس انفق ٥٨ مليون جنيه منها ١٤ مليونا بدلات حضور .. ونحن نعلم من مشاهد التليفزيون أن نسبة الحضور كانت أقل من اللازم ويسمع أن الأعضاء كانوا يوقعون لبعضهم .. وان ميزانية المجلس تضاعفت من ٧ ملايين عام ٨٧ إلى ١٦ مليونا عام ١٩٩٠ .. وأن بدلات السفر بلا حساب ولم يحاسب عليها الا عضوان اثنان هما احمد موسى ومصطفى الطويل وان المجلس بصفة عامة كان شكلا بلامضمون .. كان باطلا يحاول أن يثبت نفسه بالعافية .. كان فراغاً ولذلك لم يترك فراغا برحيله ..

●● أقول قولى هذا .. لان الناس تعرف ذلك كله .. وتحلم بمجلس جديد غير باطل يمثل الشعب بشكل حقيقى .. يهتم بمشاكل الناس .. وارضاء الناخبين .. ولايبحث عن رضا الحكومة وحدها .. مجلس يقول الحق ولاشىء غير الحق .. ولن يتحقق ذلك إلا إذا اعطينا المعارضة كل الضمانات التى تطلبها .. ولم نعاملها على أنها تحاول قلب نظام الحكم "!

محمد الحيوان

خطوط فاصلة

يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ .. عقدت أحزاب المعارضة مؤتمراً مشتركاً .. أطلق عليه اسم «مؤتمر الخديوية» .. أعلنوا بعده اتفاقهم على دخول انتخابات مجلس الشعب في قائمة موحدة ..!!

كان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد هو صاحب الفكرة .. والمتحمس لها ، والمدافع عنها باقتناع بالغ ..!!

.. وبعد أيام أعلن سراج الدين .. بأن حزبه سيخوض الانتخابات بمفرده !! ولن يلتزم بالقائمة الموحدة ..!!

● ● ●

وقتئذ .. ثارت بقية الأحزاب .. واتهمت حزب الوفد بأنه خائن العهود .. لا يفعل إلا ما يحقق مصالح قياداته الشخصية ..!!

وطبعاً انهار الاتفاق .. واستقل كل حزب بذاته .. وفي النهاية فاز من فاز .. وسقط من سقط ..!!

● ● ●

لذلك مايثير الدهشة ، والعجب أن حزبي الأحرار ، والعمل بالذات .. لم يحاولا الاستفادة من تجربة عام ١٩٨٧ .. «وصدقا» كلام فؤاد سراج الدين .. بل – وللأسف – انقادا له .. وخضعا لإرادته بعدم الاشتراك في الانتخابات القادمة .

● ● ●

وفي كل الأحوال .. هم الخاسرون .. لسبب بسيط أن معظم أعضاء هذه الأحزاب الحقيقيين ، بل والمؤسسين لها لن يلتزموا بهذا القرار السلبي .. حيث قرروا خوض المعركة الانتخابية .. كل على مبادىء حزبه .. لأنهم أصلاً غير معترفين .. بتلك الزعامات الواهية ..!

ولعل أحسن تعليق قاله أحدهم بعد أن تزعم الوفد فكرة مقاطعة الانتخابات .. أن هذا الحزب قد أشهر افلاسه سياسيا .. في المحكمة التجارية ..!!

وفي رأيي أنه تعبير بليغ أصاب فؤاد سراج الدين بالذات في الصميم .. الذي لم يكن لديه مانع من الاشتراك في المعركة .. بشرط أن يترك الحزب الوطني .. لحزب الوفد بعض الدوائر ..!!

وذلك بالطبع مبدأ مرفوض .. لاسيما في ظل اختفاء نظام القوائم .. بحيث أصبح الباب مفتوحاً أمام كل المواطنين بلا استثناء لترشيح أنفسهم ، وفي الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الجمهورية دائما أن مصر لكل المصريين .. وأنه مع جميع الأحزاب .. دون تمييز أو تفرقة .

● ● ●

إن فؤاد سراج الدين يتصور أن «كفاح الصالونات» يمكن أن يحقق فوزاً من أي نوع لحزب الوفد متناسيا أن الوعي السياسي لدى الجماهير الآن يختلف بدرجة كبيرة عما كان منذ أربعين عاماً من الزمان .. وبالتالي لن يدخل البرلمان إلا من يمثل تلك الجماهير تمثيلا حقيقياً حتى يشعر كل مواطن أن النائب الذي اختاره يعيش طموحاته ، وأحلامه ، وهمومه .

● ● ●

على أي حال .. إن قرار حزب التجمع بدخول الانتخابات ، وكذلك اعلان الدعامات الأساسية لكل أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل عدم اعترافها بمبدأ المقاطعة .. خير دليل على أن قيادات الأحزاب الثلاثة تخشى النزول إلى الشارع السياسي الذي سوف يكون حكمه عليها قاسياً ، وقاسياً جداً ..!!

وليس معقولا أبداً .. أن يجتمع على مائدة عشاء في الشيراتون .. كل من محمود أباظة ، ونعمان جمعة ، وعلي سلامة ، وعبد المنعم حسين ، وكرم زيدان .. لكي تبدأ فصول تمثيلية «مقاطعة الانتخابات» ..!!

ياناس .. عيب ..!!

سمير رجب

الهروب

جبن ياسادة

إعترضت احزاب المعارضة عندما تم الانتخاب في مصر لأول مرة بنظام القائمة المطلقة وظهرت علينا بقاموس من المصطلحات ظلت ترددها في مؤتمراتها وعلى صفحات صحفها وكلها تركزت حول عبارات التفصيل والقوانين الغريبة علينا وعلى مجتمعنا ثم دخلت الانتخابات في النهاية ثم تكرر ذلك عند الأخذ بنظام القائمة النسبية وظهرت شبورة من الإعتراض والكلام الكثير هنا وهناك وعبارات «ترزية» الحزب الوطني وتفصيل القوانين إلى ان تمت الانتخابات ودخلت المعارضة وحصلت على عدد من المقاعد لم تحصل عليه في تاريخها وبشهادة رجال القانون الدستوري كان الراى ان هذا القانون أو النظام الانتخابي هو احسن الأنظمة التي اثبتت نجاحها لاسباب كثيرة اهمها انها اعطت اكبر عدد من المقاعد للمعارضة ثم انها ربطت النائب بالحزب الذي ينتمي اليه وزادت من قوة وترابط النائب بالحزب وجعلت من النائب رجلا تشريعيا ورقابيا بالدرجة الاولى بدلا من ضياع الوقت في الجرى بين الوزارات من اجل اشياء بسيطة إذا تقاعس عن إنجازها فينتظره الحساب العسير من أهل الدائرة

وكما تقول الحكمة «على نفسها جنت براكش» حيث اقاموا القضايا ضد نظام الانتخاب بالقائمة النسبية وتلا ذلك العديد من الاحداث حيث حكمت المحكمة الدستورية ببطلان النظام الانتخابي الغريب عن الدستور واستجاب رئيس الجمهورية واصدر ودعا بحل المجلس ودعى المواطنين للاستفتاء وقد حدث وبعد ذلك جاء النظام الجديد القديم جاء النظام الفردى الذي طالما تغنوا به وتحدثوا عنه وكتب فيه الزجل والأشعار وتم اعادة تقسيم الدوائر التي كانت مثار طعن في الانتخابات حتى تكون هناك عدالة بين عدد الناخبين والممثلين في البرلمان وقام باعداد قانون الانتخابات رجال أجلاء فقهاء في الدستور القانوني وما أن إنتهت اللجنة من اعداد القانون حتى ظهرت شبورة من الضباب والغيوم من جانب المعارضة حتى أنهم إنتقدوا الاستفتاء الذي دعا اليه رئيس الجمهورية واخذ الوقت والكلام ما لم تاخذ اى قضية قبل ثم بعد ذلك .قالوا ان الدوائر تفصيلها على مقاس اعضاء الحزب الوطني والحقيقة ان ذلك غير صحيح والتقسيم الجديد للدوائر ربما اضر الحزب الوطني اكثر من غيره من الاحزاب لانه منتشر في كل انحاء الجمهورية ولاتخلو دائرة من ممثليه على عكس المعارضة .

ثم اخيرا دون أن نطبل خرجت علينا المعارضة بقرارها الغريب بمقاطعة الانتخابات لماذا ياسادة ؟ اليس هذا هو القانون الذي ناديتم به . واليس ذلك هو النظام الفردى الذي ادعيتم انكم من خلاله تستطيعون ان تحصلوا على كل مقاعد البرلمان .. هل هي نغمة كل عام او كل موسم انتخابات .. هي هي عدم الثقة في النجاح او احتلال مقاعد بالبرلمان ؟ . ام ان ذلك احساس بالقزامة والضالة ؟

ماحدث ويحدث بكل الصراحة والوضوح وبعيدا عن اللف والدوران هو هروب من المعركة الخاسرة التي ظهرت بوادرها من الآن .

مناوراتكم مكشوفة ومعروفة لأصغر طفل في الشارع المصرى فالحكاية بكل بساطة هي محاولة للضغط على الحزب الوطني لسبب في نفس يعقوب وثانيا لانكم لم تجدوا من يمثلكم في معظم دوائر الجمهورية وايضا لأنكم علمتم ان الحزب الوطني اختار الشخصيات الشعبية الصالحة بعيدا عن اى مجاملات . هاتوها على بلاطة وليست الصراحة عيبا وقولوا احنا مش قد اللعبة دى وليس عندنا من يخوض المعركة بدلا من المناورات المكشوفة التي سئمناها وسئمها الشعب

هاتوا ادواتكم .. مايحدث منكم ليس ذكاء وليس هذا وقته واذا اردتم الاحراج فلن يكون هناك احراج لأحد وانتم الخاسرون والديمقراطية التي تدعون وندعو معكم ان تكبر وتنمو .

كمال الدين حسين

تطهير الكشوف الانتخابية

رفع أسماء الموتى مطلب جماهيري يتكرر كل عام

حتى لايحدث طعن فى المجلس القادم .. نريد قطع الطريق على المناضلين من قيادات الأحزاب التى لاوجود لها فى الشارع السياسى .. والتى بدات الاعداد لحملات إنتخابية تحت شعار « نموت ويسقط الحزب الحاكم » فالكلمات سهلة والحجج أسهل والنغمة السخيفة هى تزوير الأنتخابات لصالح حزب الحكومة ..

تحقيق : حسين غيته

ولذا فاننا بمراجعة كشوف الناخبين على مستوى الجمهورية وتطهيرها من أسماء « المتوفين » و « المهاجرين » و « الأسماء الوهمية » والتاكيد على تسجيل الشباب من الجنسين من سن ١٨ عاما وارسال نسخة من هذه الكشوف لكل الاحزاب !!

● وفى البداية يمسك المهندس عطيه ابو سريع نائب الخليفة .. باطراف الحديث قائلا : هذه من أهم النقاط التى يجب التركيز عليها فى المرحلة الحالية مؤكدا ان جداول الانتخاب الحالية اعدت منذ عام ١٩٥٦ ويجب أن تعاد صياغتها من جديد حيث لم تعد تجرى عمليات الترقيع التى تجرى لمدة شهر كل سنة ولايقبل على عمليات التسجيل الكثيرين .. فاذا لم يكن هناك فرصة لمراجعة هذه الكشوف مراجعة كاملة وحتى لايحدث طغى جديد أو تخرج حملات التشكيك تطعن فى نزاهة الانتخابات فمن الأفضل اللجوء إلى البطاقات الشخصية أو العائلية لكل شخص بلغ السن القانونية على ان يضاف للبطاقة الشخصية المعلومة الخاصة بلجنة الانتخابات الخاصة بالمواطن تماما كما يذكر أسمه وتاريخ ميلاده ..

المقيدون بالجداول !!

ويضيف ان المركز القومى للتعبئة والاحصاء بعد أن إنتهى من عملية تعداد سكان مصر .. وهنا يتضح لنا بعد استبعاد من هم اقل من ١٨ عاما من الجنسين واحتساب عدد المقيدين فى جداول الانتخابات أن نسبة كبيرة تقدر بالملايين ليست لها الحق فى مزاولة الحياة السياسية وابداء الراى وهذه مسالة خطيرة للغاية .. ويمكن التغلب عليها .. بالتاكيد على أن أساس الجداول الانتخابية هو السجل المدنى على أن يتم قيد كل من بلغ السن القانونية ١٨ عاما فى جداول الانتخاب من واقع السجلات المدنية فى كل منطقة وكل قسم وليس بدلا من أن يتقدم كل مواطن بطلب قيد أسمه فى جداول الانتخابات وحتى نضمن تسجيل كل المواطنين بالجداول الانتخابية ولممارسة حقوقهم الانتخابية .

● يقول ابراهيم البرديسى امين الحزب بالجمالية .. الجداول الحالية فيها مخالفات متعددة وهذه ظاهرة واضحة فى قسم الجمالية باعتباره واحدا من الاحياء الشعبية ويكون من الصالح العام إعداد جداول انتخابات جديدة من واقع السجلات المدنية

وبعد ذلك يوقع كل ناخب يستعمل حقه الانتخابى امام أسمه واذا كان لايعرف القراءة او الكتابة فيجب ان يكون معه اثبات شخصيته ويتم تدوين بياناته امام اسمه .

ويضيف قائلا الجداول الانتخابية الحالية غير مطابقة للواقع فمازالت تضم مواطنين انتقلوا إلى رحمة الله واخرين هاجروا من مصر واخرين غيروا مواقعهم الانتخابية بل انه من خلال الانتخابات الماضية حدث بعض الوقائع التى اكدت بالدليل القاطع قيام بعض محترفى الانتخابات او تجار الانتخابات باضافة أسماء وهمية واستخرجت لهم بطاقات إنتخابية إحتفظ بها بعض المرشحين لضمان تسجيلهم حينما تتاح الفرصة !! ..

عدم الطعن !

● ويرى محمود ابراهيم امين الحزب بالظاهر انه وحتى لايحدث طعن جديد فى شرعية المجلس القادم فان الواجب الوطنى يقتضى علينا اعادة النظر فى تجديد الجداول الانتخابية وهذه بالقطع مسئولية اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية وعلينا المطالبة بتكليف فريق عمل يتمثل فى مدير مصلحة الاحوال المدنية والشخصية فى مراجعة هذه الكشوف

مراجعة شاملة على مستوى محافظات الجمهورية حتى نقطع الفرصة على أصحاب الشعارات ووزارة الداخلية تمتلك من الامكانيات مايتيح لها سرعة الانتهاء من هذه العملية قبل بدء عملية الانتخابات وحتى لايحدث طعن جديد ..

اقتراح محدد !

● ويتناول محمد رجب عضو مجلس الشورى وامين الحزب المساعد بامانة القاهرة اطراف الحديث قائلا : وزارة الداخلية قادرة على حل المشكلة بأسرع مايمكن ..

ولكن من الممكن القول : انه لاضرورة لوجود جداول انتخابية ولكل مواطن يبلغ السن القانونية الحق فى مباشرة الحقوق السياسية ويستطيع أن يدلى بصوته بالبطاقة الشخصية أو العائلية او جواز السفر بشرط ضمان المقر الانتخابى للمواطن على أن يتم ختم البطاقة حتى نضمن عدم تكرار عمليات الادلاء بالصوت فى أكثر من موقع .. على ان يقيد كل من بلغ سن ١٨ عاما ذكرا أو انثى فى جداول الانتخابات اوتوماتيكيا ويخطر المواطن بقيده بدلا من التقدم بطلب لمامور القسم او المركز كما يحدث كل عام مع صورة البطاقة .. ايضا .

مطلوب اعادة ترتيب الجداول قبل الانتخابات القادمة حتى نطمئن على سلامة العملية الانتخابية من جميع جوانبها فى أول انتخابات تتم على النظام الفردى بعدما جربت القائمة النسبة والمطلقة .

كشوف الناخبين وتشديد العقوبات

ويقول أحمد سالم أمين بالحزب الوطنى بالدرب الأحمر أن من الصعوبات التى واجهتنا فى الانتخابات الماضية عدم تعرف المواطنين على اللجان التى سيدلون باصواتهم أمامها .. بجانب أننا لم نكن نمتلك جداول أو كشوفا بأسماء الناخبين ولذا فاننا نطالب بأن تكون لدى كل الاحزاب السياسية كشوف للناخبين كاملة غير منقوصة قبل الانتخابات باسبوع على الاقل حتى نتمكن من ارشاد المواطنين على اللجان الانتخابية .

واذا كنا نطالب بتنقية كشوف الناخبين الموجودة حاليا فأننا نطالب وزارة الداخلية بفرض عقوبات على الناخبين الذين يمتنعون عن المشاركة فى إبداء الرأى فليس من المقبول أن تفتح اللجان الانتخابية من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الخامسة مساء ولاتجد الاقبال المطلوب .

شراء الجدول

● وتشير ثريا لبنه امين الحزب بمدينة نصر إلى نقطة هامة وهى أنه من حق كل مرشح ان يشترى جداول الناخبين لكى يتاح له ان يعرف اسماء الناخبين وعناوينهم أو أن يتمكن من الاتصال بهم بالزيارة أو المراسلة .. فالجداول الحالية عبارة عن اوراق مهلهلة وقديمة لاتمثل الحقيقة .

● خلاصة القول إن الجداول الحالية تحتاج إلى مراجعة شاملة لعلاج كل السلبيات المعروفة للجميع .. وعلى الحكومة ان تقوم بتكليف وزارة الداخلية باعادة ترتيب الجداول على كافة محافظات الجمهورية حتى يطمئن الجميع لسلامة العملية الانتخابية من جميع جوانبها ..

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠

حجة البليد

تدخل مرحلة اعلان اسماء مرشحي الاحزاب ساعاتها الحاسمة .. وهي مرحلة غاية في الصعوبة .. حيث ينتقي الحزب الوطني من بين كوادره الكثيرة مرشحيه الفرديين المعدودين . ولأن الانتخابات فردية فان المعيار الغالب لمن يقع عليهم الاختيار .. هو معيار الشعبية .. أو قوة العلاقات المرتبطة بالقوى الفاعلة صاحبة الأصوات في الدائرة الانتخابية .. مع دفع الشخصيات العامة المتميزة ذات التاريخ أو صاحبة القدرة على التغيير والتطوير .



د . رأفت خالد

ولهذا فان احداث التوازن بين دفع الدماء الجديدة في شرايين العمل السياسي التشريعي التي يتطلبها تجديد حيوية المجلس التشريعي .. وبين متطلباته الشعبية للنجاح الجماهيري .. هو التحدي الذي تفرضه الانتخابات بصورتها الفردية على متخذي القرار .

ولا يعني هذا ان من لم يقع عليهم الاختيار هم اقل كفاءة .. او فاعلية .. او قدرة على التلاحم بين الجماهير وتلبية متطلباتهم والتعبير عن ارائهم .. وإنما العمل العام يتعدى الخدمة العامة في مقاعد مجلس الشعب - وإن كان لها بريقها الخاص .. ليشمل العمل العام في المستويات الحزبية ولجانها .. والنقابات والتجمعات المهنية .. وفي كل المجالات التي تتيح للفرد ان يعبر - وبموضوعية - عن فكره ورايه في اطار من الصالح العام والالتزام بالمبادىء والاسس التي ترسخت في ضمير ووجدان الشعب المصري .

ومن لم يجد مقعدا في مجلس الشعب .. فهناك الاف المقاعد التي يستطيع كل منها ان يهب نفسه من خلالها للخدمة العامة .. وهي كلمة لابد منها .. حتى لا يكون هناك مجال بيننا للشقاق او الانشقاق .. وانما على الجميع ان يتكاتف ويلتف حول من اختاره حزبنا الوطني في الدائرة الانتخابية ليكون ممثلا لنا ولحزبنا الوطني .. لانه تاييد منا لحزبنا الوطني في شخصية مرشحنا الوطني .

وقد كنا نتمنى - حقا - ان يزداد ثراء الحياة التشريعية النيابية بدخول حزب الوفد في الانتخابات العامة .. لان تمثيل القوى السياسية الفاعلة في الحياة العامة داخل المجلس التشريعي امر حيوي .. وغياب اي من القيادات المؤثرة - ومهما قل تاثيرها او كبر - هي خسارة لا شك فيها ..

يقينا ان الخوف من الخوض في الانتخابات الفردية بشكلها الفردي .. قد دفعت الوفد الى اتخاذ مثل هذا الموقف السلبي في الانسحاب .. لاننا مازلنا نذكر كيف كانت الاحزاب ترجو ان تكون الانتخابات بالقوائم النسبية لان فرصة نجاحها في تلك الحالة فرصة أكبر .. اما الانتخابات الفردية فلا اعتقد ان للوفد فرصة كبرى للحصول على دوائر انتخابية على مثال ما حدث في الانتخابات الماضية .. باستثناء بعض شخصياته العامة التي نكن لها الاحترام والتي سوف يتم دفعها في بعض الدوائر الانتخابية .. وهم في مجملهم لا يتجاوزوا في عددهم اصابع اليدين .

لهذا فان توقعنا ان يعلن هذا العدد من الشخصيات المتميزة في حزب الوفد ترشيح نفسه في الدوائر الانتخابية التي ينتمون اليها .. على ان يصدر قرار من الهيئة العليا للوفد على فصل كل منهم .. فاذا نجح مرشح الوفد الذي خاض الانتخابات مستقلا .. اعيدت عضويته الى الوفد .. اما اذا خسر المرشح .. فيا دار ما دخلك شر ..

هذا الموقف السلبي لحزب الوفد تجاه الانتخابات .. سببه الاساسي والمباشر . ان حزب الوفد لم يعمل حساب هذا اليوم .. لان حزب الوفد .. واحزاب المعارضة - التي قد تاخذ نفس الموقف السلبي بعدم الاشتراك في الانتخابات - هذه الأحزاب .. ظلت خلال كل السنوات الماضية .. (احزاب جرائد) .. كان كل همها الانتقاد والتجريح .. ولم تشارك فعليا في اقتراح حلول .. ولم تحاول ان تطرح البدائل .. لتثرى معنا التجربة المصرية الرائدة في الديمقراطية .. وانما ظل الوفد - وغيره - ينتقد بلا موضوعية .. ويتطاول بغير مبرر .. ويتهم بلا سند وانما اتجهت اكثر واكثر لرواج صحفها .. وكان كل همها .. هو مقدار توزيع الصحيفة الحزبية اليومية اكثر من رصيدها بين الناخبين .. ورجل الشارع .

وهكذا كسبت جريدة الوفد ربما توزيعا أكثر لتطاولها والتضخيم الاعلامي والفبركة .. لكنها كانت تخسر كل يوم تاييدها من المواطنين الذين كانوا يهتمون اكثر بمن يتيح لهم فرصة عمل .. وشقة في مسكن .. ومقعد في مدرسة .. ومكان في الجامعة .. وهو دور انفرد به حزبنا الوطني لان باقي الاحزاب رفضت المشاركة .. وظلت في موقع المتفرجين الشامتين .. و (عواجيز الفرح) .

هكذا خاف الوفد من الاشتراك في الانتخابات الفردية بالغة الصعوبة .. ولانه يحاور ويناور .. فقد غطى خيبته .. وسلبيته .. بدعوى ان القانون الجديد لم تناقشه القواعد .. وبان الحكومة لم تاخذ بالقوانين التي طرحها نادي القضاه والاحزاب وكل من هب ودب .. كان القوانين سلعة يمكن عرضها والمساومة عليها .. وكان الدولة ليس بها مجلس تشريعي يقرر ويعدل ويوافق . لكنها حجة البليد .. نعم حجة البليد ..

واخر حجج الوفد .. بان عدم اشتراكه هو توقعه للتزوير .. وان الحكومة والداخلية سوف تزور نتائج الانتخابات .. وان الانتخابات القادمة لن تكون نزيهة .. يا سبحان الله .. الم اقل لكم انها ، حجة البليد ..

ردود فعل قرار مقاطعة الانتخابات

فاضلى

لطفى المطيعى

ليس بالشعارات وحدها نحل قضايا الوطن

مايو في الانتخابات ص ٢٠، ٦، ٥

تحقيق :
مهدى أبو عالية
نجوى عبدالهادى
ليلى الألفى

د. فوزية عبدالستار

موقف مرفوض وضد الممارسة الديمقراطية

المحروسة

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

ردود فعل الرأى العام المصرى تجاه قرار بعض احزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تراوحت بين الاستياء الشديد والدهشة .. وأكدت محصلة الآراء التى تنشر « مايو » بعضا منها اليوم ان الوقت قد حان للتخلى عن سياسة الرفض للرفض !! وان مصر تواجه قضايا تحتاج الى الجهد الوطنى وليس الى الشعارات وحدها ..

د . يحيى الجمل

هروب المعارضة ليس فى صالحها

قال د . يحيى الجمل استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة : ان التحدى هو سمة العمل السياسى وان هروب المعارضة من الانتخابات ليس فى صالح مصر أو فى صالح الأغلبية أو حتى المعارضة نفسها .

وطالب د . الجمل احزاب المعارضة بمراجعة موقفها فى مقاطعة الانتخابات وان تدخل المعركة وتثبت وجودها مؤكدا ان الرئيس مبارك حريص على سلامة التجربة وان الرأى العام المصرى صار ناضجا بحيث تطمئن المعارضة الى تقديره .

وقال د . يحيى الجمل ان المعارضة طالبت بالعودة الى النظام الفردى فى الانتخابات وليس لديها اية حجة فى مقاطعة الانتخابات هذه المرة وبالتالى فاننى أطالبهم بخوض الانتخابات والشعب المصرى هو الحارس الأمين على التجربة الديمقراطية التى ينبغى لها ان تدعم وتقوى وتجنبها للتاثيرات السلبية التى سوف تحدث للديمقراطية اذا ما قاطعت المعارضة الانتخابات .

د . أحمد كمال أبوالمجد

المشاركة التزام تمليه المسئولية الوطنية

اكبر من الحساسيات

واكد د . احمد كمال أبوالمجد ان المعارضة جزء من النظام السياسى وليست خصما له واننا نحتاج الى مزيد من فتح قنوات الاتصال بين الحكومة والمعارضة فان كانت للاخيرة شكاية جلست مع الحكومة وناقشتها وعرضت وجهة نظرها وان كانت للحكومة ماخذ حاورت المعارضة وهذا أمر طبيعى فى الظروف العادية ولكنه ضرورى جدا فى الظروف غير العادية التى نمر بها حاليا .

وقال د . أبوالمجد ان اكثر قضايانا تحتاج الى عمل جبهوى تلتقى عليه القوى الوطنية كلها ولا اتصور ان يتبدد جزء من الجهد الوطنى لان الحوار ناقص أو مفقود مشيرا الى ان نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها يناقش فى جلسات مصارحة بين الحكومة واحزاب المعارضة .

واضاف ان مشاركة المعارضة فى الانتخابات أمر هام فضلا عن انه التزام والمسألة اكبر من الحساسية واثبات المواقف وتبادل الضغط فالشعب ينتظر ان توجه القوى الوطنية جهدها للقضايا التى نقف فيها على مفترق طرق بين ان يكون لنا دور وريادة وتأثير أو أن يضيع ذلك .

واختتم د . ابوالمجد تصريحه بقوله : اننى اثق فى وطنية احزاب المعارضة حتى حين اختلف معها فى الراى أو الموقف .

موقف مرفوض

تقول الدكتورة فوزية عبدالستار استاذ القانون الجنائى بجامعة

القاهرة وكيل كلية الحقوق : ان موقف المعارضة من عدم المشاركة بالانتخابات مرفوض تماما اذ كيف تدعو هذه الاحزاب الى الديمقراطية ثم لا تمارسها وهذا الموقف غريب وشاذ لان المعارضة جزء من النظام الديمقراطى وتعمدها عدم المشاركة فى الانتخابات ضد الممارسة الديمقراطية

ومن ناحية اخرى فموقف احزاب المعارضة غير مفهوم فقد سبق ان طعنت فى قانون مجلس الشعب امام المحكمة الدستورية التى اصدرت حكمها بعدم دستورية القانون السابق واستجاب الرئيس حسنى مبارك لهذا الحكم ودعى الى الاستفتاء على حل المجلس وعندما ايد الشعب هذا الحل اعلن عن الترشيح للمجلس الجديد ولذلك فلا يوجد اى مبرر لامتناع احزاب المعارضة للمشاركة فى الانتخابات .

وتضيف د . فوزية عبدالستار ان هذا الامتناع من جانب المعارضة يعتبر هروبا من الديمقراطية ولا يوجد اى مبرر لموقفهم هذا لان القانون السابق تم تعديله والمجلس تم حله .

وتقول : قد يكون هذا الامتناع من جانب احزاب المعارضة نتيجة عدم ثقتها فى امكانية الحصول على نفس عدد المقاعد التى حصلوا عليها فى ظل القانون السابق وهذا ايضا ليس مبررا للامتناع عن الترشيح لان القاعدة فى القانون ان ما يدرك كله لا يترك كله كما ان اصول الممارسة الديمقراطية والمعارضة الحقة هى التى يجب ان يتحاور بالمشاركة فى اطار القانون الدستورى بدلا من ان تشارك فى غير ذلك .

وتستنكر د . فوزية عبدالستار اسلوب الرفض لانه يجب على احزاب المعارضة إن تباشر حقوقها السياسية بايجابية اما الرفض والامتناع عن الترشيح فهو نوع من السلبية المرفوضة .

السبب الحقيقى

ويتحدث ابو بكرالصديق عضو مجلس شعب سابق : عدد المقاعد التى حصلت عليها احزاب المعارضة لن تتكرر فى ظل النظام الفردى ولعل ذلك هو السبب فيما نسمعه هذه الأيام من ان المعارضة تنوى مقاطعة الانتخابات لأن نصيبهم من المقاعد قليل جدا وهذا هو السبب الرئيسى لمحاولة الهروب من ساحة المنافسة .

ويتساءل : أليست المعارضة هى السبب فى حل مجلس الشعب وفى تعديل قانون الانتخابات ، ثم انهم اذا كانوا مقتنعين ان القائمة لصالحهم لماذا طالبوا بحل المجلس ؟ والآن ما الداعى لهذه المبررات الكثيرة وماهى المبررات الاخرى لموقفهم من الانتخابات وامتناعهم عنها .

والكاتب الاديب لمعى المطيعى يشرح وجهة نظره فى محاولة احزاب المعارضة لمقاطعة الانتخابات المقبلة فى انه على الرغم من ان صورة المعارضة وموقفها من دخول الانتخابات من عدمه لم يتضح بعد ولم تعرف على وجه الدقة اى الاحزاب والجماعات التى قررت المشاركة او عدم المشاركة نظرا لاتساع القاعدة وشمولها ٩ احزاب غير الجماعات غير الممثلة سياسيا .

فان القاعدة المعروفة فى الدول الديمقراطية ان المشاركة فى الانتخاب يعطى فرصة للجماعة السياسية ان تشرح مبادئها وأن تطرح افرادها ومشاريعها التى سوف تناقش وتتميز بها امام الجماهير .

وبهذا تكون هناك معركة انتخابية فيها الراى والراى الآخر كما ان العضو المرشح فى النظام الانتخابى الفردى يترك نفسه فى تيار محاسبة الجماهير بحيث يصبح الفرد كما انه فى يوم الحساب لا ينفعه سوى عمله .

وبهذا تفرز الحركة السياسية اجيالا فى قياداتها المختلفة التى تبرز بها على السطح الحركة الوطنية وتمارس حقها السياسى .

وفى تقييم لاحزاب المعارضة ورايه فيما سوف تقدم عليه يقول المفروض على جميع الاحزاب المصرية ان تسارع وتتدافع الى المعركة الانتخابية لان ما حدث على مدى تاريخ مجلس الشعب الحديث ، هى محاولات لتصحيح المسار وحل المجلس كان الهدف منه تحقيق مزيد من الديمقراطية ومزيد فى اتاحة الفرصة امام جميع فئات الشعب للمشاركة فى الانتخاب بعدالة وبفرص متساوية

وفى رأيى انه لم يعد امام احزاب المعارضة اى مبرر للمقاطعة لان الانتخاب الفردى معياره قاعدة

المرشح الجماهيرية فمن ينعزل عن هذه المعركة لا مبرر له وانما هو هربا

من مواجهة قد تكشف حجم كل فرد او كل حزب فالساحة شاغرة ولاغدز لمن يعتذر الا لهوى فى نفسه او ضعف فى جماهيريته .. فعلى المعارضة ان تسارع الى مواجهة الجماهير وطرح

حلول حقيقية للمشكلات التى نعانى منها فلم يغد الكلام والمساهمة بالشعارات يجدى وجاء وقت المساهمة الفعالة إزاء ما يعتصرنا من مشكلات فى شعب يريد حلولا

للمشكلات اليومية التى يعايشها بطريقة يمكن تنفيذها وليس لمجرد الاشارة ولهذا استطيع ان يعيش فى تحضر وهذه الاسباب يجب ان تطرد

محاولة العزلة التى يحاولون الاقبال عليها وربما تكون الانتخابات فرصة لتقف هذه الاحزاب على واقع الجماهير وعلى افكارها ومطالبها .

التجمع : خوض الانتخابات اجدى بكثير من المقاطعة

اكد بيان اصدره حزب التجمع امس ان خوض المعركة الانتخابية القادمة مع المطالبة بضرورة توافر ضمانات لنزاهتها ، اجدى بكثير من المقاطعة ، وخاصة فى ظل المقعد الفردى ، حيث ستكون هناك مشاركة واسعة بالضرورة .

.. والديمقراطى بخوض الانتخابات

قرر الحزب الاتحادى الديمقراطى بالاجماع خوض انتخابات مجلس الشعب .

وقال الحزب فى بيان اصدره عقب اجتماع الهيئة العليا برئاسة محمد ترك رئيس الحزب أن الموقف السلبى دائما يضر اكثر مما يفيد .

.. والوفد والعمل والاحرار تقاطع

من جهة اخرى اعلن رؤساء احزاب الوفد والعمل والاحرار مقاطعتهم للانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد .

واكدوا انه سيتم فصل اى عضو من اعضاء هذه الاحزاب يتقدم للترشيح لهذه الانتخابات .

وصرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بان هناك امكانية لأن يراجع حزبه قرار المقاطعة اذا ماوافقت الحكومة على بعض مطالب المعارضة .

.. ومصر الفتاة والخضر يبحثان

ويحدد حزب مصر الفتاة غدا « الثلاثاء » موقفه النهائى تجاه انتخابات مجلس الشعب .

واعلن الدكتور حسن رجب رئيس حزب الخضر المصرى ان حزبه لايزال يدرس موقفه تجاه الانتخابات .

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

من أجل تحقيق عدالة انتخابية

بقلم عصمت الهوارى

وكيل نقابة المحامين

اقتربت الانتخابات واغترب الامس الردىء بكل ماتركه من سوء الاثر .. ويتطلع قلب مصر الى شعب مصر لاختيار مجلس يفرض ارادة الشعب لا ارادة من يحكمه .. مجلس لايقنن خطيئة ولا يتستر على فساد .. رقيبا على تصرفات الحكومة وليست الحكومة الرقيبة على تصرفاته .. !!

اقتربت الانتخابات لعضوية مجلس نيابى جديد يكون للشعب ضميره ولسانه .. وزئته ووجدانه .. فيتحقق المضمون الحقيقى للديمقراطية وهو ان تئول السيادة للشعب لا لفئة تجار السياسة الذين اتخذوا من العمل السياسى مصدرا لكسب حرام .. !!

اقتربت الانتخابات لعضوية مجلس نيابى جديد يكفل للقانون طهارته بعد ان صار مسخا مشوها .. واسما بغير مسمى .. وشكلا بغير محتوى .. ومظهرا بغير مضمون .. وجسرا يعبر عليه القراصنة والانتهازيون .. !!

اقتربت الانتخابات لعضوية مجلس جديد .. وتتطلع مصر كلها الى عضوية نقية طاهرة .. ترفض النفاق وتابى التسلق على كل جدار .. عضوية واعية فلا تايبد لغرض التاييد .. ولا معارضة لهدف المعارضة فلا تتحول العضوية الى سلعة يتداولها المرتزقة فى سوق الدنايا .. !!

اقتربت الانتخابات ومصرنا الخالدة مدعوة لانتخاب مجلس نيابى جديد .. مجلس يتقى الله فى تمثيل شعب مصر وليس التمثيل بشعب مصر .. فلا يصفق عضو لكل قيد على الحرية .. ولايؤيد عضو فتح ابواب المعتقلات .. وانما تريده مصر مجلسا هو الوطن مصغرا .. وهو الشعب طاهرا ومطهرا .. وهو للانحراف متصديا ومتذرا .. وهو بحياة مصر وحدها مهللا ومكبرا .. !!

واذا كان شعب مصر يتطلع بفؤاده ووجدانه الى مجلس نيابى جديد فقد صار لزاما وحتما ان يسود العدل الانتخابى تلك الانتخابات .. فتجرى الانتخابات فى مناخ صحى تتكافا فيه الفرص لكل الاحزاب .. فالعدل الانتخابى هو اقصر الطريق الى اقامة مجتمع العدالة .. به يتحقق العدل التشريعى .. والعدل الاجتماعى .. والعدل الاقتصادى .. بل وبه يتحقق العدل بين سلطات الدولة فلا طغيان لسلطة على اخرى .. وبه تزرع ارض مصر الطيبة فضيلة وحبا واخلاقا .. وبه نقتلع من تلك الارض نباتات التسلق على كل جدار .. !!

ان عملية الانتخاب ليست معدودة ، او صناديق متراصة تضم تلك الاصوات ، او طوابير من الناخبين تقف امام تلك الصناديق .. وانما هى - قبل وفوق ذلك كله - مناخ انتخابى يسوده عدل انتخابى .. ويشعر به الناخبون والمرشحون على السواء .. فمن خلال هذا المناخ تنطلق ارادة حرة فى الاختيار .. ولن يتحقق ذلك الا بادلاء الناخب بصوته وهو بمناى عن تاثير مفتعل يطارده .. او ضغط ادارى يهدده .. !!

ان العدل الانتخابى يوجب علينا تطهير عملية الانتخاب ذاتها من الشوائب التى عانت منها مصر فى كل انتخاب سابق .. وتحرير ارادة الناخب من كل ضغط ايا كانت صورته وايا كان مصدره .. هنا - وهنا فقط - نقول ان الشعب افصح عن ارادته الحرة فى الاختيار .. !!

واذا كنا جادين فى تحقيق العدل الانتخابى فى عملية الانتخاب ذاتها .. فقد صار لزاما ان يتحقق ذلك العدل باعادة دراسة وتقييم تلك العملية فى ضوء ما هو قائم للوصول الى ماهو افضل .. فكان تحقيق ذلك العدل ومازال يقتضى ما يلى :

١) المبادرة فورا الى تصحيح الجداول الانتخابية بان تكون مطابقة للبيانات الواردة بالسجل المدنى حتى تعبر تلك الجداول عن الواقع الفعلى لهيئة الناخبين ، اذ مضى على الجداول الانتخابية الحالية قرابة الثلاثين عاما ، مات خلالها من مات وتغيب عن البلاد من تغيب ، وكفانا فى الانتخابات السابقة ان كان للموتى اصوات شاركوا بها فى عمليات الانتخاب .. !!

٢) ان يكون الاشراف كله على جميع اللجان الرئيسية والعامة والفرعية منوطا برجال الهيئات القضائية ، فليس كافيا ان يكون اشرافهم مقصورا على اللجان الرئيسية والعامة فقط دون اللجان الفرعية ، فاللجان الاخيرة لاتقل اهمية وخطورة واثرا عن غيرها من لجان .. وقد يقال ان عدد رجال القضاء ليس كافيا لمواجهة اعداد اللجان الفرعية فهنا يمكن الاستعانة بالمحامين اعضاء الادارات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

القانونية بالقطاع العام .

٣) تشديد العقوبات في الجرائم التي تستهدف تزييف ارادة الناخبين ، وان ينص على عدم سقوط الدعوى العمومية في شان هذه الجرائم بالتقادم ، اذ لايتصور في منطق العقاب ان تكون عقوبة تزييف ورقة من اوراق العملة اشد من العقوبة المقررة لجريمة تزييف ارادة الناخبين .. !!

٤) الغاء كل القوانين المقيدة للحريات - وفي مقدمتها قانون الطوارىء - والاكتفاء بسيادة القانون الطبيعي ، كما تتم الانتخابات في ظل جو صحي ديمقراطي ، خاصة وان القائمين على تطبيق قانون الطوارىء ينتمون الى حزب يخوض معركة الانتخابات .. !!

٥) ان وسائل الاعلام الحكومية من مسموعة ومرئية ومقروءة ليست حكراً لحزب دون باقي الاحزاب .. ومن ثم فانه يتعين ان يكون لكل حزب الحق في التعبير عن ارائه وبرامجه من خلال تلك الوسائل ، وليس من المستساغ عقلا ان يعلن الوزراء المنتمون للحزب الوطني عن انجازات حكومية ثم يوهمون الناس ان جميع الاحزاب بما فيها الحزب الحاكم يجب ابتعادها عن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .. !!

٦) ليس لاحد ان ينازع في مدى تاثير المحافظين على عملية الانتخابات ، انهم قمة الجهاز الاداري والتنفيذي في المحافظة ، وانهم يدينون بالولاء للحزب الحاكم ، ومن ثم فان العدل الانتخابي يقتضي ابعادهم مؤقتا عن ممارسة عملهم طوال فترة الانتخابات .. !!

انتا جميعا حريصون على اقامة الديمقراطية التي تتطلع اليها مصر ولن يتم ذلك الا بالالتزام بالعدل الانتخابي الذي هو الدعامة الاولى لصرح الديمقراطية

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

فقهاء القانون واساتذة الجامعات وقيادات النقابات المهنية تؤيد المقاطعة

تحقيق :
ربيع شاهين
هانى عمارة

اكد فقهاء القانون وممثلو الاحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية واعضاء نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة خلال إجتماع عقدة النادى يوم الاربعاء الماضى أكدوا عدم دستورية قانون الانتخابات الجديد ووصفوه بأنه عبث وتحد للدستور ويمثل اهدارا لمكانة القضاء ودورهم فى الحياة النيابية والسياسية حيث جعل دورهم شكليا وصوريا فقط ! !

وأشاروا إلى أن مصر تواجه مأزقا دستوريا وديمقراطيا خطيرا بسبب استمرار النظام الحاكم فى امتهان كرامة المواطن واغتيال إرادته مؤكدين أن النظام الحاكم يعمل على التحايل على الدستور واستغلال المواد غير الدستورية لتحقيق مصالحه وهو ما قد يؤدى الى صدور حكم ببطلان المجلس الذى سينتخب ! !

وأكد أساتذة القانون ان القانون الجديد يقنن التزوير تحت حماية وزارة الداخلية ونددوا بالمادة رقم ٤٢ من القانون والتى تنص على معاقبة كل من نشر أو أذاع أقوالا كاذبة عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى النتيجة بالحبس لمدة سنة أو بغرامة .. مؤكدين أن المشرع الحكومى أوجد هذه المادة لاخراس الألسنة التى تكشف التزوير

وحول تقسيم الدوائر الانتخابية أكد فقهاء القانون أن تقسيم الدوائر لم يتم على أساس عدد السكان بل تم على هوى النظام الحاكم ومما سيؤدى الى حصول الحزب الوطنى ــ المفلس جماهيريا ــ على الاغلبية المطلقة ! !

وأكد أعضاء هيئة التدريس أنه لم يتم أجراء أى تصحيح فى جداول الانتخابات بل مازالت تحتوى على أسماء الموتى والمسافرين وأن عملية القيد تتم بصورة عشوائية .. كما لم تنفذ الحكومة القانون الذى يجبر المرأة والرجل على القيد فى جداول الانتخابات ! !

وأشار الى ان قانون الانتخابات غير دستورى كما تجاهل الحد الادنى من الضمانات التى يجب ان تكفل للمواطنين حق التصويت السليم حيث يتم التصويت الحالى بالبطاقة الانتخابية التى لاتثبت شخصية الناخب بينما يجب أن يتم التصويت بالبطاقة الشخصية !

وأكد اساتذة الجامعة وممثلو النقابات المهنية حرص سدنة وترزية القوانين على استمرارية حياة المواطنين تحت أغلال الديكتاتورية والبطش وقانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية والمشبوهة وأضافوا أن مصر لاتعيش ديمقراطية حقيقية بل وديمقراطية وهمية هشة تهدف إلى تثبيت حزب واحد فى السلطة يمكنه ان يختار الرئيس لرئاسة الجمهورية .

وأشاروا إلى أن مقاطعة المعارضة للانتخابات لايمكن أن يكون ظاهرة انعزالية أو دورا سلبيا بل ظاهرة أيجابية تتيح للمعارضة العمل النشط والمشاركة الفعالة فى مشاكل الجماهير بفاعلية كبيرة . وأضافوا ان اشتراك المعارضة فى الانتخابات سيعطى شرعيه لاستمرار حكم ديكتاتورى متسلط لايعبأ بالقوى الوطنية والشعبية وطالبوا بوضع كتاب أسود عن وقائع تزوير الانتخابات وأشاروا إلى أن التمثيل النيابى فى مصر غير حقيقى وغير معبر عن المجتمع

وأوضح ممثلو الأحزاب والقوى الشعبية ان النظام الحاكم تجاهل قانون الاحزاب وقانون القضاة الذى يفرض رقابة جادة وفعلية على الانتخابات وضرب بهم بعرض الحائط ! ! وأكدوا أننا نعيش فى ديكور ديمقراطى ولايمكن أن تتم انتخابات حقيقية فى ظل قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية .

وأوضح المشاركون أن الطعن فى الانتخابات عملية سياسية والحكومة ليست لديها نية اجراء انتخابات حقيقية وتساءلوا لمن نشكو بالتزوير ؟

هل لوزير الداخلية ابن الحزب الوطنى ام لرئيس الجمهورية رئيس الحزب الوطنى ! !

وطالب المجتمعون فى حالة دخول المعارضة الانتخابات بالاشراف القضائى الكامل على الانتخابات حتى لو جرت الانتخابات على عدة أيام مؤكدين استعداد القضاة لذلك كما طالبوا بفتح أبواب أجهزة الاعلام لجميع المرشحين وأن يتخلى رئيس الجمهورية عن قيادة الحزب الوطنى وتحييد وزارة الداخلية والغاء قانون الطوارىء نهائيا !

ويصرح المستشار على بليغ ان الآثار التى ستقع من جراء موقف المعارضة من الانتخابات ستؤدى الى إنهيار دستورى ، حيث سيكون مجلس الشعب القادم عديم اللون والطعم والرائحة ، وإذا خلا مجلس الشعب من أحزاب المعارضة ، فلن يعدو إن يكون مجرد « لجنة حكومية » .

ويأخذ المستشار على بليغ على الحكومة ، انفرادها بإصدار قانون الانتخابات قائلا : أنه كان يجب عليها أن تأخذ بوجهة نظر وآراء الأحزاب الأخرى وألا يصدر القانون ، إلا بعد دراسة مستفيضة ، حتى لايمكن الطعن أو التشكيك فى مدى دستوريته . ويعلق المستشار على بليغ على تصريحات وزير الداخلية ، والتى يقول فيها ، ان المعارضة لن تأخذ بأى وسيلة ، عددا أكثر من المقاعد التى حصلت عليها من قبل ، قائلا : إن تصريحات الوزير تمثل سقطة خطيرة ، حيث صدرت قبل المعركة الانتخابية .. ولم تعرف نتائج الانتخابات بعد .

آثار سلبية

ويقول الدكتور يحيى الجمل أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ان للمقاطعة آثاراسلبية وسيئة على الديمقراطية ومسيرتها ، وذلك لان أى برلمان بغير معارضة لاقيمة له .. ويحث المعارضة على المشاركة فيقول : أنه بصرف النظر عن عدم وجود ضمانات ، فإنه سبق للاحزاب خوض معارك انتخابية عديدة وفى ظروف بالغة السوء ، ومع ذلك تمكنت من إحراز مكاسب لم تحدث فى تاريخ الحياة النيابية ..

ويضيف : أنه إذا كانت المعارضة ترى إن الضمانات ، تحقق لها بعض التيسير فى العملية الانتخابية ، فإنها يجب ان تعلم إن الحياة السياسية قائمة على التحدى والمتاعب .. وهو مايمثل قيمة فى حد ذاته .

ويرى الدكتور عبدالخير عطا ، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة أسيوط ، أن التجربة الديمقراطية الموجودة فى مصر ، لاتزال فى بداياتها رغم مرور عدة سنوات عليها ، وذلك لانها تسير بنظام الجرعات « الصغيرة » والتى لاتتناسب مطلقا مع الدور القيادى والحضارى لمصر .

ويقول : اذا كانت الحكومة جادة فعلا فى الممارسة الديمقراطية فإنها يجب أن تشرك المعارضة فى كل الأمور الحيوية التى تهم المجتمع وعلى رأسها قضية الانتخابات وأن توفر كل الضمانات المشروعة التى تطالب بها المعارضة .. ويدافع عن موقف المعارضة بمقاطعة الانتخابات قائلا : أنه ليس أمام المعارضة حل اخر ، حتى لاتشارك فى « الديكور السياسى » القائم وان هذا الموقف كان يجب ان تتخذه المعارضة فى الانتخابات السابقة ، والتى لم تكن تتوافر فيها الضمانات الكافية .

ويدعو المستشار الدمرادش العقالى ، الى العصيان المدنى فى مواجهة النظام القائم ، ويقول : أنه لايكفى قرار مقاطعة الانتخابات ، وذلك لان الحكومة القائمة إعتادت على التعنت والتمسك بالرأى والحرص على عدم توفير الضمانات الكفيلة بإجراء انتخابات نزيهة وحرة وبعيدة عن التدخل الحكومى . ويرى إشراف القضاة على الانتخابات فى القانون الجديد ، لايختلف كثيرا عنه فى القانون السابق ، فلم يتغير سوى إنتقال مهمة أختيار القضاء من سلطة وزير الداخلية الى سلطة وزير العدل !!

ويطالب المعارضة بالتمسك برأيها والتنسيق بينها ، مشيرا الى إن الحكومة قد تتراجع وتعيد النظر فى موقفها حيال القانون الجديد .

● **وتصف الدكتورة أنشراح الشال ، الاستاذ المساعد بكلية الاعلام ، حالة حكومة الحزب الوطنى** ، بانها قد أصيبت بالبلادة السياسية الغربية ، وعدم الاحساس بنبض المواطنين ، وتؤكد إن أنسحاب المعارضة من المشاركة فى تلك الانتخابات له مايبرره وذلك لان قانون الانتخابات ، صدر بدون أية ضمانات حقيقية ، تكفل إجراء الانتخابات فى حيدة ونزاهة .

وترى إن الانسحاب سوف يسمح للحكومة بتزوير الانتخابات وتسويد الكشوف لصالح مرشحيها !!

وتنصح الدكتورة أنشراح المعارضة بالتمسك بموقفها حتى تتراجع الحكومة وتستجيب لمطالب المعارضة والقضاء ..

● **ويؤكد مختار نوح عضو مجلس الشعب عن التحالف الاسلامى** ، ان التعديلات التى أدخلت على قوانين الانتخابات طيلة العشر سنوات الأخيرة بلغت « ١٠ » تعديلات دون الوصول الى الرأى الصائب الذى تجمع عليه أرادة الامة ، حيث كان المشرعون يعملون على الالتفاف حول القانون بما يحقق رغبات النظام الحاكم ومصالح افراده .

ويقول إن الحكومة هى التى تتحمل مسئولية مقاطعة المعارضة للانتخابات ويضيف أن هذه الوقفة للمعارضة .. هى وقفة تاريخية .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

ألغام متفجرة تحت مقاعد مجلس الشعب !

بقلم الدكتور :

محمد حلمي مراد

ان المشاركة في مسرحية انتخاب مجلس الشعب في ضوء الاجراءات الباطلة والقوانين غير الدستورية ، وفي غياب ضمانات النزاهة والحرية وفي مقدمتها الاشراف القضائي الفعال ، ووفق تقسيم مغرض للدوائر الانتخابية ، وفي ظل قانون للطوارئ مسلط على رقاب المواطنين ، تعتبر جريمة وطنية .

واذا كان بعض كتبة السلطة الحاكمة يتهجم على المعارضة التي قاطعت هذه الانتخابات بحق بناء على الاسباب التي أوردتها في بيانها الى الشعب بقصد محاولة تغطية هذه الاسباب مدعية أنها تخشى نتيجة خوض المعركة الانتخابية ، فان هذا التمويه لاينطلي على احد لأن الذي يخشى مواجهة الشعب حقا انما هو النظام الحاكم الذي يلجأ الى الوسائل المختلفة لتزييف ارادة الامة ، ويرفض اشراف القضاء المحايد غير القابل للعزل على العملية الانتخابية حتى يخلو لهم الجو للتلاعب في بطاقات الرأي والعبث بصناديق الانتخاب ، ويحول دون توقيع الناخب بامضائه أو بصمته عند الادلاء بصوته حتى يسددوا لصالحهم اصوات الغائبين والمتوفين ، ويصر على تطبيق سلاح الطوارئ اثناء المعركة الانتخابية - وهي لن تدوم أكثر من اسبوعين !! حتى بالنسبة للشؤون الخاصة بالانتخابات ليرهبوا انصار مرشحي المعارضة ويقبضوا على مندوبيهم في لجان الانتخاب .

واذا تصورت بعض فصائل المعارضة أو الأحزاب الناشئة انها فرصة تنتهزها للفوز بمقعد او مقعدين لكي تصل الى مجلس الشعب لتكون تحت الاضواء فإننا نسترعي نظرها الى انه اذا تحقق لها هذا الأمل الضعيف فإنه سيكون عديم الجدوى والأثر لسيطرة الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم على المجلس وقراراته كما اثبتت التجربة ، ولايساوي اهدار المبادئ وخيانة قضية الديموقراطية ومعاونة النظام الحاكم في التستر على جريمته في اغتيال حق الشعب في ابداء رأيه واختيار ممثليه في حرية واطمئنان باجراءات قانونية نظيفة بعيدة عن القهر والاملاء والتزوير .

ولن يطول عمر هذا المجلس الذي سيولد سفاحا ، وقد بدت أسباب الطعن بعدم دستوريته قبل أن تبدأ انتخاباته اذ وافقت محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة على جدية الطعن المقدم من الدكتور عبد الحليم مندور المحامي بعدم دستورية تشكيل اللجان الفرعية للانتخاب الواردة بالقرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ المعدل لقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية الصادر مؤخرا لمخالفته للمادة ٨٨ من الدستور ، وأجازت التقدم به للمحكمة الدستورية العليا .. وهكذا فلن تطول مدة الفصل في أمر هذا المجلس كما حدث بالنسبة للمجلس السابق

بل ان هناك أسبابا أخرى كثيرة للطعن في شرعية وجود هذا المجلس القادم بحيث يمكن القول بأن مقاعده سوف تقوم على الغام متفجرة لن تسمح للجالسين عليها بالبقاء طويلا .

اللغم الاول - عدم صحة جداول الانتخاب

لعل الكثيرين لايعرفون ان قيد أسماء الناخبين في جداول الانتخاب ممن توافرت فيهم شروط مباشرة الحقوق السياسية في اول ديسمبر من كل سنة واجب مفروض على وزارة الداخلية عن طريق لجان القيد في المدن والقرى بكل دائرة انتخابية (المادتان ٤ و ٥ من قانون مباشرة الحقوق السياسية) على ان تعرض على المواطنين من اول يناير الى نهايته ويجوز التقدم بطلبات لقيد اسماء من اهمل قيد اسمه بغير حق لغاية ١٥ فبراير (المادة ١٥) كما يجب على لجنة القيد القيام بحذف اسماء المتوفين ومن فقدوا شروط القيد في نفس الموعد من كل عام (المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون) .

غير أن هذه اللجان التابعة لوزارة الداخلية لاتعنى باداء واجباتها القانونية في هذا الصدد بحيث تصور المواطنون ان القيد بجداول الناخبين لايتم اصلا الا اذا تقدم المواطن الذي بلغ ١٨ سنة بطلب الى الجهة الادارية التي يتبعها لقيد اسمه بجدول الناخبين .

وترتب على ذلك ان جداول الانتخاب اصبحت لاتراجع وتستكمل كل عام في الموعد المحدد ، مما جعلها لاتمثل هيئة الناخبين في الدوائر الانتخابية تمثيلا حقيقيا ، وتجعل الانتخابات التي تتم بناء عليها انتخابات باطلة لاعتمادها على جداول غير صحيحة للانتخاب ، ويمكن بالتالي لاي مرشح اوصاحب مصلحة ان يطعن في صحة قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب لاستنادة الى اجراءات معيبة لمخالفتها للقانون .

اللغم الثاني - تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما مغرضا

وقد الغى الجدول المرفق بقانون مجلس الشعب المشتمل على الدوائر الانتخابية ومكوناتها وصدر بها قانون قائم بذاته هو القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٠٦ .

واذا كانت الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب قبل الاخذ بنظام القوائم يبلغ

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

عددها ١٧٥ دائرة الا أنه عندما أعيد الاخذ بنظام الانتخاب الفردى رؤى زيادة عدد الدوائر الانتخابية حتى لايقل عدد اعضاء مجلس الشعب عما كان فى ظل نظام القوائم بحجة زيادة السكان ووجوب تناسب عدد الدوائر الانتخابية مع عدد السكان ، فاصبح عدد الدوائر ٢٢٢ دائرة .

ولم يتضمن قانون الدوائر الانتخابية بيان القواعد التى روعيت فى تقسيمها وبيان مكوناتها غير ان وزير الداخلية فى ندوة جريدة الاهرام حول الانتخابات فى الاسبوع الماضى والدكتور كمال ابو المجد عضو اللجنة الحكومية التى وضعت مشروعات قوانين الانتخابات الجديدة فى حديث له بالعدد الاخير من اخبار اليوم اعلنا انه روعى فى هذا التقسيم التقارب فى عدد السكان ، واحترام التقسيم الادارى من محافظات ومدن وقرى وشياخات ومراعاة الفواصل الجغرافية الطبيعية ، وان الدائرة التى اخذ منها عدد الأصوات لضمه الى دائرة أخرى ملاصقة لاتعطى اصوات من جهة اخرى حتى لايكون التعديل مقصودا به امور غير تقارب اعداد السكان .

ولكنى يبدو أن هذه الضوابط الموضوعة لتقسيم الدوائر الانتخابية لم يتم احترامها بدليل كثرة الاعتراضات الموجهة للكثير مما طرأ على هذه الدوائر والتى تتنافى مع الضوابط المعلن عنها حتى اننى رأيت الاتصال تليفونيا بالدكتور كمال ابو المجد للاستفسار منه عما اذا كانت اللجنة التى شارك فيها تحققت من تطبيق هذه القواعد على ماورد بالقرار بقانون الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تكون قد راجعت ارقام الاعداد السكانية واعداد الناخبين والخرط المساحية المبينة للتقسيمات الادارية والمعالم الجغرافية فاجابنى بالنفى .. ومن هنا اصبح لايمكن الجزم بأن ما أوصت به اللجنة بشان هذه القواعد قد تم تطبيقه تطبيقا تامينا على التقسيم المعلن للدوائر الانتخابية

وقد تضمنت مذكرة نادى القضاة الى رئيس الجمهورية نصيحة مخلصة فى هذا الشان رأت التقدم بها تجنبا للتعرض لطعون جديدة بعدم الدستورية فى شان تقسيم الدوائر الانتخابية جاء فيها مايلى :

فقد يكون من الملاءمات الدستورية الحميدة ان يتضمن التعديل المقترح قواعد موضوعية لتحديد الدوائر يراعى فيها التقارب بين عدد السكان - أو عدد الناخبين واحترام التقسيمات الادارية القائمة ، واتصال الحدود الجغرافية لكل دائرة ، وعدم تجزئة الشياخات والقرى ، وظروف محافظات الحدود ، وان يعهد الى احدى الجهات - كالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء او أمانة الحكم المحلى او وزارة الداخلية او لجنة تشكل منها مجتمعة او من بعضها - بوضع مشروع ابتدائى بتحديد الدوائر يلتزم تلك القواعد ، ثم يعلن عن هذا المشروع وتقبل الاعتراضات التى تقدم بشانه من المواطنين ، ويعد المشروع النهائى فى ضوء ماتبين من فحصها بمعرفة لجنة مجردة ، ثم يصدر به القرار بالقانون المرتقب فى صورة تقيه مزالق الطعن بعدم الدستور ، وتؤمن الاستقرار القانونى فى البلاد .

ولكن يبدو ان هذه النصيحة المخلصة لاتحقق اهواء المغرضين ، وتم اعلان التقسيم الجديد للدوائر بعد الاستماع الى مطالب ووجهات نظر الحزب الحاكم وحده - مما يؤكد اننا لازلنا فى ظل نظام شمولى لايعترف بتعدد الاحزاب - فخرج الى الناس معيبا مغرضا مفصلا على هوى مرشحى الحزب الحاكم فى بعض الدوائر ، وممزقا لدوائر اخرى معروف ان بعض أقطاب المعارضة يرشح نفسه فيها .

وهكذا سيكون القرار بقانون بتقسيم الدوائر الانتخابية محل طعن فى كثير من الدوائر باعتباره اساءة لاستعمال السلطة وهو ماسبق ان تعرض له تقرير هيئة المفوضين بمجلس الدولة فى قضية مجلس الشعب السابق التى حكم فيها ببطلان قانون انتخابه وأشار بصفة خاصة الى الدائرة الأولى بالجيزة ومقرها قسم شرطة الجيزة اذ شطرت الدائرة الثانية ومقرها قسم الشرطة امبابة الى شطرين وفصلت بينهما تماما ، واوصى بالتقرير بعدم دستورية التقسيم الوارد بالجدول الملحق بالقانون ، غير ان المحكمة اكتفت ببطلان انتخاب مجلس الشعب السابق استنادا الى طريقة الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى على نحو يتنافى مع المساواة وتكافؤ الفرص دون التعرض لموضوع تقسيم الدوائر الانتخابية .

ومن هنا فإن الملف مفتوح والظروف مهياة للطعن ببطلان القرار بقانون الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية .

اللغم الثالث - اهدار الاشراف القضائى على الاقتراع

نصت المادة ٨٨ من الدستور (الصادر عام ١٩٧١) على أن يبين القانون أحكام الانتخاب والاستفتاء على ان يتم « الاقتراع » تحت اشراف أعضاء من هيئات قضائية ، ومع ذلك لم يعدل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية من أسناده الاشراف على عملية الاقتراع الى اللجان الفرعية التى يرأسها موظفون بالحكومة والقطاع العام قابلون للنقل والعزل ولايتمتعون بالاستقلال عن الحكومة مما يجعله مخالفا للدستور .

ولا يغير من ذلك ان ينص هذا القانون ان اللجان العامة التى يرأسها أعضاء من الهيئات القضائية تتولى الاشراف على عملية الاقتراع ، ذلك لان الاقتراع - وهو الادلاء بالصوت الانتخابى - لايتم أمام هذه اللجنة ويستحيل على رئيسها أن يباشر أية رقابة فعلية جادة على اللجان الفرعية التابعة له - والتى قد يجاوز عددها مائة لجنة يجرى امامها الاقتراع فى وقت واحد ، وفى اماكن متفرقة ومترامية بمقدار مساحة الدائرة الانتخابية باسرها - كما جاء فى مذكرة نادى القضاة الى رئيس الجمهورية ... وهو الأمر الذى اضطر معه رجال القضاء الى دفع هذا الاشراف من خلال جمعياتهم العربية ابالصورية والمطالبة بتجنبه لما ينسب لكل انتخابات من عبث يمس الثقة العامة فيهم ، وفى القضاء .

هذا مما يسترعى النظر ان القانون يحاول ان يسمى ماتقوم به اللجان الفرعية بانه عملية الاقتراع حتى تكون الاشراف

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عليه للجنة اخرى وهى اللجنة العامة ... فى حين ان الذى يباشر عملية الاقتراع اى الادلاء بالصوت هو الناخب نفسه فى حين ان اللجنة الفرعية هى التى تشرف عليه وهى خالية من العنصر القضائى خلافا لما ينص عليه الدستور .

ويحاول النظام الحاكم ان يتنصل من هذه المسئولية بالتصريح عن طريق مسئوليه ان تنفيذ هذا النص مستحيل عمليا لان عدد اللجان الفرعية يبلغ نحو ٢٣ الف لجنة فى حين ان جميع عدد أعضاء الهيئات القضائية (بما فى ذلك النيابة الادارية وهيئة قضايا الدولة) يبلغون حوالى سبعة الاف عضو .... وكان هذا العدد المتضخم من اللجان الفرعية تنزيل من التنزيل من حين أنه يمكن تخفيضة بنسبة كبيرة عن طريق زيادة العدد المنوط بكل اللجنة من الناخبين ، واجراء الانتخابات على يومين احدهما للوجه البحرى والاخرى للوجه القبلى فضلا عن امكان الاخذ بالاقتراح الذى تقدم به نادى القضاه فى المذكرة المقدمة منهم لرئاسة الجمهورية بانشاء مراكز للاقتراع – بدلا من اللجان الفرعية – بحيث يوجد مركز اقتراع فى كل منطقة من المناطق التى تقسم اليها الدائرة الانتخابية يرأسه احد رجال الهيئات القضائية ويتم اعداد المركز بحيث يشتمل على عدة فواصل فرعية يتم فيها الاقتراع على مرأى منه .

وبالرغم من تأكيد مذكرة نادى القضاة على ان الحلول المقترحة من جانبهم تجعل عدد رجال الهيئات القضائية يكفى لتنفيذ هذا الاشراف وزيادة – حسب تعبير المذكرة – فان أحدا لم يناقش أصحابها فى مقترحاتهم وهو مايدل على التعسف والبعد عن ايجاد الحلول العملية لتنفيذ حكم الدستور .

واذا كان القرار بقانون الصادر اخيرا بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية قد نص على ان يعين رؤساء اللجان الفرعية « بقدر الامكان من بين اعضاء الهيئات القضائية » فإننا نود ان نعرف من الذى يحدد هذه الامكانية وماهى حدودها وضوابطها ؟ ... وهل ترك الامر لما يرتئيه وزير الداخلية الذى يصدر القرار بتشكيل هذه اللجان يحقق الغرض الذى يستهدفة الدستورى من أن يكون « الاقتراع » بالتمام والكمال تحت اشراف احد اعضاء الهيئات القضائية ؟ .

ان نص الدستور واضح ، ولا اجتهاد مع وضوح النص ... ومالم يتول أحد اعضاء الهيئات القضائية الاشراف الفعلى على الاقتراع اى الادلاء بالصوت الانتخابى ، فان الانتخابات تكون مطعونا فيها بعدم الدستورية .

تصريح غير صحيح لوزير الداخلية عن عدم سقوط الجرائم الانتخابية لستة أشهر

ولا استطيع ان أختتم مقالى قبل أن اصحح تصريحا صادرا عن وزير الداخلية حول الغاء النص الخاص بسقوط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم الانتخابية بمضى ستة أشهر فى حين أن الجنح العادية لاتسقط الدعوى عنها الا بمضى ثلاث سنوات حتى لايطمئن البعض على هذا النص برعاية الحكومة له حتى تمر هذه المدة القصيرة اذ تبين من مراجعة القرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ان نص المادة ٥٠ الخاصة بهذا الموضوع من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لم تلغ ولم تعدل ، وباقية على ماهى عليه .

فى حين انه كان المطلوب عدم سقوط الدعوى العمومية عن الجرائم الانتخابية التى يرتكبها الموظفون العموميون بمضى المدة اطلاقا على النحو الذى اخذ به بالنسبة للجرائم المتعلقة بالاعتداء على الحريات الشخصية .

فهل تم العدول عن الغاء المادة ٥٠ سالفة الذكر بعد مرور مشروعات القوانين الانتخابية من اللجنة الحكومية ومجلس الوزراء وقبل توقيع رئيس الجمهورية عليها ؟ !

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠

مشاغبات

نكبة القياصرة

بقلم : صلاح عيسى
عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع

القرار الذى اعلنته امس الاول ، احزاب المعارضة الأربعة الرئيسية ، بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، هو وسام على صدر قادة هذه الاحزاب ، يشهد لهم بالإخلاص للشعب ، والانتماء للوطن ، ويؤكد شجاعتهم فى الدفاع عن الديمقراطية .

ويزيد من اهمية هذا القرار ومصداقيته ، ان الاحزاب الاربعة التى اتخذت هذا الموقف الشجاع ، كانت تحوز ما يقرب من ٢٥٪ من مقاعد المجلس المنحل ، ومعنى هذا أنها لم تهرب من معركة سبق لها ان خاضتها فى ظروف اسوا من الظروف القائمة ، وحققت فيها مكاسب ، لكنها اثرت ان تدافع عن مستقبل الديمقراطية ، وان تبرهن على انها كانت صادقة حين اتهمت الانتخابات السابقة بعدم النزاهة ، مؤكدة بذلك ثقتها بنفسها ، وبالشعب ، وصلابتها فى رفض ديمقراطية الإذعان ، التى يمارسها الحكم ، وتعاليها عن ان تكون ديكورا ديمقراطيا ، يغطى الوجه القبيح للحكم الشمولى ، ويزين ديكتاتوريته ، ويعطيه الحق فى ان يتباهى بديمقراطيته المدعاة ، على بعض الانظمة الديكتاتورية العربية ، مع ان الحال من بعضه ، واحمد زى الحاج احمد !

ولو ان احزاب المعارضة قبلت أن تخوض الانتخابات دون ضمانات ، وبعد تجاربها المريرة فى انتخابات ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧ ، والممارسات البشعة التى مارسها نواب «الاغلبية» فى البرلمانات التى ولدتها هذه الانتخابات ، لكان معنى هذا أنها تخون قضية الديمقراطية ، وتقبل على نفسها الاشتراك فى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، فيحتكر الشموليون السلطة ، ويغتصبون بالبلطجة والتزوير ، والتدخل المباشر وغير المباشر ، حق تمثيل الامة ، ليتنازلوا عن هذا الحق للسلطة التنفيذية ، بينما تحاصر المعارضة داخل اقليتها المصنوعة ، عاجزة عن التاثير فى اى قرار او استكمال مناقشة اى استجواب ، وبذلك تخون احزاب المعارضة مبدا «الامة مصدر السلطات» ، وتقر مبدا «الرئيس مصدر كل السلطات» ، فلا يعود هناك مبرر لوجودها .

وليس هناك اى سبب منطقى لرفض مطالب الاصلاح الديمقراطى ، التى ترفعها احزاب المعارضة منذ استئناف التعددية الحزبية قبل ١٥ عاما ، فقد كانت هذه المدة الطويلة كافية ـ لو ان فى نية الحكم ان يكون ديمقراطيا ـ لتنقية جداول الناخبين من اسماء الموتى ، ولانجاز مشروع الرقم القومى ، ووضع الترتيبات اللازمة لكى يدلى الناخب بصوته بموجب بطاقته الشخصية ، وطبع «الدفاتر» التى تفسح مكانا لتوقيع الناخب عقب إدلائه بصوته ، اما والحكم يرفض ذلك كله ، جملة وتفصيلا ، ويرفض إشراف القضاء على العملية الانتخابية بكل مراحلها ، فليس لذلك سوى معنى واحد ، هو انه يخاف الانتخابات النزيهة ، ويصر على إبقاء الوضع على ما هو عليه .

ولا شك ان قرار المقاطعة قد وضع الحكم فى مازق حاد ، لا يخرجه منه التظاهر باللامبالاة ، او القسم الكاذب بان الانتخابات ستكون نزيهة ، او توجيه النداءات العاطفية للاحزاب المقاطعة بالعدول عن قراراتها ، او إغاظتها بإبراز اسماء وقرارات الاحزاب الصغيرة التى قررت دخول الانتخابات ، فهذه كلها الاعيب لا تقنع احدا ، ولا تقلل من اثار اللطمة التى وجهتها احزاب المعارضة الرئيسية بقرار مقاطعتها للانتخابات ، الذى اثار الحماس فى الشارع السياسى ، وزلزل هيبة الحكم ، وكشف عن وجهه القبيح ، ووضع فى مازق حتى امام دائنيه الذين يحرصون على ان تصدر قراراته عن ممثلين شرعيين للراى العام ، ليضمنوا ديونهم .

ولن يفيد الحكم فى شىء ، ان يتظاهر بالقوة ، او ان يعلن انه لا يتقبل ضغطا من احد ، فالوطن ليس ضيعة تركها لهم المرحوم الوالد ، ولكنه شركة بين طبقاته وفئاته وتياراته الفكرية واحزابه السياسية ، التى ينبغى صيانة مصالحها جميعا ، من خلال تعبيرها الحر عن نفسها ، ومشاركتها الحقيقية فى إصدار القرار ، والرقابة على السلطة التنفيذية . ولم يعد ممكنا ان يقبل احد ديمقراطية الإذعان ، إلا الضعفاء والمتخاذلين ، والباحثين عن فتات الموائد .

الشىء الوحيد الذى يفيد الحكم الآن ، ويخرج الحكم من مازقه ، هو ان يعود إلى صوابه ، فيستصدر قرارا بتاجيل الانتخابات لفترة قصيرة ، لا تزيد على ثلاثة شهور ، يعيد خلالها حساباته ، ويتشاور مع ممثلى الاحزاب المقاطعة وممثلى الراى العام ، حول قانون الانتخاب الذى اصدره ، ليخرج متوائما مع الدستور ، فإذا اصر على رايه ، فسوف يكون عليه ان يتحمل ما يترتب على صدور حكم ثالث بعدم دستورية مجلس الشعب القادم من انهيار دستورى .

والمجد للذين رفعوا اعلام الدفاع عن الديمقراطية ، فى هذا الوطن المنكوب بالقياصرة واتباعهم .

همـــوم مصـــرية

لانني من هواة الاستماع الى تصريحات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ، كنت امنى نفسى بصولات وجولات للدكتور عاطف خطيبا ومتحدثا فيما لو رشح نفسه فى انتخابات مجلس الشعب . ولكن الدكتور عاطف حرمنى وحرم ناخبى دائرته ، وكل الناخبين من سماع صوته ، وسماع حججه ، والانتباه الى دفاعه الذى سيقدم نفسه به للناخبين ..

ولست اكتمك ـ سيدى القارىء ـ اننى فقدت متعة الاستماع بعد ان قرات قوائم مرشحى الحزب الوطنى الحاكم ، ولم اجد اسم الدكتور عاطف صدقى يتصدر مرشحى الحكومة : وعدم ترشيح الحزب الوطنى الحاكم لرئيس الحكومة لايعنى الا احد موقفين :

●● فإما ان الحزب الحاكم يعترف بعدم شعبية رئيس الحكومة وانها تخشى ان يسقط فى دائرته ، وتعجز عن انجاحه حتى ولو بالتزوير الذى برعت فيه ، وهذا يعنى ان رئيس الحكومة غير معترف به شعبيا !!

●● وإمّا ان الدكتور عاطف صدقى قد ادى دوره كرئيس للحكومة ، وانتهى هذا الدور ، لانه فى ظل اى نظام ديمقراطى يجب ان يكون رئيس الحكومة عضوا بالبرلمان حتى يستطيع ان يدافع عن سياسة حكومته امام هذا البرلمان .. وعلى هذا رات السلطة العليا الا يرشح نفسه بعد ان ادى دوره على خير وجه .. ولكن ليس الوجه الشعبى ..

ويبقى هنا اعتبار اخر هو ان يكون الدكتور عاطف صدقى من بين الموعودين بالتعيين حتى لايسبب حرجا للحزب الحاكم ولوزارة الداخلية فيما لو تم ترشيحه وسقط فى الانتخابات . وإذا كان الدكتور عاطف سياتى بالتعيين فهذا يعنى ان الحزب الحاكم مستمر فى «الشكل» الديمقراطى .. دون ان يكون ديمقراطيا حقيقيا . وسوف يكرر ماساة ان يكون رئيس مجلس الشعب بالتعيين كما كان الوضع مع الدكتور المحجوب فى مجلس ١٩٨٤ ، بكل ماخذ هذا الوضع ..

ولايبقى الا ان الدكتور عاطف صدقى سيخوض الانتخابات مستقلا ، وفى هذا ضربة للحزب الحاكم .. الذى راس حكومته لسنوات طويلة ..

واتمنى من الله ، ان يقبل دعوتى ، وينزل رئيس الحكومة الى معركة الانتخابات حتى اشبع هوايتى واكيد العوازل وفى مقدمتهم «فلاح كفر الهنادوة» لاننى اتوقع ان اسمع كثيرا من الدكتور عاطف صدقى .. اريد ان اسمع مايمكن ان يقوله دفاعا عن حكومته ، واعمال حكومته .. بل اخطاء وخطايا حكومته .. وكم هى كبيرة هذه الاخطاء والخطايا .. وهل سيقدم للناخبين وعودا عن إصلاحات لم يتمكن من تنفيذها طوال سنوات حكمه .. وبماذا سيبرر قرارات زيادة اسعار كل شىء ، بداية من الرغيف والسكر والزيت والبيض .

ارجو الا يحرمنى الدكتور عاطف صدقى من متعتى ، ويراجع موقفه .. ويقنع حزبه بترشيحه .. او لينزل مستقلا فانا فعلا فى شوق لما سوف يقوله ، او يصرح به .. او يشرحه للناخبين ..

هل يحقق رئيس الحكومة رغبتى؟

عباس الطرابيلى

خطوط فاصلة

شيء غريب .. أن يوقع «الاخوان المسلمون» على بيان أحزاب المعارضة التي أعلنت فيه مقاطعتها لانتخابات مجلس الشعب ..!! إذ أن أول مايتبادر إلى الذهن .. هذا السؤال :

وهل الاخوان المسلمون .. ينضوون تحت لواء حزب معترف به قانونا ..؟؟

الجواب بالنفي طبعا ..!! وبذلك تكون البداية خاطئة .. بل ومغايرة للحقيقة تماماً ..!!

• • •

بالضبط مثلما تدعي تلك الأحزاب بأن الحكومة لم تهتم إلا بتغيير نظام الانتخاب من القائمة إلى «الفردي» ، وأنها تجاهلت ضمانات حرية الانتخابات ..!!

ولا جدال أن تطبيق النظام الفردي في انتخابات مجلس الشعب .. يحمل في طياته .. كل الضمانات لاختيار مجلس جديد يعبر تعبيرا صادقا عن رغبات الجماهير .. إذ يكفي أنه لاقيود على أي مواطن لكي يرشح نفسه .. ويتقدم الصفوف .. ويخوض المعركة الانتخابية معتمدا على مقومات ذاتية بحتة ..

• • •

لقد كنا نتمنى جميعا أن يكون قادة المعارضة صادقين مع أنفسهم .. فيعترفون بأن احجامهم عن الاشتراك في المعركة الانتخابية انما يرجع أساساً إلى الخلافات التي استحكمت بعنف فيما بينهم .. فأصبحوا غير قادرين على الاستمرار بعد أن تفرغوا لتصفية الحسابات ، وتبادل الاتهامات ، وتحين الفرص لكي تنقض كل فئة على الأخرى .

ولقد أراد أعضاء تلك الأحزاب الحقيقيون .. تلقين القيادات الواهية درسا .. فرفضوا الانصياع لرغباتهم ، وقرروا الاشتراك في الانتخابات بصرف النظر عن النتائج ..!!

لقد هدد كل من حزب الوفد ، والأحرار ، والعمل في بيانهم الذي أذاعوه أمس .. أي عضو لايسير في تيارهم .. بالفصل من جنتهم المزعومة ..!!

وكان رد الأعضاء المنطقي لكل من فؤاد سراج الدين ، ومصطفى كامل مراد ، وابراهيم شكري :

.. ومن قال إنكم تمثلون القاعدة العريضة لأحزابكم ..؟؟

لقد مارستم سلوكا دكتاتوريا لايمت للعمل الحزبي بصلة .. بحيث أبعدتم كل من تجرأ وأبدى وجهة نظر مخالفة ، وزورتم انتخابات الهيئات البرلمانية ، وأغلقتم الأبواب دون أصحاب الفكر المتطور .. لأنهم صمموا على أن يوضحوا لكم .. كيف تكون المعارضة السليمة ..!!

• • •

وسوف تشهد الساحة السياسية خلال الأيام القادمة .. نماذج متنوعة من المعارضة .. سوف يرشح أصحابها أنفسهم لعضوية مجلس الشعب في دوائر عديدة لأنهم يؤمنون بأن نظام الانتخابات الفردي لايميز بين مؤيد ، ومعارض .. بين من ينتمي لحزب الأغلبية أو غيره من الأحزاب .

• • •

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

إذا كان كل من فؤاد سراج الدين ، وابراهيم شكري ، ومصطفى كامل مراد يريدون طعن الديمقراطية من الظهر .. فنحن نقول لهم .. إن الديمقراطية في مصر قد نمت – والحمد لله – واشتد عودها .. وسوف يزدهر مجلس الشعب القادم بالرأي ، والرأي الآخر .. بما يحقق الخير كله .. لمصر كلها..

ومن الطبيعي .. أن تتساقط أوراق الخريف .

سمير رجب

كلمات

هذه ملاحظات خاطفة ، عن المعركة الانتخابية القادمة .

انها تكاد لاتكون معركة ، الا ان تكون بين الحزب الوطني الديموقراطي ، من ناحية ، والمستقلين من ناحية اخرى . ومن سينجح منهم ، سوف ينضم إلى الحزب الوطني الديموقراطي .

المؤسف ان الاحزاب الثلاثة (او الاربعة) الكبرى بعد الحزب الوطني هي التي قررت الانسحاب واسميه الانسحاب ، لا المقاطعة . أما الحمر فسيدخلون (واقصد بهم التجمع) وأما الخضر فلا يزالون يبحثون . وهناك احزاب اخرى لا أعرف اسماءها ولا رؤساءها ولا اعضاءها يقال انها ستشارك في الانتخابات . تشارك أو لا تشارك ، فليس هذا بمهم .

والتجمع قرر عدم الانسحاب او عدم المقاطعة ، لان إمامه فرصا لنجاح بعض قادته . وفي مقدمتهم طبعا ، خالد محيي الدين في القليوبية ، ولطفي واكد في الشرقية . وإذا نجحا ، وهو امر محتمل ، فإن ذلك لن يكون بسبب ارائهما السياسية او التزامهما الحزبي بالتجمع الوحدوي التقدمي .. الخ . ولكن لان لكل منهما عائلة كبيرة ، اسرة محيي الدين في كفر شكر ، واسرة واكد في الشرقية ، ان العلاقات الاسرية والقبلية ، لاتزال هي المؤثر الاول في نتائج الانتخابات ، في الارياف .

وحتى لاتصدقوا الشائعات ، اود ان الفت النظر إلى ان عددا كبيرا من الشخصيات العامة ، قد راجت بشانها شائعات تقول إن كلا منها مرشح لرئاسة مجلس الشعب القادم . وبهذه المناسبة اقول ان صحيفة الوفد ذكرت في أحد اعدادها قبيل اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ، خبرا جعلت عنوانه : « المحجوب باق باق.. » وبعد ايام حدث ماحدث . وهو مايؤكد ان الغيب لايعلمه الا الله . اما الاسماء التي كانت مرشحة لتخلفه في رئاسة المجلس ، فمنهم الدكتور حاتم ، والدكتور صوفي ابوطالب ، والدكتور يحيى الجمل ، والدكتور كمال ابوالمجد ، والمستشار احمد موسى وكيل المجلس السابق ، وكل هؤلاء لم يرشحهم الحزب .

ولعل القارىء يتساءل ، فمن إذن تظنه سيكون رئيسا لمجلس الشعب الجديد ؟ واكاد اجيب ، بانه الشخص الذي لن ترشحه الشائعات لذلك تماما كما حدث عند اختيار الدكتور عاطف صدقي رئيسا للوزراء .

« وفوق كل ذي علم عليم » .

محمود عبدالمنعم مراد

من قريب

المعارضة والمقاطعة !

جاء القرار الذى اتخذته بعض احزاب المعارضة بالامتناع عن المشاركة فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، مفاجأة للكثيرين الذين ظنوا أن احزاب المعارضة قد تعلمت ان استكمال مقومات الديمقراطية يكون من داخل البناء الديمقراطى ، مهما تكن عيوبه ومآخذه ، وليس من خارجه . وأن العملية الديمقراطية لاتأتى من نفسها ولكنها تأتى من خلال الممارسة .

وفى اعتقادى أن الحزبين المعارضين الرئيسيين وهما حزب الوفد وحزب العمل ، قد عجلا باتخاذ قرارهما بمقاطعة الانتخابات نتيجة عاملين اساسيين :

الاول : ان سيطرة الشيوخ والمخضرمين من قيادات الحزبين والذين فقدوا القدرة على المنافسة وخوض المعارك على المستوى الشعبى والبرلمانى ، قد ساعد على ازدياد مشاعر الاحجام ، خصوصاً وان المعركة الانتخابية تتم هذه المرة على اساس الترشيح الفردى وليس على اساس القائمة الحزبية ، اى ان المحك الاساسى فى اختيار النائب سوف يعتمد على شخصيته وقدرته على الاقناع ودرجة تواصله مع القاعدة الانتخابية ، وليس على اساس مجموع الاصوات التى يحصل عليها الحزب .

ومن المؤسف ان يقال ان عدد الذين يتميزون بهذه القدرات ، من خلال متابعة اداء نواب المعارضة فى مجلس الشعب ، لايزيد على عدد اصابع اليدين . ومن ثم تبدو صعوبة العثور على عدد كاف من المرشحين لتغطية عدد كافٍ من الدوائر فى انحاء الجمهورية .

ولايعنى هذا ان حزب الاغلبية الحاكم افضل حالاً ، ولكن وجوده فى السلطة قد يساعده على اجتذاب عدد اكبر من الشخصيات البارزة فى الحياة العامة كوجوه جديدة .

أما العامل الثانى فهو ان حزبى المعارضة الرئيسيين قد أساءا تقدير مدى تأثير مقاطعتهما للانتخابات على العمل السياسى ، فمن المؤكد ان نشاط الأحزاب السياسية ـ اغلبية ومعارضة ـ مازال يمثل قشرة رقيقة هشة فى اهتمام المواطن العادى ، وقد ساعد دخول احزاب اخرى صغيرة الى ساحة العمل السياسى ، لاتعبر عن اتجاه حقيقى ولاتمثل قاعدة شعبية او فلسفة سياسية ، على تهميش النشاط الحزبى بأسره ، لكى يبدو فى نظر المواطن العادى وكأنها لعبة سخيفة لايهم ان يمتنع عن المشاركة فيها لاعب او اكثر .

وسوف تكون خسارة حزبى الوفد والعمل اكبر من خسارة الاخوان المسلمين والاحرار ، اذ يفقد الحزبان وزنهما كأكبر حزبين معارضين ، بينما يعتمد الاخوان المسلمون على الدخول كمرشحين مستقلين . ويعتمد حزب الاحرار على ماقد يقع من فتات الموائد الانتخابية ، وقد يكتفى رئيس الحزب بفرصة التعيين اذا استطاع .

وهكذا فقد يتحقق للأحزاب الصغيرة الاقل وزناً والاحدث فى مجال العمل السياسى فرصة دخول مجلس الشعب الجديد ، بينما يبقى الحزبان الرئيسيان للمعارضة خارج البرلمان .

سلامة أحمد سلامة

المصدر : الوفد
١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

الحزب الوطنى « يتشعبط » فى سيارة رئاسة الجمهورية !

لو تخلى مبارك عن الحزب الوطنى لن يدخل أعضاؤه مجلس الشعب

الديمقراطية السليمة تطالب الرئيس مبارك بالتخلى عن الحزب الحاكم

رئاسة مبارك للحزب الوطنى

تسخر إمكانيات الدولة لخدمة مرشحيه

الدستور يمنح الرئيس صلاحيات واسعة تعطل الرقابة الشعبية على الحزب الحاكم

استبداد الحزب الحاكم لم يترك امام المعارضة فى مصر سوى طريق واحد هو مقاطعة الانتخابات . فطوال خمسة عشر عاما مضت لم تمل المعارضة من المطالبة بدستور ديمقراطي وقوانين لا تفصلها الحكومة ، وتضمن ممارسة سياسية حرة تعبر عن ضمير الشعب وهمومه . ولكن الحكومة صمت اذنها وارتكبت كل كبائر الاستبداد .. وفى كل انتخابات كانت المعارضة تدخل المعركة وهي تعلم ان ضمانات الحرية والنزاهة مفقودة ، ولكنها لم تفقد الامل فى ان يستحى النظام من ممارسة الارهاب والتزوير .. وكان الطبع يغلب على الحزب الوطني .. فياتى مجلس الشعب مزورا وغير دستورى .

وطوال السنوات الماضية ايضا طالبت المعارضة بتخلى الرئيس مبارك ، ومن قبله الرئيس السادات ، عن رئاسة الحزب الوطني ، حتى لا يستغل هذا الحزب « عربة الرئاسة » للوصول الى السلطة .. بينما لا يتمتع بوجود جماهيرى فى الشارع المصرى .. وقد وعد الرئيس مبارك عند توليه منصب الرئاسة عام ١٩٨١ بانه سيكتفى بان يكون رئيسا لكل المصريين ، ومع ذلك مرت تسع سنوات ومازال الحزب الوطني يحتمى بعباءة الرئيس مبارك ويستغل امكانيات الحكومة والدولة كلها للبقاء فى الحكم ، رغم انف الجماهير .. اما مبادىء الديمقراطية السليمة فتقضى بتخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة حزبه بمجرد انتخابه رئيسا للجمهورية لكى تتساوى فرص العمل السياسى امام جميع الاحزاب .

تحقيق :

محمد عصمت

التدهور السياسي !!

الدكتور محمد عصفور عضو الهيئة العليا بالوفد يؤكد ان رئاسة حسنى مبارك للحزب الوطني الديمقراطي طوال السنوات العشر السابقة .. ادت ـ موضوعيا ـ الى تدهور العمل السياسى ، وغياب الرقابة السياسية الحقيقية على تصرفات النظام .. لانه من غير المعقول فى ظل نظام الحزب المهيمن ، ان يقوم مجلس الشعب بمراقبة رئيس الجمهورية ، وهو رئيس حزبهم .

ومن ناحية ثانية ـ والكلام للدكتور عصفور ـ كيف يتاتى وجود رقابة سياسية حقيقية على العمل السياسى ، فى ظل نظام رئاسى يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ، وهو شخصيا يراس الحزب الحاكم ايضا ؟!! قد يكون هذا الوضع مقبولا فى ظل النظام البرلمانى .. ولكنه فى ظل نظام رئاسى وفى ظل دستور شمولى ، فان الوضع يشكل كارثة فعلا .

ويضيف د. عصفور :

ـ إن معالجة هذه القضية لا ينبغى ان تنفصل عن معالجة كافة صور التدهور الديمقراطى الموجودة الآن .. والحقيقة اننا نحتاج دستورا جديدا ، والاخذ بالنظام البرلمانى بدلا من النظام الرئاسى .

ميزات هائلة !!

اما مصطفى كامل مراد ـ رئيس حزب الاحرار ـ فيؤكد ان رئاسة مبارك للحزب الوطنى ـ تضفى على الحزب امكانيات مادية ومعنوية ، لان مبارك يتولى رئاسة السلطة التنفيذية ، وهو الذى يعين مجلس الوزراء والمحافظين ورؤساء الشركات ، وكافة القيادات العليا فى البلد ، بالاضافة الى ان الدستور اعطى للرئيس سلطات استثنائية كثيرة ، مثل اعلان حالة الطوارىء وحل مجلس الشعب عن طريق الاستفتاء وعرض مشروعات بقوانين على المجلس .. وبناء على كل ذلك وغيره .. فلا شك ان الحزب الذى يراسه رئيس الجمهورية الذى يتمتع بكل هذه السلطات ليكون حزبا مدللا ، يتمتع بمزايا كثيرة اكثر من اى حزب اخر فى مصر .

ويضيف رئيس حزب الاحرار قائلا :

ـ ولا شك ايضا ان رئاسة مبارك للمجلس الاعلى للشرطة التى تشرف على الانتخابات .. تعتبر ميزة اخرى يحظى بها الحزب الوطنى .. وكذلك فان بعض رؤساء المدن والقرى .. ان لم يكن كلهم موالون للحزب الوطنى او رئيسه .. وبجانب ذلك فان الحكومة تمتلك امكانيات مادية هائلة .. منها القطاع العام الذى تستخدمه «عزبة» توزع منها الرشاوى والمناصب على الاتباع .

والامر المؤكد ان الرئيس مبارك لو ترك رئاسة الحزب الوطنى ، فان جزءا كبيرا من هذه المميزات سوف يزول .

سلطات واسعة !!

حسين عبدالرازق عضو الامانة العامة بحزب التجمع يؤكد انه بصرف النظر عن اختلاف التفسيرات القانونية والدستورية لوضع رئيس الجمهورية كرئيس لاحد الاحزاب ، فانه ضمانا لسلامة الانتخابات ، يفضل ان يتخلى رئيس الجمهورية بمجرد انتخابه عن رئاسته لاى حزب كان .. واذا كان هذا التقليد معمولا به فى بلد مثل فرنسا ، فنحن اشد احتياجا له فى مصر .. بسبب السلطات الواسعة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية ، والتاثير الخطير لهذا المنصب على كافة الاجهزة التنفيذية والادارية فى الدولة .

ومع ذلك فاننى اعتقد ان هذه القضية يجب الا تصرفنا عن الاجراءات الكفيلة بضمان نزاهة الانتخابات ومنع اى تلاعب فى نتائجها . والمؤكد ان تخلى مبارك عن رئاسة الحزب الحاكم ، سوف يساعد نسبيا على البدء فى إصلاح الاوضاع الديمقراطية التى [illegible] من اوجه قصور لا تخفى على احد فى مصر .

الرئيس.. وروح الدستور

اما الدكتور عاطف البنا ـ استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة ـ فيقول :

ـ لا توجد نصوص تمنع من انتماء الرئيس لاحد الاحزاب ، ولكن روح

يا أقباط مصر .. وداعا للمشاركة السياسية

بقلم : موريس صادق

تم اختيار ٤٤٤ قيادة من الحزب الوطنى لخوض انتخابات مجلس الشعب، وقالت جريدة «الاهرام» : ان منهم ٥٥٪ وجوها جديدة من الكفاءات والعناصر الشبابية، التى تدخل الانتخابات لاول مرة . وتضم مختلف التخصصات من المحامين والاطباء ورجال الاعمال والمحاسبين ورجال القضاء ورجال الامن السابقين واساتذة الجامعات والقيادات العمالية .

ونسب للرئيس مبارك تصريحات قال فيها : «ان كل المرشحين مصريون وطنيون مادام قد سمح لهم القانون ان يتقدموا بالترشيح للمجلس النيابى» . واشار الرئيس مبارك الى الترحيب بكل فئات الشعب واحزابه فى التمثيل بالمجلس النيابى، وباى نسبة كانت حيث يمثل ذلك اثرا للممارسة الديمقراطية . وقال الرئيس : «كلنا مصريون مواطنون وطنيون والديمقراطية التى يمارسها الشعب من خلال مؤسساته الدستورية ووسائل اعلامه تدعونا ان نكون ايجابيين فى ممارسة حقوقنا الدستورية» .

وتصريحات الرئيس مبارك تسعد كل المصريين، ووفقا للدستور كان من الواجب على امناء الحزب الوطنى تطبيق تعليمات الرئيس من اختيار الـ ٤٤٤ مرشحا لخوض الانتخابات . فقد خاب امل اقباط مصر عندما طالعوا هذا الاختيار . اذ بلغ عدد المرشحين الاقباط اثنين فقط من الاربعمائة واربعة واربعين مرشحا . فهل الاقباط مصريون، وهل هم وطنيون ؟!. سؤال مدهش يساله المواطن المصرى، لماذا لم يختر بين الـ ٤٤٤ مرشحا عددا ملائما من الاقباط لخوض انتخابات مجلس الشعب، او ليس من الـ ٥٥٪ وجوه جديدة من الاقباط .. اليس بين الاقباط تخصصات من المحامين والاطباء ورجال الاعمال ومحاسبين ورجال قضاء ورجال امن سابقين واساتذة جامعات وقيادات عمالية، سوى مواطنين فقط .. هل انتهى نبض الاقباط، فلم يجد امناء الحزب الوطنى اقباطا يصلحون للترشيح لانتخابات مجلس الشعب سوى اثنين فقط ؟!. وهل مطلوب بعد ذلك ان يتوجه الاقباط لاختيار ممثليهم لمجلس الشعب بعد ان حرموا من ترشيحات الحزب الحاكم .. وقديقول قائل، ان الانتخاب فردى، فليتقدم من يشاء للترشيح ايا كان .. والرد الطبيعى من الذى سيستطيع مواجهة مرشح الحكومة والحزب الحاكم سواء الامكانيات المادية او المعنوية . اذ انه من المعروف ان الاجهزة الحكومية جميعا ستساند مرشح الحكومة بكل ثقلها، واذا كانت الحكومة ممثلة فى حزبها الحاكم لم ترشح سوى اثنين من الاقباط، وسيقوم الرئيس كما سبق بتعيين خمسة منهم فى المجلس المنتخب فعلى الاقباط ان يحمدوا الله على ذلك، والا فيلزموا الصمت، ويطلبوا من الله الستر، والبعد عن المشاركة السياسية مادام هذا هو قدرهم فى بلدهم . ولذلك ليس غريبا، ان نؤكد ان الاقباط سيقاطعون انتخابات مجلس الشعب مثلهم مثل احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين .

المحروسة

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

مجلس شعبهم «قطاع خاص»

بقلم : الدكتور محمود السقا

عدنا إلى الانتخابات في فترة عصيبة من حياتنا ، عربيا ومصريا . وجاءت الدعوة إلى الانتخابات في هذه الفترة الحرجة ، دعوة عاجلة سريعة الخطى ، وكان صوتها الهادر يقول : الانتخاب العام أو الموت الزؤام . لماذا إذن هذه «الملهاة» وتلك «المأساة» في تحريك الجماهير صوب آفاق سياسية وحياتية ومصيرية لا يرتضون لها سبيلا ؟!

يقولون ان الانتخابات جاءت وليدة استفتاء ، والحكومة تعلن في تبجح منقطع النظير ، ان الغالبية العظمى قالت : نعم ، لحل مجلس الشعب الميت اصلا منذ مولده ، وعند هذه النقطة أقول - والله على ما أقول شهيد - : ان الاستفتاء «الصورى» الذى تم جاء مزيفا ومزورا ، وان نسبة لا تزيد على الـ ١٪ ، هى التى ذهبت وهى وحدها التى ظهرت «صورها» في الجرائد الحكومية ، كانت مهزلة ومأساة وعندنا الدليل ، دليل المراقبة والصورة ومقارنة الأسماء الثابتة بالكشوف واعتبار الناس جميعا ان يوم الخميس ، يوم الاستفتاء ، كان بمثابة «يوم إجازة» ، ذهب الناس إلى «النوادى» أو المقاهى يلعبون الطاولة والشطرنج ، ويضربون عرضا بما أطلقوا عليه زورا وبهتانا بيوم الاستفتاء . هذا الاستفتاء الباطل قانونا ، لأنه - وللمرة الألف - لا يوجد استفتاء على حكم قضائى ، ولا توجد حالة ضرورة ملحة اقترنت بيوم الاستفتاء يوم ١١ اكتوبر ، والبطلان جاء مع الحكم في الثانى من يونيو الماضى ، لماذا تأخر ، ولماذا العجلة بعد ذلك ؟! والواضح ان حدثا عربيا عجيبا وغريبا قد هز خريطتنا العربية في الثانى من اغسطس ، والجميع الآن يعرف الحكاية من «البداية» إلى «النهاية» !!

إن تزوير إرادة الناخبين يوم الاستفتاء كشف القناع عما تخفيه الحكومة - ومع سبق الإصرار - فيما يتعلق بالانتخابات القادمة على عجل ، وما أقول به ليس بدعا من القول وزورا ، وإنما هو «الحق الصراح» والتجربة ، نعم ، إنها «حكومة التزوير» ، نعم ، انها «حكومة البطلان» ، وما أقول به أصبح سجلا من سجلات الواقع والتاريخ القريب وأحكام المحاكم !! مجلس الشعب في ١٩٨٤ باطل ، فمجلس الشعب في ١٩٨٧ باطل ، ثم - ويا للحسرة والألم وحزن الضمير - المجلس المنتظر ، وهو في رحم الغيب قد حكم عليه بالبطلان الدستورى ، ويستشهد فقهاء القانون - منذ الآن - بصريح نص المادة ٨٨ من الدستور حيث حتمية الاشراف القضائى على شتى العملية الانتخابية من إعطاء الصوت ، ووضعه بالصندوق - وراء ستار - حتى إعلان النتيجة .. بصوت القاضى في وثيقة رسمية .

إن انتهاج نهج البطلان ، وليد عدم الخبرة القانونية والدستورية بين صفوف فقهاء ومنظرى الحزب الوطنى ،

إنه إذن «عصر البطلان التشريعى» في ابشع صوره التاريخية ، والعجيب في الأمر انه في كل محاولة للبطلان ، نرى «دهاقنة» الحزب الحكومى يبررون خطاياهم بفتاواهم ثم يريدون بعد «التضليل الفقهى» ، ان تأذن للآذان الواعية ان «تصدق» ما يقولون ، الباطل لا يلد إلا باطلا ، ومن اتخذ الخطيئة منهاج حياة ، ورغم عظات التجربة العالمية والعربية ،

وكنتيجة لأزمة ، لهذه الصورة الأليمة الجارحة لكل مشاعر الانسان المعاصر في مصر ، مراقبا للحدث أم مشتركا فيه ، فقد أعلن عن يوم الانتخاب ، إعلانا في غير موعده ، بمقدمة دستورية باطلة (عدم تطبيق المادة ٨٨) تزييف نتيجة الاستفتاء على حل المجلس السابق ، وإقحام أرقام

... واحصائيات من نبت افكار وزير الداخلية ، إذ كيف إتى بهذه الملايين التى تحدث عنها ، والشعب المصرى قاطبة لم يذهب إلى اى لجنة من لجان الاستفتاء فى القرية كما فى المدينة ، إنها إذن تجربة لتلفيق وتزوير «الاحصائية الانتخابية» بل هى عملية «تسخين وتمرين» على الممارسة الكبرى فى التزوير لانتخابات مجلس الشعب ، الآتى ، لا ريب فى ذلك حسب مشيئة الحكومة .

من هنا ، فإن شيئا لم يتغير فى فلسفة الحكومة وطريقتها فى مواجهة هذا «الاختيار الشعبى» الكبير ، لقد بان - فى عز الشمس - ان الحكومة هى التى : تنتخب نفسها بنفسها ، وانها «ولية من لا والى له» وبلغة الانتخابات : صاحبة الصوت الأوحد حين تختفى الأصوات ظلما او قهرا او ممارسة لمواجهة هذا الظلم وذاك القهر .

نعم ، الحكومة والمرآة ، الحكومة تواجه نفسها ، وتلاعب ذاتها ، والمصيبة الكبرى ، ان الحكم «يتفرج» والشعب يسب ويلعن ولكن «فى سره وعلى استحياء» وينتظر - من السماء - التغيير ، ولكن هذا التغيير هناك .. هناك وراء اسوار الزمن ، من مجلس وآخر وثالث ورابع ، والحكاية - بكامل فصولها - هى .. هى ، ويبدو لنا من مواصلة «العناد والاحتكار» وفلسفة «الانا الحكومية» ان «ريمة عائدة لا محالة إلى كل عاداتها القديمة» .

ويقول «مصطفى امين» الخبير الصحفى ، والأستاذ ، والذى مارس الصحافة فى شوارع السياسة ، وهو «المعلم» لهؤلاء الذين يطعنون فى كل مناسبة رجال المعارضة فى الصميم ، رغم ان التجربة السياسية وخاصة فيما يتعلق بقوانين مجلس الشعب وممارسته انهم ، اى رجال المعارضة دائما ، على حق ، يقول إذن الكاتب الكبير الخبير ، وقد احزنه - وكم حزنا معه - «ولنا فى ذلك عودة» :

«فى رايى - اى راى مصطفى امين - إن المعارضة تحمى الحكومة ، وتفتح عيونها وترشدها ، تجعلها لا تمشى بغير هوى ، وتثبت اقدامها ..

«ومجلس بلا معارضة سيكون عمره قصيرا جدا ، اقصر مما تتصورون» .

بل اضيف إلى هذا الراى رايى ، واقرر للتاريخ ، ان المجلس القادم - بدون معارضة - هو الكلمة الأخيرة فى مهزلة الديمقراطية المصرية ، ونحن - لم يكتب علينا ان ننتظر عمره القصير - فقد قلنا انه باسم الدستور قد مات فى مهده ، ومن حيث الواقع - حيث تزييف نتيجة الاستفتاء - التى هدمت المجلس السابق واتت بالقادم جنينا فى «حكم العدم» !!

حسني مبارك :

لن أسمح بتزوير الانتخابات وليس لى مصلحة فى ذلك

غالبية المقاطعين سيتقدمون للانتخابات ماعدا الــوجوه البــارزة

حفر الباطن ـ جدة ـ من فيليب جلاب

اكد الرئيس حسني مبارك مجددا فى حديثه الى الضباط والجنود المصريين فى مواقعهم فى حفر الباطن بالقرب من الحدود السعودية ـ الكويتية اننا نتمنى ان نصل الى حل بدون اراقة دماء وعلى من يفقد صوابه ان يعود الى عقله ، وقال اننا لا نقبل تحت أي ظرف احتلال دولة عربية او غير عربية لدولة عربية اخرى .

واشار الرئيس الى الدول الدائنة لمصر ومن بينها بعض الدول العربية التى لم تطالبنا بشيء واوضح اننا لن ندفع على اى حال .

وتركزت اسئلة الجنود حول رغبتهم فى قراءة الصحف والاستماع الى الاذاعة المصرية ومشاهدة برامج التليفزيون المصرى لانهم لا يسمعون فى حفر الباطن سوى الاذاعة العراقية القريبة من المنطقة وهى تستخدم ـ كما قالوا ـ اسلوبا هجوميا مليىء بالشتائم .

وقال الرئيس لا يجب ان نلجا الى اسلوب الشتائم الذى لا يمارسه سوى المفلسون .

وفى حوار سريع بعد مغادرة الرئيس للمواقع العسكرية اكد تعليقا على مقاطعة بعض احزاب المعارضة المصرية للانتخابات البرلمانية القادمة انه لن يسمح باى تزوير فى الانتخابات وليس له مصلحة فى ذلك .

وقال الرئيس ان غالبية الذين اعلنوا المقاطعة سيشاركون فى الانتخابات فيما عدا الوجوه المعروفة واضاف ان البعض اتخذ هذا الموقف لانني لم استجب لاحد المطالب غير المعقولة وهى اغلاق بعض الدوائر عليهم وعدم ترشيح منافسين لهم من الحزب الوطنى وهو مطلب وصفه بانه مستحيل .

• موقفنا من الانتخابات

أصدرت الامانة العامة للتجمع ـ بعد مناقشة الموقف من الانتخابات السبت الماضي ـ البيان التالى :

• الامانة العامة ، وقد ناقشت الموقف من دخول انتخابات مجلس الشعب ، وبعد ان احيطت علما باتجاهات الرأى داخل احزاب المعارضة ترى مايلى :

ان تعنت الحكومة واصرارها على رفض الاستجابة لما طالبت به احزاب المعارضة والقوى السياسية الاخرى وكذا العديد من النقابات المهنية ونوادى القضاة وهيئات التدريس بالجامعات وعدد كبير من قادة الفكر والرأى ـ ان ذلك الموقف من جانب الحكومة يعرقل امكانية التحول الديمقراطي للمجتمع ويفتح الطريق ـ كما حذرنا دائما ـ أمام نمو تيارات التطرف والعنف كطريق للتغيير .

واحساسا بالمسئولية الوطنية ، ورغم اختلافنا الجذرى مع سياسات الحزب الحاكم ، فاننا لانوافق على مقاطعة الانتخابات لما قد يوحي به مثل هذا القرار من ان الاحزاب كلها قد يئست تماما من امكانية التحول الديمقراطي للمجتمع فى ظل التعددية السياسية وتداول السلطة عبر صناديق الانتخاب .

اننا نؤمن بان التعددية السياسية الراهنة شكلية بسبب القيود التى تفرضها التشريعات سيئة السمعة ، ومن بينها القانون الجديد الذى صدر بقرار من رئيس الجمهورية . ونرى ان تداول السلطة يتطلب نضالا جماهيريا واسعا ومتواصلا .

ومن هنا ، فان الامانة العامة تقرر دخول الانتخابات المقبلة لتطرح على الجماهير سياساتها البديلة لسياسات الحزب الحاكم . سياسة الحوار الوطنى بديلا عن الاستقطاب السياسي والوقوع فى مستنقع العنف ، سياسة تداول السلطة فى ظل تعددية سياسية حقيقية بديلا عن احتكار الحزب الحاكم للسلطة والثروة ؛ سياسة الرقابة الجماهيرية بديلا عن الفساد والافساد المنتشرين فى أجهزة الحكم ولاسيما المحليات ، سياسة التنمية الوطنية المستقلة بديلا عن الاعتماد على الخارج وقبول شروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التى تفرض على حكومة مصر التخلى أكثر فاكثر عن مصالح الجماهير الكادحة والانحياز الى الفئات والطبقات المترفة ، سياسة عربية تقف الى جانب التطلعات الشعبية للوحدة العربية والتكامل الاقتصادى واستثمار الثروات العربية لصالح التنمية العربية الشاملة ، سياسة أمن قومي ينبع من المصالح العليا للوطن العربى بديلا عن سياسة الربط الاستراتيجى بالمصالح الامريكية رغم الموقف الامريكى المعادى لحقوقنا العربية الاصيلة وفى مقدمتها حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

دبوس

انتخابات حرة أو الطوفان

يقسم السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في حديث معنا بأن الشرطة ستقف على الحياد في الانتخابات البرلمانية القادمة . ويؤكد صادقا ان « كومبيوتر » وزارة الداخلية المصرية (وهو اشهر كومبيوتر في الشرق الاوسط) احيل الى الاستيداع .

والدليل على ذلك هو انه لم يستخدم في الاستفتاء الاخير على قرار حل مجلس الشعب .

ومع ذلك فنتائج الاستفتاء كانت اوضح من ان تناقش . ولا نظن ان احدا من المسئولين في لجان الاستفتاء قصر في أداء « واجبه » وتسديد بطاقات الاستفتاء لكل من منعته ظروف قاهرة كالموت أو المرض أو الغياب من أن يسددها بنفسه !

ومثل هذا « التكافل الانتخابي » معروف في مصر منذ عرفت نظام الانتخاب بدرجات متفاوتة . ونحن لسنا بحاجة الى كومبيوتر لكي نمارس التزوير « فالشاطر » يزور حتى « برجل حمار » والا فما معنى حضارة خمسة أو سبعة الاف سنة قبل اختراع هذا الكومبيوتر ؟

إذن فالوزير صادق عندما يؤكد انه لن يسمح للكومبيوتر بالتزوير . والوزير صادق عندما يؤكد ان الشرطة لن تقوم بملء صناديق الاقتراع أو تبديل صندوق باخر فهي « محايدة » أو وفقا لمصطلحات العصر ربما تكون « غير منحازة » أيضا !

والحقيقة ان اكثر ما قاله السيد الوزير ويقوله المسئولون معروف للكافة . لكن المشكلة هي اننا على عكس ما يعتقد البعض لا نرحب بحياد الشرطة !

فمن الذي يمكن أن يقبل حياد الشرطة بين عصابات اجرامية « انتخابية » تغلق قرى باكملها وتملأ بالقوة بطاقات ناخبين منعوا من الحضور لصالح مرشحها وبين مرشح يعتقد ان ادلاء المواطن بصوته لا يتطلب دورة في فرقة صاعقة أو يختلف عن الاستعداد لحرب الخليج ؟

تصور هذا اللون الجديد من الحياد بين قبضة مرشح في حجم « تايسون » و« ملاكم » في قوة عادل امام !

تقولون ان اشراف القضاء الكامل على العملية الانتخابية مطلب غير عملي لكن اذا كان جهاز الشرطة سيمارس هذا النوع من الحياد فمن الذي سيدير انتخابات حرة نزيهة ؟ هل نطالب بقوات دولية مسلحة ترفع علم الامم المتحدة في ظل ما يسمى الآن بالنظام الدولي الجديد ؟ حتى هذا ليس متيسرا لان المعارضة الحزبية والمستقلة لا تنتج البترول وليست عضوا في منظمة « اوبك » !

نحن نريد أن نعتقد ان الحكومة بكل اجهزتها الاعلامية والأمنية وسلطاتها المركزية والمحلية تدرك الآن ان هذه هي الفرصة الاخيرة لاجراء انتخابات حرة . فهل تدرك ان البديل لانتخابات حرة هو الطوفان ؟

فيليب جلاب

كلمة حب

● ● يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب خرجت جريدة المساء بثلاث صفحات كاملة .. تحمل اراء الشخصيات العامة فى حل المجلس .. بينهم وزراء ومحافظون وفنانون وادباء ورياضيون .. وكلهم قالوا نعم .. واختلفت المبررات .. مع ملاحظة ان كل متحدث كانت صورته على نصف عمود وكلامه على ٥ اسطر .. يعنى منتهى الايجاز الرائع .. قال بعضهم نعم لحل المجلس لاننا نريد مجلسا نظيفا !! وقال أخرون نعم لاننا فى حاجة الى مجلس محترم !! وقالت مجموعة ثالثة نعم لان الاستمرار فى الخطأ خطأ !! وقالت مجموعة فى منتهى الصراحة ان هناك اجماعا بين الشعب على كراهية المجلس !! وقال أخرون نريد مجلسا خاليا من الشوائب !! وقال بعضهم نريد مجلسا يعوضنا عما فات !! وقالت مجموعة اخرى ان حل المجلس ارادة شعبية !! وقال أخرون انه مجلس سيىء السمعة .. خلاصة الامر ان كل الاراء كشفت الصورة المشوهة للمجلس ..

● ● وهذه الاراء خطيرة .. لانها اجماع على ان المجلس السابق كان عورة يجب دفنها .. وانه كان جيفة تحتاج الى تطهير .. وخطورة الاراء من قيمة من قالها .. لانهم اكبر الشخصيات العامة فى مصر .. صاحبة الرأى والسلطة .. واذا اضفنا الى ذلك ما قاله كتاب الحكومة والمعارضة .. جميعا بلا استثناء .. ولم يظهر كاتب واحد يقول كلمة طيبة فى المجلس السابق .. فهل يمكن ان يتكرر المجلس السابق .. برغم كل ما قلناه او قاله اصحاب الرأى والشأن !!

● ● الحزب الوطنى حاول ان يجدد فى الوجوه قدر استطاعته .. ولكنه لم يستطع ان يفلت من مراكز القوى وجمعيات المنتفعين ورشح بعض الاسماء التى يضحك لها وعليها الشعب .. ومع ذلك فقد اجتهد .. وربما كانت احزاب المعارضة هى الوسيلة الوحيدة والناجحة لتصحيح هذا الوضع .. فاذا دخلت احزاب المعارضة معركة الانتخابات فقد تتجه اليها اهتمامات الناخبين من باب التغيير .. ومن باب اصلاح الخطأ الذى وقع فيه الحزب الوطنى .. ومن باب تصحيح الاوضاع ..

● ● أذن فالقضية المهمة حاليا ان نقنع أحزاب المعارضة بدخول المعركة .. وان نقنع الناخب بأن يذهب الى الصندوق .. وحتى لانضحك على انفسنا .. نحن نعرف من هى الاحزاب التى لها جذور فى الشارع .. ومن هى الاحزاب الورقية .. وقد يخرج علينا واحد بان ٥ احزاب دخلت الانتخابات .. و ٤ عارضت .. ويضحك الناس لانهم يعرفون قيمة من دخل وقيمة من قاطع .. فالمسألة ليست رقما .. ولكن قيمة .. والاحزاب ذات القيمة معروفة حتى لو كنا نكره بعضها .. فالوفد قيمة .. وكذلك الاخوان والناصريون والشيوعيون .. وما عداها ورق ..

● ● وقد يخرج علينا رأى بأن الاحزاب التى قاطعت انشقت على بعضها .. وان اقطاب الحزب الوطنى استطاعوا ان يحطموا هذه الاحزاب .. ولكن هل هذا هو الاسلوب الصحيح للديموقراطية .. لقد ضحكنا على انفسنا كثيرا .. وصدقنا المستشارين .. وضحك علينا الشعب وانصرف عن صناديق الانتخابات لانه لايثق فيها ..

● ● شخص واحد فى مصر يمكنه ان يحل الازمة .. خصوصا انه قال انا مع كل أحزاب مصر .. وان المعارضة جزء من النظام .. وانه يعرف تماما ان مجلسا للشعب بلا معارضة يساوى لاشىء .. هذا الشخص الواحد تثق فيه المعارضة .. ويمكن ان يعرف منها لماذا تقاطع .. وان يضمن لها نزاهة الانتخابات .. وبعدها يمكن ان تكون هناك معركة حقيقية يشترك فيها الناخب ويحرص عليها ويقبل عليها .. لانه يدرك ان لصوته قيمة ..

محمد الحيوان

كلمات

أحزاب المعارضة ، التى قاطعت انتخابات مجلس الشعب ، سوف تحقق خسارة اكيدة لها ، وللديموقراطية ومسيرتها ، وللوطن كله ، ولن تكسب شيئا ذا بال .

وبادىء ذى بدء نقول ان احزاب المعارضة جميعاً ، ليس لها وجود حقيقى كبير فى الشارع المصرى . ولكيلا يحتج على هذا الكلام المعارضون وغير المعارضين من المستقلين او المحايدين ، اقول ان الحزب الوطنى الديموقراطى نفسه ، ليس له وجود حقيقى كبير فى الشارع المصرى ايضا ، صحيح ان اغلبية المشتغلين بالعمل السياسى منضمون الى الحزب الحاكم . ولكن هذه الاغلبية ، لاتقوم بما ينبغى ان تقوم به من اتصال دائم ومستمر ومتفاعل مع جماهير الشعب . والادلة كثيرة على غياب الاحزاب المصرية جميعها ، صغيرها وكبيرها ، عن العمل الجماهيرى وتحريك الشعب وحثه على المشاركة فى القضايا الوطنية الهامة حتى لو كانت فى مجال مكافحة الامية ، او مكافحة البلهارسيا ، او مكافحة الاكثار من النسل ، ولا اريد ان اتكلم عن القضايا السياسية القومية وفى مقدمتها مجال مكافحة الارهاب .

والديموقراطية والعمل الحزبي موجودان فى مجالين اثنين لا ثالث لهما : فى الصحافة وفى مجلس الشعب ، ولا احد يستطيع ان ينكر بحال ما ان لدينا حرية كاملة فى مجال نشر الاراء والافكار فى الصحف . ولدينا صحف حزبية ، بعضها واسع الانتشار وبعضها حاد النبرة شديد اللهجة ، كثير النقد والاتهام .

ومجلس الشعب كان هو الآخر المظهر الثاني للديموقراطية وتعدد الآراء وحرية القول . ومهما قلنا فى مجلس الشعب المنحل ، فقد دارت تحت قبته مناقشات ومحاورات ونوقشت كثير من الاسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات . كان المجلس - فى بعض الجلسات - وفى بعض القضايا مثيرا للجدل ومبرزا لخلافات فى الراي ، ومحركا لاهتمام الجماهير . وكان بودنا ان يتسع الاداء الديموقراطى فى المجلس الجديد ، وان يرتقي مستوى هذا الاداء ، وان تبرز من خلاله قيادات حزبية سياسية جديدة قادرة على التأثير فى الجماهير .

وترك الساحة البرلمانية للحزب الواحد ، لايقل خطورة عن ترك الساحة الصحفية للصحف القومية وحدها . وما اظن احدا يمكن ان يطالب باحتجاب صحف المعارضة باية حجة او دعوى ان خطر فى بال أحد المناداة باحتجابها . لقد اصبحت المعارضة الصحفية ضرورة كالماء والهواء ، واعتقد ان المعارضة الحزبية داخل مجلس الشعب ، ضرورية هي الاخرى بحيث يكون اختفاؤها ردة الى الوراء

محمود عبد المنعم مراد

فكرة!

كنت اتمنى ان يعقد الحزب الوطني مؤتمرا يجمع الحكومة والمعارضة ليحاول التوفيق بين وجهتي النظر حتي لا يجيء البرلمان القادم اعرج يمشي على قدم واحدة .

ولكن يبدو أن الحزب الوطني سعيد بمقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات ويقول « بركة يا جامع » ويظهر أن المسئولين يرون انه ليس في الامكان احسن مما كان ، وإذا كان الامر كذلك فيحسن بنا ان نكف عن المطالبة بالانتخابات الحرة مادام المطلوب أن يكون المجلس الجديد على مقاس الحزب الوطني .

ويجب ان نطالب اليوم بان تجرى انتخابات لجمعية وطنية تضع دستورا جديدا مادام الدستور الحالى يسمح بالعبث المستمر بارادة الشعب . فلابد من دستور جديد يجعل الامة فعلا مصدر السلطات ، ويعيد الدستور الجديد السلطات التي سلبت من الشعب وهي سلطات جعلت مجلس الشعب بلا سلطة وبلا حقوق . الدستور الحالى اشبه بجاكتة من غير بنطلون . فقد ارتدت الحكومة البنطلون وتركت الشعب بجاكتة بلا بنطلون . هذا البنطلون هو حق المجلس فى ان يسقط الحكومة إذا شاءت اغلبية هذا المجلس ، وحقه فى تغيير الميزانية واضافة إعتمادات او حذف اعتمادات .

اننا لا نريد ان نتجمد ونتمسك بدستور لم يعد يلائم العصر الذى نعيش فيه ، هذا العصر الذى سقطت فيه حكومات الطغاة والمستبدين ، وانتهى حكم الفرد إلى غير رجعة ، واصبحت الديموقراطية وحقوق الانسان شعار اغلب دول العالم المتمدين .

لقد قرأت ترشيحات الحزب الوطنى لمجلس الشعب ، وشعرت بخيبة امل انني لم اعرف كثيرا من الاسماء . وكان يجب على الحزب الوطني ان يذكر لنا عمل كل مرشح لنعرف من هم العلماء والخبراء الذين اضيفوا الى مرشحي الحزب الوطنى . وقد دهشت وعجبت ان الحزب الوطنى رشح اربع نساء فقط من ٤٤٤ مرشحا كأن المرأة المصرية هي أقل من واحد فى المائة بالنسبة للرجال . وترحمت على انور السادات الذى منح المرأة ثلاثين مقعدا ويومها عارضنا ان يكون اختيارهن بالتعيين .. وهكذا كل برلمان أصبح يختصر عدد النساء حتى اخشى ان يجيء يوم يكون فى المجلس سيدة واحدة !

ان مصر مليئة بالنساء النابغات اللاتي يصلحن لدخول البرلمان عندنا استاذات جامعة وعالمات وخبيرات نفخر بهن ونباهى بهن دول العالم .. ويظهر ان اغلب النساء معارضات ولهذا لم يرشحهن الحزب الوطنى !

مصطفى أمين

من قريب

لايعفيها من اللوم

تنطلق معظم الاحزاب السياسية في مصر من نقطة مؤداها ان وضع نظام سياسي جيد ، يسوده منطق الانصاف واعطاء الفرص المتساوية ، من خلال قانون انتخابي سليم ، وتشريع يحيطه سياج من الضمانات التي تكفل مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين ، ومن خلال اشراف يتسم بالحيدة ويضمن عدم تزييف الأصوات .. سوف يؤدى بالضرورة الى تمثيل نيابي كامل .

وهذا كلام جيد في ظاهره ، ولايخرج عما طالبت به احزاب المعارضة في بياناتها التي بررت بها مقاطعة الانتخابات .. ولكنه ابعد مايكون عن الواقع من الناحية العملية ..

فلا يوجد في حقيقة الأمر نظام سياسي كامل .. تتوافر فيه كل الشروط والضمانات ، يمكن العثور عليه جاهزاً مكتملاً معداً للتطبيق والتنفيذ ، بحيث يتطابق مع درجة تطور المجتمع .

ولابد أن نعترف باننا مازلنا في طور البحث عن الأشكال الملائمة للتمثيل السياسي الحقيقي .. فقد انتقلنا من نظام الانتخاب الفردى إلى الانتخاب بالقائمة .. واكتشفنا بعد تجربة قصيرة انه لايلائمنا ، فعدنا ثانية إلى الانتخاب الفردى ، كما أن نظام التعددية نفسه تعرض للتضييق والتوسيع .. فاغلقنا الباب في وجه قيام احزاب جديدة ، ثم فتحناه خلال الشهور الاخيرة لنسمح لعدد من التشكيلات السياسية الضعيفة التي يطلق عليها إسم احزاب ، بالخروج إلى ساحة العمل السياسي دون ان تملك مقوماته ، ومازلنا نتردد بين الابقاء على نسبة العمال والفلاحين او الغائها .. على الرغم من ثبوت فساد هذا المبدا فكراً وتطبيقاً .

ومعنى ذلك ان موازين العمل السياسي مازالت تخضع للتغيير والتبديل ، وافضل وسيلة لبلوغ الهدف من قيام نظام يخلو من الشوائب ، لايتم إلا بالحوار والمناقشة والمشاركة في العمل السياسي ايا كانت شروطه ، حتى نصل إلى النظام الامثل .

وصحيح ان الحزب الوطني قد حرص على ان تكون له الكلمة الأولى والأخيرة في وضع شروط العمل السياسي ، دون مشاورة او مشاركة من الاحزاب الأخرى ، مكتفياً بالالتزام السياسي الذى قطعته الحكومة على نفسها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، دون حاجة للزج بالقضاء إلا في اضيق حدود الاشراف ...

ولكن هذا كله لايمنع ولاينبغى ان يمنع احزاب المعارضة من المشاركة في العملية الديمقراطية . وبالاخص تلك الأحزاب الرئيسية التي تعاملت مع التجربة الديمقراطية ، لان البديل الوحيد لامتناع هذه الاحزاب هو اعطاء الفرصة لقوى سياسية هامشية لكى تحل محلها ، او انفراد الحزب الوطني بالتمثيل النيابي ، وكلاهما وخيم العاقبة .

إن هروب احزاب المعارضة الرئيسية ، من تحمل المسئولية في تقويم التجربة الديمقراطية ، ووقوفها خارج اسوار العملية السياسية .. لن يعفيها من اللوم ، وقد شاركت هذه الاحزاب قبل ذلك في ظل ظروف انتخابية وسياسية اصعب ... فماهى حجتها الآن ؟!

سلامة أحمد سلامة

المقاطعة .. ولمن؟!



بقلم
د. فتحى عبدالفتاح

حينما أسمع كلمة مقاطعة، أتحسس رأسى دائما متشككا بل وأحيانا متوجسا ومرتابا ..

فلقد تعلمت من تجربتى الخاصة والعامة أن موقف المقاطعة هو موقف سلبى مهزوز يعنى الهروب من مواجهة الواقع والخوف منه وقد يؤدي؛ بل هو بالتأكيد يؤدى وفى كل الأحوال الى نتيجة عكسية تماما ..

بل وكدت أصل الى ان أحد ملامح الخلل فى العقل العربى المعاصر هو منهج المقاطعة إزاء قضايانا ومشاكلنا الإجتماعية والاقتصادية والسياسية تدشينا للكسل العقلى والذهنى وإراحة لقدرة الارادة وشلها وعجزا عن مواجهة الواقع فى محاولة جادة لتغييره ..

وعقلية «المقاطعة» أو بمعنى اخر الموقف السلبى الهروبى من مواجهة الواقع، تمتد لتحتل منهجا شبه متكامل ضد قيم الحياة نفسها لمواكبتها وفهمها وبذل الجهد للعمل والابداع والابتكار ..

ولست اريد ان استطرد فى شرح الابعاد الاجتماعية الخطرة والمدمرة والمتخلفة لمنهج «المقاطعة» فهناك أبحاث كثيرة يعرفها علماء الاجتماع والانثربولجي حول هذه القضية تؤكد المغزى الهروبي والسلبى لها .

لقد توافد ذلك كله إلى ذهنى عندما فوجئت هذا الاسبوع مثلما فوجىء كثيرون بالقرارات التى اتخذتها بعض أحزاب المعارضة لمقاطعة الانتخابات العامة القادمة والمزمع إجراؤها فى نوفمبر القادم ..

والمفاجاة هنا ليس مصدرها الحرص على هذه الانتخابات أو حتى الشكل والاسس التى تتم عليها ..

كما انه ليس مصدرها الدفاع عن الحزب الحاكم فأنا لست عضوا فيه كما ان لى كثيرا من الخلافات والتحفظات المعلنة حول سياسته وخاصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ..

بل، واختصارا للطريق وقطعا لاى محاولات للتفسير الخاطىء، فأنا واحد ممن دافعوا ومازالوا يدافعون عن نظام الانتخابات بالقائمة النسبية الذى ألغى .. فلقد كنت ومازلت أعتقد أنه أفضل نظام انتخابى يتيح الفرصة لأوسع القطاعات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية للتمثيل النيابى وبالتالى فإنه أكثرها ديمقراطية فقط لو كان قد جرى بعض تعديل لبعض الاسس التى كانت تطبق مثل نسبة الـ ٨٪ التى كنت أعتبرها عائقا أمام تمثيل قطاعات وشرائح اجتماعية هامة ..

ولكن المفاجأة الحقيقية التى اذهلتنى هى ان بعض أحزاب المعارضة التى اعلنت مقاطعتها للانتخابات القادمة . هى نفسها التى ظلت تحارب طوال السنوات الماضية من أجل إلغاء الانتخابات بالقائمة النسبية واستبداله بنظام الانتخاب الفردى، وقد خاضت من أجل ذلك معارك طاحنة ومتصلة واستطاعت فى النهاية أن تحقق نصرا واضحا حينما أصدرت المحكمة الدستورية قرارها التاريخى بعدم شرعية مجلس الشعب القائم على أسس انتخابات القائمة النسبية

لتعارضه مع الدستور ..

وتم الغاء مجلس الشعب ومعه الاسس التى قام عليها ودشن الاستفتاء الاخير هذا الالغاء ..

وكان معنى ذلك أن أحزاب المعارضة قد كسبت معركة هامة لتأكيد مطالبها بوجهة نظرها حينما جاء قانون الانتخابات الجديد محققا لمطلبها الذى نادت به ودافعت عنه وقاتلت من أجله طوال السنوات الماضية ..

ثم بعد ذلك كله تأتى هذه الاحزاب لتعلن مقاطعتها .. !! إنه بالطبع أمر غير مفهوم ومحير ، إلا إذا كان البعض يفهم المعارضة بأنها لابد أن تكون ضد أى قوانين تصدر حتى ولو كانت هذه القوانين نفسها كانت مطلبا لها .. !!

إننى بالقطع لا أحاول التبسيط المخل أو الاثارة فهذه أبعد الأمور عن منهجى فى تناول القضية ، ولكنى أعنى يقينا أن موقف المقاطعة الذى أعلنته بعض أحزاب المعارضة هو قرار غير مبرر وغير مفهوم بل ومثير للدهشة بأبسط قواعد المنطق ..

قد يقال .. على مهلك فالامر ليس بهذه البساطة .. فلقد كان لهذه الاحزاب بعض المطالب التى لم تنفذ منها ضرورة الاشراف المطلق للهيئات القضائية على عملية الانتخابات نفسها .. ومنها تقسيم أو تفصيل الدوائر .. ومنها الخوف من التدخلات الادارية فى عملية الانتخابات .. ومنها استمرار العمل بقوانين الطوارىء ..

وبداية سأعطى الحق للمعارضة فى هذه المطالب والمخاوف ..

ولكن هل يكون الحل مقاطعة العملية بأكملها ، أم مواصلة عرض مطالبها ومخاوفها وخاصة إذا كان المطلب الاساسى لها قد تحقق بالاخذ بمبدأ الانتخابات الفردية .

كما أن هذه المطالب والمخاوف كانت مطروحة أيضا فى الانتخابات السابقة التى شاركت فيها الأحزاب المقاطعة ، وعملية الانتخابات نفسها بمافيها من عمل جماهيرى واسع والوصول إلى كل الأوردة والشعيرات النائية بمافى ذلك القرى والنجوع تهيىء فرصة مثالية لحملة دعاية مكثفة وسط الناخبين من أجل توعيتهم بهذه المطالب وتحصينهم ضد أى تدخلات ادارية أو غير ادارية

أفهم ، بل وأتفهم تماما بعض المآخذ والتحفظات التى تبديها الاحزاب المقاطعة . ولكن الذى لاأفهمه ولايمكننى أن أتفهمه أن تتخذ هذه الاحزاب موقف المقاطعة من العمل الجماهيرى نفسه .. وهو فى الواقع العملى المضمون الحقيقى لقرار المقاطعة .

ان الانتخابات والحركة الواسعة والمكثفة التى تصحبها بين الناخبين تهيىء فرصة مثالية لكل من يحمل رأيا أو فكرا مثمرا لعرضه على أوسع نطاق ومحاولة كسب قطاع عريض من المواطنين يمكن أن يمثلوا عامل ضغط أساسيا من أجل تحقيق هذه المطالب ..

وأبجديات العمل السياسى الجماهيرى تقول ذلك وتؤكده ..

وليس هناك مبرر أو منطق لكى يقوم أى حزب جماهيرى بمقاطعة الجماهير نفسها ..

ولما كان الامر كذلك ، وهو كذلك بالفعل ، فأخشى ماأخشاه أن تكون وراء قرارات المقاطعة حسابات أخرى ليس لها علاقة بالجماهير والعمل بينها حسابات تؤكد مخاوف البعض من أن غالبية هذه الاحزاب مثلها مثل البعض فى الحزب الحاكم يتوقع أن تقوم الحكومة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لضمان الفوز بالانتخابات .

وإذا صح هذا فإن هذا يعنى استخفافا بحركة الجماهير وعدم الثقة فى قدرتها على التغيير وفرض إرادتها ..

وهو المنطق الذى أخشى أن أقول أنه هو المنطق السائد ليس فقط داخل البعض من أحزاب المعارضة بل والبعض داخل الحزب الحاكم .. الامر الذى يفرغ العمل الحزبى من مضمونه الاساسى ويفض الجماهير عنه ..

على من تضحكون؟!

كم كنا نامل ونتمنى ان تسير الامور بشكل طبيعي وحاسم لارساء مبادىء ديمقراطية اصيلة ننسى بها الافتئات على الديمقراطية وتعديم نظام الحزب الواحد ذلك ان الامر كان يستلزم ضرورة اشراك الاحزاب القائمة في شان اعداد قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر وهذا ابسط حقوق الديمقراطية باعتبار ان ذلك الامر يهم جموع الشعب وحدها وهي موزعة بين تلك الاحزاب ولكن الحاكم استاثر وحده بذلك الاعداد في خفاء وعتامة مقصودة وفوجئنا بصدور القانونين ؟؟ هل الامر متعلق بالحزب الحاكم وحده .. ان كان ذلك فلا ديمقراطية وان كان غير ذلك فان عدم اشراك احزاب المعارضة في ذلك الاعداد وعرض القانون للمناقشة هو تدعيم للحزب الحاكم وان مايريده هو الذى يجب ان يكون ومن ثم بات امرا لازما ترك الساحة له وحده .

ـ ولقد كان موقف احزاب المعارضة من مقاطعة الانتخابات موقفا ايجابيا وليس سلبيا كما يحلو للبعض ان يصوره وليس خوفا من الانتخابات فرجل الشارع يعلم نبضه ويعلم حقيقة الامور ولكنه لاثبات الاعتراض على صدور قانونين من اسس الديمقراطية ينفرد بإعدادهما الحزب الحاكم مما يوحى بان مقصد ذلك الاخفاء والتعتيم هو تحقيق صالح الحزب الحاكم وليس يكفى ان يعلن بان الانتخابات نزيهة وليست هناك مصلحة لاحد في تغيير الحقيقة فهذا قول سبق ان ردد وصدرت الاحكام القضائية مؤكدة عدم صحة ذلك واذ كان الحزب الحاكم يدعو المعارضة للاشتراك في الانتخابات فلقد كان عليه اصلا ان يدعو المعارضة لبحث القوانين الاساسية للديمقراطية وليس صحيحا مايذهب إليه من يرددون بان عدد رجال القضاء لايمكن تغطية اللجان جميعا وقد سبق ان اوضحنا ان هناك هيئات قضائية عده ومجموع رجالها يغطى تلك اللجان العامة والفرعية تاكيدا لضرورة ان يتم الاقتراع كاملا سواء في اللجان الفرعية او العامة تحت اشراف احدى الهيئات القضائية وفق نص المادة ٨٨ من الدستور فهل نحن نريد ان نعود الى عدم دستورية القوانين التى استمراها مجلس الشعب السابق والاسبق .

ـ ان كنا جادين حقا في تدعيم مسار الديمقراطية حرصا على ان تزدهر احوال البلاد فعلينا ان نبادر إلى ارجاء الانتخابات ودعوة الاحزاب جميعها لمناقشة اسس قانون انتخاب سليم يتفق والدستور وان نطرح تقسيمات الدوائر على الجميع حتى ينتفي المحظور الذى يتردد وهنا فقط يمكن القول بانه لامصلحة لاحد وتسير الامور سيرها الطبيعي باجماع الاحزاب ولقد كان اجتماع كافة الاحزاب لاعداد مثل هذه القوانين هو الاولى والاشمل عن دعوتهم عند ارسال القوات المسلحة للدفاع عن الاماكن المقدسة اذ لاجدوى من الاجتماع معهم طالما ان هناك قرارا للقمة العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة وهو ملزم للجميع .

ـ نامل ان يعود الحال الى المسار الطبيعي والسليم حتى نحقق الديمقراطية السليمة باسس راسخة حتى لانظل نتساءل على من تضحكون .

عثمان ظاظا

.. المقاطعة بين عهدين

بقلم : د . صلاح العقاد

● عندما اعلن وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب وذكر ان نسبة الذين اشتركوا في الاقتراع بلغت ٩٢٪ تاكد لدينا سوء النية المبيت لدى الحكومة فليس هناك استخفاف بالعقول اكثر من هذا الادعاء الذي يظهر من خلاله الكذب لأى شاهد عيان مر بلجان التصويت يوم ١١ اكتوبر، فعلى احسن التقديرات لم يزد عدد المصوتين عن ١٠٪ لذلك اصبح من المتوقع ان تقرر احزاب المعارضة مقاطعة انتخابات مجلس الشعب طالما ظهرت منذ البداية نية الحكومة في التزوير .

●● ومنذ فترة كتبنا على صفحات هذه الجريدة كيف ان حزب الحكومة يعتبر نفسه بصفة دائمة حزب اغلبية وان ماعداه هي احزاب اقلية مما ينم عن عقلية النظام الشمولي ويدل على ان الحزب الوطني الديمقراطي يريد ان يتابد في السلطة كما يتابد رؤساء الجمهوريات في مناصبهم في ظل النظم الشمولية وفي العهد الملكي وفي ظل دستور ٢٣ عرفت حكومات الاقلية وسائل تزوير الانتخابات ولكنها فعلت ذلك بالتدريج اى انه في السنوات الاولى من تطبيق دستور ٢٣ بدات التجربة النيابية بداية سليمة حتى ان اول وزارة محايدة اجرت الانتخابات سقط رئيسها يحيى باشا ابراهيم في الدائرة التى رشح نفسه فيها وعندما لجا الملك فؤاد الى حل اول مجلس نيابى واجريت الانتخابات بواسطة حكومة معادية للوفد يراسها احمد زيور فحاولت ان تتدخل في العملية الانتخابية وعندما اجتمع المجلس ظهر ان الوفد والمتعاطفين معه يشكلون الاغلبية وتجلى ذلك من نتيجة الاقتراع السوى الذى جرى لانتخاب رئيس المجلس ففاز سعد زغلول باغلبية الاصوات .

كان منحنى الخط الدال على احترام الدولة لحرية الانتخاب يسير من سيء الى اسوا فبدل اللجوء الى التدخل في الانتخابات عمدت وزارة محمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين الى ايقاف العمل بالدستور تجنبا لاجراء انتخابات لا يعرف نتيجتها، وكان لابد من وجود وزارة محايدة عندما اعيد العمل بالدستور سنة ١٩٢٩ وما لبث الملك فؤاد ان ضلق ذرعا بوزارة الشعب وجاء اسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠ بدستور فصله على مقاسه وانشا حزبا لمجرد ان يدخل به الانتخابات ويبدو وكانه زعيم شعبى رغم عدم اقتناعه بدور الشعب كعنصر فعال في الحياة السياسية فما اشبه حزب الشعب الذى انشاه اسماعيل صدقى بالحزب الوطنى الديمقراطى الذى اسسه انور السادات .

●● ولعل اكبر عملية تزوير مرت بتاريخ الحياة النيابية قبل ١٩٥٢ هي تلك التى جرت في انتخابات ١٩٣٨ وفي ظل حكومة يراسها محمد محمود حيث فازت احزاب الاقلية بالغالبية العظمى من المقاعد وسقط زعماء الوفد في دوائر كانت تدين لهم بالولاء ١٠٠٪ ولم يستثن من عمليات التزوير سوى ١٢ حالة تمكن المرشحون الوفديون فيها من ان يقتحموا ١٢ مقعدا بمجلس النواب فكان طبيعيا بعد ذلك ان يصمم الوفد على مقاطعة الانتخابات النيابية كلما جرت بواسطة حكومة من احزاب الاقلية. وهكذا كان الموقف في سنة ١٩٤٥ حينما اجرت حكومة احمد ماهر انتخابات مجلس النواب فقاطعها الوفد وادى استمرار الدورة النيابية مدة تزيد على اربع سنوات الى بروز التيارات المتطرفة وعجز الحكومة عن حل اى من القضايا الرئيسية المطروحة حينذاك : الجلاء - الوحدة مع السودان - القضايا الاجتماعية التى اخذت تشغل الراى العام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم اصبح المناخ ملائما لنمو التيارات المتطرفة فقد شهدت هذه الفترة تصاعد نفوذ الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كما تكونت سرا حركة الانقلابيين بالجيش «حركة الضباط الاحرار» .

●● وقد ثبت ان الانتخابات الحرة كتلك التى اجريت في يناير ١٩٥٠ لم تفتح الباب امام تلك التيارات ورغم ان الاخوان المسلمين ومصر الفتاة تقدمنا بمرشحين فلم ينجح من هؤلاء سوى مرشح واحد من مصر الفتاة هو الاستاذ ابراهيم شكرى .

●● لقد انتفى معنى التنافس في الانتخابات النيابية لمدة طويلة رفعت خلالها حكومة العسكريين الشعار القائل بان الحزبية شيء بغيض وهو ينتهى الى دمج الحاكم والدولة والامة في مفهوم واحد، وهكذا تحول الشعب إلى السلبية السياسية والبعد عن الاشتغال بالشئون العامة لانها حكر على الحاكم والمحيطين به، وفي ظل تلك السلبية التى ضربت باطنابها في مختلف القطاعات اصبح المواطن يمتنع عن ممارسة حقه الانتخابى او يذهب مكرها بحكم وظيفته ليؤيد السلطة ايا كانت.

●● ولعل مهاجمة الحزبية وتنشئة الجيل على هذه الفكرة بواسطة نظام يوليو انما كان المقصود به هو مناهضة حزب الوفد على وجه الخصوص ذلك انه عندما سمح بتعدد الاحزاب وتكونت لجنة تقرر شرعية هذا الحزب وتمنح الشرعية عن ذاك لن تصرح هذه اللجنة لحزب الوفد بالعودة الى العمل السياسى ووجود هذه اللجنة في حد ذاته يعتبر انتهاكا لمفهوم الديمقراطية، وعلى كل حال لم يعد الوفد الى الحياة السياسية الا بواسطة حكم قضائى اما الحكومة فإنها تحب ان تتعامل مع احزاب المعارضة الورقية مثل حزب الامة او الخضر او الاتحاد الديمقراطى .. الخ، لان حزبها نفسه لا يعدو كونه حزبا ورقيا بدون تراث وبدون ايديولوجية واضحة .

وقد ظهر من خلال خوض الانتخابات مرتين ١٩٨٤، ١٩٨٧، ثم من خلال الممارسة العملية تحت قبة مجلس الشعب كيف ان الحكومة تتجاهل المواقف الايجابية التى وقفتها احزاب المعارضة في مناسبات سياسية كبرى مثل قضية طهارة الحكم .

ويمكن ان نوجز الاسباب التى دعت الى اقتناع احزاب المعارضة الى مقاطعة الانتخابات الحالية فيما يلى:

١- استمرار عقلية النظام الشمولى مسيطرة على الحكم الحاضر، فالمحافظون هم اعضاء في الحزب وهم المشرفون على الانتخابات ولم يكن الامر على هذا النحو ايام تزوير انتخابات في العهد الملكى

٢- تجاهل اجهزة الاعلام لكل ما يتعلق بنشاط احزاب المعارضة فالاذاعة والتليفزيون مثلا لم يشير في نشرات الاخبار ادنى اشارة الى المؤتمر الصحفى الذى عقدته احزاب المعارضة يوم ٢١ اكتوبر بينما خصصت اذاعة لندن العربية وغيرها من الاذاعات الاجنبية فقرات ضافية عن المؤتمر ٣- الفرية الكبرى التى تزعم ان النظام يولى عناية خاصة بالطبقات الشعبية وذلك بتخصيص ٥٠٪ من المقاعد للعمال والفلاحين وقد ثبت ان النواب المنتمين الى تلك الفئات هم اطوع العناصر لتوجيهات الحكومة واقلها كفاءة في الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين ولا غرو فقد حارت اقلام المفكرين في تحديد هذه الفئات، ومن الطريف مثلا ان الموظف الذى إلتحق بالوظيفة بشهادة متوسطة يعتبر من العمال مهما كانت ثروته .

●● اخيرا لندع الحزب الوطنى الديمقراطى ينتصر على نفسه او على اتباع عضو مجلس الشورى المحترم الصباحى وحزب الامة او الدكتور حسن رجب وحزب الخضر او هذا الطراز من الاحزاب التى يمثل زعيمها الرئيس والامين والاعضاء وبواب المقر، وقرار المقاطعة يحرم الحزب الوطنى الديمقراطى من ان ينتصر بالتزوير على الاحزاب التى تمثل قطاعات هامة من جماهير الشعب تلك الجماهير التى تهفو الى حرية التغيير وليس مجرد حرية التعبير .

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الممنوع

كنت من المطالبين بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة ولا ازال اطالب احزاب المعارضة بمزيد من القرارات والخطوات الاخرى ، وهذا ليس تصعيدا من احزاب المعارضة للدخول في صدام مع السلطة ، لان استمرار المعارضة في تجميل الديكور الديمقراطي ، وفي خداع نفسها هو جريمة بكل المقاييس يجب ان تتوقف لانه ثبت خلال السنوات العشر الماضية ان المعارضة ليست شريكا في الحكم وليست جزءا منه ، وثبت ان الديمقراطية التى نعيشها ليست في خدمة شعب مصر .. وإنما في خدمة المقاعد التى يجلس عليها الحكام في السلطة ، وكان وظيفة المعارضة هي تثبيت هؤلاء الحكام على مقاعد الحكم مدى الحياة دون ان يكون للشعب الحرية في اختيارهم .

لقد انتهى الوقت - او يجب ان ينتهي - الذى تطالب فيه المعارضة باجراء اصلاحات سياسية على الحياة الديمقراطية .. ثم تستمر الحكومة وحزبها الوطنى في الطريق الذى اختارته لنفسها ، وهو انها تريد من الديمقراطية شكلها فقط ، وتريد من المعارضة مجرد المشاركة في الديكور الديمقراطي الذى تتباهى به امام دول العالم الغربي .

ويسال كثيرون ويشككون في قرار احزاب المعارضة التاريخي بمقاطعة الانتخابات ، والذى سيسجل لهم في لوحة الشرف والفخار . ماالجديد الذى دعا احزاب المعارضة لاتخاذ هذا القرار ؟ ولماذا تتشدد اليوم في توفير الضمانات لنزاهة وحيدة الانتخابات ؟

ومنطق هؤلاء عجيب وغريب ، فضلا عن انه موقف شاذ ، فتساهل المعارضة وتفريطها في حقوقها في السنوات الماضية لايبرر استمرارها في الاشتراك في انتخابات مزيفة ومزورة ! وهذا لايخدم مسيرة الديمقراطية التى يتباهى بها نظام الحكم ، فضلا عن ان الديمقراطية الحالية ليست في خدمة شعب مصر ، وهى بعيدة كل البعد عنه ، ولا تمثل مصالحه وامانيه .

وخروج بعض نواب واحزاب المعارضة على قرار المقاطعة ، لايعنى اكثر من رغبتهم في البحث عن ادوار لهم . وانهم رفضوا انكار ذواتهم في سبيل اقامة حياة نيابية سليمة ، يتمتع فيها المواطن بحقه كاملا في اختيار حكامه دون تدخل او تزييف لارادته ، ومع كل تقديرى لدور بعض نواب المعارضة في مجلس الشعب إلا انهم يستطيعون القيام بادوار اكبر واهم من التى يلعبونها على كراسى مجلس الشعب . واجمالا .ماذا استطاعت احزاب ونواب المعارضة ان تقدم تحت قبة البرلمان ؟ والاجابة : لاشىء ! ليس قصورا منهم ولكن لان المعارضة داخل البرلمان وخارجه ايضا مهمتها ان تعارض كما تشاء وكما يحلو لها ، ومن حق الحكومة الا تستجيب ولا تستمع لصوتها ومطالبها . فهل اذا طالبت احزاب المعارضة بوقفه ضد كل هذا الزيف والنفاق والخداع في حياتنا الديمقراطية تكون هى الملامة وهى المسئولة عن انحسار مسيرة الديمقراطية في البلاد .

ان اى مجلس شعب حقيقى لايمكن ان يتجاهل تمثيل حزب الوفد والتيار الاسلامي ممثلا في حزب العمل . ولا يمكن لمثل هذا المجلس ان يستمر اكثر من عام قادم . كما ان اصرار نظام الحكم على الاستمرار في تزوير الانتخابات وعدم توفير الضمانات التى تضمن نزاهتها وحيدتها وتجاهل باقى مطالب المعارضة سوف يدفع بالبلاد وبنظام الحكم الى مخاطر كبيرة ، وسوف يشجع على ظهور تيارات الارهاب والعمل السرى ويقوى من شوكتها . ومن يزعم بانه قادر على مواجهة الارهاب بالقوة يخدع نفسه قبل ان يخدع شعبه ، فالديمقراطية وحدها هى القادرة على تقليم اظافر الارهاب ، والديمقراطية هى التى تحمى البلاد من نار الفتن والتطرف . اما الحكم بالارهاب وبالتزييف فيحمل بداخله عوامل فنائه ، وسوف يطيح بمقاعد الحكم في اقرب فرصة .

مجدى مهنا

مواجهة التطرف

كتبت : إيمان رسلان

● صرح رفعت السعيد امين عام اللجنة المركزية لحزب التجمع للمصور، ان الحزب كان ولايزال يطالب ويناضل من اجل الضمانات الكافية للعملية الانتخابية وان هذه الضمانات ليست فقط في صالح المعارضة وحدها وإنما في صالح مجمل العملية الانتخابية والاستقرار السياسي في مصر ومواجهة دعاة التطرف والارهاب الديني .

وكان حزب التجمع من اول الاحزاب التي دعت الى موقف جماعي لأحزاب المعارضة لتناضل معا من اجل الضمان .. ولكن نحن نعتقد ان المقاطعة يمكن ان تتم في ظل القوائم الحزبية لانه عند الانسحاب لن يتبقى الا قائمة واحدة فقط وهنا ترتبط المقاطعة لدى الجماهير . اما في ظل النظام الفردي فسنجد كل دائرة بها عشرات من المرشحين الذين يشوشون على المقاطعة الحزبية ويخفون او يقللون من تاثيرها الجماهيري ونعتقد ايضا ان المقاطعة فعل جماهيري ولكي تتحقق لابد ان يسبقها عمل جماهيري وليس قرارا علويا ، كذلك فإن عملية المقاطعة تعني او توحي اننا اسقطنا من حساباتنا امكانات التغير الديمقراطي اي التغير البرلماني ومن ثم فإننا نفتح الابواب امام جحيم العنف الديني .

على اية حال سوف نخوض الانتخابات كحزب معارض يملك رؤية مختلفة اختلافا جذريا عن رؤية الحزب الحاكم .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٦ / ١٠ / ١٩٩٠ — ٦ أكتوبر ١٩٩٠

كلمات

بعض الناس الطيبين لايزال عندهم امل في ان تعدل الاحزاب التي قاطعت الانتخابات عن موقفها ، وتشارك فيها . وهو امل ليس ضعيفا فحسب ، بل بالغ الضعف ، ويكاد يكون مستحيلا ، وبعضهم اقترح تأجيل الانتخابات ثلاثة اشهر مثلا ، حتى تستعد هذه الاحزاب لها ، وتختار مرشحيها فيها . وهو كلام يتجاهل نصوص الدستور التى حددت لانعقاد المجلس الجديد موعدا لا يمكن تاجيله .

وبعض الناس الطيبين لايزال عندهم امل في ان يعدل الرئيس صدام حسين موقفه ، وينسحب من الكويت دون قيد او شرط . وهو امل ليس ضعيفا فحسب ، بل بالغ الضعف كذلك . فما معنى ان يستجيب صدام حسين لنداء العقل والحكمة ، وان ينسحب . ان معنى الانسحاب بالنسبة لرجل كهذا هو الانتحار ، وان كان انتحارا ادبيا . انه سيجعل منه اضحوكة ، وسوف يواجهه شعبه قبل كل الناس بالشماتة والسخرية منه ، فمن المهين جدا لمن يظن نفسه بطلا وعملاقا ، ان يتضاءل حجمه ، ويتراجع ويتقهقر ويعلن انه اخطأ الحساب ، وان ذلك معناه انه لم يعد صلاح الدين الايوبى ، ولم يعد يستحق اى اسم من الاسماء التسعة والتسعين التى نسبها الى نفسه او نسبها اليه المنافقون ، وطبعوها في اوراق وزعت على الناس . ماذا يكون اسمه لو تراجع ؟ واذا كان لابد من هذا الانتحار الادبى ، فخير منه ان يكون انتحارا ماديا حقيقيا ، بالسم او بالرصاص او بالخنجر ، او باية طريقة يتفتق ذهنه عنها . وقد لا ينتحر ، ويفضل ان يقول علي وعلى اعدائي ، ويخرب بلده كلها ويموت ، ومعه عشرات او مئات الالوف من الضحايا .

ان العدول عن موقف ورأى خطير كبير معلن ، امر ليس بالهين ، فالزعماء ، سواء كانوا كصدام حسين ، او كانوا كزعماء احزابنا المصرية ، لا ينبغي لهم ان يعترفوا علنا امام الناس انهم كانوا مخطئين ، وانه من الاسلم والاحكم ان يتوبوا وينيبوا ، او على الاقل ان يتراجعوا . ولهذا فلست اعتقد ان صدام سيتراجع . والدليل على ذلك انه يعمل الآن ـ وفق خطة موضوعة ـ لدفع اعدائه الى ان يتراجعوا هم عن موقفهم . انه يحاول ان يحدث في صفوف الخصوم ثغرة او انشقاقا ، عن طريق الروس تارة ، وعن طريق الفرنسيين تارة اخرى . وهو لا يستبعد ان يعقد صفقة مع بوش نفسه ، او مع شركات البترول العالمية التي يحاول اغراءها ببيع البترول لها بنصف الثمن . ومعنى ذلك انه يرى ان تراجع الاخرين ، اكثر احتمالا واسهل وايسر من تراجعه هو عن موقفه .

أما احزاب المعارضة المصرية المقاطعة للانتخابات او المنسحبة منها ، فلن تتراجع هي الاخرى . ولن يتراجع الحزب الوطني عن موقفه ، ولن تؤجل الانتخابات ولن توقف احكام قانون الطوارىء ، ولن يرشح الحزب الوطني نساء اكثر من الاربع حتى لو صحا قاسم امين من مقبرته .

محمود عبد المنعم مراد

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا مشاكل

مرة اخرى فانى اطالب احزاب المعارضة ان تعدل عن قرارها بمقاطعة الانتخابات لان هذا القرار يضر بهذه الاحزاب وليس مفيدا لها . وانها اذا خرجت من مجلس الشعب فانها ستنفصل عن كل المشاكل التى يواجهها الشعب المصرى .. واذا انفصلت عنه فاشك انها تستطيع فى المستقبل ان تعود اليه .

وكل ما تبديه المعارضة من اسباب لا يبرر هذه المقاطعة .. وانما يؤكد لنا ان هذه الاحزاب لا تملك الشخصيات القادرة على خوض المعركة الانتخابية .. ولذلك فهى تريد ان تخفى عجزها بالهروب من الميدان .. ولو ان المعارضة دخلت الانتخابات .. وحصلت على عدد محدود من المقاعد فى مجلس الشعب .. فانها تكون بذلك قد ادت دورها الذى يفرضه عليها وجودها ومصريتها .. لتكون بذلك قد استطاعت ان تنقل وجهة النظر التى تراها الى داخل المجلس ، ويكون هذا دورا ايجابيا ، وليس هروبا من المسئولية .

ونحن جميعا نشكو من السلبية فى المجتمع المصرى .. ونشكو من عدم التزام الناس بدور ايجابى لكل ما يحدث .. رغم ان هذا الدور حيوى بالنسبة للشعب اكثر منه بالنسبة للحكومة .. ولذلك فاننا نطالب كل انسان بالايجابية ، وان يكون له راى وجهد فى مشاكل مصر .. مهما كان هذا الراى .. وخصوصا اننا نتمتع الآن بحرية تعبير ليس عليها اية قيود .

بل ان التليفزيون المصرى ، وهو جهاز رسمى للدولة ، يقوم باعطاء فرص متساوية لكل الاحزاب للدعاية لبرامجها .. ولا يوضع على هذه الفرص اية قيود فى الكلام الذى يقال .. ولا يطالب رئيس الحزب بان يقدم ما يقوله مكتوبا قبل ان يسمح له باذاعته .. بل على العكس يعطى الحرية الكاملة ليقول ما يشاء ..

واذا كان هذا هو الوضع .. واذا كانت صحف المعارضة تستطيع ان تكتب ما تشاء .. دون اية رقابة .. فليس هناك عذر باى شكل من الأشكال يمكن ان يقال انه سيؤثر على المعركة الانتخابية .. وخصوصا ان الانتخابات الفردية يكون لكل مرشح فيها مندوب فى كل لجنة وان هذا المندوب يراقب عملية التصويت ، ويتاكد من نزاهة الانتخابات .. ويكون له ما يسمى يقين المشاهدة ..

وبلاشك ان اى مجال للتلاعب فى الانتخابات بالنظام الفردى اقل كثيرا ان لم يكن منعدما بالنسبة للانتخابات بطرق اخرى ..

ان قرار الانتخابات بالنظام الفردى .. قد فتح الطريق امام معركة انتخابية يسهل مراقبتها .. وهروب احزاب المعارضة هو نقطة سوداء فى تاريخ هذه الاحزاب .

أحمد زين

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

فكرة!

قيل لنا أن الحزب الوطنى لم يرشح ستين فى المائة من نوابه فى مجلس الشعب.. وقيل أن بعضهم لايصلح، وبعضهم متهم بالاتجار فى المخدرات، وبعضهم معروف باستغلال النفوذ والكسب الحرام.. وبعضهم من المغضوب عليهم..

وقد احسن الحزب الوطنى باستبعاد العناصر المشبوهة والشخصيات المعروفة بالفساد وهى عملية تطهير استغرقت خمس سنوات. وهنا نتساءل اين كانت الاجهزة التى تعرف دبيب النمل وتكشف ما فى القلوب. لماذا لم تعترض عليهم عندما اراد ان يرشحهم الحزب.. واين كان المحافظون الذين كانوا يتدخلون فى الترشيحات؟ وكيف وافقوا على ترشيح رؤساء عصابات وتجار مخدرات ليمثلوا حزب الاغلبية.

ومعنى كل هذا ان مجلس الشعب الذى اشترك فى حكم مصر خمس سنوات هو مجلس فاسد حوى من المجرمين والمشبوهين وقليلى الذمة أكثر مما حوى من النواب المحترمين هذا غير النواب الذين حكمت المحاكم بإن انتخابهم غير قانونى، وابى مجلس الشعب احترام حكم المحاكم باخراج حوالى ٧٨ نائبا مطعون فى صحة انتخابهم. فإذا اضفناهم إلى الستين فى المائة الذين شطبهم الحزب الوطنى فمعنى ذلك ان اغلبية هذا المجلس كانت غير شرعية وغير دستورية، وان كل القرارات التى اصدرها والقوانين التى اقرها مخالفة للدستور.

ومن العجب ان المعارضة طالبت بحل ذلك المجلس منذ انتخابه، ومع ذلك تجاهلت الحكومة هذا الطلب، واصرت على بقاء هذا المجلس المزيف، وعاندت فى ان تتخلص من مجلس تعرف هى اكثر ما نعرف مقدار عدم شرعيته، وان اغلبية نوابه لا يستحقون الاحترام.

اننا نرجو ان يكون مجلس الشعب الجديد مجلسا حقيقيا لا صورة ولا وهما وخيالا فقد جربنا المجالس التى تؤلفها الحكومة من انصارها ومن البكم الذين لاينطقون، ومن الذين لا راى لهم، ومن الذين لاخبرة لهم فلم يقووا الحكومة بل اضعفوها، ولم يحترموا ارادة الشعب بل داسوها بالاقدام. لانريد مجالس الاصفار!

إننا نريد أن نعرف من هم الذين اختاروا نواب المجلس السابق الذين ثبت بعد خمس سنوات انهم لايصلحون ان يجلسوا على مقاعد النواب.. وهل الذين رشحوا اعضاء المجلس القديم هم الذين يرشحون المجلس الجديد؟

- واغرب من كل هذا.. هل كان كل هذا الضغط والتزييف والتزوير لانتخاب ستين فى المائة من النواب الذين يصلحون لدخول محكمة الجنايات اكثر مما يصلحون لدخول مجلس الشعب !!

لو كان الشعب هو الذى يختار لما اساء الاختيار!

مصطفى امين

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قاطعنا الانتخابات .. حتى لا نشارك فى خداع الشعب

حتى لا تتوه الحقيقة فى زحمة التصريحات ، التى يدلى بها المسئولون ، ونقرا عنها فى مقالات وكتاب الحكومة وابواقها ، عن سلبية القرار الذى اتخذته احزاب المعارضة فى مقاطعة الانتخابات ، فانى ابادر فاقول ان المقاطعة قرار متأن وصحيح ، ونعرف انه قرار مصيرى ، فقد اشتركت فية بالراى جميع تشكيلات الحزب من القاعدة للقمة ، وادلى الجميع بوجهات نظرهم بعد احتكاك فعلى بجماهير الشعب ، ولم يغب عن فطنة الاستاذ فؤاد سراج الدين زعيم الوفد وحكمته ، انه ناقش الموضوع بعمق وروية مع جميع الشخصيات السياسية المرموقة من رجال الحزب وخارجه ، وجاء قرار الهيئة العليا للحزب يوم ، الثلاثاء ، ١٦ من هذا الشهر بالاجماع شبه الكامل محصلة لدراسات متعمقة ودقيقة مدركين كل ابعاده ونتائجه .

فلم يكن خافيا امامنا ان النظام الحاكم قد استمرا تزييف ارادة الشعب ابشع تزييف فى كل انتخابات جرت ، بغية حصول الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على اغلبيته الساحقة فى مجلس الشعب ، لتتولى هذه الاغلبية بالتالى ترشيح الرئيس لمدة الرئاسة القادمة ، مادام الدستور لم يقيد هذه المدد . كما يضمن الحزب الحاكم احتكاره للسلطة إلى ما شاء الله ، وتصبح التعددية الحزبية شكلا بغير مضمون ، ونظل نحن نقوم بدور الكمبارس لصالح هذا النظام .

ولم يكن خافيا امامنا سر تمسك الرئيس ، وهو رئيس السلطة التنفيذية ، برئاسته للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، حيث يتهافت المنتفعون بالنظام بترشيحات الحزب ضمانا لفوزهم فى الانتخابات ، إذ يتسابق الوزراء والمحافظون واجهزة الحكم المحلى وجميع المسئولين لوضع كل امكانيات الدولة لخدمة مرشحى هذا الحزب ، حفاظا على مراكزهم وتمسكا بمقاعدهم ، حتى وصل الحال فى ظل هذا النظام إلى ان اصبح مجلس الشعب جزءا من السلطة التنفيذية ، او مصلحة من المصالح الحكومية ، وبذلك فقد اهميته كمؤسسة دستورية مستقلة لمراقبة الحكومة واصدار التشريعات لصالح الشعب .

كما لم يكن خافيا امامنا مدى استخفاف النظام باحكام القضاء وكراهيته للمعارضين والعمل على تحجيمهم ، فقد اهدر الاحكام القضائية الباتة والنهائية التى صدرت بشان نجاح ٣٩ عضوا معارضا فى مجلس الشعب السابق واحكاما اخرى قضائية مماثلة فى المجلس الاسبق ، واصر النظام على عدم دخولنا المجلس .

ولم يكن خافيا امامنا الالة الجهنمية التى يملكها النظام ويحتكرها لصالحه فى اعلامه بالتليفزيون والراديو والصحافة ، والتى تكثف حملاتها الدعائية اثناء الانتخابات لصالح الحزب الوطنى ، وفى الجولات التى يقوم بها الرئيس والوزراء فى المحافظات للدعاية للنظام الحاكم .

واخيرا تجاهل النظام فى صلف وعناد كل النداءات والمطالب التى تقدمت بها الاحزاب المعارضة والقوى الوطنية ورجال القضاء والنقابات والهيئات بمشروعاتها للقيادة السياسية بشان القوانين الخاصة بسلامة العملية الانتخابية ، ولم تعن الحكومة بمجرد مناقشتها ، وفوجىء الجميع بصدور هذه القوانين ، بعد ان اعدتها لجنة سرية خالية من اية ضمانة من الضمانات التى طالبنا بها ، ومما زاد الطين بلة صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية مفصلا تفصيلا على مقاس مرشحى الحزب الوطنى ، ومعدا اعدادا دقيقا للتدخل بالتزييف والتزوير فى دوائر المعارضين .

على ضوء كل هذا ، وفى ظل قانون الطوارىء الذى تحكم به البلاد منذ اكثر من ٩ سنوات لم يكن منطقيا ان نساير النظام الحاكم اكثر مما سايرناه ، وكان لابد من ان نقاطع الانتخابات حتى لا نتهم بالمشاركة فى جريمة خداع الشعب ، وان نعلن للشعب اسباب هذه المقاطعة ، وان نفضح الممارسات غير الشرعية التى يقوم بها هذا النظام الشمولى ، وان نطالب بدستور جديد يؤكد حقوق الشعب ويمنع احتكار السلطة والاستبداد بها .

وكان علينا نحن رجال الحزب الا نرشح انفسنا فى هذه الانتخابات التزاما بقرار الحزب ، واحتراما لانفسنا ولحزبنا الذى نتشرف بالانتساب اليه .

والله الموفق وهو المستعان .

عبدالمنعم حسين

رئيس لجنة الوفد العامة بالبحيرة

بمنتهى الصراحة

ومن المدهش انه بعد ان اعلن الوفد مقاطعته لانتخابات مجلس الشعب القادمة لاسباب قوية تهدف إلى تحقيق الديمقراطية الحقيقية ثار أعضاء الحزب الوطني وبما فيهم قياداته وارغوا وازبدوا وكالوا الهجوم وأطلقوا اللافتات ومعها اشاعة تحمل سؤالا ماذا يريد الوفد ؟ لقد اراد الوفد الانتخابات بالنظام الفردى ونفذنا ذلك له فماذا يريد بعد هذا ؟

«طيب بزمتكم» هل كان الخلاف على الفردى أم الزوجى ام القائمة اصلا واساسا ام كان الخلاف على ماتعلمونه جيدا ويعلمه الشعب كله ؟ إلى متى هذه المغالطات ؟ وإلى متى هذا الاستخفاف بالعقول ؟ وإلى متى تلك التخريجات الكاذبة ؟

ومن الغريب ايضا انه في الوقت المفترض فيه ان يطربكم ويسعدكم ويغبطكم قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات لانه ينسجم مع رتحكم ويتطابق مع اهدافكم ويتوافق مع مفاهيمكم والتى هي مفاهيم الحزب الواحد من هيئة التحرير مرورا بالاتحاد القومى وعروجا على الاتحاد الاشتراكى وعطفا على منبر الوسط وجنوحا على حزب مصر ووصولا الى حزبكم الوطنى والوطنى جدا . ومن ثم فإن هذا القرار يسعف نهمكم الى السلطة بما يوفره لحزبكم من عدد مقاعد كان سوف يحوزها فاخذتموها بدلا من ان ياخذها «حد غريب» ، فبدلا من ان تشكرونا تصبون علينا حمام غضبكم وتشنون علينا الهجوم وتعرون الرؤوس وتنظرون الى السماء داعين علينا في غيظ شديد لكى ينزل على رؤوسنا اكبر البلاء ، لماذا هذه الثورة ياسادة ؟ إن البعض قد يعد هذا الموقف من المفارقات او المتناقضات ولكن متى عرف السبب بطل العجب !

السبب ببساطة ان كل شيء انكشف وبان وانتم لاتودون ذلك ابدا بل تبغون بان تظل المسرحية قائمة تحت مبرر حسبة معينة .. الرئيس والله في غنى عنها تماما . ومن جراء موقف الوفد والاحزاب الشريفة فربما تعجل اسدال الستار وهو الامر الذى تخشونه كل الخشية إذ من خلاله يتاكد الاحتمال بعدم حصولكم على مقعد واحد إذا ماأسدل الستار ، إلى التغيير والتصحيح .. ياسيادة الرئيس الشعب كله بل والعالم باسره بمتغيراته معك .

مدحت الهرميل

النقابات المهنية تؤيد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات

قوانين الانتخابات الجديدة بدون ضمانات ومخيبة لآمال الأمة

كتب ـ مجدى خلفى :

اعلنت النقابات المهنية تاييدها لقرار المعارضة بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، لعدم وجود ضمانات كافية وضرورية لنزاهة العملية الانتخابية : ناشدت النقابات الرئيس حسنى مبارك تاجيل الانتخابات ، والدعوة الى عقد مؤتمر قومي ، تشارك فيه مختلف القوى السياسية والنقابات المهنية ، ويبحث ضمانات نزاهة الانتخابات العامة ..اكد البيان الذى اصدرته سبع نقابات مهنية ، ان الانتخابات تقع في دائرة اهتمام الاحزاب والمواطنين ، وليس الحزب الوطني الحاكم وحده . كما اكد البيان صدور القوانين الثلاثة المنظمة للانتخابات بدون الضمانات التى طالبت بها النقابات المهنية ـ وصف البيان التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية بانه مخيب لآمال الامة ـ كما وصف البيان قبول القضاء للدفع بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد بانه بشائر عن قصر عمر المجلس القادم . كما وصف البيان المشاركة في الانتخابات القادمة بانها عملية تحطيم لآمال الشعب في اقامة حياة نيابية سليمة ، ومخاطرة غير مضمونة النتائج ، واهدار لاموال المرشحين ووقت المواطن وجهد الدولة. كما اكد البيان ان المجلس القادم مهدد بحكم قضائي يكشف بطلانه . وكانت النقابات المهنية قد طالبت اكثر من مرة بتنفيذ حكم المادة ٨٨ من الدستور والتي تنص على اشراف القضاء الكامل على كافة اللجان الفرعية والعامة . اقترحت النقابات اقامة مراكز انتخابية تحت اشراف القضاء ، يضم المركز خمس لجان فرعية . كما اقترحت النقابات المهنية ، اجراء الانتخابات على يومين او ثلاثة . وطالبت بانهاء حالة الطوارىء المستمرة منذ عام ١٩٨١ ، وعلى الاقل خلال فترة الانتخابات ، لضمان حرية الحركة والدعاية ، وسلامة مندوبى المرشحين . اكدت النقابات ضرورة تصحيح جداول الناخبين ، وقيام الناخب بالتوقيع او البصم امام اسمه في كشوف الناخبين ، والتصويت بموجب البطاقة الشخصية او العائلية او جواز السفر . وكانت نقابات المحامين واطباء الاسنان والمهندسين والتجاريين والبيطريين ، والاطباء البشريين والصيادلة ، قد عقدت اجتماعا امس الاول . دعت نقابة الاطباء الى عقد ندوة يوم " الاثنين " القادم ، لمناقشة قانون الانتخابات والحياة السياسية . وجهت النقابة الدعوة الى الاحزاب السياسية وممثلى النقابات المهنية ومختلف القوى السياسية ، للمشاركة في الندوة . اكد الدكتور عبدالمنعم ابو الفتوح امين علم نقابة الأطباء ، ان الندوة تهدف الى فتح حوار مباشر بين القوى السياسية

صـور برلمـانية

يكتبها : سـامى متـولى

أحـزاب المعارضـة التى لايعجبهـا العجـب .. ولمـاذا المقاطعـة ؟!

لا ادرى لماذا فى كل انتخابات وتحت اى نظام انتخابى نسمع صراخ بعض احزاب المعارضة وتهديداتها بالمقاطعة .. لقد إحترنا فى فهم مطالب المعارضة فعندما كان نظام الانتخاب فرديا طالبت بالإنتخاب بالقائمة ، ولما صار الانتخاب بالقائمة عادت تطالب بالفردى ، ولما عدنا إلى النظام الفردى لم يعجبها العجب !! . وصارت مرة ترفع شعار ضرورة ان يشرف رجال القضاء على العملية الانتخابية من البداية الى النهاية ومن اصغر لجنة لاكبر لجنة وهى تعلم ان عدد رجال الهيئات القضائية بالتمام والكمال لايتجاوز ربع عدد اللجان الانتخابية على مستوى الجمهورية فكيف يتم تحقيق هذا الهدف رغم مايحققه القانون من ضمانات جادة واشراف رقابى من القضاء على العملية الانتخابية وعلى جميع اللجان الرئيسية والفرعية !

وصارت مرة اخرى تثير مقولة تفصيل الدوائر الانتخابية وتخصيصها لافراد بعينهم ، وللاسف فإن الداوائر الانتخابية التى تتلاءم مع نظام الانتخاب الفردى هى نفس الدوائر القديمة التى كانت قائمة ايام الانتخاب بالنظام الفردى ، مع بعض التعديلات البسيطة التى تراعى التقسيمات الادارية الجديدة ونسبة الاعداد فى كل دائرة ، وتم ذلك التقسيم قبل فتح باب الترشيح ، وقبل معرفة اسماء المرشحين وهوياتهم .

وصارت مرة اخرى تتشكك من احتمالات تدخل رجال الشرطة والادارة فى العملية الانتخابية وهى تعلم تماما ان الانتخاب الفردى اكثر الانظمة ضمانا فى عمليات الفرز وسهولة فى اعلان النتائج .

واقول للاسف الشديد صرنا فى كل إنتخابات نسمع صراخا من احزاب المعارضة وتشكيكا فى العملية الانتخابية قبل ان تتم ، وبعد ان تتم .. ونسى هؤلاء وهؤلاء ان بلادنا تتمتع بقضاء نزيه ، لاقيد ولاسلطان عليه وان القضاء استطاع اكثر من مرة ان يحل مجلس الشعب ، نتيجة للطعون فى عدم دستورية بعض مواد القانون التى اجريت فى ظلها الانتخابات ..

واقول بصراحة شديدة اننا نتمتع بمسيرة ديمقراطية واسعة فى ظل حكم الرئيس حسنى مبارك ، لايستطيع احد ان ينكرها ، وان التعددية الحزبية إحدى الركائز الاساسية لدعم الديمقراطية ونموها ، ولكنى لاارى مبررا فى مقاطعة بعض الاحزاب للعملية الانتخابية تحت اى مقولة او ستار .. واقول لهؤلاء الذين اعلنوا مقاطعتهم لماذا يخشون الممارسة !! واتساءل هل لانهم لاشعبية لهم فى الشارع السياسى وانهم احزاب تديرها صحف فقط ، دون ان تكون لهم قواعد وركائز وبرامج تلتف حولها الجماهير ويؤيدونهم .

وهل لان قيادات هذه الاحزاب فقدت مصداقيتها لدى المواطنين بمواقفهم الهزلية ، وإنتماءاتهم المشبوهة ، وبعدهم عن الواقع ، وانصرافهم عن المشاركة فى العمل القومى ومحاولتهم السعى الى القفز على السلطة دون سند او دافع فعلى !! وهم يعلمون مسبقا ان الجماهير ستدير لهم ظهورها فينكشف امرهم اكثر مما هو مكشوف ، لذلك يتجنبون الممارسة الديمقراطية ويبتعدون عن النزول الى الشارع السياسى لانهم لا وزن ولاثقل ولا قبول لهم فيه ..

واقول من غير المعقول فى ظل الانتخاب الفردى او فى ظل اى ديمقراطية سليمة ان توزع الدوائر على الاحزاب وتقسم المغانم كما يطالب بعض القيادات الحزبية من الحزب الوطنى بذلك .. ومن غير المعقول ان يتم ذلك ثمنا لعدولهم عن مقاطعة الانتخابات !!


فؤاد سراج الدين


ابراهيم شكرى

والا فلماذا كانت الانتخابات ولماذا كانت التعددية الحزبية والديمقراطية !!

واقول ان من مزايا نظام الانتخاب الفردى ان لكل مواطن سواء ينتمى الى حزب اولا ينتمى لاى احزاب ان يتقدم للترشيح سواء بصفة حزبية او مستقلا ، وارادة الجماهير الحرة هى التى ستقف معه او ضده وهى التى سترفعه الى الجلوس على كرسى مجلس الشعب او ستلفظه ..

واقول ان المجلس سواء اقبلت الاحزاب على ممارسة حقها الدستورى وقدمت مرشحيها او لم تتقدم بمرشحين لها واعلنت المقاطعة ، اقول ان كافة التيارات الحزبية والسياسية ستكون ممثلة فى المجلس بإرادة الجماهير الحرة وإختيارها للافضل والاصلح ..

واقول للجميع ارجو ان تراجعوا مسيرة مجلس الامة ومجلس الشعب فى دوراته السابقة ، وايام ان كان الانتخاب بالنظام الفردى وبدون التعددية الحزبية .. لتروا ان الانتخابات افرزت عناصر جادة ، قادت مسيرة معارضة وطنية هادفة ، وربما كانت المعارضة فى هذه المجالس اقوى واعمق واعنف من المعارضة التى نراها الان فى ظل التعددية الحزبية .. كانت وللحق اقول معارضة شريفة نزيهة جريئة تضع نصب اعينها دائما صالح الوطن والعمل من اجل الشعب .

واتمنى من كل قلبى ان تراجع فصائل المعارضة التى اعلنت مقاطعة الانتخابات مواقفها وان تدفع بمرشحيها للانتخابات اثراء للديمقراطية وتحقيقا للممارسة السليمة الجادة ، فى ظل الضمانات والرقابة القضائية التى يكفلها القانون ويحرص عليها الرئيس حسنى مبارك ويطالب بها باعلى صوته .

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٠

الانتخابات .. وموقف المعارضة !

انتخابات مجلس الشعب القادمة .. ومقاطعة المعارضة لها استحوذت على جانب كبير من أحاديث الناس بعد ان كانت ازمة الخليج والحرب الباردة وانتهاكات صدام حسين وجرائم الارهاب تسيطر على اهتماماتهم .. ولايمكن ان ننكر - ونحن نعيش فى عصر ديمقراطى - حق المعارضة فى موقفها من الانتخابات .. واعتراضها على الاسلوب الذى صدر به قانونها الجديد .. واجراءات تقسيم بعض الدوائر .. ووسائل الاشراف على العملية الانتخابية .. وكذلك المناداة بالغاء قانون الطوارىء ..

نحو النور

ومطالب احزاب المعارضة بعضها منطقى .. وبعضها الاخر غير منطقى .. فالقانون الجديد للانتخابات كان من الافضل - قبل صدوره - أن يطرح للمناقشة على الجهات التى يعنيها تطبيقه وفى مقدمتها الاحزاب .

وكذلك الاجراءات التى تتعلق بتقسيم الدوائر والاشراف على الانتخابات ..

وكان من واجب الحكومة - وهذا شىء لايضيرها - ان تدعو ممثلى احزاب المعارضة الى اجتماع موسع لمناقشة هذه الامور ، والاستماع الى ارائهم بهدف التوفيق بين وجهات النظر .. وهذه هى ابسط صور الديمقراطية .

والفرصة مازالت قائمة لاحتواء الازمة وتصحيح الخطأ ، عن طريق توجيه الدعوة لرؤساء الاحزاب المعارضة لاجتماع عاجل والاستماع الى وجهات النظر المختلفة فى جو تسوده الديمقراطية والحرية .. الحكومة بعد ذلك مطلق الحرية فى الاخذ بها أو رفضها .. ولكنها تكون بهذا الاسلوب قد ادت واجبها .. وقامت بما هو مفروض عليها .. وفى نفس الوقت تحظى باحترام الشعب وتقديره .

اما مطالب احزاب المعارضة التي اراها غير منطقية فانها تتمثل فى اصرارها على الغاء قانون الطوارىء فى الوقت الذى تمر فيه مصر بمرحلة حرجة وتتعرض للارهاب والتهديد بهدف اثارة القلاقل .. وضرب الاستقرار ، مما يستدعى ارجاء هذا المطلب لوقت لاحق ، والابقاء على هذا القانون لفترة اخرى ، حتى تهدأ الامور ، ويسود الامن والامان ، وتزول هذه التهديدات السافرة .. والاعمال الاجرامية التى يرتكبها الماجورون والعملاء والحاقدون .

اما بالنسبة لمطلب المعارضة بتولى رجال القضاء الاشراف الكامل على الانتخابات .. فهو مطلب قد يكون من الصعب تطبيقه لعدم قدرة الاجهزة القضائية على القيام بهذه المهمة التى تحتاج الى اعداد كبيرة من القضاة لايمكن توفيرها بسهولة .

وما تطالب به المعارضة باجراء الانتخابات على يومين متتالين ، هو حل معقول .. وعلى الحكومة ابداء الرأى فيه .. ومناقشة مدى امكان تطبيقه مع رؤساء الاحزاب .

بقى ان نشير الى موقف المعارضة المشرف فى مساندة وتاييد سياسة الدولة ورئيسها من ازمة الخليج - فيما عدا قلة ضئيلة لاتاثير لها - هذا الموقف الذى حظى على احترام وتقدير الشعب بكل اتجاهاته وطبقاته .. وهو ان دل على شىء ، فانما يدل على جدية المعارضة ووعيها .. ويؤكد أنها ليست معارضة لمجرد المعارضة .. وانما هى المعارضة التى نريدها .. معارضة حقيقية لها دورها وتاثيرها

واخيرا .. ان الخلاف بين الحكومة والمعارضة بسبب الانتخابات كان من الممكن معالجته بحكمة .. واحتواؤه بسهولة .. ولكن الحكومة لم تبذل أية محاولة فى هذا السبيل .. ولم تغتنم هذه الفرصة لتدعيم علاقتها بالمعارضة خاصة بعد ان ساندتها وايدتها فى سياستها وموقفها من ازمة الخليج ..

ان بقاء هذا الخلاف - دون حل - سوف يجعل من مجلس الشعب الجديد أداة طيعة فى يد الحكومة .. وبذلك تتقهقر مسيرة الديمقراطية أميالا الى الوراء .. بدلاً من أن تتقدم خطوات الى الامام .

سمير عبدالقادر

رأى بالعربى

كيف نختار من يمثلنا في مجلس الشعب ؟!

هل يكفي ان نقتنع بان المرشح الذى ننتخبه يمثل الحزب الذى نؤيده ، دون النظر الى شخصية هذا المرشح ؟!

هل نعطي اصواتنا لمجرد المجاملة او تاييدا لاصدقاء او عائلات او عصبيات ؟!

هل هناك مواصفات محددة يجب ان يتمتع بها المرشح لينال اصواتنا ؟!

اسئلة كثيرة تتردد على السنة الناس مع بداية الترشيحات لعضوية مجلس الشعب واشتداد المنافسة بين المرشحين الذين يامل كل واحد منهم ان يمثل ابناء دائرته تحت قبة البرلمان . البعض يتمنى النجاح لكي يحقق لبلده امالا كبيرة في حياة ديمقراطية سليمة يرتفع فيها صوت الشعب . والبعض الآخر وهم الغالبية للاسف - يرى ان عضوية مجلس الشعب تحقق له الجاه والمال والنفوذ والحصانة التي تجعله فوق القانون !

ولكن كيف نفرق بين المرشح الطامع في النفوذ وبين المرشح الذى يضحى بمصالحه الشخصية في سبيل المبدا والخدمة العامة .. ؟!

المسألة في رايى بسيطة ولا تحتاج الى عبقرية بقدر ما تحتاج الى اجراءات سهلة . اولا علينا ان نطلب من كل مرشح ان يعلن مركزه المالى مدعما بالوثائق ، اى يقدم اقرار ذمة مالية لناخبيه وان يعد بتقديم اقرار سنوى لابناء دائرته في حالة نجاحه . وان يقدم كشف حساب عن ادائه في مجلس الشعب السابق اذا كان من بين الاعضاء الذين اعادوا ترشيح انفسهم . وان يكون هذا البيان مدعما بمضابط جلسات مجلس الشعب بحيث يعرف الناخبون اذا كان هذا المرشح قضى وقته نائما في قاعة المجلس ، ام انه كان من المصفقين الدائمين ام من اصحاب الراى المدافعين عن الحق والحرية حتى ولو ادى ذلك الى التضحية بمصالحه الشخصية .

وعلى المرشح ان يوضح موقفه من قضايا الساعة . يؤيد الانفتاح الاقتصادى مثلا ، ام انه يؤمن بالاقتصاد الموجه ؟!

ماهو موقفه من القطاع العام ؟ هل يؤيد قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية ؟! هل يؤيد ان تكون الحصانة التى تمنح لعضو مجلس الشعب من اجل حمايته من اى اجراء تعسفي من السلطة التنفيذية عندما يعارضها او يحرجها باستجواباته وادائه ، ام ينادى بان تمتد مظلة الحصانة - كما يحدث الآن - لتحميه من العقوبة على اى جريمة يرتكبها ؟!

ان اصواتنا غالية وثمينة ويجب الا نفرط فيها ولذلك علينا ان ندقق في اختيار من يمثلنا في مجلس الشعب القادم . ولا نريد نوابا يؤيدون ما لا يؤمنون به . لا نريد تجارا يبيعون لنا الوهم ويشترون هم النفوذ والثروة . نريد نوابا يحاربون الفساد . يقاومون دكتاتورية الاغلبية عند الخطأ . يؤمنون بحق الناخبين عليهم . لا يجرون وراء الوزراء لتحقيق مصالحهم الشخصية ولكن يحاسبون الوزراء عندما يقصرون في تحقيق المصلحة العامة .

عندما نفعل هذا وعندما يقع اختيارنا على نواب بهذه المواصفات فاننا بذلك نحقق اهم اهداف الديمقراطية الصحيحة . بان يكون لنا ممثلون حقيقيون تحت قبة المجلس لا مجرد ممثلين يتحركون طبقا لاوامر المخرج !

● ● ●

شر البلية ما يضحك : والبلية هنا هى هذا التكذيب الذى نشرته الجرائد على لسان رئيس الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى وينفى فيه وجود مياه مجارى مختلطة مع مياه الشرب في مناطق المهندسين والدقي وامبابة والعجوزة . الذى يضحك الجميع هو ان رائحة المياه ولونها وطعمها كلها تؤيد انها مياه مجارى . اما اذا كان ما يقوله رئيس المرفق صحيح فان سكان هذه المناطق يوجهون له الدعوة ليشرب معهم كوب ماء من الحنفية . ويعتبرون قبوله لهذه الدعوة اكبر دليل على صحة اقواله ويثبت انهم جميعا لا يفرقون بين طعم المياه النقية ومياه المجارى !

محمد طنطاوى

لقطات برلمانية

●● ... وبدات المعركة الانتخابية بالنظام الفردى .. وقبل ان تنطلق أول طلقة فى المعركة .. فرت احزاب المعارضة وهى تصرخ .. وتولول .. فيما عدا حزب التجمع .. الذى وقف فى الميدان .. وينتظر ان يتقدم بمرشحين فى دوائر محدودة .

هذا القرار ـ فى رايى ـ اجراء « تكتيكي » .. ينقصه الذكاء .. فاغلب أعضاء احزاب المعارضة .. سيتقدمون للانتخابات كمستقلين .. حتى اذا لعبت معهم « البلية » عادوا الى أحزابهم .. واصبح الحزب ممثلا فى البرلمان .. واذا ـ لاسمح الله ـ اصابهم الفشل .. « فبادار مادخلك شر » .. والحزب المعارض أمام الناس .. قاطع الانتخابات !

وحزب الوفد ـ على الاخص ـ لم يكن موفقا ابدا فى قرار الانسحاب .. فهو « مخترع » القول المأثور منذ العهد القديم : « لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه » .. وهو فى هذا العهد .. صاحب موقف قومي احترمه الناس بالنسبة لأزمة الخليج ... وهذا الحزب بالذات .. يعرف ان لموقفه صدى محترما فى الشارع الانتخابى .. فلماذا هذا الفرار ؟ .. ولماذا هذا اللف والدوران ؟

ولم اكن مبالغا عندما كتبت فى الاسبوع الماضى .. ابشر بمولد حزب جديد .. اسمه حزب المستقلين .. وهو فى الحقيقة .. « خليط » من مختلف الاحزاب .. احزاب المعارضة .. والحزب الوطني نفسه .. الذى لم يقو بعض اعضائه على « استراتيجية » الحزب بعدم ترشيحهم .. على اساس ان من كان يصلح مرشحا فى الانتخابات بالقوائم .. يمكن ان يكون « مرشحا غير مناسب » فى الانتخاب الفردى .. الذى يعتمد ـ كما قلنا قبل ذلك اكثر من مرة ـ على العصبية والشعبية ومدى صلته بالجماهير فى دائرته .

واعرف ـ استنادا الى معلوماتى الخاصة ـ ان هذه الانتخابات ستسفر عن مفاجآت .. واؤكد انه لن يحدث فى هذه الانتخابات اى مظهر من مظاهر التاثير على الناخبين .. بل ستترك للناخب كل الحرية فى اختيار ممثله فى الدائرة .. وكانت هذه فرصة لاحزاب المعارضة لاثبات مدى تاثيرهم فى الشارع .. ومدى « الشعبية الضخمة » التى اخذوا يتغنون بها طوال السنوات الماضية .!

المهم .. ان « المستقلين » سيلعبون دورا كبيرا فى مختلف الدوائر الانتخابية .. واقدم لهم اقتراحا :

لماذا لايتجمعون من الآن .. بعد ان خلعوا ارديتهم الحزبية القديمة .. ليشكلوا ـ اقصد الناجحين منهم ـ حزبا جديدا .. له برامجه ومبادئه .. نجحوا على أساسها ؟!

اعتقد ان هذا ـ لو تم ـ فسنشهد مولد اول حزب .. نبع من الشارع .. وبارادة الجماهير .

عبدالفتاح الديب

المحروسة

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

انشقاقات واستقالات جماعية

داخل احزاب المعارضة بسبب مقاطعة الانتخابات

كتب ـ عادل قنديل :

أعربت الاوساط الحزبية المصرية عن استيائها الشديد لقرار بعض زعماء المعارضة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة حيث اجمعت القيادات والقواعد الحزبية رفضها التام لتلك الممارسات السلبية التى تضر بالمسيرة الديمقراطية كما تصاعدت الصراعات والانشاقات داخل احزاب المقاطعة بشكل خطير يهدد وحدتها وتواجدها فى الشارع المصرى

استقالات جماعية

ففى حزب الوفد الجديد : اعلن المرشحون فى بيان جماعى عن احتجاجهم على قرار المقاطعة الذى حول الحزب الى مجرد جثة بلا حراك واعتبروا القرار بانه بمثابة مناورة تهدف الى الهروب من مواجهة المشاكل الجماهيرية والقضايا القومية فى تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والامة العربية كما قرر المرشحون ـ وفى مقدمتهم علوى حافظ ، واحمد طه ، وكرم زيدان ـ خوض المعركة الانتخابية رغم ان ذلك قد يعرضهم لعقوبة الفصل من عضوية الحزب وفى تطور اخر هدد ما يزيد على خمسة الاف عضو وفدى فى القاهرة والمحافظات بتقديم استقالات جماعية الى فؤاد سراج الدين اذا لم يتراجع عن قراره بمقاطعة الانتخابات

الرفض التام للمقاطعة

وفى حزب الاحرار اكد عضو قيادى بارز بأن رئيس الحزب اضطر الى الانسياق مع رؤساء الوفد والعمل والاخوان بسبب التهديدات التى وجهت اليه منهم بقطع العلاقات معه وطرده من الجبهة المشتركة لقوى المعارضة اذا لم يذعن لقرارهم الخاص بعدم دخول الانتخابات

واضاف المصدر : بان تدهور شعبية حزب الاحرار والمخاوف التى تراود رئيس الحزب من الهزيمة الانتخابية كانت دافعا له لاتخاذ هذا الموقف ورغم ذلك الا ان حوالى خمسين



أحمد طه



علوى حافظ

مرشحا من مرشحى الحزب يقودهم عبد الفتاح الشوربجى الامين العام للحزب رفضوا قرار المقاطعة وقرروا خوض المعركة الانتخابية فى دوائرهم .

وفى نفس الوقت تشير مصادر الحزب الى ان قيادة الحزب اضطرت امام هذا الاجماع الى اللجوء لاسلوب جديد للتحايل على قرار المقاطعة وذلك بالسماح للمرشحين بدخول الانتخابات على ان يتقدموا باستقالات صورية الى مصطفى كامل مراد بصفة مؤقتة ولحين انتهاء العملية الانتخابية ليعودوا بعدها الى مواقعهم فى صفوف الحزب وأشار الى ان حزب الاحرار لا يتشبث باشراف القضاء على كل لجنة ولكنه ضغط مطلبه ليقتصر على الاشراف القضائى على المقار فقط لأن كل مقر يجمع ما بين ٢ و٥ لجان مما ييسر على وزارة العدل انتداب العدد المطلوب لهذا الغرض

اجهاض الممارسة الديمقراطية

وعلى صعيد اخر انتقد الجناح الاشتراكى لحزب العمل قرار المقاطعة الانتخابية. حيث قال شوقى خالد عضو اللجنة التنفيذية للاشتراكيين : بأن الذين يبكون على الديمقراطية واحوال المعارضة اليوم هم انفسهم الذين ساهموا فى اجهاض الممارسة الديمقراطية والمعارضة بممارساتهم الديكتاتورية داخل احزابهم واذا كان هؤلاء يدعون بأن مواقفهم تعبر عن نبض الشعب

فاننى ارى أن الشعب هذه الايام لا يهمه قضية مشاركة احزاب المعارضة فى الانتخابات بقدر ما يهمه فى الدرجة الأولى المساهمة الواعية فى حل مشاكله الاقتصادية .

وفى تطور اخر اعلنت اللجنة التنفيذية للجناح الاشتراكى لحزب العمل بأن قرار المهندس ابراهيم شكرى بمقاطعة الانتخابات لا يعدو أن يكون اكثر من تعبير عن موقف شخصى ومحاولة منه للبحث عن دور لافت للنظر انطلاقا من قاعدة خالف تعرف رغم انه يدرك تماما بأن حزب العمل الاشتراكى الان له قيادة يتزعمها احمد مجاهد وفقا لقرارات المؤتمر العام الخامس والسادس للحزب والذى تم بموجبها سحب الثقة من المهندس ابراهيم شكرى ومعاونيه كما تم انتخاب قيادة جديدة طبقا لنصوص لائحة الحزب ونظامه الداخلى .

حزب العمل والانتخابات

اما احمد مجاهد رئيس الجناح الاشتراكى فقد اعرب عن دهشته لممارسات ابراهيم شكري الذي كان يدافع عن شرعيته بالادعاء بان اجهزة السلطة تتعامل معه كرئيس للحزب وها هو اليوم يخرج عليها ويقاطع الأنتخابات ويشكك فى نزاهتها واضاف : بان حزب العمل برئاسته له سيشارك فى الانتخابات

الخوف من الهزيمة

وفى حزب مصر الفتاة اكد سامى مبارك : بأن قرار مقاطعة الانتخابات هو قرار سلبى يرجع الى خوف الذين اصدروه من الهزيمة فى الانتخابات ونفى ان يكون السبب الحقيقى للقرار هو : عدم توفر الضمانات الانتخابية لأن المعارضة خاضت انتخابات ٨٤ و٨٧ فى ظروف اصعب وتحت مظلة نظام انتخابى طالما شكت من سلبياته وطالبت بالعودة الى النظام الفردى من خلال مشروع القانون الذى سبق لها ان تقدمت به

المحروسة

المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

وبدأت المعركة الانتخابية

طالبت المعارضة بالانتخاب الفردى فلماذا تقاطع الانتخابات الآن؟

مدير إدارة الانتخابات "للسياسى"

فى مصر ٦ آلاف قاض .. فكيف يشرفون على ٢٣ ألف لجنة؟

لا فرق عندنا بين مرشح وآخر .. وأتحدى أن يحدث أى تزوير

كتب ـ جمال الخولى :

باقى من الزمن ٧٢ ساعة ويغلق باب الترشيح لمجلس الشعب فهل سيعيد بعض رجال الاحزاب الذين عزفوا عن خوض المعركة الانتخابية تفكيرهم وهل سترجع القيادات الحزبية عن قرارها بمقاطعة الانتخابات وخاصة ان وزارة الداخلية قد اكدت على نزاهة الانتخابات ولن يتعدى دورها سوى تأمين اللجان الانتخابية ولا يستطيع شرطى دخول هذه اللجان مهما كانت رتبته كما سيقوم رجال القضاء بفرز الاصوات يدويا ولا دخل لكمبيوتر الداخلية فى عمليات الفرز .

حول دور وزارة الداخلية فى الانتخابات القادمة التقت « السياسى » مع مدير الادارة العامة للانتخابات اللواء احمد فؤاد عطا، مساعد وزير الداخلية للانتخابات واجرت معه هذا الحوار

أربعة ضوابط

● ما هو دور وزارة الداخلية فى الانتخابات القادمة .. وما هو دور رجال القضاء ؟

ـ دور وزارة الداخلية من خلال الادارة العامة للانتخابات محدود اما الدور الرئيسى والأول فهو للهيئات القضائية وقد حددت المادة ٨٨ من الدستور جهة الاشراف على الانتخابات وتتم عملية الاقتراع تحت اشراف اعضاء من الهيئة القضائية اما دور وزارة الداخلية فهو اعداد البطاقات الانتخابية وكشوف باسماء الناخبين ومد مديريات الامن بالمطبوعات اللازمة ومحاضر لجان الفرز التى تحرر بواسطة رجال القضاء .

وقد حددت المادة اللجان العامة وفقا لعدد الدوائر وكذلك اللجان الفرعية بحيث تيسر على الناخب ان يدلى بصوته وقد حددت ـ ايضا ـ الا يزيد عدد الناخبين فى اللجان الفرعية عن الف ناخب والا يقل عن خمسمائة ناخب والسبب وراء هذا التحديد العددى للجان الفرعية عدم تكدس الناخبين امام اللجان حتى لا يحدث تصادمات بين انصار المرشحين

● ● وهل تكفى اعداد رجال القضاء للاشراف على جميع اللجان العامة والفرعية فى جميع المحافظات المصرية ؟

● لدينا ستة الاف عضو فى الهيئة القضائية ـ وعدد اللجان الفرعية ٢٣٤٦٧ لجنة على مستوى الجمهورية وهذا يعنى ان عدد رجال القضاء لا يتعدى ربع عدد اللجان ولذلك جعلنا المشاركة القضائية فى بعض اللجان الفرعية ولقد اعطانا القانون هذا الحق .. فهو يقول : يعين رؤساء اللجان العامة من بين الهيئات القضائية فى جميع الاحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعيه ـ بقدر الامكان ـ من اعضاء الهيئة القضائية ولذلك سوف نستعين للجان الفرعية بمديرى الادارات القانونية فى الحكومة والقطاع العام وهم ـ أيضا ـ من رجال القانون ـ وبذلك يشرف على كل لجنة عامة مستشار واحد من العاملين فى المحاكم وكل لجنة فرعية إما ان يرأسها قاضى او مدير ادارة قانونية ويعاونه امين وعضو اخر وسوف يشرف رئيس اللجنة العامة على اللجان الفرعية التى تتبع دائرته .

توقف الحياة القضائية

● ● لماذا لا تستعين برجال القضاء فى النيابات والمحاكم وغيرها من الاماكن الاخرى حتى يشرف رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل دون الحاجة الى مديرى الادارات القانونية فى الحكومة والقطاع العام ؟

● لو استعنا بكل رجال القضاء العاملين فى الدولة للاشراف على الانتخابات سوف تتوقف الحياة القضائية فى مصر الى أن تنتهى عملية الانتخابات التى قد تستغرق سته شهور على أقل تقدير .

وسوف لا تباشر النيابات والمحاكم وهيئات قضايا ومجلس الدولة عملها فهل من الممكن تعطيل مصالح شعب بأكمله كل هذه المدة الزمنية !!

ومع ذلك فالاشراف الاول والكامل على عملية الانتخابات لرجال القضاء حيث ان فرز الاصوات سيتم فى اللجان العامة تحت اشرافهم وبايديهم ولذلك فكل الضمانات متوفرة لنزاهة الانتخابات والقول للمشككيين فى نزاهة الانتخابات لا مصلحة لنا فى ان ينجح مرشح أو اخر وكافة الضمانات موجودة لكل المرشحين على مستوى الجمهورية وتتحدى وزارة الداخلية ان يكون هناك اى عمليات تزوير وستكون العمليات الانتخابية نقية ١٠٠٪ ولا فرق عندنا بين مرشح حزب معارض واخر والقول ـ ايضا ـ لا يجب ان تعلق الاحزاب فشلها على مبررات لا وجود لها .. وان كانت لا تستطيع الحصول على تأييد الجماهير فلا تعلق عدم خوضها الانتخابات على اشياء أخرى !! والقول لهؤلاء « اتقوا الله فى مصر » .. فلدينا ديمقراطية لا يستطيع احد ان ينكرها ..

وفرز قضائى

● ● ما هو دور كمبيوتر وزارة الداخلية فى عمليات فرز الأصوات ؟

● لن يتدخل الحاسب الآلى « الكمبيوتر » لوزارة الداخلية فى عمليات فرز الاصوات وسوف يتولى رجال القضاء رؤساء اللجان العامة فرز الاصوات بأيديهم وهم الذين سيعلنون النتيجة بعد الفرز مباشرة وفى اللجان العامة .. ثم تخطر كل لجنة عامة وزارة الداخلية بالنتيجة النهائية

ضوابط عامة

● ● هل هناك ضوابط للدعاية الانتخابية ؟

● الدعاية الانتخابية ـ ايضا ـ ينظمها القانون ومن حق كل مرشح ان يقوم بعمل الدعاية الانتخابية اللازمة لنفسه .. ولكن وزارة الداخلية تضع ضوابط عامة لسلامة سير هذه الدعاية دون اى اضرار ولذلك لكى يقوم اى مرشح بعمل الدعاية الانتخابية يجب عليه ان يحصل على موافقة من مديرية الأمن التابع لها حتى لا يحدث تجمهرا وتعديات من اعضاء مرشح اخر ضده والهدف من ذلك هو تأمين المرشح .

جريمة قضائية

● ● هل من حق رجل الشرطة ان يدخل لجان الانتخابات الفرعية او العامة ؟

● لا يجوز لرجل الشرطة المعين لحراسة اللجان ان يدخلها الا اذا تم استدعاؤه عن طريق رئيس اللجنة واذا كانت هناك جريمة قضائية .. وواجب رجال الشرطة المعينين لحراسة اللجان الفرعية تأمين مقر اللجان من الخارج وحراسة صناديق الاقتراع اثناء عملية نقلها من مقر اللجان الفرعية الى اللجنة العامة كقوة حراسة ـ فقط ـ اما الصناديق نفسها فتكون فى عهده رئيس اللجنة الفرعية وليس من حق رجل الشرطة ان يمد يده اليها ..

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

مقاطعة الانتخابات .. والإرهاب

قالت جريدة الشعب تعليقا عن مقاطعة المعارضة للانتخابات .. بان « الباب قد اصبح مفتوحا الان على مصراعيه امام اصحاب العنف والتطرف ولا تلومن الا انفسكم (يقصد الحكومة) ..

والمعنى الذى يقصد من هذا الحديث عن المقاطعة هو أن الحزب الوطنى سيكون وحده فى المعركة الانتخابية بينما كل القوى السياسية ستمتنع عن دخولها وبالتالى تشعر طوائف كثيرة فى المجتمع انها غير ممثلة فى المؤسسة التشريعية ويحدث نوع من الشعور بالكبت والانعزال عن المشاركة فى صنع القرار
من هنا يمكن بعد انعدام القنوات الشرعية ان ينفتح الباب للقنوات غير المشروعة أى الاعمال الارهابية

فهل هذا صحيح ؟
هل سينفرد الحزب بدخول المعركة الانتخابية ؟
وهل ستغلق ابواب القنوت الشرعية ؟
وهل وجود الازهاب والارهابيين فى مصر يتوقف على وجود القنوات الشرعية او عدمها ؟

اولا ان هناك احزابا سياسية مختلفة ستدخل المعركة الانتخابية .. وكلها احزاب ضعيفة حقا .. ولكن كل الاحزاب المعارضة ضعيفة بدرجات متفاوتة .. وسيعطى دخول حزب التجمع المعركة نكهة سياسية خاصة بحكم تمثيله لليسار ثم ان هناك عددا من اعضاء الاحزاب التى قررت مقاطعة الانتخابات ستدخل المعركة الانتخابية .
وهذا من اضرار قرار المقاطعة ونتائجه السيئة بالنسبة لاحزاب المعارضة التى لن يلتزم بعض اعضائها بقراراتها الحزبية .

والاهم من ذلك عدد المرشحين المستقلين الذى سيزيد عن عدد مرشحى الحزب الوطن فى الغالب وهؤلاء يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة ربما كان بعضهم من ذوى « الاتجاهات الاسلامية »

وبالتالى ستكون المعركة الانتخابية حية .. والمنافسة التى ستجرى خلالها ستوسع من نطاق الممارسة السياسية فى البلاد ..

اما بالنسبة لما سيجرى بعد الانتخابات فانه كان من الافضل طبعا للحياة الديمقراطية فى مصر .. ولصالح احزاب المعارضة ذاتها .. أن يكون هناك ممثلون للاحزاب التى قاطعت الانتخابات وبالذات حزبى الوفد والعمل .. ولكن اذا لم يوجد .. فان ذلك لايلغى القنوات الشرعية فسيظل هناك مجلس الشعب الذى يمثل السلطة التشريعية بمن فيه من اغلبية ومعارضة وسيمضى فيه العمل وفقا للوائح والقوانين التى اقرها الدستور عن كيفية طرح القوانين واقرارها ..

والمعارضة لها اما ان تكون داخلة او خارجة بواسطة نشاط الاحزاب المعارضة او الصحف وهى وسيلة هامة من وسائل التأثير فى صنع القرار السياسى ..

يبقى بعد ذلك السؤال الثالث هل وجود الارهاب والارهابيين فى مصر يتوقف على وجود القنوات الشرعية او عدمها ؟

بادىء ذى بدء نلاحظ انه فى ظل تمثيل كل الاحزاب المعارضة ماعدا حزب اليسار فى مجلس الشعب بحوالى تسعين نائبا فى البرلمان لم يتوقف الارهاب فى مصر

بل ان النواب الذين يمثلون التيار الاسلامى فى مجلس الشعب لم يتكرموا يوما واحد بالمساهمة ببيان واحد .. او بنشر ابحاث ومقالات ولا نقول اقتراح قوانين ضد الارهاب والارهابيين ..

- وهذا يعنى سواء وجد ممثلون للمعارضة فى مجلس الشعب ام لم يوجدوا فان الارهاب موجود وسيظل موجودا .. فالارهابيون فى مصر ينتمون الى تيار دينى متطرف يرى أن هذه الاساليب الارهابية هى الملائمة وحدها للوصول الى الحكم ويعتقد « بكفر » الوسائل الشرعية ونظام الحكم بل والمجتمع كله ..

ففى جميع الاحوال هو مستمر فى ارتكاب جرائمه .. ولن يوقفه سوى حل مشاكلنا جذريا .. وتوسيع المسيرة الديمقراطية بالممارسة .. وهذا ما كان على احزاب المعارضة ان تساهم فيه اذا كانت ضد الارهاب فعلا !

عبد الستار الطويلة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

بوضوح

الصيد في الماء العكر !

أيا كان الأمر ، فلابد في رأيي من صيغة ، تتفق عليها المعارضة والحكومة حتى تتم الانتخابات القادمة في اطار من الحريات وضمانات سيادة القانون وان تأتي نتائجها وهذا هو المهم في الموضوع بما يعزز ثقة الناس في المسار الديمقراطي وبحيث يكون المجلس ممثلا لكل التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية ومعبرا عن ارادة الناخبين فيمن يجب ان يمثلهم في مجلس الشعب القادم

وفي حين تطالب المعارضة بالاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات خاصة خلال عمليتي التصويت والفرز باللجان الفرعية وهي الاكثرية للعلم .. ترى الحكومة من جانبها أن ٦ الاف قاض لايمكن لهم بأي حال من الاحوال ان يشرفوا على ٢٣ ألف لجنة إنتخابية على مستوى الجمهورية ، ولو كانت التعديلات التي ادخلت مؤخرا على قانون الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ، وكذلك موضوع دمج الدوائر الانتخابية قد تم عرضها على الاحزاب قبل اصدارها .. لكان هناك اتفاق عليها ولالتزم الجميع بها .. غير انه يبقى الآن الى جانب ماتعهدت به الحكومة من توفير كل الضمانات لنزاهة الانتخابات وانه لامصلحة في انجاح أي انسان على حساب القانون .. إن تدرس وجهات نظر المعارضين الذين قرروا مقاطعة الانتخابات القادمة بحيث يكون هناك اصرار من الجميع على أن تأتي الانتخابات بلا طعون او دعاوى قضائية قد توقف كل شيء !

والانسحاب من دخول الانتخابات لثلاثة احزاب معارضة سياسية في الشارع المصري حق لها ومن حق الشعب ايضا ان يطالب بعلاج الامر كي يمثل كل فكر سياسي داخل المجلس ولكن المطلوب أن يتم الابتعاد عن المبالغات ولغة التهديد سواء من المعارضة او من غيرها وقد شعر الناس بذلك عندما طرح اقتراح بان تشرف الامم المتحدة على الانتخابات القادمة وظني انه ومنذ دستور ١٩٢٣ وفي ظل الحياة النيابية المصرية ، لم يسمع الناس بمثل هذا الاقتراح الا الان وقد تكون قناعة المعارضة الناجمة عن عدم عرض قانون الانتخابات عليها وعدم ثقتها فيما اعلن عن الضمانات .. وراء طرح مثل هذا الاقتراح ولكن يجب ان يكون هناك حرص على الابتعاد عن المبالغات التي يمكن ان تسيء حتى الى المواقف المقنعة ويجب ان يكون اهتمام الجميع الان ، تقديم النموذج الحضاري للديمقراطية في المنطقة واعلاء شأن القانون والحرص على حقوق الانسان ولا يكفي ان نرى من الاحزاب السياسية من اثر الاشتراك . ذلك أن المحصلة النهائية لن تكون في صالح الحياة النيابية الصحيحة ولا ننسى ان الذين قاطعوا الانتخابات انما كانوا يمثلون غالبية عظمى للمعارضة في مجالس سابقة ومن هنا فان الاستماع الى وجهات نظر المقاطعين يغدو امرا هاما ليس من اجل مصير النموذج وحرصا على الاستفادة من المتغيرات الدولية ، بل ايضا حتى لا يتم الصيد في الماء العكر !

فاروق ابو العلا

كلمة حب

●● يبدو أن الحكومة تعجلت الأمر في قضية الانتخابات واتخذت كل القرارات دون أن تشاور .. لأن هناك أكثر من مشكلة حاليا أمام الحكومة .. فالمعارضة تقاطع الانتخابات .. والمواطن العادى أيضا يقاطع الانتخابات .. وقد سمعت أن هناك محاولات من جانب الحكومة لاقناع المعارضة بدخول المعركة .. ولكن الحكومة لاتبذل أى جهد لاقناع المواطن بالانتخاب .. ويبدو أن الحكومة ترتاح لذلك .. حتى تقوم هى بنفسها بالانتخاب نيابة عن المواطن .. باعتبار أن الحكومة تفهم أكثر من المواطن .. ولأن الحكومة وصية على المواطن .. ولأن الحكومة لاتحتاج إلى رأى المواطن !! لأنها ادرى منه بمصالح الجماهير !! تعجلت الحكومة ولم تشاور فى الأمر .. والمقاطعة تجعل من الانتخابات لعبة وليست معركة .. ولاتكافؤ فرص :

●● والمعارضة مطالبها بسيطة وسهلة .. إنها تريد ضمانات لنزاهة الانتخابات وحرية الانتخاب .. وعندها يمكن أن تدخل المعركة .. دون أن تطعن فى حرية الانتخاب .. بل تقبل النتيجة مقدما .. مادمنا حققنا لها ماتريد من ضمانات .. وقد سمعت أن هناك اتصالات فعلا من جانب الحكومة بالمعارضة .. ولكن الشواهد لاتكفى لاقناع المعارضة التى لم تصدق مايقال لها حتى الآن .. لأن شواهد المعركة لاتوحى بالأمان .. وبعض الآراء التى تنشرها الصحف تقول أن المعارضة لاتريد أن تدخل الانتخابات لأنها تعرف أنها احزاب بلاشعبية .. ولاجماهير .. وانها سوف تسقط فى الانتخابات .. ولذلك تقاطعها .. وهذه الآراء تسد الطريق أمام أى محاولة لاقناع المعارضة بدخول المعركة .. لأنها مصادرة مقدما لكل فكرة عن نزاهة الانتخابات .. ومادامت المعارضة ساقطة وتافهة فى نظر هؤلاء الكتاب فماهى جدوى المعارضة إذن .

●● ولو نجحت محاولات الحكومة فى إعطاء الأمان للمعارضة بالدخول .. فهل تفلح الحكومة فى إقناع الشعب بأن يذهب إلى صناديق الانتخاب .. إن المواطن يسمع ويرى مايجعله يتصور أن الأمور على حالها .. وانه لاتغيير .. وأن الوجوه نفس الوجوه .. والاساليب نفسها .. والضغوط نفسها .. ويخرج بنتيجة واحدة .. ان النتيجة معروفة مقدما .. وأن الحكومة رتبت كل شىء !. حتى حجم المعارضة معروف مقدما .. ورئيس مجلس الشعب معروف مقدما ..

●● وقد سألنى دبلوماسى أجنبى .. من هو رئيس مجلس الشعب القادم .. قلت ان المسألة تتوقف على النتيجة .. والحزب الذى يفوز بالاغلبية سوف يرشح رئيس المجلس .. وضحك الرجل .. ربما من سذاجتى .. وربما لأنه تأكد اننى لاأقول كل ماأعرفه .. وأنه لن يخرج من هذا الحوار بشىء .. ولذلك ابتسم وسكت .. فقد عرف اننى لن أعطيه مايريد ..

●● ودعونا نأخذ صورة أخرى .. لقد رفضت امريكا الاعتراف بنتيجة انتخابات رومانيا .. وقالت ان الانتخابات مزورة .. وسألوها عن الدليل .. قالت لأن حزب الحكومة استغل الاعلام الحكومى لصالحه .. وكان دور المعارضة فى إعلام الحكومة هزيلا وقالت امريكا ايضا .. لأن الحزب الحاكم استغل سيارات الحكومة وأموال الحكومة وموظفى الحكومة فى الدعاية لمرشحى الحزب الحاكم .. وأنه بذلك قضى على تكافؤ الفرص بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ..

●● امريكا لم تتهم الحزب الحاكم فى رومانيا بأنه زور فى الاصوات .. ولكن مجرد استغلال الحزب الحاكم لامكانيات الحكومة جعل النتيجة مزيفة مزورة .. لاتعبر عن حقيقة اتجاهات الشعب .. فهل يمكن أن نتحاشى ذلك فى الانتخابات القادمة حتى يصدق العالم أن الانتخابات المصرية نزيهة .

●● لو ابتعدنا عن الشبهات لدخلت المعارضة وأقبلت الجماهير على صناديق الانتخابات .. ولكن هل نفعل .. أم نستمر كما حدث فى كل المرات السابقة ! وهناك خيط رفيع بين نزاهة الانتخابات وشعبية الأحزاب .. وإذا كانت الحكومة واثقة من النتيجة فماهو سبب الخوف من تقديم كل ضمانات الحرية للانتخابات ..

محمد الحيوان

علامة استفهام ؟

حزب الخضر المصرى الذى يرفع لواء حماية البيئة لم يقاطع الانتخابات ولم يدخل فى تكتلات ولم يعقد صفقات .

فالحزب له هدف اسمى هو حماية الانسان من البيئة وحماية البيئة من الانسان وهى رسالة حضارية تدخل ضمن تيار عالمى يجتاح العالم كله .

وهى تحتاج الى جهد مضن وتعاون مخلص وبناء مع جميع الاطراف .

من ثم فالحزب لايسعى الى الحكم مثل الاحزاب الاخرى . ولكنه يسعى لان يكون لك صوت مؤثر واصدقاء فى كل مكان .

من هنا فقد قرر الحزب ان يخوض المعركة الانتخابية ايمانا منه بان صيحته تجد صدى لها فى قلب كل ضمير وكل عقل .

ورغم ان الحزب وليد لايزيد عمره على بضعة اشهر فقد افسحت لـه القاعدة الشعبية صدرها واحتضن الالاف مبادئه فور الاعلان عنها .

ونحن - اعضاء الحزب - والمتعاطفين معهم لانملك بعد للاسف جريدة تنطق باسمنا فقد كنا نستعد لاصدار هذه الجريدة فى اوائل يناير القادم .

واذا كانت المعركة الانتخابية قد سبقت صدور الجريدة فاننا نأمل ان يتسع هذا المكان لكي ينقل اليك صوتنا واخبارنا مؤقتا .

والله ولى التوفيق

عبدالسلام داود

المحروسة
المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

عفوا سيدى الرئيس

نحن نعلم ان قرارنا بمقاطعة الانتخابات ليس بالقرار السهل اصداره من ناحيتنا وبالتعامل معه بيسر من طرف الحزب الحاكم وصدقنى اننا كنا نتمنى ان ندخل الانتخابات ولكنك اغلقت امامنا كل منفذ لتستمع الينا واوصدت عنا كل اذن لتصغى لصوتنا وانت يا سيدى الرئيس تعلم تماما حجم الحزب الحاكم وقدره بالشارع المصرى وتعلم وبذات القدر مصداقيتنا وايدو لو جيتنا انبنية على الديمقراطية الحقيقية - وقد دخلنا الانتخابات لدورتين متتاليتين املين ان نحقق شيئا ما فى دفع عجله الديمقراطية وترسيخ اقدامها وكان نوابنا هم الشعلة التى جعلت للمجلسين طعما ونوعا من الممارسة ولكن مهما كنا على صواب كان دائما القرار مع الاغلبية .

كنا نريد حقا ان ندخل الانتخابات لو استمعت الينا ونحن نعيد ونزيد ان تكون رئيسا لمصر كلها

كم كان يسعدنا ان ندخل الانتخابات لو لم يفصل ترزيتك قانون الانتخابات الذى تشوبه شائبة عدم الدستورية واذا صح ذلك فان المجلس القادم سيكون مصيره مصير سابقيه اى ان مصر حكمت ابان عهدك بثلاث مجالس غير دستورية - فهل هذا ما يرضيك ان يوصم عهدك بذلك ؟

كم كنا نرحب بدخول الانتخابات ونحن نعلم مسبقا انها ستزور وان النسبة المقررة للحزب الحاكم ستكون اكثر من ٧٥٪ مهما اشرف على الانتخابات السادة القضاة فهم كما تعلم سيراسون اللجان العامة فقط بعد ان يكون التزوير قد تم فى اللجان الفرعية ونحن للاسف ليس لدينا بلطجية للدفاع عن عدم التزوير فى هذه اللجان ومهما كانت النتيجة التى سنحصل عليها - اقول اننا كنا نرحب بالدخول حتى نقف بجوارك كما وقفنا معك ابان ازمة الخليج .

كم كان يسعدنا ان ندخل الانتخابات لنقول للعالم اننا نضحى بمصالح حزبنا ونترفع عنها مراعين مصلحة وطننا مصر ولكن كان يجب ان نقف هذه الوقفة التى ما كنا نريدها حتى تستمع الينا وحتى نعلن اعتراضاتنا على الكثير من الممارسات التى لا نرى انها تخدم الصالح

ما كنا نحب ان يصدر قرارنا فى هذا التوقيت بالذات ولكنك كما قلت لم تترك لنا الخيار بل إغفر لى ان اقول لك انك اجبرتنا على اخذ هذا القرار فلا تغضب منا بل اغضب على رجالك الذى لا يخلصون النصيحة لك

وعلى العموم سيدى الرئيس كان باطن قرارنا هو رسالة الى رجال حكمك اننا لن نلعب معهم لعبة ديكور الديمقراطية واننا خارج المجلس وبقوة وجودنا فى الشارع المصرى سنكون اقوى من وجودنا بالمجلس لان الحكم هنا سيكون للشعب كله وليس مقصورا على بعض الاخوة من نواب حزبكم الناجحين سواء بالتزكية او عن طريق الكمبيوتر .

ان لديك فى حكمك احد الوزراء القلائل الذين لديهم الخبرة الكافية لاجراء استقصاءات راى وهو الدكتور عاطف عبيد - وارجو ان تكلفه باجراء استقصاء راى لعدة مواضيع لتعرف الحقيقة ثم بعد ذلك ليكون قرارك نابعا من رغبة الشعب فعلا وليس بناء على رغبة اصحاب المصالح .

حاشيه : هل يرضيك هذا الوضع الدستورى الغريب الذى تجتازه البلاد دون وجود نائب للرئيس او رئيس لمجلس الشعب او حتى مجلس للشعب يختار رئيسا وذلك طوال فترة الانتخابات ؟

رمزى زقلمة

تنوير

وهل هناك صلة بين أزمة الخليج والانتخابات التى ستجرى بعد أيام ؟ نعم هناك أكثر من صلة وأكثر من رابطة ، بحيث يمكن القول بأن الصورة التى سوف يتشكل بها المجلس الجديد ، تعد انعكاسا لموقف مصر من الأزمة ومقياسا للرأى العام تجاه هذا الموقف . وأكثر الظن فيما أعتقد أن الموقف الداخلى كان سيتغير تغيرا كبيرا لو أن هذه الأزمة الخليجية لم تقع أصلا ، أو لو أن موقف مصر منها كان موقفا آخر ، سواء وقفت مصر منها موقف المتجاهل السلبى ، أو موقف المؤيد أو المهادن أو المشجع للعدوان والغزو .



محمود عبدالمنعم مراد

من أزمة الخليج إلى انتخابات مجلس الشعب

كان الغزو العراقى للكويت حدثا كبيرا جدا . ولعله أخطر حدث دولى وقع على الساحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . والخطأ الذى وقع فيه الرئيس العراقى صدام حسين ، هو أنه كان يظن أن الغزو يمكن أن يمر ، بوصفه حدثا محليا أو إقليميا لن يثير اهتمام العالم كما تبين فيما بعد . وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية . يجتمع أكثر من مليون جندى – من الطرفين – فى ساحة قتال محددة ، زودت فيها القوات المسلحة بآخر ما أنتجته ترسانات العالم من أسلحة تكتيكية وإستراتيجية ، تقليدية وغير تقليدية ، أسلحة قتال محدودة الأثر وأسلحة دمار شامل ، فيها غازات سامة وقنابل بيولوجية ، وربما ذرية ونووية أيضا . وساحة هذا القتال المرتقب ، وهذه الحشود الضخمة من البشر والعتاد ، قريبة منا جغرافيا وبشريا وسياسيا واقتصاديا ، ولهذا كانت صلتنا بها قوية ومباشرة ولا يمكن تجاهل دورنا فيها . ومن هنا أصبح الموقف الذى تتخذه مصر من هذه الأزمة الخليجية ، موقفا هاما ومؤثرا بدرجة لم تعهدها مصر من قبل : ومنذ الأيام الأولى كان على القيادة المصرية أن تحدد موقفها من أزمة الخليج . وقد حددته بالفعل ، ولم تضيع وقتا طويلا فى الاختيار فعندما يكون المنطلق هو الموقف المبدئى المنحاز للحق وللشرعية وللقانون الدولى وللأخلاق والقيم والتقاليد ، يكون التحديد أو الاختيار سهلا واضحا لا يحتاج إلى تفكير طويل . والمفترض فى مثل هذه الأزمة أن يكون لكل طرف يحتاج إلى تحديد موقفه فرصة الاختيار بين ثلاثة مواقف ، هى كما قلنا إما أن تجنح الدولة إلى التجاهل والسلبية وتضييع الوقت والميوعة حتى تحسم الأمور ، أو تعمد الدولة إلى الادانة والشجب الصريح والوقوف مع الحق مهما تكن النتيجة ، أو تعمد إلى الموافقة على الغزو صراحة أو منا بالتبرير وخلق المعاذير . وقد تعرضت الدول العربية . كما تعرضت مصر منذ أول لحظة لهذا الاختيار وقررت الاختيار الحاسم السريع ، فأدانت العدوان ، كما أدانته دول الخليج التى كانت معرضة هى الأخرى لهذا العدوان نفسه ، وبعض الدول العربية التى حزت حزو مصر ، بينما وقفت دول أخرى ترقص على الحبال وتمتنع عن إبداء الرأى أو تغيب عن الحضور ، أو يكون لها بعض التحفظات . ووقفت دول أخرى مع العدوان صراحة كما فعلت منظمة التحرير وحكومة الأردن ، أو ضمنا كما فعلت اليمن والسودان .

وكما اختلفت مواقف الدول العربية ، حدث اختلاف فى مواقف الأحزاب المصرية إزاء أزمة الخليج ، وإن كان موقف الشعب المصرى على وجه الإجمال كان موقفا واضحا وصريحا ومستنكرا للعدوان العراقى ورافضا له ، إلى درجة أن جانبا كبيرا من الرأى العام المصرى لم يعد يكفيه أن ينسحب العراق من الكويت بحيث تنتهى الأزمة سلميا دون إراقة الدماء ، بل يطلب هذا الجانب من الرأى العام ، أن توقع على صدام حسين عقوبة توازى فى حجمها وما ارتكبه من عدوان وما فعله جنوده وتابعوه من جرائم وحشية ضد سكان الكويت وغيرهم من الأجانب المقيمين فيها .

ووقفت القيادة المصرية موقفها التلقائى المبدئى الصريح فجاء منسجما وقويا

ومؤكدا لاتجاهات الرأى العام فى جملته الغالبة ، بينما تعارض هذا الموقف مع القسم الذى كان يفترض أن يكون أكثر إدانة للغزو والعدوان والجرائم البشعة التى ارتكبها المعتدون ، وأعنى بهذا القسم ، أولئك الذين يتحدثون عن الدين ، ويتخذون منه مطية لتحقيق أهداف سياسية خاصة ، تتعارض وتتنافى مع ما ورد فى كل الأديان من نهى عن الظلم والقهر والعدوان .

وهكذا تحدد الموقف الحزبى الداخلى نتيجة لهذا الخلاف الذى بدا فى الموقف الخارجى من أزمة الخليج . وأصبح الحزب الحاكم فى مصر ، المؤيد تلقائيا ومبدئيا من جماهير الشعب ، أصبح فى جانب ، بينما المعارضون اللابسون لعباءة الدين ومعهم بعض القاشيين والشيوعيين يقفون فى معسكر واحد مع العراق المعتدى الذى يحكم بلده بالحديد والنار ، سواء كان موقفهم هذا صريحا علنيا أو ضمنيا مبررا بمعارضة تزامنت الأحداث فى الداخل والخارج على هذا النحو . كان لابد - بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشعب المبجل ، من إجراء استفتاء شعبى على حل المجلس ،

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء التى قالت فيها الجماهير الشعبية بأغلبيتها الساحقة ، قالت نعم - لحل المجلس ، كان لابد من صدور قرار بفتح باب الترشيح لانتخابات جديدة ، وتحديد موعد لاجرائها ولدعوة المجلس الجديد للانعقاد فى خلال المدة المحددة التى ينص عليها الدستور .

وهكذا وجدت أحزاب المعارضة المصرية نفسها مواجهة بمسرح سياسى حزبى داخلى جديد ، متغير عما كان عليه قبل بداية أحداث الخليج . وربما كان الكثيرون من المنتمين إلى الحزب الوطنى الديموقراطى ، لا يوافقون على هذا الرأى الذى أقول به ، وهو أن الحزب الحاكم قبل أحداث الخليج ، كان يمر بأحرج موقف واجهه الحزب منذ تكوينه حتى الآن .

صحيح أننا كنا قبل الأحداث قد وصلنا إلى مرحلة تفاهم وثيق مع كل الدول العربية بلا استثناء ، ولكننا فى نفس الوقت كنا نواجه فى الداخل صعوبات

اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة ، وكانت مباحثاتنا مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تمر بمسيرة متعثرة مليئة بالعقبات والعراقيل . وكانت الديون قد تراكمت وزادت المبالغ المخصصة لخدمتها ، وكانت أسعار السلع الأساسية والضرورية فى زيادة مستمرة بسبب التضخم واختلال الموازنة العامة ، وزيادة النقص فى ميزان المدفوعات . هذا إلى جانب ارتفاع صوت المعارضة المصرية على اختلاف آرائها ومناهجها من أقصى اليمين المتمثل فى الجماعات المتطرفة إلى أقصى اليسار المتمثل فى الشيوعيين والماركسيين . وكان من الممكن فى هذه الظروف أن يواجه الحزب الوطنى الديموقراطى معارضة متنامية متصاعدة ، من كل فصائل المعارضة ، من الوفديين إلى حزب العمل إلى الجماعات الدينية إلى الشيوعيين والناصريين . وكان الموقف الناجم من مشكلات المجلس النيابى الذى قررت المحكمة الدستورية العليا بطلان تكوينه ، عاملا مساعدا للمعارضة فى شن حملاتها على الحزب الوطنى ورجال القانون فيه المسئولين عن إصدار القوانين التى أدت إلى هذه الأزمة الدستورية التى لم تواجه البلاد لها مثيلا من قبل ... وجاءت أزمة الخليج لتقلب الموازين رأسا على عقب . فكلما قلنا ، زادت شعبية الحزب

الحاكم ، وعلى رأسه القيادة التى اتخذت القرار الصائب الحائز على موافقة الأغلبية الساحقة ، واكتسب الرئيس حسنى مبارك شخصيا محبة وثقة الجماهير أكثر من أى وقت مضى فى سنواته التسع التى تولى خلالها قيادة البلاد ، مضافا إليها ثقة وتقدير دول العالم كله شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ومن كل اتجاه ، فيما عدا الدولة العراقية المعتدية المدانة من الجميع ، بينما تعرضت المعارضة وبخاصة حزب العمل الاشتراكى ومعه الإخوان المسلمون المتحالفون وإياه ، تعرضت لأسوأ موقف يمكن أن يتعرض له حزب من الأحزاب . لقد ضاعت مصداقيتهم لأنهم تنكروا للمبادئ التى ينادى بها الإسلام كما تنادى بها كل الأديان ، ووقفوا وحدهم فى الميدان

عزلا من تعاطف الناس ، تحوطهم علامات الاستفهام والاستنكار .

وكلما اقترب موعد الانتخابات ، زاد الحزب الوطنى الديموقراطى شعبية بفضل ما أجمعت عليه دول العالم من موقف التأييد والمساندة لمصر التى أثبتت شجاعتها وقدرتها على المواجهة ، واتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب بغير تردد أو انفعال ، وأعلن بوش عن اقتراحه الذى قدمه للكونجرس الأمريكى بإسقاط الديون العسكرية عن مصر ، والتى بلغت أكثر من سبعة آلاف مليون دولار ، كما توالت قرارات بعض الدول العربية التى أسقطت كامل ديونها عن مصر ، وبلغت جملة المبالغ التى أسقطت أكثر من ستة آلاف مليون دولار .

ولم تجد المعارضة بدا من مواجهة هذا الموقف بإثارة المطالب التى تعلم هى قبل غيرها بأنها مجرد تعجيز وتبرير لها بالانسحاب . وكان من بين ما طالبت ، إسناد الاشراف على كافة اللجان الانتخابية إلى رجال الهيئة القضائية ، ورغم ما فى هذا الطلب من إثارة الشك والريبة والاتهام من جانب المعارضة إلى السلطات الحكومية التى ستجرى الانتخابات ، إلى جانب ذلك كانت المعارضة تنادى بأن يتولى رئاسة اللجان التى يبلغ عددها أكثر من ٢٣ ألف لجنة أعضاء الأسرة القضائية التى لايزيد عددهم على سبعة آلاف . وعندما ردت عليهم الحكومة بذلك قالوا إنه كان من الممكن إجراء الانتخابات فى يومين متعاقبين بدلا من يوم واحد ، وهو مالم يحدث قط فى مصر منذ بداية النظام النيابى حتى الآن .

وطالبت المعارضة أيضا بإلغاء قانون الطوارئ ، وذلك فى الوقت الذى انتقل فيه جانب كبير من القوات المسلحة إلى ساحة المعارك المتوقعة فى منطقة الخليج ، وأصبحنا نواجه حالة شبيهة بحالة الحرب أو قريبة منها ، مما يستدعى فرض أحكام الطوارئ لو لم تكن مفروضة بحكم هذه الظروف الاستثنائية التى لا يختلف حولها اثنان .

وإذا أضفنا إلى الموقف عاملًا آخر ، هو ذلك الحادث الإجرامى البشع الذى راح ضحيته الرجل الثانى فى مصر ، وهو الدكتور رفعت المحجوب ، ومعه خمسة من رجال الشرطة المكلفين بحراسته ، وذلك فى وضح النهار وفى وسط القاهرة وفى منطقة تكتظ برجال الشرطة المكلفين بحراسة الفنادق الكبرى والمنشآت العامة ، وفى اليوم الذى كانت ستعلن فيه نتائج الاستفتاء استعدادا لإجراء الانتخابات العامة لمجلس الشعب ، إذا أضفنا هذا العامل إلى ما سبق بيانه من وجود جانب كبير من قواتنا المسلحة فى منطقة الخليج ، كان الإلحاح على المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ضربا من التعجيز وإثارة العقبات فى الطريق . هذا مع أن نفس أحزاب المعارضة كانت قد شاركت فى الانتخابات العامة عدة مرات ، فى كل أحكام الطوارئ ، ودون اشتراط لرئاسة رجال القضاء لكل اللجان الانتخابية ، مما يؤكد أن الأحزاب المعارضة وجدت فى هذه المرة أن فرصتها فى الدعاية الانتخابية وفى احتمال الفوز بعدد مناسب من المقاعد البرلمانية ، فرصة ضعيفة جداً تهددها بالقضاء على كل أمل فى أن يكون لها دور مؤثر فى الشارع السياسى ، وتحت قبة البرلمان .

وكان من الممكن ، والمأمول أن يقوم نوع من التحالف أو التفاهم أو التنسيق بين الحزب الوطنى الديموقراطى وأحزاب المعارضة ، وبخاصة حزب الوفد الجديد ، لو لم تتغير الخريطة الحزبية المصرية نتيجة الأحداث التى طرأت عقب العدوان العراقى على الكويت . كان تكوين نوع من الجبهة الوطنية تتم على أساسها الانتخابات البرلمانية الجديدة ، كفيلا بتخفيف حدة الصراع بين الحزب الحاكم من جهة ، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى ، ولكن الأحداث المروعة التى لم تكن فى الحسبان ، فرضت واقعا جديداً ، وتضمنت نتائجها تطورا بالغ الأهمية فى علاقات أحزاب المعارضة بعضها ببعض . فلولا أحداث الخليج ، لكان المتوقع أن يتم - كما أسلفنا - قيام نوع من التحالف أو الاتفاق أو التنسيق بين الحزب الوطنى الديموقراطى والأحزاب الأخرى ذات الوجود الملموس على المسرح السياسى ، أو كان الموقف سينتهى إلى قيام تحالف من أحزاب المعارضة جميعا بحيث تقف كلها فى صف واحد ضد الحزب الوطنى الديمقراطى خلال عملية الانتخاب ، وبخاصة أنه انتخاب على أساس المقاعد الفردية التى يمكن أن تتيح الفرصة لقيام تحالف وتنسيق بين أحزاب المعارضة بحيث تختار فيما بينها أقوى مرشحيها لمنازلة مرشحى الحزب الحاكم فى عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

ولكن أحداث الخليج فرضت واقعًا جديدًا يتمثل فى أن حزبى المعارضة الكبيرين وهما حزب الوفد من جانب والتحالف الإسلامى الذى يضم الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار من جانب آخر ، قد عارض أحدهما الآخر معارضة عنيفة حول موقف مصر من مشكلة الخليج . وهكذا أصبح الخيار المتاح فى الأيام الأخيرة السابقة لإعلان الترشيحات ، هو أن يتم التفاهم أو التنسيق بين حزب الوفد والحزب الوطنى الديموقراطى ، فى مواجهة الإخوان وحزب العمل ، بحكم أن كلا من التكتلين يتخذ موقفًا مماثلًا من العدوان العراقى للكويت . ولكن الأمر فيما يبدو جاء على غير المتوقع . ولم يجد الحزب الوطنى حاجة تدفعه إلى التحالف مع حزب الوفد يتم على أساسه ترك بعض الدوائر الانتخابية ، عشرين دائرة أو أكثر قليلًا ، لحزب الوفد يرشح فيها من أنصاره من يشاء بتأييد من الحزب الوطنى الديموقراطى . ومن فرط إحساس الحزب الحاكم بقوة موقفه وتأييد الجماهير له بعد أن دعمه رئيس الحزب بقراره الشجاع الحكيم الخاص باستنكار وشجب العدوان العراقى والوقوف ضده تأييدًا لحرية واستقلال الكويت ، وحماية للسعودية ودول الخليج الأخرى من تكرار العدوان العراقى ، وقف الحزب وحده مواجهًا جميع أحزاب المعارضة ، رافضًا أى نوع من التنسيق أو المساومة أو النزول عند مطالب المعارضين . وأدى ذلك إلى نتيجة لم تكن متوقعة بحال ما ، وهى أن تنضم كل الأطراف الحزبية ذات المواقف المتباينة المتناقضة فيما بينها من أزمة الخليج ، وقفت صفًا واحدًا وكتلة مترابطة لم يسبق لها مثيل ، تعلن انسحابها أو ما أسمته بمقاطعتها الانتخابية التشريعية ، زاعمة أن الحكومة رفضت كل مطالبها ، كما رفضت أى نوع من الاعتراف بها يؤدى إلى مشاركتها محليًا فى اتخاذ القرار ، وبخاصة فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بعملية الانتخابات ..

فالوفديون الذين كانوا مؤيدين للكويت بدرجة كاملة من التأييد والدفاع عن موقفها وتعرضها للعدوان العراقى ، وقفوا مع التحالف بين الأخوان المسلمين وحزب العمل الاشتراكى الذين كانوا يدافعون علنا عن صدام حسين ويختلقون له المعاذير والمبررات ، ومع حزب الأحرار الذى كان له موقف مائع يتردد بين تأييد صدام حسين ، كما فعل رئيسه مصطفى كامل مراد ، وإدانته وشن الحملات الشعواء عليه ، كما فعل بعض كتاب صحيفته بما فيهم رئيس التحرير . هكذا اجتمع قادة الأحزاب الثلاثة أو الأربعة ، على اختلاف مواقفهم جميعا من قضية العدوان العراقى على الكويت ، وقفوا صفا واحداً لا يواجهون الحزب الوطنى الديمقراطى فى معركة شريفة أمام صناديق الانتخابات بل يواجهونه بالانسحاب من المعركة وإعلان مقاطعتها ، وفصل أى عضو ينتمى إلى هذه الأحزاب إذا ما رشح نفسه فى هذه الانتخابات .

أما حزب التجمع ، وهو أيضا من أصحاب المواقف المائعة المترددة بين الإدانة الصريحة للعراق ، والتعاطف الصريح أو الضمنى معه ، فقد كان له موقف آخر من مسألة الانتخابات ، إن الذين انسحبوا من الحزب عقب العدوان العراقى على الكويت ، لأنهم كانوا

يطالبون بالإدانة الصريحة لصدام حسين ، كالدكتور عمرو محيى الدين ، والذين جمدوا عضويتهم فى الحزب بسبب هذا الموقف أيضا ، ومنهم الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، لم يكونوا هم من أصحاب قرار الخروج على رأى أحزاب المعارضة بشأن مقاطعة الانتخابات .

ولكن قرار الاشتراك فى الانتخابات ، اتخذه أولئك الذين وجدوا أمامهم فرصة النجاح فى المعركة والفوز ببعض المقاعد ، فى ظل الانتخاب بالمقاعد الفردية ، وتحت ظروف مواتية بسبب انتماءاتهم لعائلات كبيرة ، لا لمبادىء وبرامج معينة ، ومن هؤلاء السيدان خالد محيى الدين الماركسى ولطفى واكد الناصرى ومن المرجح أن يفوز كل منهما فى دائرته الانتخابية ، وبذلك يمثلان المعارضة فى مجلس الشعب الجديد .

وبقية الأحزاب الصغرى وافقت على المشاركة فى الانتخابات ، ومن المشكوك فيه أن ينجح منها عدد يزيد على العشرة أو العشرين . والمقاعد التى سوف تخرج من تحت عباءة الحزب الحاكم ، هى مقاعد المستقلين . وليس لنا أن نتنبأ بما سيكون من شأن هذه الفئة ، لأن الحكم عليها لا يتاح إلا بمعرفة أسماء أصحابها ، لا بتوجهاتهم السياسية ولا بآرائهم المعلنة ، ولكن بمقدار شعبيتهم أو شهرتهم أو ثروتهم أو انتمائهم إلى عائلات كبيرة فى قرى الريف .

وقد كان من آثار الحادث المؤسف الذى راح ضحيته الدكتور رفعت المحجوب ، أن تضاءل التنافس بين تيارين أساسيين داخل الحزب الوطنى الديموقراطى ، وحسم هذا التنافس لصالح الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب ، والمؤيدين له ، على حساب الذين كانوا متشيعين للدكتور رفعت المحجوب ، ولعل تضاؤل هذا الصراع داخل الحزب الوطنى الديموقراطى يكون كفيلا بتثبيت أقدام الحزب فى مسيرته نحو تحقيق التنمية والاصلاح الاقتصادى ، ويكون كفيلا أيضا بتحقيق انسجام مناسب داخل صفوف الجهاز التنفيذى ، بالاضافة إلى المجلس التشريعى الجديد .

أما من حيث التنبؤ بما سيكون عليه المجلس فأمر يطول شرحه ويصعب القيام به فى هذه المرحلة المبكرة ، وبخاصة أن الحزب الحاكم رأى أن يغير من وجوه المرشحين ، وكل ما يمكن قوله فى هذا الصدد ، هو اختفاء بعض الأسماء الكبيرة من قوائم مرشحى الحزب الوطنى الديموقراطى ، وندرة المرشحات من النساء والمسيحيين . وفيما يبدو ، كان الحزب يتوقع مشاركة الوفديين والأخوان وحلفائهم فى حزب العمل ، ومن ثم كان يريد أن يكون مرشحوه أكثر قدرة على التحرك وسط الجماهير وبذل أكبر قدر من الجهد فى هذه المعركة الانتخابية التى سوف تقرر المرحلة الجديدة من العمل الوطنى خلال الأعوام القليلة القادمة على الأقل .

الذين احتشوا .. ماتوا .. وكذلك الذين انسحبوا !!

مايو قال وما لا يقال

تحليل انتخابي

بقلم :

د . محمد اسماعيل على



بعض أحزاب المعارضة ، قرر ان يغلق على نفسه الأبواب احتجاجا على (مناخ) الانتخابات . وهذا التصرف من جانب المعارضة ، هو معارضة سلبية لجو الانتخابات . ومع أن هذا (الجو) أكثر صفاء واشراقا من جو الانتخابات الماضية فإنهم احبوا القديم وكرهوا الجديد . ولأن قلبى وعقلى مع المعارضة . فقد حزنت لقرارها بالاحتجاب . فكأنهم هنود قرروا الانتحار على طريقة الهارى كارى ، فلا أحس بهم احد ولااستجاب لطلباتهم أحد . وهو موقف مؤسف ومحزن .. وربما يكون مخجلا ايضا .

□ وقد قام فريق « المقاولون العرب » لكرة القدم في العام الماضى بتصرف شبيه !! تساقط اللاعبون واحدا وراء الآخر كاعجاز نخل منقعر .. حتى يصبح عدد الفريق غير قانونى . وصفر الحكم والغى المباراة !!

والأحزاب المنسحبة فعلت مافعله فريق كرة القدم .. لكنهم سقطوا دفعة واحدة ، حتى يضطر الحكم لاطلاق صفارته لالغاء المباراة !! ويبدو انهم لم يتبينوا ان مصر قد أصبح بها (لاعبون) ناشئون في احزاب جديدة ، يمكن أن يخوضوا المباراة ضد (الأهلى) .. أقصد الحزب الوطنى !!

ولأننى لاأشجع في الكرة إلا المنتخب القومى ، فإننى ايضا لاأشجع حزبا بعينه . سواء كان الحزب الوطنى أو غير وطنى !! لكنى أشجع (منتخب الأحزاب) .. كل الأحزاب .. لأن وجودها هو معيار احساسها بمسئولياتها عن العطاء ..

□ □ □

وإذا ناقشنا أسباب الانسحاب ، في الانتخابات او في المبارايات ، فإننا نجد انها لاتخرج عن ! سوء الأحوال الجوية .. الحكم الظالم .. معارك بين اللاعبين . شعور اللاعبين بالعجز عن الاستمرار في اللعب ..

فاى هذه الاسباب ، كان وراء انسحاب الأحزاب العتاولة والعناتيل من مباراة الانتخاب ' ؟

- هل هو (الحكم الظالم) ! ؟ مستحيل !! فالحكم هو حسنى مبارك الذى لايفرق بين اهلى وزمالك ومحلة وترسانة وشبين الكوم !! كلهم لاعبون مصريون ، وكلهم احزاب مصرية هو المسئول عن استمرارها .

هل هو عبد الحليم موسى ! ؟ مستحيل !! فالرجل يعرف الله في عمله ، وحظى بلقب شيخ العرب ، ورضى عنه الشامى والمغربى كما رضى عنه اليهود والنصارى دون أن يتبع ملتهم ! بل قابلته المعارضة كلها بالطبول والزغاريد بعد انكشاف الغمة وزوال النكد !!

□ هل كان الانسحاب بسبب عجز اللاعبين عن اللعب ؟ أم بسبب سوء الأحوال الجوية ؟ من الممكن أن يعجز اللاعبون عن اللعب بسبب سوء الأحوال الجوية .. فينسحبون من الملعب .. ومن الواضح ان الأحزاب - كما أعلنت - قد انسحبت لسوء الأحوال الجوية !! فالانتخابات - هكذا قالوا - تجرى في ظل قانون الطوارىء .. ثم هى لاتجرى تحت (إشراف) قضائى . اى أن الانتخابات لن تكون نزيهة . وسوف تقوم الحكومة بتزويرها لصالح الحزب الوطنى !! هذه - تقريبا - كل أسباب المعارضين المنسحبين . وعلى راسها ، القول بأن قانون الانتخابات غير دستورى لمخالفته المادة ٨٨ من الدستور ، لأن القانون يوكل الى الحكومة ووزارة الداخلية عملية إدارة الانتخابات بينما تنص المادة (٨٨) من الدستور على أن الانتخابات تجرى (تحت إشراف القضاء) .

□ □ □

لكن لااحد في مصر يشعر - في حياته اليومية - بان هناك قانونا للطوارىء . وانا شخصيا لااتذكر هذا القانون إلا إذا قرات عنه في صحف المعارضة . فهو لايعوقنى ولايمنعنى من بذل اى نشاط مشروع . ولكنه - بالتاكيد - يضربنى على ام راسى بسرعة البرق ، إذا امتد نشاطى إلى مجال غير مشروع ، كتهريب المخدرات والتعامل في النقد وحماية الارهاب !!

فاذا كانت الحكومة تعطى لكل الاحزاب فرصا متساوية للتعبير عن رايها في التليفزيون والاذاعة والصحافة والاجتماعات الجماهيرية ، فماهو العائق الذى يضعه قانون الطوارىء امام النشاط السياسى المشروع لأى فرد في الشعب !؟ لا شيء !! فصحف المعارضة مثلا - ومؤتمراتها - تمزق الحكومة وتقطعها اربا ، وتلعنها صباحا ومساء وقبل وبعد كل اذان !! ثم ان المعارضة تتهم الحكومة يوميا باتهامات من الممكن ان تثير الناس ضد الحكومة .. لكن ماذا فعلت الحكومة ؟ هل شهرت سلاح الطوارىء !!؟ لم يحدث .. ولاتزال الصحافة المعارضة تزعق وتصرخ وتشتم دون ان تتعرض لأى مضايقة !!

صحيح ان قانون الطوارىء قانون سيىء السمعة ، كريه المنظر .. لكنى الاحظ - بحق - انه لا يضايق الا المنحرفين !! يضايق تجار المخدرات والعملة والارهابيين . فهل المطلوب ، ان تستجيب الحكومة لرغبة المعارضة وتلغى قانون الطوارىء !؟ لو كنت رئيسا للحكومة لسحبت البساط من تحت اقدام المعارضة وقررت وقف العمل بقانون الطوارىء منذ الآن وحتى تشكيل المجلس النيابى الجديد الذى يعيد النظر في هذا

المصدر : مايو
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

القانون !! هكذا تكون الديمقراطية .

□ ثم ان مسالة عدم اجراء الانتخابات (تحت اشراف القضاء) ، مسالة فيها كلام في تفسير الالفاظ . فما معنى كلمة (اشراف) الواردة في الدستور !؟ أظن انه لا احد يختلف على ان الاشراف ، يعنى (الهيمنة) و (الرقابة) و (الادارة العليا) .. ولا يمكن ان يعنى (التنفيذ) .. ولو كان واضعو الدستور ، يقصدون ان القضاة هم الذين يجلسون في اللجان الفرعية (٢٣ الف لجنة) لجاء النص الدستورى واضحا وحاسما وقاطعا .. (تجرى الانتخابات بواسطة القضاء) اى ان تكون ادوات تنفيذ الانتخابات ، هى رجال القضاء .. اما الاشراف على الانتخابات فهو عملية تبدأ من رئيس الجمهورية مرورا بوزير الداخلية ووزير العدل وانتهاء برؤساء اللجان الانتخابية العامة من رجال القضاء .. اى ان اللجان العامة هى التى (تشرف) على الانتخابات . وهى لجان يراسها قضاة .. ولو تصورنا ان وزارة د . عاطف صدقى قد استقالت الآن وقام الرئيس بتكليف وزارة كلها من رجال القضاء لاجراء الانتخابات فقط ، هل من الممكن ان تطعن الانتخابات بانها لم تتم تحت اشراف القضاء !! مستحيل . ولو كان الامر بيدى لشكلت هذه الوزارة فورا ، لتشرف على اجراء الانتخابات ..

ولا تقبل المعارضة حجة الحكومة بان عدد القضاء لا يكفى اللجان الفرعية ابدا .. وتقول بانه من الممكن ان تجرى الانتخابات على عدة ايام .. اى ان يعمل الالفان من القضاة ، لمدة عشرة ايام او لمدة اسبوعين في الانتخابات " اى ان تغلق المحاكم بالضبة والمفتاح . ولا داعى ابدا للسير في اجراءات اى قضية .. اى انه لا وقت للعدالة . !!

□ لكن ، اذا شكلت وزارة من رجال القضاء ، واغلقنا المحاكم لمدة اسبوعين ، واوقفنا او الغينا قانون الطوارىء .. فهل تسلم الانتخابات من الطعن بالتزوير !؟.. هناك الف باب وباب لهذا الطعن . وكل الانتخابات المصرية منذ أول انتخابات في عام ١٩٢٤ طعن عليها بالتزوير ..!! المعارضة دائما تشكك في سلامة الانتخابات . لكنها لا تشكك فيها اذا نجحت بالاغلبية .. فحزب الوفد (المعارض) اكتسح الانتخابات عام ١٩٥٠ ، مع ان القضاة لم يرأسوا ابدا اللجان الفرعية .. ولم يشكك طبعا فيها .. لكن الذين فشلوا شككوا فيها !! السعديون والاحرار والدستوريون وحزب الكتلة . وهو اسلوب شائع وذائع في تاريخ مصر وتاريخ العالم الثالث كله .

ولا ترضى المعارضة عن الانتخابات ابدا الا اذا سقط الحزب الحاكم وتسلمت هى الحكم !! ثم تبدأ اللعبة من جديد ، فكان الطعن في الانتخابات ، ضرورة أو لازمة من لوازمها

لكن ما المقصود من الانسحاب !؟ او ما هى الرسالة التى يريد المنسحبون توصيلها الى اى أحد !؟ هل يريدون الضغط على الحكومة لتستجيب لطلباتهم ؟ اعتقد ان الحكومة لن تستجيب ، لانها - قانونا - تمثل الاغلبية . فاذا استجابت - سياسيا - فان المعارضة لن تكتفى . ولن ترضى او تقنع بغير زحزحة الحزب الوطنى عن الحكم .. فهو المقصود وهو المراد وهو الهدف ، ولا لوم على المعارضة في ذلك ، فهذه هى اصول اللعب الديمقراطى .. ان يهزم فريق ، الفريق الاخر وينتزع منه الكاس او الدرع !! لكن لجوء اللاعبين للانسحاب هو (خيبة) رياضية وسياسية ، تستحق الاستهجان والصفافير و(هيلاهوب) !! فوجود المعارضة في مجلس الشعب ولو بعضو واحد ، فيه مكسب لها وللشعب وللحكومة .. واذا كان من حقها ان تحرم الحكومة من هذا المكسب ، او ان تحرم نفسها ، فليس من حقها أن تحرم الشعب من متعة المباراة واللعب حتى أخر ثانية ولو كانت مهزومة بدستة اهداف !! هكذا تكون الرياضة النظيفة .. وكذلك السياسة !!

ثم إن المعارضة في المجلس السابق كان لها ثلاث نوافذ للتحدث مع الجمهور . كان لها شرفة واسعة ، وشباك متوسط و (طاقة او خرم) صغير . أما الشرفة فهى مجلس الشعب ، واما الشباك فهو صحافتها ، لكن الطاقة أو الخرم ، فهو اجتماعاتها ومؤتمراتها . فاذا انسحبت المعارضة من مجلس الشعب ، فمعنى ذلك انهم تركوا الشرفة ودخلوا الشقة ولن يراهم أحد . وكنا سعداء بالمعارك السياسية التى تخوضها المعارضة ضد الحكومة في المجلس السابق .. كانت المعارضة تكسب أحيانا وتخسر أحيانا .

ومن الآن ستخسر على طول الخط !!

□ والحقيقة إننى سعيد جدا بموقف حزب التجمع ورئيسه خالد محيى الدين .. موقف (القتال) تحت اى ظرف . والمواجهة العلنية للحزب الحاكم فوق اى أرض . وهو موقف الشجعان والفرسان والنبلاء !!

لكننى حزين جدا لموقف حزب الوفد .. فهو مدافع تقليدى عن الديمقراطية وقف موقفا وطنيا قوميا رائعا في أزمة الخليج ، وكسب اعجابا من كل الناس . ولم يناهض اتجاه الحكم في ازمة الخليج لمجرد المعارضة وانما وقف معها وآزرها باعضائه وبصحيفته بطريقة تنبىء عن صدق الحس السياسى الوطنى والقومى للوفد ..

فلماذا هذه (النكسة) !؟ لماذا يقف حزب الوفد مع (الأشاوس والمغاوير) المطبلين المزمرين الانفين لكل من عادى

ويعادى مصر بدءا من القذافى ثم عرفات ، والاسد وصدام !؟ لماذا نزل الوفد الى خندق الدراويش من اعضاء التحالف ضد مصر !؟ ..

إن انسحاب حزب العمل من الانتخاب مسالة تسعد كل مصرى .. ونتمنى أن تنسحب جريدته هى الاخرى من الحياة الصحفية المصرية .. واتمنى ايضا ، ان يتشجع حزب العمل ، فيصدر قرارا بحل نفسه والتفرغ لاشياء اخرى غير السياسة ، مما يجيده ويتقنه !! اما حزب الاحرار فسواء قاطع الانتخابات او لم يقاطعها فهو (مقطوع) من شجرة ، لا اب له ولا أم ، ولا اولاد !!

□ إن اشد ما يؤسفنى في انسحاب الوفد ، انه يبدد ما جمعه من رصيد جماهيرى اثناء ازمة الخليج . ووجود الوفد في الصورة البرلمانية أجدى له ولمصر من وجوده في الصحافة فقط . صحيح ان جريدته مقروءة واسعة الانتشار بفضل الصحفيين الممتازين فيها .. لكن الحزب ليس جريدة . ثم إن من حق المؤيدين للوفد او المتعاطفين معه ، أن يشارك في سن القوانين والرقابة البرلمانية . من حق المصريين جميعا ان يشارك في الانتخابات حزب الوفد ممثلا للبرالية الطلقة وحزب التجمع ممثلا لليسار ، والحزب الوطنى ممثلا للوسط والاحزاب الجديدة ممثلة للتيارات الاخرى ...

أن اصدقائى وزملائى الاعزاء في حزب الوفد ، يتمتعون بحرص ملحوظ على اصول اللعبة الديمقراطية . ثم انهم متمرسون ومثقفون وهادئون ، لاتنقصهم الشجاعة على خوض المباريات الانتخابية .. وكان غريبا أن يخرج النائب (الثائر) علوى حافظ على قرار الانسحاب !! لكنه اثبت انه برلمانى مقاتل ، لايرى حرجا في أن يخسر او يكسب .. المهم ان يلعب !!

□ والذين انسحبوا وفروا ، سوف ينساهم الناس كما نسوا هم انفسهم . اما الذين اقبلوا وكدوا فسوف يكونون في عيون الناس وآذانهم ...

وانت اذا أردت أن تصلح بيتا بالترميم والتنكيس والبياض والنقش ، فلا يمكن ان يتم لك ذلك وانت خارج البيت . لابد ان توجد فيه لحظة بلحظة ... حتى ولو سقط البياض على راسك ... فاذا كان الذين اختشوا ، قد ماتوا ... فإن الذين انسحبوا ، كذلك !!

المصدر : مـايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

حزبنا مع المعارضة والمعارضة ضد « المعارضة »



بقلم
ماهر محمد علي

من الشواهد الملحوظة ان نظامنا فى مصر ، يحرص تماما على قيام المعارضة ، حتى تكتمل للديمقراطية مقومات وجودها وبقائها ، وبدت عدة مبادرات من جانبنا للتاكيد على ان المعارضة جزء من النظام لا تنفصم عنه ومن بينها مثال لا حصر :

● عند إباحة تشكيل الاحزاب محل النظام الشمولى ، ولدت ثلاثة احزاب (يمين ويسار ووسط) .

● لما قام الحزب الوطنى الديمقراطى سعى فورا الى تقوية جبهة المعارضة فشارك بنوابه فى انشاء حزب جديد (حزب العمل) .

● فى مستهل حكم الرئيس مبارك افرج توا عن المتحفظ عليهم من قيادات المعارضة واستقبلهم فى بيته تعزيزا لجبهة المعارضة .

● ثم حرص الرئيس بداية على تنظيم لقاءات مع رؤساء احزاب المعارضة للتشاور معهم .

● عندما بدت بعض التجاوزات رفض الرئيس التدخل ضد المعارضة واعلن ذلك .

● كانت هناك دعوة الدكتور يوسف والى امين عام الحزب للقاء احزاب المعارضة واجهضوها فور ميلادها بفرض وطرح القضايا الخلافية بداية .

● ثم كانت دعوة الرئيس المتكررة للقاء القوى الوطنية على القضايا الاتفاقية وعقدت عدة لقاءات لايجاد صيغة للتعاون .

● واخيرا اتسعت دائرة الديمقراطية فى عهد مبارك واضحت احزاب المعارضة ثمانية احزاب الى جانب ثلاثة تيارات (تحتية) مجازة وغير مقننة وهى (التيار الناصرى ، والدينى ، ويسار اليسار) - تعمل جميعا ولا احد يتصدى لها .

وظلت المعارضة محل احترام كل « سلطات » الدولة جميعا .

- فالسلطة التنفيذية : لم تعترض اى فكر ولم تعتقل صاحب اى راى .

- والسلطة التشريعية : مكنت للمعارضة بسيل منهمر من الاستجوابات والاسئلة البرلمانية .

- والسلطة القضائية : ظاهرت المعارضة بعديد من احكامها حتى حل المجلس النيابى الاخير .

- والسلطة الرابعة (الصحافة) لم تصادر منها صحيفة ولم يقصف لها قلم .

وهكذا كان نظامنا وحزبنا دوما الى جانب المعارضة باليقين . فى حين تحولت المعارضة الى مناهضة بكثير من التجاوزات ترفض كل شيء ولا ترضى عن اى شيء حتى برزت اخيرا بدعة (مقاطعة الانتخابات القادمة) بحجج واهية مردود عليها :

- فلقد اوضح وزير العدل استحالة اشراف رجال القضاء على كل اللجان الانتخابية لان عددها ٢٣ الفا فى حين ان عدد القضاة لا يتجاوز سبعة الاف وان الاشراف يتحقق بتوافر ٢٢٢ قاضيا لجميع الدوائر ..

- كما ابان المسئولون بوزارة الداخلية ان الدوائر لم تشكل تفصيلا على مقاس مرشحى الحزب الوطنى لانها شكلت قبل ترشيحهم وانها قامت على قواعد جغرافية واحصائية .

- اما ما يثار حول الرموز الانتخابية وتساوى فرص الاعلام وحدود الدعاية الانتخابية فكلها قضايا لا تتطلب المقاطعة ويمكن تسويتها ، إنما ليس كل ما تطلبه المعارضة لابد من الاذعان له والتسليم به ، اذ ليست المقاطعة هى الطريق الأوحد لحل القضايا الخلافية .. ومع ذلك فان المعارضة بذلك تعزل ذاتها بذاتها وتقف ضد نفسها بنفسها .. ولن تتوقف المسيرة والقافلة ستواصل خطاها . فاذا انزوى حزب وتوقف فسوف تتقدم احزاب جديدة تحمل المشاعل لتضيء ولا تحرق .. ان الاحرى بالاحزاب ان تشكل جبهة واحدة تشد من وهنها ، وتخوض الانتخابات القادمة مع الحزب الوطنى ، فان الفرصة مازالت سانحة والوقت لم يفت بعد ولتعيد كل كتائب المعارضة حساباتها مجددة من اجل مصر .

المعارضة .. هل تتخلى عن الجماهير ؟

ليس في السياسة شيء اسمه « قطوفه دانية » .. بمعنى ان كل ما يريده حزب من الاحزاب سهل الحصول عليه وما عليه إلا ان يمد يده فيجده سهلاً ميسوراً ..

عبد الستار الطويلة

ومن دواعى الفطنة وبراعة السياسى انه يستخدم اى قدر يحصل عليه من الديمقراطية كنقطة وثوب إلى مستوى اعلى منها .. وهو ينجح في الغالب في تحقيق هذا طالما استخدم الاساليب الديمقراطية لتحقيق هذا التوسع ..

والسؤال الآن : هل نحن في مصر نتقدم على طريق الديمقراطية ام نتاخر ؟

ليس صعباً على احد ان يرى بعينى راسه اننا نتقدم ..

وقد كانت اول تجربة يوم ان ثار جنود الامن المركزى .. ولو كنا بصدد نظام يعادى الديمقراطية لكانت الدنيا قد اظلمت يومها حفظاً على الامن بعد ان تمرد حفظة الامن .

الاختبار الثانى للديمقراطية في بلادنا جاء مع ازمة الخليج .. إن الموقف إزاء تلك الازمة موقف مصيرى وخطير .. فهو يتعلق بالحرب والسلام ومستقبل المنطقة كلها ..

وكان بوسع اية حكومة غير ديمقراطية .. وقد شاعت الصدف الا يكون هناك مجلس نواب ان تتخذ الخطوات التالية :

- تؤجل الانتخابات إلى يوم انفراج الازمة .

- تمنع نشر الآراء المخالفة لراى النظام بحجة ان هذه مسائل قومية عليا يجب توافر وحدة الامة فيها .

لكنا وجدنا عجباً . لا يوجد في بلد عربى اخر مثل هذه المناقشة الصريحة لازمة الخليج .. التى تتضمن معارضة الخط الرسمى للدولة .. ويعبر عن هذا لا الاحزاب السياسية فقط بل الافراد العاديون في كل مكان دون قلق او خوف .

من ناحية اخرى انه في نفس يوم ارتكاب الجريمة الإرهابية النكراء باغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب اصدر رئيس الجمهورية مراسيم بقوانين لانتخابات المجلس الجديد .. مع ان حادث الإرهاب الإجرامى كان ممكناً ان يكون ذريعة للنكوص عن الانتخابات .

ونحن نقول إننا نتقدم على طريق الديمقراطية لا استناداً إلى هذين الموقفين البارزين ..

وإنما تعالوا بنا نرى ..

جميعاً .. وإن كان ممكناً ان تكون لجان المراكز والبنادر العامة مرءوسة بقضاة .. وهذا ما هو حاصل فعلاً ..

ولقد شهدت انتخابات في مصر سواء في عهد الملكية او في عهد الثورة فلم اجد رئاسة قضائية شاملة لكل لجان الانتخاب ..

ورغم عدم توافر هذه الرئاسة فقد

لماذا حل مجلس الشعب الحالى ؟

لان القضاء قد حكم بعدم شرعيته .. وبطلان القانون الذى انتخب على اساسه ..

إذن نحن نحترم هنا احكام القضاء في الحصيلة النهائية رغم كل المنازعات والصراعات القضائية والإعلامية .

ثم الم تطلب المعارضة نفسها العودة إلى نظام الانتخاب الفردى ؟ هاهو ذلك المطلب الرئيسى قد تحقق .

إن مراجعة بيانات زعماء المعارضة الذين قرروا مقاطعة الانتخابات نجد التركيز فيها على عدم تولى القضاء لجان الانتخاب .. وعلى مسالة وقف العمل بقانون الاحكام العرفية ..

يبدو مما نشر انه توجد صعوبة عملية في تعيين اكثر من عشرين الف قاض على راس لجان الانتخابات

كان بعض تلك الانتخابات حراً لم يحدث فيه تزوير يذكر مثل كل الانتخابات التى اتت بحزب الوفد إلى الحكم في العصر الملكى ومثل انتخابات المرحوم ممدوح سالم ..

المهم ان تتخذ الإدارة البوليسية والمحافظين ورؤساء المدن مواقف غير ممالئة لمرشحى الحكومة .. وهذا يتاتى عن طريق تنبيه الحكومة بشكل مشدد على مرءوسيها بعدم ارتكاب جرائم التدخل .. من ناحية اخرى ان تنظم المعارضة نوعاً من الرقابة على سير العملية الانتخابية .. ولا يمكن إدارة الظهر للانتخابات لوجود احتمال قوى بالتدخل .. إن عملية الكشف لهذا التدخل مكسب سياسى في حد ذاته ضد الحزب الحاكم ..

اما بالنسبة للاحكام العرفية فالواقع

ان احزاب المعارضة لها حق فى المطالبة بوقفها خلال المعركة الانتخابية .

وهذا ليس بدعة ففى بلاد كثيرة بل فى مصر حدث ان اوقف العمل بالاحكام العرفية طوال فترة المعركة الانتخابية ..

إن مقاطعة الانتخابات خطأ سياسى فادح لا لمصلحة الاحزاب المقاطعة فقط .. بل للنظام الدستورى كله ...

هل تدرك المعارضة ما هو الخطر الرئيسى الذى يواجه النظام الحاكم الذى نستظل بظله .. ونتحاور داخله ونعارض داخله بل ونتعارك داخله ؟ إنه الإرهاب والتيار المتطرف الذى يتربص بنا ليقذف بنا فى هوة التخلف والقرون الوسطى .

تعنى المقاطعة ان المعارضة تنفض يدها من هذه المعركة الخطيرة التى تهدد البلاد كانها لا شان لها بالإرهاب والإرهابيين .. كما ان المقاطعة تعنى ان المعارضة تقول إنه لا شان لنا باحتمال قيام حرب فى الخليج مع ان لنا قوات مصرية هناك يهم مصيرها الحكومة والمعارضة ..

وانه لا شان لنا (المعارضة) بالتغيرات المحتملة فى خريطة العالم العربى بعد انتهاء ازمة الخليج .. مع ان اكبر احزاب المعارضة غارق إلى اذنيه فى تلك الازمة (حزب الوفد) ..

إن وجود اصوات معارضة داخل المؤسسة التشريعية مهم جداً .. إنها تبصر الحاكمين .. وتلفت النظر .. وتعبىء الجماهير التى من حقها على كل من يتصدى للعمل السياسى بينها زاعماً انه يعمل لمصلحتها ان يشرح لها ما غمض عليها فهمه ..

والمقاطعة تعنى ان المعارضة تتخلى عن هذه الجماهير ..

ومن ناحية اخرى على الحزب الوطنى ان يبحث عن صيغة توفيقية مع احزاب المعارضة ويقدم بعض التنازلات وليكن الرفع المؤقت للاحكام العرفية .. فالوقت لم يفت بعد .■

المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

مآرب أخرى !!

طبعاً لبعض قوى المعارضة فى مقاطعة الانتخابات مآرب أخرى غير ما أعلنته من أهداف !

فهى دخلت الانتخابات من قبل فى ظل شروط أشد وطأة من تلك الشروط التى ترفعها الآن ، ونجحت فى أن تفوز بعدد كبير من المقاعد البرلمانية .

ولذلك كان المتوقع ان تقبل كل قوى المعارضة بطريقة أكثر حماسة على الانتخابات البرلمانية هذه المرة ، رغم رفض بعض مطالبها ، ورغم مخاوفها الا تكون (الحيدة) خالصة فى هذه الانتخابات .

ولكنها على العكس قررت ان تقاطع الانتخابات الجديدة لاول مرة ، فى وقت يشى بانها ستاتى على غرار الانتخابات التى تمت فى عهد ممدوح سالم ، وهى التى يشيد بها الجميع .

إذن .. لابد ان يكون للمقاطعين مآرب اخرى ..

وهذه المآرب تختلف من حزب لآخر .. او من قوة لأخرى .

الوفد ... وجدها فرصة للابتزاز ليحصل بها على ثمن موقفه فى ازمة الخليج .. وتصور انه قد يجد تعاطفاً خارجياً وبالذات امريكياً فى هذا الصدد .

والعمل .. سعى بالمقاطعة للتغطية على إخفاق محتمل بعد التمزقات الحادة التى تعرض لها خلال الثلاث سنوات الماضية ، وخاصة ان الانتخابات الفردية لن تضمن لمعظم ما تبقى له من نواب سابقين مجرد الاقتراب من بوابة المجلس !

والإخوان ... ارادوها إعلاناً سافراً بعدم جدوى التغيير السياسي بالطريق الديمقراطى ، وهو ما يقربهم إلى الجماعات الدينية التى انسلخت عنهم والأكثر تطرفاً .

ولعل هذا هو سبب رفض حزب التجمع وبقية قوى اليسار الاشتراك فى مقاطعة الانتخابات .. لأنه لا يشارك الإخوان نواياهم .. وليست امامه فرصة للابتزاز مثل الوفد ولا يبغيه .. والاهم ان ثمة فرصة امامه للعودة للبرلمان مرة اخرى بعد غياب دام ست سنوات .

ومع ذلك .. فإن المقاطعة لن تفيد كثيراً فى تحقيق هذه المآرب المختلفة لاحزاب وقوى المعارضة ..

لان ابتزاز الوفد لن يحقق له الآن ـ بالذات ـ شيئاً ، فضلاً عن ان ما ينشد عطفه مشغول الآن لشوشته فى الخليج !

ولان ضعف حزب العمل سوف يصير مجسماً بمشاركة فروعه المنقسمة عنه فى الانتخابات .

ولان رغبة الإخوان فى إثبات عدم جدوى التغيير بالديمقراطية سوف يحبطها دفعهم لبعض المرشحين فى الانتخابات ومساندتهم لآخرين فضلاً عن دفع جماعة الجهاد لمرشحين ايضاً ، وهى التى ظلت عازفة عن اى عمل سياسى علنى .

بل إن قرار المقاطعة تمخض عن مزيد من الضعف لهذه القوى بعد التمرد الذى اعلنه كثير من اعضائها على هذا القرار ..

وفى مصر .. وفى غيرها ايضاً .. كان الانسحاب دائماً مرادفا للهزيمة او الخسارة ..

ولعل ذلك قد يكون دافعاً للقوى المقاطعة لمراجعة النفس وربما شجعتها الوساطات التى تدور الآن .■

عبد القادر شهيب

المحروسة

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

ماذا تنتظرون منا

كنا نتصور بحكم التفاؤل الذى يتعين ان يحكم علاقتنا بالحكم ان الامور ولابد وان تسير دوما الى الامام فسلبيات تجربة سنة ١٩٨٤ ولابد ان يتم تداركها فى سنة ١٩٨٧ .

وقلنا اننا لانختلف مع رئيس الجمهورية ـ ولكن الخلاف مع الحزب الحاكم بكل قياداته وحكومته التى اصرت على ان تظل من منطلق موقعها فى الحكم ان تسخره لاغراضها ورجالها حتى ولو كان ذلك على حساب الديمقراطية : وحتى ولو كان ذلك مؤديا الى ارتكاب جرائم .

وكان الامل ان تكون هناك صفحة جديدة فى انتخابات سنة ١٩٨٧ لكنها جاءت اسوأ من سابقتها تزويرا وتنكيلا وافتئاتا وتنكرا حتى للحقائق ـ بل وحتى للاحكام القضائية .

وقبل ذلك انتظرنا ان تكون الممارسة داخل مجلس الشعب محققة الاسلوب الديمقراطى المنشود ـ لكنها كانت مصادرة لحرية المعارضة فى كل استجوابووكبت لكلمتها . وافساح المجال للتشهير بها حتى إذا ماإعترض نائب من نواب الشعب كان جزاؤه اسقاط العضوية عنه .

وتعاونت اجهزة الاعلام مع الحكومة فلم تظهر المعارضة فى كل وقفاتها التاريخية بجانب الشعب والدفاع عن حقوقه ضد غاصبى ارزاقه ـ بل عمدت طمس هذه الحقائق وحجبها عن الناس وكأنى بها تريد ان تقول ان المعارضة لاتتكلم وليست لها قضايا .

والشعب يعلم تماما ان الممارسة داخل المجلس كانت تذبح فيها الديمقراطية كل يوم ويعلم ان الاعلام مغرض مسخر للحزب الحاكم بكل قياداته وحكومته .

وكان حكم القضاء الذى انتهى الى عدم دستورية قانون الانتخاب للمرة الثانية وبطلان مجلس الشعب ولذلك توجهنا بالطريق الذى نملكه .. بالكتابة لرئيس الجمهورية نطلب ان تشترك فئات الشعب فى وضع القانون او على الاقل يعرض عليها قبل إصداره والا تقسم الدوائر الا بمعرفة جهة قضائية وليس وفقا لهوى مرشحى الحزب الوطنى وصدر قانون الانتخاب دون ان يعرض على الشعب او يناقش بمعرفة احزاب المعارضة والنقابات ونوادى هيئات التدريس .

وقيل انه صدر تقسيم الدوائر تقسيما جديدا ونشرت احدى صحف الحكومة اسماء هذه الدوائر لكن مكونات كل دائرة حجبت عن المعارضة عمدا .

وكانت للوفد مطالب ظل ينادى بها منذ عودته لمباشرة نشاطه

ان يتم تعديل الدستور .

ان تجرى الانتخابات حكومة محايدة .

ان يشرف القضاء على العملية الانتخابية جميعها . وفى كافة مراحلها .

وكانت نداءات الوفد .. وكأنها فى واد سحيق

ثم كانت ازمة الخليج وكان للوفد موقف يتفق مع مبادئه وفكره ـ اعلنه فور وقوع عملية الغصب للكويت .. وقال السيد رئيس الجمهورية ان الرأى العام كان يضغط عليه

وكانت بداية تفاؤل ـ ان السيد الرئيس يستلهم قراره من الرأى العام ونبض جماهير مصر .

لكن جاء صدور قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر واصرار الحكومة على ان تكرر مهازل ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ مرة ثالثة بل ومنها من راح يعلن فى صلف ان المعارضة لن تحصل على العدد من المقاعد الذى كان لها فى المجلس السابق .

وكان القرار السديد الحكيم الذى اصدره الوفد بمقاطعة الانتخابات ـ قراراً تاريخيا على طريق الديمقراطية .

فهو بداية مرحلة جديدة فى طريقة التعامل مع مطالبنا التى بح الصوت فى المناداة بها .

ان هذا القرار يعنى ليس فقط مقاطعة الانتخابات .. لكنه ايضا يتضمن الاصرار على مطالبنا مطالب الشعب ـ فى تعديل الدستور وفى ديمقراطية حقيقية . وبالاسلوب الذى يعرفه الوفد ويصر عليه ان قضايانا هى امانينا سنعيش لها ـ ونعمل من اجلها حتى تتحقق .. وستتحقق باذن الله اتنتظرون منا مشاركة معكم بعد ان اجهزتم على الثقة التى يتعين ان تتوافر بين الحكومة والشعب بل واعلنتم بصلف وغرور انكم رجال الحكم وعليه قابعون مهما كانت الامور ـ اظنكم اذا انتظرتم ذلك فانتم بالوهم معلقون

بالمناخ الذى تصرون عليه فانتم واهمون ـ لان لنا مطالب لابد وان يحصل عليها الشعب .

وثقوا ان الشعب بكل طوائفه يعى موقفنا ويقدر دورنا ويؤيد خطواتنا لانها فى سبيل الحق ـ الذى بدات تنتصر له كل شعوب العالم .

ابراهيم عبدالرحمن

المحروسة
المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

تأمـــــــــلات مصـــــــــرية :

مقاطعة الانتخابات .. والمخطط الخارجى !؟



بقلم
على الـــــدالى

□□ أنا اسف أشد الأسف لعنوان المقال ولكن ماذا اقول والايام والاحداث تؤكد ماذهبت إليه من وجود تحالف وثيق بين النظام العراقى الدموى الفاشستى وبين الارهاب باسم الدين فى مصر هذا الارهاب الذى يمثله اصدق تمثيل جماعة الاخوان المسلمين ومعهم اخزاب العمل (التحالف)

هذا الحزب (التحالف) يؤيد منذ الدقيقة الاولى جريمة الوغد العراقى وماحدث من عدوان همجى على العرب والمسلمين فى الكويت وفى داخل العراق نفسها ..

وقد كتبت فى الاسبوع الماضى فى التاملات اقول بصريح العبارة ان الارهاب العراقى متحالف مع الارهاب باسم الدين فى مصر وان هناك تنسيقا بينهما وتخطيطا !!

وحزب الوفد بتوجهاته الليبرالية كان يجب أن يتنبه إلى أن أعداء الديمقراطية فى مصر وخارج مصر يسعون إلى تجميد مسيرتها وأول من سوف يواجه النهاية المؤسفة لهذا التجميد للديمقراطية هو حزب الوفد .. لذلك فأنا فى دهشة كبيرة لأن حزب الوفد وقع فى كمين الرفض لانتخابات مجلس الشعب وهو كمين خطط له الفاشست وعلى رأسهم الاخوان المسلمون وحزب العمل الذى يدين بالولاء للفرد الملهم العراقى !!

إن الاخوان المسلمين مع حزب العمل (التحالف) قد فقدوا مابقى لهم من أرصدة سياسية فى الشارع المصرى بعد تأييد (التحالف) لطاغية العراق وهذا الطاغية يخطط لاشك لضرب الديمقراطية فى مصر من خلال علاقاته بقيادات حزب العمل

إن حزب العمل الموالى للنظم الفاشية فى المنطقة قد كشف عن هويته بخضوعه للمخطط العراقى وهذا الحزب لايخفى تحالفه الصريح مع العراق بل يؤيده علنا كذلك الموقف بالنسبة للاخوان المسلمين وهم قمة الفاشية والشمولية منذ وجدوا فى الأربعينات فهم أول من ابتدع فكرة الفرد الملهم (حسن البنا) أو المرشد العام الذى يأمر فيطاع .. أو الموت !!

● ● ●

●● لقد وقع حزب الوفد فى كمين الاخوان المسلمين وحزب العمل واستطاع (التحالف الجهنمى) الذى يعمل لحساب المخطط البعثى العراقى فى المنطقة الآن أن يستدرج أهم حزب معارض فى مصر إلى هذا الكمين باسم الديمقراطية وكان على قيادات حزب الوفد وبالتحديد كان على الاستاذ فؤاد سراج الدين وهو السياسى المخضرم أزرق الناب أن يتنبه إلى الكمين الذى استدرج إليه رغم انه كمين اعده اعداء الديمقراطية فى مصر وخارج مصر .

ومن مصلحة النظم الفاشية فى المنطقة وعلى راسها نظام صدام حسين الدموى الفوضوى ان تتجمد مسيرة الديمقراطية فى مصر وأن لاتتعمق هذه الديمقراطية حتى لاتبزغ شمسها فتبدد ظلمات المنطقة ونظام الانتخاب الفردى خطوة فى سبيل تعميق هذه الديمقراطية ودفع الممثل الحقيقى للشعب داخل البرلمان .. فلماذا يقاطع الوفد هذه الانتخابات وهو الحزب الليبرالى المعادى للفاشية !!؟

إلى هذه اللعبة المستوردة من خارج الحدود وهى لعبة الفاشيست العرب الذين يخططون لضرب الديمقراطية فى مصر .

وأول الضحايا بعد حزب الديمقراطية هو حزب الوفد الليبرالى المعادى للفرد الملهم !!

أنا أفهم أن يتحالف حزب الوفد مع حزب الأغلبية الديمقراطى لأن المواقف والتوجهات تكاد تكون متقاربة أما أن يتحالف حزب الوفد مع الفاشيين الاسلاميين أصحاب فكرة الفرد الملهم والذين يؤيدون صدام حسين ونظامه البعثى فهذا فى رأيى كمين وقع فيه حزب الوفد !!

● ● ●

ومقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات المقبلة لمجلس الشعب والتى ستجرى فى نهاية نوفمبر القادم أثارت تساؤلات عديدة فى الشارع السياسى لكن أحدا لم ينتبه إلى أن هذا الموقف له هدف واضح هو ضرب الديمقراطية فى مصر .. نعم ضرب الديمقراطية .

وليس من مصلحة أى حزب ضرب هذه الديمقراطية أو تشويه صورتها أو تحجيمها بإبعاد الرأى الآخر عن البرلمان المصرى .. لكن أصحاب هذه المصلحة هم أعداء الديمقراطية فمن هم ..

هم الفاشست أو حلفاء الفاشست فى المنطقة العربية هم حزب العمل مع الاخوان (التحالف) ومعهم الناصريون وواضح تماما هذا التوجه الفاشستى الآن من مواقف الاخوان والعمل والناصريين وتأييدهم لطاغية العراق ولمخططاته فى احتلال الاراضى العربية .. إذن هناك شبهة أن يكون التخطيط لمقاطعة الانتخابات قد أعد فى بغداد !!

إن مصريا مخلصا من المستحيل أن يضرب الديمقراطية أو يتآمر عليها !!

وقد أحزننى أشد الحزن أن يستجيب حزب ليبرالى عريق مثل حزب الوفد لدعاة الفاشية وتجار الدين فينساق إلى معسكرهم ليشارك فى هذه المؤامرة المستوردة !!

● ● ●

●● يقول البيان الذى أذاعوه أن أحزاب المعارضة لاتقبل ان تخادع الأمة بالاسهام فى إقامة واجهة ديمقراطية زائفة !!؟

وأحزاب المعارضة تدين نفسها بهذا البيان لأن أحزاب المعارضة شاركت فى الانتخابات السابقة لمجلس الشعب وكان لهذه الاحزاب عشرات الممثلين تحت قبة المجلس وشاركت هذه الأحزاب إذن فى (خداع الأمة) طوال المدة التى قضاها المجلس يشرع للأمة قبل أن يحل !!

ولم نسمع من عضو مجلس الشعب أى عضو معارض أنه كان يخادع الامة بتمثيله للشعب فى البرلمان المصرى السابق .

لماذا إذن شاركوا فى هذه الخديعة وجاءوا إلى البرلمان السابق كواجهة زائفة للديمقراطية .. إننى أرثى لكاتب هذا البيان العجيب الذى يتهم أحزاب المعارضة فى شرفها قبل أن يتهم الحزب الحاكم فإذا كانت

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

الواجهة الديمقراطية لمصر زائفة إذن كانت كذلك احزاب المعارضة قد زيفتها بارادتها قبل حل المجلس السابق !؟

• • •

●● ويقول بيان احزاب المعارضة أيضا لتبرير مقاطعة هذه الأحزاب لانتخابات مجلس الشعب ان القانون الجديد لم ينص على أية ضمانات لحرية الانتخابات ثم يقول البيان ان هذه الضمانات لن تتحقق الا بإشراف رجال القضاء على الانتخابات .

●● وتنسى احزب المعارضة أو تتناسى ان اللجان الانتخابية فى مصر يصل عددها إلى (٢٣ ألف لجنة) ولايوجد فى مصر غير ستة الاف قاض اوثمانية الاف اذا انضم اليهم رجال النيابة ..

كيف إذن يرأس ثمانية الاف من رجال القضاء أكثر من عشرين ألف لجنة ؟!

ترى أحزاب المعارضة أن هذا ممكن لو أجريت الانتخابات على مراحل أى خلال ثلاثة أيام مثلا .. بدلا من يوم واحد ..

وهذا شىء لم يحدث من قبل !!

وفى تصريح لرئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى يقول أنه لاتوجد بلد فى العالم كله يشرف فيه رجال القضاء على كل اللجان الانتخابية ..

إذن مقاطعة الانتخابات مؤامرة مكشوفة ضد الديمقراطية .

• • •

●● فى هذه الظروف التى تمر بها مصر لايجب على الاطلاق أن تفتعل معارك سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والحق يجب أن يقال الآن وهو أن احزاب المعارضة فى بياناتها عن مقاطعة الانتخابات نسيت أن تقول للشعب لماذا شاركت هذ الاحزاب فى انتخابات مجلس الشعب الذى حكم القضاء بعدم شرعيته !؟

وقد تمت فى ظل قانون الطوارىء وكانت تلك الانتخابات الماضية قد جرت بنظام القوائم النسبية وحصلت المعارضة على أكثر من سبعين مقعدا فى ذلك المجلس فى ظل قانون الطوارىء .

ورغم أن رفض نظام الانتخابات بالقائمة كان صادرا من المعارضة وليس من حزب الحكومة ورغم أن الانتخاب بالنظام الفردى كان هو مطلب المعارضة إلا أن أحزاب المعارضة رأت أن نظام الانتخاب الجديد (الفردى) يتطلب وجود شخصيات سياسية لها ثقلها وسط الجماهير فى مصر فالمرشح لن يعتمد على مبادىء حزبه المعارض بل على شخصه وعلاقاته بالناس ومدى ارتباطه بهم وهذا ماجعل الانتخابات بالنظام (الفردى) تخيف أحزاب المعارضة الفاشية !!

●● ان الاخوان المسلمين بخلوا مجلس الشعب وهذا لم يحدث لهم فى أى برلمان قبل ذلك .

وكانت الانتخابات السابقة لاتعتمد على شخصيات معروفة للجماهير من أحزاب المعارضة أولها علاقة بالشارع فى مصر بل اعتمدت على القائمة التى تضم عددا من أسماء المرشحين المجهولين والآن تقف قيادات الاخوان المسلمين عاجزة أمام الرأى العام فى مصر .. هذا الرأى العام الذى يرفض تجار الدين الآن بقوة كمايرفض الارهاب باسم الدين يرفض مأساة شركات توظيف الأموال الاسلامية .. تلك المأساة التى كشفت عن حقيقة المتاجرين بالدين أمام الشعب وجعلت شعاراتهم كمينا لاستدراج الضحايا ونهب أموالهم !!

لقد أخطأ الوفد بالوقوف مع تجار الدين وحزب العمل الفاشستى الذى يعمل لحساب طاغية العراق ويستثمر معاناة العرب والمسلمين وهذا الموقف من الوفد يتناقض مع موقفه القومى الواضح من أزمة الخليج هذا الموقف الشريف الذى عبر به الوفد عن انتمائه للأمة العربية ورفضه للديكتاتورية والفاشية وحكم الطاغية العراقى الدموى .. كيف إذن يقف الوفد الآن فى خندق واحد مع حزب العمل والاخوان حلفاء صدام حسين المجرم البعثى .

لقد أخطأ الوفد .. ولعله يعود لتصحيح هذا الخطأ وفرصته فى الحصول على أصوت المصريين أكبر من أى حزب معارض آخر لمواقفه من قضايا المنطقة ومن الديمقراطية أما حزب الأحرار فإن رفضه لخوض معركة الانتخابات جاءت لسبب واضح ومعروف وهو أن الحزب لايضم بين أفراده شخصيات لها وزن وسط الجماهير .. وتراجعه عن خوض الانتخابات منطقى جدا .. حتى لايفضح نفسه ؟!

●● إن الاخوان المسلمين حين يقاطعون الانتخابات الآن فهذا اعتراف منهم صريح بأنهم لم تعد لهم شعبية على الاطلاق وسط الجماهير والمعركة الانتخابية لو خاضوها كانت ستكشف عن حجمهم الحقيقى أمام الرأى العام العربى والاسلامى وهذه فضيحة كبرى كانت ستبدد ريحهم !!.

فليس بين قيادات الاخوان من له ثقل سياسى فى الشارع السياسى المصرى الآن ويظهر هذا الثقل وسط شراذم الصبية الصغار المضللين وجماعات الارهاب الدموية وهم الآن أعداء حقيقيين للشعب مثل شركات توظيف الأموال !

لقد أعلن الرئيس حسنى مبارك خلال اجتماعه مع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى أنه لن يقبل من أى جهة أو فرد أن يمارس أى ضغط أو إرهاب يمس نزاهة الانتخابات المقبلة وأن أية محاولة للمساس بحرية الانتخابات سوف تواجه بحزم وكل المرشحين مصريون ووطنيون .. وقال الرئيس الانتخابات بالنظام الفردى ستتيح فرصة للتمثيل الصحيح لأعضاء مجلس الشعب ..

وهكذا يخسر الوفد فرصة العمر حين يمشى وراء الفاشست .

●● أما بعد ..

إن الديمقراطية الآن تواجه ضربات من أصحابها وإذا كانت أحزاب المعارضة قد وقعت فى كمين أعده الاخوان أو حزب التحالف الذى توجهه «الفاشية» ويخطط له الفرد الملهم فإن الأحزاب المعارضة الأخرى كان عليها أن تنتبه إلى هذا الكمين السياسى والذى خطط له أعداء الديمقراطية فى مصر وخارج مصر الذين يسعون إلى إنهيار المسيرة الديمقراطية وتفككها لحساب النظم الفاشية فى المنطقة وموقف الاخوان وحزب العمل المؤيد (لطاغية العراق) يؤكد أن مقاطعة الانتخابات فى مصر ليس قرارا مصريا .. ؟!

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

من الخاسر ..؟

انتخابات مجلس الشعب السابق ، التي جرمتها المعارضة بالتزوير . اسفرت عن فوز (١٠٠) مائة نائب معارض في المجلس . وهذا العدد من المعارضين ، لم تفرزه اية انتخابات اجريت في مصر ، منذ بدء الحياة البرلمانية في مصر ، حتى يومنا هذا .. أى على مدى (٦٦) ستة وستين عاما ! وهذه النتيجة في حد ذاتها بينة ودليل ، على ان اطلاق الاتهام بالتزوير ـ هكذا بالتعميم ـ ليس له سند من المنطق . وذلك لأنه اذا كان تخطيط الحكومة ، هو تزوير الانتخابات لصالح حزب الغالبية . فكيف تسمح بنجاح مائة نائب معارض ، وهذا رقم كبير .. لم تكن له سابقة على الاطلاق في الحياة البرلمانية المصرية .

●●●

واتهام المعارضة للحكومة بتزوير الانتخابات السابقة يرتكز اساسا ، على ان مندوبي المرشح المعارض ، يمنعون من حضور اللجان . وان المرشح المؤيد يقوم بتسويد البطاقات الانتخابية لصالحه . واحب ان اسجل ، للحقيقة والتاريخ ـ وهذا ما لايمكن أن تنكره المعارضة ـ ان هناك عددا من النواب المعارضين اصحاب السطوة في دوائرهم .. والذين كانوا يهددون باستخدام السلاح .. فعلوا ذلك في عدد من اللجان ، لان مبدأ سعي المرشح للنجاح ، بأية وسيلة ، لايزال بكل اسف ، يتملك سلوك المرشح سواء كان مؤيدا او معارضا ، وليس المعارضون كلهم من اهل الجنة ، وليس المؤيدون كلهم من اهل الشياطين .

●●●

اخلص من هذا ، ان سياسة رئيس الجمهورية ، المسئول تنفيذيا بحكم الدستور ، ليست هي ابدا ، من قريب او بعيد ، هي تزوير الانتخابات والسبب بسيط واضح .. بل الاسباب بسيطة وواضحة . منها ان الرجل يحكم عليه من سلوكه العلم ، ولم نعرف يوما ان هناك ما يمس نزاهة حسني مبارك سواء في شخصه ، أو في اسرته واقاربه ، او في طاقم العاملين معه . هذه حقيقة ساطعة لايختلف عليها اثنان ، في الحكم على رئيس مصر ، بل اعرف صادقا ، ان نزاهة الرجل ، تصل الى حد التزمت .

●●●

السبب الثاني ، الذى يؤكد انه ليس من سياسة الحكم تزوير الانتخابات ، ان هذا التزوير ليس من صالح الحكم في قليل او كثير . ان الحكم الذى اطلق حرية الصحافة الى اقصى حدودها .. وشجع على وجود صحافة معارضة ، تكتب ما تشاء ، بل تتجاوز فيما تنشره كل الحدود .. ليس هو الحكم الذى يعمل في الظلام . واى واقعة تزوير ، لا يمكن ان تحجب عن الرأى العام ، في صحافة المعارضة .. واذا كنا قد خطونا ، نحو البناء الديمقراطي المتكامل ، خطوات كبيرة مرموقة .. فكيف يضرب الحكم بيده هذه الخطوات ، وهى خطواته .. وكيف يوجد شرخا في البناء الديمقراطي .. وهو بناؤه ... وكيف يلوث سمعته ، القائمة اساسا على الطهارة ؟ ..

●●●

السبب الثالث ، ان الحزب الوطنى الديمقراطى ، له الغالبية .. وهذه حقيقة ، واذا كانت المعارضة تقول ، ان رياسة حسني مبارك ، هي السند الأول للحزب ، لما يتمتع به من شعبية ضخمة .. فلا باس من هذا القول ، لانه يفسر سبب تمتع الحزب بالغالبية ، ولاينفي انه حزب الغالبية ، بل يؤكد هذه الحقيقة ..

●●●

ولكل ذلك اقول ، ان الاحزاب المعارضة الثلاثة ، التى اتخذت موقف الانسحاب من الانتخابات ، خانها التوفيق ، حتي في سبيل المناورة السياسية ، فهى مناورة خائبة .. لانها تتعلق بموضوع تمثيل الامة ، وهو موضوع جوهرى . لاتجوز فيه المناورة . ولذلك لم اعجب لن عددا من اعضاء هذه الاحزاب ، استنكروا هذا الموقف ، ووصفوه بانه هروب من المعركة ، واتخذوا القرار بالاشتراك في الانتخابات .

●●●

●●●

والظاهرة الواضحة حتى الآن ، وهي كثرة عدد المرشحين المستقلين .. تخفف كثيرا ، من فاعلية الانسحاب من الانتخابات وتأثيره على البناء الديمقراطي الذي يتيح للمعارضة كل الفرص . كما أن قرار حزب التجمع ، بدخول الانتخابات ، يمزق تماما ، قرار الاحزاب الثلاثة بالمقاطعة .. ويدعم ذلك اشتراك جناح حزب العمل المنشق واشتراك الاحزاب الجديدة التي تكونت اخيرا ..

●●●

وينتهي بنا الامر الى سؤال .. من الخاسر من المقاطعة ؟

الخاسرون هم من قاطعوا .. لانهم حرموا انفسهم ، بانفسهم ، من مباشرة حق دستوري ، تحت قبة البرلمان ، يثرى مواقعهم الجماهيرية ، كما يثرى وجود الراى الآخر . وأملي كبير ، ان يصححوا موقفهم .

موسى صبرى

للمواطن رأى

ايمان مصطفى

لماذا نرفض الإشراف الدولى على الانتخابات؟

فى صباح اول يوليو الماضى قرأ المواطنون للاستاذ الكبير مصطفى امين بعموده اليومى « فكرة » رأى مفادة ان على حكومات العالم الثالث ان تعد نفسها لمواكبة التطورات المتلاحقة التى تقع فى شتى انحاء العالم والتى تتجه كلها صوب مزيد من التحرر للشعوب وشدد الكاتب الكبير على اهمية تجنب تزوير الانتخابات حتى لو استدعى الامر دعوة الامم المتحدة والخبراء الدوليين لرقابة اجراء الانتخابات .

فقال ما نصه « ان الادعاء بان هذه الرقابة تعد تدخلا فى الشئون الداخلية وان الوطنية تحتم ان يجرى ابناء كل بلد انتخاباته ادعاء لاسند له فمنظمة الصحة العالمية تتدخل فى كل بلد وعندما تقاوم الاوبئة والامراض لا يقول احد ان ذلك تدخل فى الشئون الداخلية للبلاد وما تزوير الانتخابات الا وباء يجب ان يتعاون العالم على مقاومته .

وانقسم المواطنون مابين مستنكر ومتحفظ ومؤيد لهذا الرأى .. الى ان جاءت احداث الخليج لتطغى على كافة الاحداث الداخلية والخارجية الاخرى وانشغل الجميع بمتابعة احداث الخليج التى بدأت سريعة ومتلاحقة وشيئا فشيئا خفت درجة المتابعة وبدأت دول العالم تعود مرة اخرى كل الى احداثه المحلية البحته ..فطفت على السطح مرة اخرى الدعوة الى الاستعانة بمراقبين دوليين كى تجرى الانتخابات القادمة تحت اشرافهم وذلك بعد ان بدأت الخطوات العملية لاجراء الانتخابات يوم ٢٩ نوفمبر القادم وما بين يوليو الماضى واكتوبر الحالى تبدلت الاراء والمواقف اما المستنكرون فيعتبرون هذه الدعوة نوعا من الاعتراف المغلوط باننا لازلنا سنة اولى سياسة ونحتاج لاوصياء لمراقبة انتخاباتنا .. والمؤيدون يرون أن مجرد التلميح بالاستعانة بهيئة الأمم المتحدة يمثل نوعا من الضغط على الحكومة من أجل الاذعان للمطلب الأساسى لهم فى اجراء انتخابات نزيهة حرة تماما أما المتحفظون فهم يكشفون بالمراقبة من صفوف المترجين تتجاذبهم الآراء تاره تجاه الاستنكار وتارة أخرى نحو التأييد !

وإذا كانت فكرة الاستعانة بالأمم المتحدة للاشراف على الانتخابات تمس اول ما تمس السيادة الوطنية فان لها ولا شك وقع أكثر حساسية على كل من السلطة القضائية بالبلاد من جهة وعلى الحزب الوطنى الحاكم من جهة اخرى فالسلطة القضائية لها كل الحق فى أن تعتبر ان هذه الدعوة نوع من التخطى لها بل واهدار لجهود شتى بذلتها ولازالت تبذلها من أجل تنفيذ المادة « ٨٨ » من الدستور والتى تنص على :

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى اعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية .

هذا عن السلطة القضائية اما الحزب الوطنى الديمقراطى فتسليمه بهذا الرأى يمكن أن يعنى انه تصديق باثبات التهم التى دائما ما تصاحب العملية الانتخابية حتى قبل اجرائها تلك التهم التى تنصب على أن هناك تلاعبا وتزويرا وتزييفا لارادة المواطنين من أجل هذا رحت اسال عن مدى تقبل السلطة القضائية لطرح هذا الرأى . والدكتور أحمد سلامة الأمين العام المساعد للحزب الوطنى ووزير شئون مجلسى الشعب والشورى عن وقع هذا الرأى داخل الحزب باعتباره أحد قياداته السياسية

بداية وفى استنكار شديد رفض المستشار الرفاعى التسليم بان هناك دعوة اصلا للتفكير فى امكانية الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة للاشراف على سير العملية الانتخابية .. ووصف ما يقال حول هذا الامر بانه « فرية » ـ كذبة ـ لا اساس لها من الصحة .

من جهة اخرى عبر الدكتور أحمد سلامة عن استياء الحزب البالغ من ترديد هذه الدعوة وذلك خلال هذا الحوار السريع القصير :

● الى اى حد تمس الدعوة باشراف الأمم المتحدة الحزب الوطني ؟ وما وقع ذلك عليكم ؟

● هذا الرأى لا يمس الحزب الوطني فقط او حتى بقية الاحزاب ولكنه يمس الدولة ككل وسيادة الدولة ..فمن غير المعقول أو المقبول ان يرضى أحد على نفسه او بلده أو وطنيته أوكرامته اشراف خارجى على مسألة هى من صميم شئوننا الداخلية ..والأمم المتحدة كمنظمة دولية لا شأن لها بالأمور الداخلية للدول وبخاصة ما يتعلق بالسيادة داخل الدولة .واذا كان القضاء كأحدى السلطات داخل الدولة لا يقبل التطرق الى عمل من أعمال السيادة فمن باب اولى الأمم المتحدة .

● ولكن بعض الدول طلبت من الأمم المتحدة الاشراف على انتخاباتها ولم يقل أحد ان سيادة اى من تلك الدول قد أهدرت او مست ..فما تعليقكم ؟

ـ لكل دولة ظروفها ..ولابد أن ننظر الى الأسباب التى دعت هذه الدول الى طلب الاشراف الدولى ..وبالقطع فان ايا من هذه الأسباب لا ينطبق على مصر ..وأرجو من صميم قلبى أن نحكم عقولنا والا نترك العنان لعواطفنا مهما كانت اسبابها أودوافعها لتدعونا الى التغاضى عن أمور تمس صميم الوطنية وسيادة الدولة على ارضها او على ابنائها

● يتردد أن الحزب الوطني أول من سيستفيد من تنفيذ هذا المطلب لانه سيتخلص من الصداع المستمر الذى يصاحب العملية الانتخابية ويعقبها لفترة طويلة بانه تم التزوير والتلاعب فى اجراء الانتخابات ؟

ان كان اجراء الانتخابات يسبب لنا صداعا مزمنا ..فنحن نرحب بهذا الصداع المزعوم عن ان نفرط فى شعرة من وطنيتنا .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

اوراق من المعارضة

عبد العظيم درويش

مقاطعة الانتخابات.. هل تصبح رهاناً خاسراً للمعارضة؟

فى مؤتمرهم الصحفى ، الذى حاولوا ان يعيدوا عن طرقه تذكير الرأى العام بصورة توحدهم ، اعلن رؤساء احزاب الوفد والتحالف الاسلامى « العمل والاحرار والاخوان المسلمين » ، ان مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشعب ستزيح الستار عن عمل مشترك يضمهم بهدف تحقيق ما اسموه الاصلاح الديمقراطى والسياسى .

وجاء المؤتمر الصحفى ، الذى عقد يوم الاحد الماضى ، بمثابة محاولة جديدة من جانب المعارضة لاقناع « البعض » بامكان توحدهم وتنسيق مواقفهم واعادة لافته التوحد التى سقطت بعد ساعات قليلة من رفعها خلال المؤتمر الموحد الاول والاخير للمعارضة الذى عقد فى القاهرة يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ وعرف وقتها باسم « مؤتمر عابدين للمعارضة » وذلك قبيل انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ابريل من العام نفسه اذ ان الخلافات التاريخية والتقليدية بين فصائل المعارضة لم تفسح مجالا لاتمام هذا التنسيق : بل انها اطاحت به قبل ان يجف « الحبر » الذى سطر به صيغة الاتفاق .

والصورة داخل المؤتمر الصحفى ـ الذى عقد بمقر الوفد تكشف جوانبها عن ان المعارضين قد راهنوا على قضية خاسرة منذ البداية اذان منصة رؤساء الاحزاب ضمت نفس رموز المعارضة التى سبق وان اعلنت قبل ٣ سنوات بدء تنسيق مواقفها خلال مؤتمرى عابدين فيما عدا انها استبدلت خالد محيى الدين الامين العام لحزب التجمع ـ الذى قرر المشاركة فى الانتخابات ـ بالمستشار مأمون الهضيبى بينما غاب عنها احمد الصباحى رئيس حزب الامة المقاطع من قبل رؤساء الاحزاب لخروجه عن اجماعهم ومشاركته فى انتخابات المجالس المحلية فى سبتمبر الماضى .

وبعيدا عن التفاصيل التى تضمنتها ردود رؤساء المعارضة « فؤاد سراج الدين ، ابراهيم شكرى ، مصطفى كامل مراد » فانه يبدو ان قرار التوحد والتنسيق بين فصائلهم المختلفة

سيصادف متاعب كثيرة فبينما اكد جميع رؤساء المعارضة الثلاثة « سراج الدين ، شكرى ، الهضيبى » ان قرار احزابهم قرار نهائى ولا رجعة فيه ، انفرد مصطفى كامل مراد باظهار مرونة واضحة بامكان التراجع عن موقفه بمقاطعة الانتخابات اذ قال بالحرف الواحد : اذا استجابت الحكومة لبعض مطالبنا البسيطة فاننا يمكن ان نعيد النظر .. اما اذا لم تستجب فاننا على موقفنا » .

ويتناقض تصريح مصطفى كامل مراد مع طبيعة الرسالة التى حاول رؤساء الاحزاب ابلاغها الى الرأى العام والى كل من يهمه الامر بان موقفهم هذا لا ياتى دفاعا عن معركة انتخابية بل ياتى انطلاقا من بدء محاولة جادة وحقيقية لتحقيق الاصلاح الديمقراطى . وان القضية ليست قضية انتخابات تصبح المعارضة فيها مهددة بالخسارة بل هى قضية مبدأ ومستقبل الديموقراطية فى مصر على حد تعبيرهم !!

وترسم وقائع الاتصالات التى تمت طوال الاسبوع الماضى بين رؤساء الاحزاب ـ قبيل عقد مؤتمرهم الصحفى ـ علامة استفهام واضحه امام موقف حزب الاحرار والاخوان المسلمين اذ سبق وان اكد كل من مصطفى كامل مراد والمستشار مأمون الهضيبى ـ خلال الاجتماع الذى ضم رؤساء احزاب المعارضة فى منزل مصطفى كامل مراد ـ التزامهما بقرار جماعى للمعارضة بمقاطعة الانتخابات بشرط ان تجمع هذه الاحزاب على المقاطعة اما فى حالة خروج أى حزب معارض عن هذا الاجماع فانهما سيخوضان الانتخابات

وقد كان هذا الموقف المغاير للاحرار والاخوان المسلمين محور سؤال « اوراق من المعارضة » رفض كل من مراد والهضيبى الاجابة عليه

وفسرت دوائر وثيقة الصلة بالمعارضة الاسباب الحقيقية التى دفعت الاحزاب الى اعلان قرار مقاطعتها للانتخابات اذ قالت ان « الوفد » تراجع عن مشاركته فى الانتخابات بعد ان اكتشف ان ٢٢ نائبا من نوابه الذين يعتمد عليهم تماما فى الانتخابات يواجهون صعوبات بالغة عند جماهير المواطنين فى دوائرهم وانه اذا ما اقدم على الانتخابات فانه بالتاكيد سيخسر على الاقل ٢٠ مقعدا من مقاعده التى يراهن على الفوز بها .

اما حزب العمل فقد اكتشف انه ليس بمقدوره ان يخوض هذه الانتخابات بعد ان تأكد بصورة لاتدعو الى الشك ان الاخوان المسلمين قد تخلوا عنه نهائيا ـ وهم كانوا الحليف الرئيسى له فى انتخابات ١٩٨٧ ـ بسبب انهم لم يعودوا بحاجة الى اى غطاء حزبى فى الانتخابات .

اما حزب الاحرار فقد اكتشف ايضا انه يفتقر تماما على اى كوادر او قيادات يمكن ان يغامر بترشيحها فى هذه الانتخابات المقبلة وانه بالتالى اراد ان يتفادى ذات الموقف الذى تعرض له فى انتخابات ١٩٨٤ والتى حصل فيها على ٠٫٠٦ ٪ ست من عشرة فى المائة فقط

بعيدا عن كل هذه القضايا .. هل ينجح رؤساء المعارضة فى هذه المرة فى القفز فوق خلافاتهم الشخصية والمبدئية وصولا الى شاطىء التنسيق والتوحد ؟! سؤال تجيب عنه تطورات العلاقات الحزبية خلال الايام المقبلة □

الأحزاب ومقاطعة الانتخابات

في اجتماع مجلس رئاسة حزب الاحرار يوم ١٧/١٠/١٩٩٠ انا ضمن الاعضاء الذين قالوا نعم لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب في ظل عدم الضمانات وهي اولا : عدم العمل بقانون الطوارىء في فترة الانتخابات حتى نضمن ان مندوبينا باللجان لم يتعرضوا لاى نوع من الارهاب.

ثانيا : الاشراف الكامل للقضاء لسير عملية الانتخابات بشتى من الطمانينة ونضمن عدم تدخل اى جهة اخرى سوى القضاء.

ثالثا : الا تتجاهل الحكومة الضمانات الكافية التي طالبت بها المعارضة مرارا وتكرارا وان يعرض على رؤساء المعارضة كل أمر يهم البلد واخذ رايها فيه دون اى تجاهل حتى نضمن ان تسفر الانتخابات عن وجود مجلس منتخب انتخابا حرا يثق فيه الشعب واعضاء حقيقيين منتخبين بارادة الشعب بخلاف المجلسين السابقين غير الشرعيين حيث حرما اعضاء منتخبين من دخول المجلس وعددهم ٧٨ عضوا وادخل بدلا منهم اعضاء غير منتخبين دخلوا المجلس دون اى حق من الشرعية لكل هذه الاسباب فانا كمواطن احب بلدى واحترم القانون والدستور انصح الحكومة بان تجيب مطالب الشعب الممثل في المواطن الغيور على وطنه وان تستجيب الحكومة لوجهات النظر المتعددة التي تعمل لصالح مصر سواء كانت وجهة النظر من مواطن عادى او من رؤساء المعارضة بنوع من الاخذ في الاعتبار بان المواطن المخلص لبلده سواء كان من الحزب الحاكم او من حزب معارض فاننا كلنا مصريون غيورون على بلدنا ويجب في هذه المرحلة بالذات ان توحد الصفوف دون اى تمييز بين مواطن تابع للحزب الحاكم ومواطن من احزاب المعارضة لاننا لسنا معارضة مجرد معارضة ولكننا معارضة حرة نقول نعم للعمل الصالح لمصر ونقول لا لكل عمل في غير صالح مصر ونتصدى له لان البلد بلدنا جميعا وانتماءنا نابع منا كمواطنين ونرجو ان يلهم الله حكومتنا الى كل عمل يرفع من شان مصر ويحقق الله لنا كل ما نصبو اليه

والله الموفق لما فيه الخير

حسن فشر

عضو مجلس الرئاسة - حزب الاحرار

« حدوته »

● اعترف ... واقر بانني إخطات عندما قررت ان اخرج عن إتفاق المعارضة بعدم خوض الانتخابات .

● واقر .. واعترف إيضا واعتذر بانني اخطات عندما ظننت كما يظن السذج بان الحزب الوطني يعتزم خوض انتخابات نزيهة حتى وان غاب القضاء .

● الذي حدث انني كاى مواطن مصرى او مواطنة مصرية يحمل كارت القيد الانتخابي ومن حقه بالطبع الإدلاء بصوته او الترشيح ـ لذلك تقدمت للترشيح في دائرة الدقي والعجوزة .. وهذه هي القصة التي اقدمها لك يا عزيزي القارىء ليست من نسج الخيال او على سبيل الفبركة الصحفية او الدعاية الانتخابية .

● حملت أوراق ترشيحي منذ الساعة السابعة صباحا .. وجلست امام الباب المخصص لتقديم الطلبات في إنتظار وصول الموظف المختص بتسلم طلبات الترشيح وفي الساعة التاسعة فتح الباب المخصص لقبول الطلبات .. وما ان وقفت امام الموظف لأسلمه اوراقي فاخذها وبدا يتصفحها ورقة ورقة حتى تاكد من إن جميع الأوراق المطلوبة كاملة .. وعندما هم ان يسجل إسمى في حافظة المرشحين طلبت ان يعطيني رقم القيد فاذا به يقيدني بعد عدة أرقام تتعدى العشرين رقما .. فسالته هل هناك مكتب اخر لتسلم اوراق المرشحين لدائرة الدقي والعجوزة . فقال لا . هذا هو المكتب الوحيد قلت : كيف وإن هناك من سجلوا قبل الميعاد الذي حدده رئيس الجمهورية في قراره الذي إعلنته جميع وسائل الاعلام .. فنظر وهو يبتسم .. ثم قال « دول مرشحين الحزب الوطني » هذا مخالف لقرار رئيس الجمهورية .. الخاص بتحديد موعد باب الترشيح .. فكيف يكون اول المخالفين هم مرشحو الحزب الوطني انفسهم .. وتركته وانا اضرب كفا بكف الى قسم شرطة الدقي والجيزة انا وزميل لى من المرشحين لاتقدم ببلاغ حول هذه الواقعة .. وداخل قسم الشرطة رفض الجميع تسجيل محضر بالواقعة بحجة عدم الاختصاص

● هذا عزيزي القارىء ما حدث دون اى رتوش .. وهكذا اتضح ان اول القصيدة .. كفر .. وكنت منتهى في السذاجة . حينما قررت انا وغيرى ان نخوض المعركة الانتخابية .. وان الحزب الوطني ادمن التزوير .. ولا يمكن ان يتخلى عنه ابدا .

ليلى عبدالسلام

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

سؤال !

من مصلحة الحزب الحاكم ان يوافق على الضمانات التى طالبت بها المعارضة لخوض الانتخابات لانه من غير المعقول او المقبول ان تظل المعارضة تشارك فى انتخابات يتم تزويرها لصالح الحزب الوطنى وتخرج المعارضة كل مرة بعدد قليل من النواب لا يمثل الحجم الحقيقى لهذه الاحزاب وكأن ممثلى المعارضة فى كل انتخابات ليسوا الا جماعة من كومبارس العمل السياسى ليس من حقهم الوصول الى دور البطولة فى يوم من الايام طالما بقيت حكومة الحزب الوطنى تسيطر على كل شىء ابتداء من وزير الداخلية وحتى اصغر شيخ بلد فى اصغر قرية فى جنوب البلاد !

حكومة الحزب الوطنى قتلت الامل فى نفوس كل قيادات المعارضة ، فى الوصول فى يوم من الايام الى مقاعد الوزارة والشىء الذى اتضح الآن هو ان السادة القائمين على رسم سياسة الحزب الوطنى يعتقدون او يعتنقون مبدأ اساسيا غاية فى الغرابة ، هذا المبدأ هو ابدية الادوار فهم يفرضون على الشعب بقاء الحزب الحاكم فى السلطة الى الابد وايضا يصرون على ان تبقى المعارضة فى المعارضة الى الابد وكأن الحكم وظيفة والمعارضة ايضا ، لذلك فهم يرفضون باصرار غريب اى محاولة للاصلاح الديمقراطى لانهم يعلمون جيدا حجمهم الحقيقى فى الشارع المصرى والا لوافقوا على مطالب المعارضة فما الذى يخيفهم اذا كانوا اصحاب اغلبية حقيقية ان يشرف القضاء على الانتخابات او اية جهة امينة اخرى .

رفض المعارضة لخوض انتخابات دون ضمانات موقف مشرف للمعارضة وسوف يسجله التاريخ لصالحها لان الديمقراطية تكون او لا تكون وكفانا تمثيل ودور « الكومبارس » لقد آن الاوان للعب دور البطولة .

هشام طنطاوى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

مجلس شعب بغير معارضة .. !!

بقلم : عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

وقالت المعارضة كلمتها فى أمر انتخاب مجلس الشعب الجديد فكان قولها الفصل .. وما هو بالهزل - فالأمر يتعلق بمصير مصر وإراداتها .. ويتصل بمستقبلها وكرامتها .. بقيم كرامتها فى أن يختار الشعب ممثليه بلا ضغط ولا اكراه ولا وعيد .. ايمانا من المعارضة بأنه لاكرامة لوطن ينطق باسمه نواب جاءوا من خلال تزييف ارادة الشعب .. ولاخير فى أمة ضاعت فيها إرادة ناخبيها .. ولاجدوى من انتخابات معلوم سلفا نتيجته .. فها هو وزير الداخلية قد سبق أن اعلن أن عدد المقاعد التى سوف تحصل عليها المعارضة فى المجلس الجديد تقل عن العدد الذى حصلت عليه بالمجلس السابق .. !!

وكان قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات عاليا مدويا .. فقد أبت المعارضة على نفسها أن تشارك فى سحق الديمقراطية ، وهدم دعامتها .. وأبت المعارضة الاسهام فى مهزلة تزييف ارادة الناخبين مستمسكة أن تتم عملية الانتخاب تحت اشراف القضاء الكامل فى كل مراحلها ، ولكن الحزب الحاكم أبى واستكبر وكان من الرافضين .. وطالبت المعارضة بالغاء قانون الطوارىء طوال فترة الانتخابات ، إلا أن الحزب الحاكم يصمم على أن يحتمى بذلك القانون فى وجه الخصوم والمنافسين .. ويصدر قانون الانتخاب الجديد وقد افرغت الحكومة فى جوفه نصوصا غير دستورية دعما للجفاف الديمقراطى الذى لا يوجد الحزب الحاكم الامن خلاله .. !! علمنا التاريخ أن الذين يحسبون أن الاستبداد مصدر الاستبعاد واهمون .. والذين يظنون أن القهر هو الطريق الى العبودية مخطئون .. وعلى اولئك جميعا أن يدركوا الحقيقة التى يرسيها التاريخ .. وهى إنه لولا الاستبعاد ما وجد الاستبداد .. ولولا العبيد ما وجد الاسياد .. ولولا سكوت الناس على الظلم ما وجد ظالم .. ولولا الناس بالقهر ما وجد مستبد أو طاغية او جلاد .. !!

وعلمنا التاريخ ايضا أن الطاغية ظالم لنفسه قبل أن يكون ظالما لشعبه .. فاما عن ظلمه لنفسه ، لانه لو ادرك مصير من سبقوه من الطغاة ، وكيف لعنتهم شعوبهم لاستقام حكمه وما ظلم .. فكل طاغية طريد من شعبه أو هو قتيل مرتقب .. واما عن ظلمه لشعبه فليس اظلم من أن يجىء الظلم من حاكم استودعه المحكوم امانة الحكم بالحق والعدل .. وما اعظم واروع ما قاله الخليفة العادل ابوبكر الصديق عند توليه امر المسلمين (ايها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فأعينونى ، وإن اسات فقومونى ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، الضعيف فيكم قوى عندى

حتى آخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم) .. !!

المعارضة والديمقراطية

ان المعارضة ضرورة حتمية لاقامة ديمقراطية سليمة فلا يستقيم النظام الديمقراطى بدونها ولاوجود للديمقراطية بغير وجود معارضة ، ولانغالى اذا قلنا ان اى مساس بالمعارضة هو مساس بالديمقراطية ذاتها . فالمعارضة هى القاعدة للنظام الديمقراطى تاكيدا لحق اصيل من حقوق الشعب فى ان يقول (لا) للحاكم اذا ظلم .. للفساد اذا استشرى .. للانحراف اذا تصدر .. للنفاق اذا تسيد .. للمستبد اذا طغى .. !!

ان الديمقراطية الصحيحة تعنى ان يتساوى المصريون جميعا فى الحقوق السياسية فلا فرق بين قريب او بعيد وبين مؤيد ومعارض ، فاذا كانت حرية التأييد مكفولة ومطلقة فلا بد ان تكون حرية المعارضة مكفولة ايضا ومطلقة ، واذا كانت القيود غير واردة على حق المؤيد اذا اعلن تأييده ، فليس من العدل الاجتماعى والسياسى ان تفرض القيود على حق المعارض اذا عارض .. !!

ان الديمقراطية السليمة تعنى الحرص على احترام حق المعارضة فى التعبير عما تراه لصالح الشعب بل ان ذلك الحرص هو فى حقيقته حرص على اقامة رقابة شعبية على اعمال الحكومة وتصرفاتها ، فالحكومة الهزيلة هى التى لاتكترث بصوت يعارض ، ولاتلتفت الى الراى الاخر ، ولاتستمع الى كلمة « لا » .. !!

ان وجود المعارضة هو دليل على وجود الحرية ، وغياب المعارضة هو غياب للحرية ، والويل لامة غابت شمس الحرية من سمائها السياسية ، يعيش الانسان فيها مدفونا فى ثيابه ، مشنوقا من اهدابه ، مطاردا فى ذهابه وايابه مذبوحا على اعصابه ، منفيا من ذاكرة الزمن .. !!

ان الذى لاريب فيه ان عدم الاستماع الى المعارضة هو جريمة ديمقراطية لن يغفر الشعب لمرتكبيها ، فمصرنا العزيزة تجتاز اليوم مرحلة تجمعت فيها كل التحديات .. تحديات فى منظور دولى ، وتحديات فى منظور الصراع العربى الصهيونى ، وتحديات على المستوى الداخلى فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، وتحديات لحقوق الانسان الطبيعية وتحديات للحريات التى هى الهواء والماء ، فقد صار واجبا وطنيا ان يشترك الجميع فى مواجهة تلك التحديات جميعها ولن يتحقق ذلك الا بفكر ثاقب هو نتاج حوار ديمقراطى رشيد يقوم بين جميع الاحزاب ويسهم فيه المعارضون والمؤيدون على حد سواء ، من خلال مجلس نيابى يكون وليد انتخابات حرة نزيهة .. !!

انها جريمة ديمقراطية ان تقرع طلبات المعارضة بتطهير عملية الانتخاب آذان من يحكمون فيعرضون عنها ولايصغون اليها .. وليعلن كل حاكم ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب قد انبرى لمن اعترض على شخص قال (لا) لامير المؤمنين ، وقال كلمة حق صارت دستورا للدنيا باسرها (لا خير فيكم ان لم تقولوها ولاخير فينا ان لم نسمعها) .. !!

ان المعارضة ليست الراى الاخر فحسب ، وانما المعارضة هى الراى الاخر الذى يتعين على الحاكم ان يناقشه ويضعه موضع الاعتبار لا موضع الاحتقار .. !!

ان المعارضة ليست ديكورا ديمقراطيا يتباهى به الحاكم ويزهو ، ولن تكون العوبة بين يديه يعبث بها ويلهو .. وانما المعارضة هى تاج على جبين الحاكم وليست حذاء فى مقدمه .. !!

ان علينا ان ندرك انه يوم ان تهتز ثقة المواطنين فى الديمقراطية تتعرض الدولة كلها – حاكمين ومحكومين – لاشد الاخطار لان المعارضة اهم الركائز التى يرتكز عليها اى نظام ديمقراطى ، ومصر اليوم مدعوة الى إقامة المناخ الديمقراطى الصحى ، فالوطن السليم فى النظام الديمقراطى السليم ، ولن تصح الديمقراطية ولن يستقيم مسارها اذا كانت المعارضة كلمة غير مسموعة ، او رأيا لايلتفت اليه ، او صحيفة يصدرها حزب معارض لايقرؤها الحاكمون .. !!

فى الصميم

● ● لاتندهش ولاتتعجب .. لاتحزن ولاتغضب .. فان من يملك القانون فى اوطاننا هو الذى يملك وحده حق عزفه .. !!

كى افهم معنى الديمقراطية .. وكى اموت فداء الديمقراطية ، اعطونى مزيدا من الديمقراطية .. واعلموا ان حرية الصياح ليست بديمقراطية ، ولكن الديمقراطية هى ان يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال انتخابات تسودها النزاهة والحرية .. !!

رأى المعارضة
الضمانات الانتخابية !!
والمقاطعة الحزبية !!

مازالت أحزاب المعارضة فى غالبيتها العظمى اى ما يزيد على ٩٠٪ من القوى السياسية المعارضة وهى الوفد والعمل والأحرار والاخوان المسلمين ذلك التجمع الحزبى الذى حصل على ٩٢ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات سنة ٨٧ وحصل على ٣٠,٤٪ من مجموع اصوات الناخبين الصحيحة فى نفس الإنتخابات مازالت هذه الاحزاب التى تمثل قلب المعارضة وجسدها النابض مازالت تقاطع الانتخابات مقاطعة لايظهر الديمقراطية فى الداخل والخارج بالمظهر الذى كنا نحب جميعا ان تظهر به !!

وللأسف الشديد فإن صحافة الحكومة وكتابها بدأوا كما تعودنا منهم يشنون الحملات الشعواء ويشككون فى نوايا قيادات احزاب المعارضة المقاطعة وباسلوب ديماجوجى متدنى فى معظمه ولم يحاولوا ان يناقشوا المقاطعة مناقشة موضوعية ولكنهم كما تعودنا منهم لجاوا الى اسلوب السباب والغمز واللمز والتعريض اى بنفس الاسلوب الذى عالجوا به قضية غزو العراق للكويت اى اللطم والندب والتجريح والشجب بدون تقديم اى حلول او محاولة معرفة الاسباب الحقيقية التى دفعت احزاب المعارضة الى هذه المقاطعة وهم يعلمون تمام العلم ان قيادات الاحزاب السياسية المعارضة هم اقدم السياسيين فى مصر وذو خبرة طويلة فى المجال السياسى ولا يقلون فى وطنيتهم وحبهم لمصر عن اى قيادات حزبية اخرى ولكن الأمر اخطر بكثير مما يتصور كتاب السلطة وصحافيو الحكومة الذين يحاولون الافساد اكثر من الاصلاح والنفاق الرخيص اكثر من ذكر الحقائق ومحاولة حل المشكلة وايجاد مخرج لهذه المقاطعة التى كان الهدف منها ومازال هو الإصلاح الديمقراطى فى مصر لا اكثر ولا اقل ولذلك فإن الوطنية والديمقراطية معا تحتم علينا ان نتصدى لما ينشر فى صحف الحكومة موجهين كلامنا وآراءنا الى الرئيس محمد حسنى مبارك رأس هذا النظام وليس الى الأذناب والتابعين وقارعى الطبول من المرتزقة والمنافقين الذين يعرفوننا تمام المعرفة ونعرفهم ايضا تمام المعرفة منذ ان كانوا طلبة فى المدارس الى ان وصلوا الى قمة برج النفاق وتربعوا على عرشه .

ولكن لله فى خلقه شئون وحسبنا الله ونعم الوكيل .

اننا لا نشك قيد انملة فى رغبة الرئيس مبارك الاكيدة فى استكمال المسيرة الديمقراطية فى مصر ولكننا نشك كثيرا فى بعض القيادات السياسية الاخرى التى لا تريد الديمقراطية من قريب او من بعيد ولكنها تريد التسلط والسيطرة والمنفعة ونحن نطالب الرئيس مبارك بان يتخلص من هؤلاء المنافقين لانهم اشد خطرا على البلاد من اى خطر !! سنوجه كلامنا الى الرئيس مبارك شخصيا كما قلنا باعتباره رئيس الدولة الذى يتولى السلطة التنفيذية طبقا للدستور ويراس المجلس الاعلى للهيئات القضائية وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة والقائد الاعلى للشرطة وقراراته تحظى بالاحترام والتقدير والطاعة ممن حوله من معاونيه .

[البقية ص ٦]

سيادة الرئيس من منطلق الديمقراطية التى نؤمن بها وتؤمن بها معنا نؤكد لك ان جميع احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات تحترمك وتقدرك انتخبتك مرتين متتاليتين لرئاسة الجمهورية حيث ان بعض الذين دخلوا الانتخابات لم ينتخبوك ولاشك ان سيادتك تعلم من هم نحن نريد ونصر وانت معنا على استمرار المسيرة الديمقراطية واستكمال الهيكل الديمقراطى للبلاد من اجل مستقبل آمن ومستقر باذن الله للأجيال القادمة وهذا يتطلب بطبيعة الامر وانت معنا ان تكون الانتخابات بعيدة عن كل شبهة ولهذا فقد طلبنا ان يشرف القضاة او بمعنى ادق الهيئات القضائية وهى القضاء والنيابة والقضاء الادارى والنيابة الادارية وهيئة قضايا الدولة وهؤلاء يزيد عددهم عن عشرة الاف ولما كانت اللجان الانتخابية لا يتجاوز عدد ٢٢٠٠٠ لجنة يضمها حوالى ٦٠٠٠ مقر فليس بكثير ان ينتدب قاض او وكيل نيابة او عضو فى هيئة قضايا الدولة يراس ويشرف على احد هذه المقرات اضف الى ذلك ان اللجنة الفرعية تمثل ما يقرب من ٥٠٠ / ٦٠٠ صوت يحضر اقل من نصفهم ولذلك يمكن اختصار عدد اللجان الى ١١٠٠٠ لجنة لتضم كل لجنة ١٠٠٠ صوت وبذلك يسهل على القضاة الاشراف ورئاسة كل مقر من المقرات التى تضم اللجان الانتخابية وهو مطلب اذا نظرنا اليه بعين العدل نجده مطلبا معقولا ومنطقيا وعادلا .

اما ان يوقع الناخبون امام اسمائهم بجداول الناخبين او يبصموا اذا كانوا اميين فهذا امر اوجبه القانون ويوجبه المنطق وطبيعة العملية الانتخابية نفسها وذلك حتى يمكن معرفة عدد الذين حضروا الانتخابات وقاموا بالانتخاب من المواطنين فى مختلف اللجان .

اما وقف العمل بقانون الطوارىء اثناء فترة الانتخابات حوالى ٣ اسابيع فهو امر طبيعى ويتمشى مع طبيعة الانتخابات التى تتطلب الزيارات والمقابلات والندوات كما تتطلب وجود مندوبين ووكلاء عن المرشحين فى داخل اللجان الفرعية وفى خارجها لمتابعة العملية الانتخابية فى يوم الانتخاب - ولاشك - ان تطبيق حالة الطوارىء على المرشحين واعوانهم ومندوبيهم ووكلائهم قد يدفع البعض الى استخدام سلطة فى التحفظ على المندوبين والوكلاء والمرشحين بضع ساعات او يوم واحد كما حدث فى عديد من الانتخابات السابقة فيخسر المرشحون اموالهم وجهودهم واوقاتهم وتضيع منهم الدائرة بغير رجعة ! ! واذا تعذر ذلك اى تعذر ايقاف العمل بقانون الطوارىء فإنه يمكن ان يكتفى بتصريح من الرئيس مبارك او ممن ينيبه بان قانون الطوارىء لن يطبق على المرشحين ومعاونيهم ومندوبيهم فى اللجان ووكلائهم .

وفى ختام المقال نود ان نقول للرئيس مبارك شخصيا اننا لا نبغى وضع اى عقبات فى طريق الديمقراطية ولا نهدف الى اى احراج لرئاسة الجمهورية او للحكومة او لمصر وطننا جميعا ولكننا والرئيس معنا وفى مقدمتنا نهدف الى ان ينتخب الشعب من يريده من النواب فى اطار من الطمانينة والحرية والنزاهة وفق الله الرئيس مبارك ووفق مصر وشعبها الكريم لاقامة حياة ديمقراطية مستقرة فى مصر .

مصطفى كامل مراد

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

فكرة!

إذا اردنا انتخابات حرة في مصر بمعنى الكلمة فالحل هو ان يستقيل الرئيس حسنى مبارك من رياسة الحزب الوطني ، ويبقى رئيسا لكل المصريين وفوق الاحزاب .

ولكن معنى هذه الاستقالة هو ان يتحول الحزب الوطنى في خلال ٢٤ ساعة الى حزب اقلية ونحن لا نريد هدم الحزب الوطني ، ولكننا نريد ان نعيش حياة ديموقراطية صحيحة ، ليس فيها حكم الفرد ولا الحزب الواحد ، ولا القوانين الاستثنائية .

وكل هذا يمكن ان يتحقق اذا اجلنا الانتخابات لنترك للحكومة فرصة ان تستجيب الى مطالب المعارضة او بعض هذه المطالب التي تحقق الانتخابات الحرة .

وكان الظروف التى تمر بها الدولة قد ضيقت الخناق على الحكومة ولم تترك لها فرصة للتروى والدراسة فجاءة قراراتها مرتجلة ، والدليل انها مرتجلة انها رشحت اربع نساء فقط بين ٤٤٠ رجلا ، ورشحت اثنين من الاقباط بين ٤٤٠ مرشحا ولو ان الحزب الوطني كان يملك وقته لما وقع في هذا الخطا ، ولعرف ان الانتخابات كانت فرصة ذهبية للقضاء على آثار الفتنة الطائفية فان هذا العدد الضئيل لا يمثل حقيقة نسبة النساء او نسبة الاقباط في الانتخابات وقد كان من الممكن اختيار شخصيات ممتازة بين الاقباط وبين النساء لتملأ مقاعد البرلمان .

وليس هذا العدد الضئيل من الاقباط والنساء يدل على تمسكنا بالاسلام فالاسلام لا يسمح بهذا العبث . والمفروض في البرلمان ان يمثل الأمة كلها لا ان يمثل اقل من خمسين في المائة منها . ولم يحدث ان طالبت الجماعات الاسلامية بعدم دخول المراة في البرلمان أو طالبت بان يكون عدد الاقباط بهذه النسبة التافهة .

المراة المصرية نصف المجتمع ، ونسبتها اكبر من العمال والفلاحين الذين نصر أن يكون لهم ٥٠ في المائة من مقاعد البرلمان . وليس من المعقول في القرن الواحد والعشرين ان تهبط نسبة النساء الى ما يقرب من الصفر!

اننا نتباهى في انحاء العالم ان مصر بلد ديمقراطي . وليس من الديموقراطية في شيء الغاء دور المراة المصرية في الحياة البرلمانية ، وليس من المعقول كذلك ان يمثل الاقباط بهذا العدد البسيط .

اننا على ثقة ان هذا التصرف ليس سيىء النية فاننا نعرف ان المسئولين في الحزب الوطني غير متعصبين ضد النساء ولا ضد الاقباط . ولكنه نوع من الغفلة .. والتسرع في اصدار قرارات بغير تفكير .

مصطفى أمين

خطوط فاصلة

غداً .. آخر موعد للترشيح لانتخابات مجلس الشعب .. وقد أحجمت كل من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل عن دخول المعركة .

وطبعاً .. هذا ليس شيئاً مستغرباً .. لسبب بسيط أن أعضاء الأحزاب الثلاثة الذين تتوفر لديهم «مؤهلات» الترشيح قد تقدموا بأوراقهم «كمستقلين» .. وبذلك لم تعد داخل تلك الأحزاب «شخصيات» قادرة على المنافسة .

● ● ●

المهم .. لقد قرروا فيما بينهم فصل أى عضو يتقدم للترشيح بحجة عدم التزامه حزبياً .. وبديهى أن القرار لم يشغل بال أحد .. لأن هناك شبه إجماع على أن كلا من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل .. مفككة من الداخل .. وبذلك يستوى من ينضوى تحت لوائها .. بمن يؤثر السلامة ويبتعد . وإن كان المستقيلون ، أو المفصولون .. يكسبون احترام الجماهير ، وتقديرها .. أكثر من الذين تفرغوا للصراعات ، والخلافات .. فشوهوا صورة العمل الحزبى .. وكبلوا وسائله بقيود مقيتة ، وأسروا أهدافه وغاياته داخل دائرة رديئة يأنف المرء حتى من الاقتراب منها .

● ● ●

إن حجة كل من فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، وابراهيم شكرى رئيس حزب العمل .. أن الدولة لم تستطلع رأيهم عندما قررت التعديلات الجديدة لقانونى مجلس الشعب ، ومباشرة الحقوق السياسية .. الأمر الذى يثبت بأنهم لايريدون أن يغيروا ما بأنفسهم .. من حيث الاصرار على التلاعب بمشاعر الجماهير ، وتزييف الحقائق دون أدنى اعتبارات لأية مصالح عامة .

● ● ●

لقد ملأوا الدنيا صياحاً طوال السنوات الماضية ضد نظام الانتخاب بالقائمة .. وادعوا ضلالا ، وبهتانا أنه أقصر طريق للتزوير ، وتدخل السلطة ، وفرض عناصر لايقبلها الناخبون ، وتكررت نداءاتهم بتغيير هذا النظام إلى الانتخاب الفردى .. إذن .. ما الذى يمكن أن يكون مثار حوار بينهم وبين الدولة وقد تحققت ارادتهم لا سيما وأنهم المطالبون أصلا بالتغيير ..؟؟

● ● ●

أما حكاية إشراف القضاء على الانتخابات .. فالتعديلات الجديدة قد وسعت إلى حد كبير مظلة هذا الاشراف .. بحيث أصبح رؤساء اللجان العامة من أعضاء الهيئات القضائية .. على أن تتولى كل هيئة منها تحديد أعضائها .. وترسل بيانا بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم فى رئاسة اللجان ..

كما قضت التعديلات بتوقيع العقوبات على كل من يتلاعب فى العملية الانتخابية .. أو من دخل قاعة الانتخاب بدون حق ، أو أدلى بصوته منتحلا اسم غيره .

إذن .. الاصرار على ترديد المطالبة باشراف القضاء .. أمر يتنافى مع الواقع .. ويؤكد أن قيادات الأحزاب الثلاثة يريدون جرنا جميعاً إلى قضايا فرعية لا قيمة لها .

● ● ●

وفى النهاية .. تبقى كلمة :

إذا كان «الفرسان الثلاثة» يسعون إلى ضرب التجربة الديمقراطية فى مصر .. فليتذكر كل منهم مايلى :

● أولا : تاريخ فؤاد سراج الدين تشهد عليه كل الملفات ، والوثائق التى تقول فى صراحة ، ووضوح .. أنه ليس بالرجل الذى يفوضه الشعب لكى يتحدث عن النزاهة ، والأمانة .

والوقائع كثيرة .. ومتنوعة .. فى شتى المجالات .

● ثانيا : لو لم يكن مصطفى مراد متمتعا بالحصانة البرلمانية .. لانكشف المستور ، وأدرك الناس من الذى يفرط فى مصالحهم ، وأموالهم ، ومن الذى يحافظ عليها ، ويحميها من أطماع العابثين ، ومبددى الثروات .

● ثالثا : منذ متى .. وكان رأى ابراهيم شكرى سديداً ، أو خالصا لوجه الله سبحانه وتعالى .. ولمصر ..؟؟

إن تجاربنا معه .. أليمة ، ومخجلة .. ولعل موقفه من الغزو العراقى للكويت خير شاهد ، وأبلغ دليل .

● ● ●

.. ولايحيق المكر السيىء .. إلا بأهله ..!!

سمير رجب

٩٧,٥٪ مع التفاؤل

بقلم المستشار: مصطفى الطويل

اما وقد تم تقديم طلبات واوراق المرشحين في الانتخابات القادمة ، واستعدت النفوس وتهيات الامور للمعركة الانتخابية القادمة ، فلا يتصور من مقالي هذا ، ان التحريض على مقاطعة الانتخابات هو مقصدي. وكل ما أرجوه من القارىء العزيز ، ان يتذكر ما جاء به عند اعلان نتيجة الانتخابات الحالية والتي ستكون في نهاية الشهر القادم .

فبعد ان بدا المشهد الاول من مسرحية الديمقراطية الزائفة ، التي الفها واخرجها ووضع اشخاصها الحزب الحاكم . احب ان ابشر مرشحي الحزب الوطني ، واطمئن باقي المرشحين الذين خدعتهم اساليب الدعاية ، لمسرحية الديمقراطية الزائفة ، ان فوز الحزب الوطني بمقاعد مجلس الشعب القادم ، لن تقل بحال من الاحوال عن ٩٧,٥٪ . هذا في حالة ما اذا استيقظ ضمير القائمين على العملية الانتخابية ، وتبينوا ان نسبة ١٠٠٪ التي اعلنت لنجاح مرشحي الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشورى الحالي ،لا يتصورها عاقل ولا يصدقها مجنون ولا تخدم مسرحية الديمقراطية الزائفة .

مشكلة الحزب الحاكم ، انه اوهم نفسه ثم صدق الوهم الكبير ، من انه صاحب الاغلبية الشعبية المطلقة في الشارع المصري .نحن لانذكر ان موقف سيادة الرئيس من مشكلة الخليج الحالية ، قد افاد الحزب الوطني ، ولكن الواقع يقول ، ان الشعب يعاني من مصائب وبلايا ، لا اول لها ولا آخر . من اهمها ، الغلاء والاسكان والمرافق والتواكل واللامبالاة وعدم الانتماء ، والتعليم والتلوث ، وغيرها من باقي المشاكل المستعصية . هذه المصائب والبلايا ، هي التي اوجدت للتيار الديني الارض الخصبة ، التي استطاع بجدارة ، استغلالها احسن استغلال . الحزب الحاكم لاتسانده الا القوة ، ولايؤيده الا الاعلام الحكومي . ولو تخلت عنه هاتان القوتان لافترسه الشارع المصري في اول انتخابات حرة حقيقية . نحن لاندعي ان اغلبية الشارع المصري مع حزب الوفد ، ولكن شعبية حزب الوفد تضاعف شعبية الحزب الوطني ، اضعافا مضاعفة . وليس حبا في حزب الوفد ولا اعترافا باصالته وعراقته فقط ، وانما املا في مستقبل زاهر مبشر بالخير ، تحميه الحرية الحقة ، وترعاه الديمقراطية الصادقة . الوهم الذي يعيشه الحزب الحاكم بانه صاحب الاغلبية المطلقة هو الذي كان وراء اعلان نتيجة انتخابات مجلس الشورى الماضية بنسبة ١٠٠/ . ولولا ان مصر غارقة في بحور الدين واوحال المشاكل ، التي تتطلب واجهة ديمقراطية يستطيع الحزب الحاكم التغني بها من حين لآخر لاصبحت نتيجة انتخابات مجلس الشعب ١٠٠٪ ايضا . وانما الحكومة وحزبها في اشد الحاجة الى الاعانات والمساعدات والقروض الخارجية ، حتى يستطيعا البقاء والاستمرار .

العالم الغربي وحلفاؤه ، هم اصحاب المساعدات والاعانات والقروض . هذا العالم ، بدل فكره الآن واصبح مايهمه هو الانظمة الحاكمة بعد ان كان يهمه الحاكم الذي يرعى مصالحه وينفذ طلباته . العالم الغربي الآن يفضل التعامل مع الانظمة الديمقراطية باعتبار انها تستمد سلطانها من الشعب الذي هو مصدر السلطات ، فالشعوب هي الباقية اما الحكام فكلهم زائلون . وهكذا تغيرت نظرة الدول الغربية في تعاملها مع الدول المتخلفة . ومن هنا ، فان الحزب الحاكم اصبح حريصا على ان يظهر بواجهة ديمقراطية في الانتخابات القادمة وسوف يتخلى مجبرا عن نسبة المائة في المائة بجعلها ٩٧,٥٪ . اما لماذا تقدر نسبة نجاح الحزب الوطني في الانتخابات القادمة بـ ٩٧,٥٪ تحديدا وليس ٩٧٪ او ٩٨٪ فهذا يرجع لما عودنا عليه حزبنا الحاكم من نصاحة وفهلوة ، وحتى تكون النتيجة اكثر اقناعا للعالم الخارجي . وكانه مازال يتصور ان العالم الخارجي مثل تصوره للشعب

المصدر : الــــوفـــد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

المصرى ، كلهم من البلهاء ، وان الحزب الحاكم وحده هو انصح ما فى الكون . لا ياسادة .. العالم الخارجى له عيون وانوف فى كل مكان ، وربما يعرف واقع الامر اكثر منكم . والشعب المصرى له عقول وله اصالة ويعرف الاعيبكم تماما ولذلك فقد احجم عن المشاركة فى مسرحية الديمقراطية الزائفة .

بقى سؤال واحد : لو ان باقى الاحزاب والتيارات المعارضة دخلت الانتخابات هل ستتغير النسبة عن ٩٧,٥٪ ؟ للاجابة عن هذا السؤال يجب ان نعلم اولا ، ان كل خيوط لعبة الانتخابات فى يد الحكومة وحزبها . وهم متمرسون عليها منذ اربعين عاما مضت . وكل اجهزة الدولة مخصصة ومتفرغة لخدمة الحزب الحاكم . بدءاً بالمحافظين ورجال الامن ورجال الحكم المحلى ورجال الادارة ، ثم رؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام . وفضلا عن ذلك ، فان جميع اللجان التى تتولى عملية الاشراف على تصويت الناخبين من رجالات الحزب الحاكم ، ولهم خبرة طويلة وكبيرة ، فى اساليب التزوير والتزييف والتضليل . وبعد ذلك كله ، ياتى صمام الامن والامان للحكومة وحزبها ، وهو كمبيوتر وزارة الداخلية . هذا الجهاز اللعين ، هو وحده صاحب القرار النهائى فى نتيجة الانتخابات . ولمن لم يعلم ، فان نسبة حضور الناخبين الى صناديق الانتخاب لاتتعدى بحال من الاحوال ١٥٪ . اى ان لدى الحكومة وحزبها ، نسبة ٨٥٪ من الاصوات الغائبة التى تستطيع اضافتها لمرشحيها فى اى مرحلة من مراحل التصويت وحتى مرحلة الكمبيوتر اللعين . وقد حدث فى انتخابات مجلس الشعب الماضية ان كمبيوتر وزارة الداخلية الذى تامره الحكومة وحزبها ، اسقط ٧٥ مرشحا من المعارضة وظل هؤلاء المرشحون يتخبطون فى دور المحاكم طوال الاربعة اعوام الماضية ، ولم تنفذ الحكومة احكام القضاء باحقيتهم فى مقاعد مجلس الشعب بل ضربت بهذه الاحكام عرض الحائط وفضلت حل مجلس الشعب دون دخولهم اليه . إذاً ، فالحكومة وحزبها مسيطرة تماما على كل العملية الانتخابية سواء قبل بدئها او اثناءها او بعد اعلان نتيجتها . نعود الى سؤالنا : هل لو دخلت باقى الاحزاب والتيارات المعارضة ستتعدل النتيجة بنجاح الحزب الحاكم اقل من ٩٧,٥٪ . ربما كانت تعدل هذه النسبة الى ٩٥٪ وهذا امعانا فى التزييف والتزوير والتضليل . وليس لدخول الاحزاب الاخرى اى تاثير فى ذلك !

واخيرا ، اقدم اطيب التهانى من الآن لمرشحى الحكومة ، ولكى لايحزن من لن ينجح من مرشحيها ، فالامل مازال موجوداً ، وربما تظهر كرامات كمبيوتر وزارة الداخلية ويصمم على اظهار النتيجة بنسبة ١٠٠٪ كما اظهرها فى انتخابات مجلس الشورى . اما بالنسبة لاخواننا باقى المرشحين من الاحزاب الاخرى والمستقلين ، فلعلها تكون عبرة لهم ليتاكدوا انهم ديكور فى مسرحية الديمقراطية الزائفة .

رئيس حزب الأحرار يؤكد التزامه بقرار مقاطعة الانتخابات ويعلن : «لا أخاف أحدا .. ولا أخضع لتأثير من أحد»

كتب - حمدى شفيق :

اكد امس مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، التزام حزبه بقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لعدم توفير الضمانات التى طالبت بها احزاب المعارضة والقوى السياسية . وصف رئيس حزب الاحرار ، الاشراف القضائى على الانتخابات بانه غير قائم ، وان نسبة الناخبين الذين يقبلون على التصويت لا تتجاوز ١٠٪ من اجمالى المقيدين بالجداول الانتخابية . واكد مصطفى كامل مراد فى المؤتمر الذى نظمته امس نقابة الاطباء حول انتخابات مجلس الشعب الجديد ، ان الحكومة زورت جميع الانتخابات والاستفتاءات الماضية ، وانه لا يخاف احدا ولا يخضع لتاثير من احد .

وتحدى رئيس حزب الاحرار ، الحكومة ان تقدم للراى العام كشوف الانتخابات الماضية وبها عمليات تزوير مكشوفة .

وعلق رئيس حزب الأحرار على وصف الرئيس مبارك لمطلب وقف قانون الطوارىء اثناء الانتخابات بانه «تهريج» . اكد مصطفى كامل مراد ان المعارضة ليست «مهرجة» ، والتهريج ياتى من جانب الحكومة التى تحرص دائما على التلاعب المكشوف فى نتائج الانتخابات ، وتستخدم قانون الطوارىء فى اعتقال مندوبى المرشحين المعارضين لمنعهم من مباشرة واجبهم داخل اللجان وتفويت الفرصة على المزورين .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠



مع اقتراب المهزلة ..

أصحاب السوابق والبلطجية على رأس مرشحى الحزب الوطنى

صفقة حكومية بين الحزب الوطنى والتجمع فى بعض الدوائر

تصفية الحسابات والمجاملات هى الاساس فى اختيار المرشحين

تحقيق :
جمال امبابى
عبد الحى محمد

المصدر : الشعب

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

لم يستح الحزب الوطنى من نفسه ... حتى بعد ان تركت له المعارضة الساحة خالية ليلعب فيها وحده ... فلم تكتف قيادات هذا الحزب الجاثم على انفاس الشعب بالاصرار على التزوير وتفصيل الدوائر وطبخ القوانين ولكنهم فضحوا حزبهم بعد ان اثبتوا

عجزهم فقدموا لنا البلطجية واصحاب السوابق ليكونوا . فى مقدمة مرشحيهم فى نفس الوقت الذى احتدمت فيه الصراعات وتصفية الحسابات بسبب المجاملات ولعل ذلك يزيد من احباط جماهير الناخبين ويزيد من اصرارهم على تاييد قرار المعارضة بمقاطعة المهزلة الانتخابية القادمة .

المقاييس التى اعتمدها الحزب لاختيار مرشحيه قامت فى الأساس على اختيار عناصر وشخصيات معروف عنها ممارسة اسلوب البلطجة وفرض الرأى بالقوة وارهاب الناخبين وتزوير الاصوات بكل الوسائل .. وبالتالى اتجهت الترشيحات لاختيار اصحاب العصبيات العائلية دون اعتبار الكفاءة ، واستخدام المشبوهين والمتسلقين والمتهمين فى قضايا فساد عديدة لمواجهة مرشحى المعارضة / وجاء قرار احزاب المعارضة بالمقاطعة ليضع الحزب الوطنى « الديموقراطى » فى مأزق امام الجماهير ، التى تعرف كل شىء عن مرشحيها . فماذا تقول أوراق وملفات الفساد وما هى الصورة الحقيقية لمرشحى حزب الحكومة ؟ ! هذه بعض النماذج التى نقدمها « كعينة » على « حسن الاختيار » الذى يتمتع به الحزب النظيف جدا ! !

فى دمياط : متهمون بالاختلاس

فى الدائرة الاولى بدمياط وهى دائرة كفر سعد تم اختيار عوض شلبى عاشور مرشح العمال للحزب الوطنى والذى سبق ان تقدم حزب العمل بطعن ضده فى انتخابات ١٩٨٧ م للمستشار رئيس لجنة الطعون والذى ضمها الأوراقه . ماذا يقول ملف هذا المرشح ؟ !

□ فى القضية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ م جنايات دمياط قام المتهم باختلاس ٢٥٠ الف جنيه من اموال الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة دمياط ولم يفصل فى القضية حتى الان بعد ان نجح فى انتخابات ١٩٨٧ م الماضية واصبح نائبا فى البرلمان .

□ عبدالمجيد شلبى عاشور شقيق المرشح وعمدة الركايبة مركز كفر سعد متهم فى القضية رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٨٦ م جنح كفر سعد وصدر فيها حكم بجلسة ٨٦/٣/١٢ بحبسه شهرا مع الشغل وذلك لتعديه على اراضى مملوكة للدولة .

□ كما ان نجل المرشح المذكور متهم فى قضية امن دولة عليا بقلب نظام الحكم ومازال هاربا خارج البلاد منذ ١٩٨٦/٧/٢٦ كما سبق ان اعتقل شقيقه عدة مرات بتهم جلب مخدرات وله سطوة كبيرة على المنطقة .

اما فى الدائرة الثانية بدمياط فالصراع بين مرشحى الوطنى على اشده حيث رفض الحزب الوطنى بدمياط لترشيح محمد حسن الزيات الذى فرض عليهم من فوق فقام المهندس رضا مؤمن رئيس المجلس المحلى بالمحافظة بالترشيح ضده كما دفع ايضا بوكيل المجلس السيد عبدالله للترشيح ضد مصطفى الاسمر مرشح العمال ببندر دمياط .

فى القاهرة .. نماذج سيئة

رغم تعدد النماذج السيئة بالقاهرة الا ان مرشح الزاوية الحمراء والشرابية محمد سيد احمد عضو المجلس المنحل مثال صارخ لما نقول . فرغم تعدد قضاياه التى امتلأ بها ملفه تم اختياره ليكون ممثلا عن الحزب الوطنى بالدائرة .

ومن بين قضاياه .

□ بأمر من النائب العام تم منع المذكور من السفر ومغادرة البلاد .

□ متهم فى قضايا عديدة مثل الاضرار بالمال العام والتربح غير المشروع والتزوير والرشوة .

□ التلاعب واهدار اموال شركة مصر للبترول التى يعمل بها فى القضية رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ م تم اتهامه بالفساد والربح عنه من نيابة الأموال العامة بكفالات مالية بلغت ٣٠٠٠ جنيه .

والغريب انه كان عضوا بالمجلسين المنحلين ولمواهبه المتعددة فى الاختلاس والتزوير تم ترشيحه فى المجلس القادم !

فى الاسماعيلية .. البلطجة

تشتهر الاسماعيلية بأنها المحافظة الخاصة للحزب الوطنى وانها مضمونة دائما لنواب الحكومة فما السبب فى هذه الشهرة ؟ ! تقول الملفات ان السبب فى ذلك هو ترشيح البلطجية وتجار المخدرات والاستعانة بهم فى تقفيل اللجان والاعتداء على مندوبى المعارضة .. .

ففى القنطرة شرق تم ترشيح ممدوح يعقوب امبراطور القنطرة . وهذا المرشح سبق ان اعتدى على المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة اثناء افتتاح مقر حزب العمل بالقنطرة عام ١٩٨٣ وهو احد الاسباب الجوهرية فى ترشيحه عام ١٩٨٧ !

□ **فى انتخابات ١٩٨٧ حينما طالبت المعارضة بالفيش الخاص به والملىء بقضايا الفساد قام مدير الأمن باخفائه وتم عمل فيش جديد خال من كل مساوئه !**

□ **يفرض هيمنته على شعب القنطرة مستغلا تهجير الشباب .**

□ يقوم بتقفيل اللجان لصالح الحزب الوطنى قبل الانتخابات بيوم كامل ! وفى ١٩٨٤ م قام ومعه بلطجيته وتجار المخدرات ومهربو السلاح بالاعتداء على مرشح حزب العمل وجمع شباب المعارضة وقذف بهم ليلا على الضفة الاخرى من القناة !

ولأن شلة المزورين لاتخدم سوى مصلحتها وهي على دين مولاها فقد قامت نفس الشلة بتقفيل حى الشهداء كله ضد محمد صبرى مبدى المرشح المستقل حينذاك فى انتخابات ١٩٧٩ . وقاموا بمحاصرة مكتبه واعتدوا على شقيقه ولم يتركوه إلا بعد أن ترك الاسماعيلية تماما .

الغريب أن يعود نفس المرشح بعد عشر سنوات مفروضا من كمال الشاذلى رغما عن المحافظ وقيادات الوطنى بالمحافظة .. والأكثر غرابة أن يكون معه أحمد ابو زيد ايضا مرشح العمال لتقوم نفس الشلة بتقفيل الصناديق لصالحه وهى التى اغلقتها ضده فى السابق .

من الامور التى يجب أن تذكر وتكشف طريقة اختيار مرشحى الوطنى هى استبعاد سوسن الكيلانى عضوة المجلس المنحل التى عينها الرئيس مبارك والتى كانت حتى اللحظة الأخيرة ومعها قيادات الوطنى ومحافظ الاسماعيلية فى انتظار قرار تعيينها « القصد ترشيحها » ، وفوجئت ومعها المحافظ وقيادات الوطنى عند قيامها بتقديم طلب ترشيحها بمدير الامن يبلغها انه تم اختيار محمد صبرى مبدى بدلا منها .. ولأن المبادىء ليس لها وجود بين هؤلاء فقد اصرت على ترشيح نفسها ضده وضد الحزب التى تنتمى اليه .

فى الغربية مرشحون من الخارج !

والأمر اكثر غرابة بدائرة المحلة الكبرى . فقد تم اختيار أنور الكمونى مرشحا للحزب الوطنى وهو ليس من أبناء المحلة أو المحافظة اطلاقا ويقول ملفه انه جاء للمحلة من الحوانكة محافظة أسيوط لايملك شيئا وظل يتاجر فى الفول السودانى حتى انفتحت له ليلة القدر مع ظهور الانفتاح واتصاله بعصمت السادات وكانت النتيجة أن تحول الى مليونير .

□ استولى على اراضى الاوقاف بشارع البحر بمدينة المحلة والتى قام بشرائها بسعر المتر ٧ قروش بينما يبلغ سعرها الآن ٢٠٠٠ جنيه للمتر الواحد .

نائب الوفد مرشحا للوطنى

اما مرشح العمال مصطفى برهام فيقول ملفه انه كان عضوا بالاتحاد الاشتراكى ثم حزب مصر ثم الحزب الوطنى وفجأة انتقل لصفوف حزب الوفد ليتصدر قائمته فى انتخابات ١٩٨٧ ثم ويصبح نائبا عن الوفد فى البرلمان المنحل .

أما مرشح دائرة سمنود محمد زايد فهو شقيق أحمد زايد المشهور عنه اتصاله بتجار المخدرات وضبط فى اكثر من قضية وخرج بكفالات تعدت ٧٠ الف جنيه ومعروف عنه تقفيل اللجان بقوة السلاح .

ولم تسلم ايضا الدائرة من خلافات حادة بين صفوف الحزب الوطنى فقد قام حيدر السحت بترشيح نفسه ضد انور الكمونى رغم أنه كان نائبا سابقا عن الحزب الوطنى . كذلك تقدم الدمرداش البزة باوراق ترشيحه ضد مصطفى البرهام .

فى سوهاج .. حالة احباط

فى محافظة سوهاج دبت خلافات وانقسامات حادة بين صفوف الحزب الوطنى حين تم اختيار شعبان حمادى « فنات » أمين حزب الوفد بمحافظة سوهاج مرشحا للحزب الوطنى . كذلك يسود شباب الحزب هناك حالة من الاحباط بعد اختيار إيهاب مقلد وكيل المجلس المنحل للمرة الثالثة والذى ليس له اى شعبية هناك ومرفوض جماهيريا خاصة بعد أن قام برصف الطريق الخاص بعمارته ببحرى سوهاج من الطريق الرئيسى حتى عمارته فقط . ومن اجل رفض شعب سوهاج له قام ترزية الحكومة بحذف قرى الروافع والمحامدة من الدائرة الخاصة به واضافتهما للمركز لتمركز القوى الوطنية والاسلامية بهما وعدم وجود أصوات له .

فى الدقهلية الصراع بدأ مبكرا

اما فى محافظة الدقهلية فقد بدأت المعركة الانتخابية والصراع بين شلة المنتفعين مبكرا وقبل اعلان حل المجلس بأيام . ففى مركز ميت غمر قام أمين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشورى بتحصين نفسه والتخلص ممن تحوم حولهم شبهة التقدم بالترشيح أملا فى اختياره وساعده فى ذلك المحافظ اللواء محمد حسين مدين حيث تمكن أمين الحزب الوطنى بميت غمر من استصدار قرار من المحافظ برقم ٧٠٧ لسنة ١٩٩٠ بنقل مدير ادارة شباب ميت غمر محمد محمد هلال الى المنصورة بعد أن ظل يعمل بميت غمر مايزيد على ٣٠ سنة . ورغم انه لم يبق له سوى خمسة شهور ويحال للمعاش . كل ذلك بمجرد أن نما لعلم أمين الحزب الوطنى أن مدير الادارة ينوى ترشيح نفسه للانتخابات .

التلاعب فى أموال الشباب

□ وجاء اصرار مدير ادارة الشباب على مراجعة الهيئات الشبابية ذات بنود الصرف الكبيرة حافزا على نقله سريعا من ميت غمر حتى لاتتمكن اللجنة من مراجعة مراكز شباب المدينة ذات الميزانية التى تعدت ١٠٠ الف جنيه وبها من الشبهات الكثير .. والتى يرأس مجلس ادارتها أمين الحزب الوطنى بميت غمر وعضو مجلس الشورى ومما يؤكد ذلك ما قامت به اللجنة من مراجعة أعمال نادى ميت غمر الرياضى من ٨/١٨ حتى ١٩٩٠/٨/٢٥ كذلك مراجعة أعمال نادى دقادوس من ٨/٢٥ حتى ٩٠/٩/١ وعند قيام نفس اللجنة بالذهاب لمركز شباب ميت غمر فى ١٩٩٠/٩/١ رفض مدير المركز الذى عينه رئيس مجلس الادارة بالمخالفة للقانون ومتعديا الادارة رفض مقابلة اللجنة تماما حتى يتم التستر على فضائح المركز . وبعد أربعة ايام فقط استطاع رئيس المركز وأمين الحزب الوطنى بالوشاية لدى المحافظ واستصدار قرار النقل واستبعاد مدير الادارة عن عمله وتعيين احد الحاصلين على بكالوريوس علوم مديرا متفرغا للمركز ليتقاضى مرتبين ويزور فى شهادات رياضية وفى بطاقته الشخصية . والعجيب أن أمين شباب الحزب الوطنى بالمركز سبق اتهامه فى القضية رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٨٩ ادارى مركز ميت غمر باختلاس اموال من مركز شباب يمثل فيه عضو مجلس ادارة وهو أحد المقربين جدا من المحافظ .

اما مرشح الوطنى عن المركز « فنات » ، فقد قامت زوجته والتى تعمل فى بنك مصر فرع ميت غمر بتسهيل صرف مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لمركز شباب كوم النور من حساب جارى ٩٨٩٨ دون الرجوع للجهة الادارية وتم احالة الموضوع للنيابة الادارية فى حينها .

الاعيب وتصفية حسابات

وكان الحزب الوطنى قد أعلن أسماء مرشحيه يوم الاثنين قبل الماضى باستبعاد ١٦٣ عضوا من المجلس السابق على رأسهم المستشار احمد

موسى وكيل المجلس السابق والدكتور صوفى أبو طالب رئيس لجنة التعليم والمهندس فتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية والدكتور السيد على السيد والدكتور ايهاب إسماعيل رئيس جامعة القاهرة ببنى سويف والدكتور عبد القادر حاتم رئيس المجالس القومية المتخصصة والدكتور صلاح الحمادى رئيس لجنة الصحة بالمجلس السابق .

وكانت المفاجأة فى استبعاد المهندس عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين وترشيح محمد صبرى صبرى السكرتير العام لنقابة الصحفيين بدلا منه . وكان عثمان قد قام فى الانتخابات الماضية باستبعاد اسم صبرى صبرى من قوائم الحزب الوطنى بالاسماعيلية متحديا رغبة الحزب ومن ثم فقد تم رد الضربة إليه بقوة من جانب د . يوسف والى .

د . والى يصفى حساباته

كما تم استبعاد الدكتور يحيى الجمل وذلك بسبب تصريحاته الكثيرة المؤيدة لمطالب المعارضة بشأن توفير الضمانات لنزاهة الانتخابات .

واستبعد أيضا المستشار الدمرداش العقالى وتم ترشيح منافسه فى الانتخابات الماضية بدلا منه حامد هشام .

وشملت الترشيحات الدكتور شريف عمر الاستاذ بمعهد السرطان واحد اقارب الدكتور يوسف والى .

ويرجع استبعاد العقالى إلى انه يرتبط بعلاقة طيبة مع زكى بدر الذى ضغط عام ١٩٨٧ ليتم ترشيحه بالمقعد الفردى فى دائرة البدارى بأسيوط رغما عن الدكتور والى آنذاك وبعد خروج زكى بدر من الوزارة كان استبعاد العقالى وترشيح منافسة حامد هشام متعمدا وكأنها إشارة بالانتقام .

ويحمل ترشيح د . شريف عمر نفس المعنى ، ولكن فى الاتجاه المضاد ، حيث تعمد زكى بدر إسقاطه فى الانتخابات الماضية لمجلس الشورى إنتقاما من د . والى الذى كان قد رشحه وتعمد زكى بدر وقتها ان يكون د . شريف عمر هو الوحيد من مرشحى الحزب الوطنى الذى يسقط فى هذه الانتخابات ، ومن ثم فقد جاء ترشيحه هذه المرة ردا لاعتباره ، وإشارة يفهمها زكى بدر والآخرون جيدا .

وقد شملت قائمة المستبعدين تسع نساء وتم ترشيح اربع سيدات فقط ! ! منهن واحدة جديدة أما الباقيات فهن : الدكتورة آمال عثمان وفايدة كامل وثريا لبنة .

وعلى غير المتوقع لم تشمل الترشيحات اسم الدكتور احمد كمال ابو المجد صاحب القانون الذى تتم به الانتخابات ، وجاء هذا التجاهل رغم مايقال بأنه سيكون الرئيس الجديد للمجلس وهو مايثير إحتمال تعيينه ضمن الاعضاء العشرة .

ثمن الفاتورة

وفى المقابل شملت الترشيحات سبعة نواب سابقين من المعارضة منهم ثلاثة من التحالف احمد حرك (الوايلى) واحمد الفقى (اجا) وفهمى بخيت دياب (جهينة - سوهاج) .. وهؤلاء الثلاثة كانوا قد اعلنوا إنشقاقهم عن حزب العمل مع احمد مجاهد ، كما ادوا خدمات جليلة للحزب الوطنى خلال وجودهم بالمجلس السابق حيث صوتوا معه عند رفض تنفيذ أحكام القضاء الخاصة بتصحيح عضوية الذين حكمت لصالحهم المحكمة الإدارية العليا .

كما ساندوا موقف الحكومة بشأن الموازنة الاخيرة وتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار العديد من القرارات .

وشملت الترشيحات أيضا عضوا مفصولا من حزب العمل هو خالد حماد (الدقهلية)

اما نواب حزب الوفد والذين تضمنتهم قائمة ترشيحات الوطنى فهم : سيد شاكر وعلى أحمد شمرون ومصطفى الشستاوى وهذا الاخير سبق له بالاتفاق مع الدكتور المحجوب رئيس المجلس الراحل بالقيام بمسرحية بهدف تعطيل احكام القضاء الخاصة بصحة العضوية ، حيث لفق إتهاما للوفد بالتزوير فى أوراق قضية تصحيح العضوية .

والذى سبق تحويله للتحقيق اكثر من مرة فى مخالفات جمعية منتجى القصب . وكان للمصالحة التى يتمتع بها دور كبير فى مواجهة هذه التحقيقات .

ولعل اطرف الأمور قيام الحزب الوطنى بترشيح الدكتور عبد الأحمد جمال الدين امين الحزب بالقاهرة ورئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بدائرة الظاهر ، رغم ان الدكتور من ابناء محافظة الغربية وسبق ترشيحه بدائرة مصر الجديدة . ويأتى سبب هذا الترشيح الغريب ان الدكتور طوال الدورتين السابقتين لم يقم بعمل يذكر لاهل دائرته بالغربية او مصر الجديدة ، ومن ثم فسيضربونه بالبيض الفاسد إذا رشح نفسه ثانية بأى منهما وهذا سر ترشيحه بالظاهر ، لعل وعسى يضربه اهلها بالقوطة او البيض

ومن الواضح أن الحزب الوطنى عقد صفقة مع حزب التجمع الذى خرج على اجماع المعارضة ووافق على الاشتراك فى الانتخابات فمثلا قدم الحزب مرشحا صوريا بمقعد الفئات بدائرة كفر شكر يدعى احمد عبد العزيز سي[illegible]ى لا يتمتع بأى شعبية ، والهدف من هذا الترشيح افساح الطريق أمام الاستاذ خالد محيى الدين لكى يفوز بعد أن فشل مرتين فى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ فى الوصول الى مجلس الشعب وبذلك يكون خالد محيى الدين قد ضمن الفوز منذ اليوم الأول للانتخابات .

● وذات الصفقة جرى الاتفاق عليها بدائرة كرموز حيث يرشح أبو العز الحريرى نفسه عن العمال ، بينما رشح الحزب الوطنى امامه « محمد حسن محمد » وهو والذى لا يتمتع بأى ثقل شعبى او انتخابى ، بل ان هذه الدائرة تعد مغلقة لصالح أبو العز الحريرى وبذلك يكون التجمع قد ضمن لنفسه مقعدين على الاقل !

● كما جرى نفس الاتفاق فى دمياط حيث تخلى الدكتور محمد حسن الزيات عن دائرته ومسقط رأسه فارسكور وانتقل مرشحا نفسه بدائرة دمياط رغم انه ليس من أهلها ولم يسبق ترشيحه فيها من قبل .

والسبب فى هذا الاجراء أن ضياء الدين داود الوزير السابق (ناصرى) رشح نفسه عن الفئات بهذه الدائرة بعد زوال أسباب حرمانه من مزاولة العمل السياسى بحصوله على حكم من الدستورية العليا .

واذا ما ترشح الدكتور الزيات بنفس الدائرة فستكون المنافسة بينهما شديدة ويمكن القول تبعا لذلك ان ضياء الدين

داود ضمن مقعدا بمجلس الشعب ، فبلدته وشعبيته قادرتان بذلك .

● اما نكتة الموسم فهى المرشح الذى اختاره الحزب الوطنى بديلا عن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس الراحل .

هذا المرشح هو عبد الرؤوف شبانه اكبر تجار الالبان والجبن .

وكان عضوا سابقا بالمجلس منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٩ عندما هزمه الدكتور حلمى الحديدى الاستاذ بطب القاهرة والامين العام المساعد لحزب العمل انذاك هزيمة ساحقة ـ اضطر بعدها الى الابتعاد نهائيا عن الانتخابات التى تلت ذلك .

ويعرف كافة اهل دمياط انه طوال وجوده بمجلس الشعب مدة الثمانى سنوات لم يتفوه بكلمة واحدة تحت القبة .

والمدهش ان هذا المرشح ليس من اهل مركز او مدينة الزرقا التى رشحه الحزب بها فهو من احدى قرى مركز فارسكور ... اى ان دائرة فارسكور منها مرشحان فئات بدوائر اخرى .

● وقد تكررت نفس الظاهرة مع علوى حافظ بدائرة الدرب الاحمر بالقاهرة وذلك لتسهيل الطريق امامه ليخرج على اجماع احزاب المعارضة وعلى قرار حزبه ! !

وبهدف تقوية علوى حافظ، رشح الحزب الوطنى امامه شخصا يدعى سعد سالم احمد سالم وهو لا يتمتع بأى شعبية وقد تكون هذه الانتخابات هى المناسبة الاولى التى يسمع فيها اهل الدرب الاحمر بهذا الاسم . ومن ثم فالطريق تم تمهيده امام علوى حافظ، خاصة وانه كشف لبعض المقربين منه انه سينضم الى الحزب الوطنى بعد الانتخابات ، اذا لم تنجح محاولاته فى تشكيل حزب جديد .

المحروسة
المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

مغالطات انتخابية

نظرة نقدية في قائمة الحزب الحاكم

بقلم : جمال بدوى

لأن الرئيس حسني مبارك مشهور بالنزاهة والطهارة والعفة ، فإنني أجزم بأنه - وهو رئيس الحزب الوطني - لم يطلع على قائمة مرشحي الحزب الوطني قبل إعلانها ، وربما أطلع عليها ولكنه لم يدقق فيها ثقة في الذين أعدوها . ولكن هؤلاء المستشارين لم يضعوا مبادىء حسني مبارك موضع التنفيذ عند اختيارهم لمرشحين ينتسبون إلى حزب يرأسه السيد رئيس الجمهورية ، إذ من المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص تحت مستوى الشبهات ، ومن المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص مطعون في ذممهم المالية ، ومنهم من صدرت ضده أحكام في جرائم نصب واحتيال ، ومنهم من تزعم عصابات استولت على أراضي الدولة وباعتها لتجني الملايين ، ومنهم عتاة في التهريب .. ومنهم من أفرجت عنه نيابة الأموال العامة بكفالات باهظة .. وكل هؤلاء وغيرهم لهم ملفات متخمة في جهاز الرقابة الادارية وغيره من الأجهزة الأمنية التي نجحت أحيانا في ضبط جرائم الفساد وفشلت أحيانا أخرى بسبب سلاح الحصانة ، وتدخلات الأجهزة التنفيذية العليا ..

إن حرصنا على سمعة الحزب الوطني ، الذي سيخوض الانتخابات منفردا ، ينبع من حرصنا على سمعة الحكم ، ولأن هذا الحزب هو الذي سيقرر مصير بلاد مصر المحروسة خلال الشهور أو السنوات القادمة . وسواء طالت المدة أم قصرت فسوف تنعكس آثارها على المصريين جميعا . وسيتولى هؤلاء الأعضاء مسئولية الرقابة والتشريع ، وستمر من تحت أنوفهم القوانين المنظمة للحياة المصرية . والمفترض أن يتحقق للمجلس المرتقب الحد الأدنى من سلامة البنيان وحسن السمعة (!!)

كذلك ، فإننا نستبعد أن يوافق الرئيس مبارك على خلو قوائم الحزب الحاكم من المرشحين الأقباط - باستثناء اثنين فقط - وقد درجت الحياة النيابية منذ ثورة ١٩١٩ الوطنية على تمثيل الأقباط ، باعتبارهم شريحة أصيلة في الكيان المصري . ومنذ ظهور حزب الوفد والأقباط يشاركون في الحياة العامة عن طريق الأحزاب السياسية ، وقد نجحت هذه الصيغة الحضارية في تأكيد الوحدة الوطنية ، وأصبحت مصر نموذجا لكافة المجتمعات التي تسعى إلى تثبيت وحدتها على أسس عملية وطيدة ، فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أغلق باب العمل السياسي أمام المسلمين والأقباط ، فظهرت التنظيمات الدينية بديلا عن الأحزاب السياسية ، وحل

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

الانتماء الديني محل الانتماء الوطني . وكان الظن أن القائمين على أمور الحزب الحاكم قد فطنوا إلى هذه البدهيات ، وكان المفترض فيهم أن يعلموا أن عجلة الزمن لا تدور إلى الوراء (!!)

كذلك نستبعد أن يوافق الرئيس حسني مبارك على أن تخلو قوائم الحزب الوطني من التمثيل النسائي المقبول ، بعد أن قطعت المرأة المصرية شوطا هائلا في مضمار التقدم ، وأصبحت صورة مشرفة للمرأة على مستوى العالم ، وتقوم بدورها في بناء المجتمع . وكيف نتجاهل ربة البيت المصرية التي تتحمل وحدها أعباء الضائقة الاقتصادية ، وتنعكس عليها آثار السياسة الارتجالية التي تمارسها حكومة الحزب الوطني ، وهي التي تكتوى بنار الغلاء والضيق والعنت ، فكيف تحرم المرأة المصرية من التمثيل النيابى الرسمي عن طريق الحزب الحاكم (!!)

إن قائمة مرشحي الحزب الوطني تكشف النقاب عن طبيعة المجلس القادم .. وعندما ينفرج الستار فسوف يفاجأ الناس بمسرحية هزلية ثقيلة الدم .. وسوف ينفض الجمهور صائحا : «مسرحية اونطة .. هاتوا فلوسنا».. (!!)

المصدر : الدستور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٠

اسلاميات

والفتنة نائمة

ان تقاطع الاحزاب الوطنية الانتخابات او تشترك فيها .. فهذا حقها من خلال رؤيتها

وان يلغى الحزب الوطنى - اصحاب العمائم - والتوجهات الدينية من بين مرشحيه .. فهذا امر لا يمكن السكوت عليه .. وايضا ليس هذا مجاله ..

اما ان يخرج علينا من ينشر كلمة باسم (الشعب القبطى) في جريدة الوفد .. ومن غير المسلمين .. ليتباكى على ان قوائم الترشيح للحزب الوطنى لم تشمل غير اسمين مسيحيين .. ويسترسل .. ويقول : كيف يذهب الاقباط بعد ذلك الى صناديق الاقتراع .. ويتحدث عن شعب (وهى) لا تعرف له مكانا جغرافيا .. فهذا هو الامر الذى نجده من اختصاصنا .. وهو ما يجب وقفه فورا .. وتصحيح مفاهيمه ..

فالشيوخ .. لم يحتجوا عندما اغفلهم او اسقطهم الوطنى من قائمة ترشيحه .. ومنهم من وصل الى مواقع مهمة .. لذا فما كان لهذا كاتب السطور فى جريدة الوفد الاسبوع الذى انقضى ان يشرح .. ويسترسل ويتوعد .. ويذكر لنا من واقعنا ما لا نعرفه ..

فمصر .. كلها شعب واحد .. هو الشعب المصرى - وكلمة الشعب القبطى .. يجب ان تتوقف .. وان تنتهى تماما حتى لا يكون هنا فى بلدنا (شعبان) .. وحتى لا تتاجج الخلافات وفقا لهذه التقسيمات .. وهذا هو ما يجب ان يعالجه (الكبار) بالحكمة .. ويجب ان لا تنشره الصحف بأى حال من الاحوال ..

والتهديدات بالمقاطعة وعدم الادلاء بالاصوات لمجموعة من المصريين .. لهذا السبب .. مرفوض .. ومرفوض وبكل المسميات واولها (الوطنية) التى يتسابق عليها البعض منهم .. ليكن هناك اعتراض على عدم ادراج اسماء غير اسلامية فى قوائم ترشيحات حزبية .. ولكن ليس بهذا الاسلوب .. وليس بهذا المضمون .. (والديانة) لم تكن يوما هى المقياس لاختيار النواب فى بلادنا .. تاريخنا الوطنى .. والامثلة كثيرة ..

المهم .. ان على هذا النفر الذى يكتب بين وقت وآخر كلمات فى الوفد وغيرها .. ان يرفع يديه عن الحديث عن (الطوائف) و (الشعب) .. حتى لا تكون فتنة .. غير المسلمين الذين يشعلونها ..

● ومن قبل طالبنا ان لا يكتب عن قضايا المسلمين .. الا من هم من اهل دينهم .. وانه من الافضل ان يعالج قضايا المسلمين .. مسلمون .. لا غيرهم .. واذا كنا نهاجم ونرفض ان يتولى الشرح والفتوى من المسلمين الا من كانوا مؤهلين لذلك .. فكيف نسمح لمن هم خارجنا ان يعالجوا قضايانا وان يدسوا السم فى العسل .. ومنذ ايام قرات كلمة لمامور ضرائب غير مسلم يتباكى على السعودية وحظها العاثر مع المسلمين - اى والله هكذا - ويعدد ثلاث نكبات اصابتها من المسلمين .. ولم يكتف بهذه الوقيعة وانما ذكر ارقاما خيالية لم نسمع عنها من قبل .. مثل الالوف من المتمردين الذين اقتحموا الكعبة وحاصروا .. يقصد (حكاية جهيمان) (والالوف) الذين ماتوا فى نفق (المعيصم) والوف اخرى ثم .. يطالب (بالصلاة) من اجل السعودية ..

الله اكبر .. هكذا .. وبمنتهى البساطة .. ينبش البعض (جلودنا) .. ليثيرها فتنة .. ويفتح جراحا .. ثم بعد ذلك يشكون ..

والغريب .. انتى اتابع ما يجرى على الساحة فى بلادنا وغيرها .. وفى الكثير مما يجب ان يكتب وان يقال عن غير المسلمين .. ومن غير المسلمين .. ولم اقرا كلمة واحدة لواحد من الذين هبطت عليهم (العبقرية) فكتبوا .. او الذين دفعتهم - المخططات او الظروف او هما معا .. ليكونوا مسئولين كبارا عن النشر .. فينتقدون او يناقشون .. او مجرد ذكرهم لواقعهم .. اما عندما يتعلق الامر (بمسلمين) .. فما اعلى اصواتهم .. وما اكثر ما يكتبون حتى ولو كانوا يعالجون فى مستشفيات بالخارج .

ولكن بيننا كلمة سواء .. كما منعنا انفسنا من الكتابة عنهم .. فليمنعوا انفسهم من الكتابة عن قضايانا .

● ولان الحديث عن النشر والكلمة المنشورة .. قد اوصلنا الى ما نحن فيه .. فقد علمت ان المحاولات التى بذلت من اجل استمرار الاعتصام قد تحطمت على صخرة قانون الصحافة .. ومعنى ذلك .. ان الاعتصام لن تعاود الصدور على الاقل حتى يقضى الله امره .. وتتغير القوانين الاستثنائية وايا كان راينا او خلافنا مع الاعتصام .. فإن الخلاف لا يفقد الود .. ولا يضيع الحق .. ومن حق كل مسلم ان يكون له راى وفى الاطار المحمدى .. وهو ناسف له لتوقف الاعتصام .. ولكن .. كما يفعل خصومنا السياسيون .. لماذا لا نعمل .. وليس بعيب ان يتعلم الانسان من خصمه او عن هو (اصغر منه) .. انما العيب اننا نستسلم وهذه آفة من آفاتنا .. بتهافتنا خصومنا واخذوا منا اصالة العمل الاسلامى .. الذى لا يمكن ان توصد امامه الابواب فما اكثر الوسائل .. وما اكثر الطرق .. لوصول اصحاب الدعوات الى غاياتهم .. وقد رايناهم .. يملاون الدنيا بصحفهم .. رغم هذا القانون .. يصدرونها من قبرص .. ومن لندن .. ولا تختفى ابدا من (السوق) ولو تغيرت الاسماء .. فالمهم المضمون ..

ولتظل الرايات الاسلامية خفاقة .. ولتستمر الاقلام الاسلامية فى اداء رسالتها والله غالب على امره .

صلاح عزام

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠

حقائق انتخابية :

هل يجوز تبادل الأدوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطنى ؟!

بقلم : جمال بدوى

يقولون ان المعارضة احجمت عن النزول إلى المعركة الانتخابية خوفا من المواجهة ، وهربا من التحدى ..(!!) .

● والسؤال هو : المواجهة مع مَنْ ؟ والخوف من مَنْ ؟

إذا كان المقصود جماهير الناخبين ، فإن هؤلاء اتخذوا قرار المقاطعة قبل أن تتخذ أحزاب المعارضة قرارها ، ومنذ اكتشفت الجماهير أن الانتخابات ستدار بنفس الروح التي دارت بها المعارك السابقة لتنتهى إلى نفس النتيجة ، إن لم تكن اسوا منها ، وبالصورة التى تراها الدولة رغم أنف الجماهير التي يفترض انها صاحبة إرادة حرة ، ولها الحق المطلق فى الاختيار (!!) .

لا يصح إذن استخدام اسم «الجماهير» فى هذه القضية ، أما إذا كان المقصود الخوف من السلطة ، فإن الأمر يختلف ، فليس فى قدرة احزاب المعارضة أن تتحدى الدولة التي تسخر كل امكاناتها الجبارة من أجل الوصول إلى نتيجة انتخابية ، ولا يجوز باى حال من الأحوال التنازل عنها ، ولا نظن احدا من المشككين فى قوة المعارضة يجهل المهازل التى تجرى داخل اللجان الانتخابية من جانب حملة الشوم والخناجر وقرن الغزال الذين يقتحمون مقار اللجان ، ويعتدون على مندوبى المعارضة ، ويفترسون الصناديق على مرأى ومسمع من رجال الشرطة ، وفى غيبة رجل القضاء الذى ينحصر دوره فى الاشراف على فرز صناديق تم تزويرها سلفا .. وإذا كان السيد وزير الداخلية يرى أن رجال الشرطة لا يقلون نزاهة عن رجال القضاء ، فإننا لا نطعن فى نزاهة رجال الشرطة ، ولكننا نرى أن الامر اكبر من قدرتهم ، فهم لا يملكون التصرف إزاء عمليات تزوير تجرى عن طريق أشخاص يتمتعون بحصانة الانتماء إلى الحزب الحاكم .. وأين هو الضابط الذى يغامر بمستقبله فيقف فى وجه الحكومة وحزبها (!!) وماذا يكون مصيره لو فعل ما يمليه عليه واجبه ؟!

●● وإذا كان هذا حال جهاز الشرطة المشرف على العملية الانتخابية ، فماذا يكون تصرف احزاب المعارضة ؟ هل تلجا إلى مقابلة القوة بالقوة .. والعنف بالعنف ؟ وهل من مصلحة الأمن العام ان تتحول الاحزاب السياسية إلى ميليشيات مسلحة ؟ وان تتحول المنافسة الانتخابية إلى مذابح تسيل فيها الدماء ؟ وهل تلام احزاب المعارضة إذا هى ترفعت عن الانحدار إلى هذا المسلك الهمجى (!!) .

ولنفترض - جدلا - ان احزاب المعارضة قبلت التحدى ، وخاضت المعركة الانتخابية ، وحصلت على مقاعد الاغلبية ، هل ستنتقل المعارضة إلى مقاعد الحكم ، وينتقل الحزب الوطنى إلى مقاعد المعارضة ؟

هذا افتراض نظرى .. ولكن لا بد من طرحه حتى نصل إلى أصل الداء ، ونضع أيدينا على خبايا العملية الانتخابية ، ونحدد حجم الأزمة التى تعانيها مصر منذ اخذ النظام الحاكم بنظام التعدد الحزبى ، بينما استمرت روح الاحتكار والاحتواء والاستيعاب ماثلة فى الحزب الواحد ..

إن جوهر النظام الديمقراطى يقوم على فكرة الاختيار الحر من جانب الجماهير ، وهذا يقتضى وجود احزاب تتنافس على الحكم ، فيحكم صاحب الاغلبية ، وتقوم احزاب الأقلية بدور المعارضة بشرط الاعتراف بتبادل الأدوار بين كافة الأطراف المشتركة فى لعبة السلطة ، فلا تكون السلطة حكرا ابديا لحزب ما .. وتكون المعارضة دورا مخلدا لحزب ما ..

هذا هو العمود الفقرى فى الفكر الديمقراطى الذى ينبذ فكرة الثبات ، ويضع محلها فكرة التغيير وتبادل الأدوار حسب إرادة الأمة .. ولا اظن ان أحدا من منظرى الحزب الوطنى فى مصر يختلف معنا فى هذه البدهية ، وعلى هذا نطرح السؤال التالى : هل يوجد فى مصر اعتراف بتبادل الأدوار بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة ؟ وماذا يكون الحال لو حصلت أحزاب المعارضة على الأغلبية ، وحصل الحزب الوطنى على الأقلية ؟

● إنه سؤال محرج بالطبع .. ولكن لا حرج فى الدين .. ولا حرج فى السياسة . ولكى نوفر على الآخرين حرج الاجابة ، نقول إن بعض الدول العربية التى اخذت بنظام التعدد الحزبى ، حدث فيها هذا (المطب) الذى افترضنا حدوثه (نظريا) فى مصر .. ومع ذلك سارت الأمور فى هذه البلاد سيرا طبيعيا .. ولم يحدث فيها اى خلل فى هيكل النظام السياسى ..

● لماذا .. ؟؟

لأن الحاكم هناك لم يكن رئيسا لحزب من الأحزاب المشتركة فى لعبة التنافس على السلطة ، ووضع نفسه فى مرتبة تعلو فوق المنافسة الحزبية .. ولكن الأمر يختلف عندنا ، فرئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الحاكم .. فاى تغيير فى النسب البرلمانية يعنى تغييرا شاملا فى هيكل النظام ، وفى هذه الحالة لن يكون تبادل الادوار بين المعارضة والحكومة ; ولكن بين المعارضة والنظام نفسه .. والسبب فى هذه الورطة يرجع إلى عصر الرئيس الراحل أنور السادات الذى وضع دستور ١٩٧١ بروح شمولية ، ثم صبغ عليه شكلا ديمقراطيا ، وركز كل السلطات فى منصب رئيس الجمهورية ، بينما جعل من مجلس الوزراء مجرد مجلس تنفيذى ، ومن مجلس الشعب غرفة عمليات لترشيح رئيس الجمهورية ، وبقى تعدد الأحزاب مجرد عملية مظهرية يتباهى بها امام العالم الخارجى ، دون أن يكون لهذا التعدد مغزى حقيقى يضع فكرة تبادل الأدوار موضع الاحتمال .. وصار النظام السياسى المصرى محكوما بتعاليم كهنوتية لا يجوز خرقها أو المساس بها ، وهى تقضى بان يظل حزب الرئيس فى السلطة إلى الأبد .. وان تظل احزاب المعارضة فى الظل إلى ما لا نهاية .. وعلى المتضرر ان يكظم غيظه ..

خلاصة القضية : ليس من حق احزاب المعارضة ان «تحلم» بالوصول إلى السلطة حتى لو أرادت الجماهير .. وليس من حق الحزب الوطنى ان «يحلم» بالانتقال إلى مقاعد المعارضة حتى لو أرادت الجماهير .. وعلى كل طرف أن يرضى بما قسم له .. اما التزوير والتلفيق والتزييف ، فكلها اخطاء بسيطة يمكن التغاضى عنها او إهمالها من اجل بقاء الحال على ما هو عليه .. وعلى الله قصد السبيل .

ماذا تخسر الديمقراطية بمقاطعة المعارضة للانتخابات

قاطعت احزاب المعارضة الانتخابات بسبب موقف الحزب الحاكم الرافض لتوفير الضمانات للعملية الانتخابية ، وقرر حزب الوفد ان موقفه هذا نهائى ولا رجعة فيه ، وان المشاركة فى الانتخابات بالشروط الحالية تؤدى إلى اضرار كبيرة به كحزب كبير صاحب مبادىء عريقة .

وفى هذا التحقيق نتناول زاوية هامة فى موضوع المقاطعة وهى الخسارة التى سيتكبدها الحزب الوطنى والنظام الحاكم فى مصر بسبب مقاطعة المعارضة للانتخابات ، والتى ستنعكس بالضرورة على الحياة السياسية فى مصر مادام الحزب الوطنى منفردا بالساحة .



على سلامة

● غياب المعارضة عن البرلمان.. يفقد الحياة السياسية فعاليتها

● اهتزاز صورة الحكومة وضياع هيبتها داخليًا وخارجيًا وانصراف الجماهير عن ساحة العمل العام

هل يؤدى حجب المعارضين إلى تشجيع العمل السرى والبحث عن قنوات بديلة للتعبير؟

تحقيق :
عماد الغزالى

مقاطعة الوفد للانتخابات موقف مبدئي، سببه أن الحكومة لم تقدم الضمانات التى طالبت بها قوى المعارضة والتى تحقق الحد الأدنى المطلوب لانتخابات نزيهة.

سيفقد الوفد مقاعده فى البرلمان بسبب هذا الموقف بطبيعة الحال. لكنه سيكسب احترام الجماهير التى تستطيع بحسها الوطنى ان تكشف الغث من الثمين، وان تستبين مواقف الرجال عند الشدائد، ثم دعونا نتساءل : وهل تمثل مقاعد المعارضة وبخاصة الوفد فى مجلس الشعب وزنها الحقيقى فى الشارع السياسى ؟ وهل التزمت الحكومة باحكام القضاء المتتالية التى قضت باحقية المعارضة فى ثمانية وسبعين مقعدا من مقاعد البرلمان ؟ وهل اخذت المعارضة فرصة حقيقية للتعبير عن نفسها تحت قبة البرلمان ؟ الجواب عن كل تلك الاسئلة هو النفى.

ومعنى هذا ان ماخسره الوفد واحزاب المعارضة الاخرى التى رفضت دخول المهزلة ضئيل جدا اذا ماقورن بالخسارة التى لحقت بالحزب الحاكم الذى يتشدق ليل نهار بالديمقراطية والحريات السياسية ويمارس فى الوقت نفسه، كل مامن شانه تقويض هذه الديمقراطية وتقليم اظافر الاحزاب، لتتحول المشاركة السياسية من جانب الاحزاب فى نهاية الامر الى ديكور يصلح من صورة النظام المتهالكة امام الراى العام العالمى.

سيفقد الحزب الوطنى مصداقيته امام الناخبين كما سيفقدها امام الراى العام العالمى، وستهتز صورته - الباهتة ؛ اصلا - حين تجد الجماهير ان الحزب الوطنى واعضاءه يلاعبون انفسهم فى ملعب خلى من المشجعين مؤيدين ومعارضين، وسينفرد بالساحة كما انفرد بها من قبل ولكن هذه المرة بلا غطاء يستره ولنا ان نتوقع حجم المعاناة التى ستتكبدها الجماهير حين ينفرد الحزب الوطنى واعضاؤه بالساحة حيث ستصبح مصر : غنيمة يتكالب عليها المنتفعون والافاقون.

ولكن قبل ان نرصد مدى الخسارة التى سيتكبدها الحزب الوطنى بسبب عدم دخول احزاب المعارضة والوفد على قمتها كحزب الاغلبية المعارضة الانتخابات، نتوقف عند السوابق التاريخية لمقاطعة الانتخابات، وكما يقول المؤرخ الدكتور يونان لبيب رزق استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس، ان للمقاطعة سابقتين فى تاريخ مصر الحديث، فقد غابت احزاب المعارضة عن الانتخابات للمرة الاولى عام ١٩٤٢ بعد حادثة ٤ فبراير الشهيرة، وبعد سقوط البرلمان الذى كان قد تم انتخابه فى اول انتخابات مزورة فى التاريخ المصرى وهو برلمان عام ١٩٣٨، فلما تكونت حكومة الوفد بعد حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ قررت ان تجرى انتخابات جديدة قاطعتها الاحزاب التى كان البرلمان المزور يتشكل من اعضائها، وقررت الا تخوض الانتخابات فى مواجهة الوفد، وهى حزب الاحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى. بعد ذلك باكثر من عامين بقليل، وبالتحديد فى اكتوبر ١٩٤٤، اقال الملك حكومة النحاس الوفدية، وحل البرلمان الذى كانت اغلبية اعضائه من حزب الوفد، ومرة ثانية يحدث العكس فى الانتخابات الجديدة التى كان مفهوما ان القصر واحزاب الاقلية سيشاركان فى تزويرها، قرر الوفد هذه المرة ان يقاطعها فتمت الانتخابات التى حدثت فى عام ١٩٤٥ دون مشاركة الوفد، وكانت هذه هى المرة الاولى فى تاريخ الوفد التى يقاطع فيها انتخابات برلمانية تقوم على اساس دستور ١٩٢٣، وان كان لم يشارك فى الانتخابات التى جرت بعد الانقلاب الدستورى الذى قاده صدقى فى عام ١٩٣٠، وهى انتخابات قاطعها الوفد والاحرار الدستوريين ولم يشارك فيها سوى حزبى الاتحاد والشعب وهما حزبا الملك، بالاضافة الى الحزب الوطنى الذى كان مناصرا لحكومة صدقى.

هذه السوابق التاريخية التى تحدث عنها الدكتور يونان تعطى دلالات هامة ابرزها ان الوفد فى موقفه الاخير من المقاطعة جاء متسقا مع مبادئه الاساسية التى ترفض التزوير والتلاعب فى الحياة السياسية، وانه كحزب شعبى رفض دائما المشاركة فى مهازل السلطة التى ارادت ان تستخدم فيها المعارضة.

هذا المعنى يؤكده ايضا الدكتور عبدالعظيم رمضان استاذ التاريخ الحديث والمعاصر برغم معارضته لقرار المقاطعة، حيث يرى ان الوفد باعتباره حزب الاغلبية، كان يقاطع الانتخابات التى يجريها القصر الملكى والتى يتحقق فيها الوفد من ان التزوير فى الانتخابات سيكون فادحا، والسبب فى ذلك ان الوفد يصل عادة الى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة وهذا ماأثبته تاريخ الحياة النيابية المصرية، فإذا زورت الانتخابات فانه يفقد حقه فى الوصول الى الحكم، ويصبح دخوله الانتخابات عبثا لا طائل من ورائه. كذلك كانت احزاب الاقلية تقاطع الانتخابات الحرة التى يجريها الوفد لكى تحفظ ماء وجهها، وحتى تبدو فى صورة الممتنع عن الانتخابات وتشكك فى الانتخابات البرلمانية.

وهذا هو الفرق بين مبادىء الوفد فى مقاطعة الانتخابات ودوافع احزاب الاقلية فى مقاطعتها. وهذا يؤكد - برغم معارضتى لقرار المقاطعة إن الوفد حزب مبادىء فقد كان بامكانه الحصول على عدد اكبر من المقاعد التى حصل عليها فى الانتخابات السابقة لو دخل الانتخابات بسبب موقفه المشرف من ازمة الخليج. اما التجمع فقد اثبتت انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ انه لم يحصل على ثقة الجماهير سواء كان ذلك من خلال حرية الانتخابات او تزويرها.

● سبة فى جبين النظام ●

حول الخسارة المتوقعة نتيجة عدم مشاركة احزاب المعارضة الاساسية فى الانتخابات القادمة يقول النائب الوفدى على سلامة الذى قاطع الانتخابات امتثالا لقرار الحزب برغم انه اقدم النواب الوفديين.

ان غياب المعارضة عن مجلس الشعب القادم سبة فى جبين النظام الحاكم. ذلك ان الساحة قد خلت من اكبر احزاب المعارضة، وسيعيدنا ذلك بالذاكرة الى الوراء أيام هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى حين كان يسيطر على الساحة تنظيم سياسى وحيد لايسمح بقيام تنظيمات سياسية اخرى بجانبه.

وهذا امر سيىء للنظام داخليا وخارجيا الى جوار انعدام الرقابة الحقيقية من ممثلى الشعب الحقيقيين. وسوف تمضى الامور فى مصر كاننا اشبه بملعب يتبارى فيه اعضاء فريق واحد قسموا انفسهم الى قسمين، ويعيدنا بالوراء الى ايام الطفولة ايام كنا نقسم انفسنا الى عسكر وحرامية. وسيترتب على انعدام الرقابة ان تمضى الحكومة فى طريقها المليء بالعثرات وسوف تزداد الازمات والكوارث، وسوف ينعكس ذلك على الحالة الاقتصادية، وسوف يمضى النظام فى سياسته الخرقاء التى اتبعها بالنسبة للانفاق. فهو يتبع سياسة البذخ والاسراف التى كلت السنتنا فى المطالبة بتغييرها تحت القبة منذ عام ١٩٧٦ حتى تاريخ حل المجلس الاخير دون ان نوقف تيار الاسراف الذى يمضى فيه النظام الحاكم، والى جوار ذلك سوف يزداد الفساد، وسوف تطل من جديد القروض والديون بعد ان تنازلت الدول الدائنة عن ديونها تجاه مصر.

وسوف تكثر المشروعات الوهمية، وستمر هذه المشروعات دون ان تجد صوتا معارضا حقيقيا، وسيجد النظام الفرصة سانحة لاصدار كثير من التشريعات المخالفة لاحكام الشريعة.

وانى اتساءل. من الذى سيتبنى القضايا العديدة التى اعلناها فى مجلس

الشعب فى فصولة التشريعيه السابقه بعد ان غاب الوفد والعمل والاخوان من تحت القبة .

كفانا خداعا للشعب بهذه الديمقراطية الزائفة : وانا لمؤمنون ايمانا راسخا بانه لابد من فجر جديد سوف يطيح امامه بجميع الصور الزائفة ، ايماننا بذلك لاحد له لاننا مؤمنون بالله والوطن

● حياة سياسية غير جادة ●

الدكتور محمد سليم العوا يرى ان غياب المعارضة عن البرلمان القادم سيفقد الحياة السياسية المصرية اى نوع من الجدية ، ويفقد الحكومة والحزب الوطنى اى قدر من الثقة كان يمكن ان يحققها فى برلمان يضم الاتجاهات السياسية المتعددة وخصوصا فى برلمان يضم تجمعى المعارضة الرئيسية وهما الوفد والتحالف الاسلامى .

وقد كان المأمول ان يستفيد الحزب الحاكم وحكومته من درس البرلمانات الباطلة المتوالية والطعون بانعدام القوانين وعدم دستوريتها ، فيقدم الى رئيس الدولة مشروع قانون بعيدا عن المآخذ الدستورية ، لكن هذا للاسف لم يحدث ، وطعن فى مشروع الانتخابات الجديد قبل ان يبدأ تطبيقه ، وقبلت المحكمة الادارية ثم الادارية العليا الطعن بعدم دستورية هذا القانون ، واوقفت نظر الدعوى المرفوعة من الدكتور عبدالحليم مندور الى ان تقضى المحكمة الدستورية العليا فى مدى دستورية القانون الجديد . وهذا ارهاص مبكر بحل المجلس الثالث على التوالى لتكون هذه اول سابقة من نوعها فى الدنيا ، اى ان تكون ثلاثة مجالس نيابية منتخبة باطلة دستوريا ومن ناحية اخرى فانه كان المأمول ايضا ان يستفيد رئيس الجمهورية من الشعبية الكبيرة التى نالها بسبب موقفه من ازمة الخليج ، ذلك الموقف الذى استجاب فعلا لنبض الشارع ولإحساس المصريين لمعنى العدل ومعنى الظلم فيتقدم بحزبه للانتخابات غير هياب من المعارضة التى اثر انقسامها فى الرأى بغير شك حول قضية الخليج على قدرتها على جذب اصوات الناخبين ، ولو ان الحزب الوطنى اعطى المعارضة كل الضمانات الصحيحة

التى مصر جديرة بتوافرها ، لكانت المنافسة شريفة ، ولكان التمثيل فى المجلس حتى لو احتفظت الاغلبية بمقاعدها اكثر تعبيرا عن حقيقة الشارع المصرى والتركيبة السياسية للمجتمع المصرى ويضيف الدكتور العوا :-

- واعتقد ان الناخبين سينصرفون عن التصويت فى الانتخابات القادمة ، حتى مؤيدى الحزب الوطنى لانهم سيجدون الساحة خالية الا من مرشحيهم فليست هناك ضرورة لان يرهقوا انفسهم اذن . هذا بشكل عام باستثناء بعض الدوائر القليلة التى سيكون بها مرشحون اقوياء لهم تاريخ نيابى ووجود شعبى حقيقى . ولا اعتقد ان هذه هى الخطورة الوحيدة . ولكن الاخطر ان ينصرف الناس عن العمل العام . ويصموا اذانهم عن دعاة الاصلاح السياسى فضلا عن دعاة الاصلاح الاجتماعى لان هذه الدعوات الاصلاحية لاتعيش وتؤتى ثمارها الا فى جو من الحرية والديمقراطية الكاملة .

● بنية غير مستقرة ●

فيما يتعلق بتاثير غياب المعارضة عن البرلمان يطرح الدكتور يونان لبيب رزق رايا «مغايرا» من خلال الشواهد التاريخية . فإذا كان اطول البرلمانات عمرا هو ذلك الذى استمر من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وهو البرلمان الذى قاطعه الوفد ، لكن بالمقابل كانت هذه الفترة هى اكثر الفترات اضطرابا فى التاريخ المصرى . وهى الفترة التى شهدت حادث كوبرى عباس واغتيال رئيسى وزرائهما احمد ماهر والنقراشى كما شهدت حرب فلسطين وقلاقل اخرى عديدة .

فبرغم ان البنية العلوية للنظام تبدو مستقرة الا ان الاضطرابات داخل المجتمع المصرى كانت على اشدها ، والحكم على امكانية حدوث ذلك مرة اخرى فى هذه المرحلة لن يكون صادقا الا اذا خضع للتجربة والاختيار ، وان كانت هناك قاعدة سياسية اصيلة تقول انه عندما تكون هناك جماعات ذات تاثير فى الحياة السياسية ولا تجد فرصة للتعبير الحقيقى تلجأ للقنوات غير الشرعية ، لكن احتمالات تطبيق هذه القواعد فى الوقت الراهن تتطلب دراسة لخريطة الجماعات السياسية فى مصر .

وفيما يتعلق باحتمالات العمل السرى يقول الدكتور العوا اخشى ان يفتح استبعاد الاحزاب الباب للعمل السرى فعلا ، وللادعاء بوجوده من جانب السلطة لتصفية المعارضة . وهذه مسالة تتطلب منتهى اليقظة والجدية والادراك لخطورة اى موقف يحمل او يؤول على انه تشجيع للعمل السرى .

وبهذه المناسبة اوجه كلمة للجماعات السرية . اذ انه لايرجى خير قط من عمل يختفى تحت الارض . وينبغى على كل صاحب فكر ان يدافع عنه ، ويعمل جاهدا لتقديمه للناس .

● ديمقراطية عرجاء ●

هذا المعنى ايضا يؤكده الدكتور كمال المنوفى استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، فهو وإن كان معارضا للمقاطعة الا انه يرى ان تاثيرها سيكون كبيرا على الحزب الوطنى وعلى الحياة السياسية بشكل عام . واحتمالات العمل السرى قائمة فعلا ، واحتمالات تشويه صورة المعارضة من قبل الحزب الحاكم قائمة ايضا لكن الضرر الاكبر هو ذلك الانصراف عن الحياة السياسية التى ستصبح وحيدة الطرف ، ستحاول الاحزاب بطبيعة الحال العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدنى سواء النقابات او نوادى اعضاء هيئة التدريس او مؤسسات الخدمة الاجتماعية ، ولكن هذه النوافذ تاثيرها محدود ، كما ان عدم مشاركة الاحزاب سيؤدى الى شعور الناس بعدم جدية المساهمة فى العمل عموما ، ويتولد عن ذلك شعور باللامبالاة وهو اخطر مايمكن ان يترتب على المقاطعة .

في الممنوع

سقطة اخرى وقع فيها الدكتور احمد كمال ابو المجد وزير الاعلام الاسبق واستاذ القانون العام عندما ظهر على شاشات التليفزيون في برنامج « اضواء على الاحداث » وناشد احزاب المعارضة ان تتخلى عن تعنتها بمقاطعتها انتخابات مجلس الشعب . وعاب عليها ان تتخذ مثل هذا القرار ولاتراعى الظروف التى تمر بها البلاد !

وكانت السقطة الاولى التى وقع فيها الدكتور ابو المجد عندما وافق على ان يشترك في لجنة سرية قامت بإعداد قانون الانتخابات الجديد ، والذى خرج مشوها ، ولم يضف شيئا يذكر الى القانون القديم . وخلا من كل الضمانات التى تكفل نزاهة الانتخابات وحيدتها . وقبل الدكتور ابو المجد ان ينتسب إلى هذا القانون المشبوه ، والذى سيطعن عليه بعدم الدستورية هو الاخر ، ويضاف الى قائمة القوانين سيئة السمعة التى قام بتفصيلها ترزية القوانين . ونحن لانقبل ولانرضى لإسم الدكتور ابو المجد وتاريخه ان ينتهى به الحال بأن يقوم بدور « المحلل » للحكومة . وهل المقابل الذى ستحصل عليه هو كرسى مجلس الشعب او حتى رئيس مجلس الشعب ؟ صدقنى يادكتور انت اكبر من هذا الكرسى ، حتى ولو كان شاغله هو الرجل الثانى في الدولة بحكم الدستور !

لماذا تناشد احزاب المعارضة العدول عن قرار المقاطعة ؟ ولا تناشد الحزب الوطنى والرئيس مبارك رئيس هذا الحزب توفير الضمانات التى طالبت بها المعارضة ؟ وعلى اى اساس وجهت دعوتك لاحزاب المعارضة بالرجوع في قرارها ؟ ولماذا احزاب المعارضة هى التى تراعى الظروف التى تمر بها البلاد ، ولاتراعى الحكومة والحزب الحاكم هذه الظروف ؟

من الذى يشرف على الانتخابات ؟ ومن الذى يملك تزويرها والتلاعب فيها ؟ ومن الذى يصنع ويشارك في صنع القوانين سيئة السمعة والمتهمة بعدم الدستورية ، ومن الذى يملك اليوم علاج الامر بقدر قليل من امانة المسئولية ، هل هى احزاب المعارضة ام الحزب الحاكم ؟

ويطالب الدكتور ابو المجد احزاب المعارضة بالجلوس مع الحكومة للتباحث والوصول الى اتفاق ودى حول الضمانات التى تريدها ، وانا اسأل الدكتور ابو المجد : وهل طلبت الحكومة هذا الاجتماع وامتنعت احزاب المعارضة ؟ وهل تصلح الحلول الوسط في قضايا مصيرية مثل نزاهة الانتخابات وحيدتها ؟ فإما ان تكون هناك ديمقراطية او لاتوجد ديمقراطية ، واننا نريد منها الشكل فقط ؟!

وما راى الدكتور كمال ابو المجد في ان الرئيس حسنى مبارك والذى يشغل منصب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى صرح بأن الانتخابات التى تجريها الحكومة نزيهة ، وان المعارضة هى التى تشكك دائما فيها . وقال بأن المعارضة « حرة » في إتخاذ القرار الذى تريده . سواء بالمشاركة او المقاطعة .

إن احزاب المعارضة مطالبة بأن تواجه هذا الموقف الجديد ، حتى لايتحول قرار المقاطعة الى قرار عقيم ولاقيمة له . وهذا يتطلب من المعارضة التنسيق بينها وتوحيد صفوفها . واستعدادها لتقديم تضحيات .. فالديمقراطية التى نصبو اليها لن تتقدم ولن يتحقق منها شىء بدون دفع الثمن وبدون تقديم تضحيات . لأن الحزب الوطنى وقياداته لن تتراجع عن تعنتها وعن عدم إدراكها السليم لحقيقة الامور ، سوى بإجبارها على احترام حقوق المعارضة . وحق كل مواطن في اختيار ممثليه في البرلمان وفي مؤسسات الدولة بنزاهة تامة .

واذا كانت المعارضة غير راغبة في تقديم تضحيات ، فعلى الاقل لاتدعم ولاتساند الحزب الحاكم ، وتتركه لمصيره المحتوم وهو السقوط من تلقاء نفسه . لعجزه عن تحقيق اى تقدم ملموس في حياة المواطن المصرى . ولعجز هذا الحزب عن محاصرة الارهاب الذى سوف يقوى شوكته في غياب الديمقراطية وفي الاصرار على إغتصاب السلطة بدون سند شرعى !

مجدى مهنا

كلمة أخيرة

توقعت ذلك الهجوم العنيف الذى وجهته الحكومة واعلامها ، لقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات . وتوقعت - كعادة الحكومة - عودة «الاقلام» أياها للحياة مرة أخرى بأوامر قيادات الحزب الحاكم ، لبث سمومها السوداء فوق الورق ، ولتبدأ حملة مسعورة ضد رؤساء الاحزاب ، وبشكل شخصى غريب بعد صدور قرار الاحزاب بمقاطعة الانتخابات . توقعت ذلك لانني بحكم مهنتي ، أعرف رد فعل حكومة الحزب الوطني دائما عندما تكون فى مازق او وضع محرج . واعرف جيدا مدى استعداد بعض اصحاب «الاقلام» لبداية الحملات الشعواء بداع وغير داع لارضاء اصحاب النفوذ والسلطان . أما الانسان الذى يقف وهو لا يفهم أسباب ما يجرى فهو المواطن المصرى البسيط ، الذى فوجيء بان كتاب الحكومة تركوا جميع الازمات التى تمر بها مصر فى عهد الحكومة السنية ماركة «ملاكى حزب وطنى» ، ووجهوا اقلامهم كالمدافع الى احزاب المعارضة ، يقذفونها بكل ما يستطيعون .. بل ويحاولون بشتى - الطرق - ايقاع - الخلافات - بين القيادات الداخلية للأحزاب . وانسابت الاتهامات ضد المعارضة ورجالها ، بانهم السبب وراء فشل التجربة الديمقراطية . وانهم يحاولون زعزعة الامن الديمقراطى الداخلى للبلاد ، بعد ان «شيده» رجال الحزب الحاكم طوال السنوات الماضية .

وغريب هو موقف الحزب الحاكم ، ورجاله ، واقلامه ، .. الا تعطى «الديمقراطية» التى يتحدثون عنها الحق للمواطنين فى الاختيار بحرية ؟! او ليس رجال المعارضة المصرية من المواطنين ، الذى يستطيعون اختيار ما يريدون ، حسب الحقوق التى تكفلها الديمقراطية ؟! . وبالتالى فان من حق المعارضة عدم خوض الانتخابات اذا أرادت ذلك .. أم ان الحزب الوطنى الحاكم ، اعتاد على ان تتحمل المعارضة تجاوزاته من اجل مصر ، وبالتالى لم يعد لها حق الشكوى أو الإختيار ؟! . ان قرار المعارضة المصرية بالانسحاب من انتخابات مجلس الشعب جاء واضحا وصريحا ومباشرا .. وهو قرار صدر بعد ان تحملت المعارضة المصرية كثيرا حتى لا تفشل التجربة «الديمقراطية» المزعومة . ولكن المعارضة لم تعد تصدق وعود الحكومة «بالنزاهة» . ولا توافق على اتخاذ القرارات الحيوية فى مصر خاصة قوانين الحريات والديمقراطية دون أستشارة احزاب المعارضة التى تمثل الشعب المصرى . ولا نريد الاشتراك فى اى انتخابات للمرة الثالثة على التوالى بهذا الشكل الغريب المريب ، الذى ينقص من رصيد المعارضة لدى الشعب . فالحكومة المصرية ما زالت تصر على «تفصيل» كل قوانينها وقراراتها على مقاس السادة اعضاء الحزب الحاكم . وحان الوقت لاحزاب المعارضة لتاخذ موقفا حاسما من هذه التصرفات ، فمصر ليست ملكا للحزب الحاكم ورجاله .

لقد انتهى شهر العسل بين الحكومة والمعارضة . واذا كانت المعارضة المصرية قد ايدت بعض سياسات الدولة الخارجية واحيانا الداخلية ، فان ذلك لا يعنى ان الدولة تسيطر على احزاب المعارضة . واذا كانت هناك ديمقراطية فى هذا البلد ، فان ابسط مبادئها المساواة والعدل والحرية ، فاين هى هذه المبادىء .

محمد مصطفى شردى

نبضات

احزاب المعارضة فضلت مصلحة الوطن على مصالحها الخاصة . وفضلت كفاح من اجل الديمقراطية على بضعة مقاعد فى مجلس الشعب ، وفضلت عمل على تحول مجلس الشعب إلى برلمان يمثل الشعب ، بدلا من كونه ـاليا مجرد لجنة حكومية تابعة للحاكم وتاتمر بامره .

المعارضة تريد لمصر ان تنتقل من سنة اولى إلى سنة ثانية ديمقراطية ، منذ صدور دستور ١٩٧١ ، ومنذ تحول الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ثم إلى حزاب ، والبلاد تقف فى مكانها او تدور حول نفسها . فقد حرص الحاكم على ظهر الديمقراطية دون مضمونها ، وحرص على تبنى حزب يرث الاتحاد الاشتراكى ، ويظل هو حزب الحكومة الذى يحصل على كل مقاعد المجلس النيابى او اغلبيتها الساحقة .

الناس قد سئمت الهيكل السياسى الذى يستند على فرد واحد ، فرئيس الجمهورية هو صاحب القرار الاعلى ، وهو الذى يعين الحكومة ويمثلها ثم هو الذى يعين نواب مجلس الشعب من الحزب الذى يراسه .. وهو بطريقة او باخرى يهيمن على تمثيل المعارضة عددا واشخاصا .

ومثل هذا المجلس المعين لايملك أمام رئيس الجمهورية الا الولاء التام والطاعة الكاملة ، فهو مجلس الموافقة بطريق التصفيق لكل مايصدر إليه من تعليمات يقررها رئيس الدولة وينفذها مقاولو الانفار . وهذه التعليمات تصدر اما باعلان الثقة التامة بالوزراء ، او بمد قانون الطوارىء ، او بالموافقة على الميزانية فى ساعات ودون اى تعديل ، او بتفويض الرئيس بالاقتراض او بالموافقة على اعادة اختيار رئيس الجمهورية رئيسا لفترة أخرى .

الناس قد ملت تسمية الحزب الملقب بالوطنى بانه حزب الاغلبية ، وبتسمية الاحزاب الأخرى ، باحزاب الاقلية . لان الاغلبية والأقلية لاتكون بقرار سلطوى ، ولو ارادوا قياس الشعبية والاحجام الحقيقية للاحزاب ، لقبلوا مطالب الشعب ومطالب المعارضة .

نتحداهم أن يخوضوا الانتخابات بغير امكانيات الدولة المادية والمعنوية نتحداهم ان يخوضوها وهم مجردون من ذهب المعز ومن سيفه .

نتحداهم ان تدور الانتخابات فى ظل حكومة محايدة تعطى لمحافظى السلطة اجازة وتختار اعضاء لجان الانتخاب ولجان الفرز من غير محترفى التزوير وان تتم الانتخابات تحت اشراف القضاء .

نتحداهم ان يخوضوا الانتخابات بعد تنقية جداول الناخبين . وبشرط حيازة الناخب لبطاقة تثبت شخصه ، وان يكون مندوب المرشح ضمن ناخبى الدائرة دون اقتضاء كونه من ناخبى اللجنة الفرعية التى يجلس فيها .

الانتخابات النظيفة جوهر ومناخ عام ، ولايختلف عليها احد ، والانتخابات الملوثة ، المطبوخة والمعدة سلفا لاتحتاج الى وصف او برهان .

فبغير مناقشة او تلاعب فى الالفاظ ، لاينكر عاقل او منصف ان الانتخابات القادمة معدة ومطبوخة وتفوح منها رائحة التلاعب ، لسبب بسيط هو ان الحزب الحكومى يخوضها مستندا الى امكانيات وسلطات الدولة والحكم المحلى والقطاع العام ، ولا قبل لاى حزب فى العالم ان يخوض الانتخابات ضد الدولة بكل امكانياتها .

هذا عبث ، ونحملكم مسئولية عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر . فالاستقرار لايصنعه قانون الطوارىء ولا الامن المركزى ولا حكم الفرد وانما يقوم الاستقرار على الحق وعلى العدل وعلى حكم الشعب .

د . نعمان جمعة

آخر الاسبوع

قاطعت بعض أحزاب المعارضة إنتخابات مجلس الشعب . والمقاطعة جائزة لو كانت الانتخابات تجرى فى ظل سلطة إحتلال ، أو لو أن المعارضة ترفض النظام برمته .

لكن الاحزاب التى قاطعت الانتخابات تدرك تماما أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن نظام الحكم فيها وطنى ، ومع ذلك بلغ التجاوز ببعض زعماء هذه الاحزاب إلى حد المطالبة بانتخابات تحت إشراف الامم المتحدة وكأننا فى ناميبيا .. مع كل الاحترام لهذه الدولة الافريقية الفتية .

والمعارضة تختلف مع النظام فى جزئيات .. والسبيل إلى علاج هذه الجزئيات هو المشاركة لا المقاطعة .

ونتائج هذه المقاطعة ، على الاحزاب نفسها ، تتجاوز الآثار الظاهرة بكثير . فقد حكمت هذه الاحزاب علي نفسها بالتفسخ والدليل أن ما يصل إلى ١٥٠ من نجومها قد إنشقوا عنها وقرروا خوض الانتخابات كمستقلين ، بعد أن حرمهم قرار المقاطعة من الترشيح تحت راية أحزابهم .. ففقدت الاحزاب هذه الشخصيات .

وحكمت الاحزاب المقاطعة على نفسها بالغياب لمدة أربع سنوات عن السلطة التشريعية ، وهى مدة مجلس الشعب المقررة فى الدستور .. وهذا الغياب يعنى الكثير .. فالذين عرفوا المعارضة عرفوها من خلال ممثليها فى مجلس الشعب ومواقفهم .. ثم إن وجودها ورأيها كان يمثل عنصرا مهما لها ، بقدر ما هو عنصر مهم للنظام ، عند عرض مشروعات القوانين ، ومناقشة القضايا القومية والجماهيرية الكبرى .

لكن أسوأ الآثار الناجمة عن المقاطعة ، هى أن قرار ثلاثة من زعماء الاحزاب تتجاوز أعمارهم السبعين ، وهم فؤاد سراج الدين ، وإبراهيم شكرى ، ومصطفى مراد ، إضافة إلى الهضيبى زعيم الاخوان .. قد حكمت وتحكمت فى جيل كامل من الشباب هو قوام هذه الاحزاب وبنيتها الاساسية فى المستقبل .. لاشك أنه يحلم بدور ، لحزبه ، ولنفسه من خلال هذا الحزب ، فى المشاركة فى صناعة القرارات ، وصياغة القوانين ، من خلال المجلس النيابى .. وهذا حقه المشروع .

وهذا أسوأ ما تعانى منه الحياة السياسية والديمقراطية فى مصر .. فالماضى مازال هو الذى يحكم الحاضر .. ويريد ان يتحكم فى المستقبل أيضا !!

محمد ابوالحديد

علماء الأزهر :

مقاطعة الانتخابات .. كتمان للشهادة

اكد علماء الاسلام ان الصوت الانتخابى امانة يجب ان تعطيها لم يستحقها .. قالوا : ان الذين يمتنعون عن الادلاء برأيهم فى الانتخابات اثمون

اكد الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالازهر ان مقاطعة الانتخابات تعتبر كتمانا للشهادة والله تعالى يقول «ولا تكتموا الشهادة .. ومن يكتمها فانه آثم قلبه» .

اشار الشيخ السيد العراقى شمس الدين السكرتير العلمى للجنة ان مقاطعة الانتخابات شىء مرفوض ، والذهاب الى صنابيق الانتخاب واجب وطنى خاصة ان الامر يتعلق بمجلس الشعب الــذى يصدر القوانين والتشريعات التى تسير أمور البلاد والعباد .

هروب من المسئولية

ويقول الدكتور طلعت محسن الاستاذ بكلية اصول الدين - جامعة الازهر ان كل من يمتنع عن الادلاء برأيه فى الانتخابات فهو سلبى تجاه قضايا مجتمعه ، كما انه يخالف الصحابة رضوان الله عليهم الذين خرجوا جميعا لمبايعة ابى بكر وعمر رضى الله عنهما .

والواجب على كل فرد مسلم ان يدلى بصوته فى الانتخابات التى يدعى اليها ، سواء بالسلب أو الايجاب .

اما الامتناع فهو هروب من المسئولية .

وقال الدكتور عبدالصبور مرزوق مدير رابطة العالم الاسلام .. ان الصوت الانتخابى ليس مجرد كلمة ، وانما هو مشاركة ايجابية فى ترسيخ الديمقراطية فى المجتمع .. ولابد من الاختيار الجيد ، لاننى فى النهاية سأدفع الثمن اذا وضعت صوتى فى غير موضعه .

شهادة

ويؤكد الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية - جامعة الازهر ان الانتخاب شهادة ، والانسان مطلوب منه ان يبدى الشهادة بأى صورة لان الله عز وجل يقول .. ولا تكتموا الشهادة » .

اما الدكتور ابو سريع عبدالهادى استاذ الشريعة - بجامعة القاهرة فيقول

ان انتخاب صاحب الكفاءة فيه مصلحة عامة للدولة كلها ، لذا كان من الواجب شرعا على كل انسان له حق الانتخاب الا يتأخر عنه لان تأخيره يعتبر كتمانا للشهادة ولسوف يحاسبه الله عز وجل على ذلك يوم القيامة .

ويشير الدكتور محمد سيد احمد المسير استاذ العقيدة بجامعة الازهر الى ان الصوت الانتخابى امانة يجب ان تعليها لمن يستحقها بحيث يكون مؤهلا لخدمة الناس وحماية الحقوق وابداء الرأى فى شئون الحرب والسلم وبالتالى فانه يجب على المسلم ان يحسن اختيار من ينوب عنه فى مجلس الشعب ، حتى تظل كلمة الله هى العليا .

المحروسة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

فؤاد بدراوى فى بورسعيد :

قررنا مقاطعة الانتخابات .. وخوض معركة الديمقراطية من أجل الشعب

عدم استجابة الحكومة لمطالب المعارضة والقضاء .. هو السبب الرئيسى للمقاطعة

اكد فؤاد بدراوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد ان قرار الحزب بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب هو قرار نهائى لا رجعة فيه ، وان الوفد قرر بهذا خوض معركة الديمقراطية من اجل الشعب ، التى لن تتحقق فى ظل الدستور الحالى .. واضاف ان من اهم اسس الديمقراطية السليمة ، نزاهة الانتخابات ، وحرية الامة فى التعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخابات ، وعدم قصر الحكم على حزب معين .. وقال : إن الأوان قد ان لوقفة حقيقية تكشف الزيف والبهتان ، وعدم المشاركة فى المسرحية الهزلية المسماة بديمقراطية الجرعات .

جاء ذلك فى الندوة السياسية التى شهدتها مدينة بورسعيد ، والتى عقدتها لجنة الوفد العامة برئاسة حلمى الهندى ، وشهدها جمهور كبير من اعضاء هيئة المكتب ، والهيئة العامة . استضافت الندوة فؤاد بدراوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد .. وقدمه للحاضرين المهندس محمد محمد ندا السكرتير العام للجنة الوفد ببورسعيد .

تابع الندوة :

بدرالدين حسن

وقال فؤاد بدراوى ان الوفد خاض انتخابات ٨٤ ، ٨٧ املا فى أن يستجيب النظام ، وان تكون هناك نزاهة فى العملية الانتخابية ، إلا ان هذا لم يحدث . وتقدمت احزاب المعارضة بمطالب إلى رئيس الدولة لتعديل نظام الانتخاب ، وتوفير بعض الضمانات للعملية الانتخابية ، إلا أن النظام لم يستجب . وليس معنى هذا ان نظل نشارك فى هذه المسرحية ، لأن التزوير لا يزال مستمرا وفى تزايد ، والدليل هو ما حدث فى بورسعيد ، فى انتخابات مقعد المرحوم مصطفى شردى ، والأحداث التى جرت فيها .. حتى الاستفتاء الأخير على حل مجلس الشعب : النسب التى اعلنت هل كانت صحيحة ؟ إن ما حدث يعنى ان النظام لا يزال يصر على نفس الأسلوب ، ويؤكد أن التزوير مستمر .

واضاف السكرتير العام المساعد للوفد ان الديمقراطية ليست شعارا او كلمة ، الديمقراطية هى فى حرية الأمة للتعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخاب .

واكد انهم يعلمون ان الانتخابات الحرة النزيهة ستطيح بهم من فوق مقاعدهم .. إننا نطالبهم بان يترجموا شعاراتهم إلى افعال ، والانتقال من الديمقراطية النظرية إلى ديمقراطية القرار .

إصرار على الديكتاتورية

والحقيقة ان هناك إصرارا على عدم التمثيل الحقيقى والصحيح للشعب ، وهذا يتمثل فى :

- الاصرار على وضع قانون الانتخاب الجديد فى سرية تامة ، يفضح اتجاه السلطة ، نحو تزوير هذه الانتخابات الجديدة .
- لقد تم اعداد قانون الانتخابات على مقاس الحزب الوطنى ، مغتصب السلطة ، ولتزييف إرادة الشعب .
- تعديل الدوائر الانتخابية فى سرية ، فضلاً عن ذلك لم يتم الاستجابة للاصلاحات الدستورية التى طالبت بها المعارضة .

لقد طالب الوفد بحق المجلس النيابى فى الاشراف والرقابة على الميزانية العمومية للدولة ، وان يكون انتخاب الرئيس ونائبه بالانتخاب الحر المباشر .. والمسئولية التضامنية للوزراء .. لكن لم يتم الاستجابة لهذه المطالب .. ان سياسة العناد والتحدى لا تفيد إذا كانت متعلقة بمصير امة .

واكد فؤاد بدراوى انه فى غياب الديمقراطية ضاعت حقوق الشعب وزادت الديون الخارجية ، وانتشر الفساد والرشوة ، واصبح شعار سيادة القانون اجوف .

ليس معنى مقاطعة الانتخابات ان نتوقف عن بذل الجهد ، والعطاء.. والمعركة المقبلة هى فى التلاحم مع الشعب .. وإذا كان الوفد منذ نشاته يعمل على حماية الدستور ، وتاكيد سيادة الامة .. فإن الجهاد الأكبر قد بدا من اليوم .. وادعو الشباب إلى ان يشاركوا فى هذا الجهاد من اجل الحرية

إن الوفد لن يتخلى او يتراجع عن مطالبه بتغيير الدستور ، وسيظل بجانب الامة حتى تصبح بحق مصدر السلطات ، وحتى لا تصبح الديمقراطية منحة او عطية من الحاكم .

واضاف فؤاد بدراوى : واسال د. يوسف والى ماذا يقصد بان هناك مناورة لاحزاب المعارضة .. فإذا كان هدف المناورة الوصول إلى مجلس الشعب .. اقول له هنيئا لكم بمجلسكم ، والوفد لن يتخلى عن مبادئه من اجل حرية الشعب .. واننا سنقاطع الانتخابات ، والمشاركة فيها باى شكل ، وسنمتنع عن الإدلاء باصواتنا ايضا ، تنفيذا لقرار الحزب ورئيسه فؤاد سراج الدين .. وسيظل الوفد مؤمنا برسالته الوطنية ، ولن يشارك فى هذه المسرحية الهزلية المسماة انتخابات مجلس الشعب .

وتحدث حلمى الهندى رئيس لجنة الوفد ببورسعيد معلقا على حديث السكرتير المساعد للوفد مؤكدا تاييد لجنة الوفد ببورسعيد لقرار رئاسة الحزب الذى جاء معبرا عما يجيش بصدور اعضاء الحزب فى بورسعيد .. واكد ان الوفديين ببورسعيد سيقاطعون الانتخابات ، ولن يشاركوا فيها باى شكل .. وان كل من يخرج على اجماع الوفد سيعتبر منشقا ، ولن يجد اى تاييد من لجنة الوفد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

مغالطات انتخابية :

معارضة من الباطن !

بقلم : جمال بدوى

رغم وضوح قرار أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات ، فإن الحكومة تصر على أن المعارضة تشارك فى المعركة الانتخابية ، وإن هناك أكثر من ١٠٠ مرشح على مستوى الجمهورية من الأحزاب التى قاطعت الانتخابات والأحزاب التى لم تقاطعها ، وتتردد هذه الأقاويل على ألسنة كبار المسئولين بالدولة رغم أن قرار المقاطعة قاطع بفصل أى عضو يشترك فى الانتخابات أو يقبل التعيين فى المجلس المرتقب ، وقد صدر بالفعل قرار من السيد رئيس حزب الوفد بفصل ٢٤ عضوا تقدموا بأوراق ترشيحهم ، وهذا العدد الضئيل من آلاف الأعضاء الذين ينتمون للوفد يدل دلالة قاطعة على مدى استجابة الوفديين لقرار الهيئة العليا بالمقاطعة والتزامهم به ، فلماذا الاصرار على تضليل الرأى العام ، وإيهامه بأن المعارضة تشارك فى الانتخابات ، وأنها تقاطعها فى الظاهر وتشترك فيها من الباطن (!!) .

إن الهدف من هذه المغالطة معروف ، فقد أدركت الحكومة ـ بعد فوات الأوان ـ إن أحزاب المعارضة جادة فى قرارها ، وأنها لا تساوم ولا تناور ورأت الحكومة أن غياب المعارضة سيؤدى إلى تعرية الممارسة السياسية أمام العالم الديمقراطى ، الذى يرى فى «وجود» المعارضة ركيزة أساسية ، ودليلا على وجود الديمقراطية . ويرى فى «غياب» المعارضة دليلا ـ بل برهانا ساطعا ـ على غياب الديمقراطية ، ومن ثم راحت الحكومة تستجدى هذا التواجد وتصطنعه تحت أى شكل حتى يستكمل الديكور ملامحه ، وتظهر مصر أمام العالم الخارجى فى ثياب ديمقراطية محبوكة ... فيها الحكومة وفيها المعارضة (!!) .

- هل يصدقنا العالم ؟
- وهل نصدق أنفسنا ؟

إن الصدق مع النفس أهم من خداع العالم ، وهو شرط مبدئى لكى يصدقنا الآخرون ، والخطوة الأولى فى هذا الطريق الصعب هى الانتقال من مرحلة الديمقراطية الشكلية الى مرحلة الديمقراطية الأصلية . نحن نريد جوهر الديمقراطية ولا نريد مظاهرها ومسمياتها .. نحن لا نريد مجالس مصطنعة تتوزع فيها الأدوار حسب تعليمات المخرج ، ولكن نريد مجالس نابعة من الشعب وتعكس قواه السياسية الحقيقية .

نريد أن نبنى معا صرح الديمقراطية على أسس متينة وقوية وقادرة على مواجهة العواصف والأخطار ، واللبنة الأولى فى هذا الصرح هى إعداد دستور جديد يحترم إرادة الأمة ، ويجعل من الشعب السيد الأوحد الذى يختار حاكمه ونوابه وحكومته بلا عسف أو قهر أو استبداد .

نريد دستورا حضاريا يتمشى مع تطورات العصر ومع تقدم الشعوب . أما هذا العبث الذى يجرى الآن فى شكل انتخابات من طرف واحد فلن يجدى فتيلا .. ولن يفضى إلا إلى الكبت الذى هدد بالانفجار .

نريد أن يكون اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشعب ، وليس عن طريق نواب يختارهم رئيس الجمهورية ، ونريد حكومة تعبر عن إرادة الأغلبية ، ونريد معارضة حقيقية ، ولا نريد معارضة من الباطن .

دعوة حق

الانتخابات العامة بين التوجيه الديني والتزوير الحكومي (٢)

الحقيقة .. اننا لو امعنا النظر فى طبيعة تكوين المجتمع الاسلامى الأول - لثبت لنا ان الخلفاء الراشدين طبقوا مبدأ الشورى فيما يقتضيه من انتخاب اهل الشورى الممثلين للشعب تطبيقا صحيحا - فلقد كانت الزعامة القبلية ، وكان زعماء القبائل بديلا عن النظام البرلمانى - وكان زعماء القبائل مع الطبقة التى عرفت بقربها من رسول الله (ﷺ) يشكلون هذا المجلس ، ولو طال بالخلفاء العهد حتى تصبح الزعامة القبلية مجردة عن صفتها التمثيلية السابقة لبادروا الى تشكيل مجالس شوراهم باساليب اخرى يتحقق فيها تمثيل الشعب كله عن طريق الانتخاب العام ، كما تحقق فعلا فى الاسلوب الذى انتهجوه .

ولقد كان طلب الرسول (ﷺ) من اصحاب بيعة العقبة الثانية ، وكانوا ثلاثة وسبعين رجلا معهم امرأتان ان يختاروا من بينهم اثنى عشر نقيبا دليلا ومثلا رائعا واشارة نبوية عميقة الى هذا المبدأ ، حيث ترك لهذه الجماعة من الاوس والخزرج ان يختاروا بانفسهم من بينهم من يمثلهم ويتولى امرهم ولم يشأ ان يعين هو بنفسه هؤلاء النقباء «النواب» .

اما لماذا لم يتم اختيار مجلس شورى للرسول او الراشدين عن طريق الانتخاب ؟.. يعجبنى فى ذلك تحليل السيد ابوالأعلى المودودى لأسباب عدم اختيار مجلس شورى للرسول او الراشدين عن طريق الانتخاب العام ، حيث يقول : (من المعلوم ان الاسلام قد نهض فى مكة المكرمة كحركة من الحركات ، ومن طبيعة الحركات ان الذين يستجيبون لدعوتهم قبل غيرهم هم الذين يكونون اصحاب الداعى وسواعده ورجال مشورته ، فالذين كانوا السابقين الأولين فى الإسلام اصبحوا بطريق فطرى اصحاب النبى (ﷺ) ورجال مشورته ليشاورهم ويعتمد عليهم فى الأمور التى لم ينزل الله تعالى فيها حكما صريحا من عنده - ولما كثر المستجيبون لدعوة الخير الاسلامية واشتد صراعها للقوى المخالفة انجبت بنفسها وابرزت رجال كانوا ممتازين عن سائر المسلمين بخدماتهم وتضحياتهم وبصيرتهم وفراستهم ، ولم يكن انتخابهم قد تم بالاصوات ، ولكن بما عانوا فى حياتهم من المحن والشدائد والتجارب ، وهى طريق للانتخاب اكثر صحة وادنى إلى الفطرة من طريق الاصوات .

فهكذا اتيح لنوعين من الرجال ان يكونوا اعضاء مجلس شورى النبى (ﷺ) قبل هجرته الى المدينة المنورة .. نوع من السابقين الأولين ونوع من الممتحنين المجربين الذين نبغوا فى جماعة المسلمين فيما بعد ، فكان رجال هذين النوعين يحوزون ثقة سائر المسلمين ، كما كانوا يحوزون ثقة النبى (ﷺ) .

د. عبدالغفار عزيز

المصدر : الوفد
التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

هموم مصرية

نحن مع الاستجابة الرسمية لمطالب الجماهير .. ولكننا نرفض أن تكون هذه الاستجابة مرتبطة بمنفعة للحكومة، او لرجال الحكومة . وكم نتمنى ان تمتد هذه الاستجابة طوال العام .. وليس فقط خلال فترة الانتخابات !!

والحكاية التى اصبحت موضع تندر الناس وحديثهم تنبع الآن من الكرم الحكومى الذى ندعو الله أن يديمه على عباده ..

فقد خرج علينا وكيل اول وزارة التموين منذ يومين يعلن على الناس أن مقررات التموين لشهر نوفمبر سوف تصرف بالكامل لكل بطاقات التموين . وان الشاى الذى يحرم الناس من نصف كمياته بصفة شبه مستمرة سوف يصرف خلال الشهر الحالى بالكامل وبواقع ٤٠ جراما لكل فرد، بسعر ١٠٥ مليمات . وأكد وكيل أول الوزارة ان جميع الحصص التموينية لن تتغير ، ولا صحة إطلاقا لما يقال عن رفع الدعم عن بعض السلع .

وهكذا نجد أن الناس يحصلون على كل حقوقهم دون عناء، بل ودون مطالبة فى شهر الانتخابات، بينما تبح اصواتهم ولا يستجيب أحد لرجائهم .. فى غير ايام الانتخابات .. فماذا نطلق على هذا الذى يحدث ؟ واذا كان هذا يحدث بينما الحزب الوطنى يلاعب الحزب الوطنى .. فماذا كان يحدث لو نزلت احزاب المعارضة الحقيقية الى المعركة الانتخابية ؟ أغلب الظن ان الرشاوى الانتخابية كانت ستصبح اوفر وسيصبح نصيب الناس اكبر ..

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مسلسل الرشاوى الانتخابية مستمر، فى البدو والحضر . فى أعماق القرى وداخل الصحراء .. فقد قرر الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم ووزير الزراعة ، توزيع تقاوى القمح من الاصناف الجديدة بالمجان على مزارعى الساحل الشمالى والوادى الجديد وسيناء لتشجيع المزارعين على زراعة هذا القمح وزيادة المستهدف من انتاجه . ثم نزلت نسبة الرشوة درجة فقرر الدكتور والى تقديم هذه التقاوى لشباب الخريجين من المزارعين من ١٢٠ جنيها الى ٥٠ جنيها للاردب . واذا كان الدكتور والى يطمع فى أن يحصل مرشحوه على كل اصوات اهالى الصحراء والبوادى .. فهل حسبها بحيث ضمن نصف اصوات شباب الخريجين فقط .. فجاءت رشوته لهم تصفية ؟! ثم انه قرر تخفيض سعر هذه التقاوى لمزارعى محافظتى قنا واسوان بحيث يباع الاردب لهم بسعر ٨٠ جنيها بدلا من ١٢٠ جنيها .. اما باقى المزارعين فلم يكن نصيبهم من الرشوة الانتخابية إلا بنسبة ٢٠٪ فقط !!

.. وإذا كانت الحكومة تحاول أن تدعم مرشحيها لدى الفلاحين بهذا الشكل، فيبدو ان ذاكرتها ضعيفة لأن الفلاحين لن ينسوا إحتكارها للمحاصيل الزراعية الأساسية وإرغامها للمزارعين على تقديم حاصلاتهم لها قهرا وباسعار اقل . كما لن ينسى كل الفلاحين ارتفاع اسعار الأسمدة والكيماوى والخدمات التى تفرضها الجمعيات الحكومية عليهم .. وبالتالى ارتفعت تكاليف الزراعة .. ومن لا يعرف يسأل مزارعى القصب فى الوجه القبلى .. وزارعى القطن فى الوجه البحرى .

رشاوى الحكومة مكشوفة .. ياحكومة الحزب الوطنى .

عباس الطرابيلي

لقطات برلمانية

●● اغلق باب الترشيح تقدم اكثر من ثلاثة الاف مرشح في الانتخابات . « الاحزاب الثلاثة » .. صممت عن مقاطعة الانتخابات في العلن .. وافراد منها رشحوا انفسهم بعد ان خلعوا رداءهم الحزبي مؤقتا .. وبحسبة بسيطة نجد أن عدد « المستقلين » الذين رشحوا انفسهم يزيد عن الالفين .. وهو - في رايي - مؤشر قوى على ان هذه الانتخابات ليست كاية انتخابات .. فالامل لدى كل مرشح قوى .. واحتمالات فوزه لا تحجبها في نفسه شكوك او اوهام .

ماذا تظن « الاحزاب الثلاثة » انها فعلت بمقاطعتها الانتخابات « في العلن » ؟!

لا شيء .. إلا اذا .. كان ما يتشدقون به من ان الضمانات غير كافية كحرية الانتخابات ونزاهتها يصلح ان يكون شيئا يطرح على مائدة الحوار !..

وفي رايي ان الفرار من المعركة الانتخابية قبل ان تطلق اول طلقة .. هو نوع من عدم الثقة في النفس .. و « الاهتزاز الحزبي » .. هذا بالنسبة للاحزاب الثلاثة .. فهي - على وجه اليقين - اذا سارت في الطريق الديموقراطي السليم .. من شرح برامجها واعلان سياساتها ومحاولة استقطاب الناخبين اليها .. فلن تجد ما يسعفها في هذه الانتخابات التي تجرى في جو نظيف تماما ..

واركز هنا على المهندس ابراهيم شكرى .. رئيس حزب العمل .. الذى اتخذ موقفا بعيدا عن مشاعر المواطن المصرى في ازمة الخليج .. واقدم على ممارسات غير مفهومة بالنسبة لهذه الازمة .. واختار ان يكون بمناى عن الراى العام المصرى .. في كل ما اقدم عليه .. وصدم مشاعر الاب والام والاخ والابن الذين اكتووا بنار صدام حسين في العراق والكويت .. ويعيش بينهم - غير الذين ماتوا - شهود على ظلم الانسان لاخيه الانسان ..

فماذا كان في استطاعة المهندس ابراهيم شكرى - لو اشترك - في الانتخابات ان يقول للناخب المصرى .. وهو في هذا الموقف ؟.

هذا من ناحية « الاحزاب الثلاثة » .. اما الفرار من المعركة الانتخابية .. من وجهة نظر المراقبين في الشارع الانتخابى .. فهى دليل اكيد على مدى الحرية التي يتمتع بها كل مواطن في ان يختار .. هل يشترك او لا يشترك في الانتخابات .

ونظرة الى ما قبل فترة قيام الاحزاب في مصر .. نجد ان دخول الانتخابات .. لمجلس الامة » كان مشروطا بموافقة « الاتحاد الاشتراكى العربى » .. الذى كان يمكنه شطب المرشح من الترشيح بدون ابداء الاسباب .. وكان الاتحاد الاشتراكى العربى وقتها هو التنظيم السياسى الوحيد على الساحة !.

ماذا يعنى هذا ؟..

معناه ان المرشحين الذين كان يرضى عنهم التنظيم السياسى الوحيد هم فقط اصحاب الحق في الترشيح ..

اما الآن .. فقد اصبح هناك اكثر من الفي مرشح غير مرشحى الحزب الحاكم .. يشتركون في الانتخابات .. واكثر من هذا .. فان رئيس الجمهورية يدعو الاحزاب التى قاطعت الانتخابات الى الاشتراك فيها .. وقيادات حزب الاغلبية تناشد هذه الاحزاب لمنافستها على مقاعد البرلمان .. وتعتبر ان المقاطعة عمل سلبى ضد الديموقراطية .

ما اكبر الفرق .. بين الامس واليوم .

عبدالفتاح الديب

الانتخابات الخامسة لحزب الامة

بقلم : محمد حامد عمارة

يخوض حزب الامة الانتخابات الخامسة له منذ ان اعلن اشهاره فى ٢٥ يونيو ١٩٨٣ ...فخلال عمره الحزبى والسياسي الذى يبلغ سبع سنوات خاض مرتين انتخابات المجالس المحلية الشعبية وخاض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ فى ١٧ دائرة انتخابية بنظام القوائم كما شارك فى انتخابات مجلس الشورى التى اجريت فى اواخر العام الماضى .

واليوم يخوض حزبنا الانتخابات الخامسة له منذ اشهاره والثانية له فى مجلس الشعب عن طريق النظام الفردى ويشارك ب ٣٧ مرشحا من خيرة قياداته فى ٣٢ دائرة انتخابية فى ٨ محافظات على مستوى الجمهورية .

نخوض الانتخابات فى ظروف بالغة السوء .. ازمات طاحنة يعيشها شعب مصر تسير به من سيىء الى اسوأ ..

ارتفاع جنونى فى الاسعار .. بطالة رهيبة لم تشهدها مصر من قبل .. كساد اقتصادى أزمات خانقة فى المواصلات والتعليم والعلاج والاسكان والكساء والغذاء .. مناخ سياسى راكد وسيىء .. حزب حاكم غير جاد فى الممارسة الديمقراطية ويريد بكل الوسائل والسبل ان يكون الاوحد فى هذه الساحة السياسية حيث انه امتداد للاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير .. فهو يسخر كل اجهزة اعلامه من اذاعة وتليفزيون وصحافة لخدمة مرشحى الحكومة .. كل امكانيات الدولة المادية والمعنوية .. كل سيارات الحكومة وأموالها .. العمد والمشايخ ورؤساء مجالس المدن والقرى والاحياء وأعضاء المجالس المحلية الشعبية والمحافظون وكل الاجهزة التنفيذية فى خدمة مرشحى الحكومة وحزبها الحاكم .

الكل يعلم فى مصر ان الحزب الحكومى الملقب بالوطنى حزب ورقى ليس له تراث ولا ايديولوجية محددة فهو امتداد لنظام الحزب الواحد قبل ان تبدأ التعددية الحزبية فى عام ١٩٧٦ ..

يقولون لنا : كيف تشاركون فى انتخابات ليس بها تكافؤ فرص على الاطلاق ولايوجد بها اشراف قضائى كامل على جميع مراحلها ابتداء من مراكز الاقتراع .

يقولون لنا : كيف تقبلون ان تشاركوا فى انتخابات تتم فى ظل قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية وليست هناك اية ضمانات لنزاهتها وحيدتها وحريتها ولا توجد اية حماية لصوت الناخب ؟

يقولون لنا : كيف تخوضون الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وكشوف وجداول الناخبين مازالت تضم الموتى والمهاجرين والمسافرين والمرضى والعجزة ولم يتم تصحيحها او تنقيتها ؟

يقولون لنا : كيف ستواجهون حزبا حاكما محترفا فى التزوير والتزييف ويضم جيوش المنتفعين والمنافقين والانتهازيين ولاعبى الثلاث ورقات واصحاب الذمم الحزبية والضمائر الميتة والذين ياكلون على كل الموائد ويلعبون على كل الاحبال .

يقولون لنا : هل نسيتم مافعله الحزب الحاكم بحزبى الامة والعمل فى انتخابات مجلس الشورى فى العام الماضى حيث لم ينجح مرشح واحد من الحزبين والتزوير كان فاضحا وصارخا وهو مجلس استشارى ؟!

يقول لنا رجل الشارع : كيف تقبلون ان تشاركوا فى الديكور السياسى الاتعلمون ان الموظفين الذين ينتدبون فى كل انتخابات تجريها الدولة ودرجوا على التسويد والتسديد والتزوير والتزييف هم الذين سينتدبون فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ؟

يقول لنا الشارع السياسى ان الشعب فقد الثقة تماما فى اجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن ارادته الحقيقية وعن حقيقة اتجاهاته ففى كل مرة تغتال ارادته .

يقولون لنا : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين وقد لدغ حزب الامة اربع مرات من قبل فكيف تقبلون ان تلدغوا مرة خامسة ؟!!

نرد على كل ذلك ان العمل الحزبى يفرض علينا ان نشارك فى كل الانتخابات ولا ندير ظهرنا للمسرح السياسى .

اننا نخوض الانتخابات لايماننا الكامل بان مصر ليست ملكا للحزب الحكومى الملقب بالوطنى .

نشارك فى المعركة الانتخابية لإيماننا بان الحزب السياسى من مهامة الاولى المشاركة فى الانتخابات وعدم الابتعاد عنها وعدم الانفصال عن الجماهير فالمشاركة خير من ان نركن الى السلبية القاتلة وتلجأ الى اللامبالاه .

بقيت عندى كلمة :

ان الشعب هو القادر ان اراد وهو القوى اذ اعزم وهو المارد اذا افاق .

«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين» .

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

مقاطعة المعارضة للانتخابات .. والمراهنة على عدم الدستورية !!

محمد نجم

لماذا تقاطع بعض أحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟ هل لأن الحكومة لم تستجب لما تطالب به من « ضمانات قانونية » يقال إنها غير متوافرة .. أم لأنها تراهن على الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد .. خاصة أن المحكمة الدستورية تنظر طعنًا بهذا المعنى أحيل إليها من القضاء الإدارى ؟!

لقد دعت نقابة الأطباء الاثنين الماضى رؤساء الأحزاب ورؤساء الصحف لحضور ندوة قيل إنها سوف تناقش موضوع مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات ، وذهب المدعوون على أمل أن تسفر المناقشات عن رجوع أحزاب المقاطعة عن قرارها السابق .. وتدخل الانتخابات !

ولكن المفاجأة أن ممثلى هذه الأحزاب اقتصر حديثهم على مناقشة الضمانات القانونية التى يطالبون بها ..

بدأ الحديث الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ، وقد تحدث على مدى ساعة كاملة عن تاريخ الانتخابات فى مصر وعن الضمانات القانونية التى ستكفل نزاهة الانتخابات !

فقد طالب أولاً بوقف العمل بقانون الطوارئ طوال فترة الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين ومندوبيهم ومناصريهم بحجة ضمان حرية الحركة والدعاية وحماية هؤلاء من الاعتقال .

ثم طالب ثانيًا بألا يسمح للناخب بالإدلاء بصوته إلا بعد أن يتثبت رئيس اللجنة من شخصيته ، وأن يقوم الناخب بالتوقيع أو يبصم أمام اسمه .. حتى لا تكون هناك فرصة للتزوير بالتسديد أمام أسماء من لم يحضر من الناخبين !

كما أشار إلى أن تقسيم الدوائر الانتخابية تم لأغراض سياسية بهدف تحقيق مصلحة مرشحى الحزب الوطنى ، ولم يراع فيها التقارب بين تجمعات الناخبين ولا التقسيمات الإدارية ولا المعالم الجغرافية .. وطالب بأن يسمح لمندوبى المرشحين بمرافقة صناديق الانتخابات بعد إغلاقها إلى اللجنة العامة حتى لا تستبدل أو تزور أثناء انتقالها !

* * *

ثم تحدث عبد العزيز محمد المحامى وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد معلنًا أن القضية الأساسية بالنسبة لحزبه ليست هى المفاضلة بين قوانين الانتخاب أو المساومة التى تجرى على الدوائر الانتخابية أو الضمانات القانونية .. فهذه مجرد تفريعات للموضوع الأساسى الذى يطالب به حزب الوفد وهو الإصلاح السياسى والإصلاح الدستورى .. على أساس أن الدستور هو الإطار العام الحاكم لحركة جميع القوى السياسية فى المجتمع .. وطالب أولاً بتغيير الدستور الحالى الذى وضع فى ظل فلسفة الحكم الشمولى .. وتساءل : إذا كانت مصر تأخذ بنظام التعددية الحزبية فلماذا لا يعاد توزيع الاختصاصات والسلطات بين مؤسسات الدولة وسلطاتها ؟

* * *

- وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافا كاملا وحقيقيا .. فالدستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر العام ، وأن يتم ذلك تحت إشراف هيئة قضائية ، ويترك للقانون تنظيم عملية الانتخابات وكيفية إجرائها .. ولذلك فهو يطالب أمام نقص عدد القضاة أن تتم الانتخابات على مراحل أو تجمع اللجان الانتخابية مع بعضها البعض حتى يتحقق الإشراف الفعلى لأعضاء الهيئات القضائية .

ثم طلب رئيس الندوة الدكتور سالم نجم سكرتير عام النقابة من الأستاذ صلاح منتصر التعليق ، فقال إنه لاحظ أن معظم ما ردده الذين تحدثوا قد فات موعد مناقشته .

وتساءل هل من المنطق أن تناقش الضوابط الانتخابية قبل ميعاد إغلاق باب التقديم بحوالى ٤٨ ساعة فقط ؟ ألم يكن من الأفضل أن تتقدم الأحزاب بأوراقها وتطلب ما تشاء من ضوابط ثم تعلن انسحابها إذا لم يتحقق لها ما طالبت به ؟

وأوضح أن الظروف التى تشكو منها المعارضة الآن هى ذات الظروف التى دخلت المعارضة فى ظلها الانتخابات السابقة وحققت فيها نجاحات معروفة ! فما الذى تغير حتى تقاطع الأحزاب الانتخابات ؟ هل تريد المعارضة أن يقتصر نشاطها على مجرد إصدار الصحف فقط ؟. وهل ستكتفى المعارضة بالكفاح السلبى ؟ ألم يكن من الأفضل للمعارضة أن تستمر فى نضالها السياسى ، وتقوم بواجبها فى

المصدر : الأكتوبر
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توعية المواطنين بضرورة مشاركتها الجدية في الانتخابات بدلاً من الانسحاب غير المبرر.. ثم أليست الديمقراطية مراحل كالعملية التعليمية .. فهل ننتظر أن يتخرج الشعب المصرى بكامله أفراده في جامعة الديمقراطية مرة واحدة ؟! أليست الانتخابات مرتبطة بالتعليم والأمية ؟ وهل يجوز القياس على ما يحدث في الدول المتقدمة التي قطعت شوطًا طويلاً في هذا المجال ؟

ثم ضرب الأستاذ صلاح منتصر مثلاً بما حدث في باكستان ، حيث تمت الانتخابات الأخيرة فيها تحت إشراف دولى .. ومع ذلك خرج الخاسرون يعلنون أن الانتخابات زورت !.. وتمنى ألا تكون هذه صفة للأحزاب المصرية .. كما أعلن خشيته أن تتقلص التجربة الديمقراطية التي هي ملك المواطن المصرى قبل أن تكون ملكًا للحكومة أو الأحزاب .

وختم حديثه بأنه يبدى وجهة نظره من موقع مواطن مصرى يحاول اكتشاف الوقائع والأحداث .. ولكنه كان قد ألقى بحجر في بركة ماء راكدة !!

فتحولت المناقشات .. إلى الرد على ما قاله .. لدرجة دعت د . سالم نجم سكرتير عام النقابة إلى تنبيه الحاضرين إلى أن الأستاذ صلاح منتصر ليس طرفًا ولا يمثل الحكومة ولا الحزب الوطنى !

* * *

وكان آخر المتحدثين المستشار مأمون الهضيبى ممثل الإخوان ، حيث أعلن في بداية حديثه اختلافه مع الأستاذ عبد العزيز محمد حول كيفية الإصلاح الدستورى والسياسى .. موضحًا أن المدخل والإصلاح الدستورى هو قانون الانتخابات الذى ينظم العملية الانتخابية ، حيث يتم تعديل الدستور وإدخال الإصلاحات المطلوبة عليه بطريقة ديمقراطية .

وأشار إلى أن الدستور حدد الهيئات القضائية على سبيل الحصر وهى الجهات التى تفصل في القضايا أو المنازعات.. فلا يجوز اعتبار النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة من الهيئات القضائية .. لأن هذا قد يفتح الباب لفوضى قانونية !!

وتساءل في نهاية حديثه عن عدم قيام السيد الرئيس بتقديم طلب تفسير للمحكمة الدستورية حول قانون الانتخابات لتحدد المحكمة مدى اختلافه أو اتفاقه مع الدستور توفيرًا للجهد والوقت والمال الذى سينفق على الدعاية الانتخابية والذى قد يصل إلى ١٠ ملايين جنيه .

* * *

وقد انتهت الندوة التى دعى إليها د . عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ولم تسفر عن شىء .. غير تكرار ما سبق ترديده من جانب أحزاب المعارضة ..

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

بوضوح

ليس تنافسا حزبيا !

ليس عيبا ان يتم اثناء المعارضة عن موقفها ، وليس من قبيل « العجز » ان تبذل الحكومة او الحزب الحاكم جهودا من اجل تواجد المعارضين فى مجلس الشعب القادم . ولكن ما يحدث مؤخرا اثبت اننا تواقون الى الغاء الموضوعية ، واستبدالها بما يتنافى مع الاصول والحق . فلقد قال كثيرون - وكاتب هذا المقال واحد منهم - ان المعارضة كانت على حق فى بعض ما طالبت به وان قانون الانتخاب كان من الافضل ان يعرض على الجميع .. وانه وفى اطار الحرص على تدعيم المسار الديمقراطى ومصلحة المعارضة نفسها .. فليتم التفاهم مع الذين اثروا الانسحاب . وقد تم ذلك بالفعل وبذلت جهود وجرت اتصالات . ولكن تصوير محاولة التفاهم ما بين الحكومة او الحزب الحاكم واحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات .. على انها « محاولات فاشلة » وهى نوع من انواع الرجاء امر غريب فعلا . فليس عيبا ان يتم السعى لدى المعارضة كى تعدل من موقفها وليس عيبا كذلك وفى ظل هذه الظروف التى تعيشها البلاد نتيجة ازمة الخليج ان يتم بذل كل جهد ممكن من اجل توحيد الجبهة الداخلية . وفى اطار ان المعارضة المصرية ليست الا جزءا من النظام . والتنافس الحزبى سمة من سمات الديمقراطية ولا يتصور عمل سياسى بدونه . لكن هذا التنافس لا يمكن ان يصل الى ان يتم الصاق شعار اللصوصية - هكذا (!) وبصفة مطلقة على حزب بأكمله ! انه افتئات على الحق والحقيقة . ومن غير المعقول ان يكون الجميع بلا استثناء لصوصا .

ومن اغرب ما تردد حول مقاطعة الانتخابات ، ما ساقه البعض من ان عدم تواجد المعارضة فى المجلس النيابى لن ينتقص من دورها فيما تدعو وتطالب به من برامج وخطط اصلاحية . وهذا للاسف غير صحيح بالمرة . فان افتقاد الدور النيابى يعنى افتقادا لدور سياسى هام . فكما هو معروف فان التشريع والرقابة يعدان الواجب الاصيل والرئيسى للبرلمان وتلك مهمة لا يمكن الاستهانة بها او التقليل من شانها . ولو اخذنا امر وسائل الرقابة البرلمانية - كالاستجوابات مثلا .. وادركنا انها تعد من اخطر الوسائل الرقابية البرلمانية والتى اصر الدستور المصرى على اعتبارها من حقوق النائب الاساسية وبما اشارت اليه المادة ١٢٥ .. لا تضح لنا ان المعارضة التى احجمت عن الاشتراك فى الانتخابات قد خسرت دورا رئيسيا فى تحقيق الرقابة وفى تعقب الفساد وفى خدمة الشعب والمصلحة العامة . ولكن هل يسهم المستقلون فى ملء الفراغ ؟ .. هذا ما نرجوه !

فاروق ابو العلا

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

اسألوا الراكعين .. لماذا ركعوا .. ؟

من حق رئيس الجمهورية ومن واجبه تجاه حزبه ، ان يؤكد ان قانون الانتخاب الجديد الذى طبخ مؤخرا بمطابخ الحزب الوطنى ، يحقق كافة الضمانات . ومن حقنا ومن واجبنا تجاه شعب مصر ،ان نرفض هذا

التاكيد ، وان نبين للناس الأسباب التى تدعونا الى هذا الرفض ، ونترك لهم بعد ذلك حرية اصدار الحكم ، والانحياز الى الجانب الذى يرونه على صواب . فبالأمس القريب وتحديدا يوم " الخميس " الموافق ١١ اكتوبر الحالى ، جرى الاستفتاء الشعبى على حل مجلس الشعب ،

وقامت قيادات محافظة مطروح باختيار الموظفين الذين سيشرفون على الاستفتاء باللجان الفرعية ، ومن اجل ذلك إستبعدت كل موظف تشتبه فى ان له ميولا معارضة ، او يشاع انه على صلة بأى من رجال المعارضة ، وزودتهم بالتعليمات اللازمة " لفبركة " الاستفتاء رغم انهم جميعا ، ودون حاجة الى اعلان يعلمون لماذا كان اختيارهم دون غيرهم . وقامت المحافظة بتدبير وسائل المواصلات لهم جميعا ، واوصلتهم الى المناطق التى تقع فيها لجانهم الفرعية مساء يوم " الأربعاء " حتى يتسنى لهم التواجد فى الثامنة من صباح يوم " الخميس " كما تنص التعليمات .

ولكن .. ماذا عن القضاة .. ؟ وماذا عن رؤساء اللجان العامة ؟ هؤلاء تحركت بهم السيارات فى التاسعة من صباح يوم " الخميس " . ووصل بعضهم الى مكان عمله بعد ثلاث او اربع ساعات بسبب المسافات الطويلة بين مرسى مطروح وبين بعض اللجان فى سيوة او السلوم مثلا . فهل يمكن ان ندعى ان هؤلاء قد اتيحت لهم الفرصة للاشراف على الإنتخابات ؟ ولماذا لم تعمل المحافظة على تدبير وسيلة الإنتقال المناسبة لهم ؟ ولماذا دُبر الأمر بحيث يصل هؤلاء بعد بداية الاستفتاء بساعات ؟!!

وسارت الامور يوم " الخميس " بحيث لو ان احدا لم يعبث بالنتيجة لظهر واضحا وجليا ، ان الشعب قد قاطع تلك المهزلة ، ولم يقبل على نفسه ان يُستفتى على تنفيذ احكام القضاء ، وتلك لطمة لايقبلها الحزب الحاكم ، ولايقوى على تحمل نتائجها ، فماذا فعل معظم المسئولين على اللجان الفرعية من رجال المحافظة ؟!

تطوع البعض بخسة ونذالة تدفع الى الغثيان ، وجعل نسبة الحضور ١٠٠ ٪ ، ونسبة الموافقين ١٠٠ ٪ . وعلى غير العادة اصاب البعض الثانى شيئا ، من الخجل " وحط فى عينه حصوة ملح " فجاءت نتيجته ٩٠ ٪ . اما البعض الثالث فحاول ان يكون حصيفا فجاءت نتيجته فى حدود ٧٠ ٪ .

وكان الحزب الحاكم قد ادرك بواسطة بصاصيه من " حبايبنا الحلوين " وغيرهم ، ان الاقبال على الاستفتاء يكاد يكون معدوما فراينا وزير الداخلية يعلن ان الاقبال فى العاصمة قليل بسبب انشغال الناس فى اعمالهم ، لكن نسبة الاقبال تزيد فى الأقاليم . وطارت التعليمات الى مديريات الأمن بضرورة مراعاة الحكمة فى تحديد نسبة

الحضور خشية العواقب . وبدأ مديرو الامن يتصلون برجالهم فى اللجان العامة للاستفسار عن النتائج . وفى مطروح كانت عبارات السباب تنهال عبر اجهزة اللاسلكى كلما اكتشف المسئولون ، ان النتيجة فضيحة لاقبل لأحد بتحمل ردود فعلها . وبدأ الضباط الكبار يستجدون رجال اللجان العامة لتغيير النتيجة بحجة ان ذلك لن يؤثر فى الامر شيئا ، ولن يسبب ضررا لأحد . ورفض البعض ، لكن البعض الآخر ، أثرت فيه عبارات الاستعطاف .

وبدات مهزلة تزوير الاستفتاء ، وفى لجنة مثل لجنة " الضبعة " بمحافظة مطروح سجلت نتيجة الفرز مرتين على نموذجين ، المرة الاولى كان فيها عدد الأصوات الصحيحة ٥٧٩٦ صوتا ، ولاتوجد اصوات باطلة ، وبلغ عدد الموافقين ٥٧٩٦ صوتا ايضا . اما مستخرج الفرز الثانى ـ ولنفس اللجنة ـ ونزولا على رغبة مديرية الامن وتهدئة لثورتها فقد ظهر فيها " بقدرة قادر " ١١٧ صوتا باطلا و٢٦٠ صوتا غير موافق . ولان محرر المستخرج غير مدرب على التزوير فقد ظهر واضحا ان كل ماسجل كان كذبا ، فعلى سبيل المثال فان عدد اصوات الموافقين مضافا اليهم عدد اصوات غير الموافقين لابد ان يطابق تماما عدد الأصوات الصحيحة ، وفى هذا المستخرج كان عدد

الاصوات الصحيحة ٧٩٩٦ وعدد اصوات الموافقين ٧٩٩٦ وعدد غير الموافقين ٢٦٠ !!! . ولقد وقع على هذه النتيجة واعتمدها اثنان فهل بعد كل ما رايناه وسمعناه ، وقرأناه يمكن ان تطمئن الاحزاب المعارضة او غيرهم الى نزاهة عملية انتخابية تشرف عليها حكومة هؤلاء رجالها !! وهل اذا مارضينا وسكتنا على مثل هذا التهريج ، يحق لنا ان نسأل لماذا طغى الطغاة دون ان نسأل الراكعين لماذا ركعوا .. والى متى سيطول ركوعهم ؟!

محمد سامى سليم

رئيس لجنة الوفد بمرسى مطروح

همــوم مصــرية

الرسالة التالية وصلتنى من المواطن محمد منصور عارف، وهو من ابناء شبرا، وهي تعبر حقيقة عن شعور رجل الشارع المصرى ورؤيته الصادقة فى انتخابات مجلس الشعب . يقول المواطن فى رسالته التي تخيل نفسه فيها احد مرشحي هذه الانتخابات :

«انتخبونى انا .. فانا خير من يمثل لكم على مسرح مجلس الشعب الجديد . وانتخبوني لاني ابن الدائرة الوحيد الذى يشارككم مشاكلكم والتي ارجو ان احلها لكم بعد نجاحي باسلوب «ابقوا قابلوني» .. وانتخبوني حتى يمكنني طبع كروت تحمل اسمي مقرونا بجملة «عضو مجلس الشعب» حيث تتفتح امامي الابواب والمكاتب لتشغيل اقاربى واحبائى فى الاماكن اللائقة بمركزى المرموق .. ولامور اخرى .

وانتخبوني فمركزى المالى - كما تعلمون - مشهود له «بالحلال» طبعا، ولافتاتي كما تشاهدون مثل عماراتي .. اكثر انتشارا - واعلموا بانني لا افهم فى مسالة الاستجوابات او طلبات الاحاطة او تقديم الاقتراحات، ولكني «كداب زفة» كبير أثير الانتباه بصوتي الجهورى على طريقة - بالروح بالدم - كما احمل كفين غليظتين تحسنان التصفيق عمال على بطال ..

لذلك - ولغير ذلك - ارجو ان «تصوتوا» لصالحى حتى «الولولة» ان كنتم تعقلون .. وشكرا .

●● خاص جدا : أؤكد لسيادتكم أن خمسين فى المائة على الاقل من المرشحين ينتمون للنوع المذكور ؟!...

●● والرسالة فضلا عما تحمله من رؤية صادقة فى معظم المرشحين الحاليين، الا انها - وهذا هو الاكثر الما - تحمل مرارة شديدة، بل هي تفضح «نوايا» نسبة كبيرة من المرشحين الذين يدخلون المعركة الانتخابية بهدف المصلحة الخاصة والمنفعة، وليس بهدف العمل العام الذى كان سمة كل من عمل بالسياسة .

إذ مع «كثرة» ما يتحمله المرشحون الآن من اعباء مالية تقدر الآن بالالاف، يتساءل رجل الشارع عن كيفية «استعادة» بعض هؤلاء «لبعض» ما انفقوه من اموال فى الدعاية الانتخابية، خصوصا وأن بدل حضور الجلسات ليس كافيا بالمرة . وان نزاهة اى عضو لا تكفى الآن لتغطية تكاليف يوم واحد من ايام المعركة الانتخابية..

وقضية ان تتحول عضوية مجلس الشعب، وغيره من مجالس محلية، الى مغنم يجرى وراءه البعض .. قضية يجب ان تحسم .! لان تكالب البعض على هذه المواقع اصبح محل تساؤل الناس خصوصا عندما يسمعون عن مرشح ينفق عشرات الالوف من الجنيهات على اقامة السرادقات الانتخابية وعلى طبع منشوراته المزينة بصوره الشخصية .

واعتقد اننا بحاجة الآن الى تحديد حجم ما ينفقه كل مرشح على حملته الانتخابية، ليس فقط لنسأل من اين له هذه الاعتمادات الهائلة .. ولكن ايضا لنسأل : وكيف يستعيد المرشح ما صرف، خصوصا لو نجح واصبح نائبا ؟ ..

ان ما ينفقه المرشح يجب ان توضع له ضوابط.

عباس الطرابيلي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

■ وزير الداخلية يصدر قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية :

تحديد أماكن لوضع الاعلانات و٥٠٠٠ جنيه أقصى نفقات الدعاية

حظر كل ما يدعو للمساس بسيادة القانون والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية

مرشح واحد بكل سرادق وتطبيق القانون ضد محاولات الإخلال بالأمن

كتب ـ محمود معوض :

اصدر السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية لجميع المرشحين لعضوية مجلس الشعب ، لتحقيق المساواة بين جميع المرشحين ، وضمان حسن سير العملية الدعائية ، والحفاظ على الأمن والاستقرار فى مختلف المحافظات.

وتتضمن الضوابط تحديد اماكن لوضع اعلانات الدعاية ، وجواز ان ينفق المرشح نحو ٥ آلاف جنيه على العملية الدعائية ، وحظر كل مايدعو للمساس بسيادة القانون والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وعلم مندوب « الإهرام » ان وزير الداخلية اصدر تعليماته لمديرى الامن بالمحافظات لعقد اجتماعات مع كافة المرشحين من الاحزاب والمستقلين لابلاغهم بالضوابط الخاصة بضمان حيدة ونزاهة الانتخابات ، والتى تقضى بتطبيق القانون بحزم وشدة اذا أخل مرشح أو ناخب بالأمن العام .

وصرح اللواء أحمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية للانتخابات بان تلك الضوابط تعطى الحق لكل مرشح فى عقد الاجتماعات الانتخابية فى السرادقات المخصصة لذلك بتصريح خاص من مديرية الامن قبل ٢٤ ساعة من موعد الاجتماع على الاقل ، حيث تتولى مديرية الامن فحص الطلب على ضوء الاعتبارات الامنية المختلفة .

واضاف انه يجب مراعاة عدم عقد اكثر من اجتماع فى وقت واحد وعدم وجود اكثر من مرشح واحد فى السرادق لعدم وقوع احتكاكات بين المرشحين او الناخبين ، ويتولى المركز المختص تحديد الاماكن التى يجوز وضع الاعلانات الانتخابية باشكالها المختلفة فيها .

واوضح مساعد وزير الداخلية ان قرار الوزير اكد التزام رجال الشرطة بالحياد التام بين المرشحين وتهيئة المناخ السليم للتنافس المشروع بينهم فى حدود القانون .

وقال ان ضوابط الحملات الانتخابية التى اقرها وزير الداخلية تتضمن حظر اى عبارات او رسوم او صور تدعو لكراهية النظام ، او اية دعوة هدفها كراهية ، او مناهضة انتماء مصر او الشعب المصرى للامة العربية ، وكذلك اى محاولات للنيل من المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين .

واضاف انه يحظر ايضا الدعوة الى اى افكار تمس الايمان بالقيم الدينية والروحية ، او اى اخبار مثيرة تمس الوحدة الوطنية ، كما يحظر الدعوة لاستخدام العنف لتحقيق اى غرض يتعلق بالانتخابات او اطلاق اى دعايات مثيرة عن سلوك وتصرفات المرشحين يكون من شانها التاثير على الانتخابات ، او نزاهتها .

ويلتزم المرشحون باخطار اقسام الشرطة باسماء الاشخاص الذين ينوبون عنهم فى تنظيم الدعاية الانتخابية لمعرفتهم ، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم .

وأشار مساعد الوزير الى ان تعليمات وزارة الداخلية تمنع وضع لافتات ، او اعلانات انتخابية على السيارات أو استخدام مكبرات الصوت فى الدعاية ، ويجوز استخدام السماعات الداخلية فى الدعاية ، ولايجوز اعطاء أى مبالغ نقدية ، او مزايا عينية للناخبين للتاثير على نزاهة العملية الانتخابية ، واتاحة الفرصة امام الناخبين للادلاء باصواتهم فى حرية تامة .

وعلم مندوب « الاهرام » ان ضمانات سير العملية الانتخابية تتضمن توفير قوة ترافق أى مرشح يخشى النزول الى الجماهير فى اى شياخة او قرية او اى تجمع بسبب وجود بعض مثيرى الشغب ، بعد ان يبلغ المرشح الشرطة بذلك ليتساوى الجميع فى حق المرور على الناخبين .

نظرة

صوتك شهادة وانت مسئول امام الله مسؤلية مباشرة عن شهادتك وكاتمها آثم قلبه

واظنك لاتقبل ان تصم حواسك وتغضب ربك وترضى الحكام وعليك واجب مصيرى لابد وان تستيقظ له تماما

عليك ان تنتخب احسن المرشحين مادام الانتخاب فرديا وقد بعدنا عن انتخاب القائمة الذى كنت مضطرا لانتخاب السيىء لان بين القائمة صالحا واحدا

اصبحت المسؤلية الآن عليك وحدك دون ان تضع اعتبار الحاكم او لمسئول لان الانتخاب سر بينك وبين الخالق سبحانة وتعالى سوف تجازى به « يوم لاينفع مال ولابنون » يوم لايكون لديك مفر مما اديت ومما شهدت به .

عليك ان تدرك ان الذى تعطيه صوتك انما تسلمه توكيلا على بياض لمدة المجلس القادم طالت او قصرت وانك تعطيه توكيلا فى كل شىء لاسيما وان المرشح حينما يقدم نفسه للترشيح يتقدم عن دائرة جغرافية بذاتها وهذا من الناحية المكانية فقط لمجرد تنظيم الترشيح للعضوية .

وحينما ينجح فهو نائب عن الامة كلها من شرقها الى غربها ومن حقه بناء على صوتك ان يتصرف فى البلاد كيفما يشاء يمكنة ان يسمح ببيعها ويمكنه ان يوافق على دخول الحرب ويمكنة ان يسن القانون الذى تعيش به طول حياتك فى ظل قوانين الطوارىء وكل هذه الافعال انت ايها الناخب الذى فوضته فيها ووكلته عنك ليقننها وتصبح قانونا قد يغير لك واولادك بل واحفادك فى ديون لاقبل لك بها .

لذلك فان صوتك امانة ولات تضع الامانة الا لشخص مؤتمن لايخون واذا تحدث لايكذب واذا وعد لايخلف نسال الله لك التوفيق والسداد فى حسن الاختيار وعلى الله قصد السبيل

عبدالفتاح الشوربجى
سكرتير عام الحزب

الذين طعنوا الديمقراطية !

سوف تظل هذه (السقطة) التى أقدمت عليها احزاب المعارضة من التحالف الديني والوفد بالانسحاب السلبى من الانتخابات العامة .. طعنة للديمقراطية .. لان الديمقراطية تتاسس فى احدى دعاماتها على .. « الممارسة » .. و « المشاركة » .: ومن خلال الممارسات .. والمشاركات .. تخط الأمة لنفسها طريقها الديمقراطى الذى يتشكل ويتعدل وينمو ويزدهر وفقا لهذه الممارسات .. وتحاور الراى والراى الأخر .. إذ ليس هناك نموذج واحد يمثل قالبا جامدا للديمقراطية المثلى .. يتسع ليشمل كل الانظمة .. وصالح فى كل الأوقات .



د . رأفت خالد

وعليه فإن النموذج الديمقراطى المصرى قد قدم للامة العربية مثالا للديمقراطية التى تتواءم مع المعطيات الحالية ووفق التوازنات الداخلية والظروف المحلية .. ويتعدل وينمو النموذج الديمقراطى وفق التغيرات التى تطرا على تلك المعطيات والظروف .

ويقع على عاتق الحزب الوطنى بوصفه حزب الأغلبية الحاكم مسئوليتان .. مسئوليته كحزب مصرى فى تعميق الديمقراطية ونموها وازدهارها بالمشاركة فى عمليات صنع القرار ـ كما ان عليه مسئوليته الاخرى كحزب الاغلبية الذى اختارته الجماهير ليعبر عنها .. فى انجاح التجربة الديمقراطية ودفع الأحزاب الأخرى لتشارك بدورها فى ترسيخ البناء الديمقراطى المؤسس فى الدولة .

لذلك فإن .. الذين قرروا الانتحار السياسى .. وطعن الديمقراطية بالانسحاب السلبى .. انما يتخلون عن دورهم فى دعم وإرساء الديمقراطية .. وماكان يجب على التحالف الدينى إلا ان يتمسك بقول الرسول عليه الصلاة والسلام « من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم » .. فالمشاركة واجب على كل مسلم يهتم بامته ووطنه .. والانسحاب هو لامبالاة .. وهو عدم إهتمام .. بل هو تقصير فى واجب .. لأن القاعدة « ان مالايتم الواجب به فهو واجب » .

ولان الديمقراطية التى تستظل الجميع لاتزدهر إلا بالمشاركة والممارسة فإن الواجب كان يقتضى ان يشارك الجميع .. وقد سبق لهذه الاحزاب ان اشتكت نفس الشكاوى .. عن سيطرة الحزب الحاكم والتزوير وكمبيوتر الداخلية .. ورغما عن ذلك فقد فازوا فى انتخابات ١٩٨٧ باكثر من مائة مقعد .. نعم مائة مقعد لأحزاب المعارضة .. منهم ٣٦ مقعدا للاخوان المسلمين (!!)

لقد كانت مقاعد المعارضة ١٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٧٦ ثم ٣٢ مقعدا عام ١٩٧٩ ، ثم ٥٠ مقعدا عام ١٩٨٤ قفزت إلى اكثر من ١٠٠ مقعد عام ١٩٨٧ ..

وهو اكبر عدد من مقاعد المعارضة شهدته الحياة النيابية فى مصر .. من ايام مجلس النواب .. ومجلس الأمة .. ثم مجلس الشعب .. فماذا يريدون برهانا انصع من ذلك .. (؟!) .

صحيح .. ان كثيرا من قيادات احزاب المعارضة قد تقدموا لترشيح انفسهم لانتخابات مجلس الشعب من كافة الأحزاب سواء حزب العمل .. أو حزب الوفد .. او الاخوان المسلمين .. او الاحرار .. مع حزبى التجميع .. ومصر الفتاة .. لان هؤلاء القيادات عليهم مسئولية المشاركة والممارسة .. إلا اننا كنا نود ان تعلن الأحزاب عن ذلك .. « صراحة » ولو على سبيل المصارحة .. وليس ان تعلن عن المقاطعة .. وتدفع بعض عناصرها لدخول العملية الانتخابية (!!) .

هذه المناورة التى جاءت تعليماتها لحزب ما كتوجيهات من النظام العراقى .. لاحراج موقف الحكومة .. واظهار مصر على افتقارها للديمقراطية .. ماكان ينبغى على حزب الوفد ان ينساق إليها وكان على حزب الوفد ان يترك هذا الحزب (إياه) لينكشف امره .. وليدعه يسقط وحده امام كل الجماهير .. لكن حزب الوفد وقع فى المصيدة وشارك .. الحزب إياه .. فى هذه المقاطعة .. دون ان يتنبه حزب الوفد إلى ماقد تم تدبيره له .

وكلمة اخيرة .. اقولها للجميع .. تعالوا إلى الشارع المصرى .. وشاهدوا معنا ذلك التنافس الشديد .. والتحدى الهائل الشريف بين المرشحين .. والحملات الانتخابية التى لاتهدا بينهم .. الا يدل ذلك على ان الجميع يؤمن بعدالة الانتخاب .. ونزاهة رجال الشرطة .. وان مصير كل مرشح لن يتحدد إلا مع أخر صوت انتخابى .. فى أخر صندوق انتخابى فى دائرته الانتخابية .

نحن نعلم ان كثيرين يعضون الآن اصابع الندم على عدم مشاركتهم .. لكنه العناد .. وركوب الراس .. الذى يعمي الانسان من الرجوع إلى طريق الصواب .. « وعلى نفسها جنت براقش »

نعم القرار .. قراركم

لم يكن من الممكن ان تستمر احزاب المعارضة ـ التى تدافع عن مصر وحريتها من براثن حكم الفرد وحكم الحزب الواحد ـ فى الاستمرار فى تلك المهزلة المسماة بالديمقراطية المصرية فى عهد الحكم بقانون الطوارىء وامر الاعتقال وتزوير الانتخابات واحكام المحكمة الدستورية العليا التى حكمت اننا نعيش تحت ظل حكم باطل منذ عام ٨٤ وحتى اليوم لبطلان مجلس الشعب فى دورتيه عام ٨٤ ، ١٩٨٧ ..

لم يكن من الممكن ان نستمر ونحن نرى ان السلطة لم تع مسئوليتها جيدا فى محاولة انقاذ البلاد من الفساد الذى نخر سوسه فى جميع مرافق الحياة نتيجة لغيبة الرقابة الحقيقية من مجلس الشعب والمجالس المحلية على السلطة التنفيذية بل وحتى لم تع مسئوليتها فى محاولة إنقاذ سمعتها وسمعة حكمها بعد كل تلك الفترة وبعد ان نهب من نهب وسرق من سرق وباع من باع ولم تكتف السلطة بكل هذا بل تريد ان تستمر وان نستمر معها ديكورا يغطى على كل فضائحها وبلاياها واوزارها ..

لم يكن من الممكن ان نستمر اذن وان نحارب على مقعد للمعارضة هنا او هناك لن يقدم ولن يؤخر شيئا لان السلطة القابضة على كل زمام الامور من اول خفير الدرك وحتى الدستور بات جليا بتصرفاتها وللاسف الشديد انها تصر على منع التغيير الديمقراطى لصالح الشعب كله بالحسنى وبالعقل وبالمحاورة ؟ وذلك باشتراك كل المصريين فى ادارة شئون بلدهم الذى تتقاذفه الامواج وتتحطم فيه القلوع يوما بعد يوم..

لم يكن من الممكن ان نستمر فى خداع الجماهير ولا فى خداع انفسنا ولا ان نبحث عن كمية من الضوء تحدد مساحته وكمية النور التى فيه من مجموعة من المنتفعين الذين اثروا على حساب الشعب الكادح الذى لا يعرف بالضبط كيف يعيش يومه وماذا يخبىء له غده ..

ان هذا القرار الذى اتخذه حزب الوفد وباقى احزاب المعارضة يجب ان تتبعه قرارات اخرى بل ومواقف اخرى اشد صلابة وقوة حتى يفيق الغافلون على ان شمس الحرية يجب ان تبزغ فوق ربوع هذا البلد الذى يرزخ تحت وطأة حكم الحزب اللا وطنى اللا ديمقراطى ..

دكتور عدنان كامل زيادة

سكرتير عام حزب الوفد بالاسماعيلية

المحروسة
المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

٤ أسباب وراء هروب الاخوان من المعركة الانتخابية

كثرت تصريحات ، وبيانات ممثلى ما يسمى بالتيار الإسلامى حول عدم مشاركتهم فى انتخابات مجلس الشعب ، لأسباب متعددة ، بعضها كان موجودا فى ظل الانتخابات الماضية التى سعوا إليها ، ولم يقاطعوها ..

عبد الله إمام

واصدرت جماعة غير شرعية ، وهى الإخوان المسلمين ، بيانا رسميا تعلن مقاطعة الانتخابات ورفضها لخوض المعركة الانتخابية ، مع اننا نعرف جيداً انها لم تخض اية انتخابات إلا محتمية فى ظل شرعية ، حتى وإن اختلفت معها خلافات جذرية فقد احتمت بشرعية الوفد مرة وبشرعية حزبى العمل والاحرار مرة اخرى ..

ويبدو ان قانون الانتخاب الفردى ، قد بدا يحدث مفعوله فى القضاء على مثل هذه التحالفات الانتهازية التى كان الهدف منها الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب باية وسيلة ، فلم يعد الإخوان فى ظل انتخاب فردى فى حاجة إلى ان يرتدوا عباءة إبراهيم شكرى ، ولا ان يتخفوا وراء سيجار فؤاد سراج الدين ، او ذقن مصطفى كامل مراد ، لذلك أصدروا بيانا رسميا بتوقيع المرشد العام ، يعلنون فيه مقاطعة الانتخابات ، وبذلك حجبوا عن السوق ملايين الجنيهات التى تنفق بغير حساب فى مثل هذه المناسبة وايضاً حرموا المواطنين من ملايين اللافتات المبهرة التى تعلق على الجدران تعلن ان «الإسلام هو الحل» .

ولم يكن هذا الشعار هو الذى اوصلهم إلى مجلس الشعب بقدر ما كان السبب هو قانون الانتخاب الذى حكم

٤٠ تنظيما تتسابق فى الارهاب !

بعدم دستوريته ، وهكذا تسللوا تحت ستار نظام الانتخاب بالقائمة باعداد لم تكن تتوافر لهم فى ظل اى نظام انتخابى آخر .. وطوال دورات انعقاد مجلس الشعب الذى دخلوه لأول مرة ، ومجلس الشعب الثانى الذى تسللوا إليه - فى ظل تحالفات غير جائزة بالنسبة لاشخاص يؤمنون بالعقيدة التى لا تبديل فيها - لم تعرف منهم ماذا

يعنى هذا الشعار ، ولم يضيفوا إلى كلماته الثلاث اى مضمون من خلال الممارسة الفعلية ، فلا اختلفت آراؤهم عن غيرهم من المعارضين ولا برزت من بين صفوفهم افكار لامعة ، ولا تميز اداؤهم ، وفقاً للشعار الذى رفعوه ، ولم يتقدموا - وهو الاهم - بمشروع واحد لوضع الشريعة الإسلامية فى قوانين

وهو المطلب الذى حملوه منذ الثلاثينيات حتى اليوم ، وكان من المتصور ان لديهم اكثر من مشروع قانون جاهز فى هذا الاتجاه الذى يمثل قضيتهم الأولى ، والذى يرون ان فيه الحل .

المازق الحقيقى الذى وضعهم فيه قانون الانتخاب الجديد ، ان يتقدموا إلى الجماهير كافراد بيد كل منهم برنامجه ، واعماله ، وشعبيته ، وهو ماراوا - بحق - انه فوق طاقتهم ، وانه سوف يكشف حقيقة حجمهم فى الشارع المصرى .. وهو حجم ساهمت فى صناعته اجهزة الإعلام ، وإمكاناتهم على الحركة ، وما توافر لهم من وسائل الدعم وما قام به من ينتسبون إليهم من اعمال عدوانية ، وإرهابية ، وما حمله بعضهم من سكاكين ومطاوى وجنازير ومدافع ومسدسات .

كل هذه الاعمال وغيرها ، جعلتهم حديث الناس مضافا إليها انتصارات حققها المنتسبون إلى هذا التيار فى بعض الأفكار التى تختلف فى ظروفها وتمسكها بالدين ، وفهمها له ، عن المجتمع المصرى المسلم المتدين ، الذى يرفض العنف ، ويكره الإرهاب ، ويقيم المساجد ، ويحتضن الازهر ، ويحمل عبء الدعوة الإسلامية السمحة والصحيحة إلى مشارق الارض ومغاربها !

لقد كان للإخوان المسلمين قبل الثورة الاف المقارات ، واللجان فى كل موقع وكانت لهم صحيفة يومية ، واكثر من مجلة إسبوعية ، وشهرية ومؤسسة اقتصادية وفوق كل ذلك القيادة التاريخية الكارزمية ومع ذلك ، وفى ظل الانتخاب الفردى ، لم يصل فهم واحد فقط إلى البرلمان فى ظل الديمقراطية التى يتباكى عليها البعض الآن .

فلم يحدث ابداً ان دخل واحد منهم .. واحد فقط البرلمان ، مع انهم لم يقاطعوا الانتخابات ، وخاضوها بكل إمكاناتهم وادواتهم ورموزهم .. فقد سقط حسن البنا فى الانتخابات ولم يستطع الوصول إلى كرسى مجلس النواب عندما واجهه حزب الوفد الذى يتحالفون معه الآن وسقط ممثلو الإخوان فى كل الدوائر التى واجههم فيها حزب مصر الفتاة شريكهم اليوم فى التحالف .

وعندما جاء الانتخاب بالقائمة ، تسللوا افراداً وجماعات إلى البرلمان ، وهى تجربة ساهمت بشكل مباشر فى تسليط الاضواء عليهم ، وانتظرنا منهم اداء مختلفا ، او متميزاً وان تكون فرصة لتثبت المفاهيم التى نادوا بها ودعوا إليها بيد انه شغلتهم القضايا العادية ولم يرتفع صوتهم إلا دفاعاً عن شركات توظيف الاموال التى ساندتهم وانفقت على معاركهم وقدمت لهم العون ، مازالوا يدافعون عنها رغم افتضاح امرها فى نهب اموال الفقراء ، وبعثرتها على الموبيقات واستثمار بعضها لصالح الاغنياء ، والتجارة والمضاربة فى العملة مما يضر باقوات الفقراء الذين نهبت إيداعاتهم وتبددت على موائد الشهوات .. او ذهبت لبنوك الكفار لتنمية بلاد اعداء غير المسلمين .

□□□

إننا لا نقول إن قانون الانتخاب الجديد خال من العيوب ، او انه منزه عن الاخطاء ولا ياتيه الباطل ، فكثيرة هى الملاحظات عليه وبنود منه تتطلب التعديل والإلغاء ، وطريقة صدوره ليست سوية ، وليس امامنا إلا مواجهته فى البرلمان وتعديله .. والذين يملكون ما صدعتنا به صحفهم عن شعبيتهم وجماهيريتهم الكاسحة فى الشارع المصرى يمكنهم ان يصلوا إلى المجلس النيابى باصوات الجماهير المؤمنة بهم ، والمدافعة فى صلابة عن عقيدتها .

وعندها يستطيعون المطالبة بتعديل القانون لتحقيق الديمقراطية السليمة - إن كانوا حقا يؤمنون بالديمقراطية ولا يختلفون حول قضية الشورى ولا يطالبون بغير الخلافة .

لقد كان قرار المقاطعة حكيما .. جاء منسجما مع كل ما يهدفون إليه .

فهم بداية لا يعترفون بالديمقراطية ولا يطيقون سماع اسمها إلا عندما تكون لهم فائدة شخصية فى ذلك .

وهم ثانيا يعرفون حجمهم الحقيقى فى الشارع ، ولدى الجماهير المسلمة العادية الذين اثروا التدين بلا تنظيم .. وفهموا الإسلام على انه دعوة للحق والخير والحرية بالحكمة والموعظة الحسنة .

وهم ثالثا باستعراض كل رموزهم الجديدة ، وكل قياداتهم البارزة ، وجدوا انه ليس امام اى منهم فرصة للفوز إلا ان تكون عصبية ، او علاقات عائلية متشابكة من التى يعج بها ريفنا .. وحتى هذه يبدو انها ليست متوافرة لديهم .

وهم رابعا يرون ان مصادر التمويل بفعل عوامل داخلية وخارجية اوشكت على النضوب ، ولم تعد متوافرة بالشكل المطلوب للانتخابات ولفرصة الانتخاب .

لكل هذه الأسباب آثروا ان يحافظوا على نمر الورق الذى صنعوه ، وان تظل صورتهم - فى الخارج - وهو الأهم - قوية لا تهتز .. فاثروا ان يبتعدوا عن خوض اى اختبار يكشف حقيقتهم ، ويبين حجمهم ، ويكفيهم ان يعيشوا على ذكرى انهم ذات يوم ، وعن طريق المصادفة ، وبقانون غير دستورى ، اصبح لهم اكثر من ثلاثين عضوا فى البرلمان .. ولا يكملون الصورة .. فقد كانت هذه مناسبة تاريخية لن تتكرر ابداً ، لكى يشرحوا برنامجهم ، ويقدموا قوانينهم .. الحقيقة الوحيدة التى يمكن ان نقف عليها من مقاطعة التيار المسمى بالإسلامى للانتخابات .. ان هناك تياراً نعم .. وانه منظم نعم . وانه ايضاً ليس جماهيريا .. ولا يملك الحلول لما يعانيه المواطن ، وان وجوده فى مجلس الشعب ، خلال تجربتين قد كشف عن إفلاسه ، وعجزه ، وتخلفه ، وانه لا يتفوق إلا عندما يكون الحوار بالقنبلة والمسدس والجنزير ، فتلك وسيلته لقيام مجتمع العدل ، والامن والحرية وليعلن عن وجوده .. وإذا لم تصدقوا قلبوا صفحات تاريخ الإرهاب

فى مصر منذ قام النظام المخصوص السرى ، إلى قيام تنظيم الجهاد ، والناجون من النار والشوقيون ، والحركيون .. وغيرها من التنظيمات التى يزيد عددها على الاربعين وكلها تدعى الإيمان بالكتاب الواحد ، وبالرسول الواحد .. وبالهدف الواحد .. وكلها لا تستطيع ان تدفع بنائب واحد إلى البرلمان باسم الإسلام .. ولكنها تستطيع إحداث مئات من حوادث الإرهاب والاغتيال ، والقتل والتدمير .. باسم الإسلام .

النيابة تحقق فى التزوير المبكر لانتخابات مجلس الشعب بالقاهرة
الحكومة تخصص الرموز الانتخابية المميزة لمرشحى الحزب الوطنى !!

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز

يحقق طارق تميرك وكيل اول نيابة الدرب الاحمر ، فى بلاغات ستة مرشحين مستقلين لعضوية مجلس الشعب فى بعض دوائر القاهرة . اتهم المرشحون فى بلاغاتهم اللواء زكريا رياض مدير امن القاهرة ، والقائمين على الانتخابات بالتغاضى عن التزوير فى اسماء مرشحى الحزب الوطنى . قررت النيابة استدعاء المدير الادارى المختص بالانتخابات فى مديرية الامن ، وضبط واحضار دفاتر ايصالات سداد رسوم عضوية مجلس الشعب ، وحصر اسماء ٥٠ مرشحا عن الحزب الوطنى ، لبيان كيفية ادراج اسمائهم فى اوائل الكشوف .

وكان المرشحون قد تقدموا ببلاغات الى المستشار بدر المنياوى النائب العام ، اتهموا فيها مدير امن القاهرة والموظف الادارى محمود امام ، باثبات اسماء اثنين من المرشحين فى كل دائرة بكشوف الترشيح ، فى نفس اليوم الذى تقدموا فيه بمستندات ترشيحهم . اكد المرشحون المستقلون ، انهم تواجدوا منذ الصباح المبكر امام مكتب مدير الامن والموظف المختص . وظلا يماطلانهم فى اعطائهم الرموز الانتخابية المميزة «الهلال

(البقية ص ٢)

والجمل» ، وفوجئوا بان اسماء مرشحى الحزب الوطنى تتصدر قائمة الاسماء المرشحة فى كل دائرة !! استشهد المرشحون المستقلون ، بدفاتر سداد المصروفات ، التى توضح انهم اول من سددوا المصروفات . امرت النيابة بضبط واحضار الدفاتر . ولاتزال البلاغات تتوالى على النيابة من المرشحين المستقلين ، لكشف عمليات التزوير المبكر .

ياسين سراج الدين

التزمت بقرار الهيئة الوفدية رغم عدم تعبيره عن وجهة نظرى الشخصية

صرح ياسين سراج الدين انه حرص على عدم خوض المعركة الانتخابية من منطلق الالتزام الحزبى وتنفيذ قرار الهيئة الوفدية للحزب بمقاطعة الانتخابات رغم ان هذا القرار لايعبر عن وجهة نظرى الشخصية ..

قال سراج الدين ان الاحزاب عملها الاصلى يكون داخل المجلس وليس خارجة فهذا هو الذى يكفل الاتصال المستمر بالجماهير فكما قلت من قبل أن الحزب غير الممثل داخل البرلمان كأنه جيش فى الصحراء بدون مظلة جوية .. فالحزب لابد ان يكون له نواب داخل المجلس ويصرف النظر عن عددهم ..

واننى اتوقع ان غياب حزبى الوفد والعمل عن المجلس الجديد سيكون له اثره السلبى الواضح لانه من الصعب ان نتجاهل ثقل نواب هذين الحزبين ومشاركتهم فى المناقشات السابقة ولايمكن لاى منصف ان يتجاهل الآراء التى طرحها حزب الوفد فى مناقشة قانون المخدرات والايلولة وتوظيف الاموال وما الى ذلك ..

ويضيف سراج الدين من الصعب ايضا ان نتصور ان المستقلين فى المجلس الجديد يمكن ان يكون لهم نفس الدور الايجابى لحزبى الوفد والعمل ولهم نفس الثقل السياسى فسوف يتبين الجميع اثر غياب الحزبين واثر ذلك على المناقشات .. الا ان هذا لايمنع من القول بان بعض المستقلين الذين لهم وحدة فكر يمكن ان يكونوا حزبا كمجموعة متآلفة ولكن هذه العناصر ارى ان بعضها يفتقد الخبرة تماما ولاشك ان هناك فارقا كبيرا بين معارض مخضرم يستند على حزب قوى وبالتالى يكون له اداء على مستوى عال وبين معارض اخر مستجد ينقصه الكثير والكثير ! !

ان مقاعد الاحزاب فى المجلس السابق لن تملأها عناصر المستقلين فالمسألة ليست مقاعد ولكن شخصيات اعتادت عليها الجماهير وتحرص على متابعتها والاستماع اليها ..

حزب العمل يقرر فصل اعضائه الذين دخلوا الانتخابات

كتب جمال امبابي :

تنفيذا القرار اللجنة العليا لحزب العمل الصادر في ١٩ اكتوبر الماضي بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب وفصل كل من يخالف هذا القرار من اعضاء الحزب اصدر الاستاذ ابراهيم شكري رئيس الحزب قرارا بفصل الاعضاء الذين رشحوا انفسهم وعددهم عشرة اعضاء.

جدير بالذكر أن القرار لم يشمل المنشقين عن حزب العمل حيث انه سبق فصلهم بقرار من اللجنة العليا منذ اكثر من عام ونصف بعد أن رفضوا الانصياع لقرارات المؤتمر العام الخامس للحزب ومن ثم فانهم لايحسبون على الحزب ولايعبرون عنه.

جدير بالذكر ان الحزب كان قد رشح ١٨٥ مرشحا في انتخابات ١٩٧٩ التي اجريت حزب نظام الانتخاب الفردى نجح منهم ٣٤ من بين اعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٥٠ عضوا ولم يكن قد مر على تاسيس الحزب اكثر من سته شهور.

اما انتخابات ١٩٨٤ - وهى اول انتخابات تجرى بالقائمة - فقد رشح الحزب قوائم في ٤٦ من ٤٨ دائرة على مستوى الجمهورية بعدد ٨٦٨ مرشحا اصليا واحتياطيا. وحالت نسبة ال ٨٪ من دخول ٣٢ نائبا للحزب نجحوا في هذه الانتخابات.

اما في انتخابات ١٩٨٧، فقد قدم التحالف الاسلامى فيها ٤٤٨ مرشحا في ٤٧ من ٤٨ دائرة .. فاز منهم ٦٠ نائبا رغم التزوير الذى حدث. ثم قضت المحكمة الادارية العليا لسبعة وعشرين اخرين باحقيتهم في دخول المجلس.

● ترشيح شقيق رئيس الوزراء بالقليوبية .. يدخل

مسابقة الفوازير الرمضانية !

● والى يستبعد أساتذة الجامعات ... ويفضل ممثلى التوكيلات !

تقرير كتبه : صلاح النحيف

في القليوبية أحدث ترشيح الدكتور المستشار عادل صدقي شقيق الدكتور عاطف صدقي لانتخابات مجلس الشعب ردود فعل مختلفة في الشارع بالقليوبية .. هل هي مغامرة ؟ أم مؤامرة ؟ أم لاستخدامه فيما بعد عند السقوط شهادة براءة للنظام على حيدة الانتخابات ونزاهتها ؟ !

الاسئلة تتواتر حول إمكانية نجاح هذا القاضي الذي أصدر أربعين حكما بالاعدام على تجار ومهربي المخدرات والذين يعيثون في الأرض فسادا أمام حوت القليوبية في المعركة الانتخابية بطوخ ؟

حيث بدأت المخاوف تراود آل الفيومي « العائلة المالكة بالقليوبية » وجعلها تتساءل : هل جاء هذا الرجل لينزلنا من على عرش المحافظة ؟

فالمعروف أن منافسه هو « صبوت القليوبية » الاشهر عطية الفيومي الذي يعد الأب الروحي للحزب الوطني بالقليوبية ووالد أمين عام الحزب الوطني ورئيس المجلس المحلي للمحافظة الطبيب محمد الفيومي .

ويذكر أن آل الفيوم بعد عصر الانفتاح والتوكيلات الأجنبية التجارية أصبحوا أقوى عائلة في المحافظة ثراء ونفوذا ... وامتد نفوذها إلى العاصمة بمؤسساتها وخاصة قبل وفاة الدكتور رفعت المحجوب ! !

كما أن قصر البارون عطية الفيومي قد شهد موائد رمضانية يتحدث عنها الركبان والمحرومون حيث أنها لم تكن مخصصة للفقراء ... ولكن لكل رموز الدولة التنفيذية والتشريعية كغطاء لعقد الصفقات الكبرى ! !

ومن هنا كان السؤال الذي لم يجد تفسيرا مقنعا .. ماهو سر نزول شقيق رئيس الوزراء الانتخابات ؟

كل الأحزاب معه

ويذكر أن الدكتور عادل صدقي يعد من الشخصيات التي كانت كل الأحزاب ... بالقليوبية قد طرحته على الجهاز التنفيذي كبديل للوجوه الكريهة في إنتخابات مجلس الشعب الحالي قبل قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات ... وكنت متواجداً معهم في هذه الاجتماعات .

وقد وعدت هذه القوى بعدم التقدم بمرشح لمقعد الفئات بدائرة طوخ في حالة خوضه الانتخابات تقديرا له باعتبار أن نجاحه يعد دعما لجبهة الشرفاء أيا كان موقفهم السياسي ...

وتأتي المفاجأة في انتخابات القليوبية في تمسك يوسف والى والامانة العامة للحزب بحوت القليوبية !

ويتردد في أوساط القليوبية أنه لايمكن تصور أن ينزل الدكتور عادل صدقي الانتخابات دون حد أدنى من التفاهم مع شقيقه رئيس الوزراء :

وتأتي المخاوف من رد فعل حوت القليوبية الذي لايتورع عن إستخدام كل الاساليب المشروعة وغير المشروعة لتحقيق النجاح ! !

وأنه قادر على صرف مئات الالاف من الجنيهات في المعركة الانتخابية .

وأنه سوف يستغل نفوذ إبنه على المحليات لصالحه .

فكيف يقوم شقيق رئيس الوزراء بهذه المغامرة وسط غابة الفيومي السياسية ؟

وتهديدات إبن الحوت ذي النفوذ الواسع على المحليات والقادر فيما بعد على الانتقام من الذين لم يجاملوه في معركة أبيه الانتخابية .... كما حدث لكل المستبعدين الشرفاء من قوائم الترشيح ! !

نصيحة .. أم مقلب

وكل هذه المعلومات معروفة لرجل الشارع في القليوبية وللاجهزة المحلية والمركزية ولمرشح في مثل مكانة عادل صدقي ....

ويتساءل البعض :

★ ★ عن دور يوسف والى في ذلك ؟ وهل يسعى لمنافسة رئيس الوزراء في شخص أخيه ؟

★ ★ هل قدم « نصيحة مخلصة » لرئيس الوزراء لكي يقدمها بالتبعية لشقيقه عن الرسم الحقيقي للخريطة السياسية وصراع القوى بالقليوبية ؟

★ ★ أم قدم له عكس ذلك ؟ انسجاما مع « الحب المفقود » بين رئيس الوزراء ويوسف والى الذي ينافسه في تحقيق حلمه الكبير في الجلوس على كرسي رئيس وزراء مصر ...

وخاصة أن سقوط شقيق رئيس الوزراء هو اكثر الاحتمالات – ترجيحا – في ظل قوانين غابة الفيومي ...

كبش فداء

ويتحول سقوط الدكتور عادل صدقي – لاقدر الله – عند أهل القمة إلى مضغة ونكته ترضي طمع نائب رئيس الوزراء الطموح في منصب رئيس الوزراء ...

ويتحول أيضا إلى شهادة براءة ترددها أبواق الاعلام الحكومي على نزاهة الانتخابات فيما بعد ... ويصبح كبش فداء دون أن يدري ..

وتشير قائمة المرشحين في القليوبية إلى تفضيل يوسف والى لممثلي شركات الاحتكارات الدولية أمثال :

● عطية الفيومي في القليوبية وتاجر بطاطس يعمل في أحد البنوك عن دائرة بنها وموظف بديوان المحافظة عن دائرة كفر شكر.

● كما أن أصابع الاتهام تشير إلى مرشح مقعد العمال بطوخ مع عطية الفيومي لاحتمال تورطهما في العديد من قضايا الفساد والرشوة ! !

● ويتردد أنهما تم تزكيتهما من عمر عبد الاخر محافظ الجيزة الحالي ومحافظ القليوبية سابقا !

٤٠ حكما بالاعدام

وفي ظل الاسئلة الكثيرة التي يثيرها ترشيح (........) يظل ترشيح الدكتور المستشار عادل صدقي إبن دائرة طوخ – والمعروف في القليوبية كلها كرئيس محكمة سابقا وصاحب ٤٠ حكما بالاعدام على تجار ومهربي المخدرات والذين يعيثون فسادا في الارض – أكثر الاسئلة غموضا : –

وهي الحسابات الدقيقة التي لم يراعيها شقيق رئيس الوزراء وخاصة بعد إنسحاب المعارضة بمرشحيها وناخبيها ... فيقف « وحيدا » في غابة الفيومي التي تستشري بلا قوانين ....

أم يلتف حوله الشرفاء ابناء دائرة طوخ ويستجيبوا لنداء الضمير ..

● ● ولنا كلمة أخيرة

هل حيدة الجهاز التنفيذي التي تدعيها الحكومة تفسر عمليا بالسكوت على أساليب البلطجة التي يمارسها أعضاء الحزب الوطني تحت المظلة الامنية ؟ !

– أم يتدخلون ويطبقون القانون ولو مجاملة لرئيس الوزراء ؟ ؟

وتواصوا بالحق

انتخابات دولة العسكر والفساد

نسبة الى نابليون الذى اتى الى مصر لاحتلالها فدنس ازهرها بجنوده وخيوله بدعوى النهضة والتنوير، فان نهضة نابليونية مماثلة ولكن على الطراز المصرى تجتاح القرى والمدن بعسكر حكومة الحزب الوطنى واعوانها، والمناسبة بالطبع هى انتخابات مجلس الشعب القادمة .

الحملة اساسها نوع من النفاق السياسى السيء مع جماهير مصر الطيبين، المتسامحين، فتحركت سيارات النظافة من مخازنها، وانتقلت البلدوزرات الى الشوارع لتسويتها، وسيارات النقل ترمى باطنانها من الحجر الجيرى لسفلتة الطرق، ونزلت بركات الدكتور والى على رؤوس مربى الماشية والبتلو، وتيسير القروض وطرق سدادها فى الجمعيات، الزراعية والاعفاء من الغرامات وخفض توريد الارز والقمح والدكتور فتحى سرور يتحدث بتافف عن مهزلة التبرعات الجبرية التى تفشت فى المدارس والمعاهد والجامعات بامر مباشر منه ليفتح بها بابا واسعا بلا اى ضوابط للصوص والبلطجية ومستثمرى هموم الفقراء فى وزارة التربية (؟ !)

وخلال الايام القليلة القادمة سوف تتوالى تصريحات الوزراء لتخفيف العبء عن الشعب وسوف تستجاب كل طلبات اصحاب الحاجات لديهم، وتشهد الجمعيات الاستهلاكية وفرة فى جميع السلع، اما عن المشروعات التى سوف يقومون بافتتاحها فحدث بلا حرج ولا غرابة ان تاتى كل هذه النعم من لدن حكام الحزب الصغار خلال ايام سبقها هم وغم، وسوف تليها ايام على نفس النمط الا اذا .. الا اذا استصدر احد قرارا جديدا ببطلان الانتخابات .. وخزينة الدولة على استعداد لتلبية كافة الطلبات من كل لون وشكل (انتخابات او استفتاءات) .

□□□□□

وفى زحمة الانتخابات استطاع كتاب الصحف الحكومية ان يستفزوا عسكر الدولة باتهامهم بالفشل الذريع فى معرفة الجناة فى اربع حوادث متتالية، فكان لابد من القبض عليهم فورا بوضع بدائل للاشخاص، اما عن التصريحات السابقة والصور التى تم نشرها فى الصحف للجناة الحقيقيين فسوف يسعى الاعلام لمحوها من ذاكرة الشعب المطحون والمراقبين، وليس بعيدا محوها ايضا من صفحات الصحف التى صدرت بعد وقوع الحادث بيومين اثنين .

□□□□

ومع تصعيد حملة العسكر لتنفيذ خطة القضاء على الحركة الاسلامية تماما التى صرح بها اللواء وزير الداخلية مؤخرا، لم يجد ضابط بالحرس الجامعى فى اداب الزقازيق حرجا من التحرش بطالبة منتقبة وصفعها على وجهها وحجزها فى حجرته ليفجر استقرار الجامعة مع بداية العام الدراسى الجديد، وبالطبع قامت المظاهرات الطلابية وكانت النتيجة الحتمية هى القبض على عدد من المتظاهرين .. اما لماذا تم القبض ؟ ولماذا كانت المظاهرة ؟ فهذا غير وارد فى قاموس العسكر الذين يرتابون من الحشمة والتحشم ويؤمنون ويحرسون الحشاشين وملاهى الليل ودعاة وممارسى الجنس .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

□ تحية خاصة للحرس الجامعي بجامعة عين شمس ، فبرغم اعتراضي على عمل النساء في الشرطة فقد اسعدني وقوف احدى الضابطات على الباب الرئيسي لتتولى هي التعامل باحترام شديد مع طالبات الجامعة سافرات ومحجبات ومنقبات وباخلاق عالية ..

□ □ الاخ الفاضل د. جمال ناصر علي .. شكرا على رسالتك الكريمة ونفيدك ان الشخص الذي حددته هو نعم ، ابو اسلام احمد عبدالله ، فاكثر له من دعائك .

احمد عبد الله

خواطر انتخابية

الهند والباكستان ومصر

● يعز على كل وطني مخلص يحب بلاده وشعبها ان يعلن للدنيا ان بلاده تقل عن بلاد العالم في نزاهة الانتخابات ولكن ما الحيلة ؟ وقد فاحت الريحة العفنة وملأت الاسماع وتجاوبت بها مختلف الاصقاع والبقاع واصبح الناس في مشارف الارض ومغاربها يتندرون على ديمقراطية آخر الزمان التي يعشش عنكبوتها في دهاليز دواوين وزارة الداخلية المصرية سيئة السمعة التي لم تحسن صيانة امن مصر وهي التي انشئت من أجله واهم اداراتها ادارة الامن العام وتفرغت لتزوير الانتخابات او المتاجرة في الوثائق التي تفرضها على كل طالب عمل في الحكومة او مسافر للخارج حتى اصبحت وزارة ايرادات والمفروض انها وزارة خدمات !!

بقلم :
محمد متولى عوض

● اسال مكاتب جوازات السفر التي ظلوا يرفعون اسعارها حتى بلغت ما يقارب المائة جنيه هي والاوراق التي يستلزمها اخراج جواز السفر ثم اسال ادارة تصاريح العمل التي تتقاضى الآلاف من العملات الصعبة والسهلة من ملايين العمال المساكين الذين يضطرون للبحث على لقمة الخبز لهم ولاولادهم بعد ان ضاقت بهم مصر بالرزق على ابنائها نتيجة حكم هؤلاء المماليك الذين ابتلى الله بهم ارض الكنانة في آخر الزمان حتى تمنى الناس ان يهجروا اوطانهم ولا اقول ان يهاجروا من اوطانهم ؟!

● بعد فشلها في الامن وتحولها من وزارة خدمات كما تقول الخرافة المكتوبة على واجهة كل قسم شرطة (الشرطة في خدمة الشعب) تحولت الى وزارة استنزاف ارزاق واموال المواطنين في خدمات مفروض ان تؤدى لهم بالمجان او بالتكلفة الحقيقية وهي ضرائب غير مشروعة وغير مباشرة ونجحت في تزييف وتزوير كل انتخابات تقوم بها .

● وفي مصر مئات الهيئات تجرى فيها الانتخابات لم تعرف التزوير ونجح فيها من لا يقرون لهذا النظام بالصلاحية فانتخابات اتحادات الطلاب من يفوز فيها ؟ ! مرشحو السلطة ام مرشحو التيار الاسلامي ! ؟
وانتخابات نوادى هيئات التدريس من يكتسح مقاعدها ممثلو السلطة ام الذين يخافون الله ولهم ضمائر ويحافظون على اسلامهم ؟

والنقابات المهنية جميعها اصبحت حكرا لاعداء النظام ومن لا ترضى عنهم وزارة الداخلية ومباحث امن الدولة .. والنوادى الرياضية والجمعيات التعاونية كل هذه الانتخابات وهي البعيدة عن ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية يحرص المواطنون على الذهاب واعطاء اصواتهم ولا يشكون لحظة في ان صوتهم سيزيف او تزور النتائج والجواب عند شيخ العرب ومن سبقه من وزراء الداخلية ما بني على باطل فهو باطل هذه قاعدة قانونية معروفة وقد بنيت هذه الادارة لتزوير رأى الامة وتتبع السلطان اى سلطان فمن يتزوج امهم فهو عمهم !

● يحز في نفس كل سياسى في هذه البلاد ان يرى الدنيا المتقدمة والتي لم تعرف الانتخابات الا بعد مصر بعشرات السنين تجرى فيها الانتخابات نزيهة ويسقط فيها رئيس الوزراء والوزراء الذين اداروها وليس في هذا اى عيب فالتغيير وارد وكل يجرب برنامجه لاصلاح حال البلاد ومن يثبت انه كفء لخدمة بلاده فهو الاولى بالبقاء وما حديث توالى نجاح تاتشر في بلاد الانجليز بغريب على المصريين . وانجلترا ام الديمقراطيات .

● وكذلك سقوط انديرا غاندى وهى على رأس وزارة الهند وظلت فى المعارضة حتى جاءت الانتخابات التالية فكانت هى وحزبها على رأس الفائزين وكذلك لم يفز ابنها وهو فى الحكم وستجرى الانتخابات فى المستقبل القريب وسنرى من سيفوز فيها فالنزاهة مضمونة بقننة ولا يقبل مواطن هندى شريف ان يوصم يوما ما بانه زيف ارادة الامة رغم انهم هندوس الديانة وليسوا مسلمين يعرفون ان خيانة الامانة من الكبائر .

● والباكستان دولة الاسلام الكبرى لم يحاول احد ان يزيف انتخاباتها حتى لو التجأوا للانقلابات العسكرية وليس معنى هذا اننا نحبذ الانقلابات العسكرية فقد ذقنا وذاقت البلاد العربية من العسكر ما فيه الكفاية من الويلات والمصائب استباحة الحريات والحقوق السياسية .

● عاصرت الانتخابات المصرية ما يزيد عن نصف قرن من الزمان ومع ذلك ما رأيت تبجحاً مثل تبجح وزراء الداخلية فى عصر مبارك من حيث تزوير الانتخابات وليس هذا حكمى ولكنه حكم اعلى محكمة فى الدولة ومن اول يوم فى حياة المجلس المنحل فى عهد المحجوب غفر الله له وهو سيد قراره كما افرز هذه التعابير الغريبة على الحياة السياسية ولما ابلغ بحكم المحكمة الدستورية العليا قال غفر الله له لكل منا ما يخصه هم يحكمون ونحن اعلى سلطة تشريعية فى البلاد .

● ولقد افاقت دول عربية اخيرا كالاردن والجزائر فعدلت عن تزييف الانتخابات فماذا كانت النتيجة فوز التيار الاسلامى سواء فى المجالس المحلية او المجلس التشريعى (: الأمة) ورغم ذلك نفاجأ بوزير داخليتنا يتنبأ بالنتيجة مقدما ويتحدى ان ينجح احد من المعارضة وضرب مثلاً بمجلس الشورى الذى لم يذهب احد ليدلى بصوته ورغم ذلك خرجت النتائج ١٠٠ ٪ لصالح الحزب الوهمى ـ اقصد الوطنى الذى استبعد من ترشيحاته كل من كان له رأى حر فى المجلس المنحل وابقى على اعضاء جمعيات المنتفعين بالحكم او الاقارب والمحاسيب .

● وهل هناك دليل على صورية واكذوبة انتخابات هذا العهد الذى زين الكبارى واللافتات بأن الصدق هو اقصر وسيلة للتفاهم من معركة انتخابات الاستفتاء استحلف كل من فى وزارة الداخلية او ادارة الانتخابات على صدمهم وحقيقة النتيجة التى اعلنوها فى الاستفتاء الاخير واحتكم الى جميع من يقيمون فى مصر سواء من شعبها او المراسلين الاجانب عن مدى الاقبال الذى ادعوه لتخرج النتيجة كما زيفها النظام الذى يحكمنا .

كنت من الذين يحبذون دخول الانتخابات ولكن حكم الاغلبية يسرى على الجميع وكان من رأيى ان نخوض المعركة لنبين زيف هذا الحكم فاسكتنى من ذكر لى الحديث الشريف لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين والمؤمن كيس فطن والساكت عن الحق شيطان أخرس فقلت لهم آمين ونعوذ بالله من كل شيطان يحكمنا .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

إنها ليست أموالك يادكتور والى ..!!

بقلم : جمال بدوى

اكتشفنا في الأيام الأخيرة، ان الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الوطني، نصب نفسه وصيا على خزانة الدولة بمناسبة انتخابات مجلس الشعب . وأصبح يتنازل عن حقوق الخزانة العامة حسب مزاجه، ويوزع المنح والعطايا على الناخبين . لقد اعلن الدكتور يوسف والى مرشح الحزب الوطني في الفيوم، التنازل عن غرامة ٥٠٠ جنيه عن كل راس بتلو، امتنع أصحابها عن توريدها الى الدولة . ولم يوضح المسئول الأول عن تنمية الثروة الزراعية والحيوانية : هل «المنحة» الميمونة مقصورة على أهالى دائرة الفيوم، أم تشمل الدائرة الكبرى .. دائرة مصر المحروسة ؟!

- ونراها «مصيبة» إذا قصد أهالى الفيوم فقط !.
- أمّا إذا قصد دائرة مصر المحروسة فإن المصيبة أعظم !.

إن الأموال التى يتنازل عنها الدكتور والى، ليست من حر ماله الذى يمتلكه أو ورثه، كما انها ليست اموال الحزب الحاكم، ولكنها اموال الدولة التي يدفعها العمال والموظفون والمثقفون في شكل ضرائب تخصم من المنبع، ويدفعها الفلاحون والتجار وأصحاب المهن الحرة في شكل ضرائب لا تسقط بالتقادم . وقد رصدت الدولة جزءا من اموالها لتنمية الثروة الحيوانية، وكسر حدة الغلاء في أسعار اللحوم . وقدمت القروض والاعلاف المدعمة الى المربين، مقابل توريد رؤوس الماشية الى الدولة، وبيعها الى محدودى الدخل بأسعار تتحملها جيوبهم المرهقة بالأعباء . واذا كانت العادة قد جرت في بلادنا على استحلال اموال الدولة، فإن المشرع وضع ضوابط لحماية المال العام من الضياع والنهب والسلب . وفرض المشرع العقوبات على من يمتنع عن توريد العجول، وتحددت الغرامة بمبلغ ٥٠٠ جنيه عن كل رأس . ولو قمنا بحساب حصيلة هذه الأموال التى تنازل عنها الدكتور والى في أقل من دقيقة .. نجدها قد بلغت ارقاما فلكية تكفى لسداد ديون مصر، وسد العجز الفادح في ميزان المدفوعات .

كما ان إلغاء الغرامات، مبدأ خطير ويؤدى الى اهدار عملية ضبط المال العام . إنه دعوة صريحة الى اغتصاب اموال الدولة، وتشجيع المقترضين على التوقف عن السداد بأمل أن تأتى الانتخابات بالفرج، وتتنازل الدولة عن حقوقها .

والمبدأ الذى وضعه الدكتور والى بمناسبة الانتخابات، قد يدفع الوزراء الآخرين الذين رشحتهم الحكومة في الانتخابات إلى تقليده . ولا نستبعد أن يصدر وزير الداخلية قرارا مماثلا بالتنازل عن غرامات المرور، ونحمد الله، انه ليس مرشحا . وقد يتنازل وزير الاسكان المرشح في الانتخابات، عن غرامات البناء في الممنوع، ويتنازل محافظ البنك المركزى عن غرامات التوقف عن سداد القروض .

لقد اصبح كل شيء جائزا ومقبولا ومشروعا من حكومة الحزب الوطني ، والحرام اصبح مباحا في الشهر الفضيل .. شهر الانتخابات : وكل عقوبة يسهل إلغاؤها من اجل سواد عيون الحزب الحاكم حتى يحصل على أصوات الناخبين .. وكل شيء يهون من أجل الحزب، ولو أفلست خزانة مصر ، وتبددت اموالها على شراء الذمم والأصوات ..

●●●

وكنت أتصور ان يتنازل الدكتور والى عن الترشيح في الانتخابات، حتى يتفرغ لبحث اسباب تدهور محصول القطن في عهده السعيد، وان يناقش كيفية سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر. ولكنه تنازل عن شيء لا يملكه .. تنازل عن اموال الغلابة الذين يتباكى عليهم الحزب الحاكم .

حقا... ان المقاطعة أفضل

لقد اختارت احزاب المعارضة الموقف الافضل بمقاطعتها الانتخابات النيابية، او ان شئت الدقة فقل انها مقاطعة المهزلة الانتخابية التى اعتادت ممارستها حكومة الحزب الوطنى منذ آلت اليها مقاليد الحكم فى مصر كخليفة ووارث للغير ماسوف عليه «الاتحاد الاشتراكى» وما سبقه من تنظيمات ورقية صنعها الحاكم وابتلى بها شعب مصر فى فترات الدكتاتورية المتعاقبة - حسبما شهد التاريخ للحكم العسكرى، والحمد لله الذى لايحمد على مكروه سواه....

حقا.. ان هذا لهو الموقف الافضل والذى يتميز بالحكمة وبعد النظر، فكم من مجلس ولد باطلا... وكم من مجلس ذهب بقرار الحل وكم من مجلس كانت سمته الظاهرة الاعضاء الذين يناموِن او يصمتون، واكثرهم - دائما - المنافقون - والمصفقون - وهم على اختلاف نوعياتهم الموافقون للحكومة على كل ماتطلبه - اى انهم التابعون.. المأمورون، الذين اذا امرهم السلطان اطاعوا، واذا اشار اليهم صمتوا، واذا ابتسم صفقوا... الى غير ذلك من صور تنفر منها الديمقراطية، ولاتليق بشعب مصر الذى يابى الضيم وان غلب على امره فالى حين، ولابد له من وقفة يحاسب فيها الذين جاروا عليه او جلدوا ظهر ابنائه او ساموهم سوء العذاب.. ليسقيهم فى وقفته من كاس الندامة ويلقى بهم الى حيث غياهب التاريخ، وليكونوا عبرة لمن يعتبر..

حقا.. لقد اثرت احزاب المعارضة التى لها وزن على الساحة وتاثير لدى الراى العام، بل ان شئت انها فى الحقيقة بتضامنها هذا تعتبر صاحبة الاغلبية الحقيقية فى الشارع المصرى، لان الجميع بلا استثناء يسلمون انه لاوجود للحزب الحاكم الا من السلطة والسلطان ولاوجود له بين الشعب او الشارع المصرى بوجه عام، فلا عراقة، ولاماضى، ولاحصاد يذكر له.. اللهم الا سوء الحال وارتفاع الاسعار والكساد الاقتصادى الذى يكاد يخنق الجميع، وتلك امور يجب الحساب عليها من الشعب صاحب الكلمة العليا ومصدر السلطات، وهو بلاشك فاعل اذا كانت الانتخابات حرة نزيهة، وهو مالم يتوافر حتى الان، لان التزييف لارادة الشعب ياتى بغير ذلك، ولامجال لصياح كتاب الحكومة ان المقاطعة مناورة سياسية او غير جدية، فهذا قول هراء للتشكيك فى قوة المعارضة وقدرتها على اتخاذ القرار، وسوف يسجل التاريخ هذا الموقف الذى يمثل الايجابية وليست السلبية، والاسلوب المتاح والافضل فى الاحتجاج على التزوير المتكرر والتلاعب بارادة الشعب والتهرب من الخضوع للاشراف القضائى على العملية الانتخابية باكملها ولا حتى مجرد الحكومة المحايدة او الائتلافية - فضلا عن رفض اى مطلب بالاصلاح الدستورى، وتلك قمة المآسى التى تعتبر وصمة فى جبين الحزب الحاكم امام التاريخ .. وآه من كلمة التاريخ .. وآه والف آه من كلمة الشعب لو يعلمها الذين يتجاهلون.. ويتناسون يوم الحساب الذى يرونه بعيدا واراه قريبا، وعندئذ سيعلم الجميع ان المقاطعة حقا كانت افضل من مشاركة فى المهزلة، وعندئذ... سيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون....

أحمد عودة المحامى

استدراج المعارضة !

حسنا فعلت المعارضة بمقاطعتها الإنتخابات مجلس الشعب على غرار مافعلت فى انتخابات الشورى والمحليات من قبل وبذلك تكون المعارضة قد كشفت حقيقة الحكم الشمولى فى مصر .

والحقيقة ان هذه الخطوة من جانب المعارضة قد جاءت محققة لآمال الشعب فى زعاماته الوطنية وترديدا لوجيب قلوب الملايين من ابناء هذه الامة الذين وقفوا بصلابة وراء المدافعين عن حقوقهم ولقد كان الغرض من استدراج المعارضة ومنحها بضعة كراسى فى المجلس هو ان تقتسم المعارضة مع النظام كراهية الشعب له وان لاتظل منفردة بحب الجماهير وتاييدها وان ينسحب على المعارضة مايجرى على رموز الحكم من مؤامرات واغتيالات وخلافه بزعم ان المعارضة جزء من النظام يجرى عليها مايجرى على النظام لاسيما وان رجالها صيد سهل المنال فهم يشاركون الناس حياتهم ياكلون الطعام ويمشون فى الأسواق لاتحوطهم المصفحات والجنود المسلحون وفاتهم ان السجين لايقتل محاميه ولعبة التزوير وتزييف ارادة الشعب التى بدات بالقهر وحبس الناخبين فى حظائر الماشية وضربهم بالسياط وان كانت قد تطورت بتطور الوعى الشعبى فإنما الباعث اليها منذ عام ١٩٢١ فى عهد ثروت وعدلى وزيور ومحمد محمود واسماعيل صدقى وتوفيق نسيم وحتى الآن هو وجود حزب الوفد . ولذلك نجد ان الانتخابات التى لم يكن التزوير من ضروراتها هى التى لم يشارك فيها حزب الوفد وكان اخرها انتخابات المغفور له ممدوح سالم .. فدائما حزب الوفد بماله من ثقل جماهيرى وبحكم وكالته التاريخية عن الامة هو البعبع الذى يخشاه الحكام الذين يتولون الحكم اغتصابا ..

وما العهد ببعيد يوم ان اصدر السادات قرارا بتحويل المنابر الى احزاب وماان علم بان الوفد فى طريقه الى المسرح من جديد الا واصيب بحالة من الفزع وكان وحشا قد برز له من الغابة فراح يردد فى احد الاجتماعات التى اذاعها التليفزيون وفد .. لاه .. وفد لاه .. وراح يكررها على مسمع من الجميع بصورة هستيرية ولما استدرك بان مايردده يتعارض مع قراره هدأ من نبرته ثم قال : يسموه اسم تانى ..

وبعد ان قام حزب الوفد لم يترك السادات مناسبة الا وهاجم الوفد ورئيسه فؤاد سراج الدين ويقول فى ندم انا غلطان لان لولا انا لطارت راس فؤاد سراج الدين ومرت الايام والسنون ولم تطر راس فؤاد سراج الدين إنما الذى طار كانت رؤوس اخرى .. فهنيئا للحزب الوطنى بالحكم وبالنواب الذين اختارهم ونخص بالذكر منهم اخواننا ماركة الـ ٥٠٪ فما فوق الذين قربهم النظام إليه وحشدهم فى المجالس مصفقين ومهللين يستمعون بأذن غير واعية فكانوا سببا فى فساد الحياة .. واصبح الحسن قبحا .. والمليح مشوها .. والمعتدل مائلا .. والقائم حائلا .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

عبد الغنى عشماوى عامر

عضو لجنة القوى العاملة ـ حزب الوفد

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

برنامج التجمع

البلاد فى حاجة الى اصلاح شامل

يخوض حزب « التجمع » الانتخابات المقبلة ببرنامج اصلاحي عاجل لحل الاختناقات الحادة فى المجتمع اقتصاديا وسياسيا وينطلق البرنامج من ان مشاكل مصر الحالية ليست قضاء وقدرا ، ولكنها نتاج سياسات خاطئة يمكن مواجهتها بسياسات جديدة تقوم على رؤية « التجمع » لمواجهة هذه المشاكل .

يرى البرنامج ان البلاد فى حاجة الى اصلاح شامل يقوم على الديمقراطية الحقيقية ، والتنمية المستقلة ، والعدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومي ، وحماية مصالح مصر القومية فى علاقاتها العربية والدولية

ويتطرق البرنامج الانتخابى للاصلاح الشامل ويرى : انه يقوم على الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسى فى مصر ، بما يمكن من تداول السلطة فعليا من خلال الانتخابات العامة ، وتجنب البلاد مخاطر العنف والارهاب والتطرف ، ويتطلب ذلك اجراء اصلاح دستورى وقانوني شامل لتهيئة امكانية حقيقية للسير فى طريق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية ،

ويفرد البرنامج الانتخابى مكانا هاما لحل مشاكل الجماهير الملحة وخاصة الغلاء والبطالة والفساد ومشاكل الفلاحين والعمال والموظفين والشباب والحرفيين والمرأة .

اشتباكات بالايدى داخل الحزب الوطنى بالاسكندرية

والشرطة تتدخل لانقاذ امين الحزب !

كتب محمد حمدينو :

فجرت قائمة مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب فى الاسكندرية الصراعات داخل الحزب ودفعتها مرة أخرى إلى السطح بعد أن كانت قد هدأت لبعض الوقت نتيجة لتوافق المصالح أحيانا ولتاثير الوعود أحيانا أخرى .. احتدم الصراع عند إعداد القوائم ووصل إلى الذروة يوم إعلانها فتحول إلى اشتباك بالأيدى بين الجماعات المتصارعة فى مقر الحزب ببوكلى فاستدعى المسئولون الشرطة لانقاذ امين الحزب فتح الله كيره بشكل خاص والذى تعرض لموقف بالغ الحرج كاد يؤدى إلى إصابته جسديا فى الاشتباكات بعد أن وجهت إليه أصابع الاتهام بأنه يقف وراء كل ما حدث من استبعاد لقيادات عديدة كانت تظن نفسها فى مأمن من التقلبات والتصفيات التى تمت .

● فى البداية وقبل حل المجلس السابق كانت هناك وعود قدمت من جهات متعددة لكثير من الطامعين فى الترشيح وكانت هناك اتفاقات مع عدد من الأشخاص وعلى أساسها قدمت التبرعات منهم للحزب وتقدرها بعض المصادر بمئات الألوف من الجنيهات وحددت الدوائر التى سيتم ترشيحهم بها ومن أبرز هؤلاء طاهر القويرى صاحب شركة الشمعدان والذى دفع مقابل هذا الوعد مائة ألف جنيه كتبرع وكانت الدائرة التى يرغبها هى الدخيلة حيث يوجد مصنعه . لكن تم استبعاده لصالح فؤاد طه رئيس شركة مريوط الزراعية

● كانت هناك وعود أخرى أعطيت لعدد من أعضاء المجلس السابقين باعادة ترشيحهم مرة أخرى ومن أبرز هؤلاء طاهر بشر رئيس هيئة الصناعات الكيماوية

● فى نفس الوقت كانت هناك وعود من بعض أجهزة الامن قدمت لبعض الأشخاص ممن تعاونوا معها خلال الفترة الماضية ومنهم على فرج الذى كان يطمع فى الترشيح بدائرة العطارين . لكن تم استبعاده لصالح أحمد خيرى

● تم ايضا تجاهل الوعود التى أعطتها جهات عليا بالقاهرة لعدد من الأشخاص حيث تم استبعادهم ومن أبرز هؤلاء على محروس سكرتير نادى سبورتنج الرياضى والذى كان يتباهى بان لديه وعدا حاسما

● أدى احتدام الصراع إلى استبعاد الكثير من أعضاء المجلس المنحل ومنهم دكتور سعد الخوالقة رئيس لجنة النقل والمواصلات بالمجلس والدكتور سيد على السيد الوزير السابق وفتحى رجب رئيس اللجنة التشريعية وأحمد شومان رئيس هيئة القطن بالاضافة الى امتثال الديب أمينة المرأة بالحزب ومصطفى الجندى وعلى محروس ومحمد فوزى عبدالرحمن الذى كان قد فاز فى المجلس السابق على قائمة التحالف وانضم للوطنى بعد ذلك . كما تم استبعاد منصور عبدالكافى الذى سبق له أن هزم فتح الله كيره هزيمة ساحقة فى الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب السابق فى الدائرة التى خلت بوفاة النائب فوزى حسين رئيس شركة الكيماويات وقد لوحظ خروج الكثيرين من قيادات الحزب الوطنى على تعليمات الحزب وترشيحهم أنفسهم مستقلين ومن أبرز هؤلاء عطا سليم فى المنتزه ووداد شلبى وعلى فرج فى العطارين ومحمود الفيل وخميس فرغلى ويسرى جابر فى منيا البصل ومنصور عبدالكافى فى الدخيلة وجورج عبدالشهيد فى غبريال وحسن عبدالله فى باب شرقى وحمدى مرسى فى محرم بك.كما استقال العديد من القيادات ومنهم يسرى جابر امين الشباب وعلى زاهر امين تنظيم دائرة مينا البصل .

● أما رشاد عثمان والى الاسكندرية فى عهد السادات فقد أعلن اعتزامه الترشيح فى دائرة منيا البصل «مستقل» لكن ضغوطا شديدة مورست ضده وظهرت له مشاكل فجائية مع الضرائب والتامينات والجمارك فتراجع شخصيا لكنه حاول الثار فدفع باثنين من رجاله للترشيح مستقلين فى دائرة مينا البصل وهما فؤاد رشوان « فئات » وهو طيار سابق بالسلاح الجوى ويعمل حاليا سكرتيرا له والاخر هو خميس فرغلى « عمال » وهو الامين الحالى للحزب الوطنى فى دائرة منيا البصل

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

● تعرضت قائمة المرشحين خصوصا « الفئات » للانتقادات الحادة حتى من داخل صفوف الحزب نفسه لعدم كفاءة المرشحين وافتقادهم للشعبية حتى داخل الشركات والمؤسسات التى يقودونها بالاضافة الى الأقاويل والاتهامات التى نسبت لكثير منهم .

- أما الترشيحات لمقاعد العمال فقد تميزت بتقديم شخصيات لاوزن لها وتعتمد كلية على نشاط مرشح الفئات وتتعلق بذيله ماعدا السيد راشد رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والذى يعمل بشركة ستيا وله بحكم منصبه بعض النفوذ على اللجان النقابية فى شركات الغزل فضلا عن شعبيته داخل شركته .

وهناك العديد من الملاحظات حول مرشحى الفئات ويمكن تلخيصها فيما يلى .

فى دائرة الدخيلة تم ترشيح فؤاد طه رئيس شركة مريوط الزراعية وقد نسبت إليه مخالفات متعددة وتصرفات مالية وإدارية تم التحقيق فيها بمعرفة النيابة الادارية وبعضها تم تقديمه للقضاء .

وفى منيا البصل تم ترشيح محمود على قاسم وهو مقاول غير معروف ولم يمارس السياسة مطلقا وكل مؤهلاته أنه من بلدة رشاد عثمان وقد دفع به لسد الطريق امام رشاد عثمان . وقد رشح التجمع فى هذه الدائرة لمقعد العمال « اسماعيل سلمان » عضو اللجنة المركزية وهو مناضل معروف تعرض مرارا للاعتقال لدفاعه عن مصالح الجماهير .

وفى كرموز تم ترشيح أحمد السرسى رئيس الشركة الأهلية للغزل الذى شرد عمالها وأصبح عددهم الان ستة الاف عامل بعد أن كانوا ١٨ ألف عامل . وفى هذه الدائرة رشح التجمع أبو العز الحريرى لمقعد العمال وهو يتمتع بشعبية كاسحة وكما تقول المصادر المطلعة فان فوز أبو العز مضمون إذا ما كانت الانتخابات نزيهة .

وفى دائرة غبريال تم ترشيح عادل السبكي وهو صيدلى سبق لهيئة التامين الصحي أن اتهمته أكثر من مرة بالتلاعب فى روشتات الادوية للمرضي وقررت حرمانه من العمل معها لمدة سنتين ثم اعيد اتهامه اكثر من مرة وتلقى نفس الجزاء مع ابلاغ النيابة . وقد رشح التجمع فى هذه الدائرة المهندس زين السماك الذى يحظى بالاحترام باعتباره رئيسا لجمعية سيدى على السماك وكذلك المركز الاسلامي فضلا عن إقامته لمستوصف شامل لخدمة اهالى الدائرة

وفى دائرة محرم بك تم ترشيح الدكتور محمد رمضان وهو شخص لم يمارس العمل السياسى من قبل .

وفى دائرة العطارين تم ترشيح أحمد خيرى ممثل جمعية رجال الأعمال وأشد العناصر الانفتاحية .

وفى دائرة باب شرقى تم ترشيح فاروق رخا وكيل وزارة التعليم وهو أستاذ سابق فى كلية الزراعة وهو من مجموعة يوسف والى الزراعية وله مشاكل متعددة مع رجال التعليم القدامى حيث يعتبرونه غريبا عنهم استولى على المنصب منهم رغم أنه غير متخصص فضلا عن قيامه بتجميد نشاط العديد من القيادات التربوية المعروفة

أما دائرة سيدى جابر فقد تم ترشيح طلعت مصطفى المقاول وسبق له انفاق ما يقرب من مليون جنيه فى انتخابات المجلس السابق ووعد بصرف مبلغ مماثل فى الانتخابات الحالية وكذلك تقديم الدعم المالى لأى مرشح آخر

أما دائرة الرمل فقد تم ترشيح أحمد الميرغنى رئيس شركة النحاس وله مشاكل خطيرة مع العمال وقامت اللجنة النقابية باكملها وكذلك أعضاء مجلس الادارة المنتخبين الى تقديم استقالة جماعية لوزير الصناعة احتجاجا على تعسفه ومخالفاته المتعددة .

· الدائرة الوحيدة التى قدم الحزب الوطنى فيها مرشحا مقبولا هى دائرة المنتزه حيث تم ترشيح الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس السابق وهو يتمتع بعلاقات طيبة مع كافة القوى السياسية كما يحظى بالاحترام نظرا لابتعاده عن جماعات المصالح وتصفية الحسابات منذ أن كان أمينا للحزب الوطنى . ومع ذلك فقد دفعت بعض العناصر بمرشح آخر من الحزب الوطني لينافسه فى الدائرة وهو عطا سليم رئيس جمعية الناصرية الزراعية التى صدر قرار حلها لانحرافاتها فضلاً عن اتهامه بتبوير الاراضى الزراعية وعلاقاته بمحمود عثمان وقد تم استدعاؤه للتحقيق أمام المدعى الاشتراكي أكثر من مرة فى مصادر ثروته . وقد رشح نفسه « مستقل » .

من البرنامج الانتخابي للتجمع

إصلاح سياسي وديمقراطي التوازن بين الأجور والاسعار

□ اجراء إصلاح دستوري يكفل إستكمال مقومات النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي الذي يقوم على تعدد الأحزاب دون قيود أو شروط ومسئولية الحكومة أمام مجلس الشعب عن كل أمور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح ولمدة لاتزيد عن دورتين والغاء محاكم أمن الدولة ومنصب المدعي الاشتراكي والغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية :

□ إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها وإنتخاب قيادتها دون أي تدخل من الأجهزة الادارية وتأكيد إستقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية .

□ تحويل الادارة المحلية الى حكم محلي شعبي حقيقي يقوم على أساس إنتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر الفردي والانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء المراكز والمدن والقرى وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها

□ حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تمس وحدة المصريين وإعلاء الدعوة الى التسامح الديني في إطار التقليد المصري العظيم (الدين لله والوطن للجميع) .

□ تطبيق سياسة للدخول تضمن زيادة الحد الأدنى للأجر وحماية الأجور من التضخم وإصلاح هيكل الأجور في الاقتصاد المصري ووضع حد أعلى للأجور وربط الأجور بالاسعار كما تشمل هذه السياسة إستمرار الدعم العيني وتتطلب التوسع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتأمينات والمعاشات بإعتبارها بنودا تدعم مستوى المعيشة والدخول الحقيقية للعاملين ويكرر «التجمع» اقتراحه الذي قدمه في تقريره عن الدعم منذ خمس سنوات بإنشاء مجلس أو جهاز للأسعار والدخول .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

كلمة النور

اذا كان الترشيح حقا فإن الادلاء بالصوت واجب



الحمزة دعبس

المحامى بالنقض

في غضون اسابيع قليلة يتم تشكيل مجلس الشعب الجديد ، بعد ان استفتت الدولة الشعب في شان المجلس السابق فافتى بحله ، وقد جرى العمل على ان يقوم الناخبون باختيار ممثليهم ، ثم يصدر قرار جمهورى بتشكيل المجلس . والذى لاشك فيه انه قد تعين في كل ناخب واجب الادلاء بصوته وعدم جواز التخلف عن ذلك لأن الله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل « ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا » .

وان كانت بعض الاحزاب قد قاطعت الترشيح لعضوية مجلس الشعب فان ذلك حق لها ، لتعبر به عن اتجاه لها ، لأن الترشيح حق وليس واجبا ، اما الانتخاب فإنه واجب والتزام يتعلق بشرف المواطن وكرامته وهذا الواجب هو اختيار من يصلح لأداء واجب من واجبين او كلاهما معا وهما المنوطان بمجلس الشعب وهذان الواجبان هما واجب التشريع وواجب المراقبة .

والناخب كالقاضى ، الذى يفصل بين متنازعين ، مامور عندما يتعين فيه الحكم بين الناس ان يحكم بالعدل فتلك موعظة جليلة من رب الناس عز وجل فيعقد اى الناخب موازنة بين المرشحين الذين تقدموا باوراق ترشيحهم في دائرته ويعد نفسه اعدادا جيدا لذلك اليوم الذى يكون هو فيه بذاته محلا لمراقبة الله له . فاذا خلا الى نفسه وبين يديه اسماء المرشحين فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليقدم على اختيار من يكون في جانب شرع الله وعدله ومن لايتخذ من نفسه عدوا الله ولشرعه .

ولايجوز للقاضى ان ينكر العدالة فان انكار العدالة جريمة انسانية بشعة والقاضى الذى يتخلف عن الحكم في الدعوى المعروضة عليه يكون قد ارتكب هذه الجريمة ، فلاترتكب ايها الناخب في اى مكان هذه الجريمة ، ويجب ان تبادر الى القيام بدورك في الفصل في النزاع المعروض عليك ، وقد دعتك الدولة لاصدار هذا الحكم ، او للادلاء بهذه الشهادة ، في حين ان الله عز وجل قد نهاك عن التخلف عن آدائها بقوله سبحانه وتعالى « ولاياب الشهداء اذا مادعوا » فاذا ابى الناخب ان يذهب الى صندوق الانتخاب فانه يكون قد اجترح نهى الله سبحانه وتعالى ووقع في الاثم .

ومن جهة اخرى فانه يجترح نهيا آخر من الله عز وجل بكتمانه الشهادة ، وعدم الادلاء بها ، وذلك النهى ورد في قوله تعالى « ولاتكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فانه آثم قلبه ، والله بما تعملون

عليم » والذى يكتم الشهادة ليس من يدعى الى ساحة القضاء فيابى تلبية الدعوة او يكتم واقعة يعلمها ولكنه كل من طلب منه ان يدلى بمعلومة لديه لدى اى شخص او اى جهة لان ذلك مما يقوى اواصر العدل والحق بين الناس وهذه الشهادة هى الكفيلة وحدها بوضع الامور فى نصابها .

وليس معنى ان بعض الاحزاب احجمت عن الترشيح ان يستتبع ذلك بالضرورة ان يحجم اعضاؤها عن الاختيار بين المتقدمين للترشيح . فالترشيح كما قررنا حق اما الانتخاب فواجب .. وان جاز للانسان الا يستعمل حقه فانه لايجوز له ان يمتنع عن اداء واجبه .

وبهذه المناسبة فانى ارجو من الدولة ان تراجع نفسها فى شان الانتخابات الحالية ، وهى تستطيع ان تقدم ضمانة واحدة للاحزاب توافق على اساسها هذه الاخيرة ان تعيد النظر بدورها فى قرار المقاطعة وهذه الضمانة هى تعيين قاض او وكيل نيابة عامة او وكيل نيابة ادارية فى كل مقر من مقرات اللجان ومعلوم ان المقر الانتخابى يشتمل على خمس لجان فى المتوسط وهى لاتتجاوز ستة الاف مقر وفى مصر من القضاة ووكلاء النيابة سواء العامة او الادارية مايزيد على هذا العدد بكثير جدا واماكن عملهم قريبة جدا من مقرات اللجان لان القضاة ليسوا موجودين جميعا بالقاهرة ووجود القاضى فى مقر الانتخاب كفيل بعدم عبث بعض اعضاء ورؤساء اللجان الفرعية باوراق الانتخاب وتزوير بطاقاتها لصالح من يدفع الرشوة من المرشحين .

فاذا استجابت الدولة لهذه الضمانة الوحيدة وفتحت باب الترشيح لمدة يومين فقط فانى اعتقد اعتقادا راسخا ان احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات سوف تعدل عن قرارها وتدخل المعركة الانتخابية عن طيب خاطر اذ ان الامر فى اعتقادى لايصل الى حد محاولة احراج الدولة او اظهارها بمظهر معين ولكن الدافع الحقيقى وراء قرار المقاطعة هو ان المرشح - من مرشحى المعارضة - يبذل جهدا وينفق مالا ابتغاء المساهمة فى اصلاح حال الوطن ولكنه يجد ان جهده هذا - وماله ايضا - يذهب ادراج الريح تحت سنابك التزوير .

ان الوقت لم ينته بعد وفى الزمان سعة لتدارك هذا الوضع الذى آلم المعارضة وآلم الدولة ايضا وليس المطلوب شيئا كبيرا ولكن اقل القليل يرضى الاحزاب السياسية . ولا يفضى التشدد من جانب الدولة الا الى التشدد من جانب المعارضة ، الامر الذى يضيع الفرصة تلو الفرصة لاقرار الوحدة الوطنية بين جميع المصريين وارساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين . وسواء وافقت الدولة على هذا الاقتراح ام لم توافق عليه فيجب ان تقوم الاحزاب السياسية فى مصر بواجبها القومى بتجرد من كل مصلحة ضيقة والنظر الى المصلحة العليا للبلاد وان تساعد فى اختيار اصلح المواطنين الذين تقدموا للترشيح وتدعيمه لمصلحة مصر ولاعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى .

وبهذه المناسبة فانى ادعو الجماعات الاسلامية التى ترى ان الترشيح والانتخاب امران لايستحق اى منهما مشاركتهم فيه الى مراجعة هذا الراى على اساس ان الترشيح حق لكل المواطنين الشرفاء وان الانتخاب واجب على كل مسلم لاننا امرنا بعدم اباء الشهادة لمن دعى الى ادائها وتحملها وامرنا كذلك بعدم كتمان الشهادة لان ذلك كله من الاثم .

اما الجماعات الاسلامية التى قررت عدم الاشتراك فى الترشيح وهى تؤمن بالمشاركة فى الانتخابات فلا يحل لها بحال ان تحجم عن الادلاء بالراى فى المرشحين لانه ان جاز لها عدم الترشيح شرعا فلايجوز لها الاحجام عن الادلاء بالصوت لان الصوت شهادة بدعوى مقاطعة الانتخابات ولايجرمنهم شنان الحكومة واصرارها على موقفها على الابتعاد عن العدل لقول الله تعالى « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ،

ولا يجرمنكم شنان قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب للتقوى ، واتقوا الله ، ان الله خبير بما تعملون » .

وإذا امرت جماعة من الجماعات الاسلامية مخالفة هذا الامر فلا يجوز لاحد الإمتثال لهذا الامر لانه « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق » لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما الطاعة في المعروف » نسال الله عز وجل ان يهيىء لنا من امرنا رشدا وان يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ، وان يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ولايجعله ملتبسا علينا فنضل . ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم .

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

مجـــرد رأى

لماذا المقاطعة ؟

فات الميعاد وضيع حزب الوفد فرصة كبيرة اعتقد انه سوف يندم عليها كثيرا بقراره عدم الاشتراك رسميا فى الانتخابات . وهذا القرار سوف يحسب ضد الوفد ، ومهما قيل من حجج وتبريرات فليس من صالح حزب - اشتهر على طول تاريخه بانه يدافع عن الديمقراطية ويصر على دخوله المعارك الانتخابية فى كل الظروف - ان ياتى اليوم الذى يقاطع فيه الانتخابات فى الوقت الذى تقول فيه صحيفته كل ماتريد دون اية رقابة وكانه تحول من حزب سياسى الى حزب صحفى

ولقد اتيح لى قبل اغلاق باب الترشيح بيومين ان احضر ندوة فى نقابة الاطباء ، وكنت اتصور والندوة تاتى قبل ساعات وقد اشترك فيها كل ممثلى الاحزاب المعارضة ان تنحصر المناقشة فى الاجابة على سؤال واحد هو : هل من مصلحة مصر ومصلحة الديمقراطية ان تقاطع الاحزاب الانتخابات او تصر على الاشتراك فيها ؟ ولكن وبدلا من ذلك امضيت نحو ساعتين واكثر فى سماع محاضرات طويلة مكررة عن اصل كلمة ديمقراطية واهمية الانتخابات بالنسبة للديمقراطية وكيف ان الانتخابات فى مصر بدات بنظام فردى معروف ثم اخذت بنظام القائمة الذى اعابته المحكمة الدستورية فعدنا الى النظام الفردى المعروف دون ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات . وقد حصر المتحدثون الضمانات المطلوبة فى ثلاث ضمانات هى : ان تخضع جميع اللجان الفرعية والعامة لاشراف رجال القضاء (وهذا عمليا امر مستحيل) ، وأن يبرز كل ناخب بطاقته الشخصية عند دخوله اللجنة (وهذا امر اذا كان ممكنا فى المدينة حيث التعليم اكثر انتشارا فهو صعب جدا فى ريف لايزال يعتمد على البصمة) اما الامر الثالث فهو ايقاف العمل بقانون الطوارىء بعد ان اشار ممثلو الاحزاب الى « حركة » تقوم بها الحكومة ليلة الانتخابات اذ بمقتضى قانون الطوارىء تقبض على كل او معظم مندوبى الاحزاب فى اللجان وتفرج عنهم مساء يوم الانتخابات وبالتالى يحرم الاحزاب من حضور ممثليهم فى اللجان . وهذه « حركة » ان صحت لا تجوز وغير مقبولة وفى الوقت نفسه لا يحتاج تصحيحها الى ايقاف العمل بقانون الطوارىء بل مطالبة وزير الداخلية بتعهد صريح وواضح بعدم التعرض لممثلى الاحزاب ، وكان من الممكن التوصل بسهولة الى هذه الصيغة بالاتفاق بين الاحزاب والحزب الوطنى الا ان التيار المتحمس لمقاطعة الانتخابات تغلب وبدلا من ان يستمع حزب الوفد الى نداء الديمقراطية استجاب لدعوة المقاطعة التى لن يمر وقت طويل الا وسيكتشف انها كانت مناورة او كمين وقع فيه !

صلاح منتصر

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السادة الوزراء.... قدموا استقالاتكم بمناسبة الترشيح لمجلس الشعب

- في مقدمات مواد الدستور المصرى.... وعلى وجه التحديد المادة الثالثة تؤكد مبدا هاما... تتويجا ونتاجا لثورات الشعوب وكفاحها... اضحى مستقرا ثابتا لا حاجة به لتاكيده... «ان السيادة للشعب وحده.... وهو مصدر السلطات...»

- لهذا كانت قواعد الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين.... ومعها قاعدة في مقدمات نصوص الدستور كذلك، وعلى وجه التحديد نص المادة الثامنة التى تؤكد مبدا تكافؤ الفرص لجميع المواطنين... ايضا من القواعد المؤكدة الراسخة في وجدان الشعب...

- كما ان تاكيد سيادة القانون باعتباره من عمل ممثلى الشعب ومتوجا باسم الشعب عنوان لسيادته بوصفه صاحب السيادة ومصدر السلطة.. لهذا كانت السلطة التشريعية «مجلس الشعب» تتمتع بسلطات عظيمة وشديدة وردت بصراحة ووضوح بنصوص الدستور المصرى، والتى اكدت سلطة مجلس الشعب في ترشيح رئيس الجمهورية تمهيدا لتعيينه، وسلطته في رقابة اعماله او اتهامه بالجناية او ارتكاب جريمة جنائية... وسلطته كذلك في اقرار السياسة العامة للدولة... والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية... والموازنة العامة للدولة.: فضلا عن الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.. والقروض، وبطبيعة الحال فان اقرار السياسة والخطة يعنى حق مناقشتها سواء انتهت باقرارها او عدم اقرارها..

- هذه السلطات جميعا ثابتة لمجلس الشعب، فضلا عن سلطة اى من اعضاء المجلس في توجيه الاسئلة... او الاستجوابات للوزراء او نوابهم.. لانهم مسئولون امام مجلس الشعب... لهذا كان من حق اعضاء المجلس - ممثلى الشعب - سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او نوابه او احد الوزراء او نوابهم.. كما ان لهم كذلك اتهام اى من الوزراء بناء على اقتراح يقدم من خمسة من اعضائه... واحالته الى المحاكمة....

هكذا ايها السادة

كانت سلطة الشعب التى منحها لممثليه بمجلس الشعب لممارسة تلك السلطات التى نص عليها الدستور.... فضلا عن اختصاص السلطة التشريعية بصناعة القوانين التى تهم المواطنين والوطن

فاذا كانت هذه سلطة «مجلس الشعب» فهلا يعقل بعد ذلك او تصور ان يكون الوزير وهو احد افراد السلطة التنفيذية وواحد من الهيئة التنفيذية والحكومة عضوا بمجلس الشعب، وهل يعقل او يتصور ان يسعه مراقبة السلطة التنفيذية.. والحكومة عن اعمالها وسياستها وقروضها وقراراتها.. وهو تابع لرئيس الوزراء ومعين في الحكومة بقرار من رئيس السلطة التنفيذية وشارك قراراتها او اصدرها وحده لتكون محلا للرقابة والمساءلة..

وهل يعقل ان يتقدم الوزراء في حكمهم وهم في مواقع السلطة وممثلى الحكومة لانتخابات مجلس الشعب.... ليهبطوا على الشعب من السماء الى الارض او من قمة السلطة التنفيذية... الى افراد الشعب المصرى وقد عرف عنه انه طيب الخلق وحسن الظن... وشديد العطف الوطنى.. هل يعقل ذلك.. ام ان الشعب هو الذى يختار ممثله من القاعدة وهم مجردون من السلطة ليصعد بهم الى التمثيل النيابى.. ممثلا لسلطة الشعب ليحمل كل منهم كتابه بيده إلى الشعب صاحب السيادة

نعم اجاز الدستور ان يكون رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء اعضاء في مجلس الشعب... ولكن ان لغة الجواز تعنى الخروج على القاعدة.... ومفاد ذلك انه اذا جاز ذلك استثناء فان تعيينهم بالوزارة ياتى عقب انتخابهم وليس العكس.. ومع كل ذلك وفي كل الاحوال عليهم اذا شاءوا ان يخوضوا الانتخابات مع ابناء الشعب عزلا من السلطة لتكون ارادة الشعب حرة بعيدة عن التزييف او التزوير.. وحتى تدرا عنهم شبهة استغلال النفوذ وتبديد المال العام... ابان الدعاية الانتخابية التى تستخدم فيها السلطة العامة... والمال العام وسيلتين خطيرتين.... لقد هالنا ايها السادة ان نجد الاعلانات والدعاية الانتخابية المروعة من الوزراء ومن في حكمهم... وهم في مواقع السلطة وقد تتكلف مئات الالوف.. فهل هذه من اموالهم.. ومن اين.. اتت..

بل هالنا ان نجد وسائل الاعلام المختلفة تنشر عن المؤتمرات... والندوات والتبرعات والاعانات من اموال الحكومة بمعرفة السادة الوزراء المرشحين وهى ليست اموالهم بالقطع فهى اموال الشعب المسكين...

فاذا كان قد قدر للديمقراطية ان تكون واقعا حيا ولو في مهدها في هذه الانتخابات كما يؤكد الرئيس دائما وفي اكثر من تصريح... فان هذا الواقع لن يجد سببه الا باستقالة الوزراء او من في حكمهم من مواقع السلطة التنفيذية...

يتخلون فيها عن مراكزهم في الحكومة... ليعودوا الى هذا الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات عزلا منها..... وينزلوا الى الشارع السياسى كفرد من احاد هذا الشعب

كمواطنين عاديين... لخوض الانتخابات من اموالهم الخاصة وبجدهم الذاتى وبوصفهم مواطنين عاديين مع زملائهم من ابناء الشعب المرشحين والمتنافسين على شرف تمثيل الشعب...

لكل ذلك.. وغير ذلك مما يضيق به المجال.. اطالب الوزراء.. ومن في حكمهم بالاستقالة او الاقالة بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وان يعودوا الى الشعب صاحب السيادة.. ومصدر السلطة عزلا من اى سلطة من السلطات التنفيذية امام الشعب صاحب السيادة الاصيلة.... ومصدر كل السلطات...

دكتور شوقى السيد المحامى

اطلاق النار بين أنصار خالد محيي الدين ومرشح الحكومة

كتب ـ محمد أمين :

تبادل أنصار احمد سيف مرشح الحزب الوطني «فئات» بدائرة كفرة شكر في محافظة القليوبية ، النيران مع انصار خالد محيي الدين الأمين العام لحزب التجمع ، تصاعدت حدة التنافس بين مرشح الحزب الوطني وخالد محيي الدين ، مما أدى الى تبادل اطلاق النار بين الفريقين . وكان احمد سيف يقوم بزيارة قرية البقاشين ، مع انصاره، ولم يستقبله احد من ابناء القرية ، ردد انصاره هتافات معادية لخالد محيي الدين ، واضطر انصار «خالد» للاشتباك معهم ، وتبادل اطلاق النار ، توجهت على الفور قوة من مركز شرطة كفر شكر بقيادة العقيد عبدالمجيد الشيخ مامور المركز ، لاحتواء الأزمة، وتهدئة الموقف

كلمات

• سوف يحصل الحزب الوطني الديموقراطي على تسعين في المائة من مقاعد مجلس الشعب الجديد، هذا على الاقل.

وبعد مقاطعة الوفد والعمل والاخوان لانتخابات المجلس، ونظرا لصغر حجم أحزاب المعارضة الاخرى التي لن تفوز الا بمقعدين على الاكثر يحصل عليهما حزب التجمع، وبعد معرفة الحقيقة القائلة ان معظم المستقلين الذين سيفوزون، سوف ينضمون الى الحزب الوطني، ومن بينهم اعضاء في الحزب خرجوا على الالتزام ورشحوا أنفسهم مستقلين، بعد كل هذا، لايمكن ان يكون حجم المعارضة في المجلس الجديد، اكثر من عشرة في المائة على احسن تقدير.

ولست اريد الحديث عن معنى ذلك، ولا عن اثره في المسيرة الديموقراطية ولكنى فقط اريد أن اقول انه لاول مرة قد لايحدث كلام عن تزوير الانتخابات، ولا طعن جاد في نزاهتها. لانه من غير المعقول ان يتم تزوير بدون مبرر له، فالمقاعد مضمونة للحزب الوطني، دون اية حاجة للضغط.

او الوعيد او التهديد، او الوعود الجماعية التي يمكن ان تقدمها الحكومة للناس. فالمستقلون كما قلت، معظمهم من رجال الحزب الوطني نفسه. ولو نجحوا، فسوف يبقون داخل الحزب، ومن هنا كانت الاغلبية الساحقة مضمونة، بغير حاجة الى اى افتعال. وسوف تكون هذه النتيجة فرصة سانحة لتقوم الحكومة او الحزب الوطني باتخاذ خطوة لم يتيسر لهما اتخاذها من قبل. ففى ظل مجلس للشعب، لن يتعرض لطعن امام المحكمة الدستورية العليا، ولن يشهد معارضة جادة ذات اثر، يمكن للحكومة او للحزب، ان يتقدم باقتراح لتعديل الدستور الذى يستلزم موافقة ثلثى اعضاء المجلس، والثلثان مضمونان، واكثر منهما مضمون ايضا. ان الدستور الحالى في حاجة الى تعديل: ان نسبة الخمسين في المائة من العمال والفلاحين، تتطلب الغاء تتفق عليه الآن جماهير الشعب. ثم ان هناك مسائل اخرى كثيرة تستوجب اعادة النظر، وعلينا جميعا ان نفكر فيها من الآن.

والتغيير ليس مناقضا للاستمرار او الاستقرار. التغيير يعنى التكيف حسب الاحوال. وهذا من شأنه تهدئة النفس وراحة البال.

محمود عبدالمنعم مراد

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

لجنة من المثقفين لمتابعة الانتخابات هل توقف التزوير ؟

المثقفون يؤكدون .. تشكيل اللجنة يثبت حرص المجتمع على سلامة الانتخابات

د.أسماعيل صبرى عبدالله

المجتمع كله حريص على نزاهة الانتخابات

د.كمال ابوالمجد

مطلوب جلسة للمصارحة والحوار

د.حمدى السيد

توكيل للمثقفين من المرشحين

تحقيق : حازم منير
سليمان شفيق

مكرم محمد أحمد

لماذا لانثق فى الصحافة العربية والقومية

المثقف المصرى .. ماموقفه مما يدور علىَ الساحة السياسية ، وتحول التزوير الى ظاهرة تلغي ارادة الشعب ، وتجعل من الحقوق السياسية مجرد كلام .

الكاتب صلاح الدين حافظ اقترح تشكيل لجنة من المثقفين لمتابعة سير الانتخابات ، وأعلن عدد من الكتاب والمفكرين ترحيبهم بالفكرة ، واعلن متحدث رسمى باسم حزب التجمع الترحيب بها ، واستعداد التجمع للمشاركة فيها والسؤال الان :

الى أى حد يمكن ان يكون هذا الاقتراح واقعيا وقابلا للتنفيذ ؟

اقتراح واقعي ومفيد للغاية .. ويؤكد أن المجتمع كله حريص على نزاهة العملية الانتخابية هكذا تحمس د . اسماعيل صبرى عبد الله للفكرة ، ويضيف بان ذلك يعطى احساسا للناس بالاهتمام بجديه الانتخابات ونظافتها ، مما يساعد على اقبالهم على التصويت ، وذلك فى حد ذاته احد الوسائل التى تسهم فى الحد من عمليات التزوير التى تتخذ اشكالا متعددة ، منها مايمكن مقاومته بالاشكال الشعبية والرقابة الجادة ومنها مايحتاج لمرحلة طويلة المدى مثل شراء الاصوات او الرشاوى .

ويفضل د . اسماعيل صبرى ان تتكون اللجنة من بين اعضاء النقابات والهيئات المنتخبه ، خاصة وان عمل اللجنة لايتداخل أو يتشابك مع دور القضاء واشرافه على الانتخابات بل هو مكمل له .

التزوير حالة موضوعية !!

وعلى الرغم من ترحيب د . حمدى السيد بالفكرة وبالدور الذى يجب ان يلعبه المثقفون والكتاب وهيئاتهم ، الا أنه يتساءل عن طريقة اخراجها القانونية حيث ان القانون يقصر دخول اللجان الانتخابية على المرشحين ومندوبيهم ووكلائهم

ويقترح د . حمدى السيد تطوير الفكرة بان يقوم المرشحون انفسهم بتوكيل بعض الشخصيات العامة او

المثقفين ورجال النقابات وغيرهم من ذوى الهيئة لمراقبة الانتخابات على ان يدلى هؤلاء بعد ذلك بشهادتهم عن سير العمليات الانتخابية .

ويشير الى ان التزوير لاينحصر فى التعليمات الادارية . ويرى ان الجانب الاكبر الذى يخشاه رغم انه مرشح للحزب الوطنى هو التلاعب فى صناديق الانتخاب لصالح اصحاب النفوذ سواء كانوا من مرشحى الحكومة او غيرها ولكنه يجد فى الفكرة اثارة للوعى وكسرا للحاجز النفسى ضد كل من يفكر فى التزوير .

تعقيدات كثيرة

ويتوقف د . محمد سيد سعيد عضو مجلس ادارة الجمعية المصرية لحقوق الانسان والباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام امام تعقيدات الفكرة مثل : الوسيلة التى تستطيع بها اللجنة التوثق من الشكاوى والاستنتاجات؟ ويرى ان عددا محدودا من الشخصيات العامة ليس بمقدوره دون امداده بالوثائق ان يخرج برأى يستقيم مع مهمته ويرى ان اللجنة تحتاج الى جهاز ضخم لتلقى المعلومات وفرزها وبهذا تختلط مهمتها مع دور القضاء وينفى امكانية الاستعاضة بها عن الرقابة القضائية .

■■ الاتفاق الودى :

ويربط مكرم محمد احمد نقيب الصحفيين بين واقعية امكانية تشكيل مثل هذه اللجنة وبين الاتفاق الودى بين اطراف اللعبة السياسية ، لان الدستور يعهد بعملية الاشراف على الانتخابات للقضاء .

ويتساءل لماذا لا نثق فى الصحافة الحزبية والقومية كهيئة رقابية تلعب دورا فى ضمانة الانتخابات من خلال التقارير . ورصد المخالفات بالمتابعة : الصحفيه الموضوعية ؟ !

ويوضح نقيب الصحفيين صعوبة ان تقوم اللجنة بمراقبة ٢٣ الف لجنة انتخابية ويرى ان غاية ما يمكن ان نتصوره ان تجرى بعض الاختبارات على بعض المواقع على قدر جهدها . ويفضل الاطمئنان الى الصحافه التى يجب عليها ان ترصد بموضوعية مخالفات الادارة ام ا[illegible] شحين ..

■■ المفتش العام .

وتتفق د . جيهان رشتى عميد كلية الاعلام بجامعة القاهرة مع رأى نقيب الصحفيين وترى ان القضاء هو المنوط به الرقابة على سير العملية الانتخابية ، وتؤكد ان الصحافة كانت وستظل بمثابة المفتش العام ، فهى التى اثارت عدم دستورية القوانين والاجراءات وتشير الى ان هذا واجبها دون ان تكلفها بهذا العمل جهة من الجهات ويستطيع الصحفى ان يراقب ماشاء من لجان انتخابية بشكل يكفله له القانون فلماذا لا ننظم تلك الامكانية ونوظفها لصالح نزاهة ونظافة الانتخابات المقبلة ؟

■■ عالمية الديمقراطية

وعن تجربة الاشراف الدولى على الانتخابات حدثتنا منى مكرم عبيد بعد ان عادت من باكستان هذا الاسبوع ، حيث شاركت فى لجنة الرقابة الدولية على الانتخابات الاخيرة .. وتربط

المتحدثة بين الاشراف الدولى وبين الدول حديثة العهد بالتقاليد الديمقراطية وتعتقد ان مصر لا يصلح لها الاشراف الدولى لعراقة تجربتها الديمقراطية بغض النظر عن الاشكاليات العميقة الموجودة الان وتطرقت منى مكرم عبيد الى اقتراح لجنة الاشراف ورأت ان المواطن هو الضمان رقم واحد على سير العملية الانتخابية .ولذلك فان فكرة تاسيس اللجنة ذات شقين ، الاول هو اشعار المواطن بالاهتمام واشعار الحكومة بعدم سلبية المواطن تجاه قضية التطور الديمقراطى واكدت بان مصداقية اللجنة تنبع من تجنيب المواطن عدم الثقة فى النظام الديمقراطى وفى نفس الوقت فاللجنة سوف تجعل المثقفين يشاركون بالايجاب بدلا من المشاركة بالانتقاد وتخلق التواصل بينهم وبين الجماهير .وتكون تلك اللجنة اقرب الى شكل المنظمات غير الحكومية ، واعتقد انها لن تمس استقلالية القضاء ولكن يبقى ان اهم اعمال اللجنة ستكون اعادة الثقة للمواطن المصرى فى اللعبة الديمقراطية ..

مهمة مشتركة :

« العملية الانتخابية عملية مركبة ... تبدأ بتقديم المرشح اوراقه وتنتهى باعلان النتائج » .

هكذا يبدأ د . كمال ابو المجد ، ويضيف بأن القضاء ليس له اشراف شامل على العملية الانتخابية سوى ما نصت عليه المادة ٨٨ من الدستور ، وبالتالى فان اقتراح اللجنة القومية لايتدخل فى عمل القضاء .وان كان لا اساس له من الدستور ولكنه كاقتراح سياسى بالاساس يخضع لملائمات سياسية عديدة .منها أننا نعيش فى ظل مؤسسات دستورية ، ومنظمات سياسية .هى الاحزاب .

ويشير د .كمال ابو المجد إلى ان كل شك او شبهة او هواجس ، لايجوز طرحه من جانب واحد .وانما يحتاج إلى اتصال منتظم ومستمر بين الاحزاب والحكومة عبر اقتراحات جادة او جذرية مثل هذا الاقتراح ...ويعتقد ان الامر يحتاج إلى جلسة مصارحة وحوار .وليس كتابات فحسب .ويرى ان الدعوة للحوار معنى بها الحزب الحاكم اكثر من احزاب المعارضة ولا يرى بأسا من هذا الاقتراح ولا يرفض دخول مثل هذه اللجنة اذا وافق عليها الناس عبر حوار جاد . ويعتقد ان المشكلة ليست فى النص وانما فى تطبيقه .

■ ■ برلمان الحى والرقابة :

ويربط ابو العز الحريرى النائب السابق بكرموز والمرشح بها الان بين اقتراح اللجنة القومية المطروحة وبين فكرته برلمان الحى ويعتقد ان هناك امكانية لمراقبة هؤلاء المنتخبين محليا لانتخابات الدائرة مع شخصية عامة سكندرية مستقلة وليس لها مصلحة فى الانتخابات ويوافق على الاقتراح الخاص بتوكيل مندوب من هؤلاء على كل صندوق انتخابى .

■ ■ شهادة ضمير :

يعقب صاحب الفكرة صلاح الدين حافظ ان اقتراح اللجنة طرحه كفرصة لاصدار شهادة عن نزاهة الانتخابات ، وهى لجنة كما يرى لا تهدف الى الرقابة ولا تتعارض باى شكل مع دور القضاء بل هى لجنة من المفكرين وكبار الكتاب والمثقفين والشخصيات السياسية المحايدة ، ومهمتها أن تنظر فى حالة الانتخابات وتصدر شهادة ضمير .

مثل هذه اللجنة لا تستمد مشروعيتها كما يؤكد المتحدث لا من مصدر رسمى كالحكومة ولا مصدر حزبى ، ولكنها تستمد مشروعيتها من ضمير الشعب المصرى ممثلا فى رموزه الفكرية والسياسية ، واتصور ان هذه المشروعية اقوى من المشروعية الرسمية وعن استمرارية اللجنة كما رأى البعض قال صلاح الدين حافظ : ان ذلك يحتاج الى جهاز هيكلى يديرها وذلك سوف يؤدى الى

النزوع الى البيروقراطيه ونحـن نـريد ان نبتعد باللجنة عن اى مؤثرات بيروقراطية سياسية كانت ام حزبية ولكنى اتصـور ان مصدر قوتها ينبع من استقلاليتها

ويقول عبد الستار الطويلة :

الاطار الذى تقوم عليـه اللجنـة هـو مراقبة نشاط المـرشحين فى ظـل حـالة الطوارىء ، وضمان وجود ممثلين لهـم فى اللجان ، وعدم اعتقالهم ، وحرية توزيعهم للبيانات وعمل مسيرات وندوات وهذا هـو المجال الملائم والوحيد لاجراء انتخابات حرة ، واى اجهزة ذات طـابع سـياسى او قانونى تستطيع ان تمارس عملها ويعد ذلك، تعلنه بالكتابة او بالمؤتمرات الضمنية .

وبالنسبة للقانونية : فهى لجنة تعبر عن محاولة لجمع الاطـراف المتعـارضة فى النظام المصرى فى متابعة الانتخابات وذلك لافتقاد المصداقية لدى الناخب فى العملية الانتخـابية طـوال الخمس عشرة سـنة الماضية . واللجنة جهاز يمثل الرأى العام الحكومى والمعارض والمستقل ، وعـن الاتفاق الودى اشار المتحدث انه يمـكن بالمناقشة بين الاطراف المختلفة تحـديد هل للجنة قرارات ملزمة ام هى مجرد هيئة لتلقى الشكاوى واتخـاذ اجـراءات ذات طابع دعائى معنوى قادر على التأثير ويفجر الطويلة قضية هامة فهو يرى انه اصـبح تنفيذ مثل هذا الامر بعيدا عن التحقيق .. فقد بدأت المعركة الانتخابية .. لكن يمكن تطبيق الفكرة جزئيا عن طرق ان تـكون فى كل محافظة وكل قسم وكل دائـرة لجـان مشتركة من الاحزاب جميعهـا حـكومة ومعارضة ويمكن ان يـكون فى عضـويتها ممثلون للجهات التنفيذية والامن تتلقـى هذه اللجنة الشكاوى وتتابع مع ممـارسة حرياتهم فى الدعاية وتقترح الضمانات وعلى النطاق القومى يجرى نفس الشىء ويتم نقل الشكاوى من اسفل الى اعلى حتـى وزيـر الداخلية والحكم المحلى . وباختصار هى نوع من التعاون السياسى بيـن الاحـزاب المصرية لضمان اكبر قـدر مـن حـرية الانتخابات وكسب الثقة المتبادلة التـى فقدت فى جميع الانتخابات السابقة .

ثقوب فادحة في ترشيحات الحزب الحاكم

مجلس بدون أقباط البعيد عن الوحدة الوطنية ومجلس بدون المرأة عودة إلى العصر الجاهلي

القراءة المتانية فى قوائم ترشيحات الحزب الوطنى لنوابه الذين يخوض بهم معركته الانتخابية القادمة ـ ان جاز تسميتها معركة ـ تكشف لأول وهلة عن افتقاره الشديد «للحس السياسى»، بالاضافة الى حالة اللاوعى التى تحكم منطلقاته فى الاختيار وفى اطروحاته السياسية ! كما تكشف بوضوح عن إمثلة صارخة لهذه الحالة، كتجاهله الشديد لتمثيل «الاقليات» تمثيلا صحيحا ومتوازنا داخل البرلمان القادم فمن بين ٤٤٤ مرشحا اختار اثنين فقط عن الاقباط، فى حين ان تعدادهم ـ بحسب إحصاء ٨٩ ـ هو ثلاثة ملايين نسمة ! وبينما يبلغ تعداد المرأة فى مصر نحو ٢ مليون نسمة اختار فقط ٤ شخصيات ليمثلنها فى المجلس القادم بعد ان كان لها فى المجلس المنحل ثلاثة عشر مقعدا !! اما النوبيون وهم شريحة مصرية مختلفة فى مشاكلها وبيئتها ولهجتها عن المجتمع ككل .. فلم يهتم بهم احد .

الحكومة تريد

نوابا مصفقين وليسوا مشاركين

.. وتجاهل التطور الاجتماعي والسياسي خلال ٧٠ سنة

تحقيق
محمود الشربيني

وهذا التجاهل لهذه الفصائل لم يمر مرور الكرام ، وانما كان له اثره السيء في الشارع المصرى ، فعلى حين خبا صوت الاقباط لحساسية الموضوع علا صوت المراه لكن على صفحات الصحف ، لكن الغالبية من نخبة الثقافة والسياسة الذين اصابتهم ترشيحات الحزب الوطنى بالدهشة نظروا للمسالة برمتها على انها «لغم موقوت» محاولة ابعاد النار عن الديناميت الى استنطاق التاريخ .. وكذا استنطاق من عنوا بهذه القضية ، فى سياق نضالهم من اجل تكريس وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية .. فماذا قالوا ؟

يقول تاريخ الحركة الوطنية المصرية من خلال استقراء كتابات عديدة للدكتور مصطفى الفقى ، والمستشار طارق البشرى وغيرهما ان مشاركة جميع مكونات الجماعة المصرية فى كل جوانب الحياة على هذه الارض والتى تبدت فى فلاحة الارض والدفاع عنها فى كل مراحل الحركة الوطنية والدستورية ، هى واحدة من ابرز عناصر الخصوصية المصرية ، وحين بدأت المؤسسات الدستورية منذ ستينات القرن الماضى ايام الخديو اسماعيل جاء اليها نواب الشعب المسلمون والاقباط بالانتخاب ، وسجل عبد الرحمن الرافعى اسماءهم كاملة منذ افتتاح المجلس وفى كل دورة من دوراته الى ان الغى فى اعقاب الاحتلال البريطانى .

كان «واد» التجربة الديمقراطية الوليدة أول اهداف الاحتلال .. ولهذا وضع نظاما جديدا يجعل النواب يدخلون الى المؤسسات الدستورية «بالتعيين» ، فعينوا ممثلا عن الاقباط وآخر عن العربان للحد من مشاركة الشعب ، حتى نهضت الحركة الوطنية من جديد .

وأدرك سعد زغلول وحزب الوفد ، ما فى أعماق الشعب المصرى من وحدة واخلاص ، فاستغل هذا ببراعة واقتدار فى ادارة هذه الحركة ، إذ عندما تم وضع دستور ٢٣ وطرح اقتراح التمثيل النسبى للاقباط .. رفضه الاقباط وقال سلامة ميخائيل عضو الوفد فى اجتماع عقد فى مقر الكنيسة البطريركية ان الحركة الوطنية التى اعجب بها العالم لم تكن بدعة ، والدماء الزكية التى سفكت من الاقباط والمسلمين لم تكن مزاحا ، ومن يقترحون التمثيل النسبى يريدون إهدار تضحياتكم ، وان يقولوا ان الاقلية مخدوعة ، وجزء منفصل عن الشعب المصرى يجب ان يكون له من يدافع عنه ، وان يقولوا للاغلبية اننا نراكم متعصبين فنخشاكم ، واضاف قائلا :

انه احتمال مستحيل الحدوث الا ينتخب قبطى واصدر المجتمعون قرارا بالاجماع برفض التمثيل النسبى .. وجاءت المعركة فكان سعد زغلول وحزب الوفد يرشحون فى الانتخابات قبطيا فى دائرة تكاد تخلو من الاقباط .. مثل ويصا واصف فى المطرية دقهلية .. او يرشحون مسلما ليكون نائبا عن دائرة فيها نسبة عالية من الاقباط ، وكان كل منهما يفوز فى

الانتخابات ويخسر منافسوه التامين ، وكانت هذه الممارسة العملية بمثابة مدرسة للقومية والسياسة الدستورية يتعلم فيها الشعب ويتربى على الاخلاق الدستورية .

الحزب الوطنى .. والأقلية

هذا ما يقوله التاريخ .. لكن ماذا حدث الآن ؟ الذى حدث ان تغييرا ما طرأ على المجتمع المصرى .. بنسيجه الاسلامى والقبطى ، حتى انه كان غريبا على مسامعى ان يطرح مثقف قبطي رؤيته لترشيحات الحزب الوطنى على انها انتكاسة حقيقية لدور الاقباط فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية .. لكنه رفض بحسم ان يذكر اسمه فى اطار هذا التحقيق ، بينما اخذ احد المرشحين الاثنين الاقباط على قائمة الحزب الوطنى نفس الموقف ، ويبرر موقف حزبه بانه من الصعب ان يرشح الحزب الوطنى قبطيا لانه سوف يخسر مقعده ، وانه من الأجدر ان يرشح شخصا آخر لكى ينال هذا المقعد ! فيما راى المرشح الآخر انه لا داعى لمناقشة «الموضوع» .. لأنه لا اهمية للحديث عن الاغلبية والاقلية .. فالمسلم يعبر عن المسيحى .. والعكس صحيح .. لكن الغريب هو محاولة إغلاق الجراح على عجل .. ودون تطهير .. لكن البعض كان له راى آخر ..

يقول وليم نجيب سيفين فى البداية عن مغزى ترشيحات الحزب الوطنى على النحو الذى جاءت به :

كنت اتمنى ان تكون هناك ترشيحات من جميع الاحزاب ، وأن تدلى المعارضة بدلوها فى هذه الانتخابات ، ولا يسعدنى مطلقا ان يكون اعضاء الحزب الوطنى منفردين بالمجلس الجديد ، فالمعارضة جزء من النظام .

والراى والراى الآخر مطلوب ، اما عن ترشيحات الحزب الوطنى فقد كانت المفاضلة بين الممتازين منهم - هم كثيرون - مسالة صعبة .. ولكن معيار الاختيار فى النهاية هو تمتع هؤلاء الاعضاء بقاعدة شعبية عريضة .. وان كانت الكلمة الأولى والاخيرة للشعب .. ويضيف :

اما ما يقال عن تجاهل الاقباط وعدم تمثيلهم بنسبة معقولة فى ترشيحات الحزب فمن رايى انه «فى اطار نسيج مصر الواحد تذوب العنصرية ، فمصر عنصر واحد كما ان مقياس الاختيار هو امكانيات نجاح المرشحين ، فلا شك ان هذا كان محل اعتبار لدى قادته ، كما ان كل حزب لا يريد المغامرة بمقعد واحد ، ولذلك فإن شعبية المرشحين وامكانيات نجاحهم هو التى حكمت اختيارهم .. ايضا الدستور ينص على انه من حق رئيس الجمهورية تعيين عشرة اعضاء فى المجلس ، ولا شك انه سوف تحدث توازنات فى المسالة .. بالاضافة الى ان الاحزاب سوف ترشح بعضا منهم ، والبعض الآخر سوف يرشح نفسه مستقلا .

■ هل تعتقد أنه مطلوب من احزاب المعارضة ان تقوم بترقيع الثوب الممزق للحزب الحاكم .. ثم انها قاطعت الانتخابات ؟

- انا لا اعتقد بان هناك ثقوبا او خللا على المعارضة او غيرها اصلاحه ، ولكن اقول ان الدستور وفى المادة [٤٠] يسوى بين المواطنين فى الحقوق والواجبات .. وايا ما كان الامر فالمسلم يعبر عن المسيحى والعكس صحيح ايضا .

عدم ترشيح الاقباط إدانة للحزب الوطنى

■ يختلف انطون سيدهم صاحب امتياز جريدة «وطنى» (وهى صحيفة قبطية) مع وليم نجيب سيفين ويقول :

- إذا كان لى من تعليق قصير على ترشيحات الحزب الوطنى ومغزاها فهى تقدم منطقا غير مقبول .. خاصة وانه حزب الحكومة ، ونحن كاقباط لا حيلة لنا فى ترشيحاته ولا منطلقاته ، فهم يرشحون من يشاءون .. لكن إذا كان البعض - كوليم سيفين - يتصور نجاح المرشحين الاقباط فى الدوائر الانتخابية وان ترشيحهم مغامرة فهو مخطىء تماما فالاقباط كانوا يرشحون على قوائم حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين قبل عام ١٩٥٢ ، وكانوا ينجحون فى الدوائر التى رشحوا فيها ، وهناك دوائر انتخابية مثل روض الفرج والساحل والزاوية الحمراء فيها اغلبية قبطية ، والمسلمون فيها إخوة لنا واشقاء .. فلماذا لم يرشحوا فيها اقباطا ؟ ثم ماذا يضر الحزب الحاكم لو انه رشح عشرين قبطيا فنجح منهم عشرة او خمسة عشر نائبا ؟ انا اعتقد ان كلام الحزب الوطنى عن ان ترشيح الاقباط اصبح مقامرة هو دليل إدانة للحزب .. ودليل على عدم شعبيته .. فلو كان ذا شعبية لماخشى الا يحظى بتاييد الناس المرشحين ايا كانوا .. اقباطا ام مسلمين . وإذا كان البعض يتصور ان التعيين الذى سيقوم به رئيس الجمهورية سوف يعالج هذا الخلل فانا اقول ان التعيين ليس علاجا .. وإنما اصلاح الخلل ياتى من طريق ان تحترم الاحزاب وجود الاقباط ، وان كونهم اقلية لا يعنى الا يمثلوا فى البرلمان .

■ ومع هذه الرؤية يتفق مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار - فيقول :

- قراءتى الأولى لترشيحات الحزب الوطنى اكدت لى استبعاد العديد من العناصر ذات الخبرة والكفاءة ، مثل احمد موسى وصوفى ابو طالب وفتح الله رفعت وصبرى القاضى وسعد شلبى وغيرهم ، ويبدو لى انهم لايريدون ان يسمعوا رايا واحدا مخالفا لهم داخل الحزب ، كما ان هذا حدث على صعيد المراة ايضا ، فقد استبعدوا فرخندة حسن وشفيقة ناصر .. وهكذا .. والانكى من هذا انهم اخطاوا خطا فادحا فى التكتيك ، فقد استبعدوا [١٥٠] مرشحا وكانت النتيجة ان هؤلاء الآن رشحوا انفسهم .. وبذلك يقف الحزب الوطنى ضد الحزب الوطنى .. ثم تقول القراءة المتانية - ان الحزب الوطنى ايضا تجاهل الاقليات واخطا خطا فادحا وان كان غير مقصود .وانا اتفق مع كلام انطون سيدهم انه لو ان الحزب الوطنى واثق من شعبيته لكان رشح عددا كبيرا من الاقباط .. وعددا آخر من المراة ولكن هو حزب شعبيته وهمية ، وفى رايى ان الاقباط كان ممكن ان يحصلوا على مقاعد عديدة فى البرلمان ، وليست لديهم مشكلة فى الحصول على تاييد الناخبين ، لكن على اى الاحوال لن يهدد سوء الترشيح الذى صادف الحزب الحاكم قضية الوحدة الوطنية .. او الميراث الحضارى للعلاقة الخاصة بين الاقباط والمسلمين .

الحضور القبطى من خلال التفاعل الوطنى

■ ويقول الكاتب الاسلامى فهمى هويدى فى رؤية شاملة عن اوضاع الاقليات فى مصر :

ـ في تقديري ان ترشيحات الحزب الوطني لم تكن جيدة ، ولم تعالج بشكل سليم ، ولو كانت كذلك لكانت اكثر حفاظا على الوحدة الوطنية ، وليس معنى هذا انها مهددة .. فالوحدة الوطنية تتهدد حقيقة إذا اغلقت الدولة باب الترشيح في وجه الاقباط المستقلين ، وليس من الحصافة في شيء ان نغرق في دوامة تحديد عدد المقاعد .. كم للاقباط وكم لغير الاقباط ، او يخرج علينا من يطالب بتحديد عدد مقاعد هؤلاء .. ففي هذا خطأ فادح فيه نكوص شديد بما استقرت عليه القوى الوطنية في مؤتمراتها المبكرة فيما بين عامي ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ ، ويجعل الطريق مفتوحا نحو الصيغة اللبنانية ومن ثم فانا اعتقد ان الحضور القبطي يكون من خلال التفاعل الوطني وليس التمثيل النسبي .. وعلى الاقباط المساعدة الحقيقية .. ولا ينبغي التعلل بان «الظروف غير مساعدة» فهذا استسلام مرفوض ، ويجب التمسك بمصداقية وجود التيار القبطي .. في الترشيح والتصويت ايضا .. ليس كاقباط ولكن كقوى وطنية موجودة .

التمثيل النسبي نظرية مرفوضة

■ ويقول د. رفعت السعيد (عضو الامانة العامة لحزب التجمع) :

ـ اوافقك على ان ترشيحات الحزب الوطني جاءت قاصرة على جانبين .

اولا : عن إيجاد ترشيح متوازن للاقباط والثاني للمراة .. فإذا قلنا ان الاقباط يمثلون ٢٠٪ الوطن فليس في قدرة هذا «الخمس» ان يتواجد في اطار العملية الانتخابية بغير سند سياسي يضع مصلحة الوطن ووحدته فوق المصالح الذاتية وكان الاجدر بالحزب الوطني ان يرشح هذه النسبة من الاخوة الاقباط . لكي يصلوا بالانتخاب للبرلمان ولا ياتوا اليه من «كم السلطة» .. ومن ثم فهي ترشيحات جانبها الصواب وجاءت خاضعة للإبتزاز السائد من جانب جماعات التطرف الديني ولم تضع في اعتبارها مصلحة الوطن ويضيف :

ـ نظرية التمثيل النسبي نظرية رديئة ، فالاستعمار هو الذي فرض هذه النسبة عندما فرض ان يكون هناك وزير قبطي لكن الليبرالية المصرية ابتكرت طريقة افضل لتوحيد الوطن فلم تتقيد بنسبة ، ففي وزارات الوفد الاولى لم يتقيد سعد زغلول بعدد محدد ، بل انه عندما تقدم بوزارته للملك فؤاد الأول وبها وزيران قبطيان اعترض فؤاد بحجة زيادة النسبة فرد سعد بحسم «أنا ادرى بمشاعر شعبي» . وكان رايه ان التقيد بنسبة يضر بمصالح الوطن .. لكن لابد ان توضع النسبة ايضا في الاعتبار .. فقد تاتي باكثر من «الخمس» وقد لا تاتي .. ولكن لا نتجاهلها .. ولا باس ان يكون ٢٠٪ المسلمين من الاقباط .. ولم لا .. فكلهم مصريون وطنيون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات ..

لماذا إحجام الاقباط عن المشاركة السياسية

■ الدكتور محمد عمارة له رأي وتفسير متميز حول القضية برمتها .. فهو يؤكد بداية ان العقود الاخيرة شهدت احجام الكثير من الاقباط عن المشاركة في النشاط العام والسياسي على وجه الخصوص ، ويقول ان كتاب الاقباط يشكون من احجام الناخب المصري عن انتخاب المرشحين الاقباط بسبب تنامي التيار الاسلامي ، ويتفق د. عمارة مع الذين يكتبون حول هذه القصة من ان العقود الاخيرة بالفعل شهدت خللا ادى الى إحجام الناخب المسلم عن التصويت لمرشح قبطي ، مما ساهم في غيبة الاقباط من ميادين الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ، الا ان الدكتور عمارة يقول ان له رايا متميزا في تفسير اسباب هذا الخلل .. عن باقي الآراء المطروحة .

● يقول د. عمارة ان «مكرم عبيد» في الماضي كان يرشح نفسه في دائرة السيدة زينب ذات الجمهور المسلم وينجح فيما يشبه الاجماع .. لكن من المستحيل الآن ان يحدث هذا .. مع ان الاقباط هم الاقباط .. والمرشحون مثل مكرم عبيد .. والناخبون هم الناخبون .. لكن في رايي ان مكرم عبيد عندما كان يرشح نفسه كان المسلمون ينتخبونه على اساس انه زعيم من زعماء حزب الوفد ، ولذلك فإن مكرم عبيد حين خرج من الوفد ورشح نفسه في قنا لم ينجح ، فكان ينجح لا بصفته قبطيا وإنما لانه ينتمي للمؤسسة التي تقود الامة لتحقيق مشروعها القومي ، ومتى زالت عنه هذه الصفة انتهى الانتماء الذي يربط الجماهير به .

وبعد ان كان القبطي ينجح بالتزكية وبالاجماع لإنتمائه للمؤسسة التي تدعو لإستقلال الامة هو اليوم ايضا يستطيع ان ينجح وبالتزكية إذا انتمى لمشروع الاستقلال الحضاري الذي تتبناه الامة اليوم ويضيف :

ـ دليلي على هذا التناول والطرح ان التحالف الاسلامي في الانتخابات الماضية ينجح على قائمته احد الاقباط في معقل التنظيمات الجهادية الاسلامية «جمال اسعد» كما نجح على قائمة التحالف بعض رموز اليسار المتعاطفة مع الفكر التقدمي ، ولو رشح القبطي نفسه بعيدا عن قائمة التحالف لما نجح ولو رشح اليساري نفسه بعيدا عن هذه القائمة لما نجح بل ان فرج فوده رسب رسوبا مدويا في شبرا .. فالقضية ليست مسلما ونصرانيا وانما قضية مشروع حضاري . فالناخب المسلم يشعر بان عزلة الاقباط قبل ان تكون عزوفا عن ممارسة النشاط العام هي عزوف عن الانتماء لهذا المشروع الحضاري الجديد وهذه القضية الاجدر بالمناقشة !

■ د. ميلاد حنا رغم انه مسيحي الديانة إلا انه يتميز لكونه «نسيج وحدة» فهو نموذج للاعمدة السبعة للشخصية المصرية .. من الفرعونية وحتى الاسلامية .. وله رؤية واضحة وصريحة وتفجر كل الالغام .. يقول فيها :

ـ بداية مصر من البلدان القليلة التي يتمتع شعبها بتجانس كبير .. فهي ليست قبلية .. وليست طائفية .. وانما يميزها وجود ثلاث فئات المراة .. الاقباط .. النوبيون .. ليس الصعايدة .. وانما ذوو الرطانة الخاصة في الكلام وهم ليسوا على الخريطة الاجتماعية للوطن ! ولذلك فإن القوائم التي نشرت لمرشحي الحزب الوطني كانت تنم عن غباء شديد ممن اعدوها . ذلك انهم راعوا في الاختيار التوازنات الحزبية والعصبية والشخصيات التي لها نفوذ عائلي ليفرضوا وجودهم على الصناديق ، وفي تقديري ان اولى ضحايا قوائم الحزب الحاكم هي المراة .. التي تمر بإنتكاسة

خطيرة لمكانتها منذ ان اصبح لها دور حضارى مع ثورة عام ١٩١٩ .. وإذا كانت الحكومة تشكو من التطرف فاحد اسبابه عدم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية .. ومن ثم فهذا اول اخطاء «الثلاثة الكبار» اصحاب القوائم .. اما الخطأ الثانى فهو انه احد اسباب الحياة السياسية المصرية الوحدة بين الاقباط والمسلمين والتى تجلت بقوة منذ بدء نشوء الحركة الوطنية فى ثورة ١٩ .. ومنذ ادرك سعد زغلول مبكرا ان الشرخ الوطنى الذى احدثه اغتيال بطرس غالى اسفر فى النهاية عن قوة الحركة الوطنية .. ونجح سعد فى ان يحقق ما فشلت فيه الهند التى عجزت عن حل مشكلتها الطائفية وكانت مصر تتباهى امام الهند بتجاوزها لهذه المحنة عام ٢٣ .. ولكن والذى حدث ان الشخصية المصرية سارت حتى يوليو ٥٢ على قدمين لا على قدم واحدة هما المسلمون والاقباط .. الا انه منذ ٥٢ وحتى الآن لا يوجد تمثيل حقيقى للاقباط ولا يسمح بوجودهم داخل المجلس إلا كمصفقين خاضعين ، حتى يكونوا صالحين للترشيح مرة اخرى ، ويضيف د . ميلاد - رئيس الجمهورية من حقه دستوريا تعيين عشرة اعضاء وقد يرى البعض ان تعيينه لبعض الاقباط فى هذه المقاعد سوف يكون نوعا من اعادة التوازن للمجلس لكن فى رأيى ان المسالة ليست اختيار خمسة او ستة اقباط .. لان الرئيس مبارك سيكون امامه مشكلة اخرى وهى تمثيل التيارات المقاطعة للانتخابات «يمين يسار اسلاميين» ، ولا يمكن ان يحدث الحدث على مستوى ٤٤٤ مرشحا .. ويعالج بتعيين عشرة اعضاء كما انه لابد ستحدث مشاورات حول اختيار العشرة ومن العبث ان يكون لجهاز المخابرات وامن الدولة دور فى الترشيحات .. وانما يجب ان يكون هناك دور للمؤسسات المعنية .. باعتبار المسالة حضارية بالدرجة الاولى .. ولكى نكون منصفين ، فان حزبنا لو لم يكن قاطع الانتخابات كان سيصلح عيوبا كثيرة تسبب فيها الحزب الحاكم .

كلمة أخيرة

امسكت القلم ، صباح امس ، لاكتب «كلمة اخيرة» من بورسعيد عن الانتخابات وما يحدث بها . ولم استطع ان امنع نفسى من القاء نظرة على إحدى الصحف

اليومية ، للإطلاع على اخر انباء ومسرحية الإنتخابات واصابنى الذهول والفجيعة عندما قرات

خبر وفاة رجل عجوز فى بنها ، وقيام اطباء احد المستشفيات بالقاء جثته فى العراء خارج المستشفى !!!! والخبر يقول ، ان

محافظ القليوبية شاهد متسولا عجوزا فى احد شوارع بنها ، فى حالة يرثى لها ، ويلتقط بقايا الاطعمة ، والفتات من صناديق القمامة «لياكل» . وقام المحافظ على الفور باستدعاء سيارة اسعاف «باللاسلكى» ، وتم نقل الرجل الى مستشفى بنها العام .

والخبر لا ينتهى عند ذلك الحد ، فبعد ٢٠ يوما تلقى مامور قسم بنها ، بلاغا بالعثور على جثة مجهولة ملقاة امام المستشفى !! وتبين بعد المعاينة ان الجثة لنفس العجوز الذى نقله المحافظ الى المستشفى بنفسه ، وتبين ان العجوز لم يتلق اى علاج ، وانه تُرك فى المستشفى ٢٠ يوما بلا علاج او دواء حتى لفظ انفاسه الاخيرة ثم القى به المسئولون فى قارعة الطريق امام المستشفى .

ويضيف الخبر الغريب العجيب ، ان المباحث تحفظت على تذكرة العلاج التى وجدت مع المتوفى ، والمفاجاة انها بيضاء ، ولم يدون بها اى علاج او دواء !! انتهى الخبر الذى جعلنى العن الايام السوداء التى سمحت لمثل هؤلاء المسئولين بالوصول الى مراكزهم .

انتهى الخبر الخطير الذى يمثل علامة ومؤشرا إلى مدى تدهور المشاعر الإنسانية لدى المسئولين ، الذين اصبحوا يتجاهلون آدمية شعب مصر .

انتهى الخبر الذى اكد ان حقوق ابناء مصر لم تضع ، وهم احياء فقط . بل ان المسئولين يسرقونها منهم ، وهم اموات ايضا .

لو وقعت هذه الحادثة فى دولة «درجة عاشرة» لإستقالت الوزارة . وتمت محاكمة وزير الصحة واطباء وجزارى مستشفى بنها العام فورا . هل وصل بنا الحال من التدهور فى

الاخلاقيات والسلوكيات والادمية الى حد إهدار حقوق وادمية الانسان المصرى الى هذا الحد المقرر ؟ اين شرف المهنة التى يمارسها هؤلاء الاطباء ؟ ماذا سيفعل بهم وزير الصحة إذا تخلى سيادته عن العمل بالسياسة

وحاول إدارة وزارته ؟ وهل يعقل ان يستمر طبيب واحد او حتى ممرضة فى عملهم بهذا المستشفى بعد الجريمة التى ارتكبوها يا وزير العدل ؟

وبقيت كلمة اوجهها الى الدكتور عبد الوهاب سيد احمد محافظ القليوبية ، لقد اخطات يا سيادة المحافظ عندما ارسلت ذلك العجوز الى المستشفى العام .

فلقد كانت فرصته فى الحياة ، وهو ياكل القمامة ، ويعيش مع الحيوانات فى الطرقات افضل كثيرا من دخوله مستشفى عاما فى مصر فى هذا العهد الردىء .. استغفر الله العظيم .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

محمد مصطفى شردى

الحزب الوطني يلاعب نفسه وأحزاب الأنابيب احتياطي ..!!

بقلم : سعيد عبدالخالق

اصبحنا الان نعيش زمن المغالطات والدجل السياسى والتصريحات الكاذبة ، مثلا يقف مسئول كبير مثل الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء وامين عام الحزب الوطنى ، ليعلن ان جميع احزاب المعارضة شاركت فى انتخابات مجلس الشعب . والحقيقة ان الحزب الوطنى يلاعب نفسه ، بعد استعانته باحزاب الانابيب وبعض المستقلين للقيام بدور الاحتياطي او الكومبارس ! لقد اعلنت احزاب الوفد والعمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات . وقررت الهيئة العليا للوفد ، فصل العضو الذى لايلتزم بالمقاطعة ويتقدم باوراق ترشيحه فى مسرحية الانتخابات . وفعلا اصدر فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، قرارا بفصل ٣١ عضوا من جميع تشكيلات الحزب لمخالفتهم قرار المقاطعة واشتراكهم فى الانتخابات . ورفض فؤاد سراج الدين ، تاجيل اصدار هذا القرار . كما رفض من قبل جميع التبريرات التي رددها بعض المفصولين للسماح لهم بخوض الانتخابات . ونفاجا فى نفس الوقت ، بان الدكتور والى وامثاله يصرون ويزعمون ، ان جميع احزاب المعارضة شاركت فى الانتخابات . إن خروج ٢٠ او ٣٠ عضوا على الالتزام الحزبى ، لايعنى تصدع الحزب او وجود انشقاق . كما لايعنى ايضا ، ان هؤلاء النفر يمثلون اغلبية ! لقد انشق عن الحزب الوطنى الحاكم مئات الاعضاء ، ورشحوا انفسهم مستقلين ضد مرشحى الحزب . بل ظهرت تحالفات بين بعض مرشحى الحزب الوطنى عن العمال او الفئات مع المنشقين ، لضرب واسقاط مرشحى الحزب الوطنى . مثلا فى بورسعيد ، دفع مرشح الحزب الوطنى عن الفئات فى احدى الدوائر ، نائبا سابقا وقيادة عمالية ، الى خوض الانتخابات مستقلين لاسقاط مرشح الحزب الوطنى عن العمال فى نفس الدائرة . وتحولت المعركة الانتخابية فى معظم الدوائر ، الى صراع وضرب تحت الحزام بين مرشحى الحزب الوطنى والمنشقين عنه الذين تقدموا باوراق ترشيحهم ، وضربوا بالالتزام الحزبى عرض الحائط . ووصل الامر ، فى بورسعيد ايضا ، الى اضطرار بعض شباب الحزب الوطنى ، الى اصدار منشورات ضد مرشحى الحزب الوطنى نفسه . وتحت يدنا احد هذه المنشورات !. وما يحدث فى بورسعيد ، تشهده جميع محافظات الجمهورية . وليس سرا ، ان المحافظين الذين القت امانة الحزب فى القاهرة بترشيحاتهم فى سلة المهملات ، يؤيدون ويساندون ، لستة خفية ، تضم المستقلين ذوى الشعبية ، ويبذل المحافظون قصارى جهدهم لانجاح هذه « اللستة » لاسباب عديدة ، منها ان تتاكد القيادة السياسية فى القاهرة من سوء اختيارات الدكتور والى وكمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب ، اللذين انفردا باعداد قوائم مرشحى الحزب . واعلنا امام القيادة السياسية قبل توقيعها على كشوف المرشحين ، بانهما لم يجدا فى مصر احسن وانظف من هؤلاء المرشحين !! كما يسعى المحافظون لانجاح « اللستة الخفية » لضمان ولاء اعضاء « اللستة » فى المرحلة القادمة ، وحتى يرجع الفضل فى نجاحهم الى « البيه المحافظ » . مثلا فى بورسعيد ، تقدم سامى خضير المحافظ بكشف يضم ١٨ مرشحا لاختيار مرشحى الحزب . ونجح احد قيادات الحزب ببورسعيد ، ومن المعارضين للمحافظ ، فى اعداد قائمة المرشحين حسب مزاجه الخاص ، والقيت ترشيحات سامى خضير فى سلة المهملات ، واصبح المرشح القيادة ، يهدد الان سامى خضير بعزله من منصبه ، بفضل اتصالاته الواسعة واياديه البيضاء الممتدة الى القاهرة !! وطبعا لن يلوم احد سامى خضير ، اذا بذل قصارى جهده لانجاح « اللستة الخفية »

المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

واسقاط « لستة المرشح القيادة » ، فقد اصبحت المعركة الانتخابية مسألة حياة او موت بين قيادات الحزب الوطني نفسه !!.

هذه هي المعركة الانتخابية الدائرة الان ، ولايشعر بها احد . انها صراع بين ديناصورات الحكومة والحزب الحاكم . لاثبات الوجود وإظهار فشل الطرف الاخر وعدم قدرته على الاختيار . وتشارك احزاب الانابيب وبعض المستقلين في الملعب . ولعل وعسى ، يسقط كرسى هنا او هناك ، وسط الاشتباكات الحامية بين قيادات الحزب الحاكم .

كل هذا يحدث ، لان نظام الحكم ضرب عرض الحائط بأراء الشرفاء ، وصادر حق الشعب في مناقشة قانون الانتخاب ، واعتاد النظام على اطلاق تصريحات للاستهلاك المحلى ، ويقال فيها مرة ، ان احزاب المعارضة شاركت في الانتخابات ، ويقال فيها مرة اخرى ، ان عدد قضاة مصر ، لايكفي للاشراف الحقيقي على جميع مراحل العملية الانتخابية . ويقال فيها مرة ثالثة ، ان الدولة وفرت جميع الضمانات لنزاهة الانتخابات ، ووفرت كافة الضمانات التي تحقق انتخابات حرة تحترم ارادة الجماهير سواء في الترشيح او الانتخاب .

انهم يضحكون على الشعب .

المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

جبهة قومية !!

بقلم : دكتور إبراهيم دسوقى اباظة

الحمد لله والنصر من عند الله والف مبروك لمرشحى الحزب الوطنى فسوف يفوز اغلبيتهم بالتزكية ان شاء الله .. وسوف يسقط بعضهم ايضا بالتزكية لصالح المستقلين الذين سيتحولون بعد النجاح باذن الله إلى اعضاء فى الحزب الوطنى !!

والمسالة محسوبة فلابد ان يكون ثمانون فى المائة على الاقل من اعضاء البرلمان من الحزب الحاكم حتى يصبح انتخاب رئيس الجمهورية مضمونا .. اما بقية اعضاء المجلس فليس مهما ان يكونوا من هذا الحزب أو ذاك مادام وجودهم العددى لا يؤثر على عملية انتخاب الرئيس !!

لماذا اذن هذه التمثيلية السخيفة التى نجدها فى وسائل الاعلام الحكومية وفى الشوارع والميادين العامة وكاننا امام انتخابات حقيقية توزن فيها اصوات الناخبين بميزان من ذهب ؟!!

اننا متاكدون من ان الحكومة سوف تجرى هذه المرة ولاول مرة اول انتخابات نزيهة فى تاريخ مصر لا بسبب حياد وزير الداخلية .. ولا بسبب نزاهة اعوان المحافظين والحكم المحلى .. ولكن بسبب مقاطعة احزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات .. فلماذا تزور الحكومة الانتخابات بعد هذه المقاطعة ؟ وما هى مصلحتها فى التزوير الان ؟! هل ستزور الانتخابات ضد حفنة مبعثرة من المستقلين لا حول لهم ولا طول امام هيلمان الحكومة بل ومنهم من وعدته الحكومة نفسها بقبوله عضوا فى الحزب الوطنى فى حالة فوزه فى الانتخابات ؟!

حرام ان يضيع وقت الناس فى هذا التهريج .. وان تستهلك اجهزة الاعلام فى الطبل والزمر لهذا العبث .. ودعونا نلتفت الى ماسينا .. ونلعق جراحنا التى فجرتها حكومات الحزب الوطنى على امتداد عقدين كاملين

دعونا نلتفت الى داخلنا المثقل بالهموم والاوجاع لنعيد النظر فيه ونعمل على حل مشكلاته ومعضلاته ان بداخلنا هموما طارئة افرزتها ازمة الخليج لعل اخطرها تراكم البطالة بسبب العمالة العائدة ونضوب التحويلات وهبوط عائد قناة السويس .. وانهيار الدخول السياحية .. وهذه الهموم الطارئة تسبب خسائر مالية لا يكفى اسقاط الديون او المعونات الخليجية لتغطيتها .. اما الهموم المزمنة .. فلازالت مصر تتخبط فى مشكلاتها بلا نتيجة ولا حل .. وهل حلت مشكلة التعليم او الاسكان او الصحة او استصلاح الاراضى او القطاع العام ؟! وإذا كانت هذه المشكلات كلها تبحث عن حل فهل هناك طريق اخر لحلها غير الديمقراطية الحقيقية ؟!

لقد جربنا دكتاتورية القوة وسلطة المدافع والدبابات زهاء الاربعين سنة فلم نجد غير الهزائم والخراب فلماذا لا نجرب الاسلوب الصحيح للحكم

هل صحيح ان مصر لم تنضج بعد للتطبيق الديمقراطى وان الجهل والامية السياسية تعطل من هذا التطبيق ؟!

ثم هل صحيح ان شعب مصر يستمرىء الطغيان ويهوى العبودية فهو الشعب الذى صنع الفراعين ثم عبدهم كالهه من دون الله ؟!

ولا نشك ان وراء ترديد هذه الادعاءات نفوسه مريضة وارادات متخاذلة لا تقوى على مواجهة الواقع ومحاولة تغييره .. فكل هذه المزاعم ليست الا ابوابا للهروب السهل من تحمل المسئولية فى بناء هذا الوطن فماذا فعل المثقفون والمستنيرون من اجل زحزحة كابوس الطغيان من فوق صدر هذا الشعب ؟!

اقول لقد فعل بعضهم شيئا .. ولكن معظمهم اتخذ صفوف المتفرجين او اللامبالين .. وحتى هؤلاء الذين فعلوا لم يتجاوزوا فى افعالهم حدود الكتابة والكلام .. بينما الاخطار المحدقة بمصر تقتضى الكثير من المواقف والتصرفات التى تتجاوز هذه الحدود .. فقد مل الناس الكتابة الحماسية .. والخطب الرنانة واجتمعت قلوبهم على البحث عن شىء عملى يخلصهم من هذا البلاء ويفتح امامهم افاقا جديدة من الامل والرجاء .

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

وهذه مسئولية الاحزاب والجماعات السياسية فى المقام الأول .. وايضا مسئولية كل الذين تعلموا وتثقفوا من اهل مصر فهؤلاء جميعا مدعون الى التلاحم والتماسك فى جبهة وطنية تدفع بكل ثقلها فى اتجاه الديمقراطية .. وتنادى بقوة وعزم من أجل دستور جديد يعيد للامة حقوقها وينظم شئونها ويملى ارادتها فهذا الاصلاح الدستورى لابد وان يسبق اى اصلاح آخر .. فقد اعيتنا الحكومات المنغلقة والسلطات السائبة التى كلفت هذا الشعب اطنانا من الاموال واصبح الحساب مطلوبا والرقابة الشعبية واجبة والخضوع لكلمة الشعب هو الاصل والاساس فى البقاء فى السلطة والاستمرار فى ممارستها عنوة ورغم انف الاغلبية.

وإذا صح لقوى الامة من احزاب واتحادات ونقابات ان تختلف وتتردد بالامس حول تشكيل جبهة وطنية من اجل الديمقراطية فانه لا يصح لهذه القوة ان تقف اليوم نفس الموقف فالسفينة موشكة على الهلاك، وكل شىء فى انهيار وتراجع حتى اصبح الجميع مهددا فى قوته وامنه ولم يعد مفر من التلاحم والتساند حول الهدف الذى نسعى اليه جميعا على اختلاف الاراء والسياسات الواجب انتهاجها لانقاذ البلاد من ورطتها.

فموقف القوى المعارضة اليوم لا يليق بمسئولياتها .. ولا يرتفع الى مستوى المخاطر التى تواجهها البلاد .. ومادامت القوى المعارضة الرئيسية قد قاطعت الانتخابات فلماذا لا تتشابك ايديها فى جبهة صلبة تعبر عن هذا المطلب الاساسى وتناضل من اجله ووراءها ولا شك قطاع عريض من الامة ينتظر منها هذه الخطوة الضرورية.

المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج وقانون الانتخابات المصرى

بقلم : دكتور : الشافعى محمد بشير

كم مليار جنيه خسرتها مصر والأمة العربية بسبب ازمة الخليج .. وكم من البيوت المصرية دخلها الحزن وشملتها الكآبة نتيجة عودة الالاف من الاسر المصرية بعد ان ضاعت مدخراتها وشقاء عمرها فى العراق والكويت .. وكم من اخطار واهوال تهدد المنطقة كلها اذا مانشبت الحرب واستخدمت فيها الاسلحة الكيماوية والبيولوچية بل والذرية عندما ينطلق مارد الانتقام من قمقمه فى الشرق الاوسط ؟؟ كم .. وكم .. وكم من خسائر ومخاطر واهوال واحزان بسبب غزو الرئيس العراقى لدولة الكويت ؟؟ .

ان ما فعله الرئيس صدام حسين فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ لايختلف عما فعله هتلر فى ليلة ٣١ اغسطس ١٩٣٩ عندما امر قواته بغزو بولندا ، ولم يصبح صباح اول سبتمبر الا وكانت طائرات بولندا قد ضربت وهى راقدة على الارض واصبح جيشها بلا غطاء جوى مما سهل ابتلاع الدولة البولندية فى لمح البصر .. ولكن الذى ابتلع الدولة البولندية تقيأها دما والعياذ بالله . وخر مهزوما مدحورا ثم منتحرا فى حديقة المستشارية الالمانية ، حيث القى عليه البنزين واشعلت فيه النيران ولم يبق منه الا الرماد الاسود مع خراب ودمار بلاده ومذلة شعبه وملايين الارامل واليتامى والثكالى من الزوجات والابناء والامهات .

كل ذلك كان راجعا لانفراد الحاكم النازى بالحكم فى غياب الديمقراطية الحقيقية مما كان سببا اساسيا فى إثارة الحرب العالمية الثانية .. ولهذا اهتم واضعو ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ بحقوق الانسان فى التعبير عن رأيه وفى الاشتراك فى حكم البلاد من خلال انتخابات حرة نزيهة ، فنصت المادة الاولى فى الميثاق على ان من مقاصد الامم المتحدة(تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا) باعتبار ان السلام العالمى يتاكد ويتعزز فى ظل الديمقراطية التى تحول عادة دون نزوات وشطحات ومغامرات الحكام الذين لايجدون امامهم نوابا احرارا اقوياء يقولون لا عندما يتعين قولها لإيقاف الحاكم عند مصالح الشعب واحترام حقه فى المشاركة الفعلية فى صنع القرار .

ان هتلر وصدام حسين لم يجدا امامهما برلمانا منتخبا انتخابا حرا ديمقراطيا من المواطنين يشارك مشاركة فعالة فى صنع القرار .. ولهذا انفتح الباب امام التصرف الفردى للحاكم دون مشورة مخلصة تجنبه وتجنب البلاد مخاطر الزلل والتهور والخسارة والخراب .. وما ازمة الخليج إلا نتاجا لغياب الديمقراطية فى العراق ..

وهنا نصل لواقع مصر فى انتخابات مجالسها الشعبية منذ عشرات السنين .. ففيما عدا انتخابات ممدوح سالم عام ١٩٧٧ فان الانتخابات المصرية قبل ذلك وبعد ذلك لم تسلم من التدخل السىء للحكومة بالتزوير والتزييف لانجاح نواب لايختلف وجودهم عن عدم وجودهم امام رئيس الجمهورية المصرية الذى يصدر مايشاء من قرارات ويتخذ مايشاء من تصرفات قد تقود البلاد الى مخاطر واضرار يمكن تجنبها بالمشورة الحسنة والديمقراطية الصحيحة فى ظل انتخابات حرة نزيهة لبرلمان حر نزيه .

ان احداث الخليج تفتح اعيننا جميعا الى خطر السلطة الواسعه فى يد الحاكم العربى .. وتفتح اعيننا اكثر لخطورة غياب البرلمان الذى يمثل الشعب تمثيلا صادقا يجعله حريصا على المشاركة الجادة فى الحكم بالكلمة الحرة النزيهة الشجاعة بحيث يرشد الحكام الى ما فيه الخير ويردهم عما فيه الشر ويحاسبهم ويسحب الثقة منهم بمقتضى الدستور والقانون للحيلولة دون انتهاج سياسات تضر بالناس وتخرب بيوتهم وتدمر مصالحهم كما فعل حاكم العراق وكما فعل غيره وما زالوا يفعلون ..

وهنا نأتى لمشروع قانون الانتخابات المصرى الذى وضعته اللجنة المشكلة من الدكاترة رمزى الشاعر وكمال ابو المجد والمستشار احمد رضوان واللواء الدكتور سامى الحسينى واللواء احمد رضوان والمستشارين من وزارة العدل .. هذا المشروع الذى نشرته جريدة الوفد يوم ٢٠ سبتمر لم يوفر الضمانات التى تكفل نزاهة الانتخابات واختيار مجلس شعب يعبر عن الناس تعبيرا صادقا .. بل ان مشروع القانون مازال يفتح الباب واسعا لتزوير ارادة الناخبين كما حدث فى جميع الانتخابات والاستفتاءات السابقة قبل وبعد انتخابات ممدوح سالم رحمه الله .

ان اللجنة المشار اليها لم تاخذ بالضمانات التى نادى بها نادى القضاة واساتذة الجامعات واحزاب المعارضة كما لو كانت آراء هؤلاء صرخة فى الهواء او طلقة فى الفضاء بلا ادنى قيمة .. فالمشروع لم يضع الانتخابات تحت الاشراف الكامل للقضاة ووكلاء النيابة ، ومعنى هذا استمرار الاوضاع السابقة التى تفتح ابواب تزوير الانتخابات فى اللجان الفرعية بصفة خاصة .

ان اكبر واهم ضمانة لنزاهة الانتخابات هى وضعها تحت الاشراف الكامل للقضاة ووكلاء النيابة .. واذا لم يكن عدد هؤلاء كافيا لإجراء الانتخابات فيمكن تكملتهم برؤساء واعضاء الادارات القانونية فى اجهزة الدولة والقطاع العام .. وهؤلاء عددهم كبير يغطى مع الهيئات القضائية كل اللجان الرئيسية والعامة والفرعية .

ومن اجل هذا فإننا نقترح تعديل الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ من مشروع قانون الانتخابات المعروض على السيد رئيس الجمهورية على النحو التالى :

(يعين رؤساء اللجان الفرعية من بين اعضاء الهيئات القضائية والادارات القانونية باجهزة الدولة والقطاع العام . ويصدر بتشكيل اللجان الرئيسية والعامة والفرعية قرار من وزير العدل) .

اما الفقرة الخاصة بمندوبى المرشحين فى اللجان فإننا نرى ضرورة تاكيد ضمانات عدم القبض عليهم وطردهم من اللجان كما حدث فى الانتخابات الماضية وآخرها انتخابات مجلس الشورى التى طرد منها مندوبو المرشحين وسيق بعضهم الى الحجز فى اقسام الشرطة مع المجرمين واللصوص بينما كانت تجرى عمليات تزوير بطاقات الانتخابات .

ان الله سبحانه وتعالى يقول ﴿ فاعتبروا ياأولى الابصار ﴾ ، واذا لم نعتبر من اخطاء الماضى واخطاره واحداث الحاضر ومخاطره داخليا وخارجيا فمتى نعتبر ؟؟ واذا لم ناخذ العبرة من احداث المنطقة ونصلح احوالنا ومن بينها وسائل اختيار حكامنا وبرلماننا .. فمتى نفعل ذلك ؟؟

رأى حر

أؤيـد ... وأعـارض!!!

بقلم : احمد ابو الفتح

●● اتمنى ان توقف جريدة «الوفد» وكل جرائد الاحزاب التى قررت مقاطعة (الانتخابات) نشر اى خبر عن هذه التمثيلية التى تسميها الحكومة (انتخابات) فلا تنشر اسماء المتقدمين للترشيح ولا من ستختارهم الحكومة كاعضاء فى ذلك المجلس الذى يحمل ظلما اسم (مجلس الشعب).

●● الشعب انتخب للمجلس السابق ٧٦ نائبا رفضت الحكومة ومجلسها دخولهم المجلس وادخلت بدلهم ٧٦ لم ينتخبهم الشعب ... ورغم ذلك تصر الدولة على ان المجلس اسمه (مجلس الشعب).

●● الحكومة (تنتخب) انصار الحكومة.

●● انصار الحكومة يصفقون ويقبضون المكافات وينعمون بالامتيازات وغير الامتيازات ثمنا للتصفيق للحكومة.

●● هل تتصور الحكومة ان المصريين بهذه الدرجة من الغباء كي يصدقوا بعد مهازل مجلسين باطلين ونواب لايدخلون المجلس وساقطون فى الانتخابات يستولون على العضوية.

●● ٣٨ سنة استغفال للمصريين باسم (انتخابات).

●● (الانتخابات) اصبحت من ابرز علامات انتقال مصر من النظام الديمقراطى الذى تقرر فى دستور ١٩٢٣ الى النظام الدكتاتورى.

٩٩,٩٩ ... من يصدق ؟!

●● منذ اعلنت الدكتاتورية انه قد تم انتخاب الدكتاتور بنسبة ٩٩,٩٩٪ سقطت مصر من عداد الدول المحترمة الى مصاف الدول المتخلفة.

●● اهم الانتخابات التى يتم اجراؤها فى الدول المتحضرة لاتصل نسبة التصويت فيها الى ٧٠٪.

●● انتخابات الرئاسة فى امريكا او فى فرنسا او ايطاليا والانتخابات البرلمانية فى كل الدول الاوروبية لاتصل نسبة التصويت الى ٧٠٪ ونسبة النجاح الى اكثر من ٥٥٪.

●● اما فى مصر ومن سارت فى ركبها منذ قامت الدكتاتورية فلا يزال رقم ٩٠٪ هو المسيطر على ماتعلنه الحكومات من (نتائج). (!)

●● بالله عليكم من يصدق ان ٩٤٪ قد صوت على استفتاء حل مجلس الشعب (؟!).

●● بالله عليكم من يصدق ان هناك (انتخابات) بعد اعلان الحكومة بما اسمته نتائج الاستفتاء الخاص بحل مجلس الشعب والقول بان اكثر من ٩ ملايين اشتركوا فى هذا (الاستفتاء).

●● تسعة ملايين ... من اجل (استفتاء) على حل مجلس خايب ومحكوم ببطلانه من اعلى محاكم الدولة.

اسوأ ماترتكبه النظم

●● اسوأ مايمكن ان يرتكبه نظام هو السعى الى استغفال الشعب.

●● الشعب لاينطلى عليه الاستغفال.

●● تدريجيا مع استمرار الاصرار على الاستهانة بمقدرة الشعب على كشف الادعاءات غير الصحيحة ... تدريجيا يفقد الشعب اولا : تصديق ماتعلنه الحكومة ثم يفقد الثقة فى تصرفاتها ثم تنقطع صلته بها فلا هو يتعاون معها الابقدر مايحققه للواحد مصلحته الذاتية.

●● والدولة التى تصل الى فقدان التعاون بين شعبها وحكومتها وتصبح الرابطة هي المصلحة الخاصة للافراد لابد ان تتدهور وان تنزلق من الرخاء الى الفقر ومن التقدم الى التخلف ومن العمل الصادق الى النفاق الرخيص (بالدم والروح) .

والأمر العجيب

●● الامر العجيب انه كلما انفرط تعاون الشعب مع الحكم زادت سعادة النظام .

●● تزداد سعادة النظام لان عدم التعاون يلغى رقابة الشعب على تصرفاته .

●● والغاء رقابة الشعب على النظام تيسر له انطلاق يده فى كل الامور .

●● وينتهي الامر بالدولة الى شعب يبحث عن مصالحه الخاصة والى حكم يتصرف وفق مايعنى له من افكار وقرارات .

●● الرباط الوطنى يتمزق وتتكرر على السنة الناس عبارة (ياعم البلد مش بلدنا) .

●● ومادامت (البلد مش بلدنا) يستبيح الكثيرون العدوان على كل المقومات فينتشر النهب والسلب والاثراء الحرام والرشوة وتسليط الموظفين على الناس ... وهكذا ... وهكذا .. ولا يعلم الا الله مدى عمق الهاوية التى يهوى الى قاعها الوطن .

الفرحة الحزينة

●● الفرحة التى تريد الحكومة ان تزفها الى قلوب المصريين هى اعلان امريكا اسقاط الديون العسكرية وتقديم بعض الدول العربية وغير العربية (معونات) لمصر وقرب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

●● هذه الفرحة وان كانت تلقى بعض الاستقبال عند عدد من رجال الاعمال الا انها لم تصادف اى تقبل عند الغالبية العظمى لدى المصريين الذين ترتفع الاسعار عليهم يوما بعد يوم.

●● بل هناك بين المصريين من استقبل انباء التنازلات عن الديون والاتفاق مع صندوق النقد الدولى بالحزن لانهم على ثقة بان الحكومة ستسعى بعد الاتفاق الى الاقتراض من جديد وتكبيل مصر بديون جديدة.

●● وتجربة التصرف فى عشرات مليارات الدولارات التى تم اقتراضها باسم مصر لايمكن ان توفر السعادة والاطمئنان بالنسبة لعقد الحكومة القائمة او اى حكومة لاتاتى عن طريق نظام ديمقراطى سليم لاية قروض جديدة.

●● لقد قيل ان القروض قد تم انفاقها على اصلاح البنية الاساسية فاذا بسكان الجيزة تاتيهم المياه مختلطة بقاذورات المجارى.

●● المصريون متاكدون من نزاهة المهندس حسب الله الكفراوى ومن وطنيته ومن ان قلة الاعتمادات المرصودة سنويا لمشروعات الصرف الصحى هى التى اوصلت ماء الشرب لان يتلوث بالمجارى.

●● وبعد ذلك يقولون ان القروض والاعانات قد تم انفاقها على بناء البنية الاساسية.. «!!»

●● انها ليست فرحة ان تاتى الحكومة معونات وان تستطيع ان تقترض فكم من عشرات المليارات وصلت الى يد الحكومة ومع ذلك تدهور الانتاج المصرى وارتفعت الاسعار فما سياتى من المال لن يكون مصيره افضل من مصير ماأتى فى السنوات الماضية.

مادامت الحكومة هى نفس الحكومة

●● مادامت الحكومة هى نفس الحكومة كيف يمكن ان يامل اى انسان ان يتحسن الوضع فى مصر.

●● ليست الحكومة ولا اقصد الحكومة القائمة وحدها بل كل حكومات مابعد سنة ١٩٥٢ هى التى اوصلت مصر الى هذا الحال.

●● الديون التى تتنازل امريكا ودول اخرى والمساعدات التى ستقبضها مصر سيدفع جنود وضباط مصر ثمنها من ارواحهم ودمائهم اذا ماشتعلت نيران الحرب.

●● كم ياترى سيكون نصيب الارامل واليتامى من هذه الاموال وكم سيكون ماينفق على المظاهر او ينتقل الى خارج البلاد.

●● وهل ينفتح باب الاقتراض مرة اخرى يامل ان ياتى دكتاتور باعن مثل صدام حسين ويحتل ارض دولة عربية فنرسل رجالنا للدفاع عن الحق العربى فتبادر الدول الدائنة الى الغاء الديون؟!!

أؤيد.. وأعارض

●● إننى أؤيد الدفاع عن الارض العربية وفى نفس الوقت اعارض ان تستمر الحكومات يتم فرضها على مصر ليعيش حزبها فى رفاهية الاستغلال بينما يزداد فقر مصر.

●● هل معقول أن حكومات الانغلاق ثم الانفتاح ثم انغلاق وانفتاح هى التى ستنهض بمصر.

●● الاقتصاد المصرى مريض عبارة يكتبها ويرددها كتاب الصحف الحكومية.. من الذى اوصلها للمرض.. هل جاءت جرثومة من الخارج اصابت الاقتصاد بالمرض.. أم هل نداويها بالتى كانت هى الداء.. اى نداوى الاقتصاد المريض بالحكومات التى تسببت فى المرض..(!!)

●● كنت اتصور اننا على اعتاب عهد جديد يحقق للمصريين كل حرياته واكرر كل حرياته فلا تبقى القوانين المخجلة مثل قانون الاحزاب او الصحافة او «سخافة قومية الصحف» او.. او.. فقانون الطوارىء لم ينقذ الدكتور المحجوب من القتل فالأمن لايستقر بالاحكام العرفية ولابقوانين الصحافة أو الاحزاب ولابمجلس شعب مصطنع ولابخمسين فى المائة عمال وفلاحين.. ولابصحافة «قومية».. فكل هذه مقومات التخلف الذى يوصل الى الفقر.

●● فلتقاطع صحف الاحزاب كل انباء اللعبة المملة والسخيفة المسماة انتخابات فكفى مصر ماصابها.. والله المستعان به لتعود مصر الى سواء السبيل

برلمانيات

المستقلون قادمون

لاشك ان المعارضة خافت من خوض المعركة الانتخابية.. فالانتخابات الفردية لها مواصفات وحسابات تختلف عن انتخابات القائمة.. وقد ظلت المعارضة لسنوات تنادى بالانتخابات الفردية وتعلن على الملا ان لها شعبية تفوق شعبية الحزب الوطني وانها وانها.. ولما جاءت ساعة الصفر.. هربت من الساحة والدليل على صحة هذه الاقوال ان اعضاء حزب الوفد..الواثقون من

انفسهم وشعبيتهم دخلوا المعركة امثال علوى حافظ واحمد طه وصلاح توفيق وغيرهم.. وما ينطبق على حزب الوفد ينطبق ايضا على حزب التحالف الذى حسب الحسبة جيدا ووجد ان نزوله المعركة بموقفه من قضية غزو الكويت ووقوف الحزب مؤيدا لموقف صدام.. معناه الانتحار السياسى. لان الشعب كله، يرفض هذا الموقف وحتى حزب الاحرار نفسه يعرف رئيسه جيدا بتجربة الانتخابات الفردية منذ سنوات التى دخلها وفشل فيها. !

وظاهرة انسحاب بعض فصائل المعارضة صاحبتها ظاهرة جديدة وهى كثرة عدد المرشحين المستقلين سواء الذين ينتمون الى احزاب أو الذين لاينتمون حتى بلغ عددهم حوالى ٢٣٧٨ مستقلا وهذه الظاهرة معناها وجود خلل فى النظام الحزبى فى مصر سواء فى الحزب الوطنى او احزاب المعارضة.
لان كثرة عدد المستقلين معناه ان الاحزاب مش عجباه وانه لايتفاعل معها وانه وحده كمستقل له مكانته..

ولو راجعنا اسماء بعض المستقلين فسنجد منهم شخصيات لامعه.. وسينجح على الاقل نسبة ٢٠٪ منهم وسيدخلون المجلس وهم يشعرون أنه لافضل لاحد عليهم.. لهذا سيكونون قوة معارضة.. وستشهد الدورات القادمة للمجلس بزوغ نجوم برلمانية جديدة.. وكلنا نتذكر مجلس ١٩٧٦ حينما بزغ نجم الدكتور محمود القاضى والمستشار ممتاز نصار وخالد محيى

الدين وابو العز الحريرى وعادل عيد وغيرهم.اننى اتوقع نجوما آخرين سيلمعون فى سماء المعارضة من المستقلين او من الحزب الوطنى المنشقين ووقتها ستخسر فصائل المعارضة التى فضلت المقاطعة.. فان عجلة الحياة تدور ولا تنتظر ابدا من يضيع وقته فى الحجج والاتهامات.. ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه..

جلال السيد

علامة استفهام

ليس هذا تطاولا او هجوما على احد .

ولكن ما هو مقياس شعبية اى حزب فى مصر ؟.

ان الاحصائيات تقول ان اكثر من ٧٠٪ من المصريين لا يشاركون فى اى نشاط سياسى ولا يدلون باصواتهم فى الانتخابات .

اى ان الذين يدلون باصواتهم اقلية لا تتجاوز ٣٠٪ .

ومنذ بدأت الحياة النيابية فى بلادنا والاحزاب تطعن فى نزاهة الانتخابات وتتهم الحكومات المتوالية بالتزوير .

اى ان صوت الـ ٣٠٪ الذين يشاركون فى الانتخابات مطعون فيه ايضا .

فما هو المقياس الحقيقى لشعبية اى حزب ؟.

هل هو ان يملك جريدة قوية تنطق باسمه ؟.

واذا صح ذلك فهل يعنى ان الحزب الوطنى مثلا ـ وكل اجهزة الاعلام تنطق باسمه ـ هو الحزب الاوحد فى بلادنا ؟.

لقد داب البعض فى الاونة الاخيرة على تقسيم الاحزاب الى قسمين :

الاحزاب الكبيرة والاحزاب الصغيرة .

ولا دليل على هذا التقسيم لدى احد .. اللهم الا ان يكون الحزب الكبير يمتلك جريدة عالية الصوت .

ولاننا نحن اعضاء حزب الخضر المصرى لا نمتلك بعد جريدة فنحن مصنفون كحزب صغير .

ولكننا لسنا كذلك بالتاكيد .

فنحن جزء من تيار عالمى جارف شعاره حماية الانسان من البيئة وحماية البيئة من الانسان .

وهى قضية لا تسبقها اية قضية اخرى لانها قضية حياة وسلامة الانسان . ومن ثم فنحن واثقون من شعبيتنا ، وكل ما فى الامر اننا فقراء ولكننا اغنى من على الساحة بالعلماء والمثقفين .

وعفوا لهذا الايضاح الضرورى .

عبدالسلام داود

حزب الحكومة يشترى أصوات الناخبين

هل يستمر انخفاض أسعار اللحوم وزيادة المعروض من المعلبات ؟

١٠٠جنيه .. بداية تعيين الخريجين

٥ ٪ زيادة سنوية كحد أدنى للعاملين بكافة الدرجات

المرتبات بدون حد أقصى والعلاوات حتى نهاية الدرجة التالية

علم مندوب « الأهرام » ان في مقدمة التعديلات التي ادخلتها الحكومة على قانون العاملين بالدولة ، والتي ستعرض على مجلس الشعب الجديد في اول دورة له ، إطلاق المرتبات دون حد اقصى وعدم تجميدها ، والسماح بمنح العلاوات حتى نهاية ربط الدرجة التالية للموظف ، وذلك لمواجهة نفقات المعيشة مع رفع الحد الادنى للاجور ، ومنح زيادة سنوية لا تقل عن ٥٪ لكافة الدرجات .

واعتبرت التعديلات الدرجة الممتازة ذات بداية ونهاية بدلا من الربط الثابت ، وذلك حتى يتدرج للرتب سنويا لشاغلي هذه الوظائف اتساقا مع باقي الدرجات ويترتب على ذلك منحهم العلاوات الدورية والتشجيعية اسوة بباقي العاملين .

وتحقيقا للربط بين الانتاج واستحقاق المزايا المقررة للوظيفة ستقوم كل وحدة بإعداد نظام للحوافز على اساس الربط الكامل بين معدلات الاداء والانجاز والانتاج وان يتم اختيار القيادات على

وصول ولي عهد بلجيكا للقاهرة في زيارة خاصة

وصل الى القاهرة امس الامير فيليب ، ولي عهد بلجيكا في زيارة خاصة لمصر تستغرق يومين ... ولي العهد البلجيكي ... المسئولين بوزارة ... تعرف عن آسفا

وزير الداخلية يؤكد مراجعة الخطط الامنية ورفع مستوى التد...

وزير التموين يقرر :

زيادة اللحوم البلدية وخصم ٢٠ ٪ على المعلبات

كتبت ـ سلوى غنيم :

قرر الدكتور جلال ابو الدهب وزير التموين زيادة المعروض من اللحوم البلدية من انتاج المشروع القومي للبتلو ـ بالمجمعات الاستهلاكية ، واجراء خصم من اليوم ـ ولمدة ... ـ قدره ٢٠ ٪ على المعلبات انتاج القطاعين العام والخاص ، شاملة المربات ... باتواعها ، وتخصيص ٦٠ اسواق تجارية للبيع بسعر الجملة للمستهلك ... للملابس الجاهزة والمفروشات ومنتجات الجلود ، وبعض اصناف البقالة ، ... المنظفات والادوات المنزلية .

... توريد الأرز الى ١/٢ طن واعفاء المخالفين من غرامات التوريد وضم ١٥٥ مـ...

كفر الشيخ ـ نهال شكرى ومحمد القصاص :

اعلن الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطني في المؤتمر الشعبي الذي عقده الحزب امس في كفر الشيخ ان مرشحي احزاب المعارضة بلغوا اكثر من ١٠٠ مرشح على مستوى الجمهورية ، من الاحزاب التي قاطعت الانتخابات ، والتي اعلنت الاشتراك فيها ، مؤكدا ان المعارضة قد اعطيت اكثر من فرصة للمشاركة ، ولكنها تتناقض مع نفسها ، لانها تعلم انها ستخسر المعركة ، في حالة مواجهتها بالانجازات الايجابية للرئيس مبارك .

كما اعلن الامين العام موافقة الرئيس مبارك على تخفيض حصة توريد الارز الى نصف طن العام القادم ، بدلا من طن هذا العام ، مع اعفاء المزارعين الحرية في ... والاتجار فيه ، الى جانب وقف الازالات على الاراضي الزراعية بكفر الشيخ واعفاء المتخلفين عن توريد الارز من الغرامات ، وكذلك باعفاء الذين لم يسلموا البنجر للشركة الزراعية من الغرامات واعطائهم حرية بيعه في السوق ، وقال انه سيتم بناء مصنع للسكر شرق كفر الشيخ ، وضم ١٥٥ مسجدا بالمحافظة الى وزارة الاوقاف .

واعلن الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف في المؤتمر انه سيتم التصالح مع ... الاوقاف وتمليكها

صور لمانشيتات واخبار العلاوات والهبات من الحكومة للشعب كوعود ودعاية للحزب الوطني والانتخابات .

تحقيق :
ممدوح حسن

نصف مليون جنيه للعمال فى حلوان لوقوفهم بجوار مرشحى الحكومة !!

● رغم انه لا توجد معركة انتخابية حقيقية ، بعد المقاطعة الجادة التى اعلنتها والتزمت بها الاحزاب والتيارات السياسية المعارضة ذات التاثير والفاعلية .. فإن الحكومة تجند امكاناتها وتضع سلطاتها فى خدمة الحزب الوطنى ومساندة مرشحيه ، فتتخذ من الاجراءات ما تتصور انه يضمن لهم اصوات الناخبين ، حتى لو ترتب على هذه الاجراءات – فى بعض الاحيان – مخالفة قانون ، او التغاضى عن تنفيذ قانون اخر ، ومن الامثلة الواضحة على ذلك وقف تنفيذ قرارات الازالة خلال المعركة الانتخابية ، اما مرشحو الحزب الوطنى الذين يحتلون مواقع قيادية فى المؤسسات الحكومية والعامة ، فانهم لا يترددون فى استخدام صلاحيات مناصبهم لاستمالة الناخبين ، فيما يشبه الرشوة الصريحة السافرة التى تتخذ اشكالا متعددة منها صرف المنح والمكافآت ، او زيادة حجم الخدمات ، او تخفيض اسعار بعض السلع .. هذا بالاضافة الى الوعود والتصريحات التى تنهمر كالسيول بلا ضوابط او قيود خلال السرادقات والاجتماعات الانتخابية ●

ففى حلوان، قرر المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة والمهندس جمال الد
وزير الدولة للانتاج الحربى المرشح فى دائرة حلوان صرف ١٥ يوما مكافأة للعس
كرشوة انتخابية حتى يساند العمال مرشح الحكومة .. تكلفت المكافأة نصف مليون جنيه .

أما الدكتور جلال ابوالدهب وزير التموين فكان اكثر الوزراء اسرافا، إذ قرر خصما مقداره ٢٠٪ على المعلبات انتاج القطاعين العام والخاص .. كما قرر زيادة المعروض من اللحوم البلدية بالمجمعات الاستهلاكية .

اما الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى ، والذى يعتبر القائم على عملية ارضاء المواطنين وامتصاص الغضب الذى يعتريهم ، فقد صرح فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى كفر الشيخ بان الرئيس مبارك وافق على تخفيض حصة توريد الارز مع اعطاء المزارعين الحرية فى نقله والاتجار فيه . الى جانب وقف الازالات على الاراضى الزراعية ، واعفاء اصحاب مشروعات البتلو من الغرامات واعطائهم حرية بيعه فى الاسواق .

كما اعلن الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف فى نفس المؤتمر انه سيتم التصالح مع واضعى اليد على اراضى الاوقاف وتمليكها لهم باسعار مخفضة .

كما انهالت التصريحات في بعض الصحف القومية التي تفيد ان الحكومة تنوى اطلاق المرتبات دون حد اقصى ، والسماح بمنح العلاوات ، و ذلك لمواجهة نفقات المعيشة مع رفع الحد الأدنى للاجور .. ومنح زيادة سنوية لاتقل عن ٥ ٪ لكافة الدرجات ، وسوف يعرض قانون العاملين الجديد على المجلس القادم .

وكان امين الحزب الوطني قد اصدر قرارا لأمناء الاحزاب بالمحافظات بتخفيض سعر اللحوم الى سبعة جنيهات وتم توزيع المنشور الدورى على أمناء المدن والقرى .

واذا كانت هذه هي الوعود التي أعلنها الوزراء اثناء المؤتمرات الشعبية فما خفى كان اعظم ..

وعن تاثير هذه الرشاوى على الاقتصاد المصرى ، يقول الدكتور حمدى عبدالعظيم ، استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات للعلوم الادارية: إن القاعدة العامة هي ان الاصلاح الاقتصادى ، يجب ان يكون له خطة ثابتة ومدروسة لا تتاثر باى تغييرات عارضة.، وبالتالى فان حملات النظافة ورصف الطرق وتخفيض الاسعار لبعض السلع وصرف مكافات للعاملين واسقاط الغرامات ، وكل هذه التصرفات لا تمت للاصلاح الاقتصادى .

والحقيقة ان خطة الاصلاح الاقتصادى التي وضعت في عام ٨٦/٨٧ لم تضع ضمن بنودها مصاريف انتخابية ، ولذلك فاى تسهيلات او إخلال بالسياسات الموضوعة في البرنامج تؤدى الى حدوث اثار سلبية ، خاصة ان ظروف الانتخابات هذا العام تجيء في فترة يعاني الاقتصاد المصرى خلالها ازمة حادة بسبب ازمة الخليج .

ويضيف د. عبدالعظيم انه ليس من العدالة ان يقدم الحزب الوطنى الرشاوى الانتخابية ، ولا يملك اى حزب اخر ان يقدم شيئا ، لانه بعيد عن السلطة وهذا يؤدى في الغالب الى الإخلال بمصالح كافة الشعب ، سواء من ينتمي منهم للحزب الوطنى او الاحزاب الاخرى .

فقد الثقـــة !!

وهناك ايضا سلبية اخرى يمكن ان تسفر عنها هذه الرشاوى ، فاسقاط الغرامات والتجاوز عن توقيع المخالفات يؤدى الى وجود حالة من تعود للشعب المصرى على السلبية ، وعدم تقدير الاعباء ، بل فقدان الثقة في تصريحات المسئولين التى تقول لهم بعد ذلك ان مصر تعانى من ازمة حادة .

الفســاد الحـزبى

كما تؤدى هذه الرشاوى الى شيوع ظاهرة يطلق عليها الفساد الحزبى وتعنى حصول المنتمين لحزب معين على حقوق الاخرين ، وتصبح بعد ذلك قاعدة عامة ان من ينتمي للحزب الحاكم يفوز بالغنيمة ومن يلجأ للمعارضة -وان كانت موضوعية- يركل بالقدم ويخرج صفر اليدين .

اسلوب ردىء !!

ويؤكد د. بكر القباني : ان هذه التصرفات التى تقدم عليها الحكومة قبل الانتخابات غير لائقة ، ولم تعد تجدى مع وعى الشعب المصرى ، ومع عصر التنوير العالمى ، خاصة ان هذه الامور للاسف الشديد تتكرر في اوقات الانتخابات واذا كنا نطالب شعبنا باستمرار بترشيد الاستهلاك وبربط الاحزمة وتحمل الازمات التى نعانى منها ، فلا يجوز ان نعدل عن هذا الاسلوب الى اسلوب غير جاد مقترن بتقديم مثل هذه التنازلات الاقتصادية التى يقدمها الحزب الحاكم كرشوة انتخابية لتاييده في الانتخابات وهذا الاسلوب لا يجوز ان يتم في علاقة بين الحاكم والمحكوم .

اضف الى ذلك ان مثل هذا الاسلوب يعلن عن إفلاس الحكومة الحالية من ناحية برامجها الفاشلة لانقاذ الشعب من الازمة الاقتصادية التى يعيش فيها ، كما انه ليس من النزاهة وجود معركة انتخابية يمتلك فيها الحزب الحاكم الاموال وعملية الصرف اما الآخرون فلا يملكون غير كلمتهم الصادقة والرأى الحر البناء ... ولعل هذا ما يدعو احزاب المعارضة الى مقاطعة الانتخابات .

اما الدكتور عبدالعزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس السابق فله راى مختلف ويقول : إن الحزب الوطنى ليس في حاجة الى تقديم رشاوى انتخابية ، فالنتيجة معروفة قبل ان تجرى الانتخابات ٩٩٪ من مرشحى الحزب الوطنى سينجحون ، واذا نجح بعض المستقلين فلابراز واجهة عدم التزوير .

والمواطن في العالم الثالث مغلوب على امره ، ليس له راى او كلمة مسموعة في بلاده نتيجة المعيشة التي يعاني منها ، ولذلك نجدهم يسيرون مع التيار خوفا على مصالحهم ويناصرون الحزب الحاكم الذى يتربع على السلطة .

واذا كانت الحكومة تقدم للشعب الرشاوى في المؤتمرات الشعبية التى يقيمها الحزب الحاكم ، فان ذلك يعنى الفشل الذريع في خطط الحكومة واعتبار ان من له سلطة بامكانه منح كل شىء مادام ينتمى الى الحزب الحاكم .

ويقول الدكتور محمود السقا استاذ فلسفة القانون بحقوق القاهرة :

- الرشوة الانتخابية هى الوعود الكاذبة التى يعد بها المرشح كفرد او الحزب الذى ينتمي اليه المرشح ، ويتم ذلك عن طريق الحزب الحاكم الذى يتربع على السلطة ، إذ تظل الحكومة مستغرقة في نوم عميق لسنوات ، وتظهر فجاة في موسم الانتخابات ، وتبدأ في عرض بضاعتها الرخيصة وتقدم للجماهير رشاوى انتخابية حتى تحصل على اصواتهم ، ولعبة الحكومة في استغلال ضعف الجماهير معروفة ، لان بضاعتها اصبحت رخيصة في الاسواق لعدم وجود القرار الحقيقى مع الجماهير وانعدام لغة الحوار بينها وبين الشارع المصرى .. وهذا الاسلوب المتمثل في الرشوة الانتخابية اسلوب ضعيف .. والمجتمع المصرى بدأ يفطن الى مثل هذه الاساليب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٠

سراج الدين يتحدث فى عيد الجهاد عن أسباب مقاطعة انتخابات مجلس الشعب

يتحدث فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، فى الاحتفال الضخم الذى يقام مساء يوم «الثلاثاء» القادم ، بمناسبة ذكرى عيدالجهاد الوطنى . كما يتحدث فى الاحتفال المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار والمستشار مامون الهضيبى احد قيادات جماعة الاخوان المسلمين . يتناول سراج الدين فى خطابه اسباب مقاطعة الوفد لانتخابات مجلس الشعب ، والقضايا الراهنة على الساحة السياسية الداخلية . يقام سرادق ضخم امام مقر الوفد بالمنيرة ، لاستقبال المواطنين الذين يشاركون فى الاحتفال . وكانت اللجنة المنظمة للاحتفال ، قد انتهت أمس من ارسال دعوات حضور الاحتفال الى قيادات واعضاء احزاب المعارضة التى قاطعت انتخابات مجلس الشعب . كما ارسلت دعوات الى كبار الشخصيات السياسية والعامة . واستعدت لجان الوفد العامة بالمحافظات للاشتراك فى الاحتفال . تنظم اللجان انتقال اعضاء الوفد الى القاهرة لحضور هذه الذكرى الوطنية الخالدة والاستماع الى خطاب رئيس الوفد . كما انتهت اللجنة المنظمة للاحتفال من اعداد الترتيبات اللازمة لاستقبال المواطنين ،

■ مع اقتراب الانتخابات البرلمانية :

المعايير الاسلامية لاختيار النائب فى مجلس الشعب

مع اقتراب الانتخابات البرلمانية ، يتساءل الكثيرون عن المعايير الاسلامية التى على اساسها يختارون من يمثلونهم فى مجلس الشعب والمواصفات الواجب توافرها فى المرشح من المنظور الاسلامى ؟

فى هذا التحقيق نحاول الاجابة عن هذه التساؤلات :

يقول الدكتور حسن على حسن رئيس قسم التاريخ والحضارة الاسلامية بكلية دار العلوم ان السمات الواجب توافرها فى المرشح من المنظور الاسلامى معلومة بالضرورة لكل مسلم ، وأولها تقوى الله ، والتقوى تعنى مراقبة الله سبحانه وتعالى فى كل عمل والخوف منه .. فاذا كان المرشح يتمتع بهذه السمة فلن يحابى أحدا على حساب آخر ، ولن يجامل أحدا على حساب الحق والعدل .. وهذه الصفة كانت أولى الصفات التى يحرص الخلفاء الراشدون على توافرها فيمن يولونه القيادة او القيام بمهمة لان فى تقوى الله جماع الخير كله .

اما السمة الثانية فهى السمعة الطيبة وهى مترتبة على السمة الأولى ، وهذه السمعة لا تتحقق بين يوم وليلة ، وانما هى وليدة التصرفات والاعمال التى كان يقوم بها المرشح فى دائرته .

والصفة الثالثة .. وهى من سمات التقوى ايضا : تتمثل فى الصدق فى تعامل المرشح مع الناس وعدم المبالغة فى الوعود ومطابقة القول للعمل لان دخول مجلس الشعب امانة يسأل عنها المنتخب يوم القيامة كما يسأل عن مدى ادائه لدوره بالشكل الذى يحقق مصالح الناس الذين اختاروه لكى يمثلهم ويعبر عن آمالهم وآلامهم والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ـ حرص على توضيح هذا الأمر ، حين ارسل احد المسلمين لجمع الصدقات ، فإذا به يقول عقب عودته : هذا لكم وهذا اهدى ألى فكان موقف الرسول أن جمع المسلمين وخطب فيهم قائلا ما معناه : (ما بال احدكم اذا كلفناه بالعمل يأتى ويقول هذا لكم وهذا الى ، افلا جلس فى بيت أبيه وينتظر أيهدى اليه أم لا ؟) .

وإنطلاقا من هذا الموقف لرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يقترح رئيس قسم التاريخ والحضارة بدار العلوم ان يعرض كل مرشح ثروته على اهل دائرته ويجعلهم رقباء عليها وبعد انتهاء دورة مجلس الشعب ، يحاسب ... فما زاد على ذلك دونما حق فيه يعاد الى خزينة الدولة .. وهذا ما كان يفعله الخليفة عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ، فهو الذى سن قانون (من اين لك هذا ؟) .

كما يجب ان يتوافر فى المرشح حبه لخدمة الوطن وقضاء حوائج الناس .. وفى ذلك يقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم ما معناه ان لله عبادا اختصهم بقضاء حوائج الناس حببهم فى الخير وحبب الخير إليهم هؤلاء هم الآمنون يوم القيامة .

اما الدكتور مصطفى منجود الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيقول ان الاساس فى شرعية الترشيح للسلطة او تولية السلطة او الاستمرار فى السلطة ، هو عدم الخروج على القواعد الشرعية سواء المنصوص عليها فى القرآن الكريم والسنة النبوية او المستنبطة منهما ، وعدم الخروج على العرف العام المستمد منهما ايضا .

وقد شدد فقهاء المسلمين ومن بينهم الماوردى وابن تيمية وابن خلدون والجوينى ، فى شرعية الترشيح للسلطة على عدة شروط من اهمها العلم والاجتهاد والسمعة الطيبة والتحلى بمكارم الاخلاق والبعد عن المنافع الذاتية □

محمد يونس

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

المستقلون أشعلوا انتخابات بورسعيد !

بورسعيد نبيل التفاهني

يشيد الناخبون في بورسعيد بدور المسئولين والاجهزة المختلفة التى اتاحت فرصا متكافئة لجميع المرشحين فى الدعاية والتحركات الانتخابية والتى اضفت جوا من الاثارة بين المستقلين ومرشحي الحزب الوطني في الدوائر الثلاث لمحافظة بورسعيد

ففي الدائرة الاولى يبرز اسما محمد المصرى ومحمود صبيح كمنافسين بشدة على مقعد الفئات الذى رشح له الحزب الوطنى حامد محمد ويعتمد كلا المتنافسين على امتداد جذوره لعائلته فى اعمال الخير بين اهالى ومواطنى بورسعيد بينما يواجه ابوبكر الصديق والذى يرشحه الحزب الوطنى لرابع دورة على التوالى منافسة من مجموعة مستقلين تضم السيد قمصان وفؤاد صبرى ومحمد على وجميعهم اعضاء فى المجلس المحلى . ويزاحم فى المنافسة مسعد نور نجم النادى المصرى السابق .

وفى الدائرة الثانية يشهد مقعد العمال سباقا محموما طرفيه السيد قاسم عضو مجلس الشورى والذى يخوض الانتخابات مستقلا كحالة فردية لم تتكرر بين اعضاء مجلس الشورى الحالى على مستوى الجمهورية وله جذوره فى الدائرة لانتمائه الاسرى مع أبناء الصعيد المنتشرين بها .

ويقف فى الطرف الآخر جلال عوض مرشح الحزب الوطنى الذى اعاده الى دائرة الضوء مرة اخرى بعد أن كان نائبا فى مجلس الشعب عام ١٩٧٦ .

وتأتى الدائرة الثالثة كاكثر الدوائر اشتعالا وسخونة ، حيث شهدت تحرشات بين انصار بشرى عصفور المرشحه لمقعد الفئات مستقل والخارجة من عباءة الوفد وبين انصار عبدالوهاب قوطه مرشح الحزب الوطنى لنفس المقعد ووصلت هذه التحرشات الى حد تدخل الشرطة للفصل بين المتنازعين وفض اشتباكات الايادى . كما تعرض احد انصار عبدالوهاب قوطه للاصابة فى يده فى احدى الندوات الانتخابية .

وكان من الغريب ان تبدأ التحرشات بين انصار عبدالوهاب قوطه وحسن عمار مرشحي الحزب الوطني للفئات والعمال فى دائرة المناخ ولكن اتصال المرشحين ببعضهما حسم هذه التحرشات ومنعها .

وفى اطار تكتلات المستقلين فى دائرة المناخ يواجه قوطه ايضا المرشحين محسن المغربي وجمال عبدالناصر والداعين لاعطاء الفرصة للشباب ليأخذ دوره فى العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .. وفى مقعد العمال تظهر المنافسة من المرشح المستقل الرفاعى حماده عضو مجلس الشعب السابق من الوفد والرافض لقراره بعدم خوض الانتخابات .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

«الغوانى» يحتججن على حرمانهن من دخول مجلس الشعب ويعلنّ مقاطعة الانتخابات « الرجالى »

في أثناء ثورة ١٩١٩ خرجت المراة المصرية للتظاهر ، واعلان الاحتجاج ضد الاحتلال . وتعرضت المراة المصرية لرصاص الانجليز ، وسقطت منهن شهيدات .وسجل شاعر النيل حافظ بك ابراهيم هذا الحدث الجليل فى قصيدة رائعة مطلعها : «خرج الغوانى يحتججن .. ورحت ارقب جمعهن» .. والآن .وبعد سبعين عاما ، عادت عقارب الساعة الى الوراء ، وشاعت حكومة الحزب الوطنى لن تحرم المراة من الوجود السياسى ، ذلك الحق الذى جاهدن وكافحن سنين طوالا من اجل الحصول عليه

وكانت القيادات النسائية فى مصر قد طالبن بتعديل الدستور بحيث يسمح هذا التعديل بتخصيص عدد من المقاعد لهن فى مجلس الشعب اسوة بالعمال والفلاحين ، جاء ذلك فى الندوة التى عقدتها جمعية خريجات الجامعة المصرية وحضرها الدكتور صوفى ابوطالب رئيس مجلس الشعب السابق والدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة والدكتورة معتزة خاطر . والدكتورة انجيل بطرس والسيدة نبيلة الابراشى والسيدة عزيزة الحمامصى . اعترضت الحاضرات على تجاهل حكومة الحزب الوطنى لهن واقتصار المرشحات على ٤ سيدات

● شرح الدكتور صوفى ابوطالب فى بداية الندوة الجانب القانونى من وضع المراة فى الانتخابات فقال :

ـ فيما يتعلق بحق التصويت وحق الترشيح لعضوية المجالس النيابية وحق القيد فى جداول الانتخابات ، واوضح الدكتور صوفى ابوطالب ان هنك اقبالا من سيدات الريف للقيد بجداول الانتخابات من سيدات المدن ، وهذا ليس نتاج وعى زائد من نساء الريف ، لكنه راجع للقيادات السياسية فى الريف الذين يشجعون ويتمسكون باصوات النساء ، ليضمنوا عددا اكبر من الناخبين ، ولم ينكر د. ابوطالب حدوث بعض التجاوزات فى الريف حيث تبادر السيدة الريفية بالادلاء بصوتها عدة مرات لصالح احد المرشحين ، وعن نساء المدينة قال د. صوفى ابوطالب ان عدم قيدهن يرجع الى مسئولية الجمعيات والتجمعات النسائية والامر راجع للسيدات انفسهن وليس لحزب لان الاحزاب لم تهتم كثيرا بالضغط على النساء ، من اجل القيد الانتخابى .

وعما يتعلق بحق الترشيح لمجلس الشعب اكد الدكتور صوفى ابوطالب انه طبقا لنصوص الدستور فحق الترشيح متاح لكل مواطن دون تمييز . وبخصوص تخصيص عدد من المقاعد للمراة فهو يعد مخالفة دستورية ، واى قانون يصدر بعكس ذلك يتم الطعن فيه بعدم الدستورية .

وهنا اعترضت احدى السيدات على القانون الذى يحدد نسبة الفلاحين والعمال فى المجلس وطالبت بمساواة عدد مقاعد النساء معهم .. ورد الدكتور صوفى قائلا :

ـ العمال والفلاحون لهم نص دستورى يحدد نصف المقاعد فى المجالس النيابية لهم .. ثم تحدث عن التواجد النسائى تحت قبة مجلس الشعب قائلا :

ـ اثبتت المراة فى مصر انها تستطيع ان تؤدى عملها السياسى على اكمل وجه ، لكن عندما نقارن انفسنا بدول اخرى نجد تميز المراة فى المجتمع المصرى ، ولكن للاسف هناك مواقع تنظر لعمل المراة السياسى على انه غير مرغوب فيها ، والعكس صحيح ، وهؤلاء الرافضون لعمل المراة او لمشاركتها السياسية نجدهم للاسف يتمسحون بالدين .. على الرغم من ان المذاهب الاسلامية تحدد شرعية عمل المراة على اساس ان «مذاهب الشافعى وابن مالك وابن حنبل» ترفض عمل المراة بالقضاء ومذهب «ابوحنيفة» يسمح ان تعمل المراة كقاضية فى المحاكم فيما عدا الحدود اما «اهل الظاهر» فيتركون العملية مطلقة ومسموح للمراة بالعمل كقاضية فى كل القضايا بما فيها المدنية او قضايا الحدود .

وفى نهاية كلمته طالب الدكتور صوفى ابوطالب المراة بالتمسك بحق القيد فى الانتخابات وخوضها .

وتحدثت الدكتورة عائشة راتب فاكدت فى بداية حديثها انها ليست عضوة فى اى حزب سياسى .. واكدت على ان السيدة المصرية ليست غائبة عن الساحة السياسية واكدت ان الحزب الوطنى سيقف بجوار مرشحيه الرجال باعتبار وظيفته الاولى الوقوف وراء هذه المجموعة وتاييدها وضمان نجاح مرشحيه .. اذن لماذا تم «قصف» عدد السيدات الموجودات بمجلس الشعب من ٤٠ سيدة الى ٤ سيدات فقط فى المجلس القادم .. اذن ستختفى طبقا لهذا المعدل السيدات نهائيا فى المجلس الذى يليه !

● وتحدثت الدكتورة عائشة راتب عن الامتيازات والمناصب التى تولتها المراة المصرية وروت عددا من المواقف التى

واجهتها فى النمسا والمانيا حيث كانت سفيرة لمصر هناك . ومعها عضوان من السفارة من السيدات اللائى ادهشن الغرب بسعة افقهن وطبيعة عملهن الشاقة والتى قلما تعمل بها المراة العربية .

وتحدثت بعدها الدكتورة معتزة خاطر

تابعت الندوة :
حنان البدرى

عن عملها كدبلوماسية مصرية واكدت على حديث الدكتورة عائشة راتب ..

ثم تحدثت السيدة نبيلة الابراشى عضو مجلس الشورى وقالت انه لدى قيام الثورة اى منذ ٤٠ عاما كانت هناك عضوات فى مجلس الشعب من النساء وكان عدد سكان مصر لا يتجاوز ١٨ مليون نسمة ، والآن وقد تجاوزنا الـ ٥٥ مليون نسمة نجد ان المرشحات لعضوية مجلس الشعب لا يتجاوزن الـ ٤ سيدات .

وتحدثت عن الدور الوطنى الذى قامت به السيدات اعضاء مجلس الشورى والشعب وقالت انهن من اكثر من قدمن اهم التقارير مثل د. فرخندة حسن التى قدمت تقريرا للبرنامج النووى ، واخريات قدمن تقارير حول الطفولة والبيئة والبحث العلمى والتنمية فى مصر .. والآن وبعد الغاء تخصيص عدد مقاعد المراة فى مجلس الشعب نجد ان الاحزاب السياسية وعلى راسها الحزب الوطنى يهددون بفصل عضواته من عضوية الحزب اذا رشحن انفسهن مستقلات امام المرشحين الرجال .

وطالبت فى نهاية كلمتها بتعيين عدد من السيدات فى مجلس الشعب ، خاصة وان المقيدات فى جداول القيد الانتخابى يمثلن ثلث المقيدين اى حوالى خمسة ملايين سيدة .

وقد تحدثت العديدات من الصحفيات فاطمة السعيد وسعاد دياب وبهيرة مختار عن دور المراة القيادى فى المجتمع ، واكدت الحاضرات على ضرورة اعادة النظر فى تواجد المراة فى مجلس الشعب ، وتساءلن عن اسباب تلك «النكسة» التى تعرضت لها سيدات مصر بعد كفاح ١١ عاما بداية من القيادات النسائية الاولى اللاتى طالبن بحقوق المراة .. وقد برر لهن الدكتور صوفى ابوطالب تلك النكسة باعتبار ان المراة هى المسئولة الاولى عنها بسبب عدم وجود جماعات نشطة تدافع بشكل دائم عن الحق النسائى وتمارس ضغطا على السياسة المصرية ، ثم الاحزاب السياسية خاصة امانات المراة بها واخيرا الانتخاب الفردى الذى كان بمثابة القشة التى «قصمت ظهر البعير» بعد ان كانت المراة تدخل مجلس الشعب فى ظل قائمة رجالية (!!)

وطالبت الكاتبة الصحفية فاطمة السعيد بمقاطعة المراة لانتخابات «الرجال» وان تكون تلك المقاطعة بمثابة ضغط واعتراض معلن وصريح على موقف السياسة العامة من التواجد النسائى البرلمانى ..

واخيرا اعلنت رئيسة جمعية طفل المعادى انه بالتجربة ، قد ثبت ان الرجل باعتباره ابا واخا وزوجا ، ورئيسا فى العمل ، هو السبب الحقيقى وراء احجام المراة «بل ومنعها بالقوة احيانا» عن قيد اسمها بجداول الانتخاب .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

□ نداء إلى المعارضة :

خوضوا غمار الانتخابات بشرف وإصرار

فى هذه الظروف الخطيرة وفى غمرة الاحداث الجسام التى تواجهها امتنا فى الخارج نتيجة ازمة الخليج ومضاعفاتها وفى الداخل نتيجة الانحرافات المجنونة التى طبعت سلوك بعض من ينتسبون الى الدعوة الاسلامية بغيا وعدوانا اتوجه الى احزاب المعارضة التى قررت مقاطعة الانتخابات ولاسيما تجمع الاخوان المسلمين وهم قبل غيرهم يدركون عمق الماساة التى تعيشها مصر ويعانيها شعبها البطل ان يعدلوا عن مقاطعة الانتخابات وان يخوضوا غمارها بشرف واصرار على المضى فى مسيرة الديمقراطية رغم كل المعوقات .

ان هذه المقاطعة لاتعنى شيئا الا السلبية البغيضة وهى لاتضيف الى رصيدنا السياسى وتجربتنا الديمقراطية شيئا بل انها سوف تضيع اربع سنوات اخرى او خمسا من عمر الوطن دون تحقيق مزيد من الحرية ومزيد من الاقتراب من جو التشريع الاسلامى وهى خسارة للدعوة من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية وهى سنوات سوف تهدر فى المهاترات الرخيصة والعمل الفارغ من اى مضمون سياسى مهما تكن الذرائع التى تساق لتبرير هذا الموقف السلبى الذى يتبنى اسلوب المناورات الحزبية .

اننا لن نصل الى مانصبو اليه من حرية وتقدم الا بطول الممارسة الديمقراطية وبتكرار التجربة البرلمانية ولاريب ان السياسة المصرية تسجل دائما فى هذا المجال تفوقا على جميع التجارب فى الوطن العربى على امتداده ومايجرى على الساحة المصرية فى هذا الاطار لايمكن ان يسمح بمثله فى اية بقعة من بقاع المنطقة العربية ولابد ان نكسب كل يوم فى هذا المجال بعدا جديدا .

بل اننى ارى انه ليس من مصلحة الدعوة فى هذه المرحلة ان تعتزل الانتخابات لان ذلك يعنى انها سوف تفرض على نشاطها عزلة قاتلة وسوف تدعم مواقف المنادين بمحاربتها ومصادرتها فاذا اضفنا الى ذلك ان موقف المقاطعة سوف يؤثر على مركز السلطة ويجعلها

د. عبدالصبور شاهين

تتشبث بسياسة القوانين الاستثنائية كان من الضرورى ان يتدارك الاخوان موقفهم فيعلنوا التخلى عن الالتزام الحزبى والعودة الى الاطار القومى المصرى الذى يحتاج الى تضامن الصفوف والتئام الشمل حتى تبدو مصر وحدة متينة فى مواجهة الاحداث القادمة والاهوال المنذرة فى الخليج وفى فلسطين .

اننا ايها الاخوة المعارضون بحاجة الى شىء من نكران الذات والاعتصام بحبل الله بدلا من الدخول فى خضم الالاعيب الحزبية التى يتقنها غيرنا وغيرنا بكل اسف لن يخسر شيئا لانه لايملك شيئا يبكى عليه بل ان موقفنا معه هو كل مايملك من رصيد فى الحياة السياسية وقد ان الاوان ليعرف كل جانب قدره فى ضوء التجربة الانتخابية لا فى ظلام المقاطعة التى تعبر عن الافلاس السياسى .

ولعلكم اذا ماقررتم تعديل موقفكم ان تسجلوا سابقة اسلامية فريدة فى دنيا السياسة فان الرجوع الى الحق خير من التمادى فى الباطل وبيدكم وحدكم ان تحدثوا هذا التحويل الجذرى فى الفكر السياسى المعاصر .

البرنامج الانتخابى لحزب الامة فى انتخابات مجلس الشعب يوم الخميس الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

• بسم الله الرحمن الرحيم/ (ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين) .

• ايها الشعب المصرى الرشيد .. كن مع الله .. يكن الله معك واهتف معنا دائما الله اكبر .. تحيا مصر الحضارة والعدالة والسلام ..

• يتشرف حزب الامة المصرى ، ابن مصر البار : ان يشارك من أجلك : مع كل القوى الوطنية المصرية ، فى الانتخابات القومية لمجلس الشعب ، التى بمشيئة الله تعالى وتوفيقه ، يوم الخميس الموافق ٢٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ - على أرض مصر العزيزة ، ليعمل على تحقيق الامل العالى ، والهدف الجليل لمصر ..

• وهو : المواطن الصالح : الذى يتمثل فى الرجل الصالح ، والزوجة الصالحة ، والاسرة الصالحة ، والمجتمع الصالح ، والحاكم الصالح ، والدولة الصالحة ..

• ومادمت معنا أيها الشعب المصرى الكريم ، رفيق طريق ، وشريك ، فالله القاهر فوق عباده ، قادر على أن يصلح للراعى رعيته ، وان يصلح للرعية الصالحة راعيها .

• ويتحقق هذا ، لله وللشعب وللوطن ، فى اطار قيام الدولة الاسلامية السياسية العصرية الديمقراطية الحضارية ، كنظام سياسى واجتماعى واقتصادى فى مصر من خلال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء ، على مذهب اهل السنة والجماعة وفقة المذاهب الاربعة ، بالوسائل الديمقراطية السليمة ، وفقا للدستور والقوانين المصرية .

• ويطيب لحزب الامة المصرى، أن يقدم تفاصيل برنامجه الانتخابى فى معركة مجلس الشعب لانتخاب اعضائه يوم الخميس الوافق ٢٩ شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ بعرض القضايا الوطنية والقومية التى تهتم جماهير الشعب .

أولا اصلاح المسار السياسى

١ - العمل على الغاء قانون الطوارىء ، حيث لادستورية لاقرارة ولاسببية حقيقية لاعلانه ، ولامبرر اطلاقا لبقائه .

٢ - تحقيق نزاهة الحكم ، بتطبيق الديمقراطية الحقيقية تطبيقا كاملا يؤدى الى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ، فمصر ليست لحزب واحد واقرار قانون دستورى عادل موحد لجميع الانتخابات العامة ترتضية كل طوائف الشعب واجراء انتخابات نزيهة بحكومة ادارية محايدة وباشراف قضائى كامل .

٣ - تعيين أو انتخاب جمعية وطنية تأسيسية من صفوة الشعب لصياغة دستور مصرى جديد ، ينص على ان جمهورية مصر العربية دولة نظامها دمقراطى اسلامى . لادولة نظامها اشتراكى ديمقراطى كنص المادة الاولى من الدستور الحالى ذلك النص المعطل الذى لم يعمل به فى الاقتصاد المصرى لفشله فى التجربة الاشتراكية فى مصر ، وذلك أيضا لسقوط الاشتراكية العالمية فى عقر دارها ودولها كما ينص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع فى الدولة .

• أما مبررات طلب النص على ان يكون (جمهورية مصر العربية) دولة نظامها ديمقراطى اسلامى . فهى أن الدستور الحالى ينص فى مادته الثانية على أن الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، واعمالا لهذا النص الدستورى فقد تم تقنين الشريعة الاسلامية فى قوانين مدنية بمعرفة لجان مجلس الشعب فى عهد رئاسة الدكتور /

صوفى أبوطالب لمجلس الشعب ، وهى موجودة الان بادراج المجلس انتظارا للعرض على المجلس لاقرارها ولان المجتمع الاسلامى هو طريقنا الى الخلاص من الفساد والجريمة والانحراف والادمان .

• ويجب أن ينص الدستور الجديد على أن يكون نظام جمهوريتنا نظاما برلمانيا لانظاما رئاسيا .

٤ – انهاء الاغتصاب السياسى واحتكار العسكريين للسلطة .

٥ – الغاء كافة القوانين الاستثنائية والمعيبة دستوريا . المقيدة للممارسة الديمقراطية .

٦ – تحقيق مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الاحزاب السياسية حتى تكون مصر للجميع وليست لحزب واحد .

٧ – اعطاء مجلس الشعب الحق الكامل فى تعديل الموازنة العامة وسحب الثقة من الحكومة .

٨ – العمل على أنشاء حلف عسكرى عربى اسلامى فى نظير حلف وارسو والاطلانطى للدفاع عن الشعوب والدول العربية والاسلامية ، اموله جميع الدول والشعوب العربية والاسلامية ويكون مقره جمهورية مصر العربية أكبر الدول العربية والاسلامية كما وكيفا .

ثانيا : أصلاح المسار الاقتصادى

• لاجدال فى ان الاقتصاد الاسلامى هو طريق النجاة من الازمات المستحكمة التى خلفتها اشتراكية الفقر وأنفتاح المليونيرات .

• والاصلاح الاقتصادى فى تقديرنا يتحقق عن طريق الاتى :

١ – تنمية اقتصادية اسلامية مستقلة قوامها الاعتماد على الذات ، وتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية والمدخرات .

٢ – التنمية الاقتصادية الاسلامية لاتستهدف زيادة الانتاج فحسب ، وانما تستهدف اساسا عدالة التوزيع ولا تغنى احداهما عن الاخر ، فوفرة الانتاج مع [illegible] التوزيع هو احتكار لا يقره الاسلام ، كما أن عدالة التوزيع دون انتاج ، هو توزيع للفقر والبؤس يرفضه الاسلام .

٣ – التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية على المستويين العربى والاسلامى هو المخرج الوحيد لمواجهة التخلف الذى نعانى منه ، وهو السبيل الوحيد حل مشاكلنا .

٤ – زيادة الانتاج من خلال الاستثمار ورفع الانتاجية ، وتنمية المجتمعات النحلية الريفية والصحراوية ، وتطبيق مبدأ الشخص المناسب فى المكان المناسب ، وصولا الى كفاءة أفضل وتوفير أنسب مناخ لنظام العمل وادارته وربط الاجر بالانتاج .

٥ – التركيز على مشروعات الاستثمار الانتاجى والحد من المشروعات التجارية الاستهلاكية .

٦ – تمليك شركات القطاع العام للعاملين فيها من خلال طرح اسهمها للاكتتاب وتصفية الشركات الخاسرة التى لا أمل فى اصلاحها .

٧ – استقرار المناخ الاقتصادى من خلال سياسات محددة تتسم بالاستمرارية والثبات والوضوح مع المرونة فى الاجراءات وازالة التناقضات القائمة بين تصريحات المسئولين وواقع الاستثمار .

٨ – دعم القطاع الخاص وتوسيع قاعدة مشاركته فى خطة التنمية من خلال توفير ضمانات لاجتذاب استثماراته وتوجيهها الى مشروعات مدروسة .

٩ – وضع إستيراتيجية واضحة وثابتة لتنمية الصادرات المصرية .

١٠ – الحد من استيراد السلع الكمالية والترفيهية ، خاصة السلع جاهزة الصنع ، وكذا السلع التى يتم انتاجها محليا ورفع القيود بقدر الامكان عن مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية .

١١ – الحد من سياسة الاقتراض ، وجلب المنح الاجنبية التى يذهب الجانب الاكبر منها الى جيوب الخبراء الاجانب .

١٢ – قصر الاقتراض على المشروعات الانتاجية التى تكفل تسديد أقساط الديون وفوائدها من عائدها .

١٣ – خفض الاعتماد على القروض الخارجية كمصدر رئيسى لتمويل خطة التنمية ، ودرأ لمخاطر تراكم الديون الخارجية .

١٤ – عدم الانصياع لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وانتاج سياسات مدروسة تكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادى الاجتماعى .

١٥ – الغاء التعامل بالفوائد الربوية لانها مفسدة للفرد والمجتمع والاقتصاد ولانها فى الاصل محرمة شرعيا .

١٦ – التوسع فى أنشاء بنوك اسلامية حكومية ووضع ضوابط تكفل تبديد المدخرات فى مشروعات خارج مصر .

ثالثا : أصلاح المسار الاجتماعى

• اننا حزب الامة ندعو إلى قيام مجتمع اسلامى طالح ، يقوم على أسس وخصائص اسلامية سمحة كريمة ، لينعم الناس فى ظله بالسلام والعدل والخير ذلك أن المجتمع الاسلامى هو طريقنا للخلاص من الفساد والجريمة والانحراف والادمان وان الاسلام نظام اجتماعى متكامل ، يحقق العدالة الاجتماعية للأفراد والجماعات والشعوب ، ويرد الناس الى شرعة العدل فى المغانم والمغارم ويحقق التعادل بين الجهد والجزاء .

• وهو نظام تشريعى أصيل فى قيمه ومكارم حكمه ، لبناء وتربية الفرد والجماعة فى كل الامم والشعوب التى تدين به .

وهو كذلك نظام دولى يكافح الاستعمار ويطارده ، ويجعل الجهاد فريضة لدفع الطغيان ويجرم الاستغلال بكافة صوره وأشكاله .

من أجل ذلك فاننا ندعو الى قيام المجتمع المسلم والدولة الاسلامية – وهى دولة مدنية وليست دولة دينية أو طائفية ولذلك فان حزب الامة يطالب :

١ – عرض مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية التى تم تقنينها مدنيا على مجلس الشعب فى الدورة القادمة لمناقشتها واقرارها لاحلالها محل القوانين الوضعية الحاضرة ليصبح مجتمع المصرى مجتمعا اسلاميا ودولتنا المصرية دولة اسلامية ديموقراطية .

٢ – قيام المجتمع الاسلامى لا يتحقق بتطبيق الحدود وحدها بل يتجاوز ذلك الى اعادة النظر فى السياسات التعليمية والاعلامية والاقتصادية والثقافية على أسس اسلامية .

٣ – اغلاق مصانع الخمور وتجريم المراهنات والعاب القمار .

٤ – تطوير جذرى لمناهج التعليم يؤكد هويتنا الاسلامية ويواكب الثورة التكنولوجية .

٥ – تربية اسلامية واعية تنهى الاغتراب الفكرى والسياسى والاجتماعى ، وتحمى النشء من مخاطر الادمان والتطرف .

٦ – اعلام اسلامى ملتزم يبنى ويهدم .

٧ – ثقافة اسلامية ترسخ القيم سلوكا وعقيدة وتحمى المجتمع من موجات الغزو الثقافى .

٨ – لاتنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير

ولاتضمن لقمة الخبز ، ولا لتنمية شيوعية قد تضمن لقمة الخبز لكنها تلغى حرية التعبير .

٩ - الأخذ بنظام الاقتصاد الاسلامى فى مصر ، حيث فشل كل من النظاميين العلمانيين (الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجه) وأصبح الاقتصاد الاسلامى هو الحل الوحيد الصحيح لكل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وطوق النجاة الحقيقى لنا من أزمات الفقر وانفتاح المليونيرات .

١٠ - الغاء الضرائب والجمارك فى مصر وابدالهما بزكوات المال الاسلامية فى ظل قيام وزارة للزكاة (جمعا وتوزيعا) .

١١ - انشاء وزارة مركزية دائمة لمحو الامية بجميع أنواعها أبجدية وثقافية وسياسية ودينية ودنيوية وحضارية .. الخ انفيذا واطارا للقرار الجمهورى الذى صدر بتخصيص العقد الأخير من هذا القرن لمحو الأمية (الوزارة المطلوب انشاؤها هى الاطار والكيفية لتنفيذ وتطوير الفرض المطلوب من القرار الجمهورى .

١٢ - الغاء القرارات التى صدرت بشأن رفع الاسعار وتسيبت أسعار السلع الغذائية مع تحديد هامش الربح لكل سلعة بحيث لايزيد عن ٢٥ ٪ وضرب الغلاء بأنشاء محاكم خاصة لمحاكمة التجار الجشعين والمخالفين .

رابعا :

حلول جزرية للمشاكل المادية الملحة :

١ - مشكلة الاجور والاسعار تمثل قضية الاسعار التحدى الحقيقى للحكومات المتعاقبة بكل ماتعكسه هذه القضية الخطيرة من اثار سياسة وحسم مشكلة الغلاء وانفلات الاسعار، لايكون من خلال مسكنات موسمية وانما يكون من خلال برنامج شامل يتمثل فى :

١ - اصلاح نظام الاجور وزيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام بنسبة ١٠٠٪

٢ - انشاء وزارة جديدة مهمتها تحقيق توازن حقيقى بين الاجور والاسعار والانتاجية وهذا يتطلب تغيرا جزريا وشاملا فى العلاقات المرتبطة بقضية الاجور والاسعار .

٣ - وقف الانفلات العشوائى فى الاسعار والعودة الى نظام التسعيرة الجبرية مع ضمان هامش الربح لايزيد عن ٢٥٪ .

٤ - تحقيق رقابة محكمة على الاسعار من خلال تكافل الجهود الشعبية والرسمية .

٥ - انشاء محاكم خاصة لمساءلة المتلاعبين بقوت الشعب .

٦ - وجود ترشيد حقيقى للاستهلاك خاصة فى السلع المدعمة .

٧ - ترشيد الانفاق الحكومى والحد من اوجهه النفقات المظهرية .

٨ - اعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية والجمركية التى تضيع على خزانة الدولة مئات الملايين من الجنيهات .

٢ - مشكلة البطالة

لقد اصبحت مشكلة البطالة فى مصر بمثابة قنبلة على وشك الانفجار الامر الذى يقتضى وضع استراتيجية شاملة مواجهتها من خلال خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو تؤدى فيه سياسات الاستثمار والتنمية الى ايجاد فرص عمل جديدة وهذا يتحقق عن طريق :

١ - اعداد حصر شامل للخريجين المتعطلين وتحديد حجم العمالة التى يتطلبها الاستثمار فى كل قطاع .

٢ - نظام جديد لتوظيف الخريجين بعيدا عن الوساطة والمحسوبية والمسابقات الوهمية .

٣ - صرف اعانة بطالة للخريجين المتعطلين .

٤ - توزيع الاراضى الجديدة على كافة الشباب والخريجين دون تميز حزبى

٥ - الاهتمام بالمشروعات الزراعية الصغيرة ودعمها فنيا وارشاديا وتمويليا باعتبار ان هذا القطاع هو الاقدر على توفير فرص عمل بتكلفة استثمارية معقولة .

٦ - تشجيع الصناعات الصغيرة البيئية والحرفية وتزويدها بالالات والمعدات الحديثة وتشجيع استخدام الخامات المحلية .

٧ - تقديم قروض للشباب لتمويل المشروعات الجديدة .

٨ - ربط السياسة التعليمية بخطة التنمية والتنسيق بين التشريعات المتعلقة بالعملة والبطالة ولاستثمارات والهجرة .

والبطالة والاستثمارات والهجرة :

١ - العمل على وقف الاسكان الفاخر والتمليك .

٢ - فرض ضرائب تصاعدية على الشقق المغلقة

٣ - صرف شقق بالايجار المناسب للشباب والمتزوجين حديثا وبلا مقدم .

٤ - حصر اراضى البناء فى المدن والقرى ووضع برنامج للانتفاع بها فى بناء وحدات سكنية اقتصادية .

٥ - قصر القروض التعاونية على مشروعات الاسكان الشعبى .

٦ - توازن العلاقة بين المالك والمستأجر من خلال تشريع عادل يضمن لكل طرف حقوقه .

٧ - توفير مواد البناء وخاصة بدائل الطوب الاحمر لحماية الارض الزراعية من جريمة التجريف .

٨ - استكمال المرافق والمشروعات فى المدن الجديدة .

٤ - الامن القومى والعلاقة الخارجية :

١ - دعم القدرات العسكرية وتحديثها وتأمين الحديد

٢ - تنويع مصادر السلاح لانه الضمان الوحيد للارادة الحرة .

٣ - تطوير قاعدة التصنيع الحربى لتقليل الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات القوات المسلحة .

٤ - استمرار الدور الايجابى للقوات المسلحة فى دفع عجلة التنمية والتغلب على المشاكل الاقتصادية من خلال دعم مشروعات الخدمة الوطنية وزيادة طاقتها .

٥ - تدعيم الجامعة العربية ورفض الاحلاف والتجماعات والمحاورات الاقليمية .

٦ - دعم نضال الشعب الفلسطينى من اجل تقرير مصيره واقامته دولته المستقلة فوق ارضه .

٧ - مساندة الشعوب الاسلامية من اجل الحرية والاستقلال .

٨ ـ رفض العلاقات الخاصة مع الشرق او الغرب واقامة متوازنة علاقات متوزانة تكفل استقلال القرار السياسى .

٩ ـ دعم العلاقات والروابط مع شعوب العالم الاسلامى .

ان ظروف شعبنا شاقة وطاحنة فى حاجة الى رصيد ضخم من القوة مصدرها عقيدة الاسلام التى تبنى المجتمع الصالح وتكبح الشهوات والنزوات وتبث فينا روح الفدائية والعطاء والمعارك التى تواجهنا ليست معركة واحدة وانما هى معارك شتى وكثيرة ولن ينتصر فيها الشعب الا اذا انتصر على ضعفه وانتصر على شهواته وانزواته والا اذا عرف الاهداف وعرف الطريق .

خاتمـــــــة

اننا فى حاجة الى زعماء بلا مجد وبلا شهرة وبلا بريق فى حاجة الى جنود مجهولين فى حاجة الى فدائيين حقيقيين لايعنيهم اى تضيق من الجماهير ولايعنيهم ان تكون اسمائهم على كل لسان وصورهم فى كل مكان فيمضى كل فى طريقه وليتحرك هذا الشعب وليعمل نعم ليعمل رغم جميع الاخطار ورغم استغلال المزايدين والمهجرين والمنتفعيـــن والمتاجرين بعواطفه ان مرشحى حزب الامة وهم يتقدمون ببرنامجهم الانتخابى على ثقة أن الشعب المصرى يعرف جيدا اهدافه ويعرف جيدا طريقه ومن اجل هذا فأن التفافنا جميعا حول هذه الاهداف وانتظامنا فى هذا الطريق سينتهى بنا الى الغاية المرجوة والخطوة الاولى ان تتحقق مشاركة الاغلبية الحقيقية حتى نصحح انفسنا وديمقراطيتنا ومجتمعنا وحتى تسقط الى لابد ديمقراطية القلة التى تحكم .

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٠

الحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها !!

تقرير

ينص الدستور المصرى فى مادته السابعة والستين على أن « المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » .

ورغم أن المعارضة الحزبية فى مصر لجأت أكثر من مرة إلى القضاء للاحتكام إلى الدستور أمام المحكمة الدستورية العليا لمواجهة الحكومة فى مخالفات بعض نصوص قانون الانتخابات السابق أو النتيجة الانتخابية وأن القضاء أثبت أنه حصن للدستور وتطبيقه وسيادته فإن المعارضة الحزبية اندفعت وسارعت فى اتهام الحكومة مسبقًا وقبل وقوع التزوير أو تزييف الانتخابات . وهذا يعد مخالفًا لنص المادة (٧٦) من الدستور .. فكيف تدعى احترامها للدستور والسعى نحو تطبيقه وتخالفه فى مبدأ هام دستورى وقانونى ؟!

محمد الطويل

وبذلك فلابد أن يأخذ المنطق الدستورى والقانونى مساره الطبيعى وتجرى الإنتخابات . فإذا استطاعت المعارضة إثبات تزييفها فلها أن تحتكم إلى القضاء . وإذا لم تتمكن من ذلك فالانتخابات مزيفة ، فالمهم أن الجميع يحترمون الدستور ، ولا يجوز إحترام بعضه أو جزء منه .. أو رفع شعارات الاتهامات لمخالفة بعض نصوصه قبل وقوع المخالفة . لأن هذا يمثل إهدارًا لنصوصه مسبقًا .. وهذا لا يجوز إطلاقًا . وعلى ذلك فالحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها .

وأما المبررات التى قدمها قادة المعارضة الحزبية لمقاطعة الانتخابات البرلمانية فقد أوجزوها فيما يلى :

أولًا : لقد أعلنوا أنهم سبق أن تقدموا للقيادة السياسية ورئيس مجلس الوزراء بمذكرات تحمل رؤيتهم وأفكارهم ومقترحاتهم حول مشروع قانون الانتخابات الجديد . وأن هذا المشروع لم يحمل أى مقترح أو رأى لهم .. والمنطق يرى أنه لا يرتب سماع رأيك الأخذ به على إطلاقه . ولا سيما أنك تقدم رأيا حزبيا بنظرة حزبية تحقق مصلحتك الحزبية فقط . ولكن ربما لا تحقق الصالح العام .

ثانيًا : عدم توافر ضمانات كافية لإجراء العملية الانتخابية والتى تتمثل فى إشراف القضاء الكامل على الدوائر الانتخابية التى تصل إلى ما يزيد على ٢٣ ألف دائرة .. والمعارضة تعرف أن عدد القضاة فى مصر يقرب من ثلث عدد هذه الدوائر .. كما أن هذا الطلب يعنى الشك والاتهام المسبق لموظفى الحكومة المكلفين بذلك الإشراف وهذا أيضًا لا يجوز قانونًا فالاتهام مسبق قبل حدوث واقعة الاتهام . كما أن تواجد مندوبى المرشحين فى الدوائر الانتخابية ضمان لهم . وكيف تتهم الموظفين بهذا التزوير وهم يعلمون مقدمًا أن هذا يشكل جريمة جنائية بالنسبة لهم إلا إذا كانت هناك حالات فردية .

بالإضافة إلى أن دفع القضاء فى العملية الانتخابية بالصورة التى تطالب بها المعارضة الحزبية . هو من قبيل دفعه إلى ممارسة السياسة ونحن لا نرى دفعه لذلك حيث إنه حصن لجميع السلطات والأفراد ويكون بمنأى عن رذاذها ومناوراتها . ودليلى فى ذلك أنه عندما يرى قاض ترشيح نفسه للانتخابات فعليه أن يتقدم باستقالته قبل ذلك . وهذا دليل على أن القانون ينأى بالقضاء عن السياسة .

ثالثًا : سريان تطبيق قانون الطوارئ .. والحقيقة أنه طبق منذ اغتيال الرئيس السادات حتى اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ولا شك أن المواطن العادى لا يشعر بتطبيقه لأنه لا يخالف الشرعية والقانون فى العادة وإنما يتحفظ منه بعض السياسيين الذين يروا أنه عائق لحركتهم . وفى هذا الصدد فإن كانت حركتهم قانونية فلا مجال للشكوى منه وإذا كانت حركتهم تخرج عن المألوف قانونًا فلا شك أنه يشكو من تطبيقه . وفى كل الأحوال فإننا جميعًا نشعر أن المستهدف من تطبيقه دائمًا هو مقاومة ظاهرة الإرهاب العالمية .

■ وأما حقيقة هذه المقاطعة وما تخفى وراءها من مخاوف ودوافع تشعر بها المعارضة بل تعلمها جيدًا ودفعتها إلى إعلان المقاطعة فهى تنحصر فى عدة نقاط هامة منها :

أولًا : بالنسبة لحزب الوفد الجديد . فقد خاض الانتخابات لأول مرة بعد عودته المساحة البرلمانية فى عام ١٩٨٤ حيث كانت إنتخابات بالقائمة وقد حصل على نسبة مثل بها فى مجلس الشعب . وكان زعيمًا للمعارضة ثم انسلخت منه هذه الزعامة فى انتخابات ١٩٨٧ بالقائمة . وهو يدرك أن

القائمة النسبية كانت فى صالحه . وأما الانتخابات الفردية فهو يخوضها لأول مرة بعد عودته إلى الساحة البرلمانية . ومن ثم فهو اختيار سياسى صعب يدرك مدى أهميتها على حجمه وتأثيره فى الشارع . ولذلك كان عليه أن يتخذ مناورة سياسية أو حزبية حتى يتمكن من كسب أرضية شعبية سواء قبل الانتخابات أو بعدها أيا كانت نتيجتها .

ثانيًا : أن حزب العمل قد خاض انتخابات ١٩٨٤ ولم يحصل على النسبة التى تؤهله للانضمام لمجلس الشعب . مما اضطر الرئيس مبارك أن يضم ثلاثة من أعضائه ضمن العشرة الذين يعينهم طبقًا للدستور .

وفى انتخابات ١٩٨٧ لم يحصل على نسبة الانضمام إلا بتحالفه مع الإخوان المسلمين .. وبذلك فإن الانتخابات الفردية تعد اختبارا صعبا أيضًا لشعبيته وتأثيره فى الشارع ، ومن هنا فهو يحاول الهروب من هذا الاختبار الصعب تحت دعوى الاتهام إياه ، بالإضافة إلى الانشقاق الحزبى الذى وصل إلى التعارك بالأيدى والسكاكين قد أصاب الحزب بتصدع شديد مما يخيفه من مواجهة الجماهير فى الشارع . كما أن بعض عناصره ذات الصوت العالى قد فقدت تأثيرها بين الجماهير وتريد الاحتفاظ بأوضاعها الحزبية دون اهتزاز أو سقوط .

ثالثًا : وأما حزب الأحرار فيكفى دلالة على حجم شعبيته أنه قد حصل فى انتخابات ١٩٨٤ على ٤٣ ألف صوت على مستوى الجمهورية فى مقابل حصول المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات على ٢١٣ ألف صوت فى ذات الانتخابات . ومن هنا تحالف مع الإخوان المسلمين فى عام ١٩٨٧ ومع ذلك لم يمثل هذا الحزب إلا بعضوين فقط أحدهم وهو يوسف البدرى قد استقال من الحزب بعد انضمامه لمجلس الشعب .. وليس أوضح مما سبق كمبرر على إعلانه مقاطعة الانتخابات لأنه ليس حزبا سياسيا بقدر ما أنه صحيفة حزبية .

رابعًا : وأما التخوف العام الذى يشعر به قادة المعارضة فى تلك الآونة ، أن الشعب المصرى التف بكافة طوائفه ومستوياته وطبقاته فى أزمة الخليج حول الرئيس مبارك لمواقفه المبدئية والإيجابية التى عبر بها عن حقيقة مشاعر المصريين إزاء هذه الأزمة . والرئيس مبارك رئيس - أيضًا - للحزب الوطنى الديمقراطى . والذى يخوض انتخابات برلمانية فى هذه الآونة . ومن هنا ترجع كفة عناصر ومرشحى الحزب الذى يرأسه مبارك .

وكان ذلك فى مقابل فشل مساعى المهندس إبراهيم شكرى ومن معه عندما ذهبوا إلى صدام حسين فى العراق محاولين إزاحته عن موقفه الشاذ والإجرامى . ومن هنا فقد فقدوا مساحة من مصداقيتهم .

خامسًا : كما أن هناك حقيقة يجب ألا تغيب عن الأذهان إلا وهى أن القواعد الحزبية للأحزاب المعارضة قليلة . وهذه القواعد تتمثل فى العضوية بتلك الأحزاب . وهى لا تكفى دفع الأحزاب إلى التمثيل البرلمانى فى ظل انتخابات فردية صعب اجتيازها إلا بشروط صعبة بالنسبة للمرشحين ، ومن هنا فهى تقدم مناورات لكسب أصوات من خارج هذه القواعد . وهى أصوات مستقلة وهى الأغلبية الساحقة من مجموع أصوات الناخبين التى تصل إلى ١٥ مليون صوت .

سادسًا : ومن هنا فإن أحزاب المعارضة أيضًا تخشى المرشحين المستقلين وتأثيرهم فى الشارع . حيث أن استقلالهم يؤكد عدم قناعتهم بأحزاب المعارضة وثقلها السياسى

■ وفى ضوء ما سبق شرحه ، فإن واقع الترشيح الذى يبدو واضحًا اليوم ودلالته هى :

أولاً : إن عدد المستقلين مازال يفوق عدد المرشحين الحزبيين منذ آخر انتخابات فردية جرت فى عام ١٩٧٩

ثانيًا : أن عدد المرشحات من النساء لمجلس الشعب قد تجاوز مائة مرشحة .

ثالثا : أن قرار مقاطعة الانتخابات من جانب بعض الأحزاب أحدث انقسامًا فعليًا بين صفوف أعضائها وقادتها

رابعًا : أن هذه الانتخابات تضم أكبر عدد من الأحزاب فى تاريخ مصر

خامسًا : مازالت تتردد التعليقات والتوقعات حول اختيار رئيس مجلس الشعب القادم . فهل سيكون ضمن المرشحين الحاليين أو سيكون ضمن المعينين الذين سيصدر قرار جمهورى بتعيينهم طبقًا للدستور ؟! □

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٠

فصل ١٠ اعضاء بالوفد لمخالفتهم قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب



فؤاد سراج الدين

اصدر فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، قرارا بفصل عشرة أعضاء من كافة تشكيلات الحزب لمخالفتهم قرار الهيئة العليا بمقاطعة الانتخابات . تضمن القرار فصل حازم اسماعيل كساب ، وزكريا ادريس غيث ، ومحمود ايوب ، وعبدالفتاح البدرى ، وسعد طه حسانين ، واحمد الديب ، ومحمد عبدالعزيز حمد وشهرته رمزى عبدالعزيز ، وفؤاد خليفة ، وبهنساوى وزير بهنساوى ، وعطية عمارة .

الأمية السياسية ونزاهة الانتخابات وهموم اخرى

د . نصار عبدالله

رئيس قسم الفلسفة ـ كلية الآداب ـ سوهاج

اتمنى أن يقوم باحث أو مجموعة من الباحثين باجراء بحث ميدانى يستهدف قياس مستوى الوعى السياسى بوجه عام و « الوعى البرلمانى » بوجه خاص لدى المرشحين لعضوية مجلس الشعب ، خصوصا اولئك الذين لم يسبق لهم دخول المجلس فن قبل ، واتمنى أن يكون من بين الاسئلة التى سوف يوجهها الباحثون الى افراد العينة المختارة للبحث الاسئلة التالية :

● ماهى اختصاصات مجلس الشعب كما حددتها القوانين الاساسية ؟

● ما هو من وجهة نظركم الدور الذى ينبغى أن ينهض به عضو مجلس الشعب ؟

● ما هى الفروق الاساسية بين برنامج حزبكم وبين برامج الاحزاب الاخرى (هذا السؤال موجه الى المرشحين الحزبيين وحدهم) ودون ان اسبق النتائج التى يمكن أن يتوصل اليها مثل هذا البحث فى حالة اجرائه ، ودون أن اصادر سلفا على ما سوف ينتهى اليه ، فاننى بحكم معايشتى لعدد كبير من المرشحين استطيع القول بدرجة كبيرة من الثقة ان هذا البحث سوف يفضى الى النتائج المفزعة التالية :

● أن عددا كبيرا من المرشحين اتوقع أن تصل نسبته الى أكثر من ٥٠٪ من جملة المرشحين لا يعرفون الفارق بين السلطات الثلاث وبالتالى فهم لا يعرفون اصلا أن مجلس الشعب سلطة تشريعية .

● ان نسبة كبيرة من المرشحين ربما اكثر من ٧٥٪ يتصورون ان دون مجلس الشعب يتمثل فى قضاء المصالح اليومية للجماهير وهم بهذا يخلطون بين دور العضو البرلمانى وبين دور العضو الذى ينتمى الى الاجهزة والمجالس المحلية

● أن نسبة كبيرة من المرشحين الحزبيين لم يطلعوا على برنامج الاحزاب الاخرى ، فضلا عن أن نسبة لا بأس بها من بينهم لم يطلعوا على برامج الاحزاب التى ينتمون هم انفسهم اليها ! !

واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس الشعب خاصة اولئك الذين يتقدمون لاول مرة فان لنا أن نتصور كيف يكون الوضع بالنسبة للناخب العادى .

الواقع أن ابسط الاوصاف التى يمكن أن نصف بها نسبة كبيرة من المرشحين وان نصف بها نسبة اكبر من الناخبين .. تتمثل فى عبارة موجزة هى « الامية السياسية » .. والتى ترتب عليها فى اعتقادى معظم السلبيات التى تعانى منها التجربة الديمقراطية المصرية ، واول هذه السلبيات هى غياب الاسس الموضوعية التى يمكن بناء عليها أن تتم العملية الانتخابية ، وعلى سبيل المثال فان الانتماءات العائلية والقبلية هى التى تلعب الدور الاول فى ريف مصر وفى صعيدها لانجاح مرشح معين وليس الانتماء السياسى او التوجه الحزبى لهذا المرشح ، وكثيرا ما انتقل بعض المرشحين فى صعيد مصر من هذا الحزب الى ذاك فانتقلت معهم اصوات جميع العائلات التى تساندهم الى الحزب الذى انتقلوا اليه ، واما فى المدينة فان الوضع لا يختلف كثيرا حيث تتوقف فرص مرشح ما فى النجاح على مدى ما يتوقعه الناخبون منه ،

كما ترتب كذلك على هذه الامية السياسية ، افتقار العملية الانتخابية فى معظم الحالات الى النزاهة وانطوائها على قدر ما من التزوير . واتوقف هنا لكى اؤكد ان ارتفاع المستوى فى الوعى السياسى هو الضمان الحقيقى لاية انتخابات يراد لها أن تكون انتخابات نظيفة وهو ما لا تكفله ولن تكفله اية نصوص قانونية تجرم التزوير أو اية جهة يناط اليها بالاشراف على سير العملية الانتخابية ، طالما أن الامية السياسية متفشية بين الناخبين والمرشحين وهو الامر الذى سيترتب عليه بالضرورة ما يلى :

المصدر : الأهـــرام الاقتصادى
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

● اعراض عدد كبير من الناخبين عن الحضور الى صناديق الانتخابات والمشاركة فيها مما يجعل اصواتهم مطمعا للمندوبين الحاضرين عن المرشحين ايا ما كانت انتماءاتهم .

● الاعتقاد بان نجاح المرشح هو نهاية المطاف وهو نهاية المعركة الانتخابية (حيث ينبغى أن يكون العكس وان يكون نجاح المرشح هو بداية النضال الحقيقى لا نهايته) وهذا الاعتقاد نابع من التصور الخاطىء الذى يتبناه المرشحون والناخبون على حد سواء من أن الوصول الى مجلس الشعب لا يستهدف تحقيق برنامج سياسى معين ، قدر ما يستهدف قضاء حاجات ومصالح يومية بعينها

تقودنا الملاحظات السابقة الى سؤالين هامين

١ ـ ترى هل كان اشتراط تخصيص نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين ورغم تسليمنا بانه مكسب اشتراكى ينبغى الحفاظ عليه ـ ترى هل كان هذا الشرط من بين العوامل التى ادت الى انخفاض مستوى الوعى السياسى بين المرشحين لعضوية مجلس الشعب ؟

٢ ـ هل الجرعة الديموقراطية الراهنة أكبر مما تستطيع المعدة المصرية أن تهضمه فى ظل مستوى الوعى السياسى الراهن ؟ -

لست ادعو القارىء الى أن يتسرع فيجيب على هذين السؤالين بالايجاب ، لكننى ادعوه فقط الى ان يضعهما بينه وبين نفسه موضع التامل الطويل .

معارضة كلام

يبدو ان المعارضة قد إمتنعت عن دخول الانتخابات كي تتفرغ هي وصحفها للكلام الفشنك الذى لا يقدم ولا يؤخر . كلام معاد ومكرر وممل واخر ما خرجت به علينا إحدى صحف المعارضة ان الحزب الوطنى يدخل الانتخابات بلا منافس ونسى ان منافسة المستقلين التى تشهدها الانتخابات هذا العام اشرس واعنف من اى انتخابات مضت إشتركت فيها المعارضة او لم تشترك ويكفى دليلا على ذلك ان عدد المستقلين في هذه الانتخابات لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتخابات فوصل عدد المرشحين في إحدى الدوائر الى خمسين بل ستين مرشحا يمثلون منافسة شديدة وقوية لمرشحى الحزب الوطنى اى ان الامر ليس سهلا وليست الساحة خالية كما يدعون ولم ولن تاتى النتائج على طبق من فضة كما يشيعون ثم ان من المسئول عن ذلك هل منع احدا المعارضة من الدخول في الانتخابات أم ان المعارضة عن سوء نية ارادوا ان يطعنوا الديمقراطية في مقتل في وقت من اصعب الاوقات حرجا حيث التغيرات والاحداث الدولية التى غيرت وجه العالم باثره وحولت الدول الشمولية الى دول متعددة الاحزاب ..

وهل نست المعارضه برلمان سنة ٧٦ الذى ضم العديد من الشخصيات البرلمانية المستقلة امثال د محمود القاضى والمستشار ممتاز نصار رحمه الله عندما خاض العديد من الانتخابات مستقلا

هل نست المعارضة ان اقوى برلمان شهدته الحياة البرلمانية سنة ٧٦ كان من المستقلين

ثم ان المجلس الماضى وما قبله كان بالقائمة ومع ذلك تشهد معارضة من داخل الحزب نفسه ألم يكن المستشار الدمرداش العقالى عضو بالحزب الوطنى وعباس صفى الدين رحمه الله والمستشار عبد العزيز ملوخية والمستشار احمد موسى رحمه الله وكان وكيلا لمجلس الشعب ولم يتاخر لحظة في اعلان رايه في حكم المحكمة الدستورية اسوق هذه الامثلة للذين يتكلمون ولا يعرفون في الدنيا سوى الكلام الفشنك الذى لا طائل منه

يا إخوانى المجلس القادم سيشهد مولد حزب جديد إسمه حزب المستقلين بالاضافة الى الاحزاب الاخرى التى دخلت الانتخابات وحزب المستقلين او المستقلين على وجه الخصوص سيكون حزبا معارضا وليس على طريقة المعارضة عندنا التى لا تعرف سوى لا لا لا

ثم ان المعارضة المستقلة سوف تكون معارضة بناءة تنبع من داخل ما يقتنع به العضو لا معارضة مبنية على موقف او اتجاه الحزب الذى يحدده قيادته وفى الغالب القاعدة من النواب لا يعتقدون فيها او يقتنعون بها

كمال الدين حسين

المصدر : مايو
التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

قصر ديل .. حتى أشعار آخر

لم يصدق الشعب دعاوى احزاب المعارضة بانها لن تشارك في الانتخابات وادرك الجميع ان حزبي الوفد والعمل إنما كانا يناوران . لاننا نرى - ويرى الكل معنا - ان عديدا من قيادات حزبي العمل والوفد قد دخلوا فعلا المعركة الانتخابية وتشهد على ذلك الملصقات واللافتات التي تمتلىء بها بعض الدوائر الانتخابية التي دخلها الوفد او العمل .



د . رأفت خالد

ولولا اننا لا نريد ان يتهمنا البعض بالدعاية الانتخابية لهم - لذكرنا اسم كل منهم . وصفته الحزبية والحزب الذي ينتمي اليه سواء العمل او الوفد والدائرة الانتخابية وهم عموما يتجاوز عددهم ٣٥ مرشحا عن حزب الوفد . ونحو ٢٥ عضوا عن حزب العمل الديني .. وقرابة ٨ اعضاء عن حزب العمل بجناحه المنشق . هذا بجانب مرشحي الاحزاب التي سبق ان اعلنت دخولها المعركة الانتخابية ونقصد احزاب التجمع والاحرار ومصر الفتاة وحزب الخضر .

هذا العدد من الكوادر الحزبية الشعبية التي رشحت نفسها عن حزبي العمل او الوفد هي كل رصيد هذين الحزبين ولا يملك اى منهما كوادر اخرى لها رصيد شعبي . وإلا لكان دفعها الى ساحة المعركة الانتخابية دون ابطاء . ودون تفكير

مسالة المقاطعة كانت مناورة لابد منها . لانه مطلوب من حزب الوفد ان يرشح ٤٤٤ عضوا بارزا في ٢٢٢ دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية . ونصف المرشحين من العمال او الفلاحين على الاقل وهو تحد لا يقدر عليه حزب الوفد في كل الانتخابات الفردية شديدة التحدي وبدلا من ان يعترف حزب الوفد بانه لا يملك الكوادر اللازمة لخوض الانتخابات الفردية يعلن عن مقاطعته الانتخابات لاعذار واهية مثل التزوير وكمبيوتر الداخلية واشراف القضاء وكلها امور مردود عليها وسبق لنا تفنيدها

فالمسالة إذن هي " (قصر ذيل ") لا اكثر ولا اقل لان الانتخابات الحالية ليست مثل الانتخابات السابقة . الانتخابات السابقة كانت بالقائمة وتم فيها التحالف والائتلاف بحيث يقوى كل حزب الحزب الاخر وكما نعلم جميعا حدثت هذه التحالفات واصبح كل حزب مستعدا لان يرتمي في حضن اى حزب اخر المهم ان ينجح القائمة

اما الانتخابات الفرديه . فهى انتخابات يتحمل تحديها الفرد ذاته الذى رشح نفسه ولذلك فان نتيجتها غير مضمونة لاحزاب المعارضة . التي على كل منها ان تدخل المعركة (وحيدة بافرادها دون تحالف او ائتلاف) وبهذا (تنكشف) امام الجماهير فهى لا تملك الكوادر المؤهلة بثقلها الشعبي ان تحصل على ثقة ابناء الدائرة الانتخابية

وهكذا وجد حزب العمل نفسه بلا اى مؤيد او مساند فالحزب المنشق على نفسه بجناحيه (الديني والاشتراكي) وبعيدا عن لاخوان المسلمين لا يمكن ان يحلم وجود ٤٤٤ كادرا شعبيا مؤهلا لخوض لانتخابات على مستوى محافظات الجمهوريه ولا يجد حزب العمل حتى بنسبة واحد إلى مائة من هذا العدد لذلك وامام هذه الحقيقة القاسية واماه (قصر ذيله) اضطر حزب العمل إلى الانسحاب السلبى حتى لا ينكشف وتبقى (فضيحته بجلاجل) ..

اما الحكايات التى يطلقها حزب العمل على صفحات جريدته الحزبية ومسالة التزوير اياها فقد اصبحت نكتة بايخة ولو كان ذلك صحيحا لما اشتعلت المنافسة في كل دائرة انتخابية ولما امتلأت شوارع مصر كلها باللافتات والملصقات والدعايات الانتخابية ولما كانت الندوات المتلاحقة . والاجتماعات المتتالية والتكتيكات الانتخابية التى لا تهدا

وما كنت اود ان اكشف اوراق كل حزب ولكن الافتراءات التى يسوقونها للتدليل على نجاح مقاطعة الاحزاب فضلا عن انها تثير فينا الضحك فهى ايضا تثير فينا الاسف على حال بعض احزاب المعارضة الهزيلة وكيف كان رئيس حزب معارض يتمسح في اعتاب الحزب الوطنى لكى يترك لحزبه دائرة او اثنتان يضمن منهما نجاحه ويكون المقابل ان يعلن الحزب المعارض دخوله الانتخابات رسميا وافهمناه ان الحكاية مش تكية وان عليه وعلى غيره ان يعتمد على نفسه ويقف على قدميه . لانها انتخابات فردية ولما وجد انه قصير الذيل قاطع وشتم وتطاول

على احزاب المعارضة ان تتخذ من الدروس الحالية في الانتخابات الفرديه دروسا مستفاده لها لعلها في مرات قادمة يكون لديها من الكوادر الحزبية ما يستطيع ان ينافس وهى لن تستطيع ذلك إلا إذا ساهمت بجدية واخلاص في العمل الجاد وتركت حكاية الهجوم والتطاول والتشنج وإلا ظلت قصيرة الذيل وحتى إشعار اخر

المصدر : مـايو
التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

استقال من الوفد

ليخوض الانتخابات مستقلاً!



بهنساوى وزير بهنساوى

قدم بهنساوى وزير بهنساوى نائب رئيس لجنة الوفد العامة بمحافظة بنى سويف واحد الاعضاء المؤسسين للحزب استقالته من حزب الوفد الجديد .ورشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة مستقلا عن دائرة مركز سمسطا .

وكان بهنساوى وزير بهنساوى مدير عام المعاشات لوزارة العدل السابق عضوا بمجلس الشعب فى الدورة قبل الماضية عن حزب الوفد وكان قد تقدم باستقالته إلى الوفد فى ١٤ أكتوبر ٩٠ أبدى فيها اعتراضه على بعض قيادات الوفد بالمحافظة

القليوبية

حاسبونا أيها المواطنون!

تحقيق : عيد باطه

عندما يتحدث مرشحى الحزب الوطنى بالقليوبية يمكنك ان تلمس الارتباط الوثيق مع ظروف المجتمع المحلى والتعرف على مشاكله واحتياجاته .. لذلك جاءت كلماتهم معبرة عن تطلع الجماهير نحو مستقبل يحمل فى طياته الامل فى حل المشكلات القائمة والوصول على غد افضل .

استكمال المشروعات

يقول مرشح الحزب الوطنى عن دائرة طوخ بالقليوبية ـ فئات ـ عطية الفيومى . يقول : دخلت المجلس منذ اكثر من ٢٥ سنة واومن بمبادىء الحزب الوطنى اما عن برنامجى ، الانتخابى فاود ان استكمل باقى المشروعات التى بدانا فى تنفيذها فى مدينة طوخ ، واستكمال تغطية الترعة التى تشق المدينة والصرف الصحى فى مدينة قها ، والنفق الخاص بالمدينة على الطريق السريع .

وبالنسبة للريف فالتركيز على مشروعات الخدمة كالتليفون والصرف الصحى والمواصلات تخفيفا عن كاهل المواطن بالاضافة الى تبنى القضايا التى تخص المجتمع من مهنيين مثل قضايا المعلمين ، وكذلك قضايا الحرفيين ومشاكلهم المختلفة سواء مع الضرائب والتامينات والجهات الحكومية .

ويضيف ومن اهم القضايا التى تشغلنى هى الصناعات الصغيرة لتوفير فرص العمل للشباب ونامل فى إنشاء مدينة صناعية للحرفيين فى طوخ واخرى فى قها تشتمل على نوعيات متكاملة من هذه الصناعات .

زيادة الانتاج

ومن مرشحى الحزب الوطنى بالقليوبية سعيد جمعة بشبرا الخيمة .. وهو احد القيادات العمالية البارزين فى الدائرة .

يقول : خطتى الانتخابية تتركز اولا واخيرا على الجهود التى بذلتها تجاه ابناء الدائرة بشبرا الخيمة خاصة ابناء مصر بشكل عام وتتمثل فى استكمال المشروعات التى بدأناها واهمها الصرف الصحى الذى ينتهى عام ١٩٩١ واستكمال خط المترو بشبرا الخيمة ، وإنشاء كوبرى مواز لكوبرى الكورنيش من المظلات حتى شبرا الخيمة .

أما فى مجال الصحة فمن الملحوظ ان هناك تطورا صحيا فى المنطقة لانها منطقة صناعية بالدرجة الأولى ، وكذلك تغيير شبكات المياه .

واهم الخطوط الرئيسية التى انوى عرضها على المجلس محاولة وضع الاسس السليمة لاستقرار احوال الطبقة العاملة ، وايجاد مواءمة بين الدخل والاسعار وكذلك زيادة الانتاج حتى تتمكن مصر من الخروج من ازمتها الاقتصادية .

دور الشباب

ويتحدث المرشح الثانى بشبرا الخيمة وهو احمد رمزى الجبار مرشح الحزب الوطنى ـ فئات ـ قائلا ان الشباب فى مصر له دور كبير يجب ان يقوم به ولا يتاخر عن واجبه تجاه مصر فهو حصنها الحصين . والأمل لهذه الأمة . وهم رجال المستقبل وعليهم ان يستعدوا لحمل الراية فى المستقبل القريب . وارى أنه من الواجب علينا ان نوفر لهم المناخ المناسب لتمكينهم من اداء دورهم .

بالاضافة الى ان تكون لهم القدوة الطيبة فى العمل وبذل العطاء . والاخذ بيدهم حتى ينشاوا بعيدين عن كل ما يعيق مسيرة وطنهم نحو التنمية والتقدم وهذا لا يتحقق الا بحسن التوجيه لهم والنصح وتكثيف جرعات الثقافة الهادفة والوعى الدينى والاخلاقى عن طريق تكاتف كل الاجهزة التى تخاطب عقول ووجدان الشباب بدءا من المدرسة والمعهد ونادى الشباب واجهزة الاعلام .

تضييق الفجوة

ويقول محمد عودة مرشح الحزب الوطنى عمال ـ عن دائرة شبرا الخيمة رقم ٢ ان اهم القضايا التى تشغلنى الآن الانتهاء من عملية الصرف الصحى . واعادة رصف الطرق الرئيسية كشريان حيوى يحتاج اليه المواطن .

رفع المعاناة

اما الوجه الجديد فى دائرة الخانكة فهو ابراهيم النمكى ـ فئات ـ

يقول عن برنامجه · العمل على ترسيخ الديمقرطية وتوسيع رقعتها ورفع المعاناة عن الجماهير والمساهمة فى حل القضايا التى تعرض تحت قبة المجلس ، والعمل على استكمال كافة المطالب الخدمية لقرى ومركز الخانكة والاهتمام بصفة خاصة بقضايا الشباب .

مزيدا من العرق

اما الدكتور عيد سالم موسى مرشح الحزب فئات عن دائرة شبرا الخيمة ٢ فهو أحد الوجوه الجديدة التى تدخل دائرة العمل السياسى لأول مرة واهم ما يشغله محاولة سد نواحى القصور فى مجال الخدمات الصحية . وتهيئة المناخ المناسب لراحة المواطن عن طريق حل مشاكل الطرق . والاسكان والمواصلات والتعليم . وكذلك غرس القيم الدينية للشباب حتى نقيهم من التورط فى الفهم الخاطىء وما يترتب عليه من سلوك خاطىء .

المشروعات الانتاجية

اما مرشح الحزب عن دائرة الخانكة ـ عمال ـ فهو السيد المنايلى وبرنامجه الانتخابى كما يقول يتحدد فى المطالبة بالمزيد من اتاحة الفرص امام الشباب وتشجيعهم فى المشاركة فى كافة المشروعات الانتاجية . وتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقهم فى المشاركة لتنمية وطنهم وبلدهم وتحقيق النجاح فى غزو الصحراء واتاحة الفرصة امام المستثمرين فى استصلاح الاراضى . والوقوف امام المستغلين وإيجاد فرص العمل للشباب ، ومن اهم القضايا التى تشغل بالى خاصة انا من الطبقة العاملة هى فتح ابواب التصدير امام دول العالم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

الحزب الوطنى

لماذا يغير صفات مرشحيه ؟!

نقص الكفاءات ، وتغليب المصالح الشخصية سببا التغيير

الصفة الانتخابية فى مجلس الشعب يحددها الدستور، فالمفروض الا تقل نسبة العمال والفلاحين عن ٥٠٪ .. وقد لاحظنا فى قوائم الحزب الوطنى تلاعبا خطيرا فى صفات كثير من المرشحين، اذ رشح الحزب من يحمل صفة الفئات عاملا او فلاحا حتى يفسح الطريق لاحد الكوادر الاخرى التى يرى الحزب انها اصلح فى منصب الفئات ، وقد تكررت هذه الظاهرة فى كثير من الدوائر .. لدرجة ان احدى مرشحاته التى تعمل كقيادة عمالية منذ عام ١٩٧١ رشحها الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ بصفة الفئات بل ورشحها لخوض الانتخابات المقبلة بهذه الصفة ايضا .

● وهناك تساؤل نوجهه الى قيادات الحزب الوطنى ويوجهه معنا كثير من اعضائه .. هل افتقر الحزب الوطنى الى الكوادر المناسبة حتى يلعب بمرشحيه لعبة الفئات والعمال ؟ أم أن تغيير الصفة يقصد به افساح الطريق لمرشح آخر للصفة المقابلة ؟!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

حكم القضاء بأنني عاملة ورشحني الحزب لمقعد الفئات !

تحقيق :
عماد خيرة

لقد حدث في كثير من الدوائر ، ومنها على سبيل المثال دائرة «الرئيسية» بنجع حمادى التى رشح فيها احمد اسماعيل عن العمال ، وهو طيلة حياته فئات ، وذلك ليفسح الطريق امام فهمى عمر رئيس الاذاعة السابق ، من اجل هذا كان لابد من الالتقاء مع نماذج من مرشحى الحزب الوطني الذين تغيرت صفتهم الانتخابية هذه المرة عن المرات السابقة، فكان اللقاء الاول مع السيدة ثريا لبنة مرشحة الحزب الوطنى فى دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة والتى اكدت ان الانتخاب الفردى يحكمه فى الاساس الاول اسم المرشح وليس صفته ، فاذا كان للمرشح تاريخ سياسى واجتماعى وعطاء واضح للجميع وتواجد والتحام مع جماهير دائرته .. هنا يمكن ان نقول انه لا فرق بين عمال وفئات .. اما اذا كان المرشح قيادة عمالية ـ كما فى حالتى ـ فتكون فرصته فى النجاح اكثر من خلال صفته العمالية .

(حكاية التغيير)

وعن تغيير صفتها الانتخابية من عمال الى فئات اكدت ثريا لبنة انها غير موافقة على هذا التغيير لانها اكتسبت شهرتها من خلال موقعها كعاملة .. واضافت : انني اول قيادة عمالية وصلت الى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .. وبالرغم من انني حصلت على مؤهل جامعي «كلية الخدمة الاجتماعية» الا ان صفتي كعاملة مازالت قائمة ولا اريد ان استبدلها، حيث انني اتقدم للترشيح منذ عام ١٩٧١ على انني عاملة واشرف بذلك .

ـ وتساءلت على اى اساس تم تغيير صفتي الانتخابية من عمال الى فئات .. لقد ادهشني وضع صفة فئات امام اسمي فى قائمة الحزب الوطنى خلال انتخابات ١٩٨٧ .. بعدها قمت برفع دعوى على الحزب الوطني لتغيير الصفة وحكمت المحكمة لصالحي وقتها ، غير ان الحزب رشحني هذه المرة ايضا لمقعد الفئات .

وفى محافظة المنوفية وبالتحديد فى دائرة منوف كان لقاؤنا الثانى مع السيد عبدالحميد شحاتة مرشح الحزب الوطني فئات والذى كان يحمل صفة العامل من قبل .. وعن حقيقة التغيير قال السيد شحاتة لقد تغيرت صفتي بعد خروجي من الخدمة وكان يسعدني وجودى فى الوسط العمالى حيث ان نشاطى منذ عام ١٩٤٤ كانت بين العمال ولكن بحكم القانون اصبحت فئات !! وذلك لوصولى الى درجة مدير عام .

وفى مدينة سرس الليان محافظة المنوفية شهد الحزب الوطنى انشقاقا خطيرا فى قياداته بسبب اختيار مرشح فئات كان من قبل ممثلا للعمال وكان اللقاء مع المهندس صلاح العيسوى عضو مجلس محلى المدينة والذى اكد ان تغيير صفة مرشح الحزب الوطنى ليست فى صالحه او فى صالح المواطنين وانما هدفها الاساسى افساح الطريق لمرشح آخر .

ويضيف المهندس العيسوى :

ـ وعندما قلنا راينا فى الترشيح توعدنا الدكتور والى بالفصل رغم اننا لا نريد سوى خلق توازن داخل الحزب يثرى الحياة الديمقراطية فى مصر . انني اؤكد وانا من قيادات الحزب الوطني انني لن اعطى صوتي لمرشحي الحزب الوطني كما انني استنكر تهديدات د. يوسف والى لنا بالفصل لأن العمل العام ليس به مارب او مغانم وانما نمارسه لصالح مصر ..

استقالات جماعية

وفى لقاء مع المهندس طارق الجزار عضو لجنة الثقافة بالحزب الوطنى بسرس الليان قال نحن غير مقتنعين تماما بالذى يحدث، فقد فوجئنا بالترشيحات التى اتت بمرشحين اقل كفاءة وليست لهم الخبرات اللازمة ومن بين هؤلاء مرشح غيروا صفته الانتخابية من عمال الى فئات لكى يفسحوا مكان العمال لأحد المرشحين الذين عفى عليهم الزمن . واكد المهندس طارق الجزار ان هذا الترشيح وهذا الاختيار لا يعبر الا عن راى قيادات الحزب البعيدين كل البعد عن القاعدة وقد اختاروا مرشحين سينفذون لها ما تريده وليس ما يريده الشعب ..

واكد الجزار اننا مع مقولة فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بل نذكر بها امين عام الحزب الوطني فنقول له : لا نريد ان نساهم فى تمثيلية من اجل ديمقراطية مزيفة وسوف نقاطع مرشح الحزب المفروض علينا وسنختار من هم اصلح ومن تنطبق صفاتهم الانتخابية مع واقعهم الفعلى الذين يستطيعون من خلاله تقديم خدمات للجمهور .

الدستور يقول

وكان لنا بعد سماع كل هذه الآراء ان نكمل الدائرة بمعرفة راى اساتذة القانون فى تلاعب الحزب الوطنى فى صفات مرشحيه فكان لقاؤنا مع الدكتور بكر القبانى استاذ ورئيس قسم القانون الدستورى والادارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة والذى بدأ الحديث فقال : تنص المادة ٨٧ من الدستور على ان يكون نصف اعضاء مجلس الشعب على الاقل من العمال والفلاحين ، كما ان المادة ٣٨ من قانون مجلس الشعب تنص على نفس المعنى ، اما المادة ٢ من قانون مجلس

الشعب المعدلة سنة ١٩٧٦ فتقول يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ويكون مقيما فى الريف وبشرط الا يحوز هو وزوجته واولاده ملكا اكثر من عشرة افدنة ، كما يعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا او ذهنيا فى الزراعة او التجارة او الخدمات ، ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية او مقيدا فى السجل التجارى والا يكون من حملة المؤهلات العليا ويستثنى من ذلك اعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا ومن بدا حياته عاملا وحصل على مؤهل عال .

وفى الحالين يجب لكى نعتبر المرشح عاملا ان يظل مقيدا فى نقابته العمالية . ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال او فلاحين .

وفى لقاء مع احد المرشحين المستقلين .. اوضح اسامة شرشر ان الحزب الوطنى يجب الا نعاتبه على اختياره مرشح فئات كانت صفته فيما قبل «عمال» لان الاساس الاول ان يكون المرشح قادرا على العطاء فى دائرته وان يكون ملتحما بجماهيرها .. كما ان الفارق الوحيد بين المرشح العامل والفئات ان العامل يعبر فى برنامجه عن هموم ومشاكل الطبقات العاملة اما المرشح المستقل فتصفه صفته فى موقع اعم واشمل ويجب ان يهتم برنامجه بكل فئات الدائرة .

واضاف الدكتور بكر ان المادة ٨ من القانون والخاصة بفحص طلبات الترشيح تنص على ان تتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح من واقع المستندات التى يقدمها واعداد كشوف المرشحين لجنة او اكثر فى كل محافظة برئاسة احد اعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس محكمة وعضوية احد اعضاء هذه الهيئات من درجة قاض او ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

الاعتراضات

واوضح د. بكر القبانى : بعد ذلك تاتى لجنة الاعتراضات وتنص المادة (٩) ان لكل مرشح حق الاعتراض على ادراج اسم اى من المرشحين او على اثبات صفة غير صحيحة امام اسمه او اسم غيره من المرشحين . وتفصل فى الاعتراضات «خلال مدة معينة» لجنة تشكل فى كل محافظة برئاسة احد اعضاء الهيئة القضائية بدرجة مستشار او ما يعادلها وعضوية قاضيين وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

اما المادة ٩٣ التى تنص على ان مجلس الشعب مختص بالفصل فى صحة عضوية نوابه فيجب ان ندعو الى اجراء التعديلات الدستورية اللازمة لها ، وذلك بقصد اسناد الفصل فى صحة نيابة اعضاء المجلس الى جهة قضائية عليا .

وهذا ما دعا اليه حزب الوفد فى برامجه الخاصة ، اذ طلب ان يكون الفصل فى الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الشعب من اختصاص محكمة النقض مع عدم الاكتفاء بتحقيق هذه الطعون بواسطة هذه المحكمة وهو قول سليم ولان محكمة النقض تعتبر ذات تكوين خاص بعيدا عن جميع الضغوط السياسية والحزبية وهذا ما كان ينص عليه دستور ١٩٣٠ ، اذ عهد بمهمة الفصل فى صحة نيابة اعضاء البرلمان الى محكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة النقض

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

مجلس رئاسة حزب الأحرار

مجلس الشعب القادم مطعون في دستوريته قبل أن يولد

واصل مجلس رئاسة حزب الاحرار في اجتماعه برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ظهر الاربعاء الماضي مناقشاته حول الأسباب التي ادت الى مقاطعته متضامنا مع حزبي الوفد والعمل وجماعة الاخوان المسلمين لانتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها في التاسع والعشرين من نوفمبر الحالي .

واكد المجلس انه إذا كان قرار الحل والدعوة لانتخابات جديدة وفقا للنظام الفردى بدلا من نظام القوائم يعكس الاستجابة لحكم المحكمة الدستورية فإنه يظل مثيرا لمزيد من الجدل والقلق لتعدد الاتهامات والطعون في دستورية القانون الانتخابي الجديد الذى سوف تجرى على اساسه الانتخابات المقبلة ـ فلقد قضت محكمة القضاء الادارى بقبول الدفع بعدم دستورية القانون الجديد وصرحت برفع الدعوى الخاصة في هذا الشان أمام المحكمة الدستورية العليا خلال شهرين وقد استند الدفع المشار إليه إلى عدم دستورية المادة (٢٤) المعدلة من قانون الانتخاب الجديد لمخالفتها للمادة (٨٨) من الدستور التي توجب الاشراف الشامل والكامل للقضاء على عملية الاقتراع التي تجرى في اللجان الفرعية واوضح الدفع ان المادة « ٢٤ » تجعل رئيس اللجنة الفرعية من العاملين في الدولة من غير القضاة وتلقي بالاتهام على واضعي القانون الجديد بتعمد مخالفة الدستور وتحدى الارادة الشعبية التي تمثلت في إجماع الاحزاب السياسية والنقابات ونوادى هيئات التدريس والقضاة على ضرورة الاشراف الكامل للقضاة على جميع مراحل العملية الانتخابية واهمها رئاسة اللجان الرئيسية والفرعية التي تجرى بها عمليات الاقتراع .

ولقد كان حزب الاحرار يامل في ان يكون حكم المحكمة الدستورية العليا نقطة بدء في حوار واسع تشارك فيه جميع القوى السياسية في ضوء ما اثبتته التجارب من ان إقصاء هذه القوى واحتكار الحزب الحاكم لادوات صنع القرار في البلاد قد ادت خلال السنوات الاخيرة الى حل برلمانيين متعاقبين ومجلس للشورى قبل انتهاء فترة ولايتهم استنادا الى قيام هذه المؤسسات على قوانين اكد القضاء مخالفتها للدستور .

وقد استعرض المجلس التقرير الذى تقدم به حلمي سالم امين تنظيم الحزب حول موقف بعض الاعضاء الذين رشحوا انفسهم لانتخابات مجلس الشعب القادمة وعددهم ٢٣ عضوا وقد أكد المجلس على قراره السابق في هذا الشان .

حلمي سالم

امين تنظيم الحزب

سؤال !

الاحزاب التي رفضت خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة هي الاحزاب التي فضلت مصلحة الشعب على مصلحتها الخاصة لان خوض هذه الاحزاب الانتخابات كان سوف يحقق لها التمثيل البرلماني ولو بعدد قليل من النواب الا انها رفضت هذا الكسب حتى يحصل الشعب المصرى على ضمانات بعدم تزوير ارادته والمعارضة المصرية محقة في ذلك فلقد اعتادت اغلب الحكومات التي حكمت البلاد ان تزور كل الانتخابات لصالحها

المعارضة طالبت باشراف القضاء على الانتخابات كما جاء في نص الدستور والحكومة تقول عدد القضاة لايكفي للاشراف على كل اللجان ولقد كان من الممكن ان يتمكن القضاة من الاشراف على العمليات الانتخابية لو ان الداخلية اقرضتهم بعض اجهزة المراقبة التليفزيونية والتي يستخدمونها في مراقبة كل من يشتبه بانه معاد للنظام وانا شخصيا اعتقد ان وزارة الداخلية تمتلك كما كبيرا من هذه الاجهزة الموجهة الى الشعب المصرى ولو انهم اقرضوا القضاة نصف هذه الاجهزة لتمكن القضاة من احكام قبضتهم على العمليات الانتخابية إلا ان الحكومة لاترغب في ذلك ولايشغل بالها مقاطعة الانتخابات انما شاغلها الوحيد هو كيف تستمر في حكم البلاد من خلال البحث عن افضل الوسائل البوليسية التي تمكنهم من ذلك لان اخر شيء يمكن ان يشغل بال هؤلاء السادة الكبار هو ارادة الشعب طالما يمتلكون الوسائل المشروعة او غير المشروعة التي تمكنهم من الاستمرار في السلطة لهذه الاسباب ستظل مصر متخلفة ولهذه الاسباب سيظل المصريون يعيشون تفاوتا طبقيا لايمكن ان تشهده اية دولة اخرى ولهذه الاسباب ستظل مصر تمد يدها لتحيا بالديون والقروض ولكن عزاءنا الوحيد هو ان مثل هذه الامور التي يرفضها الشعب لايمكن ان تستمر طويلا ومخطيء كل من يتصور ان الشعب المصرى اصبح غير قادر على عمل شيء فمن ابناء هذا الشعب قتل السيد نصير المصرى الجنسية الارهابي « مائير كاهانا » !

هشام طنطاوى

صحيفة سوابق الحزب الوطنى « ١ »



بقلم : عصمت الهوارى . وكيل نقابة المحامين

فى حوار مع النفس حول ما يجرى على ارض مصر الطاهرة من احداث تتصل بواقعنا الديمقراطى ، ظللت ابحث عن تسمية او وصف لهذا الذى يجرى فلم اجد ما ابحث عنه .. فالانتخابات لعضوية مجلس شعب جديد تجرى بين اشخاص رشحهم الحزب الوطنى الحاكم ، وبين آخرين مازالت عضويتهم به قائمة رغم ما يزعمونه من ارتداء عباءة المستقلين .. فهل مثل تلك الانتخابات تجسد إرادة امة أو تعبر عن مشيئة شعب ، ام انها اقرب الى التعيينات فى ذلك المجلس ، او انها عودة الى ماكان يتم عندما كان الاتحاد القومى ـ ومن بعده الاتحاد الاشتراكى ـ مسيطرين على الحياة النيابية فى مصر .. ! !

وإذا كان لاحد ان يقول بأن المعارضة مسئولة بسبب مقاطعتها الانتخابات ، فإن ذلك قول غير صحيح لأن الشعب المصرى كله قد ادرك تماما ان المناخ الذى سوف تجرى فيه الانتخابات موبوء بسموم قانون الطوارىء .. كما ان الحزب الحاكم ابى ورفض أن يكون للقضاء إشرافه الكامل على كل مراحل الانتخاب .. ! !

ان الانتخابات اليوم تجرى فى اطار غير ديمقراطى .. فالحزب الوطنى هو الذى يشرف عليها من خلال السلطة التنفيذية ... كما ان الحزب الوطنى يجول ويصول منفردا فى حديقة الانتخاب ينتظر "أطيب الثمر" .. غير مكترث بما يتجرعه الشعب من ضياع .... ! !

ان المقاطعة التى اعلنتها المعارضة غير قاصرة على ترشيح المنتمين من اعضائها ، وانما تمتد الى الناخبين أنفسهم فانهم ضمير الشعب الذى يتعين ان يكون فى يقظة تامة ليعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون ... ! !

ان الشعب المصرى وهو يقف اليوم مساندا للمعارضة التى هى عينه التى تبصر ... ولسانه الذى يعبر ... وقلبه الذى ينبض ... وعقله الذى يفكر ... وضميره الذى لن يموت ... ويده التى تضرب كل فساد .... فليس للمعارضة من مطالب سوى ان ترتفع ارادة الشعب فوق كل ارادة ... وان يكون الحكم للشعب وبالشعب .... وان يكون القرار من خلال الرأى الحر للانسان الحر .... وان تقوم الديمقراطية بالانسان التى هى حق اصيل للانسان فى ان يختار من يمثله فى المجلس النيابى بارادة حرة لايرد عليها قيد من قانون سيىء السمعة ، أو من اية سلطة وسلطات ... ! !

وإذا كان الحزب الوطنى يمشى على ارض الانتخابات مختالا ، وتوهم انه يخرق الارض ويبلغ الجبال طولا ... فانه تعين على الناس اليوم ان يقرأوا صحيفة سوابقه التى يحتويها كتاب اسود مهين ... فهذا يومهم الذى يقوم فيه الحساب .... ! !

وإذا كانت قوانين العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام تفرض على كل من يعين فى وظيفة أن يتقدم بصحيفة سوابقه للتأكد من خلوها مما يشينه ويدينه حتى لايتسلل الى شغل الوظائف العامة المشتبه فى سلوكهم ... فقد صار التعرف على سوابق الحزب الوطنى من خلال ممارساته وسلوكيات اعضائه ، ضرورة حتمية يجب ان يقف عليها الشعب ... فلا يستقيم عدلا ومنطقا حرمان انسان من تولى وظيفة عامة لانه سلب مالا لآخر ، ثم يتولى الحكم حزب سلب الشعب حريته ، والقى به فى هاوية سحيقة من الاوجاع والضياع ... ! !

اننا اذ نقرأ سويا صحيفة سوابق الحزب الحاكم ، فذلك انطلاقا من ان الحق وحده هو غايتنا ، وأن مجد هذا الشعب الطيب هو هدفنا ، وان الحوار بالكلمة بالتى هى احسن هو

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

اسلوبنا .. ولن يكون المنصب غاية ، ولا الهدم سبيلا ، ولا الحقد اسلوبا ... فالذى يعنينا اولا واخيرا هو ان يكون الشعب مالكا لقراره دون وصاية وبغير قيود .. وها الشعب اليوم مدعو لان يقول كلمته فى امر اولئك الذين حسبوا انه بالشعارات تتحقق الديمقراطية .. وبالخداع تمتلىء البطون .. وبالامل الكاذب يكون الخلاص من الاوجاع ... وبالاحلام الوردية يكون الرخاء ... وبالاقوال يتحرر الانسان من قيود تعوق حركته .. وبحرية الصراخ والعويل يكون بناء مصر .. إنهم اليوم محل مساءلة وحساب من الشعب الذى سوف يقاطع انتخاباتهم اعلانا لسخطه ، وكشفا عن غضبه ... ! !

انه حقا الزمن الردىء الذى تعيشه مصرنا وتحياه .. فقد تراكمت المآسى مأساة بعد مأساة .. والانسان المصرى يتألم ويئن ويشكو وما من سميع لشكواه .. فقد انفصل عنه الحزب الحاكم وتركه وحيدا يجتر كل شقاء .. فالديمقراطية صارت إفكا وزيفا وبهتانا .. وارادة الناخبين اختفت وعطلت .. ونتائج الانتخابات التى جرت فى ظل سيطرة الحزب الحاكم زورت وزيفت .. وقوات النفاق حكمت فتحكمت .. فتسللت القوانين الاستثنائية الشيطانية تفرض على الانسان المصرى كل قهر وارهاب .. فهذه هى ديمقراطية الحزب الحاكم التى يزهو بها ويفاخر .. ولكن الشعب اليوم مدعو للاستجابة الى نداء المعارضة بمقاطعة الانتخابات ترشيحا وتصويتا .. ! !

(يتبع بالعدد القادم)

فى الصميم

يا امة العرب ... اتركوا خالد بن الوليد واحترموا سكونه ... هل للاحياء ان يطلبوا من امواتهم معونة .. لو ان الله بعثه حيا بينكم فسوف تقتلونه .. ! !

انا لو كنت حاكما عربيا ... وتناثرت امامى المشكلة بعد المشكلة ... ورغبت ان اريح الشعب مما يثقله .. لبادرت الى فتح نوافذ الديمقراطية والحرية ... ! !

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

ماذا يقول مرشحو الأحرار الذين خرجوا على قرار الحزب بالمقاطعة وخاضوا الانتخابات ؟

رغم قرار حزب الاحرار بمقاطعة الانتخابات تقدم ٢٣ عضوا بالحزب للترشيح .. فماذا يقولون .. لماذا رشحوا انفسهم خروجا على قرار الحزب .

● ● عبدالفتاح الشوربجى الأمين العام للحزب ومرشح دائرة كفر صقر « فئات » بالشرقية يقول : لقد خضت الانتخابات ولم التزم بقرار المعارضة ذلك لانني اؤمن بأن الواجب على المعارضة الا تقاطع الانتخابات وتترك الساحة خالية للآخرين ولن يعيشون فيها مفسدين فإن على المعارضة دورا هاما لدفع عجلة الديمقراطية وانى وجدت أن على عاتقى ما عاهدت ربى عليه من العمل على تطبيق شرعه .

● ● عادل المصرى عضو مجلس الرئاسة ومرشح دائرة بور فؤاد بمحافظة بورسعيد « فئات » ومحمد محمد موسى الغرباوى دائرة أتميدة - دقهلية عمال وعبدالفتاح مصطفى دوابة تلا منوفية « فئات » يؤكدون على ضرورة خوض الانتخابات حتى لا يتركوا الساحة لاعضاء الحزب الوطنى .

● ● الحمزة دعبس وكيل الحزب ومرشح دائرة بولاق الدكرور بالجيزة « فئات » يقول : لقد رشحت نفسى من اجل العمل على اعلاء كلمة الله ، وأنا حزين جدا على مقاطعة المعارضة للانتخابات .

● ● مصطفى النحاس مرشح بندر بنى سويف عمال وعبدالرحيم حمد الله المحامى ومرشح دائرة طهطا « فئات » يؤكدون على ضرورة خوض الانتخابات لخدمة قضايا الجماهير التى يمثلونها والتى ألحت عليهم .

● ● محيى الدين حلمى الفندور عضو المجلس الدائم بالحزب ومرشح دائرة عابدين والموسكى « فئات » .. يقول : إننى اؤمن بان العمل السياسى يكون وسط الجماهير وان المقاطعة سلبية وخوف من المواجهة ثم إنها لن تفيد شيئا ولا جدوى منها ، وأرى ضرورة خوض الانتخابات لكى نتمكن من المطالبة بتطبيق شرع الله لاننا نرى أن الاسلام شريعة وعقيدة ودين ودولة ونحن لا نريد أن نترك الساحة لاصحاب التيارات الأخرى ومن يتخذون الهتهم هواهم .

● ● رجب هلال حميدة وشهرته الشيخ رجب حميدة عضو المجلس الدائم بحزب الاحرار ومرشح دائرة عابدين والموسكى لمقعد العمال يقول اننى اؤمن بأن الله خلق الكون ووضع ضوابط وموازين وأسباب سعادته فى الدنيا والآخرة ومن ثم فانا اريد ان اتقدم بأطروحة الحل لخلاص الناس فى الدنيا والآخرة من منطلق هذا الدين لان الله سبحانه وتعالى قال : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين » .

وبالنسبة لقرار المقاطعة فاعتقد ان هذا يعطى حرية أوسع للحزب الوطنى فى الشارع المصرى ..

● ● حسن محمد ابراهيم عضو مجلس الرئاسة ومرشح دائرة المنيل « فئات » يقول :

لقد رشحت نفسى ليس رغبة منى فى الترشيح ولكن لان أهل دائرتى أرادوا ذلك .

● ● عادل محمد مكين المسلمى عضو الأمانة العامة وأمين لجنة العمال بالحزب ومرشح دائرة المنيل « عمال » يقول :

لقد رشحت نفسى لخدمة الطبقة العاملة التى انتمى اليها واذود عن حقوقها التى اهدرت ..

● ● الشيخ عبدالله القوابى عضو مجلس رئاسة الحزب ومرشح دائرة الوايلى فئات يقول : إننى من المؤسسين لحزب الأحرار ذلك الحزب الذى يرى أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع وقد رشحت نفسى من أجل اعلاء كلمة الله وليس من أجل دنيا زائلة وكذلك من أجل الدفاع عن قضايا أهالى دائرة « الوايلى » الذين عشت بينهم ومازلت وأنا حزين لمخالفة قرار المقاطعة ولكن ماذا أفعل ؟ أنترك الانتخابات لمرشحى الوطنى لكى يخلو لهم الجو؟!

● ● محمد سيف الدين زايد مرشح المعادى « فئات » يقول : إنى أرى أن العمل الحزبى مواجهة فالديمقراطية لا تهب ولكن تنتزع .

● ● القبطان على أحمد عياد أمين الحزب بالأسكندرية ومرشح دائرة المنشية فئات يقول : لقد وجدت نفسى بين الالتزام الدستورى والالتزام الحزبى .. فقل لى ماذا أفعل ؟

● ونفس الكلام يقوله عادل درغام سكرتير الحزب بالأسكندرية ومرشح دائرة المنتزه عمال .

● ● محمد صبحى جوهر مرشح دائرة المنتزه بالأسكندرية « فئات » وعبدالعزيز الرقابى المطارين عمال وخليل عبدالعزيز كرموز عمال وكمال الدين النعناعى سيدى جابر عمال يعربون عن أسفهم لقرار المقاطعة

● ● اما فاطمة دياب مرشحة دائرة شبين القناطر لمقعد « الفلاح » وأول امرأة فى مجلس الامة فتقول : لقد رشحت نفسى بناء على رأى أهل دائرتى ولكى أتصدى الى المشاكل التى تواجههم .

● ● رفعت حال أمين الحزب بالمنزلة وعضو المجلس الدائم « عمال » يقول رشحت نفسى مضطرا وبناء على رغبة شعب المنزلة الذى يقوم بخدمته ليل نهار ، وكنت ملتزما بقرار احزاب المعارضة ومقاطعة الانتخابات ولكنى وجدت ان أهالى دائرتى قد قاموا بوضع اللافتات والدعاية الانتخابية دون أن ارشح نفسى ولم اجد بدا من خوض الانتخابات .

● ● اشرف محمد فؤاد والشهير باشرف فهمى المرشح بدائرة اول قسم شبرا الخيمة « عمال » وعضو المجلس الدائم بالحزب إن لى ماضيا عريقا فى النشاط السياسى فقد كنت ضمن الطلائع ومنظمات الشباب واستطعت خلال فترة وجيزة أن أحوذ على ثقة مجموعة كبيرة من الشباب .. وأخوض الانتخابات لأنى أؤمن بعدم جدوى المقاطعة فالحرية لا تمنح من أحد ولكن تنتزع انتزاعا بالممارسة .

وأنا عندما أخوض الانتخابات فإننى استخدم حقى الدستورى .

حق وواجب



بقلم : ثروت اباظة

الادلاء بالصوت الانتخابي حق وواجب في وقت معا . هو حق اتاحه الدستور للمواطن ان يختار ممثله وهو واجب ينبغي ان يؤديه المواطن لوطنه

وكل حق يلازمه واجب ، ومعروف ان الحق والواجب كوجهي العملة لاينفصل احدهما عن الآخر .

والدستور اعطى هذا الحق للمواطن فلابد للمواطن كواجب عليه ان يختار ممثله فيحسن الاختيار .

ويجب الا يتاثر حسن الاختيار بالقرابة او الصداقة او العلاقات الشخصية ، ولذلك نحزن كل الحزن ان نجد المرشح يقصد الى الناخبين ويحاول ان يصطنع لهم ماقد يكون بعيدا عن خلقه كل البعد تقربا منهم ومحاولة منه ان يجتذب اصواتهم حتى ولو كان اجتذاب هذه الاصوات بطرق غير كريمة .

واعف عن ذكر التفاصيل ويابى حبي لوطني ان اشرح ما اجملت فان التفاصيل والشرح قد يؤديان بي الى مالا يجمل بي ان اذكره عن بعض المرشحين فهو يعيب الوطن كله وليس هؤلاء المرشحين وحدهم .

وليس جديدا ايضا ان استعمال المال في الانتخابات لم يعد يجدى ان لم يرصد هذا المال لنفع عام والناخبون يدرون ان المال الذي يقدم للنفع العام هو محاولة اجتذاب لاصواتهم ولكن الرشاوى التي تقدم للناخبين يدا بيد لاجدوى منها .

فالناخب الذي يقبل مالا من مرشح يقبله من كل المرشحين . وهذا الناخب المرتشي لص يبيع قيمته من اجل المال .. وكم من مرشحين انفقوا في هذا السبيل اموالا طائلة وكان مصيرهم السقوط الذريع .

ان الناخب عليه ان يختار اصلح المرشحين ليكون ممثلا له في البرلمان وليكون ممثلا للامة كلها .

وتلك امانة ومن يخن الامانة يبؤ بخزي من الله ومن الناس ويبؤ بخزي من نفسه اذا خلا الى نفسه .

قد تضطر الحياة الناخب ان يصادق من لايحترمه .. وعند الانتخاب ينبغي عليه ان ينسى هذه الصداقة ويطرحها وراء ظهره ولايختار الا الذي يحترمه والذي يعلم حق العلم انه سيقوم بواجبه خير قيام نائبا عن الدائرة وعن الوطن جميعه .

إن الناخب اذا كانت له قضية قيمتها بضعة جنيهات يختار لها احسن المحامين .. فكيف اذا اختار نائبا في مجلس نيابي ؟ الا يجب عليه وجوبا ان يختار احسن من يعرف بهذه المهمة العظيمة التي لاينبغي ان يقوم بها الا الامناء الشرفاء الحريصون على مصلحة الوطن ؟

إن النائب في البرلمان صورة لمصر جميعها وامين على مصالح الوطن كله والوطن هو انت وهو ابنك وهو اخوك وهو ابوك .. وصورة النائب هي صورة لك وصورة لهؤلاء جميعا واذا انتخبت نائبا ذا صورة شائهة فكانك قدمت صورتك وصورة ذويك شائهة لتعلنها على الناس اجمعين .

ان النائب هو انت في المجالس النيابية فقد بدات فكرة الحياة النيابية من عهد الرومان وكان الشعب يجتمع كله في الساحات ليستمع الى الخطباء ثم يدلي الناس برايهم مجتمعين ومع الايام ادرك الشعب ان الامر بهذا الوضع لايمكن ان يستقيم فراوا ان يمثلهم بضعة افراد يختارونهم وبدات فكرة النيابة .

فالنائب هو انت ايها الناخب وشر النفوس نفس تخون ذاتها فانت اذا انتخبت غير الصالح خنت نفسك قبل ان تخون وطنك واهل وطنك .. الا انت واهلك وذووك .

وفي انتخاب من الانتخابات رشح احدهم نفسه وكان متهما في قضايا مالية تتصل بالذمة وسمعنا انه في زياراته لاحدى القرى في دائرته هتف بعض الناخبين ، حرامي حرامي ولكننا نحبه ، فكانت كارثة تسامع بها الناس اجمعون وملاهم الاسى والاسف والالم والمرارة .

فليس المهم ان تحبه او لاتحبه انما المهم ان يحبه الوطن وان تحبه الامة الناصعة النقية وان تحبه الاخلاق الكريمة الفاضلة فهو ممثل شعب باسره .. وإذا لم يكن الخلق هو السيد في الشعب فسلام على العالمين .

لقد عادت الانتخابات الفردية واصبح الناخب اليوم ينتخب الشخص لا الحزب فالخطا اليوم يقع على الناخب في الاختيار اما في الانتخابات بالقائمة فقد كان الخطا يقع على الحزب الذي اختار مرشحيه .

امانة والله يامرك ان ترعى الامانة اذا استامنك عليها فرد من افراد الناس فكيف بك والذي يضع هذه الامانة في عنقك هو وطنك جميعا ؟.

سدد الله خطاك ووفقك ان تقوم بامانتك قياما يرضى عنه الله والوطن .

مشاغبات

سمك .. لبن .. تمر « وطنى » !

بقلم : صلاح عيسى

يجمع المحللون السياسيون ، على ان الحالة على جبهة الديمقراطية المصرية ، قد اصبحت : سمك .. لبن .. تمر هندى !

فمع ان المفروض ان البلد يعيش فى معركة انتخابية ، تدور فى ظروف محلية وعربية ودولية بالغة التعقيد ، القت بظلها الكئيب على كل شىء ، وخلقت دوامات من الأزمات المتصاعدة التعقيد ، وتاتى عقب حكم ثان بعدم الدستورية ، ونقص الديمقراطية بالكلية ، الا ان احداً من الناس ، لايشعر بان هناك انتخابات اصلاً ، او معركة طبعاً ، ولايتابع مايجرى فيها الا بمقدار متابعته للأزمة الوزارية فى " الهند " اللهم الا الخطاطون واصحاب المطابع ومحلات بيع البفتة ، الذين انقذتهم الانتخابات من حالة الركود الاقتصادى القادم من ازمة الخليج ، وقبل ازمة الخليج ، فانعشتهم قليلاً ، تطبيقاً لقاعدة ، رزق الراكدين على المرشحين !

ومع ان هذه الظروف المحلية والعربية والدولية ، توشك ان تعيد رسم الخريطة السياسية ، بل وربما الجغرافية للمنطقة التى نعيش فيها ، الا ان احداً من الذين يخوضون الانتخابات ، لايتحدث فى السياسة ، ولايدلى بدلوه فى اى موضوع يتعلق بالماضى او الحاضر او حتى المستقبل ، ومع ان مجلس الشعب يختص - طبقا للدستور - بسلطتى الرقابة والتشريع وهو مايترجم فى المعارك الانتخابية الى تقييم السياسات المطبقة ، وطرح السياسات البديلة لها ، اذا لم تكن - من وجهة نظر المرشحين - فى صالح الوطن وصالح الشعب ، الا ان الشعارات المطروحة فى المعركة الانتخابية الحالية ، تتجاهل ان عضوية مجلس الشعب هى نيابة عن الأمة بمجملها ، ودفاع عن مصالحها على اتساعها ، وتنحو الى برامج جزئية ، وكان كل مرشح يخوض انتخابات المجالس القروية او المحلية التابعة لدائرته !

ولان المعركة الانتخابية ، تدور بين الحزب الوطنى والحزب الوطنى بشرطة - بفتح الشين او ضمها - فمن المنطقى ان تكون السياسة خارج نطاق اهتمام الطرفين ، ذلك ان مرشحى الحزب ، بل والحزب نفسه ، غير مفوضين بالحديث فى اى موضوع سياسى ، فهم لايرسمون سياسة حزبهم ، بل هم اعجز من ان يدافعوا عنها او يبرروها ، اما مرشحوه المستقلون ، فانهم لايخوضون الانتخابات ضد إرادة حزبهم تعبيرا عن اختلافهم مع سياساته لا سمح الله ، بل يخوضونها لمجرد اغاظة الدكتور يوسف والى ، وليثبتوا له انهم اولى بدخول جنته ممن اختارهم ليكونوا مرشحين باسم الحزب ، والفريقان بعد هذا لا شأن لهم لا بالرقابة ولا بالتشريع ، اذ ان مهمتهم الحقيقية هى ملء الفراغ الديمقراطى باجسادهم احيانا ، وخاصة فى الجلسات التى يحضرها الرئيس ، وبتوقيعاتهم بالحضور فى بقية الجلسات ، ليضمنوا الحصول على البدل الديمقراطى المقرر لحضور الجلسات .

وقد يدهش البعض لان الحزب الوطنى قد سكت على هذا العدد الضخم من قياداته واعضائه ، الذين خالفوا قراراته ، ورشحوا انفسهم مستقلين ضد مرشحيه ، فلم يفصلهم من عضويته ، بل اعلن انه سيكون محايدا بين مرشحيه الاصليين ، ومرشحيه المستقلين ، وانه سيضم الى عضويته كل من يفوز من المتمردين على قائمة مرشحيه ، مع ان القاعدة الأساسية فى العمل الحزبى هى «وحدة الارادة .. ووحدة الفكر .. وخضوع الاقلية لراى الاغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا لقرار المستويات العليا» ، وهى دهشة لا مبرر لها ، بعد ان اكدت كل الشواهد ان الحزب الوطنى ليس حزبا وليس سياسيا ، وانما هو شلة من المتسلقين والمنتفعين والذين لا هم لهم الا تاييد الحاكم باعتبارنا نحن المصريين ، لسنا مواطنين ، ولا حتى رعايا .. بل مجرد «ولايا» فى معبد الاله «آمون رع» ! .

ومع ان الحزب الوطنى - بفرعيه الأصلى والمستقل - يخوض الانتخابات ضد عدد من احزاب المعارضة ، التى لم تقاطع الانتخابات ، الا ان العلاقات بين الحزب ومنافسيه من خارج صفوفه ، تبدو سمنا على عسل ، وقشطة على زلابيا ، فالطرفان يتبادلان التصريحات العاطفية الساخنة ، ويتناوبان نشر مقالات المودة المكتوبة على اوراق الكوسة ، ويؤكدان ان الانتخابات نظيفة ونزيهة ، ومغسولة بمسحوق شيخ العرب الذى ينتخب اكثر بياضاً ، وكانهما لايختلفان فى السياسة ، او يتصارعان على تمثيل الشعب ، ومع ان الشائع عن بعضهم قوله انه يختلف اختلافاً جذريا مع سياسات الحزب الوطنى ، ويعتبرها ضد مصلحة الوطن والشعب ، الا انه يلتزم الصمت التام تجاه هذه السياسات ، وفى ظنه انه اذا تكلم فى السياسة ، او عبر عن اختلافه مع الحكم ، فسوف يرد عليه بلطجية الحزب الحاكم بالتزوير التام الذى سينتهى بالسقوط الزؤام مع ان نجاح واحد او اثنين من المعارضين على اسس غير سياسية لن يضيف الى المجلس القادم شيئاً ، فقد كان فى المجلس المنحل دستورياً ، مائة نائب ، لم يسمح لهم محترفو التصفيق بان يؤثروا فى اى قرار ، ولن تنجح "عيشة" فيما فشلت فيه " ام الخير " !

ومع ان الأحزاب التى اتخذت موقف المقاطعة ، ليست طرفاً مباشراً فيما يسمى بالمعركة الانتخابية ، الا انها وجدت نفسها فجاة ، العدو الرئيسى الذى يهاجمه المرشحون على تنوع الوانهم وانتماءاتهم ، فهؤلاء المقاطعون هم المسئولون عن تراجع الديمقراطية ، وهم العاجزون عن ممارسة السياسة ، وهم الذين يهيئون المناخ للارهاب ، وهم الذين هربوا من المعركة ، لان الشعب ليس معهم ..

والواقع ان الشعب يتفرج - وسط همومه التى تثقل كاهله - بلا اى حماس على المهزلة الانتخابية ، التى تدور بين السمك واللبن و التمر الهندى ، او بمعنى ادق " والتمر الوطنى " اذ ان حزب الاغلبية فى البرلمان الهندى، قد تنحى عن رئاسة الحكومة ، وايد ترشيح رئيس لها ينتمى الى الاقلية ، وهو الأمر الذى سعد به مواطنو " كفر الهنادوة " بدائرة مصر المحروسة ، حتى انهم بعثوا ببرقية الى " البيه عاطف " يرجونه فيها ان يحذو حذو " راجيف غاندى " .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

القرار الصائب

ان القرار الذى اتخذته جميع احزاب المعارضة المصرية التى كانت ممثلة فى مجلس الشعب السابق بمقاطعة الانتخابات نال تاييد وترحيب الشعب لأن الهدف الأساسى منه هو مصلحة مصر . ان احزاب المعارضة بهذه الخطوة المباركة بدأت السير فى الطريق الصحيح الذى كان يجب ان تسلكه منذ بداية نشاطها السياسى ، ان قبول المشاركة فى الديكور الديمقراطى هو جريمة كبرى فى حق هذا الوطن . واحزاب المعارضة مطالبة بان تقود نضال الشعب من اجل الحصول على حقوقه الكاملة فى الحرية والديمقراطية الحقيقية ، ان الطريق شاق ووعر ولكن حرية الشعوب لا يمكن الوصول اليها إلا بالجهاد الدائم والكفاح المستمر الذى لايتوقف ولا يهدأ . يجب على احزاب المعارضة ان تتواجد فى الشارع السياسى بصورة مكثفة وان توضح لجماهير الشعب الأسباب التى ادت الى مقاطعة الانتخابات وان تشرح خططها للاصلاح السياسى الذى يعتبر المدخل الوحيد للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

كتب البعض معلقا على قرار احزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات بكلمات تثير التعجب والدهشة فهى مليئة بالمغالطات الواضحة وتجعل من البياض سوادا ومن السواد بياضا ، ان احزاب المعارضة كانت لها مطالب كثيرة لضمان نزاهة الانتخابات ولم تكن المطالبة بجعل الانتخاب فرديا هو احد الضمانات التى طالبت بها احزاب المعارضة بل ان بعض هذه الاحزاب اعلن اعتقاده ان الانتخابات بالقائمة النسبية هى افضل نظام للانتخابات ، فالقول بان احزاب المعارضة قاطعت الانتخابات رغم تعديل الانتخاب الى النظام الفردى الذى كانت تطالب به هو قول زائف وبهتان ظاهر . لان احزاب المعارضة قد طالبت بالحد الادنى من الضمانات التى تكفل عدم تزوير إرادة الشعب وهى ضمانات طالب بها قضاة مصر ، وان رفض الاستجابة لهذه الضمانات دليل واضح على الاصرار على طريق تزوير الانتخابات ويضاف إلى ذلك قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد الذى اظهر تماما تفصيل دوائر لمرشحى الحزب الوطنى فى نفس الوقت الذى تم فيه استبعاد البلاد التى ينتمى اليها اعضاء احزاب المعارضة من الدوائر الأصلية إلى دوائر جديدة وذلك فى جميع انحاء مصر .

إن احزاب المعارضة قد حققت لنفسها مجدا عزيزا غاليا بهذا الموقف التاريخى الذى يستحق التحية والاكبار.

د. ابراهيم عبدالمجيد صالح

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ثقب الباب

منذ سنوات تكونت فى مصر جمعية سرية لتشويه تاريخ مصر . وتاريخ ثورة ٢٣ يوليو . ونظمت الجمعية حملاتها وفتحت عدة جبهات . وكان المطلوب أن تهتز ثقة أى شاب فى أى حدث وطنى منذ اربعين عاماً ولولا الجفاف الذى هجم على افريقيا والمجاعات التى انتشرت فى بعض الدول الافريقية المجاورة لما أمكن إنصاف «السد العالى» وإنقاذ سمعته ولولا حرب اكتوبر لما اكتشف الجميع جدوى مجانية التعليم وتوفير أعداد كافية من المؤهلين الجامعيين للعمل كجنود ، والتعامل مع الأسلحة العصرية للدفاع عن مصر . ولولا أزمة الخليج الأخيرة لما ظهرت جدوى الحركة الوطنية منذ الخمسينات حين ناضلت لتطهير الأرض العربية من الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية .

ولكن جمعية اليأس العام لتشويه التاريخ مازالت تعمل : ويبدو أن جمعية أخرى سرية منافسة ظهرت هذا الاسبوع . وشعارها إزالة اثار ثورة ١٩١٩ أيضاً . لانني لم أصدق نفسي ، ولم أجد تفسيراً معقولاً ، حين قرأت قوائم ترشيحات الحزب الوطنى الديمقراطى . وكل من قرأ الترشيحات لاحظ نفس الملاحظة . وهي غياب المرأة لأن الحزب لم يتقدم سوى بمرشحتين فقط . والظاهرة الأخطر هي غياب الأقباط عن حزب «الأغلبية» . وقد اعترضت أصلاً على سرية إعداد قانون الأحزاب ، وحتى الآن لم أفهم لماذا يفسر الحزب الوطنى للرأى العام اسباب اختياره للمرشحين . واسباب إسقاط الأقباط الوطنيين من قوائمه .

فهل قرر الحزب الوطنى الديمقراطى العمل أيضاً على إزالة آثار ثورة ١٩١٩ ومن أعظم منجزاتها تحرير المرأة المصرية وتدعيم الوحدة الوطنية بعناق الهلال والصليب . فمنذ اكبر مظاهرة نسائية شهدتها مصر لتأييد الاستقلال ، فى ثورة ١٩ ، وحقوق المرأة تتقدم ، بما يتفق مع المواثيق الدولية والدستور .

وقد كان من عبقرية ثورة ١٩ انها اخلصت إلى الطبيعة الخاصة لمصر والمصريين . فمصر ليست فيها جبال تعتصم فيها المذاهب . والنيل فى السهل يمزج ولايفرق . ونسيج مصر المعلوم فى وحدتها الوطنية لا فرق فيه بين مسلم وقبطى .

وتاريخ الوطنيين الأقباط ودورهم فى الاستقلال والدستور والحريات مشهود والاعلام والاسماء والمواقف

ولكن يبدو أن جمعية إزالة آثار ثورة ١٩ أيضاً اشتركوا فى وضع قوائم الحزب الوطنى الديمقراطى . وهم يعيشون فى عصر ماقبل الثورات الوطنية . ولايدركون أن ماتنجزه أى ثورة يصبح تراثاً للجميع وملكاً للمصريين جميعاً .

كامل زهيرى

المصدر : الأهالي
التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

« الشعب » تواصل حملتها لمقاطعة مهزلة مجلس الشعب القادمة

الصراع يحتدم بين قيادات الحزب الوطني بسبب المجاملات والخلافات الشخصية

معركة بين اعضاء الحزب الوطني بالكراسي والاحذية

مع اقتراب المهزلة .. وفى كل يوم يمر يثبت الحزب الوطني فشله فى التواجد على الساحة وعجزه عن اللعب وحده بعد ان قاطعت المعارضة مهزلته .. بل وبدلا من اللعب باعصاب هادئه وبتنسيق بين قياداته تحول الملعب الى ساحة قتال بعد ان احتدمت الصراعات والمعارك بين قياداته بسبب المجاملات وتصفية الحسابات وصلت الى الضرب بالاحذية والكراسي داخل مقرات الحزب وفى خضم هذه الصراعات انكشف المستور بعد أن استخدم كل متصارع أسلحته لفضح فساد الآخرين لتفوح روائح الفساد فى كل مكان حتى يعلم الناس جنايا من سيمثلونهم غدا !!

في الغربية
المحافظ ينشق على الحكومة ويتحدى ترشيحاتها
في الإسكندرية

تحقيق :
شعبان عبد الرحمن
عامر عيد
عامر عبد المنعم
صلاح الصايغ

وفى الاسكندرية انقسم مؤيدو محافظ الاسكندرية ود . يوسف والى على انفسهم وتبادلوا الشتائم والقذف بالالفاظ مما ادى الى نشوب معركة طاحنة اصيب فيها اثنان من المرشحين ومدير مكتب فتح الله كيره رئيس هيئة القطاع العام وأمين الحزب الوطنى بالاسكندرية

ومن ناحية أخرى ، اظهرت قوائم المرشحين بالاسكندرية بروز العناصر المؤيدة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل واختفاء اسماء المعارضين لسياسات بعد المسئولين !!

ويقول الحاج عبد الرازق حسن احد قيادات الحزب الوطنى بالاسكندرية ان الحزب وجه اهانه بالغة للاسكندرية بترشيحه لهذه العناصر المرفوضه من قبل القاعده العريضة بالحزب وأن اعلان الحزب عن اسماء المرشحين ادى الى حدوث انشقاقات خطيره داخل الحزب وصلت الى حد المعارك !

معارك حقيقية

شاهدت الشعب بالفعل هذه الاشتباكات بين الاعضاء ومرات تناثر الكراسى والاحذية فى ارجاء مبنى الحزب الوطنى مما اسفر عن اصابة عضوين بالحزب هما سمير عبد العزيز (امين الشباب) والسيد المتاويشى (امين دائرة المنشيه)

وبينما تؤكد امتثال الديب أمينة المرأة وعضو مجلس الشعب السابق ان الحزب قد قتل قياداته على مستوى المحافظة حيث لم يرشح الحزب أى وجه نسائى بالثغر فى حين رشح عناصر غير معروفه للجماهير واغفل قيادات لها وزنها وثقلها لمجرد وجود خلافات بين المحافظ وامين عام الحزب الوطنى (يوسف والى)

يؤكد عادل السماحى (عضو مجلس الشورى) وامين مساعد الحزب الوطنى اعتراضه على مرشحى المنتزه والرمل على وجه الخصوص ويقول انه من الاستخفاف بعقول المواطنين ان نرشح تلك العناصر المرفوضة والتى تم فرضها على الاسكندرية دون أخذ رأى أمانة الحزب

بالاسكندرية فى هؤلاء المرشحين مما ادى الى رفض اعضاء الحزب الى الامتثال لقرار الحزب بل واعلن البعض منهم ترشيح انفسهم كمستقلين مثل عبد المنعم اسماعيل عضو المجلس السابق ووداد شبل وهو مازعزع موقف الحزب امام المرشحين الآخرين !

القطط السمان

ويقول عبد الرازق عبد العال رئيس لجنة المرافق بالمجلس المحلى بالمحافظة ان قائمة الترشيحات اهملت الكفاءات الحقيقية وان الحزب الوطنى عمد الى اختيار اقارب المسئولين مثل ترشيح الدكتور محمد رمضان عديل الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية !! ويضيف بأن قائمة الترشيحات لم تغفل القطط السمان من رجال الاعمال من أمثال احمد خيرى وكيل شركتى « زيم » و« اكسبريس » الاسرائيليين الذى لم يشارك فى أى انشطة حيوية بالمحافظة فى المجلس السابق !!

استبعاد وزير سابق

ويرجع عبد الرازق عبد العال استبعاد الدكتور السيد على السيد (الوزير السابق) من الترشيح بدائرة باب شرق بالاسكندرية الى الضغوط التى مارسها أحمد خيرى على قيادات الحزب والتى ترجع الى وجود خلافات شخصية بينهما !!

ويؤكد عبد المنعم اسماعيل الذى استبعده الحزب الوطنى من ترشيحاته على ان الهدف من ادراج بعض المشبوهين فى قوائم الحزب الوطنى يرجع الى رغبه الحزب فى تمرير بعض القوانين المشبوهة فى المجلس القادم !

ويقول مصدر امن مطلع بالاسكندرية ان محمد عبد اللاه مرشح الحزب الوطنى بالاسكندرية كان وراء إصدار قرار من وزير الأوقاف ، بتثبيت ملكية ازالمغتصبين بالارض الأوقاف فى سيدى بشر ، والمعروف أن اراضى الاوقاف فى سيدى بشر مملوكه لبعض الافراد ، بهدف الانفاق منها على الانشطة الخيرية !

تصدع خطير

وفى محافظة الغربية / تشهد المحافظة حاليا أكبر انشقاق داخل صفوف الحزب الوطنى حيث رفض المستشار فكرى عبد الحميد محافظ الغربية تأييد مرشحى الحزب الوطنى أو الالتزام بالقرارات الصادرة عن أمانة الحزب وكان الحزب الوطنى قد رشح كلا من أنور محمود الكمونى فئات ومصطفى برهام عامل فى دائرة بندر المحلة إلا أن المحافظ رفض تأييد المرشح أنور الكمونى لوجود خلافات شخصية بينهما ورشح كلا من محمد زيادة راشد فئات ويحيى سرور عامل كممثلين عن الحزب الوطنى وأبلغ ذلك للأجهزة الامنية وموظف المحافظة وأجهزة الحكم المحلى ولجميع قيادات المحافظة مما تسبب فى حدوث تصدع خطير فى العلاقة بين قيادات الحزب الوطنى والمحافظ وتم تصعيد الأمر الى رئاسة الجمهورية والدكتور يوسف والى الذى اتصل بالمحافظ وطلب منه الرضوخ الى قرارات الحزب ألا أن المحافظ رفض الانصياع للاوامر مما دعا د . يوسف والى الى نشر خبر فى الصفحة الأولى بجريدة الاخبار يوم الاثنين قبل الماضى بعنوان اخر كلام الكمونى مرشح الحزب الوطنى وأشار الخبر الى أن الدكتور يوسف والى حسم الموقف الناتج عن رفض المحافظ لقرارات الحزب بأعتبار ترشيح الكمونى وبرهام هو اخر كلام ورغم كل هذا رفض المحافظ أوامر الحزب واستدعى أبناء أنور الكمونى وهددهم بالاعتقال وطلب منهم ضرورة أقناع والدهم بالتنازل مما أدى الى تفاقم الموقف داخل صفوف الحزب الوطنى فى الغربية . واكدت مصادر من داخل الحزب الوطنى أن نتيجة الصراع سوف تحسم فى أول مؤتمرات الحزب والمقرر أن ينعقد فى المحلة قريبا .

الغريب ان الحزب الوطنى رشح مصطفى برهام عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد واستبعد معظم قياداته والمعروف أن مصطفى برهام كان عضوا فى الاتحاد الاشتراكى وهيئة التحرير ثم كان وفديا متحمسا فى الانتخابات الماضية وبعد دخوله مجلس الشعب انضم للحزب الوطنى .

وفى تطور جديد اجتاحت المظاهرات مدينة الاسماعيلية خلال الاسبوعيين الماضيين ، احتجاجا على ترشيحات الحزب الحاكم لمحمد صبرى مبدى عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع ـ سابقا ـ فى الدائرة الاولى بالمحافظة . وكذلك ترشيح ممدوح يعقوب بالقنطرة شرق فى الدائرة الثالثة .. اقتحم المتظاهرون ـ حوالى خمسمائة شخص ـ مبنى المحافظة مرددين الهتافات الساخطة على ترشيحات يوسف والى وكمال الشاذلى دون رغبة جماهير الاسماعيلية ومحافظها عبد المنعم عمارة المنحاز بشكل واضح لسوسن الكيلانى المرشحة المستقلة ..

وقد التقى المحافظ بالمتظاهرين فى قاعة الاجتماعات الكبرى ، وأكد لهم أن كل الأجهزة التنفيذية والشعبية والأمنية بالمحافظة تتابع ما يحدث فى الاسماعيلية وتقوم بارسال التقارير للقيادة بالقاهرة حول الترشيحات التى جاءت مخالفة لرأى شعب المحافظة .

كما قامت مسيرات نسائية على مدى الايام القليلة الماضية ، كما جابت حوالى ١٥٠ سيارة ميكروباص وأجرة ونصف نقل شوارع المدينة وهى تحمل لافتات كتب عليها « حان الوقت لممارسة الديموقراطية بالاسماعيلية » و« نعم للاختيار وليس للاجبار » .

ومن ناحة أخرى أشارت مصادر وثيقة الصلة بالحزب الوطنى بالمحافظة الى وجود خلافات وانقسامات حادة بين المرشحين أنفسهم وتبادل الاتهامات فيما بينهم ووقع صدام بين أحد المسئولين وبين صبرى مبدى ، حيث طالبه الاول بتنحية نفسه من قائمة الحزب فرد عليه صبرى مبدى قائلا « حزبكم الوطنى هو الذى رشحنى ، وحزبكم ليس له قاعدة شعبية » .

وكان أنصار صبرى مبدى قد أطلقوا شائعة تزعم أن الرئاسة هى التى اختارته ، توطئة لعزل عبد المنعم عمارة ..

وفى القنطرة شرق قام « ممدوح يعقوب » مرشح الحكومة بزيارة لمدرسة الثورة ومدرسة القنطرة شرق الاعدادية ، وأقيم له احتفال فى المدرستين ولم يسلم ذلك من جمع الأموال والتبرعات القهرية من الطلبة والمدرسين والنظار ، وإنطلقت الهتافات « بالروح بالدم نفديك ياممدوح » ! كما يقوم مؤيدو المرشح بجمع عشرة جنيهات على الأقل عن كل « محل » بالقنطرة للمساعدة فى حملته الدعائية !

وفى الدقى ، تشكو الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية من تجاهل الجماهير لها وعدم حضور مؤتمراتها الانتخابية والتى لاقت فشلا ذريعا ! ! ويذكر ان الدكتورة آمال عثمان كانت ترشح من قبل فى دائرة قصر النيل ، وأن ترشيحها فى دائرة الدقى ، جاء لمواجهة احد اقطاب حزب الوفد ، لكنه لم يرشح نفسه ؟ !

وفى دائرة العياط ، قام عمر عطية امين تنظيم الحزب الوطنى بالجيزة بتفصيل الدائرة لحسابة ، ليضمن فوزه فيها ، حيث عمل على تقسيم دائرة العياط الى دائرتين وهى دائرة العياط وفرغونه والتى يتمتع فيها بشعبية الى حد ما ؟ !

وفى دائرة حلوان ، يقوم وزير الانتاج الحربى ، جمال السيد ، بجهود مكثفة من اجل العمل على عدم تكرار تجربة سقوطه فى المجلس القادم وقام بتعيين كافة العاملين بالمصانع الحربية بعقود مؤقته ، بعد أن منحهم « ١٥ يوما » كعلاوة ! ! ومن ناحية أخرى ، قامت الاجهزة المسئولة عن المصانع الحربية بتعليق ، اليافطات المؤيده للوزير على واجهاتها بعد إن صدرت تعليمات لها بذلك ! ؟

وفى المنيل ، مارس الحزب الوطنى العديد من الضغوط على بعض القيادات المنشقة عن الحزب والتى اعلنت ترشيحها كمستقلين مثل محمد كمال سلمان وكمال فرج ، حتى اعلنا انسحابهما وتأييد هما لممدوح ثابت (فئات) ومحمد عبد العال (عمال) على الرغم من انهما لايتمتعان بأى شعبية فى المنيل

وفى دائرة مصر القديمة ، أثار الدكتور

المحروسة
المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

وإيه يعنى مجلس الشعب ؟؟

الدكتور محمود السقا

معذرة .. فلم اجد تساؤلا لصياغة هذا الموضوع الا هذا التساؤل الذى يتردد على السنة «أبناء البلد» ؟؟ مجلس الشعب لماذا ومن اجل اية غاية ؟؟

من اجل صرح التشريع وقوة الرقابة وفهم الحوار البرلمانى ومناقشة ميزانية الدولة ، والصعود بمصر إلى مركزها العالمى - المدعم بحضارتها - اللائق بها .

نعم كما نتمنى ان تكون الصورة بهذا الغزل الحضارى والفكرى يؤازره حسن النوايا فى تشكيل مجلس يليق بهما ، ويعبر بحق وصدق عن «إرادة الامة» .

اما الصورة التى نراها ، ومقومات صناعة المجلس القادم الذى تسبقه هذه «الزفة الكبرى» فى عموم البلاد ، فإنها حسب الرؤية الصادقة للماضى السياسى والحاضر للحزب الحاكم مقضى على التجربة كلها بالدمار .

نفس الحزب الحاكم هو الذى تولى العملية الانتخابية طيلة السنوات العشرين الماضية ، وبنفس التشكيل - فى عمومه ومجمله - ووصل الى ذات النتائج التى أرهق القلم فى تعدادها ، وهى انه حزب - من الناحية الانتخابية - له «صحيفة سوابق» فى عملية البطلان ، بكل الطرق والوسائل ، واسألوا اهل الخبرة الذين اكتووا بنار الانتخابات الحكومية ، ولا اريد تعدادها فقد عرفها الركبان وسجلتها اسباب احكام القضاء ، السلطة الحيادية الوحيدة فى فلك السلطات التقليدية للدولة .

إن مواجهة الانتخابات الحالة ، التى تدور رحاها فى عموم البلاد ، والتى للاسف بدات السيطرة الحكومية تعمل عملها قبل العملية الانتخابية فى يومها الموعود ، يوم ٢٩ نوفمبر ؟

بدات عملية التقسيم الاستبدادى للدوائر الانتخابية بالورقة والمسطرة وبسبق إصرار إثر تحريات حكومية ، قام بها رجال الامن والمباحث بمؤازرة «حريفة الانتخابات» لوضع الخريطة النهائية لصالح الحزب الحاكم .

عدم العدالة فى «الاعلان الانتخابى» الرمز الانتخابى الأول والثانى من نصيب فرس الحزب الحاكم عاملا كان أم من الفئات ، وقد دبر ذلك بليل ومع سبق الاصرار .

دوائر تدخل فيها المحافظون ورجال الادارة - ممثلين عن الحكومة السنية - لصالح الاسماء الممثلة للحزب الحاكم ، وتجميع كافة الكوادر الادارية من خفير القرية حتى مدير الامن العام لصالح «ابو عيون كواحل» !! الممثل للحزب الحاكم .

فى بعض الدوائر الانتخابية ، فى الشرقية كما فى قاهرة المعز الوطنية الديمقراطية رشح الحزب المحروس وزراء لهم ثقلهم فى الحركة الجماهيرية - وقت المناسبات - ولهم قدرهم فى الابهة والتمثيل و«الضحك على الجماهير» : سواء باعتبارهم وزراء شكلهم فى الشارع المصرى وحولهم «رجال حول الوزير» مبهر واخاذ ، ونرى الناس فى شوارع الدائرة وعلى المقاهى العامرة بالدومينو والطاولة يتركون ملهاهم لرؤية الطلعة البهية ، تنازلت من سيارتها الفاخرة وتمشى مثلنا على ارض الناس ، «بص شوف الوزير بيعمل إيه» !! اى عدالة فى هذه المسالة ؟؟

هل من العدل المطلق ان نضع فى كفتى ميزان «ممثل الحكومة» بجيشه الجرار من اتباع و «محاسيب» الوزارة وفى المواجهة ابن الشعب ، ابن الدائرة «التعبان العرقان المطحون» والذى حقا وصدقا يبغى خدمة الدائرة ، لانه عليها يحيا وفى مقابر «السيدة زينب» يموت !!

ومع هذا ترى النفاق الاجتماعى والسياسى فى ذروته ، وزير لايدرى من امر الدائرة شيئا ، وقطعا لم يمش من قبل فى ربوعها مرحا ، والآن باسم الظلم الانتخابى يخرق الارض ويبلغ باسمه الجبال طولا !!

انتخاب الوزير - باسم الدستور والتقاليد البرلمانية - ممثلا للسلطة التنفيذية وساعيا ليلبس رداء السلطة التشريعية ، «زواج باطل» والعصمة فى يد الشعب !!

وتمشى المواكب فى الاحياء ، فى القرى والمدن ، وبهرجة الزينات والهتافات من الاعماق داخل وخارج السرادق الذى يملأ كل مكان ، وصفات لا تتفق وحقيقة الحال :

نماذج من المرشحين ، سمعتهم السياسة دون مستوى الشبهات ، بعضهم يسعى إلى المظهرية السياسية ايا كان الثمن ، بعضهم متهم بقضايا جنائية وله «دوسيه ضخم» عند المدعى العام الاشتراكى ، بعضهم قد ذاق حلاوة المكافآت ونعيم ماديات المجلس والذهاب اول الشهر ليحصل على مرتبه «نيابة عن الشعب» اوراق مالية جديدة «تنبح بها عنق الدجاجة» من البنك الاهلى المصرى ، بعضهم اشتاق إلى «تكييف المجلس» واشتاق إلى «النوم» هادئا بالجلسات !!

البعض - واعرف للاسف اسماءهم واخبارهم وصلتهم بالذين يختارون الاعضاء فى الحزب الحاكم الحالم ، قد اختاروهم لهذه العلاقة الشخصية على حساب قضايا الامة ، رغم ان عشرة منهم ، اعرفهم «بالاسم والدائرة» قوموا بانهم من فصيلة «ابى الهول» ، يجيدون فقط : النوم المريح فى قاعة المجلس ، وإذا استيقظوا هتفوا «بالروح بالدم» نفديك - يافلان الفلانى - وإنهم لايجيدون سوى «التصفيق الحاد» .

وإيه يعنى مجلس الشعب ؟؟

٥٠٪ «على الاقل عمالاً وفلاحين» !! نعم ، نحن ابناء عمال وفلاحين ولكن القسمة ليست عادلة ، ثم ماهى قضايا العمال والفلاحين التى ناقشتها مجالس الشعب - على التوالى - بل العكس هو الصحيح ، ممثل العمال فى مجلس من المجالس (إياها) وكان وزيرا سرق واختلس حقوق العمال ، وعضو مجلس شعب «يقال إنه فلاح» سرق اموال الفلاحين واستولى على اراضى الدولة ، وواحسرتاه كان على قائمة مرشحى الحزب الهملم بدائرة (؟) بالشرقية .. هذه الانتخابات ؟؟ •

وبدون ضجة ، هاتوا لى فلاحا دخل مجلس الشعب واثار او اهتم او .. تذكر قضية الفلاحين وحياة الفلاحين ، لقد هجر الفلاح - ياولداه - ارضه وذهب الى الغربة ، وعاد إما فى يده «راديو او فيديو او تليفزيون» او عاد «شهيد الغربة» فى نعش من خشب اشجار الكافور والتوت والنخيل !!

وإيه يعنى مجلس الشعب ؟؟

مجلس الشعب والحرية ، اى عار لهذا المجلس - الذى هو فى بطن الغيب - ياتى مكبلا للعام العاشر فى قانون إبليس المسمى قانون الطوارىء .

وياعضو مجلس الشعب القادم : لاتناقش ولا تتكلم عن «قانون الطوارىء» اى كلمة ، وإلا كنت «مهرجا» .. هكذا قال رئيس البلاد !!!

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

خطوط فاصلة

« الحاج » إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل « زعلان » .. لانه لن يدخل مجلس الشعب القادم .. علما بأنه الذى إختار .. وهو الذى رأى أن يسير خلف فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ، رغم تباين الوسائل ، والاهداف .. ورغم تناقض المواقف ، والسياسات ..!!

الغريب أن إبراهيم شكرى مازال يعيش فى أحلام الماضى .. فيدعى أنه الذى جمع بقية أحزاب المعارضة حوله .. التى إستجابت لارادة الشعب ..!!

● ● ●

أى شعب هذا الذى يتحدثون عنه ..؟؟ هاهى المعركة الانتخابية تجرى على قدم ، وساق .. وهى حتى الان نظيفة .. يحرص جميع المشاركين فيها على أن يكونوا على مستوى المسئولية .. فلا تهريج .. ولا إسفاف .. ولا إتهامات زائفة .. اللهم إلا حالات فردية لايمكن أن تصبح قاعدة .

والشعب لم يطلب منهم الابتعاد ، أو المقاطعة .. فالسلبية .. سلوك مرفوض بكل المقاييس .. لكن المواجهة ، والقدرة على الحوار الموضوعى ، والتصدى بجرأة للمشاكل .. كلها مقومات السياسى الناجح .. وللاسف .. مازالت هناك بعض النوعيات التى تريد العودة بنا إلى الوراء .. وهى حتى الان .. لاتجد قبولا ، أو صدى من أى نوع ..!

● ● ●

ولان إبراهيم شكرى .. والنفر المحدود من بقايا حزب العمل .. يعلمون مسبقاً رأى الشارع المصرى فيهم .. لاسيما بعد موقفهم المخجل من أزمة الخليج .. فقد آثروا الانسحاب ..ثم أخذوا يوزعون الإتهامات يمينا ، وشمالا ..!

إنهم يتحدثون من الان عن التزوير .. بينما الحكومة حشدت أكبر عدد من القضاة للاشراف على لجان الانتخابات .. ووزارة الداخلية أصدرت تعليماتها المشددة بعدم تواجد الضباط بداخلها .

.. ويجىء « الحاج » إبراهيم شكرى ليدعى اليوم بأنه لم يطالب بالانتخابات الفردية .. بل كان متحمسا .. للقائمة النسبية ..!!

وصدقونى لو كان « الشعب » إختار القائمة النسبية وسيلة لاختيار نوابه .. لبحث الرجل عن شماعة أخرى .. يعلق عليها خلافاته مع الغالبية العظمى من أعضاء حزبه .. وأيضا مخالفاته السياسية ، وغير السياسية ..!!

● ● ●

إن رئيس حزب العمل الذى سلم زمام أمره للاخوان المسلمين يتصور أنه حينما يملأ الصحيفة المتحدثة باسمه ، وباسم الاخوان .. بتصريحات ، وأحاديث .. يستطيع إقناع الناس .. ولقد تناسى حقيقة هامة .. هى أن الاقتناع لايأتى من فراغ .. فالرجال مواقف .. ومبادىء .. وصور مضيئة .. وإستقلالية .. وكرامة تنحنى لها الرؤوس .. وبغير ذلك .. لاسبيل أمام الجماهير سوى أن تعلن رأيها بجرأة وصراحة .. واشهد ياتاريخ .

سمير رجب

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

الاشتراكيون المستقلون يخوضون المعركة الانتخابية تحت شعار «الحرية للوطن - الديمقراطية للشعب - الخبز للفقراء»

تحت شعار « الحرية للوطن ، الديمقراطية للشعب ، والخبز للفقراء » . يخوض ثلاثة من الاشتراكيين المستقلين معركة انتخابات مجلس الشعب هم ود . مختار السيد عن دائرة امبابة فئات ، وصلاح شرف عن دائرة روض الفرج عمال ، واحمد عبد الحميد شرف عن دائرة عابدين فئات .

وللدكتور مختار تاريخه السياسي الطويل دفاعا عن الديمراطية وعن الوطن فهو احد المعتقلين السياسيين في اعقاب مذبحة الديمقراطية عام ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٩٧٤ ، كما انه شارك في المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وقام بالتدريبات الطبية والعسكرية في معسكرات المقاومة ، كما شارك في الجهاز الطبي اثناء وبعد معركة اكتوبر علم ١٩٧٣ وعمل د . مختار لعدة سنوات في قرى مصر عقب تخرجه وخاض معارك الفلاحين السياسية في دكرنس وبهوت .

وعن تجربته في امبابة يقول د . مختار : عملت في مستشفى حميات امبابة وارتبطت بالحي وبالناس وبمشاكله . وارتباطي بهم جاء لكوني طبيبا في الحي وفي المستشفى الذي بدأت العمل به كأخصائي جراحة وان حجم العمليات فيه ضئيلة لايتجاوز الـ ١٢٠ من الجراحات الصغرى استطعت ان اصل بها الى ١٠٠٠ جراحة في السنة وذلك بنظام بسيط وهو ان تتم جميع الاجراءات للمريض في العيادة الخارجية كالاشعة والتحليل على ان يدخل المريض قبل الجراحة مباشرة بما يوفر الاسرة وكنت في هذه الفترة الاخصائي الوحيد ومعي نائب واحد .

للدكتور مختار عيادة في وسط المساكن الشعبية في امبابة ويحكي اهل الحي : انه يعيد أجر الكشف للمريض غير القادر كما يساهم في شراء الادوية وانه يحول مرضاه الى المستشفى اثناء عمله بها - لاجراء الجراحة بها بالمجان كأحد الحقوق المكفولة للمواطنين .

وعن رؤيته للحي ومشاكله يقول د . مختار « حي امبابه من الاحياء المزدحمة مما ينعكس على تردي الخدمات به وسوف احاول معهم حل هذه المشكلات مثل الانقطاع المستمر للكهرباء وعدم وجود سوق يجمع الباعة ويقيهم تحرش البلدية بهم وادخال الصرف الصحي في المناطق المحرومة منه وادخال المياه النقية ايضا للمناطق التي لم يدخل بها .

ويعود مرة اخرى د . مختار لقضية العلاج فيقول : لابد من مظلة واسعة تشمل الموظفين والباعة الجائلين وغير القادرين على العلاج عموما بعد ان ساد فقدان الامان الصحي في مصر لابد من سياسة علاجية واضحة تبدأ بخط الدفاع الاول وهو الوحدة الصحية وصولا الى المستشفيات الجامعية فالمريض مكانه الوحيد وحقه ايضا المستشفى المجاني وليس عيادة الطبيب وايضا المستشفى هي مكان الطبيب وليس العيادة مع ضمان حياة كريمة للطبيب .

مع فقراء الحي

صلاح شرف واحد من قيادات رابطة السائقين وواحد ممن طالبوا في اضراب السكة الحديد الشهير برفع مكافاة الوصول ، التامين على السائقين ، العودة الى نظام الكادر الخاص بالسائقين ، محاسبة المسئولين عن الفساد ، وصرف تعويضات ومعاشات عند التشريك ويتوجه صلاح شرف كما يقول الى زملائه العمال ولأهل الحي فهم فقراء ليطرح معهم قضية ربط الاسعار بالاجور ورفع مستوى الخدمات العلمية والتعليمية في الحي . ويضيف صلاح شرف « :

لقد عاصرت التعليم منذ الاحتلال الانجليزي حتى الآن ولم أجد ارتفاعا في تكلفته مثل هذه المرحلة لقد انتهى التعليم المجاني ولابد من الاصرار على عودته لانه احد حقوق المواطنين الفقراء ، كما ان الخدمات الصحية المقدمة ليست كافية والعلاج المجاني ايضا احد حقوقهم وفي حي روض الفرج مشكلة اسكان خاصة في حكر عزت وابو دومه وروض الفرج لابد من عمل تخطيط لهذه المناطق وتوفير سكن صحي وملائم لسكانها وانني اطرح السؤال التالي بعد نقل سوق روض الفرج كيف ستستغل ارضه هل ستقام عليه ابراج سياحية ام ستبنى مساكن اقتصادية لسكان الحي ؟

سياسات بديلة

وعن أسباب خوضه المعركة الانتخابية يقول الباحث والكاتب احمد عبدالحميد شرف : « انني اخوض المعركة من اجل اقامة مجتمع ديمقراطي متكامل يفتح الباب للتغيير الشامل وينقذ المجتمع من اوضاعه السيئة التي تمهد لانفجارات غير محسوبة . وقد حددت لنفسي التزامين اساسيين الاول : في حالة نجاحي عقد اجتماع دوري مع الجماهير في الدائرة لبحث مشاكلهم وبحث قضايا الوطن وهذا لاعطاء الجماهير حقها في صنع السياسة العامة والالتزام الثاني : في طرحي لمجموعة من السياسات البديلة مثل تلك التي تدافع عن الاوضاع الحالية المتدهورة وتدعو لتثبيتها وسياساتي البديلة تدور على ثلاثة محاور الاول : في مجال حرية الوطن حيث انني أؤمن على قول الرئيس حسني مبارك من لايملك قوته لايملك قراره ونحن نستورد ٨٠ ٪ من القمح و ٥٠٪ من باقي المواد الغذائية لذلك ارى ان حجر الزاوية في حرية الوطن هو تنفيذ الخطة البديلة التي صاغ خطوطها العامة د . مصطفى الجبلي وزير الزراعة الاسبق والتي تستغرق ٣ سنوات يتم خلالها انتاج ٧٥ ٪ من القمح محليا

المحور الثاني : ان تكون الديمقراطية للشعب باطلاق حق الجماهير في تأسيس الجمعيات الاجتماعية والفنوية ، وتجريم تنفيذ قوانين الطوارىء على المواطنين والتجار ، وان يقتصر تنفيذه على حالات الارهاب فقط .

وعن المحور الثالث يقول احمد شرف « يقوم على مبدأ الخبز للفقراء وذلك بربط الاجور بالاسعار ، ومحاربة التضخم والغلاء ، بخطة بديلة لخطة البنك الدولي تنحاز للحلول المحلية وللفقراء واصلاح الخلل في توزيع الدخل القومي بين الطبقات

بهيجة حسين

صالح النشر

رشاوى انتخابية

لايخفى على احد ان عددا من المرشحين قد استخدموا المال للحصول على اصوات الناخبين ، والغريب ان هذا السلوك قد اصبح مالوفا ، وكاد يكون جزءا أساسيا من المعركة الانتخابية .

ولا أدرى كيف تسكت الاجهزة على هذه الرشاوى العلنية اليس هذا شراء لذمم الناس ورأيها ومصيرها ، وخاصة ان من يقومون بها هم أولئك المرشحون لامتلاك زمام الوطن وقيادته ... ومراقبة باقى السلطات والسهر على مصلحة الشعب .. اليس عجيبا ان تكون « الرشوة » قد وصلت الى هذه المرتبة ، وامتدت حتى اصبحت تتم على الملا .

الظاهرة الثانية الملفتة للنظر فى هذه الانتخابات ان عددا من المتورطين فى قضايا فساد متنوعة يخوضون الانتخابات ، ومنهم أعضاء سابقون فى مجلس الشعب المنحل ، وابعد الحزب الوطنى بعضهم عن قوائمه بعدان فاحت رائحتهم ، ولكنهم تحدوا قرار الحزب وقرروا خوض المعركة ، فلقد أصبح الفساد قويا الى درجة كبيرة ، وتؤكد المؤشرات أن بعضهم سوف يفوز على مرشحي الحزب الجدد ، رغم الدعم المقدم لمرشحي الحزب من السلطات ، وأتوقع ان يسعى الحزب الوطني الى كسب ودهم (!) الا يعني ذلك أننا أمام مرحلة جديدة فى ظاهرة الفساد ، ترتفع فيها رايته عاليا لتدوس على ماتبقى من ديمقراطية .

مصطفى السعيد

المحروسة

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

بلاغ وتحذير الى من يهمه الامر

ظاهرة انتخابية اسمها "التقفيل"

بدأ العد التنازلي للتقفيل !

وكلما اصبح الانسان في هذه الايام الانتخابية المباركة ، مقفل ، او ... قفل ... وكلما ساورته الظنون بان فرصته او فرصة المرشح الذي يناصره قد تأكدت .

ولكن اشراف قضائي حقيقي على الانتخابات .. وموقف ايجابي لاجهزة الامن في مواجهة ملوك التقفيل .. ورقابة جماهيرية فعالة لحماية نزاهة الانتخابات ، يمكن ... كما يقول د . جلال رجب مقرر لجنة الحريات بنقابة المحاسبين واتحاد المحامين العرب بأن نقطع الطريق على هذا التزوير المكشوف لارادة الناخبين والذي قد يدفع بهم في نهاية الامر الى دروب جانبية عبر مسار العنف ..

وهذا التحقيق بلاغ لكل من يهمه الامر . قبل ان تقع الواقعة ويتاكد الناس انه لا امل في الاصلاح عبر البرلمان و امكانية تداول السلطة بالوسائل الديمقراطية ..

حدوته مصرية

والتقفيل ظاهرة انتخابية ترتبط بمواسم الانتخابات وهي تعني تسديد البطاقات للاموات والمسافرين والمرضى وحتى الذين يعزفون عن المشاركة في الانتخابات .. حتى وصفه د . حمدي السيد مرشح الحزب الوطني ، ونائب الدورات السابقة ، بعادة سلطوية وشعبية .. حدوتة مصرية ، وقال انه وهو مرشح الحزب الوطني يخشى من التقفيل ويضع يده على قلبه ، لان التقفيل لا يتم باوامر من الحكومة فقط ، بل ايضا لاسباب تتعلق بالمجاملات ، فاذا اراد اقطاب احد الاحياء مجاملة مرشح بالذات يمكن ان يقوموا بتقفيل الصناديق لصالحه بدون اى اوامر ، ومن هنا بالذات تبرز اهمية الدعوة للجان قومية للاشراف على الانتخابات ..

عندما ياتي المساء

وقد قال لي احد ملوك التقفيل في محافظة كفر الشيخ ان للتقفيل فنونا وان المواعيد المفضلة للتقفيل هي الساعة الاولى بعد بدء الانتخاب من العاشرة وحتى الحادية عشرة صباحا او في الساعة الاخيرة بين الرابعة والخامسة مساء .

وقال ان التقفيل المبكر في الصباح يتم باستخدام السلاح والكثرة العددية وبتواطؤ اجهزة الشرطة ، وتحت ضغط الارهاب والوضع لايزال في حالة استرخاء ..

وقال زميل له ان التقفيل اذا تم في الصباح فانه يجب مراعاة ان يتم تسديد البطاقات فقط ، وبدون وضع علامات امام الاسماء ، مع ترك ١٥ ٪ من البطاقات بدون تسديد حتى الساعة الاخيرة .. فنسبة المشاركة في الانتخابات لا تتجاوز في الريف هذا الرقم ، عدا في القرى التي يتقدم منها مرشحون ، حيث يمكن ان تزيد النسبة على ٥٠٪ بعمليات التعبئة واستخدام السيارات .. ويواصل صاحبنا حديثه ، او ارشاداته لعمليات التقفيل ، ويقول ان معظم البطاقات التي تركت تفاديا للطعون ، تسدد في الساعة الاخيرة .. اما التقفيل في الساعة الاخيرة ، فيتم اذا لم تسمح الظروف في الصباح بالتراخي مع مسئولي اللجان الانتخابية وجهاز الشرطة ويتم التفاهم مع مندوبي باقي المرشحين او الاعتداء عليهم وجرهم خارج اللجان فالتقفيل الصباحي يعتمد على الارهاب اكثر ، اما التقفيل المسائي فيعتمد على التفاهم اكثر ..

ومن الطرائف التي رواها لي احد محترفي التقفيل ؛ انه ينبغي مقاومة التقفيل في اللجان الانتخابية الاخرى التي يكون للمنافسين فيها نفوذ اقوى ، فالتقفيل لعبة مزدوجة .. نقفل هنا .. ونمنع التقفيل هناك ..

ولا الانبياء .

هذا وقد فجر كل من عبد الحميد غازى المرشح المستقل (فلاحين) وحاتم عبدالغني المرشح المستقل « فئات » عن دائرة قلين عندما قدما مذكرة الى وزير الداخلية توضح بالارقام كيف تحقق لمرشح الحزب الوطني عن هذه الدائرة ، خلال انتخابات ٧٩ ، ٨٤ و ٨٧ اجماعا لم يتحقق حتى للانبياء !

وتشير المذكرة التي اعدها د . جلال رجب ، المحامي بالنقض الى موقف فتح الله القطان ، في قرية شباس عمير التي ينتمي اليها وتضم ١٢٦٤٧ صوتا منها ٧٩٠٩ (٦٠٪) نساء ..

وتتساءل المذكرة هل من المتصور عقلا ان يخرج ٧٩٠٩ أصوات نسائية موزعين على ١٥ لجنة فرعيه لكي يدلوا جميعا باصواتهن لصالح فتح الله القطان ، والغريب انها كلها اصوات صحيحة ، ليس بها صوت واحد باطل ، في حين أن نسبة الامية بين الاناث تتجاوز ٨٠ ٪ في هذه القرية ويؤكد د . جلال رجب انه على استعداد لان تقوم لجنة تقصي حقائق ببحث هذا الامر ، من خلال عينات عشوائية ومن خلال سؤال الاهالي انفسهم .

وتتساءل المذكرة المقدمة لوزير الداخلية عن موقف المغتربين من القرية في الدول العربية ، وموقف الضباط والجنود وموقف العجزة والمرضي وموقف اصحاب المصالح خارج القرية يوم الانتخاب !

— وفي انتخابات ٧٩ كان عدد المقيدين ٦٠٧٥ صوتا شارك منهم في الانتخاب ٦٠٦٦ انتخبوا جميعا فتح الله القطان .. وفي انتخابات ٨٤ كان عدد المقيدين ١٠٩٧٩ شارك في الانتخاب منهم ١٠٨٧٩ انتخبوا جميعا فتح الله القطان ، وفي انتخابات ٨٧ كان عدد المقيدين ١٢٦٤٧ شارك منهم ١٢٦٣٢ انتخبوا جميعا فتح الله القطان هذا وقد تراوحت نسبة الحضور في الدائرة في الدورات الثلاث ما بين ٥٢ ٪ الى ٥٩ ٪ في حين بلغت في قرية شباس عمير ٩٩,٦٩٩ اى خمس تسعات انتخبوا جميعا فتح الله القطان ..

وتتساءل مذكرة عبد الحميد غازى مما اذا كان قد انعقد هذا الاجماع لرجل اخر في العالم في اى عصر من العصور بما في ذلك الرسل والانبياء مما يرشح نائب الحزب الوطني للقب ملك التقفيل ..

ويقول د . جلال رجب انهم طالبوا في المذكرة وزير الداخلية ووزير العدل بتشكيل لجان قضائية للاشراف على الانتخابات في اللجان الفرعية التي ثارت فيها مثل هذه الشبهات ، ويؤكد ان وعي الشباب وايمانه بضرورة منح فرص عادلة متكافئة لكل المرشحين يمكن ان يوجه ضربة لظاهرة التقفيل ..

وقال جلال رجب انه رفض تقفيل صناديق قوة والتي كان تضم ١٨ ألف صوت لصالحة في انتخابات عام ٨٧ وان رجال الامن انفسهم وكذلك اهل الدائرة يعلمون ذلك .. وان واجب كل مرشح شريف ان يرفض هذه الظاهرة المنحطة حتى لو كانت تتم لحسابه .

مدحت الزاهد

نص البرنامج الانتخابى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

اصنع مستقبلك بالحرص على نزاهة الانتخابات

أزمة الخليج كشفت أهمية دعوة التجمع للاعتماد على النفس والتنمية المستقلة

صورة الواقع المؤلم ليست قدرا محتوما ولكن يمكن مواجهتها بسياسات بديلة

فلنواجه معًا الحقائق التالية :

٣ ملايين عاطل !

حالة تعصب تهدد بانفجار طائفى

ارتفاع مستمر فى الأسعار مع تدهور دخول الفئات العاملة

الاصلاح الشامل برنامجنا العاجل لتحقيق الاستقرار

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعا حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، جموع الناخبين الى فرض نزاهة الانتخابات باختيار المرشحين الذين يثقون في استعدادهم للدفاع عن مصالحهم وتطلب باقرار مبدأ تداول السلطة بين كافة التيارات وتعبئة الموارد الذاتية في اطار خطة تنمية شاملة تتجه الى الاعتماد على الذات ، اجراء اصلاح دستوري يحقق استكمال مقومات النظام البرلماني الديمقراطي ، وحرية الرأى والتنظيم والتظاهر والاضراب السلمي وأكد التجمع على ضرورة دعم القطاع العام واصلاح وحداته لا بيعها والغاء الاستيراد بدون تحويل عملة ، ووضع سياسة متكاملة لتسديد ديون مصر الخارجية في حدود القدرات المتاحة .

جاء ذلك في البرنامج الانتخابي لحزب التجمع وفيما يلي نصه الكامل :

اصنع مستقبلك

اخي المواطن . اختي المواطنة

هل تتطلع الى مستقبل افضل ؟ هل تأمل في تحسين احوالك المعيشية ؟ نحن في حزب التجمع نعتقد ان ذلك ممكن . وأن مشاكل مصر لها حل . ولكن هذا الامل يتطلب مشاركتك الايجابية ، والفرصة سانحة لذلك . فها هي البلاد تستعد لانتخابات مجلس الشعب الذى تصدر عنه القوانين وترسم فيه السياسات التي تؤثر على مصالح مختلف فئات الشعب ، وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية ببطلان قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية المشروطة . الذى انهى استخدام التشريع كاداة لتزوير ارادة الناخبين في انتخابات ٨٤ ، ٨٧ وكان حزب التجمع قد دعاك يومها للتصدى لذلك بالاصرار على اختيار ممثليك لمجلس الشعب بحرية .

واليوم نجدد الدعوة لك للمشاركة في صنع مستقبلك بأن تفرض نزاهة الانتخابات وتنتخب المرشح الذى تثق في استعداده للدفاع عن مصالحك وعن مستقبل ابنائك مثل نواب التجمع في مجلس الشعب ١٩٧٦ خالد محيى الدين وأبو العز الحريرى والمرحوم قبارى عبد الله الذين كانت لهم مواقف مشهودة في المجلس دفاعا عن الفقراء والكادحين ومن اجل اقامة مجتمع ديمقراطي في وطن مستقل .

اننا لا ندعوكم لانتخاب مرشحى التجمع من فراغ بل مستندين الى تاريخنا النضالى ، وبرنامجنا الانتخابى ، فمنذ تأسيس التجمع دافعنا باستماتة عن الكادحين والمنتجين وحقهم في حياة كريمة ، وطالبنا بتوزيع عادل لثروة البلاد ، كما دافع حزبنا عن استقلال مصر وحريات المصريين ، واشترك مع القوى الوطنية في التصدى للانفتاح وحكم الفرد والصلح المنفرد مع اسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد التي افتتحت عصر التدهور العربى وحذر التجمع من النتائج الخطيرة لهذه السياسات التي اوصلتنا بالفعل الى مأزق صعب تلخصه الحقائق التالية :

٥٥ مليار دولار من الديون ، ١٤ مليار جنيه عجز سنوى في ميزانية الدولة ، ٥ مليار دولار عجز سنوى في ميزان المدفوعات ٢ ملايين عاطل ، تفاوت طبقي شديد يجسد تدهور نصيب العامل من الدخل القومى من ٥٠,٤ ٪ سنة ١٩٧٠ الى اقل من ٣٠ ٪ ونقص انتاجنا من الغذاء حيث نستورد ٨٠ ٪ من احتياجاتنا من القمح واكثر من ٥٠ ٪ من السلع الغذائية الاخرى ، حالة طوارىء دائمة ، توتر اجتماعى شديد ، تعصب دينى يهدد بانفجار طائفى ، ازدياد ادمان الشباب للمخدرات ، بلوغ التلوث حدا خطيرا ، ارتفاع مستمر في اسعار السلع الضرورية والخدمات الاساسية مع تدهور دخول الفئات الكادحة من الشعب ، وما نتج عن هذا كله من تطرف وعنف ويستخدم

العلاج لتصفية الحسابات السياسية وكذلك ازدياد الاعتماد على الخارج والتبعية للرأسمالية العالمية والرضوخ للتوجهات السياسية الأمريكية .

التنمية المستقلة

وقد كشفت ازمة الخليج من جديد خطورة اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الخارجية ، وضرورة الاعتماد على النفس من خلال سياسة اقتصادية تقوم على التنمية المستقلة وأن حل مشكلة البطالة لايكون بالتركيز على تصدير العمالة للخارج وانما بتنمية الزراعة والصناعة المصرية .

كما كشفت ازمة الخليج بوضوح ان من لايملك قوته لا يملك حرية قراره السياسى وان ديمقراطية نظم الحكم الحقيقي ضد نزعة المغامرة وعدم الاستقرار .

ان الصورة المؤلمة لواقع مصر اليوم ليست قضاء وقدرا محتوما ، ولكنها ثمرة مرة لسياسات الحكم ، ويرى حزب التجمع انه من الممكن بل والضرورى ان تتغير هذه السياسات لاخراج بلادنا من هذا الوضع ، أننا لا نكتفي بتحديد ابعاد المشكلة وأسبابها بل نملك رؤية متكاملة لمواجهتها ونثق فى قدرتنا على المساهمة مع كل القوى الوطنية والجماهير الشعبية فى ايجاد حل عاجل لهذه المشاكل والقضاء عليها .

من هنا فاننا نتقدم بالبرنامج الانتخابى لحزب التجمع لعام ١٩٩٠ (برنامجنا للاصلاح الشامل) متضمنا رؤيتنا للسياسات السليمة القادرة على تحقيق امالكم فى مستقبل افضل . وبالرغم من ان حزب التجمع يرى ان الاشتراكية هى مستقبل مصر وأنها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية ، الا اننا مقتنعون ان الحاجة ماسة الى برنامج اصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة للاختناقات الحادة القائمة فى السياسة والاقتصاد والمجتمع ، برنامج عاجل يعيد الاستقرار الى البلاد ويمكنها من النظر الى المستقبل ، ويتضمن البرنامج الانتخابى السياسات والاجراءات التى سيلتزم بها نواب التجمع فى عملهم التشريعي والرقابى بمجلس الشعب الجديد .

يركز برنامجنا الانتخابى لتجاوز الوضع فى مصر على القضايا الجوهرية التالية :

- اجراء إصلاح سياسى ديمقراطى .
- انتهاج سياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس كشرط جوهرى للتحرر من التبعية .
- تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى بما يرفع اعباء المعاناة عن ملايين المنتجين ويحفزهم للمشاركة فى زيادة الانتاج وتطوير الخدمات .
- تحقيق المصالح القومية لمصر .

** فنحن نرى ان الاصلاح الديمقراطى للنظام السياسى فى مصر هو المدخل الحقيقى للتغير الاقتصادى والاجتماعى . وأن جوهر هذا الاصلاح الديمقراطى يكمن فى اقرار مبدأ تداول السلطة فعلا من خلال الانتخابات العامة فلا تصبح احتكارا لحزب واحد او طبقة واحدة ، ويفرض هذا القيام بتعديل الدستور والقوانين الاساسية بما يكفل توافر ضمانات حقيقية للممارسة الديمقراطية واستقرار التعددية الحزبية دون اى قيود . كما انه سيتكفل بوضع حد لتصاعد العنف فى المجتمع الذى لايمكن مواجهته بفعالية الا من خلال التطور الديمقراطى .

** من هنا ومن خلال اقرار مبدأ تداول السلطة فعليا فانه يصبح بالامكان اجراء تغيير فى السياسة الاقتصادية والاتجاه نحو الاعتماد على النفس وتعبئة مواردنا الذاتية وطاقاتنا البشرية فى اطار خطة للتنمية الشاملة تركز على تطوير الزراعة والصناعة الوطنية ، وتوفر فرص عمل حقيقية لملايين العاطلين ، وتعيد التوازن بين الانتاج والاستهلاك بين التصدير والاستيراد فتتهيأ بذلك امكانية الحد من الغلاء وتحسين مستوى معيشة المواطنين والقدرة على مواجهة مشكلة الديون الأجنبية .

●● ويتطلب لنجاح سياسة التنمية الشاملة ان تعود ثمارها لاصحابها الحقيقيين اى ملايين المنتجين من فلاحين وعمال وعاملين ، وخبراء وفنيين وعلماء ومهنيين . واصحاب الاعمال المنتجين غير المرتبطين بالاجانب ولا تستاثر بها فئات راسمالية كبيرة تابعة . ان تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى يوفر الحافز الحقيقى لهؤلاء المنتجين للعمل بإخلاص فى زيادة الانتاج وتطوير الخدمات ..

* * ان اهتمامنا باعادة ترتيب اوضاعنا الداخلية يجب الا يلهينا عن الاهتمام بالمصالح القومية لمصر واعادة صياغة علاقتنا الدولية فى اطارها ويفرض هذا اول ما يفرض قيام مصر بدور عربى مستقل لتعبئة الامكانيات والطاقات العربية فى اطار نظام اقليمى جديد يكون قادرا على ملء الفراغ فى المنطقة واستبعاد اى تدخل اجنبى كما يكون قادرا على موازنة القوة الاسرائيلية المتنامية وردعها .

فى اطار هذه السياسات فان مشاكل الجماهير الملحة ستجد حلا سليما سواء ما يتعلق منها بالغلاء او البطالة او الخدمات الاساسية كالتعليم والعلاج والاسكان ..

تشجيع المنتجين

لقد اثبتت الممارسة ان برامجنا الانتخابية تقوم دائما على دراسة سليمة للواقع يؤكد هذا أن بعض مطالبنا وسياساتنا فى برامجنا الانتخابية لاعوام ٧٦ ، ٨٤ ، ١٩٨٧ قد طبقت بالفعل فلم تجد الحكومة افضل منها لحل بعض المشاكل مثل مطالبتنا بفصل انتاج الخبز عن مرحلة التوزيع وبصرف علاوة اجتماعية سنوية للعاملين لمواجهة ارتفاع الاسعار ورفع سن الالزام الى نهاية التعليم الاعدادى ورفع أسعار الحاصلات الزراعية التقليدية كالارز والقمح والقصب والقطن للمنتجين لتشجيعهم على التوسع فى زراعتها

ومن هنا فانه يشرفنا ان ندعوكم لمشاركتنا نضالنا من اجل تنفيذ برنامجنا الانتخابى للاصلاح السياسى والاقتصادى والعدل الاجتماعى كما ندعوكم للمشاركة فى ضمان نزاهة الانتخابات وعدم السماح بالتزوير او تسديد الاصوات بالجملة فانتم وحدكم القادرون على تامين مستقبل افضل لكم ولابنائكم عندما تقدمون لمجلس الشعب الجديد من يمثلكم فعلا ويدافع عن مصالحكم ومصالح البلاد .

اصلاح النظام السياسى

■ اجراء اصلاح دستورى يكفل استكمال مقومات النظام الجمهورى البرلمانى الديمقراطى الذى يقوم على تعدد الاحزاب دون قيود او شروط ومسئولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين اكثر من مرشح ولمدة لاتزيد على دورتين والغاء محاكم امن الدولة ومنصب المدعى الاشتراكى والغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية ..

■ استلهام مبادىء الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع مع كفالة حرية العقيدة والا يضار مواطن بسبب عقيدته الدينية .

■ ضمان الحريات الاساسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الراى والتنظيم والاجتماع والتظاهر والاضراب السلمى مع الغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يفرض قيودا على تشكيل الجمعيات ..

■ اقرار وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبى لكافة المواطنين وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب نشاطهم الحزبى او النقابى .

■ الغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات واجهزة الدولة وبين . تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن ان تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد .

■ توفير ضمانات نزاهة الانتخابات التى اجمعت عليها احزاب المعارضة ورجال القضاء وتشديد عقوبة تزوير الانتخابات الى الاشغال الشاقة ..

■ الغاء حالة الطوارىء وتعديل قانون الطوارىء بحيث يقيدها فى حالة الحرب الفعلية او التهديد بالحرب على ان يخضع استخدام سلطات الطوارىء لرقابة مجلس الشعب والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمناقضة للدستور ومبادىء حقوق الانسان ونقل تبعية مصلحة السجون الى وزارة العدل .

بقية البرنامج « العدد القادم »

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

أمين الحزب الوطني فقد أعصابه !!

هاجم الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى ، الدعوة للاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطنى ، ووصفها بانها «بالية وعلى عليها الزمن» . كما وصف الدكتور والى عيد الجهاد ، بانه «أكل عليه الدهر وشرب» . ووصف امين عام الحزب الوطنى ، الداعين الى الاحتفال بعيد الجهاد ، بانهم «حملة شعارات» ، وان الشباب لن يصدقهم ، ولن ينشغل بتلك الدعوات الجوفاء والشعارات البالية» . كما هاجم الدكتور والى ٪ احزاب المعارضة التى قاطعت مسرحية انتخابات مجلس الشعب .

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فؤاد سراج الدين يتحدث إلى «الوفد» :

مجلس الشعب القادم باطل ومات .. قبل أن يُولَد

إلغاء الاحتفال بعيد الجهاد .. أمر خطير ومخالف للدستور

نجاح الوفديين المفصولين لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد

اكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، بطلان مجلس الشعب القادم ، ووصفه بانه مات قبل ان يولد . كما اكد فى الحديث الذى أدلى به إلى جمال بدوى رئيس التحرير ، أن النظام القائم يخشى المعركة الانتخابية ، ورفض مطالب المعارضة . اعلن سراج الدين ، عدم ثقة النظام فى نفسه وفى وجوده بالشارع السياسى . ووصف رئيس الوفد المعارضة داخل المجلس القادم بانها ضعيفة وهزيلة ، وان المعارضة الحقيقية فى الشارع السياسى . كما وصف المجلس بانه أضعف المجالات لممارسة المعارضة نشاطها . واكد ان المعارضة والأحزاب المقاطعة لها منابر أخرى اهم من منبر المجلس . واعلن سراج الدين وجود سياسة جديدة للوفد فى المرحلة القادمة . وتهدف الى مواجهة الاعتداءات على الديمقراطية ، وعدم التفريط فى أى حق دستورى أو شرعى . والتصدى للاعتداء على الحريات العامة . كما أن الوفد سياخذ موقفا لكل ما يتناقض مع الدستور أو الحريات العامة .

واستنكر سراج الدين ، الغاء الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى . ووصف الأمر بانه خطير ومخالف للدستور . كما استنكر رئيس الوفد ، حجة الحكومة فى الغاء احتفال كل المصريين، بزعم عدم رغبتها فى وجود أحد المتحدثين . واكد أن الاحتفال بعيد الجهاد ملك لكل المصريين ، وليس ملكا للوفد واحزاب المعارضة فقط . وطالب سراج الدين بضرورة الغاء قانون الطوارىء لاستخدامه فى المسائل السياسية ، ولا يطبق فقط لمكافحة الارهاب والمخدرات وتجارة العملة كما تزعم الحكومة

واكد سراج الدين ان الديمقراطية الحالية كاذبة ومجرد ديكور ، وخاصة ان الحزب الوطنى يلاعب نفسه فى هذه الانتخابات ولا فرق بين جميع المرشحين الحاليين ، فكلهم ينتمون للحزب الحاكم . واعلن ان نجاح بعض الوفديين المستقلين المفصولين من الوفد ، لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد داخل البرلمان .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

من المجنون .. ومن العاقل ؟

بقلم : سعيد عبدالخالق

من المجنون .. ومن العاقل فى هذا البلد ؟!
او من الذى يعيش داخل مستشفى الأمراض العقلية .. ومن الذى يعيش خارج اسواره ؟!

إننا تعودنا على عدم سماع اصوات الذين يعيشون داخل الأسوار ، بحجة انهم فاقدو الاهلية ولا يجيدون التصرف ولا يعون ما يقولونه ! وانتقلت هذه العادة الى الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ ، واصبح النظام يرى فى نفسه ، العاقل الوحيد فى هذا البلد ، واصبح يرى ايضا اننا نعيش داخل اسوار مستشفى الأمراض العقلية . ومن حق من يعيش داخل الاسوار ، ان يتكلم ويتحدث ، وبصوت مرتفع . ويفعل ايضا ما يشاء ، وفى نفس الوقت ، من حق من يعيش خارج الاسوار ، ان يسخر ويتهكم على الاصوات التى ترتفع وتخبو داخل الاسوار . إننا المجانين ، والنظام هو العاقل الوحيد فى هذا البلد . إننا ما زلنا اطفالا نحبو ونجمل مستقبلنا وطريقنا ، والنظام هو الوحيد الذى بلغ سن الرشد وفرض وصايته علينا !! إننا ننادى من داخل الاسوار ، ونرفع اصواتنا فى ادب واحترام للمطالبة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة . ولا حياة لمن تنادى ، ولا صدى لاصواتنا فى السادة عقلاء النظام الموجودين خارج السور العظيم الذى يفصل بين الحكومة والشعب .

لقد نادت المعارضة على لسان المرحوم المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة البرلمانية الوفدية السابق ، ببطلان مشروع قانون الانتخابات الذى «طبخه» ترزية القانون . واعلن ممتاز نصار كلمة الحقيقة ، واكد أمام الحكومة وتوابعها ، مخالفة قانون الانتخابات للدستور القائم فى البلاد . ولا سميع ولا مجيب من خارج الأسوار ، لصوت الحقيقة الذى يعلن من داخل الأسوار بطلان قانون الانتخابات . وجرت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ فى ظل قانون باطل ، ومرت ثلاث سنوات ، وقضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب لعدم دستورية قانون انتخابه . بالله عليكم ، ماذا كان يحدث ، لو استمع النظام الى كلمة العقل والحقيقة التى اعلنها المرحوم المستشار ممتاز نصار ، قبل إقرار القانون الباطل ؟! هل ما قالته المعارضة على لسان زعيم المعارضة البرلمانية الوفدية ، كفر وليس حقا لوجه الله والوطن ؟! واسرع ترزية القانون بعد حل مجلس ١٩٨٤ ، إلى إعداد «طبخة» جديدة لا طعم لها ولا رائحة ، ومزجوا فيها بين نظم انتخابية متناقضة . ونادت المعارضة مرة اخرى بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد . ولم يستمع إليها احد . ألم اقل فى بداية المقال إننا المجانين الذين نعيش داخل الاسوار ، ونظام الحكم هو العاقل الوحيد الذى يعيش خارج الاسوار . ويتصرف كيفما يشاء دون الرجوع الينا .. إلى الامة واستشارتها فى امورها . وصمم نظام الحكم فى عام ١٩٨٧ على مشروع قانون الانتخابات المعدل ، والباطل والمخالف لاحكام الدستور . وجرت الانتخابات ، وعاد مجلس الشعب بتشكيل مزور ، وسلب النظام «نيابة الامة» من ٧٨ نائبا شرعيا ، وعين بدلا منهم اخرين من النوع الأليف . وتربع على منصة مجلس ٨٧ ، نفس الرئيس السابق ، إمعانا فى تحدى الشعور العام ، ويستمر التحدى للدستور والقانون والارادة العامة ، ونسمع عبارات مثل «المجلس سيد قراره» . «ولنا ما يخصنا وللقضاء ما يخصه» . ويتحدى نظام الحكم ، احكام القضاء النهائية لمنع ٧٨ نائبا شرعيا من ممارسة حقهم الدستورى ، والتحدث نيابة عن الامة تحت قبة البرلمان . وضرب النظام باحكام القضاء عرض الحائط ، وفشل ٧٨ نائبا قويا فى تنفيذ الأحكام التى حصلوا عليها من القضاء . وتمر ثلاث سنوات ، وتقضى المحكمة الدستورية العليا مرة اخرى ببطلان مجلس الشعب

«المعدل» لعدم دستورية قانون انتخابه ! ويرفض النظام حل المجلس استنادا الى حكم القضاء ، ويدعو إلى استفتاء على حل المجلس ! إنه نفس التحدى السابق . ويضع النظام بمعرفة «الترزية» قانونا جديدا لانتخاب مجلس الشعب المعدل المعدل ، ويتم وضع هذا القانون في الظلام لحرمان الذين يعيشون داخل الأسوار من مناقشته وابداء الراى فيه . ويفرض الذين يعيشون خارج الأسوار ، قانون الانتخاب الجديد ، على الذين يعيشون داخل الأسوار . ويفرض النظام ايضا ما سمى بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، ويضرب الذين يعيشون خارج الأسوار ، عرض الحائط باراء القانونيين والشرفاء المخلصين . ويضرب ايضا عرض الحائط ، براى قضاة مصر ، وهم صفوة المحايدين . ويجرى الاستفتاء في ابشع صورة ، ولا يحضر امام اللجان التى رأسها القضاة إلا «احاد» ، ولم نر في لجنة برئاسة قاضى عشرات المواطنين . وفي نفس الوقت ، بلغت نسبة الحضور في اللجان التى رأسها موظفو الحكومة والقطاع العام اكثر من ١٠٠٪ !! حدث هذا في الاستفتاء ، ويشهد به كل مواطن اهتم بالاستفتاء او لم يهتم به . وتوقعنا ، ان تتحول احداث الاستفتاء ، إلى قضية الساحة السياسية غداة الاستفتاء ، ولكن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، سرق الكاميرا ، او ابتلع كل شيء مثل عصا سيدنا موسى . والهى حادث الاغتيال ، الناس عن التعليق على ما جرى في الاستفتاء . ونسينا معه ايضا ، حادث اقتحام المسجد الأقصى ، كما نسينا اجتياح العراق لدولة الكويت . وما علينا إلا الخضوع ، ولا احد من داخل الأسوار يسائل احدا من خارجها ، ولا احد من خارج الأسوار يستمع الى صوت الحقيقة الذى يرتفع داخل الأسوار . اى لا أحد يسائل السلطة عما تفعل !!

الم نر زكى بدر وزير الداخلية السابق ، يقدم إلى النيابة العامة متهمين معترفين بمحاولة اغتيال حسن أبوباشا وزير الداخلية الأسبق . وقدم بعد فترة آخرين بتهمة ارتكاب نفس الجريمة ؟! وتبين ان الاولين ، اعترفوا تحت وطاة وشدة التعذيب !! بالله عليكم ، هل سأل احد من عذبوهم حتى الآن ؟! وهل عاقبوا الذين قاموا بالتعذيب للحصول على اعترافات غير حقيقية ؟! وللأسف الشديد ، مضت هذه الواقعة بغير مساءلة ولا حساب . ولماذا لا تمضى بدون مساءلة أو حساب ؟! إن كل شيء في مصر ، يمضى بغير مساءلة او حساب ، وننساه بعد فترة !

يتردد ان احد الاستفتاءات التى جرت في مصر ، قد شهدت مهزلة كبرى ! وتضرر فيها بعض رؤساء اللجان العامة الأجلاء ابلغ ضرر . فقد تم اصطحابهم ـ الاصليين والاحتياطيين ـ إلى مكاتب مديرى الامن ، ليتلقوا التعليمات من السيد المدير اللواء ! يا سبحان الله ، ان الهرم انقلب ، واصبح الرؤساء الأجلاء يتلقون التعليمات من الشرطة ، وخرجوا جميعا في مواكب جنائزية ، مجروحى الكرامة ، وكان المطلوب ، ان نخضع جميعا ، وان نتلقى التعليمات والتوجيهات إذلالا لنا ، وان نتدرب على الانصياع للاوامر والنواهى .

ورات الامة هذه الاحداث المؤسفة بحزن عميق ، ولم تتحرك ، ولم يتحرك احد ، لماذا ؟! لاننا نخضع لاحكام قانون الطوارىء ، بل نكاد نكون في حالة حرب . وهناك من يتحدث الآن عن مزايا مالية للمشاركين في مهزلة انتخابات مجلس الشعب القادم ، ويلوح البعض بهذه المزايا مقابل إرضاء السلطة ! ويقال انها الأوامر الصادرة من فوق ، لإعداد الانتخابات في الصورة التى يرضى عنها الذين يعيشون خارج الأسوار .

هل هذه انتخابات ؟!

وكيف يسمح قانونها المعدل المعدل ، ان يكون بعض اعضاء السلطة التنفيذية ، قوامين على القضاة وموظفى الحكومة والقطاع العام في رئاسة وإدارة اللجان الانتخابية كافة ؟!

و .. كيف لا ؟! ان كل شيء في مصر ، يمضى بلا مساءلة او حساب !

واعلنت احزاب الوفد والعمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين مقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، بعد ان ضرب نظام الحكم عرض الحائط باراء الشرفاء ، وصادر حق الشعب الموجود داخل الأسوار في مناقشة مشروع قانون الانتخاب المعدل المعدل . كما رفض النظام مشروع القانون الذى قدمه المستشار يحيى الرفاعى رئيس نادى القضاة إلى رئاسة

الجمهورية ، ويتناول الضمانات اللازمة لاجراء انتخابات نزيهة . ومنها وضع اجراءات وإدارة العملية الانتخابية بكاملها تحت اشراف واختصاص السلطة القضائية ، وقيامها ايضا بالرقابة على تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول الانتخابية وعمليات الاقتراع واعلان النتائج التي اسفرت عنها . كما طالب المستشار يحيى الرفاعي ، بتولى القضاة دون غيرهم رئاسة اللجان الانتخابية كافة ، ولو استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ، واختصار عدد اللجان الفرعية ، وضبط عملية الاقتراع بالتحقق من شخصية الناخب من واقع بطاقته الشخصية او العائلية مع توقيعه امام اسمه فى كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب للادلاء بصوته ، وتامين اجراء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتائجها ، فى ظل القانون العام وحده والقضاء العادى وحده وبالاجراءات المتبعة امامه وحدها .

إننى اتمنى ان اسمع رد احد من الذين يعيشون خارج الاسوار ، حول اسباب رفض هذا المشروع !!

هذه يا سادة ، اهداف مشروع قانون الانتخاب او الضمانات المطلوبة لاجراء انتخابات حرة ، ورفعها المستشار يحيى الرفاعى إلى رئيس الجمهورية . وبالمناسبة ، ينص دستور مصر فى المادة ٦٢ على : «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى» .

والقضاة مواطنون ، وعليهم طبقا لمواد الدستور ، الاسهام فى الحياة العامة ، ويعتبر هذا الاسهام واجبا وطنيا . وهذا ما فعله المستشار يحيى الرفاعي والقضاة الذين شاركوا فى اعداد الضمانات الواجب توافرها فى قانون الانتخاب .

ورفض الذين يعيشون خارج الاسوار ، هذا الاسهام الوطنى من صفوة المحايدين فى مصر . واعلنت احزاب المعارضة الرئيسية مقاطعة الانتخابات ، وسمعنا تصريحات كاذبة . منها وصف المقاطعة بانها مناورة سياسية ، وان احزاب مصر ستشارك فى الانتخابات قبل غلق باب الترشيح . وللأسف ، صدق بعض الذين يعيشون خارج الأسوار ، هذه الأكاذيب التى رددها بعض الذين يعيشون ايضا خارج الأسوار !! وفات البعض على ان قرار المقاطعة حقيقة ، والتزمت به الاحزاب التى اعلنت مقاطعة الانتخابات . بل رفضت هذه الاحزاب طلبات بعدم بفصل المنشقين عنها الذين قدموا اوراق ترشيحهم لانتخابات مجلس الشعب .

وبدات انتخابات مجلس الشعب بدون مرشحى المعارضة الحقيقية فى مصر . إنها انتخابات بين الحزب «الحوت» ، وبين احزاب الانابيب .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

في ندوة «الوفد» بالقليوبية :

قرار المقاطعة ليس نهاية المطاف ولدينا خطة عمل للمرحلة القادمة

المعارضة ترفض أن تكون ديكورا للنظام الحاكم ليتباهى بالديمقراطية

تابع الندوة :

محمد أمين

عبدالرحيم الدسوقى

نظمت اللجنة العامة لحزب الوفد بالقليوبية ندوة عن اسباب مقاطعة الانتخابات . شارك فيها كرم زيدان سكرتير عام مساعد الوفد، ومحمد سرحان عضو الهيئة العليا، وفؤاد بدراوى سكرتير عام مساعد الوفد، والدكتور احمد فهيم رئيس اللجنة العامة للوفد بالقليوبية، وعدلى بحيرى سكرتير عام اللجنة وسامى سرحان رئيس لجنة الشباب . حضر الندوة عدد كبير من جمهور الوفد .

وناقشت الندوة اسباب مقاطعة الانتخابات . واكدت ان موقف الوفد كان من اجل مصر، كما اشارت الى اصرار النظام الحاكم على تجاهل الارادة الشعبية فى الغاء العمل بقانون الطوارىء، واشراف القضاء الكامل على الانتخابات، وارساء قواعد الديمقراطية الحقيقية بعيدا عن الشعارات المزيفة .

دور الشباب ومعركة الديمقراطية

فى البداية اشار سامى سرحان رئيس لجنة الشباب بالقليوبية، الى دور قيادات الوفد من اجل تحقيق الديمقراطية، واهمية وجود حياة نيابية تتجاوز الصورة التى يريد نظام العسكر ان يرسيها

وطالب الشباب بنبذ الخوف والاستسلام، وناشده الدفاع من اجل الحرية .

كما استعرض عدلى بحيرى سكرتير عام اللجنة تاريخ الوفد وكفاح رجاله، ثم تساءل عن الديمقراطية التى يتشدق بها سدنة النظام الحاكم، واكد ان الحزب الوطنى يتجاهل احكام القانون والدستور، ثم تناول برنامج الحزب الوطنى بالشرح والتعليق . واوضح ان دور الوفد فى المرحلة المقبلة يهدف الى توعية الشعب بحقوقه الدستورية، وحقه فى الحرية والديمقراطية السليمة . كما اكد حكمة قرار المقاطعة، وانه صفعة للنظام .

وتناولت الدكتور احمد فهيم رئيس لجنة الوفد بالقليوبيه ، ارتباط وجود الحزب الحاكم بشخص رئيس الجمهورية . واشار الى استمرار دور الدولة فى تزوير الانتخابات، واستشهد عدة وقائع حدثت اثناء تعيينه محافظا للقليوبية .

قرار المقاطعة .. بداية

كما اكد محمد سرحان عضو الهيئة العليا للوفد، ضرورة الوقوف فى وجه حزب الحكومة حتى يتم تغيير الطريقة التى يتعامل بها النظام مع احزاب المعارضة . وقال اننا نرفض ان نكون العوبة فى يد الحاكم، او ان نكون ديكورا للنظام يتباهى به امام العالم الخارجى .

وتحدث محمد سرحان عن نضال قيادات الوفد فى دروب العدالة، ووسط قاعات المحاكم حتى انتصر الوفد وهزم النظام الحاكم، وكشف عواره، واظهر تزويره .

واشار الى ان قرار المقاطعة للانتخابات ليس نهاية المطاف، ووجود خطة للعمل خلال الفترة المقبلة تتضمن النزول الى الشارع الانتخابى ونشر الوعى بين جمهور المواطنين . وكشف عناد النظام وتعنته تجاه كافة القضايا الوطنية، ودعا الى ضرورة مؤازرة قرار المقاطعة، مشيرا الى انه لم يكن مناورة كما زعم البعض، واثبتت الايام ذلك .

واستعرض كرم زيدان سكرتير عام مساعد الوفد، الظروف التى ادت الى قيام الاحزاب فى عهد انور السادات، مشيرا الى نزاهة انتخابات ١٩٧٦، وارجع اسبابها الى ان اليمين والوسط واليسار كانوا جميعا تابعين لرئيس الجمهورية . ثم كانت انتخابات ١٩٧٩، وكنا تحفظنا على معاهدة كامب ديفيد لاحتوائها على بنود سيئة جدا واعتراض ١٣ عضوا من مجلس الشعب عليها منهم المرحوم المستشار ممتاز نصار . ثم كانت بدعة القوائم النسبية فى ١٩٨٤، واثبتت التجربة ان هذا النظام لا يتفق وتكوين الشعب المصرى .

واكد كرم زيدان ان حزب الوفد نشا رغم انف النظام الحاكم، ووضع العقبات فى طريقه، واشتراطه انضمام عشرين عضوا بالمجلس لقيام الحزب، وقد كان .. وفى نفس الوقت لم ينضم نائب واحد للحزب الذى اراده السادات، ورفضوا جميعا، فامر بادخال ٢٨ نائبا للحزب الجديد وهو حزب مصر العربى، الذى رفضه الشارع، فقرر بعد ذلك قيام الحزب الوطنى .. وهو حزب نشا من القمة .. وتناول ممارسات الحزب الوطنى داخل مجلس الشعب، ودور المنصة فى عرقلة الاسئلة وطلبات الاحاطة التى يتقدم بها نواب المعارضة .

ولا نتكلم فى الفساد والمحسوبية، فقد مللنا الكلام فى كل هذه الامور، فالحكومة قد اعتادت عدم الاستجابة . ومن هنا كانت وقفتنا معها، خاصة وانها لم تتعود على من يقول «لا» . ولكننا سوف نرفعها دائما فى وجه الظلم والغرور، واستكبار النظام الذى يصر على عدم الاستماع الينا . ثم دعا جمهور الحاضرين ان يتفهموا معنى قرار المقاطعة . وقال لماذا نصر على مجلس الشعب، مادمنا لم نستطع الامانة، ولسنا من المنتفعين بهذه العضوية ؟!

المصدر : الـــوفـد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

بعد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات

والشعب أيضا.. قرر المقاطعة

ملايين المواطنين ليس لديهم «بطاقة انتخابية»

وليس لهم حق التصويت!!

ذيول وفلول الحزب الوطنى.. لن تغير موقفنا من الانتخابات

الحكومة تحدد نسبة المعارضة فى البرلمان

فلماذا نذهب للتصويت

المصدر : الـــوفـد

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم أجد شيئا واحدا يحفزني لاستخراج بطاقة انتخابية

تحقيق
محمود الشربيني

سوف يضاف الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر الى عجائب الدنيا السبع ! وسوف يصبح «الاعجوبة الثامنة» فى هذا العصر ، وذلك سوف يكون من المقررات الاساسية على الطلبة ، بحيث يطالعونها كلما فتحوا كتب التاريخ والجغرافيا وحتى النحو والصرف وربما فى تاريخ الجبرتى ايضا بعد تعديله ، ناهيك عن الصحف القومية !! وسوف يخرج «سقراط» الحزب بنظرية جديدة تؤصل لتاريخه حتى تجعله ينافح حدائق بابل المعلقة ويطاول اهرامات الجيزة ويفوق فى شهرته برج بيزا المائل .. فهو الحزب الوحيد الذى يخرج كل يوم بالاعاجيب ومنها حديثه الدائم عن نزاهة الانتخابات القادمة ، مع ان دماء مجلسى الشعب اسابقين اللذين سقطا بحكم محكمة للاسباب اياها ـ لم تجف بعد ، وهو ايضا الحزب العجيب الوحيد الذى لا يعتقد باننا نعيش عصرا جديدا «فبولندا هى بولندا والمجر هى المجر وشاوشيسكو مازال يحكم رومانيا» .. واذا سالت سقراط الحزب الوطنى عن رايه فى الديمقراطية المصرية فسوف يقول لك «احنا اللى خرمنا التعريفة واخترعنا البيروسترويكا .. وحتى الجلا سنوتت «صناعة مصرية» !

والحاصل الآن ان الشعب المصرى اصبح له موقف محدد من هذا الحزب وشعاراته ومنطلقاته .. بدليل انه حسب اخر احصاء لسكان مصر فان عددهم يفوق ٥٦ مليونا .. فى حين ان الناخبين المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخابات لا يتعدون الـ ١٢ مليونا اى ان اكثر من ثلثى المواطنين ليس لهم حق التصويت !!.

واذا كانت المعارضة رسميا قد اعلنت ممثلة فى «حزب الوفد» والتحالف الثلاثى رفضها للمشاركة فى الانتخابات بدون تحقيق الضمانات التى طالبت بها فانه يمكن اعتبار ان موقف المعارضة ياتى تتويجا لموقف الشعب المصرى الذى لم يثق يوما فى الحزب الحاكم .. ولم يستجب لفلاسفته .. ولم يدرج اسمه فى قوائم الناخبين .

والسؤال هل هى مقاطعة على طريقة الشعب المصرى .. ولماذا لا يحمل ملايين المواطنين بطاقة انتخابية .

اختارت الوفد «عينة عشوائية» لتطرح عليهم هذا السؤال فماذا قالوا ؟

مزقت بطاقتى ؟

لفت انتباهى الى قضية البطاقة الانتخابية الباحث المعروف على فهمى الخبير بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، فقد قال فى حديث له مع الوفد «اننى مزقت بطاقتى الانتخابية غير اسف عليها ، ولن اجددها ولن اذهب ابدا الى صناديق الانتخابات ، فالحكومة لا تحترم رايا ولا صوتا. والشعب لا يفعل شيئا وانا مقاطع لكل ذيول وفلول هذا الحزب ولن اغير موقفى ! .

الوطن يخسر

● يلفت النظر فى حديث «على فهمى» ـ فضلا عن كونه رؤية تشاؤمية .. الا انه يطرح مضمونا ما كنا نظن صدوره عن مثقف . فاذا يئس المثقف فماذا يفعل المواطن .. لذلك فان المخرج المسرحى سعد اردش يطرح رؤية مغايرة تماما فيقول :

ـ مهما كانت النتائج والظروف فلابد من ابداء الراى فى ممثلى الشعب ، وهذه مسئولية كل من يتمتع بحق التصويت ، ومن ناحية فهو ـ ينص الدستور حق مكفول للجميع .. ومن ناحية المبدا هو واجب يشارك به الفرد فى صنع القرار فى مجتمعه من حيث حسن اختياره لممثليه واتصور ان مجتمعا ينشد دفع عجلة التطور الحضارى فيه انما يحرص على المشاركة السياسية وحين يتقاعس الناس عن هذا الواجب «فالوطن هو الخاسر الاول» .

فات الميعاد

● ومن العينة العشوائية التى اخترناها طبيب صيدلانى «د. عمرو محمود رجب» قال انه لا يحمل بطاقة انتخابية وان اوان الحصول عليها قد فات دون ان يتمكن من استخراجها وذكر انه قد يحرص على ذلك فى العام القادم .

مرارة القوائم

● اما لمياء شريف عبدالرحمن «اولى جامعة» فتقول انه كان بامكانها ادراج اسمها فى جداول الناخبات لكن المرارة التى ترسبت فى نفسها من جراء ما حدث فى انتخابات ٨٧ جعلتها تقلع عن التفكير فى ممارسة حقها فى ابداء رايها والحصول على بطاقة انتخابية .

وذات السبب هو الذى دفع اخصائى البصريات محمود كمال - وزميله جميل عبدالوهاب - لعدم الاهتمام بعملية ابداء الراى برمتها . ويقول محمود كمال ان التزوير ليس وحده هو السبب وانما كان اجراء الانتخابات الماضية بطريقة القوائم النسبية المشروطة ايضا حافزا لمقاطعتى . لان هذا النظام كان مجرد تثبيت رسمى لمجموعة من الموظفين عينتهم الحكومة والحزب الوطنى فى البرلمان .

● لكن المهندس المعمارى حمدى عبدالمنعم لا يعجبه كل ذلك ويرى ان العضو السابق كمال الشاذلى «امين تنظيم الحزب الوطنى» هو ايضا مرشح لرئاسة المجلس القادم .

اهتماماتى شخصية

● على خلاف الآراء السابقة ياتى كلام محروس احمد عبدالله مدرس اللغة الانجليزية بمدرسة شبرا الخيمة الثانوية فيقول «اهتماماتى منذ صغرى - وبحكم تربيتى - انصبت على الاهتمام بدراستى ، التى شكلت اطارا لحياتى خاصة اننى الابن الوحيد المتعلم فى اسرتى المكونة من اربعة اشقاء ، وبمرور الوقت كنت اكثف فى اعماقى رغبتى فى اتمام دراستى ، وانهاء خدمتى بالقوات المسلحة لالتحق بوظيفة بحكم دراستى ثم اكون اسرة اكرس لها كل حياتى ، ولم اجد شيئا واحدا يحفزنى على تغيير توجهاتى . والآن انا اتكلم ككل الناس فى الامور السياسية ، وانا من العديد من القضايا والآراء الاجتماعية والسياسية معهم ، لكن ابدا ما حملت بطاقة انتخاب ، ولا ذهبت يوما لادلى بصوتى ولن افعل ، واعتبر مجلس الشعب جسرا للمصالح الخاصة للاعضاء ومن رايى ان اى سياسى هو محض رجل طموح يريد تحقيق مصالح خاصة واعتقد اننى طوال حياتى - ٣٧ عاما - لم ار مجلسا نيابيا استطاع ان يضيف الى حياتنا شيئا مفيدا ، فالفساد هو الفساد ، والتزوير هو التزوير والروتين هو الروتين .. ناهيك عن التخلف ومن رايى ان ننصرف الى العمل من اجل لقمة العيش .. والعبادة من اجل «ثواب الآخرة» .. وبعد كده لاشىء يهم .. انتخابات ايه .. ياعم قول ياباسط .

مزاد لكومبيوتر الداخلية

● كان راى محروس مثيرا لدهشتى .. فهو مربى اجيال لكن المفاجاة ان مدرس الزراعة احمد محمود سالم من كفر مليح منوفية قال «وكانه يضيف الى كلام زميله محروس» المشكلة ليست فى انى «بصوت ولا مابصوتش فى الانتخابات .. السؤال هل هذا الصوت سيذهب لمستحقيه» ؟ ممكن جدا ٥٥ مليون مصرى يكون لهم حق الانتخاب .. لكن لن يكون لهم حق دخول البرلمان .. فحتى الآن لم نسمع ان وزير الداخلية اعلن عن «مزاد» علنى لبيع كومبيوتر الوزارة لتجار الخردة '

لها مصلحة فى التزوير

● ويضيف احمد محمود · الحكومة تحدد نسبة المعارضة فى مجلس الشعب والحزب الحاكم يدعى انه ليس له مصلحة فى التزوير وهذا ليس صحيحا، فلهم مصلحة حقيقية.. فلو لم ينجح اعضاؤه ويحصلوا على الاغلبية فلن يشكلوا الحكومة الجديدة .. وطبعا سيشكلها حزب اخر... '

● ذهبت الى احدى الورش. التى تصنع فيها انتيكات خان الخليلى. وقال لى عبدالله احمد عفيفى عامل دوكو

● انا «ميفهمش فى السياسة. وعمرى مافكرت اعمل بطاقة غير بطاقة التموين وبطاقتى العائلية. علشان نصرف الزيت والسكر والشاى والكستور' خلينا ماشيين جنب الحيط نربى حتتين العيال دول كوم لحم .. تاكلهم حزب وطنى ولا مجلس شعب'

صدام... اهم

● يلتقى الخيط شقيقه محمود عفيفى صاحب الورشة فيقول · بصراحة احنا اسرتنا كلها مالهاش دعوة بالحكومة ولا المعارضة ولا المجلس ولاغير المجلس... اسرتنا فيها كل اللى يخطر على بالك.. فيها الموظف والمدرس والصنايعى لكن كل اهتمامنا شغلنا واكل عيشنا.. آه احنا بنتاثر باللى بيعلموه لكن بنحاول نمشى نفسنا.. بنتكلم فى السياسة ونعرف الاخبار، ونتابع مين سرق ومين نهب.. ومين زور.. ومين راح ومين جه بداله. لكن اهتمامنا اكثر برفع الاسعار... ونقص الخامات و«السوق الناشف».... فالحياة صعبة والحكومة لاتحس بالناس حتى عضو مجلس الشعب لما تيجى ايام الانتخابات يلف حوالين نفسه ويدوخ السبع دوخات ويبوس الايادى علشان نعطيه اصواتنا وبعد كده ادى وش الضيف احنا مالناش دعوة بحاجة... احنا كل همنا دولوقتى «صدام بسبب الكويت» علشان نمشى حالنا «الله يوقف حاله''

● عبدالمعطى عزام ليسانس حقوق قال لى

الشعب يشعر انه بلا دور، والشباب بصفة خاصة يعيش حالة من «الانفصال» مع المجتمع يعنى تقريبا مقاطعة مع ان المفروض ان نضغط على الحكومة من اجل التغيير ، لكن قلة الوعى تجعل الشعب احيانا يقاطع حكامه ، واحيانا يسخر منهم بالنكتة . واحيانا اخرى بالثورة وفى الحقيقة انا لى زملاء كثيرون كل اهتمامهم منصب على الكورة . ولما يدخل الجيش يصبح كل همه امتى يخرج علشان يشوف مستقبله .. اما يسافر او يتوظف فى شركة استثمار وبسبب الحاجة الى تامين مستقبله لا يفكر فى اى شىء اخر .. والحكاية اصبحت معروفة . بدليل ان جداول الانتخاب لم تحدث فيها طفرة فى زيادة عدد الاصوات ، رغم ان المعارضة قبل الحكومة بح صوتها من اجل ممارسة المواطنين لحقهم . ولكن الشعب مازال مقاطعا للمشاركة السياسية .. وما لم تحدث هزة للمجتمع ككل .. ستظل «محلك سر» ''

شدوا الحـزام !!

● ويقول سيد ابراهيم (نقاش) .

- احنا ما استفدناش حاجة م الحكومة ولا من مجلس الشعب .. يقولك التامينات الاجتماعية لكل الناس وشاطرين بس يلهفوا الفلوس .. وساعة ما نحتاج يطلع لك فى «الخرابة عفريت» .. يقولك شد الحزام - على راى عادل امام - ونشد فى الحزام .. ونشد لحد الحزام ما اتقطع .. وبرضه مفيش فايده يبقى ننتخب ليه .. انا افهم ان حاجة زى دى مهمة يبقى نشوف منها فايدة ولا هى منظرة وسرقة فلوس وخلاص !!

درس للمعارضـة

● حسين موسى درويش (سائق) :

- قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات اتاخر كتير .. المعارضة فى السنين اللى فاتت «بهدلت الحكومة اخر بهدلة» لكن «مفيش تغيير» .. وبعدين تبص تلاقى فيه انتخابات والمرشحين يلفوا الدايرة بيت بيت وشارع شارع وحارة حارة .. ويبقى فيه واحد احنا اتفقنا عليه وتقريبا كل الناس وافقت واعطته صوتها ويسقط .. كان لازم المعارضة تستفيد من الدروس .. وتقاطع الحكومة علشان تكشفها امام الناس .

مفيـش فايـدة !!

● عبدالقادر عبدالحميد «سباك» قال لى :

- البطاقة الانتخابية ضررها اكثر من

فايدتها «لو ما رحتش الانتخابات هاتدفع غرامة» افرض انا تعبان .. ولا مش فاضي .. عندي سيفون هاصلحه ولا ماسورة هاسلكها .. اسيب شغلي واروح انتخب .. طب ليه .. اعطيني سبب واحد يخليني اعمل كده ؟

● هذا حقك بنص الدستور

ـ اسمع يافندي «دستورك معك» دستور ايه بابيه .. ويعني هوه ده الحق الوحيد اللي ضايع مننا .. فيه خمس تلاف حق ضايعين .. اشمعنى يعني سالت عن الحق ده بالذات هو مش من حقي مادام بادفع ضرايب الاقي مكان في الاتوبيس .. واخد شقه اسكن فيها .. وادخل ولادي المدرسة .. والاقي فلوس ادفع المصاريف كل الحقوق دي فين ..؟

[الموتى يتحدثون]

● عبد المنعم جوده قرني (بقال) صرخ في وجهي قائلا :

الحكومة(.....) والحزب الوطني(......) كرهونا في عشيتنا هوه الريس سايبيهم ليه .. ولا هوه معاهم ليه اصلا .. انتم بتضحكوا علينا ياصحفيين .. كل شي عندكم تمام .. تقرا الجرنان كما لو كانت الحكومة بتحكم شعب تاني .. ولا احنا اللي مش واخدين بالنا .. ازاي تسالني عن الانتخابات وانا مره رحت انتخب بعد ابويا مامات لقيتهم معلمين امام صوتي .. وصحوا ابويا من « قبره » وادلى بصوته .. والناس اللى « بتصوت » مرتين وتلاته .. وجاي تقول لى انتخابات « ياعم روح » !

[انا مقاطعة]

● اميمة بدر : رابعة تجارة اسيوط تقول :

انا رافضة اسلوب الانتخابات .. البلد الذى لا يحترم المراه ولا يسمح لها بالتعبير عن رايها بالشكل اللائق والمناسب يبقى مجتمع متخلف ، انا مقاطعة الانتخابات حتى تحصل المراه على نسبة معقولة في الترشيح !

● لكن ماذا يقول الشاعر عبد الرحمن الابنودى عن مقاطعة المعارضة للانتخابات ؟

يتوون شرا !

في لقائي به قال لى :

« اظن ان الحكومة ما دامت جرؤت على تغيير رايها استجابه للراى العام في قضية القائمة واتجهت الى الاخذ بالانتخاب الفردى فكان لابد ان يستتبع ذلك كل الشروط الديمقراطية الواجبة وان تتحاشى التدليس وافتعال قضية « المناطق الانتخابية » وغيرها من القضايا التافهة التي لا تليق بنضج القضية الديمقراطية وبالذات في الفترة الاخيرة بعد ازمة الخليج ، لقد تباطات الحكومة كثيرا وبشكل غبي في قضية حل مجلس الشعب « غير الشرعي » وكل الاجراءات التى اعقبت ذلك هى التى ادت الى قتل المحجوب ويجب ان نواجه انفسنا بتلك الحقائق، لقد كان موقف القيادة السياسية جيدا جدا خلال ازمة الخليج وحدث نوع من الالتفاف الشعبى الصادق حولها ولكن على مايبدو ان الحكومة لاتثق في نفسها بالقدر الكافي وتحب تلويث سمعتها وتحب ان تاتي برجالها، وكانها تنوى بناشرا وكنت اعتقد ان مبارك من خلال ازمة الخليج قد تكونت لديه قناعات سياسية واضحة ولكن الجزء الخاص فيه والذى له علاقة بالحزب الوطني مازال في حاجة الى اعادة نظر منه وهو السبب الذى يضيق مفهوم الديمقراطية لديه وفي راى انه كان من الواجب ان يترك كل الازهار تتفتح لانه في النهاية لايصح الا الصحيح ولن يختار الشعب الارجالة الاكفاء المستنيرين الذين اظن ان القيادة السياسية بحاجة اليهم في هذه الظروف الصعبة لان الديمقراطية تمنح بالقطارة وتحاصرها اجراءات تضعف حيويتها وبلا شك فنحن من افضل البلدان العربية تمتعا بالديمقراطية ولكن الاطر التى توضع فيها الديمقراطية ضيقة جدا على حيوية ونبل وتوجهات الشعب المصرى!

ملاحظات

ختاما لهذا التحقيق اود ان اذكر بعض الملاحظات:

ـ انني لااحمل بطاقة انتخابية، مع انني في احدى المرات الانتخابية تحملت عبء الدعاية لفصيل سياسى بعينه وناضلت من اجل نجاحه.. ونجاح مرشحه الرئيسي في الانتخابات.

ـ انني مارست حق الانتخاب بدون وجه حق. حينما كان والدى خارج مصر.. وذهبت لانتخب بدلا منه.. ونجحت العملية دون عوائق تذكر.

ـ انني في لحظة من اللحظات كدت افقد حياتي في لجنة انتخابية وكان ذلك في اثناء انتخابات مجلس الشورى ـ وكنت طالبا وقتها ـ التى قاطعتها كل احزاب المعارضة ماعدا حزب الاحرار الذى طلب مني ممثله في بلدتي ان اكون مندوبا عنه.. وعندما ذهبت للجنة الانتخابية.. اصررت على ان تتم المسالة دون تزوير مطلق وجاء امين الحزب الوطني وبطانته وقال لى ان اما ان نقتسم البطاقات بالنصف.. واما ان نلقى بك خارج هذه اللجنة.. واما (...) وقررت ان اذهب لقسم الشرطة لاقدم بلاغا الى المامور الذى مازال حتى الآن يحقق في بلاغي!!

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

حوار ساخن مع الدكتور أحمد سلامة

الحزب الوطنى ضد الحزب الوطنى .. كيف ؟

- القائمة الرسمية هل خضعت لتصفية حسابات حزبية ؟
- الأحزاب خافت من الهزيمة المعلنة وتركت كوادرها تخوض المعركة
- الفرق بين «إشراف» القضاء و «مباشرة» القضاء للعملية الانتخابية

●● قضايا كثيرة تطرحها الترشيحات الانتخابية هذه الايام .. فلأول مرة يدخل الحزب الوطنى ضد الحزب الوطنى حتى شاع بين الناخبين والمرشحين تعبير «الحزب الوطنى الرسمى» ، «والحزب الوطنى المستقل» .. احزاب المعارضة تقاطع الانتخابات وتترك كوادرها تدخل المعركة كمستقلين سواء فى ذلك الوفد او العمل او الإخوان .. والمرشحون المستقلون من الحزب الوطني يتهمون المحافظين وبعض الامناء بانهم وراء استبعادهم «لتصفية حسابات شخصية» .

احزاب المعارضة تتهم الحكومة وتطعن فى دستورية القانون الجديد للانتخابات .. والحزب الوطنى يتهم احزاب المعارضة بانهم يهربون من توقعات هزائم حزبية فاوعزوا الى كوادرهم كى يدخلوا كمستقلين حتى لا يقال ان الحزب قد هزم .

سلبيات تؤخذ على قائمة الحزب الوطنى مثل بعض الذين حقق معهم المدعى الاشتراكى .. او اهدار تمثيل المرأة .. او قلة عدد الاقباط المرشحين .

ما الحقيقة حول هذه القضايا كلها .. الحوار مع الدكتور احمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب الوطنى ●●

● الآن .. وقد اغلق باب الترشيح واسفرت عملية الترشيحات عن مواجهة بين مرشحي قائمة الحزب الوطني ، وبين مرشحين من الحزب الوطني يصل عددهم الى ضعفي القائمة الرسمية .. كيف تكون صورة الحزب امام الناخبين ؟

●● في رأيي الشخصي ان نظام الانتخاب الفردي يتم بمنطق مختلف عن نظام انتخابات القائمة ، وهنا يجوز لعضو الحزب الوطني ان يرشح نفسه امام مرشح الحزب .. بل ان هذا حقه مالم ير مكتب الامانة العامة للحزب غير ذلك .

● هنا يكون واردا ان القائمة الرسمية قد تخسر نسبة من مقاعدها لحساب عدد من «الوطني المستقل» ؟

●● بالضرورة سنخسر مقاعد وهذا وارد تماما ، وانا شخصيا اتمنى ان نخسر بعض المقاعد ليس لحساب مجموعة «الوطني المستقل» كما تسميها ، بل ايضا لحساب الاحزاب التي قررت ان تخوض المعـركة ، والاحـزاب التي قاطعت الانتخابات صوريا ودخلتها بافراد على انهم مستقلون .. اننا نتطلع الى مجلس متعدد الآراء والاتجاهات بما يثري الحوار الديمقراطي داخل المجلس ويضفي حيوية على الممارسة الديمقراطية ذاتها وبما يدفع بالعمل الوطني والقومي الى المسار السليم خاصة اننا امام مرحلة جديدة تكتنفها ظروف جديدة تحتاج من جميع الوطنيين إلى الاسهام المخلص الخلاق .

● ما دام هناك حرص على تعدد الآراء والاتجاهات ممثلة في رموزها داخل المجلس الجديد ، فلماذا لم يترك الحزب الوطني دوائر محددة لهذه الرموز على نحو ما كان يحدث في زمان الاحزاب القديمة وهي تترك دوائر للشخصيات العامة دون منافسة حزبية ؟

●● تقصد التنسيق بين الاحزاب .. القاعدة العامة ان التنسيق يتم بين احزاب الاقلية فيما بينها ، لكن التنسيق لا يتم بين احزاب الاقلية وحزب الاغلبية .. ومع ذلك لقد تمت اتصالات مع هذه الاحزاب لحثها على خوض المعركة الانتخابية .. بل لقد رجوت شخصيا بعض رؤساء الاحزاب في اتصالات تمت بيني وبينهم ان يخوضوا هذه المعركة الانتخابية ، واكدت لهم ان الحكومة لن تتدخل في النتائج فاقتنع البعض ولم يقتنع البعض الآخر .. وهذه

مـاجـد عطيـة

التأكيدات بسلامة نتائج الانتخابات ليست من عندي ، انها توجيهات وتاكيدات الرئيس حسني مبارك .

الخوف من الهزيمة

● انا لااسالك عن التنسيق بين الاحزاب ، انا اتحدث عن حزب الاغلبية القادر على ترك دوائر لرموز المعارضة دون منافسة من جانبه .. فؤاد سراج الدين بتجربته البرلمانية .. خالد محيي الدين بتاريخه وثقله .. ابراهيم شكري بتوجهاته .. هكذا على سبيل المثال ؟

●● بصراحة .. المنافسة مفتوحة للجميع ، ولماذا يخشى هؤلاء الزعماء المنافسة الحزبية في الانتخابات .. لقد دخل خالد محيي الدين ولم يطلب ان نترك له دائرته .. لقد دخلت الاحزاب نفسها هذه الانتخابات كوجوه مستقلة ومعروف انها كوادر حزبية لها وزنها داخل احزابها .. القضية كلها ان الاحزاب التي قاطعت الانتخابات تخشى بعض رموزها الكبيرة من الفشل في الانتخابات الفردية ويكون «سقوطهم» فضيحة لهم وللحزب ، ولهذا اعلنوا المقاطعة ودخلت عناصرهم الانتخابات كمستقلين فاذا فشلوا يكون الفشل فشلا فرديا لا فشلا حزبيا .. هذه هي الحقيقة كلها مهما غلفت بالكلام عما يسمونه الضمانات .

● وما الضمانات التي تطلبها احزاب المعارضة او احزاب «المقاطعة» كما

المصدر : المصور
التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسميها ؟

●● انهم يتحدثون بكلام لا يصمد امام الظروف الواقعية للمجتمع .. انهم يطلبون ان تتم العملية الانتخابية في جميع اللجان تحت رياسة القضاء .. الهيئات القضائية الاربع لا يتعدى اعضاؤها ٧ آلاف عضو وعندى ٢٥ ، الف لجنة انتخابية فكيف يتسنى لنا ان نغطى هذه اللجان باعضاء من الهيئات القضائية ؟.

● ولماذا لا تتم العملية الانتخابية على مراحل ؟

●● في هذه الحالة نكون بحاجة لان يتفرغ رجال القضاء خمسة ايام على الاقل لمباشرة هذه اللجان .. فهل يتحمل المجتمع ان تغلق المحاكم والنيابات ومجلس الدولة وقضايا الدولة والنيابة الادارية خمسة ايام كاملة .. وهل يتحمل الأمن العلم اجراء انتخابات على مدى خمسة ايام .. ولماذا وهناك لجان عامة ولجان رئيسية يراسها مستشار من القضاء تقوم بالاشراف على كل اللجان الفرعية الاخرى .

دستورية القانون

● ولكن الدستور يحتم اشراف القضاء على الانتخابات؟

●● النص الدستورى في المادة ٨٨ يقول : «يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية» .. وهذا الاشراف يحدث بالفعل من خلال لجان عامة يراسها اعضاء من الهيئة القضائية .

وقد تضمن القانون الجديد لممارسة الحقوق السياسية النص على اشراف القضاء الذى يراس كل اللجان العامة .. كما تضمن القانون الى جانب ذلك ضمانات للمرشحين كان يكون له ممثل يقيم داخل اللجنة العامة ، وان يكون له ممثل من الناخبين في كل لجنة فرعية ، وفوق هذا يكون له ممثل من الناخبين يتجول بين اللجان الفرعية واللجان العامة وله حق دخول اى لجنة وله ان يبدى اية ملاحظات ويثبتها في محضر امام اللجنة العامة التى يراسها القضاء .

هذه الضمانات كلها اليست كافية .. وهل يمكن بعد ذلك ان يقال ان القضاء لا يشرف على العملية الانتخابية ؟

● هناك طعن في دستورية القانون الجديد .. وسبق الطعن في عدم الدستورية مرتين سابقتين وصدرت احكام بعدم الدستورية .. فماذا تتوقع للمرة الثالثة ؟

●● نحن نؤكد انه لا شائبة تشوب دستورية هذا القانون ، وان كان هذا لا يمنع من الطعن ، بل طعن بالفعل ، والفصل هنا للمحكمة .. إن اللجنة التى نيط بها وضع مشروع القانون الأخير تحرت كل شيء حتى لا تكون هناك شائبة دستورية ، حتى مجلس الدولة عند مراجعة القانون قبل إصداره راى انه لا شائبة دستورية تشوب القانون .

وعموما .. في العلوم الانسانية ومنها علم القانون ليست هناك حقيقة ثابتة ، انما هى وجهات نظر ، وان من يناط به مشروع قانون لا يقصد ابدا ان يجيء مخالفا للدستور حسبما يترجح لديه من خلال الخبرة ، بدليل ان القانون السابق المقضى بعدم دستوريته ، كان هناك ثلاثة من اساتذة القانون الدستورى يؤكدون انه لا شائبة دستورية عليه ، ومع ذلك قضت المحكمة بعدم الدستورية .

● هل طلب من المعارضة تقديم مشروع بديل او طلب اليها المشاركة في وضع القانون الجديد ؟

●● البديل الذى قدمته المعارضة مخالف للدستور لانه اهمل تحديد ٥٠٪ للعمال والفلاحين .

مذبحة الترشيحات

● نعود الى قائمة ترشيحات الحزب الوطنى التى احدثت تذمرا شديدا داخل الحزب حتى وصفت بانها «قائمة تصفية حسابات» .. كيف تم الاختيار وماهى معايير هذا الاختيار .. ولماذا استبعدت كوادر حزبية وخبرات برلمانية من هذه القائمة ؟

●● قد يكون بين المستبعدين من قائمة الترشيحات من ظلم ، لكن هناك من لم يظلم .. لقد وضعنا قواعد تحدد الترشيح منها القبول الشعبى ، ومنها حسن السمعة ، ومنها القدرة على حل مشاكل الناس .. والمشكلة الحقيقية ان كوادر الحزب كثيرة ومن المستحيل إرضاء الجميع ، ومن

المستحيل ايضا الا نكون قد وقعنا في خطأ بالنسبة لكل الاختيارات .

● قيل ان المحافظين عند الترشيح قد تدخلوا في الاختيارات وكان تدخلهم بمثابة تصفية حسابات شخصية مع بعض النواب السابقين - وكذلك فعل امناء المحافظات ايضا ؟ .

●● ليس كل ما قيل صحيحا ، ولم ناخذ بكل الترشيحات التي قدمها المحافظون او امناء المحافظات .. لقد طلبنا ترشيحاتهم وبعض المحافظات ارسلت قائمة واحدة متفقا عليها بين المحافظ والامين ، وبعض المحافظين ارسلوا قوائم مستقلة وارسل امين الحزب قائمة اخرى مستقلة لان المحافظ والامين اختلفا في الاختيارات ، وخضعت جميع هذه الترشيحات للفحص من الجهات الامنية ومكتب الامانة المركزي ، ثم وصلنا الى اقتراحات محددة ولاندعي انها صواب ١٠٠٪ .

● قيل ان الامر تم من خلال مساومات ترضي كل الاطراف مثل المحافظ او امين الحزب .. وهكذا ؟

●● ليس صحيحا هذا الكلام على إطلاقه ، فان بعض قوائم المحافظات سواء وردت من المحافظ او الامين لم ناخذ منها الا بنسبة ٥٠٪ والبعض ٧٠٪ .. وعموما فان الوجوه الجديدة في قائمة الترشيحات كانت نسبتها كبيرة ، حوالي ٤٦٪ تقريبا ولابد ان نعطي هذه الوجوه فرصة فربما اعطت اكثر وبرزت ككوادر برلمانية إلى جانب كونها كوادر حزبية .

● قلت ان حسن السمعة كان شرطا للترشيح .. فهل تعلم ان بعض المرشحين وقعوا تحت مساءلة المدعي الاشتراكي ودخلوا في تحقيقات النيابة ؟

●● ليس هناك مدان واحد من الذين وردت اسماؤهم في قائمة الترشيحات .. ومع ذلك سبق ان قلت لك اننا قد لا نكون على صواب ١٠٠٪ بالنسبة لكل الترشيحات .

● كوادر الحزب المستبعدون يقولون ان الحزب قد ضحى بهم لحساب عناصر وافدة من احزاب المعارضة ؟

●● بداية انا ارحب بالقادمين من الاحزاب الاخرى الى صفوف الحزب الوطني .. ولكنني لا اضحي بكوادر الحزب مقابل القادمين من الاحزاب الاخرى .

دعني اكن صريحا .. ان بعض النواب في المجلس السابق لم يكونوا على المستوى المطلوب ، والبعض لم يحترم الالتزام الحزبي الكامل داخل المجلس .. هؤلاء بالضرورة يجب ان تخلى مقاعدهم ليشغلها الاصلح سواء من كوادر الحزب او القادمين من الاحزاب الاخرى .

● تاكيدات من كوادر حزبية ان «تصفية الحسابات» حكمت هذه الترشيحات ؟

●● لا اذيع سرا اذا قلت لك اننا قبل ان نطلب من المحافظين مقترحاتهم للترشيحات ، كنا قد قررنا مسبقا من الذي ستضمه القائمة ومن الذي استبعدناه من القائمة .

إهدار ترشيح المراة

● من سلبيات قائمة الترشيحات انها اهدرت تمثيل المراة ، فاختصرت القائمة على ثلاث مرشحات فقط ؟

●● بصراحة .. لو اكثرت عدد المرشحات لاكثرت من عدد الدوائر التي ساخسرها ولا اريد ان اخسر ، وكلنا يعلم ان الناخب لايزال يفرق بين الرجل والمراة خاصة في الريف والاقاليم .

● كانت المرحومة نوال عامر امراة ، وكان لا يستطيع اى رجل ان ينتزع منها دائرتها بشهادة الجميع ، وهذه الدائرة تضم مجموعة احياء شعبية بالكامل ؟

●● ليس كل المرشحات نوال عامر لانها كانت تعيش مع ابناء الدائرة بشجاعة بنت البلد وكانت تعايشهم وتحل مشاكلهم ، ولو عندي ١٠ «نوال عامر» لرشحتهن جميعا .

● سيدات من الحزب الوطني نزلن منافسات لرجال الحزب الوطني هذه المرة ؟

●● اتمنى لهن التوفيق .. واتمنى ان اكون مخطئا في ظنوني بالنسبة لطبيعة الناخب المصري نحو المراة .

وتحجيم الاقباط

● من سلبيات القائمة ايضا ان يهدر حزب الاغلبية ترشيحات من الاقباط فلم تضم القائمة سوى اثنين فقط؟

●● لاننا نؤمن ان هذين الاسمين سينجحان .. ومع ذلك فان قائمة التعيينات تضم غالبية قبطية لتمثيلهم داخل المجلس .

● يفضل المثقفون الاقباط ان يتم دخولهم الى المجلس من خلال الانتخابات وعن طريق الاغلبية المسلمة كما كان الحال في للماضي البعيد والقريب ؟

●● وانا اتعاطف مع هذه الرغبة ، وتلك هي الغاية المثلى ، غير ان الظروف الواقعية الآن قد لا تلبي هذا الطلب ، ومن هنا تعين على المشرع ان يحرص على تمثيلهم من خلال التعيينات حرصا على الوحدة الوطنية .

● في الماضي البعيد كان سعد زغلول يرشح الاقباط في دوائر ذات اغلبية إسلامية بالكامل .. وفي الماضي القريب في الستينات كانت «صدفا» ذات الاغلبية الاسلامية تنتخب جميل جورجي ، وفي المجلس الاخير انتخب الاخوان المسلمون جمال اسعد رغم معارضته لهم داخل المجلس .. القضية هي دور حزب الاغلبية في التربية السياسية التي تحرص على تمثيل الآخر ؟

●● في رأيي الشخصي ان نظام الانتخاب بالقائمة يمكن ان يحل هذه المشكلة ، غير ان هذا النظام طعن عليه دستوريا .. كانت القائمة الحزبية تضم المسلمين والاقباط وينتخب المسلمون والاقباط هذه القائمة التي تضم الاثنين معا .

● احزاب المعارضة ايضا تفضل انتخابات القائمة على نظام الانتخابات الفردي ؟

●● لقد طعنوا في هذا النظام ثم عادوا يتباكون عليه .. انهم يحيرون .. ماذا يريدون بالضبط ؟ .لست اعرف .. !!

الكاتب والمفكر الاسلامي خالد محمد خالد :

الصوت الانتخابي شهادة كتمانها حرام .. وتزييفها حرام

مقاطعة المعارضة للانتخابات هروب خاطىء

كتبت الفت الخشاب :

قال الكاتب المفكر الاسلامي الكبير خالد محمد خالد : ان الصوت الانتخابي شهادة يحرم كتمانها كما يحرم تزييفها .

اكد : ان الناخب شاهد وشهادته هي التي سترسل الى البرلمان انسانا او شيطانا .. امينا او لصا ، او وطنيا او نفعيا ، ولأن الناخب شاهد فإن شهادته هي . الكلمة الفاصلة في صلاحية المرشح لتمثيل الامة او عدم صلاحيته .

اشار الاستاذ خالد محمد خالد الى مقاطعة بعض الاحزاب للانتخابات وقال : ان هذه المقاطعة خطأ كبير وان اردنا تسميته باسمه الصحيح قلنا : انه هروب ..

اضاف : ان ترك الساحة السياسية دون معارضة امر يهدد الحياة البرلمانية بالقحط والتصحر ، ووجود عشرة نواب معارضين اشداء خير من وجود مائة صم بكم عمى لايفقهون .

● وكنت قد توجهت الى الكاتب، والمفكر الاسلامي الكبير اساله : هل التصويت في الانتخابات شهادة ينبغي اداؤها ؟ فقال :

● نعم .. الصوت الانتخابي شهادة .. يحرم كتمانها ، كما يحرم تزييفها ..!!

وانا لنرى الشريعة الاسلامية تتوج العلاقات والعقود بشهادة الشهود ..

فعقد الزواج ، يوثقه شاهدان ..

وعقود الديون ، يوثقها شاهدان من الرجال ، او رجل وامراتان ..

وعن عقود البيع ، يقول ربنا سبحانه وتعالى : ـ « واشهدوا اذا تبايعتم » ..

ويوم القيامة تشهد على الناس السنتهم ، وايديهم ، وارجلهم بما كانوا يعملون ..

وحد الزنا ، يوجبه اربعة شهود .. « والذين يرمون المحصنات ، ثم لم ياتوا باربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة » !!

وفي كل الامور التي يشترط الاسلام فيها الشهادة يشترط في الشهود ان يكونوا عدولا صادقين : « واشهدوا ذوى عدل منكم ، واقيموا الشهادة لله » .

فاذا كان الاسلام يعني بمثل هذه العقود ، ويدعو اليها الشهود العادلين . فانه من باب اولى يكون

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠



خالد محمد خالد

اهتمامه بعقد « الامامة » وعقد « التمثيل والنيابة » ..

ومن ثم يكون المنتخبون فى بلد ما ، شهودا دعوا ليقولوا كلمة الحق فى المرشحين .

وهم شهود ، لان كلمتهم هى الفاصلة فى صلاحية المرشح لتمثيل الامة او عدم صلاحيته ..

ولانه شاهد ، فيجب ان يشهد بالحق فى غير مجاملة ، او مسايرة ؟ لان شهادته هذه هى التى سترسل الى البرلمان انسانا ، او شيطانا .. امينا ، او لصا .. وطنيا ، او نفعيا .. ذكيا او غبيا .. عارفا ، او جهولا ..!

وصدق امير الشعراء « شوقى » اذ يقول مخاطبا الناخبين :ـ

ناشدتكم تلك الدماء زكية
لاتبعثوا للبرلمان جهولا
وادعوا لها أهل الامانة واجعلوا
لاولى البصائر منهم التفضيلا

مسئولية الناخب :

● بعض الناخبين يختارون مرشحا لايعرفونه او يقع اختيارهم وفق اعتبارات شخصية ، وبعضهم يختارونه وفقا لانتمائه الحزبى .. ترى اية معايير اسلم او اصح عند الاختيار ؟

● يرد الاستاذ خالد :

مسئولية الناخب تنتهى عند بذل الجهد المستطاع لمعرفة المرشحين فى دائرته ، ثم اختيار افضلهم واهداهم سبيلا .. فما دام دوره الانتخابى دور الشاهد .. فلا يكلف من الشهادة الا مايعلم .. ولو تحرى الصواب فى اختياره ثم نكث النائب بعد ذلك عهده ، فلا حرج على من انتخبه ..!

اما الناخبون الذين يختارون رغبا او رهبا .. ويتقاضون من المرشحين الملوثة ذممهم اموالا يبيعون بها اصواتهم ، ويزيفون شهاداتهم فهم ومرشحوهم حطب جهنم .. وهم لها واردون ..!!

والممتنع عن التصويت كاتم للشهادة

« ومن يكتمها ، فانه آثم قلبه »

التزام صادق :

ويمضى الاستاذ خالد محمد خالد يقول :

ولما كان عضو البرلمان ممثلا للامة اكثر مما هو ممثل لحزبه او لشخصه فلامندوحة اذن من أن يكون اختيار الناخبين للمرشح نابعا من التزاماته الصادقة باحتياجات الامة ومبادئها وقيمها .

واذا كانت الديمقراطية هى السياج المنيع لكل امة ناضجة وشعب رشيد ..

ولما كانت هى النظام الوحيد الذى اثبت عبر القرون جدارته بجعل الشعب قرينا للحاكم ، وباعلاء كلمته والحفاظ الذى يكاد يكون مطلقا على انسانية الانسان وحقوق المجتمع وكرامته ..

لما كان ذلك كذلك فإن اولى ما ينبغى ان يزكى المرشح امام ناخبيه هـو ولاؤه الحقيقى لا الـزائف للديمقراطية ، وايمانه الوثيق بان حكم الفرد هو اقرب الطرق لتحويل الشعوب الى قطعان ..

وصدق شاعر النيل حافظ ابراهيم اذ قال :

رأى الجماعة لاتشقى البلاد به
رغم الخلاف ورأى الفرد يشقيها
واذا ما سئلت : هل الشعب جدير بان يكون حرا ؟
اجيب سائلا : وهل هناك فرد جدير بان يكون مستبدا !!؟؟

خطأ .. وهروب :

بعض احزاب المعارضة امتنعت عن الترشيح بهذه الانتخابات بدعوى عدم توافر الضمانات اللازمة لنزاهتها ، وبزعم ان نتائجها معروفة مقدما .. ما رايك .

● مقاطعة الاحزاب للانتخابات خطأ كبير .. وان اردنا تسميته باسمه الصحيح ، قلنا : انه هروب !!

فالانتخابات المقبلة اما ان تكون سوية ، او مزورة .. فإن كانت سوية ، فلا معنى لمقاطعتها ..

وإن كانت مزورة ..

فإما أن نكون قادرين على مقاومة التزوير ام غير قادرين .

فـإن كنا قـادرين ، فلا معنى لمقاطعتها ..

وإن كنا عاجزين ، فلا نصلح أن نتولى امر المعارضة ..

ثم إن الديمقراطية لايتم نورها الا بـالتصدى والتحـدى والصمود والمقاومة .. فهذه وحدها هى التى تربى الشعب تربية سياسية ، تمنحه الصـلابـة فى الاعتـذار بقيمتـه وبكرامته ..

ثم إن ترك الساحة السياسية بلا معارضة ـ مهما يكن شأنها .. وضآلتها ـ امر يهدد الحياة البرلمانية بالقحط والتصحر .. ووجود عشرة نواب معارضين اشداء ومستبسلين ، خير من مائة صم ، بكم ، عمى ، لايفقهون ..!!

ثم إن المناضلين بشرف فى سبيل الحرية لايهربون ابدا .. وشعار كل واحد منهم ، يتمثل فى قوله :ـ اذا لم يبق فى العالم كله سوى عشرة يرفعون اللواء عاليا ، فانا منهم .. واذا كانوا خمسة ، فانا منهم .. واذا لم يكونوا الا واحدا ، فانا ذلك الواحد !!

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

السياسة .. على يد محضر!

استطيع ان امنع قيام اى « مجلس شعب » فى مصر حتى القرن القادم !
استطيع ذلك وحدى ، وبلا غرور ، وبغير جهد كثير ..
يكفى أن اجد فى كشوف الناخبين اسم رجل توفاه الله ، فاذهب الى المحكمة واقول : صوت هذا الرجل باطل لانه مات قبل ان يدلى به . ونجاح المرشح باطل لان هذا الصوت حسب له . والمجلس كله باطل لان قرار اعلان نتائج الانتخابات صدر يتضمن اسم هذا المرشح ، الخ .

حتى اذا كانت الكشوف سليمة ، والاقتراع يتم فى كل لجنة بحضور قاض او حتى مستشار ، فانني استطيع ان اذهب الى المحكمة واقول : لقد تكلم القاضى فى التليفون دقيقتين اثناء عملية الاقتراع ، وغاب دقيقة فى الحمام . واثناء ذلك ادلى ستة ناخبين باصواتهم . وهذه الاصوات باطلة لغياب القضاء عند الادلاء بها . وفوز المرشح الذى حسبت له باطل لانه .. الى اخر الموال !

قد لاتاخذ المحكمة بهذا الكلام ، نعم . ولكنني استطيع أن اردها ، واطلب محكمة تاخذ به ، واستطيع ان اطلب التاجيل للاطلاع ، ثم لتقديم مستندات . ثم للطعن بالتزوير فى مستندات اخرى . وامام المحاكم الآن ، بفضل هذه الالاعيب ، قضايا لم يفصل فيها منذ نصف قرن .. تدور حول وراثة دكان او استحقاق وقف فما بالك حين يكون الدكان او الوقف هو مجلس شعب الامة المصرية كلها ؟ . ان القضية يمكن بسهولة ان يطول عمرها الى القرن الثالث والعشرين .

بقلم :



صلاح حافظ

ولماذا تذهب بعيدا ؟
هاهو مجلس شعبنا الجديد لم يولد بعد ، ومع ذلك تنظر المحاكم دعوى ببطلانه ، ودعوى ببطلان الدعوة الى انتخابه ، وثالثة ببطلان الاستفتاء الذى حل المجلس السابق ، ورابعة ببطلان قانون الانتخابات نفسه والخ .

وهذه الدعاوى كلها بالغة الاحكام ، وتقوم على مبادىء قانونية لا جدال فيها ، ولو استخدمت كتمارين لطلبة الحقوق لاستفادوا بها كثيرا . ولكنها خارج هذا الاطار تصبح مجرد اضاعة وقت ، وتسلية على حساب العباد حكاما ومحكومين .

لماذا ؟

لان القضايا التى تثيرها هذه الدعاوى تنتمى الى عالم السياسة . وعالم السياسة تحكمه القوى والمتغيرات والتفاعلات السياسية خارج المحاكم . ولم نسمع فى التاريخ عن نظام سياسى اقامته او غيرته او عدلته محكمة .

ان القانون بطبيعته غير مؤهل لحسم اى صراع سياسى فى المجتمع . لانه مبادىء مجردة . والسياسة لاتعرف التجريد .

فى عالم القانون تستطيع أن تقول « كل ما بنى على باطل فهو باطل » . اما فى عالم السياسة ، فقد يكون بعض الباطل دواء بعض . والثورات كلها باطلة قانونا ، ولكنها حين يساندها الشعب تغير القانون نفسه . والجبهات السياسية باطلة ، لان كل طرف فيها يتنازل عن بعض حقه مقابل ان يسلم له الاخرون ببعض باطله . وهكذا ..

ونحن بالطبع نحتاج الى القانون لاقامة العدل بيننا . ونرحب بأن تكون مبادئه مجردة ، حتى لايميل الميزان هنا او هناك ، ولكننا نخسر الدنيا والاخرة اذا دعوناه ـ بمبادئه المجردة هذه ـ لكى يتولى القيادة .

ويكفى ان نضرب هنا مثلا بالحكاية الشهيرة عن جهاز الراديو والملك الراحل عبدالعزيز آل سعود .

فقد تاخر طويلا دخول الراديو الى المملكة السعودية لان رجال الفقه تمسكوا بالمبدأ الشرعى الذى يقول ان كل جديد بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . ولم يكن الملك بالطبع يرى ان الراديو ضلالة ، ومن حسن الحظ انه لم يفكر فى عقد مؤتمر لفقهاء العالم الاسلامى لحل هذه القضية . وإلا كان محتملا ان يظل المؤتمر منعقدا حتى هذه اللحظة . انما لجأ الملك الى اجراء بالغ فى البساطة والذكاء ..

دعا الى مجلسه كبار الفقهاء ، ومشايخ القبائل ، واسمعهم تلاوة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

القرآن الكريم من اذاعة القاهرة . ثم اغلق الراديو وسألهم :

- هل ينقل الشيطان كلام الله ؟

وانتهى الاشكال . ودخلت الاذاعة المملكة السعودية .

وبصرف النظر عن مدى الدقة في هذه الرواية ، فانها مثل صارخ على الفرق بين الفكر القانوني والفكر السياسي . وعلى خطر دعوة القانون الى القيادة السياسية . ومحاولة حل القضايا السياسية والاجتماعية في المحاكم ، بدلا من حلها على ارض الواقع .

وفي اعتقادي ان هذا الكم الهائل من الدعاوى التى تنظرها محاكمنا في هذه الايام ، حول القضايا السياسية ، دليل فشل او عجز او كسل عن خوض المعترك السياسي بالوسائل السياسية .

وقد اكون مخطئا ، ويكون السبب الحقيقي وجود وقت فراغ عند بعض المحامين !

كلموا الستات !

اين كان الستات عندما فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة ؟

كانت الدوائر كلها مفتوحة امامهن ، فئات وعمالا ، وحزبيات ومستقلات ، فلماذا لم يتقدمن ؟

لا اظن انهن جميعا وفديات . وانهن انسحبن تضامنا مع حزبهن .

انما السبب انهن منسحبات اصلا ، ومن زمان ، من الحياة العامة . ورافضات لممارسة الحقوق التي حصلن عليها .

اذكر انني ذات زيارة الى الدنمارك - وجدت البلاد كلها مقلوبة ، لان الانتخابات على الابواب . ولان اصوات النساء هي التي ستحسمها . وللنساء مطلب هام يشترطن تلبيته ثمنا لاصواتهن .

وثار فضولي فسألت : ماهو هذا المطلب ؟ فقيل لي ان المرأة العاملة في الدنمارك تتمتع - اذا كان لها اطفال - بثلاث ساعات من وقت العمل تقضيها في البيت مع اطفالها . ولكن النساء يرين ان هذا لايحل الا نصف القضية . فالطفل لايحتاج الى الام فقط . وانما يحتاج الى الاب ايضا . وحنان الاب ومداعباته ضرورة لسلامة الطفل النفسية . ولهذا يطالب النساء بثلاث ساعات مماثلة للرجال ! (تبنى هذا المطلب بالفعل حزب رئيس الوزراء ، ووضعه في برنامجه الانتخابي ، وفاز) .

ثم عدت من هذه الرحلة لاجد في مصر اقتراحا بعودة جميع النساء الى بيوتهن ، وانسحابهن من العمل اصلا ، في مقابل نصف اجورهن . وعندما تابعت الجدل الدائر حول هذا الاقتراح فوجئت بان غالبية خصومه رجال ، وغالبية انصاره نساء !

ومع ان الاقتراح تام من زمان ، الا انه لا يزال يبعث بين وقت وآخر كمطلب نسائي لايردن التفريط فيه !

والحق ان المرأة المصرية بصفة عامة اصبحت في هذه الايام في حالة انسحاب من كل شيء : من العمل ، ومن الحياة العامة ، ومن اعباء الحرية والمساواة . بل ان كل ماهو فكر رجعي تمردت عليه في الماضي اصبح الآن عندها مثل اكل الزبيب !

وهذه الظاهرة يشعر بها بالتأكيد زعيمات الحركة النسائية المعاصرة . وهي الاجدر بانتباههن بدلا من عقد المؤتمرات حول اضطهاد الرجل للمرأة . ومطالبة الاحزاب بترشيحها بعد اغلاق باب الترشيح . واستصراخ الرأي العام لحماية حقوقها التي لاتمارسها .

ياسيداتي القائدات الفاضلات . بدلا من كل هذا الصراخ والضجيج والعويل ودق طبول الحرب : كلموا الستات !

طيب هاتي !

يقال ان جحا قابل في المنام صديقا له . فطلب أن يقرضه مائة دينار . ولكن الصديق رفض ان يقرضه اكثر من عشرة . وطال الجدل بينهما وجحا مصمم على المائة والصديق مصمم على العشرة ، الى ان فتح جحا عينيه وعرف انه كان يحلم .

وعندئذ اسرع يغمضهما ويمد يده قائلا :

- طيب هات !

وانا أخشى ان يمر بنفس التجربة بعض ضحايا « الريان » وبالذات اولئك الذين كانت ودائعهم بالدولار .

فهذه الودائع كانت قد ضاعت وانتهى الامر . لكنهم بعد ان اطمأنوا بداوا يثيرون مسألة سعر الدولار . ويتمسكون باسترداد ودائعهم بسعر الدولار اليوم ، لا بسعره يوم وضعت الحكومة يدها على شركات الريان ، ويهددون برفع قضايا امام المحاكم لهذا الغرض .

واذا طال هذا الجدل ، وتمسك كل طرف بموقفه ، وانتقل الخلاف الى المحاكم ، فان معنى ذلك ان يتعطل اصلا رد الودائع ، وان يبدأ فصل جديد ، اليم ، في قصة ضحايا الريان .

فلماذا ؟

ان الفرق بين السعرين ليس كبيرا الى الحد الذى يبرر تعريض الصفقة كلها للخطر . وخير لمودعي الدولار ان يقبلوا السعر المعروض اليوم بلا تردد . بدلا من ان يفيقوا ذات يوم ليكتشفوا انهم كانوا في حلم . ويعود كل منهم يغمض عينيه ويمده يده للحكومة قائلا :

- طيب هاتي !

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

هل أخطأنا اذ قاطعنا

بقلم حامد المليجى المحامى
سكرتير الوفد بأسيوط

لقد اصاب رئيسنا الجليل الاستاذ / محمد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، كما اصابت هيئة الحزب العليا عين الصواب حين قررت مقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة . ليس هروبا من المعركة الانتخابية او عزوفا عنها .

فالوفديون والحمد لله يعرفون قدرهم لدى المواطنين . ويعرفون اوزانهم بالنسبة لمن ينافسونهم ولكن لان ضمانات الانتخابات السليمة لم تتوافر رغم ما طالب به حزبنا ، وطالبنا به كاعضاء فى الحزب . وفى مقدمة تلك الضمانات تنقية جداول الانتخاب ووجود اشراف رجال القضاء اشرافا فعليا على عملية الانتخاب والا يقتصر دورهم على اللجان الرئيسية فقط ، لان اللجنة الرئيسية لا تمثل إلا لجنة واحدة من لجان كل دائرة وليس باستطاعة رجل القضاء مهما اوتى من العزم والقوة ان يشرف اشرافا كاملا على خمسة وسبعين لجنة مثلا فى مدينة اسيوط . ومن ضمن الضمانات وجوب ان يوقع الناخب امام اسمه سواء بخطه او ختمه او بصمته بعد التحقق من شخصيته .

اما وان كل ذلك ذهب ادراج الرياح . وتم تقسيم الدوائر الانتخابية دون اطلاع احد عليها إلا بعد صدور القرار بقانون باعتماد ما اعده حزب الحكومة او حكومة الحزب ايا كانت التسمية .

نعم لقد اصاب حزبنا اذ قاطع الانتخابات وكانه كان يقرا فى الغيب اذ انه ما ان اقفل باب الترشيح حتى بدات حملة الضغوط على المرشحين المستقلين للتنازل عن الترشيح فضلا عن القرارات المتعاقبة التى اصدرها رؤساء المصالح بندب ونقل المرشحين من غير الحزب الحاكم الى بلاد تبعد عن مواطنهم بمئات الكيلومترات . وذلك فى الوقت الذى نسمع فيها التصريحات بان المواطنين جميعا امام القانون سواء وانه لا فرق بين مرشحى الحزب الحاكم وبين من رشحوا انفسهم من غير طريقة والامثلة على ذلك كثيرة وعديدة وقد ارسل كثير من المرشحين المنتدبين والمنقولين بشكاواهم الى كبار المسئولين ، وكما ارسلوا صورا لقرارات النقل والندب لبعض صحف المعارضة واخيرا اصبح النقل والندب يتم بالاشارات التليفونية وهى شاملة للمرشحين واقربائهم ومعاونيهم .

واذن ـ هل اصاب الوفد حين قاطع الانتخابات ؟ بالحق والصدق لقد اصاب الوفد واصاب من حذا حذوه من احزاب المعارضة ـ ليس ضربا للديمقراطية ولكن تاكيدا لها وحرصا عليها .

ولقد اصاب حزبنا حين اصدر قرارات فصل بعض الاصدقاء ممن كانوا ينسبون انفسهم لحزبنا وفى اول بادرة تركوا الحزب ليرشحوا انفسهم لعلهم يصيبون شيئا ولكن هيهات ان يمكنهم احد .

واخيرا نتوجه الى سيادة الرئيس مبارك ونحن نثق به ان يتحرى صدق ما نقول فان كان صحيحا فان الواجب يقتضى ان يعمل على تصحيحه .

ونلتمس إليه ايضا ان يطلب الاستفتاء فى اللجان التى راسها قضاة وتلك التى لم يراسوها ويقارن بين النتيجتين وسوف يكون لسيادته راى اخر .

وفى الختام نوجه التحية لرئيسنا الجليل محمد فؤاد سراج الدين ونقول له ان قراركم بفصل الخوارج على قرار الحزب لا يضعفه بل يقويه، فعشرة متمسكون بمبدا هم خير من الف يشاركون لمصلحتهم الخاصة .

وتاريخ الوفد يؤكد هذا المعنى فكم من قرارات اصدرها رئيسنا الجليل خالد الذكر مصطفى النحاس لفصل الخوارج على الحزب وبعد فصلهم لم تقم لهم قائمة وكانهم ما عملوا يوما بالسياسة او كانوا يوما فى الصدارة

المصدر : السياسي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٠

رؤية الأسبوع

اللهم لا اعتراض .. على المعارضة !

اللهم لا اعتراض !

فقد اعتقدت المعارضة ان من واجبها ان تعارض اى شىء !

فرغم كل ماقدم لها ، وما صنع من اجلها مازالت تصر على ان تعارض حتى نفسها !

فقد عارضت احزاب المعارضة دخول الانتخابات بنظام القائمة ونادت بالانتخاب بالنظام الفردى .. حتى اذا تحقق لها ما ارادت عادت لتعارض نظام الانتخاب الفردى !

وعندما أنشق اعضاؤها عليها ، وقرروا خوض المعركة الانتخابية ، عارضتهم وهددتهم بالفصل ! وكأنما ارادت الاحزاب المعارضة ان تظل ـ دائما ـ على الهامش !

•••

نادت الاحزاب المعارضة بان يشرف القضاء على الانتخابات .. ولما تبين لهم انه لا يوجد فى مصر كلها سوى ستة الاف قاض وان عدد اللجان الانتخابية تزيد على ثلاثة وعشرين الف لجنة .. ويستحيل تحقيق الاشراف القضائى على جميع اللجان .. عادت تتعلل بامر اخر ..

قالت ـ وقبل ان تبدأ الانتخابات ـ ان النتائج سيجرى تزويرها

لكن الرئيس حسنى مبارك اكد ـ فى اكثر من مناسبة ـ انه حريص على ازدهار الديمقراطية ، ولا يهمه ان ينجح هذا او ذاك .. فالجميع مصريون ..

وعاد السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ليؤكد ـ هو الاخر ـ ان الانتخابات ستكون نزيهة وشريفة وان جميع المرشحين سواسية لكن المعارضة عادت تقول : ان الشرطة سوف تتدخل فى الانتخابات لصالح الحزب الوطنى ..

وعاد وزير الداخلية ليؤكد ـ من جديد ـ ان موقف الشرطة هو الحياد الكامل فى الانتخابات ، ولن يدخل شرطى واحد الى اللجان الانتخابية ، وان هدفها الوحيد هو تامين سلامة المرشحين والحفاظ على الامن وتمكين المواطنين من اداء واجبهم الانتخابى .. لكنهم قالوا : ومن يضمن لنا ذلك ؟

•••

وبغض النظر عن الاسباب الحقيقية لمقاطعة المعارضة للانتخابات ـ لان كلها معروفة ـ فان المعارضة بهذا السلوك تعرقل المسار الديمقراطى الذى حرصت عليه مصر .

ولعل المعارضة لم تنس بعد ، انه منذ ان تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم فى مصر كان اول لقاء عقده مع قيادات المعارضة بمنزله واكد لهم ان هدفه هو اثراء التجربة الديمقراطية فى مصر ..

وقال : انه يؤمن بان الديمقراطية عامل اساسى فى حل المشاكل التى تعترض طريق التنمية فى مصر واكد لهم حاجة مصر الى جميع ابنائها بغض النظر عن معتقداتهم السياسية او منطلقاتهم الفكرية او مواقعهم الاجتماعية ..

ولعلهم ـ كذلك ـ لم ينسوا بعد ان الرئيس حسنى مبارك ، قال فى كلمته امام مجلسى الشعب والشورى فى ابريل ١٩٨٢ انه مصر على اتباع اسلوب الحوار مع الجميع على اساس انهم متساوون فى الالتزام العام .. فى الاستشثار باصدار القرار لان البلد بلدنا جميعا والمسئولية مشتركة بيننا بصرف النظر عن مواقفنا ولابد ان نتعاون فى الوصول الى الهدف المتعارف عليه دون تحزب او تعصب ..

بل ان الرئيس خاطب المعارضة قائلا : ان صوت المعارضة الذى نعطيه قدره من الاهتمام وحقه فى المناقشة يجب ان يكون اضافة ايجابية لرصيد العمل السياسى فى هذه المرحلة .. ان احزاب المعارضة مدعوة الى ممارسة دور اكثر فعالية ، فيه صدق مع النفس بقدر ما فيه من اخلاص لقضايا الوطن .. لاننا جميعا نعمل تحت مظلة واحدة هى الوطنية المصرية ..

بل ان الرئيس اكد فى خطاب له عام ١٩٨٣ ان كل حزب لابد ان يباشر الدعوة لبرامجه بكل حرية ولا قيد على حق التعبير فى الاجتماعات العامة وفى الصحافة ولا امتياز لمؤيد على معارض ولا رقيب على المواطن فى الادلاء بصوته الا ضميره واقتناعه فالفائز بالمقعد النيابى والخاسر لهذا المقعد كل منهما مصرى ومجلس الشعب هو مجلس مصر بكل ارائها ..

•••

هل بعد كل ذلك .. تقاطع المعارضة الانتخابات وتشكك فى نزاهتها ؟

لقد كنا نأمل ان تكون المعارضة اكثر حرصا على ازدهار الديمقراطية وتقدمها .. حتى تثرى العمل السياسى وتضف اليه ..

لكن ان تقاطع الانتخابات فهذا موقف سلبى لن تستفيد منه باى حال خاصة وان كثيرا من اعضاء المعارضة سوف يخوضون الانتخابات كمستقلين ..

وايا كان الامر .. فان مقاطعة المعارضة للانتخابات لن يضرنا فى شىء ..

ففى الحزب الوطنى معارضون اكثر من المعارضة ومنتقدون للحكومة اكثر مما تنتقد المعارضة

لكن هناك فرق بين معارضة الحزب الوطنى .. ومعارضة المعارضة ..

وللاسف فان غياب الاحزاب المعارضة عن الساحة السياسية يقطع صلتها بقواعدها ويزيد من عزلتها جماهيريا

.. واللهم لا اعتراض !

محمد أمين

المصدر : الأ[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٠

مقاطعة الانتخابات .. بين الديمقراطية السلبية .. وديمقراطية الديمقراطيـــة .. !

.. إعترف في هذا الحديث بانني كنت واحدا من «الاغلبية» المقاطعة لمعظم الانتخابات السابقة خلال الثلاثين سنة الاخيرة .. !!

.. ومع ذلك .. فانني ادعو باخلاص وامانة إلى عدم مقاطعة المواطنين جميعا لصندوق الانتخاب يوم ٢٩ من نوفمبر الحالي بعد حوالى عشرة ايام حتى وان كانت القيادات الرسمية لبعض احزاب المعارضة قد اعلنت مقاطعتها للانتخاب في هذه المرة سواء بعدم الترشيح لعضوية مجلس الشعب او بعدم التوجه إلى صناديق الانتخاب للادلاء باصواتها وان كنت اشك في مقاطعة هؤلاء لهذه الصناديق واكاد اجزم بحرصهم على التوجه إلى لجانهم الانتخابية يوم ٢٩ نوفمبر لكى ينتخبوا بعض المرشحين من المستقلين او المنشقين شكلا عن احزابهم ورشحوا انفسهم كمستقلين او حتى لكى «يبطلوا» اصواتهم باتلاف بطاقات الادلاء باصواتهم في محاولة لمحاصرة اعضاء الاحزاب التي شاركت في الانتخاب حتى لايحصل المرشحون في اى من هذه الاحزاب على الاغلبية اللازمة لفوزهم في الانتخابات .. !!

بقلم

عبدالمنصف اسماعيل

دراسات اجتماعية واسلامية وسياسية عليا ودارس قانون

.. ومن اجل ذلك ايضا .. فانني اطالب الحكومة ان تتحدى الاحزاب المقاطعة للانتخابات وتفتح مكاتبها المختصة في اقسام ومراكز الشرطة على مدى ٢٤ ساعة يوميا لاستخراج البطاقات الانتخابية للمواطنين الذين لايحملونها او الذين لم تدرج اسماؤهم من قبل في جداول الانتخاب .. وذلك لكى تسد الحكومة الطريق امام احزاب المعارضة للمقاطعة للانتخاب القادم والتى تزعم بان الاغلبية المقاطعة للانتخابات السابقة تؤيدها وتنتمى إليها بينما الحقيقة هى ان مقاطعة هذه الاغلبية للانتخابات ان كانت لها اسباب فمن اهم اسبابها عدم تأكد افرادها من قيدهم في جداول الانتخاب وعدم حملهم لبطاقات انتخابية وعدم معرفتهم لعناوين اللجان التي يتحتم عليهم الادلاء باصواتهم امامها .. !!

.. ذلك ان الحكومة ان فعلت ذلك فان خمسة ملايين ناخب على الاقل من الملايين السبعة التي قاطعت الاستفتاء على حل مجلس الشعب السابق منذ اسابيع قليلة ستتوجه يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ إلى صناديق الانتخاب وتقول كلمتها في اختيار «الاصلح» من بين مرشحى الاحزاب المشاركة في هذا الانتخاب .. وحينئذ ستكون مقاطعة بعض احزاب المعارضة للانتخاب نوعا من انواع الديمقراطية السلبية .. !!

– فهى ديمقراطية .. لانهم احرار في اتخاذ قرار المقاطعة في مواجهة الحكومة .. وهى ديمقراطية سلبية لانهم لن يجدوا القاعدة التي يستندون اليها من الاغلبية المقاطعة للانتخابات السابقة .. !!

.. اما اذا كان هناك بعد ذلك من حديث في ديمقراطية الديمقراطية وموقف مقاطعة الانتخابات في ضوئها فانني اقول – باخلاص وصراحة – ان مصر تعيش اليوم «ديمقراطية الديمقراطية» وليس مجرد الديمقراطية بمعنى انه اذا كانت «الديمقراطية» تعنى ضمن ماتعنيه ان يقول المرء مايشاء دون ان يحاسبه احد حتى اذا خرج عن حدود اللياقة والاخلاق والقانون فان «ديمقراطية الديمقراطية» تعنى ان يقدم المرء بغض النظر عن موقفه الحزبى او السياسى – مايراه ايجابيا لعلاج مايعانى منه المجتمع من المشاكل والمشكلات ويقدم مايراه مناسبا للقضاء على عيوب «الديمقراطية» ومساوئها في هدوء فتلتقط الدولة من هذا وذاك – ايا كان مصدره – ماهو ايجابى من الاقوال والافعال وتضعه موضع التنفيذ العملى .. !!

.. وهذا هو فعلته مصر ازاء مقال خطير نشرته لنا صحيفة «الجمهورية» في ١٩٩٠/٧/٢٩ تحت عنوان : حديث في ديمقراطية الديمقراطية : قبل صدور قانون الانتخابات الجديد .. !!

فمن شاء ان يتحقق من ذلك فليفعل .. ومن اقتنع بما ذهبنا إليه الان فليذهب يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ إلى صناديق الانتخاب في دائرة انتخابه ويقول كلمته حتى يتم استهلاك جميع بطاقات ابداء الرأى بمعرفة اصحابها فعلا ويتم بالتالى غلق باب التزوير او الشك في التزوير امام المزورين ان كانوا موجودين وامام ضعاف النفوس من «الشكاكين» و «الشكائين» او «البكائين» .. !!

.. وهذا مظهر جديد مطلوب وعاجل من مظاهر ديمقراطية الديمقراطية التي بدأتها مصر وينبغى ان تستمر في رحلتها معها إلى المستقبل الكريم .. !!

فعلى بركة الله ياأبناء مصر !!

قولوا كلمتكم .. !!

ولتكن نتيجة الانتخاب كما يريدها الله بكم .. لاكما يريدها من لامكان له على ارض مصر .

الصفحة الأخيرة

المستقلون فى انتخابات مجلس الشعب

د . على الدين هلال

أحدى الظواهر الرئيسية التى تبرز عند تحليل قوائم المرشحين لانتخابات ١٩٩٠ هى زيادة عدد المستقلين الى الحد الذى يتجاوز فيه عدد المرشحين المستقلين عدد المرشحين الحزبيين وهى ظاهرة لابد أن نتوقف امامها بالنظر والتقدير .

والحقيقة أن ظاهرة المستقلين فى الانتخابات العامة فى مصر هى ظاهرة قديمة وهى احدى سمات حياتنا السياسية ففى أخر انتخابات برلمانية قبل عام ١٩٥٢ وهى انتخابات يناير ١٩٥٠ مثل المستقلون القوة الثانية فى مجلس النواب فقد حصل الوفد على ٢٢٦ مقعدا ، يليه المستقلون ٣١ مقعدا ، فالحزب السعدي ٢٨ مقعدا ، فالأحرار الدستوريون ٢٧ مقعدا .

وفى انتخابات ١٩٧٦ بلغ عدد المرشحين المستقلين ٨٩٧ مرشحا مقابل عدد ٧٦٣ مرشحا حزبيا (٥٢٧ عن منبر مصر العربى الاشتراكى ، ١٧١ عن منبر الأحرار الاشتراكيين ، ٦٥ عن منبر التجمع) اى بزيادة قدرها ١٣٤ مرشحا لصالح المستقلين . ومثل النواب المستقلين فى مجلس الشعب المجموعة البرلمانية الثانية فى المجلس بعد حزب مصر العربى الاشتراكى الذى حصل على ٢٨٠ مقعدا وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا بينما حصل حزب الاحرار على ١٢ مقعدا والتجمع على مقعدين . اى أن نسبة النواب المستقلين بلغت ١٤٪ من اجمالى مقاعد المجلس أما المعارضة الحزبية فانها كانت ٩,٦٪ .

نفس الظاهرة فى انتخابات ١٩٧٩ بشكل اكثر وضوحا حيث بلغ عدد المرشحين المستقلين ١١٩٢ فى مقابل عدد ٦٦٥ (الوطنى ٣٦٢ العمل ١٨٢ ، الاحرار ٨٧ ، التجمع ٣٤) اى بزيادة قدرها ٥٢٧ .

ومع أن الارقام النهائية من مرشحى انتخابات ١٩٩٠ لم تعلن بعد فوفقا لجريدة الأهرام فى ١٢/١١ فان اجمالى عدد المرشحين بلـغ ٢٨٩٧ ، واذا خصمنا من هذا الرقم عدد المرشحين الحزبيين اى الذين أعلنت الاحزاب عن ترشيحها اياهم والذى يصل الى ٥٨٩ فان عدد المرشحين المستقلين يصل الى ٢٢٠٨ اى ان عدد المستقلين يصل الى ما هو أكثر من ثلاثة أمثال عدد المرشحين الحزبيين .

وظاهرة بهذا الحجم لابد أن تدعونا جميعا الى بحثهـا وتحليلهـا وفحص دلالاتها ، فهى قد تعنى ان الأحزاب القائمة لا تعبـر عـن كل التوجهات السياسية الموجودة فى المجتمع ، او أنها لا تعبـر عـن كل جماعات المصالح والفئات ذات النفوذ على المستوى المحلى ومن ثـم يجد اصحاب هذه التوجهات او انصار تلك الجماعات الحاجة للترشيح كمستقلين ، وفى هذا المعنى دلالة انفصال الواقع الحزبى عن الـواقع الاجتماعى .

وهى قد تعنى ان هؤلاء المرشحين من المنتمين لأحزاب قائمة ولكن أحزابهم لم تخترهم للدخول فى الانتخابات ، وتحدوا هم قرار الحـزب ونزلوا على مسئوليتهم ودون دعم من أحزابهم . وفى هذا دلالة على ضعف الانتماء الحزبى وعدم اتمام المشاورات اللازمة على مستويات الحـزب المختلفة للاتفاق على مرشحى الحزب . واذا ما فاز هؤلاء المسـتقلون على مرشحى احزابهم فانه يعبر عن خلل فى عملية الاختيار
فمن هم فعلا المستقلون فى انتخابات ١٩٩٠ ؟
وما هو دورهم فى المجلس القادم ؟
ولهذا حديث قادم ان شاء الله .

المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

برلمانيات

لقطات تحت القبة

فريدة الشهيد

المرشح المستقل حينما يخوض المعركة الانتخابية مواجها مرشح الحزب الوطنى فالوضع الطبيعى ان ترجح كفة المرشح الحزبى الذى يسانده حزبه ويدفعه ويوفر له الامكانات التى تكفل له الفوز ..

ولكن هذا المعنى لا يؤخذ مسلما به فالمستقلون لهم وجهة نظر اخرى مختلفة فهناك نواب بحزب الاغلبيه تم استبعادهم واعتبروا هذا الموقف من الحزب طعنا فى نزاهتهم او كفاءتهم ولم يأخذوا قرار الحزب هنا كأمر واقع ويلتزموا به بل اصروا على الترشيح وهم على يقين بأن الشعبية هى الطريق الاوحد للفوز وأن الحزب لم يدرك حجم شعبيتهم فارادوا رد اعتبارهم وخاضوا المعركة بعيدا عن الحزب وامكاناته التى يوفرها لمرشحيه ..

كذلك كان هذا الكم من المرشحين الاخرين الذين كانوا اعضاء باحزاب المعارضة ورفضوا ايضا قرارها بمقاطعة الانتخابات وخاضوا المعركة بمفردهم وكانهم على ثقة من الفوز على مرشح الحزب ومن منطلق ان التمويل وامكانات الدعاية وحدها لن تصل بالمرشح الى مقعد مجلس الشعب وأيضا الكم الضخم غير المتوقع من مرشحين لم يكن اى منهم عضوا بحزب او اخر ورشحوا انفسهم كمستقلين وكلهم يجمعون على أن المعركة هذه المرة سيكون لها طابع خاص حيث الناخب اصبح على درجة من الوعى تؤهله تماما للتفرقة بين مرشح جدير بصوته واخر وانه يتصور انه يستطيع ان يجمع الاصوات بالخديعة والمغالطة ..

بعض المرشحين المستقلين يؤكدون ان المبالغة فى الدعايا الانتخابية والتنافس بين مرشح واخر فيمن ينفق اموالا اكبر قد يكون له نتائج عكسية وبالتالى فمن الطبيعى ان نجد مرشحا ينفق مئات الالاف على الدعاية ومرشحا اخر لا يتعدى انفاقه مئات محدوده من الجنيهات وربما لا يكون امرا مستبعدا ان يخفق الاول ويوفق الثانى ..

وكما ان المرشحين اراؤهم تتباين تماما حول مثل هذه القضايا فالناخبون ايض لهم وجهات نظرهم المختلفة فهناك قطاع من هؤلاء يقول اعطى صوتى للوزير اولا اذا رشح نفسه بدائرتى لانه اقدر على حل مشاكل مستعصية طالما طالب بها الاهالى ولم يتم الاستجابه لها فالوزير وليس غيره هو القادر على ان يجىء الفرج على يديه .

وقطاع اخر من الناخبين يعطى الاولوية لمرشحى الحزب الوطنى باعتبارهم اقرب للسلطة واكثر التصاقا بها وبالتالى فالعلاقة الحسنه الجيده بينهم وبين الحكومة ترجح استجابه الحكومة للمطالب الملحه التى يطرحونها بينما من الصعوبة الوصول الى النتيجة عن طريق النائب والمعارض ...

ربما يخالف ناخبون آخرون اصحاب هذه الاراء فالوزير مثلا كما يبرر البعض ضرورة انتخابه لانه اقدر على ايجاد حلول فورية للمشاكل المستعصية يرى البعض الاخر أن انتخاب الوزير لايحقق الهدف لأن المواطن العادى بالدائرة اذا تسنى له ان يلتقى بمرشحه ونائبه فى اى

وقت فمن الصعوبه ان يجد الوزير ويلتقى به فى ظل مشاغله وارتباطاته ويومه المزدحم بالعمل .. ايضا اذا راى البعض ان انتخاب مرشح حزب الاغلبية ضرورة لقضاء مصالح الدائرة على وجه السرعة فالراى المخالف هنا مؤداه ان مرشح الحزب قد لا يوجد بالدائره بمجرد فوزه وبالتالى فلا قيمة لوجود تقارب بين النائب والحكومة بل ان هذا التقارب مع التسليم به ربما يستثمر بعيدا تماما عن مصالح الدائرة واهالى الدائره ومن هذا المنطلق يفضل بعض الناخبين البحث عن المرشح الصادق الذين يستشعرون بعزمه على خدمة الدائرة فهو الجدير بصوتهم وتمثيل دائرتهم ولامانع من انضمامه للحزب الوطنى اذا كانت هذه الخطوة ستجعله اكثر قدرة على خدمة الدائرة

الاراء كثيره ومتباينة سواء من جانب المرشحين او الناخبين ولكن الاجماع هذه المره على معان محددة يحيث فى مقدمتها ان الانفاق المالى وحده لن يصل بالمرشح الى الفوز وان الدعايا مهما اتسع نطاقها اذا طفت على السطح وحدها ستغرق صاحبها

كذلك الناخب الان اصبح على درجة عاليه من الوعى حتى لو كان اميا واذا كان قد غرر به من قبل فهو الان متيقظ ومدرك لكل مايدور حوله وبالتالى فهو لايعطى صوته الا لمن هو جدير به ولن يتكرر معه ماحدث فى نظام القوائم حينما كان مؤيدا لوجود مرشح او اثنين ويضطر الى تأييد القائمة بالكامل وايضا لن يحدث فى هذه الانتخابات ان يعطى صوته لمرشح الحزب عن العمال مثلا دون رغبه لمجرد تأييده للمرشح الحزبى للفئات او العكس ومن هنا فلا نتصور ان يحصل مرشحو الحزب عن الفئات على نتائج مقاربه لما يحصل عليه مرشحو العمال فالعبرة بوزن المرشح نفسه بعيدا عن خوضه المعركة مع هذا او ذاك .

واذا قلنا ان الانتخابات سوف تكون على المستوى المطلوب من النزاهه فهى ايضا ستكون لها نتائجها التى تمثل انعكاسا لواقع سوف يفرض نفسه فاذا كان الحزب الوطنى قد وفق فى اختيار بعض العناصر التى ستحقق فوزا مؤكدا لجديتها وشعبيتها الجارفة فهو بالقطع قد جانبه الصواب فى اختيار عناصر اخرى وهذه العناصر لن تفرض ابدا على الجماهير ولن ترجح كفتها ابدا الاموال التى تنفقها او التأييد الذى تلقاه عناصر اخرى كتب عليها ان تخوض معها المعركة

المحرر

الحياد والحياد فقط

قال الرئيس محمد حسني مبارك بالحرف الواحد . الكل في الانتخابات سواء لافرق بين مرشحي الحزب الوطني والمعارضة أو المستقلين والجماهير لها الحرية الكاملة في إختيار من تريد وسوف يدخل البرلمان صاحب الشعبية الكبيرة وصاحب الرصيد الكبير من حب الجماهير وكذلك صدرت التعليمات من اللواء عبد الحليم موسى. وزير الداخلية بالحياد التام والوقوف خارج اللجان .

ثم بعد هذا الكلام الواضح والصريح الذى لايحمل سوى معنى واحد هو الحياد والحياد فقط ويأتى بعض المسئولين التنفيذيين فى بعض المحافظات وليس كلها ليساندوا بعض المستقلين ضد مرشحى الحزب الوطني فهذا هو الأمر الغريب والمثير للدهشة بل هى الطامة الكبرى فكيف يحدث هذا دون تدخل ، وكيف سمح لهؤلاء الاستمرار فى هذه المهازل الأمر جد خطير ويحتاج إلى تدخل سريع ونحن لانقول هذا الكلام إعتمادا على مصادر أو صحف لانثق فيها وكان بالفعل إنهالت علينا -العديد من الشكاوى وطلبات الاغاثة والنجدة اصحابها يرددون فيها حكايات ومآسى من تدخلات بعض القيادات التنفيذية وعلى الملا بل وصل الأمر إلى التحدى السافر بأن فلانا لم ولن يرى مقعد البرلمان طالما على قيد الحياة وأصحاب الشكاوى لم يطلبوا سوى الحياد فقط .

والمشكلة بالطبع لها أساس وجذور . فى الانتخابات السابقة كان الاختيار يتم عن طريق المحافظات وكان للمحافظين وأمناء الاحزاب دور رئيسى بل دور منفرد فى الاختيار ولما كان البعض وليس الكل لهم أغراض خاصة فى الاختيار كانت الشكاوى تنهال عقب كل إنتخابات على الأمانة العامة للحزب فبدأت الأمانة تنتبه إلى ذلك وبالفعل تدخلت هذه المرة ولما كان التدخل قد أتى بما تشتهيه الرياح أو ليس على مزاج بعض المسئولين التنفيذيين نشأت المشكلة وقد أخذت أشكالا عديدة إما أن يدفع المسئول التنفيذى بمرشح مستقل ويعده بالمساعدة أو يختار أقوى المرشحين المنافسين ويقف بجانبه ويسخر له كل الامكانيات ومن المسئولين من يجاهر ويعلن عداءه على الملأ وقتهم من يتدخل من خلف ستار ويوجه ضرباته تحت الحزام فى مقتل

لابد من وقفة مع هؤلاء وهم معروفون جيدا لكل الأجهزة المسئولة . فنحن لانقبل سوى بالحياد بديلا .

كمال الدين حسين

صحيفة سوابق الحزب الوطنى (٢)

انهم غير جديرين بثقة الشعب



بقلم : عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

مازلنا نقرأ سويا صحيفة سوابق الحزب الوطنى ليقول الشعب كلمته فى أمراولئك الذين يطلبون من الشعب ثقته ، وهم للشعب اشد الخصام .. فقد سكنت الاوجاع قلب مصر بما كانوا يصنعون .. واستبد اليأس والقنوط بالناس بعد ان تسيد العجز والفشل فى حل مشاكل الجماهير .. واختلطت صرخات الجياع مع بذخ الابقار السمان الذين يتحكمون .. وسحقتنا الازمات بعد ان فشل المسئولون عن مواجهتها وكانوا لها غير مكترثين .. وسحقتنا الكوارث والمتحكمون فى كهف التبلد واللامبالاة قاعدون .. وسقطت القيم وانحدرت الاخلاق وانهزمت المبادىء .. فلا رحمة بجائع يطحنه جوع .. ولا بمريض يمزقه مرض .. ولا بعاطل يئن من شبح البطالة .. ولا بفقير يسحقه فقر .. ولا بمواطن تجمد دخله امام ارتفاع الاسعار الرهيب .. ولا بخائف ينشد أمنا واستقرارا .. فذلك كله حصاد الزمن الردىء الذى هو من صنيع الحزب الوطنى الذى يعرض نفسه اليوم على الشعب طالبا ثقته .. !!

المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

اية ثقة تلك التى يبتغيها الحزب الوطنى من شعب ذاق المرارة من حكومة هذا الحزب .. لقد انفصل المسئولون فيه عن الانسان المصرى فلم يعد له فى نفوسهم وعقولهم وجود .. ولم يعد له فى ضمائرهم كيان .. فاين هو الانسان المصرى الذى كان ملء السمع والبصر قبل ان يستولى ذلك الحزب على مقاليد الحكم فى مصر ؟ .. واين كانت مصر التى كانت القيم تاجا على جبينها ؟ .. واين مصر التى كانت هبة النيل تجنى من خيراته أطيب الثمر ؟ .. اين مصر التى كانت تملك ما لم تملكه اية دولة من تاريخ يمتد الى أعماق الزمن ؟ .. واين خيراتنا التى كانت تفيض عن حاجاتنا فكانت كفة الصادرات أرجح من كفة الواردات ؟ .. واين مصر التى كانت تتباهى بالعمالقة فى كل المجالات ؟ .. واين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير ؟ .. واين خطط الاصلاح والانقاذ لمصرنا التى القوا بها فى هاوية سحيقة تحت خط الفقر ؟ .. واليوم جاء يوم الحساب فقد صار لزاما أن يواجه الشعب مرشحى الحزب الوطنى بتلك التساؤلات جميعها .. فليس كافيا من اولئك المرشحين ان يرفعوا شعارات خادعة ، فليس بالشعارات يكون بناء الامم .. فالشعارات لا تملأ بطونا خاوية .. ! !

على جماهير مصر ان تسأل مرشحى الحزب الوطنى سؤالا واحدا محددا .. ماذا فعلت حكومتكم لمصلحة الشعب منذ ان وجد الحزب الوطنى على ارض مصر ؟ .. واسألوهم هل لحزب أتت به السلطة ولم تأت به الجماهير ، ان يشعر بآلام تلك الجماهير وآمالها ؟ ..

اسألوهم ماذا فعلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بناء مصر ؟ .. وماذا قدموا للفلاحين الذين ساءت احوالهم حتى هجروا الفلاحة التى كانت مصدر ثروتنا ؟ .. وماذا اتخذت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش الموظفين المسحوقين المطحونين حتى تتساوى دخولهم مع ارتفاع الاسعار ارتفاعا فاحشا ؟ .. ! !

على الناخبين اليوم ان يصرخوا فى وجه اولئك المتحكمين ان العامل يئن ويشكو ولا احد يستمع لصراخه .. وان الفلاح ساءت حالته حتى ترك الارض جدباء .. وان الموظف سحقته المعاناة القاسية ويتجرع كل عذاب وشقاء .. انها حقا لكارثة اقتصادية واجتماعية يعانى منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا .. وكلهم يمثلون مجموع الشعب الطاهر .. فرغم انهم يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا ، الا انى اشعر بهم انهم فى دار غير دارنا .. وفى عصر غير عصرنا .. بل وفى مصر غير مصرنا .. فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدا ؟ .. ! !

على جماهير الناخبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطنى لم تعد قادرة على حل ما تعانيه من مآس .. فقد غرقت فى مستنقع العجز وبحار الفشل .. فلم تحقق للشعب المصرى وفرة زراعية تغنيه .. وان هى الا تصريحات خادعة عسى ان تخمد بها نيران الغضب فترضيه .. ولكن ليعلم الحزب الوطنى انه اذا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاخضر عصفا .. ونسفت رقعتنا الزراعية نسفا .. فاليوم تلعنها ارض مصر وشعبها .. يوم ان يلفظ الشعب ممثلى ذلك الحزب العاجز الفاشل الذى لا يملك الانتماء الى شعب مصر .. فقد حسب اعضاؤه انهم فوق الشعب فانفصلوا عنه .. وحرصوا على ان ترفع مصر راياتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر .. فكان لزاما على جماهير الناخبين ان تصيح فى وجوههم لا للعجزة والفاشلين .. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهون .. والذين هم لثرواتهم وبخزائنهم حافظون .. والذين هم فى المتاع غارقون .. والذين بمقدرات الشعب ومستقبله معرضون .. ونراهم اليوم يستجدون من الشعب الثقة والتأييد .. وفاتهم ان ذاكرة الشعب واعية لن تغيب .. يقولها بملء الفم .. لا للعجزة .. والف لا للفاشلين .. ! !

افلا ينظرون الى الزراعة وكيف تدهورت ، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحراوية .. والى الصناعة وكيف نهبت وهملت ، فلا تحديث ولا احلال للقديم فى المصانع التى تركها الاولون .. والى التجارة الداخلية منها والخارجية ـ وقد اختل ميزان المدفوعات فتضخمت الديون حتى صارت مصر اسيرة لدائنين .. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطنى من الشعب ثقة وتأييدا .. ! !

يتبع بالعدد القادم

● رأى المعارضة ●

مـــــاذا بعـــد الانتخابـــات ؟

قاطعت اغلب احزاب المعارضة المصرية الانتخابات البرلمانية بمجلس الشعب (العمل - الأحرار - الاخوان - الوفد) لأن الحكومة لم تستجب لمطالبهم لتاكيد حرية الانتخابات ونزاهتها وهي مطالب واردة في الدستور وفي قانون الانتخابات وهي ان يشرف القضاء على الانتخابات طبقا للمادة ٨٨ من الدستور التي تنص على اشراف القضاء على عملية الاقتراع والاقتراع كما نعلم هو تعليم الناخب امام اسم الشخص الذي يرغب في انتخابه اي ان الاختراع اضيق نطاقا من الانتخابات وقد تعللت الحكومة بان عدد القضاة لايكفي للاشراف على اللجان العامة والفرعية والبالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة تقريبا وأجابت المعارضة بانها تكتفي بإشراف العدد الموجود من رجال السلطة القضائية بمفهومها الواسع اى وكلاء النيابة العامة وقضاة مجلس الدولة واعضاء النيابة الادارية والمستشارون واعضاء المحكمة الدستورية العليا وهؤلاء يتجاوز عددهم ٧٠٠٠ ولما كانت لجان الانتخاب البالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة موزعة على حوالى ٦٠٠٠ مقر فإن عدد رجال القضاء الذين اشرنا إليهم يكفى لأن يرأس كل واحد من اعضاء السلطة القضائية مقرا من مقرات اللجان الانتخابية حيث يضم المقر في المتوسط ٤ لجان انتخابية

اما الأمر الثاني فهو ان يثبت الناخب شخصيته امام رئيس اللجنة حتى يتاكد انه نفس الشخص صاحب البطاقة الانتخابية وهذا امر طبيعي وعرف متداول ويمكن إثبات الشخصية بالبطاقة العائلية او الشخصية او باى مستند رسمي يثبت شخصية الناخب مثل رخصة القيادة او جواز السفر او رخصة سلاح او اى مستند رسمي اخر

واما الأمر الثالث فهو ان تعلن الحكوم على لسان وزير الداخلية او رئيس الوزراء انها لن تقوم بإلقاء القبض على مندوبي مرشحي احزاب المعارضة في ليلة الانتخاب ثم تطلق سراحهم يوم الانتخاب بعد الظهر وبذلك تكون لجان الدوائر الانتخابية بلا مندوبين من المعارضة يعني كل سنة وانت طيب ووجود المندوب امر يبيحه قانون ممارسة الحقوق السياسية .

[البقية ص ٦]

مماسبق يتضح ان الحكومة لم تستجب لأى مطلب دستورى وقانوني من مطالب المعارضة بشكل يدل على إصرارها على احتكار السلطة وتزوير الانتخابات لأن هذه المطالب يمطن ان تقبل من اى حكومة لاتبيت نية التزوير !!

ولكن ماذا بعد إعلان نتيجة الانتخابات واجتماع مجلس الشعب لقد قامت احزاب المعارضة بالطعن في دستورية قانون الانتخابات وقبل الطعن امام القضاء الادارى واحيل الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على ان القضاء لايشرف على عملية الاختراع كما نص الدستور إذ لايمكن لقاض يجلس في حجرة مامور القسم او المركز لايمكن له ان يشرف على الاختراع الذى يتم في مائه لجنة أو اكثر في الدائرة وسنعود مرة اخرى الى دستورية قانون الانتخاب وعدم دستوريته فتعلم الحكومة تماما انه قد صدر حكمان متتاليان بشأن مجلس الشعب في سنة ٨٤ وسنة ٨٧ بعدم دستورية قانون الانتخاب مما إضطر الرئيس مبارك إلى حل هذين المجلسين ودعوة الناخبين الى انتخابات جديدة يعني سندخل في عملية (دواخيني يالامونة ! !) وتدخل مرة اخرى في (حيص بيص) حكومة ومعارضة ! !

وفي ختام هذا المقال اجد انه لزاما على ان أسترعى نظر الرئيس مبارك الى النقاط التالية :

اولا : أن ترك الرئيس مبارك لرئاسة الحزب الوطنى اصبح مطلبا شعبيا جارفا وعلى الرئيس ان يستقصى عن ذلك بوسيلة او باخرى لأن منصب الرئيس وسلطاته الواسعة في الدستور الحالى تضفى على الحزب الوطنى الديمقراطى إمكانيات لايتمتع بها

ثانيا : ان الحزب الوطنى قد اخطا خطا واضحا فادحا ووضع الرئيس مبارك نفسه في حرج شديد حينما لم يرشح إلا إثنين فقط من الاقباط من مجموع مرشحى الحزب الوطنى البالغ عددهم ٤٤٤ مرشحا في ٢٢٢ دائرة أى بنسبة تقل عن ١/٢ ٪ في حين ان عدد الاقباط في مصر لايقل عن ١٠ ٪ من السكان ! ! ولاأدرى كيف وقع الحزب الوطنى في هذا الخطا الفادح بالاضافة إلى ان الحزب الوطنى لم يرشح سوى ٤ سيدات من ٤٤٤ مرشحا اى بنسبة ١ ٪ في حين ان السيدات يمثلن ١/٢ المجتمع وقد انتخب في برلمان ٥٦ - أى منذ ١/٣ قرن ، ثمانى سيدات في مجلس الأمة - في ذلك الوقت - وهو خطا فاحش لاادرى كيف وقع الحزب الوطنى فيه وليس هناك إلا تفسير واحد سواء في ترشيح الاقباط أو السيدات وهو ان الحزب الوطنى يعتبر نفسه صاحب السلطة وصاحب السيادة والآمر الناهى في مصر إرادت المعارضة ام لم ترد ، أراد الشعب ام لم يرد ، وهو نفس الاسلوب الذى كانت تنتجه الثورة في سنواتها الأولى في تثبيت شرعيتها على ارض مصر ولكن يبدو انه قد غاب عن قيادات الحزب الوطنى ان الشرعية الدستورية قد حلت محل الشرعية الثورية منذ عام ٧١ وان نظام الحكم في مصر يرتكز على إرادة الشعب وليس على إرادة القوات المسلحة كما كان في السنوات الأولى للثورة

سيادة الرئيس حسني مبارك من زميل لك يعزك ويقدرك كل إعزاز وتقدير وقبل ذلك يعز مصر وشعب مصر كل إعزاز وتقدير انصحك مخلصا ان تكون رئيسا لكل مصر ولكل احزاب مصر وان تشكل حكومة جديدة قومية قادرة على التصدى لمشاكل مصر حتى تستطيع البلاد ان تواصل مسيرتها الديمقراطية واخيرا وليس آخرا نطلب منك حوارا مفتوحا امام الشعب مع الاحزاب السياسية حتى تكون على بينة من رايهم ويكونوا على بينة من رأيك أمام الشعب وفق الله مصر وشعبها العريق ووفقكم الله ياسيادة الرئيس .

مصطفى كامل مراد

المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

عــــــلامات الســــــاعة



بقلم : الدكتور فرج فوده

لست اشك في واقع مشاهداتي اليومية في دائرتي الانتخابية ، في ان بعض مرشحي الحزب الوطني ، ليس في دائرتي فقط ، بل في دوائر كثيرة ، يواجهون مشاكل حقيقية ، ويتوقعون نتائج يشيب لهولها الغراب ، وان ذلك يرجع الى ثلاثة اسباب محددة .

اولها انهم رتبوا انفسهم على الانتخابات بالقائمة ، فانقطعت صلتهم بالناس ، وتوثقت بالمستويات العليا في الحزب ، فاذا بالانتخابات تحدث فجأة ، وبالاسلوب الفردي ، حيث لايغني مسئول عن سائله ، ولا امين للحزب عن مرشحه ، وثانيها انهم تمرسوا بتزوير الانتخابات اى الدرجة التي اصبح فيها التزوير سندهم الأول ، ورصيدهم الاساسي ، فاذا بهم يستمعون يوميا الى تصريحات من مبارك تؤكد نزاهة الانتخابات ، واذا بشيخ العرب يقسم يوميا على ذلك ، بل ويصدر تعليماته لرجاله بالبقاء خارج اللجان ، ويتجاوز ذلك الى التأكيد على عدم مشاركة الكمبيوتر ، وما ادراك ما الكمبيوتر ، في عملية الفرز ، وهو امر يمكن احتسابه ضمن علامات الساعة ، وثالثها أن ترشيحات الحزب الوطني ، في اغلب الدوائر ، شقت صفوف الحزب بضراوة بالغة ، ودفعت كثيرا من اعضائه الى ترشيح انفسهم بهدف محدد هو اسقاط مرشحي الحزب ، بل وتجاوز الأمر ذلك الى انقسام من رشحهما الحزب واعلان كل منهما الحرب على الأخر ، واندفاعه الى التحالف مع المنافسين ، بمنطق (انج سعد فقد هلك سعيد) ، والنتيجة غالبا ان يهلك سعيد ، ويهلك سعد معه ...

علامة اخرى من علامات الساعة ، هي هجوم بعض مرشحي الحزب الوطني الرسميين على الرئيس مبارك نفسه ، ليس صراحة ولكن بوضوح ، وليس بالاسم ولكن باسلوب لايعجز عن فهمه - ولامؤاخذة - اى حمار ، ومثال ذلك مايفعله مرشح الحزب في احدى الدوائر ، حيث ينتقل يوميا من مؤتمر حزبي صغير الى مؤتمر حزبي آخر ، وفي كل مرة يقف لمدة ساعة كاملة ، لكي يتحدث عن مناقب (النحاس باشا) .

كان النحاس باشا ديمقراطيا ، وكان يرفض الأحلاف ، وكان زاهدا ، وكان تقيا ، وهكذا الى آخر الجلسة ، وانا شخصيا من عشاق النحاس ، لكني لم استطع ان امنع نفسي من التساؤل الخبيث ، لماذا النحاس بالذات ، وماهي المناسبة ، وماهو القصد ، ولم اخرج سوى بتفسير واحد ، وهو ان الكلام (لك ياجارة) كما يقول المثل ...

واذا اعلن الحزب الوطني الحرب على الحزب الوطني ، واذا غمز ولمز مرشح الحزب الوطني في رئيس حزبه ، واذا اغلقت مفاتيح كمبيوتر الداخلية ، واذا قاد وزير الداخلية بنفسه حملة (الانضباط) ضد التزوير ، واذا اعلن الرئيس ان كل المرشحين لديه سواء ..

أليست هذه علامات الساعة .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

الخبز قبل الانتخابات

هموم الحياة اليومية تشد الناس بعيدا عن السياسة

الجماهير : لا نشعر بالانتخابات إلا بظهور «اللافتات والللمهة»

تزاحمت المشاكل والأزمات، وتوالت الأحداث الهامة على الساحتين الداخلية والخارجية، وكان لمصر نصيب كبير من تلك المشاكل بدءا بأزمة الخليج، ومرورا بالاغتيالات السياسية ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار وانتهاء بالانتخابات وما يدور قبلها وما يحدث فيها.

كل هذه الأحداث التى تشغل بال المسئولين والقائمين على سير الأحداث والمهتمين بالسياسة والاقتصاد، هل لها مكان فى اهتمامات الناس ؟! وهل تحتل موقعا متميزا على خريطة حياتهم ؟! ام ان مشاكلهم اليومية وأزماتهم الشخصية المتكررة لم تفسح مكانا لغيرها من الأزمات العامة ؟!

ولكي نجيب عن هذه الأسئلة كان هذا التحقيق الذى قامت به «الوفد» وساءلت فيه الناس من مختلف النوعيات والأعمار.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

الشباب مشغول بالبطالة والفقر وبناء المستقبل والآباء يحملون هم الغلاء والدروس الخصوصية

كان اللقاء الاول مع سنية حسن فرغلي .. موظفة قالت .

- لا يشغلنا الآن كامهات وموظفات سوى الدروس الخصوصية التى اصبحت اجبارية خارج المدرسة، وباسلوب مقنع داخل المدرسة عن طريق ما يسمى بمجموعات التقوية .

كل هذا بسبب اعمال السنة التى اصبحت سيفا مسلطا على رؤوس الطلاب، وتشغلنا ايضا الاسعار التى اصبحت لا تحتمل. وليس عندنا مجال للاهتمام بالانتخابات ولا بغيرها

وتكمل امل عبدالفتاح الكلام حيث تقول :

- كانت مشكلة الخليج والكويت تشغل جزءا من تفكيرنا بحكم تواجد اقرباء لنا هناك ولكنها بدات تتوارى فى ظل احداث الانتخابات والاغتيالات الاخيرة .. ولكن إذا كنا صادقين مع انفسنا فسوف نعترف ان كل هذه المشاكل تتوارى تباعا امام مشكلات حياتنا اليومية التى اصبحت رفيقة لنا وقد تعودنا عليها، وربطنا حياتنا بوجودها لاقتناعنا باستحالة حلها .. ومع احترامى لكل ما يقال فى وسائل الاعلام عن الانتخابات ووجوب اشتراك الشعب فيها فإننى متاكدة من ان الناس لن يقبلوا عليها، ولن ينخدعوا بالوعود التى تقدم خلالها لانهم - بكل بساطة - سئموا سماعها فى كل انتخابات مضت .

- وكان للطلبة راى خاص جدا فى كل ما يدور وإن دل على شىء فإنما يدل على عزلتهم التامة عن الاحداث .

" امانى يونس .. الصف الاول الاعدادى قالت :

- قبل ان يطالبونا بمعرفة الاحداث العامة التى حولنا فإن لنا سؤالا :

هل منهج الدراسة المتبع والامتحانات طوال الشهر والجداول المكدسة بالحصص تسمح لنا بوقت فراغ لمعرفة الاحداث ؟؟

- وتكمل صديقتها سماح ناصر الحديث فتقول :

- "هدفنا الوحيد هو النجاح والتفوق والحفاظ على مستوانا الدراسى .. واعتقد

تحقيق :
نيفين ياسين

ان جميع الناس يعلمون جيدا السياسة الجديدة المتبعة لتحويلنا للتعليم الفنى والتجارى .. ونحن نحارب هذه السياسة باجتهادنا ومذاكرتنا فليس عندنا وقت للتفكير فيما هو بعيد عن الكتب والمدرسة، ولذلك لا نعرف عن الانتخابات شيئا سوى ما نسمعه من ابائنا وامهاتنا وهنا تدخلت نعيمة ابراهيم - طالبة وقالت

- المفروض يلغوا مجلس الشعب «خالص» فنحن لا نعرف عنه شيئا سوى عطلة المدارس والمصاريف على الفاضى و«البفط» والاعلانات .

وفى جولتنا كان لنا لقاء مع بهنساوى محمد - ٥٠ سنة - بائع فواكه وعند سؤالنا له عما يشغله هذه الأيام قال

- انا راجل مؤمن ولى ستة اولاد جميعهم فى مراحل الدراسة ولا يشغلنى فى هذه الدنيا سوى توفير طعامهم ومصاريف تعليمهم وهذا كاف بالا يسمح لى بالتفكير فى اى شىء اخر ولو توافرت لنا اى وسائل ترفيهية وتحسنت احوالنا المالية واصبحنا مثل باقى الشعوب التى تحيا حياة طبيعية بلا هموم لأمكننا التفكير فيما يدور حولنا لكن طالما نحيا هذه الحياة الفقيرة المعدمة ولا يمكننا الحصول على ابسط حقوقنا فلن نتمكن من التفكير فى شىء سوى مشكلاتنا الخاصة و«بلاش» نضحك على نفسنا هو فيه حد فاضي يفكر فى مشاكل الانتخابات والخليج

وفى احدى الدوائر التى تشتعل بها الحرب الانتخابية فى محافظة الجيزة كان لنا لقاء مع المهللين والمتزاحمين داخل الندوات واللقاءات للمرشحين .. وكان سؤالنا لهم ماذا يشغلهم هذه الايام ولماذا يتواجدون داخل هذه الندوات ؟؟

محمود على . مزارع - قال

- اعترف لكم وبكل صراحة اننا نستفيد كثيرا جدا من موسم الانتخابات .. باخذ لحمة للعيال وطلباتى المؤجلة ومشكلاتى داخل الهيئات يتم حلها والطرق فى البلد بتترصف والبلد بتتنظف وكله يبقى تمام والمرشحين بيتنافسوا فى اظهار محاسنهم كعربون لاعمالهم التى سوف يقدمونها لنا بعد دخولهم المجلس .

فالانتخابات لا تعنى لنا شيئاً سوى حل مشاكلنا الخاصة التى تدوب «كعوبنا» فى محاولة حلها فى غير موسم الانتخابات .

وبعدما نعود لمنازلنا لا نذكر شيئا عن الانتخابات ولا غيره . مشاكل الحياة الخاصة والارض واولادنا لا تترك لنا مجالا للتفكير فى المشكلات السياسية او العامة والحق اننى لا افهم كثيرا مما يقال داخل هذه السرادقات لكن كله يهون من اجل انهاء مشكلاتنا "

محمود رشدى .. ٣٦ سنة يقول .

- انا أملك بطاقة انتخابية ولكننى افضل دفع الغرامة على الذهاب للانتخاب . فماذا فعلت لنا مجالس الشعب السابقة ؟ ثم من اين لأبناء هذا الشعب الوقت للتفكير فى المشكلات السياسية والدولية وهم لا يملكون حق التفكير فى حياتهم الخاصة فهم خاضعون للأمر لا الواقع الذى يفرض على حياتهم الغلاء والتقشف والانغماس فى الديون ؟!!

شاب خريج كلية العلوم . قال .

- اعتقد ان الدولة حاليا لا تفكر إلا فى الحزب الوطنى .. والانتخابات القادمة ولا يشغل تفكيرها مطلقا مشكلات الشباب المصرى .. ولا الغلاء وارتفاع الاسعار والغريب فى الامر ان الدولة تولى الانتخابات القادمة كل الاهتمام فى حين ان هناك حزبا واحدا فقط سوف يخوض المعركة ضد نفسه .. وانا لا افكر اطلاقا فى الانتخابات .. لاننى لن انتخب حزبا ارتفعت فى ظل حكمه اسعار الخبز والخضراوات والفواكه ناهيك عن انخفاض مستويات الأسر فانا مثلا شاب فى اواخر العشرينات من عمرى ولا استطيع حتى الآن مجرد التفكير فى الزواج الذى اصبح مشكلة كل الشباب فكيف نفكر فى مشكلات خارجية وسط مشاكلنا الرهيبة التى نعانى منها ؟

وخلال حديث سريع مع احدى السيدات كانت تقف فى طابو العيش قالت بتلقائية

- اقفوا معانا فى طابور العيش وطابور الجمعية وطابور قبض المرتبات وستعرفون اجابة سؤالكم ..''

واكملت سيدة كانت تقف خلفها فى الطابو ،خلاص الطوابير اختفت والاسعار انخفضت والمساكن توافرت والشباب اشتغل والمواصلات اصبحت سهلة والمدارس اصبحت نموذجية ولا نجد شيئا يشغلنا سوى التفكير فيما يحدث داخل الانتخابات والخليج ..''!

،ارحمونا كفانا ما نحن فيه، '' ازمة الخليج سوف تحل والمجلس سوف يتكون ولن يظل على حاله وهمه سوى الانسان المصرى المطحون .

وازمة الخليج نحن قادرون على حلها .

هكذا كانت مجالس الشعب :

عندما يعلي الشعب ارادته !

ثلاث مرات خلال حياتنا النيابية تعرض برلماننا المصرى للتعطيل وايامها كان البرلمان هو مجلس الشعب الحقيقي لأن كل اعضائه ـ وفديين وغير وفديين ـ جاءوا إليه بانتخابات نظيفة ونزيهة ولم تعرف برلماناتنا التزوير الا في عهد صدقي باشا ـ غفر الله له ـ في انتخابات عام ١٩٣٠ وفي عهود مابعد الحكم العسكرى في يوليو ١٩٥٢ ماعدا انتخابات اجراها المرحوم ممدوح سالم ونفدت ياأخي . ماتعرفش ازاى ! من طابع العصر التزويرى ! حيث لم يشك منها او يشك فيها حتى الذين خسروها !

اما المرة الأولى التي واجه فيها مجلس شعب مصر الحقيقي التعطيل ومنع الانعقاد فكانت عام ١٩٢٥ ـ والعهدة على الذاكرة ! ـ وبعد ان سحب البرلمان ثقته من الوزارة القائمة انذاك وكانت وزارة المرحوم زيور باشا فلم يعترف البرلمان بمرسوم حله الذى لجأ إليه زيور باشا واجتمع في فندق الكونتننتال بميدان الأوبرا بالقاهرة واستكمل دستوريا شرائط انعقاده بالرغم من الحكومة !

والمرة الثانية كانت في ظروف مشابهة في مستهل الثلاثينات ويومها اجتمع البرلمان في دار القطب الوفدى الشريعي بك في باب الخلق بالقاهرة وتجاهل مرسوم الغائه وسجل ـ ولو للتاريخ ـ رفضه لاجراءات الحكومة وكانت المرة الثالثة في عهد صدقي باشا قبل ان يجرى انتخاباته الزائفة فاسفرت عن اغلبية لحزبه وقتئذ وكان ـ لسخرية اسماء الاضداد ـ يحمل اسم حزب الشعب وكان حزبا كرتونيا ينافس الحزب الحاكم حاليا في انقطاع صلته بالجماهير ويومها فاز باغلبية تسمح باستمرار صدقي باشا في الحكم لكنها والشهادة لله لم تصل إلى الاغلبية الثابتة على مدى الحكم الشمولي اغلبية الخمس تسعات : ٪٩٩,٩٩٩ يبدو ان الوقاحة والفجر الدستورى ـ بضم الفاء ! ـ لم يكونا قد اخترعا بعد ايام صدقي باشا !

وعندما عطل صدقي باشا البرلمان الذى كانت اغلبيته وفدية كالعادة . والذى رأس مجلس نوابه القطب الوفدى العظيم ويصا واصف لم يعترف ذلك المجلس باوامر صدقي باشا الذى اغلق ابواب البرلمان بالسلاسل الحديدية . وقرر الاعضاء الاجتماع كالعادة في البرلمان وتقدمهم ويصا واصف الذى امر حرس البرلمان بفك السلاسل فلما ترددوا قام النواب ومعهم المواطنون بتحطيم السلاسل ودخل النواب واجتمعوا وادانوا تصرف الحكومة ومن هنا اكتسب ويصا واصف لقب «محطم السلاسل» !

هذه نماذج وعينات لمجالس شعب الأمس التى استمدت قوتها من صدق تمثيلها للشعب وفي عهد ائتلاف محمد محمود باشا مع حزب الهيئة السعدية دارت انتخابات مشكوك في سلامتها بدليل أنها لم تسفر إلا عن ١٣ نائبا وفديا فقط نجت دوائرهم من عبث السلطة فكانوا ١٣ كوكبا لامعا في سماء حياتنا البرلمانية بزعامة عبدالحميد عبدالحق باشا في مجلس النواب ويوسف بك الجندى في مجلس الشيوخ وبوفديتهم العريقة واطمئنانهم إلى صلابة الشعب الوفدى اقضوا مضاجع الحكومة وكانوا لسان الشعب المدوى بالحق وغدا نواجه برلمانا ـ صنع في وزارة الداخلية ـ سيخلو من ممثلى الشعب الحقيقيين إذ قاطع الوفد انتخاباته وسيخلو الجو لسماسرة المصالح الشخصية وسوف يؤيدون على طول الخط وقد يفتعلون ويصطنعون معارضة وهمية وعندئذ يكون الحزب الحاكم يؤيد ويعارض الحزب الحاكم وتنطبق عليه مقولة زعيمنا الخالد في ظروف مشابهة «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» ومع ذلك سوف يحيا الوفد ويزدهر وينمو ويكسب كل يوم ارضا وانصارا وهو يصون كرامة الشعب من الاشتراك في مهزلة ديمقراطية القطارة ، التي يمنحها ويمنعها من يملكون هذه الايام حق المنح والمنع مع علمهم بحجمهم الشعبى وبراى الشعب فيهم وحتى مع غياب الوفد عن البرلمان القادم فسيظل طيفه يؤرق مغتصبي المقاعد وينذرهم بان دولة الباطل ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة وسيتم الله نوره ولو كره كمبيوتر وزارة الداخلية .

جبرتي الوفد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

من أجل الديمقراطية الحقيقية

تحية من الاعماق لكل الاحزاب التي رفضت ان تستخدم في صورة زائفة غير حقيقية عن الديمقراطية في مصر - ان القول بان عدد اللجان الفرعية اكثر من عدد رجال القضاء قول إذا كان صحيحا فمقصود به التمويه على الشعب واستهانة بعقولنا لانه يمكن بكل بساطة إجراء الانتخابات على مراحل زمنية فتجرى مثلا الانتخابات في وجه قبلي في يوم وبعد يومين تجرى الانتخابات في وجه بحرى بذلك يكون الاشراف القضائي على الانتخابات إشرافاً حقيقياً ولا يمكن التشكيك في صحة نتائجها

لكن التمسك بالوضع الحالي لايمكن ان يكون إلا لمصلحة من يريد تزييف إرادة الشعب ولمصلحة من هذا التزييف .. لاعتقد إطلاقا ان هذا التزييف يرضى به الرئيس حسني مبارك وهو ليس في حاجة إلى تاييد الحزب الوطني او اى حزب اخر فهو رب العائلة والاحزاب كلها ابناؤه .. حبذا لو ترك رئاسة الحزب الوطني واعطى لكل ابن من ابنائه الفرصة لكي يحصل على التاييد الشعبي الذي يمكنه من الوصول إلى الحكم فهذه هي الديمقراطية الصحيحة .. ان كاتبنا الكبير مصطفى امين طالب الرئيس بترك رئاسة الحزب الوطني في فكرة يوم الثلاثاء ٣٠/١٠/١٩٩٠ حتى تكون الانتخابات حرة مع تاجيل الانتخابات لفترة حتى يعاد النظر في طلبات المعارضة وحتى يعاد النظر في عدد السيدات وعدد الاقباط الذي رشحه الحزب الوطني واني هنا اهيب بالسيد الرئيس ان ينظر في الاقتراحات التالية ويعلم الله انها كلها لصالحه وصالح الوطن

- ان يترك السيد الرئيس رئاسة الحزب الوطني .
- تاجيل الانتخابات لمدة شهر .
- الإشراف الكامل لرجال القضاء على اللجان الفرعية والرئيسية حتى اعلان النتائج ولتكن الانتخابات على مراحل زمنية

● التعريف الحالي للعامل الذي يريد ترشيح نفسه لمجلس الشعب هو ان يكون عضوا بنقابة عمالية والمقترح ان يعدل هذا التعريف ليصبح (كل من يعمل نظير اجر فهو عامل) والاستاذ دكتور الجامعة عامل والخفير في اى مصنع عامل والمهندس مدير المصنع عامل ماداموا انهم جميعا يعملون نظير اجر وعلى ذلك فالفئات هم اصحاب المهن والمحاسب الحر الطبيب المحامي الذين لايعملون نظير اجر فهم فئات وعلى ذلك فليس بالضرورة من يرشح نفسه عن العمال إن يكون خفيرا في اى مصنع مقيدا في نقابة عمالية وليس هذا ببدعة فحزب العمال في انجلترا ليس كله عمالاً مقيدين في نقابة عمالية .. واعتقد ان في هذا الاقتراح تخفيفاً من حدة الهجوم على التفرقة الظالمة بين المصريين فئات وعمالاً وراسمالية وطنية وخلافه خاصة وانهم جميعا امام القانون سواء في الحقوق والواجبات فلماذا يكون لفئة معينة امتياز عن باقي الفئات عند الترشيح لمجلس الشعب .. واعتقد انه لايخفى على احد في مصر ان هذا النص الدستوري قد وضع ليس لمصلحة العمال والفلاحين ولكن لمصلحة الحاكم الفرد وقد ظهر هذا جليا يوم الهزيمة او يوم النكسة كما اراد المزيفون تسميتها .

وإني اعتقد ان استجابة الرئيس لهذه الاقتراحات ستؤدى إلى اشتراك جميع الاحزاب في الانتخابات وفي اقبال الجماهير على صناديق الانتخابات لاداء الواجب نحو الوطن . يحسون بالانتماء إليه وإلى ضرورة المشاركة في إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحقيقية يفخر بها السيد الرئيس كما يفخر بها كل مصري . ويشهد بها الاعداء قبل الاصدقاء وينجح السيد الرئيس داخليا نجاحه الباهر في السياسة الخارجية .

جلال ثابت

وكيل وزارة البترول الاسبق

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

خواطر

انتخابات بلا مضمون

صحيح أن هناك مئات الالوف من الأموال تبعثر في الشوارع دون فائدة . وصحيح ان اصحاب محلات الفراشة والخطاطين قد جاءتهم فرصة طيبة من الرواج ، وصحيح أن الصحافة القومية قد وجدت مسطحات تملؤها . يقدمها المحررون لكل من تربطهم بهم مصلحة او مودة ، ولكن الحصيلة النهائية هي اننا امام إنتخابات بلا مضمون او اننا نعيش «مولد صاحبه غائب» .

الاصل في الانتخابات ان تكون فرصة امام الشعب (كل عدد من السنوات) يراجع فيها «العقد الاجتماعي» الذى سيوقعه مع الاحزاب المتبارية والتي تقدم بدائل مختلفة يختار منها «غالبية» الشعب ما يرتضيه ، وعندما تعلن النتيجة يوافق الشعب على برنامج الحزب الفائز . ولكن مادامت النتيجة قد تحددت مسبقا وان الحزب الحاكم باق في الحكم وباغلبية طاغية ، فإن هذا الحزب ذاته ليس في حاجة حتى لايقدم برنامجا له عن تصوره لحل المشاكل في السنوات القادمة ، ليس فقط لان هذا البرنامج غير معروف او معلن ، ولكن لان النظام في مصر لايسمى رئيس الوزراء او الوزراء إلا بعد إعلان نتيجة الانتخابات .

ولان سياسة الوزارات يرسمها الوزراء باشخاصهم ، وغالبا ماترتبط باسمائهم وفكرهم وليس وفق سياسة متفق عليها مسبقا ، فسياسة الاسكان او المواصلات او التموين او الكهرباء او الصحة مثلا لايعرفها إلا الوزير المختص في كل مايخص الوزارات الصغرى الخدمية ، اما السياسة الخارجية والامن القومي داخليا وخارجيا فهذه سياسة عليا لايعرفها الوزراء ويضع ملامحها وخططها «طاقم الرئيس» .

وهكذا ـ ورغم الضجة والحركة والانوار واليفط والسرادقات والكواليس ـ فإن المعركة الانتخابية الحالية تدور حول العصبيات العائلية والانتماءات إلى الاحياء او القرى او الجمعيات او الفئات او حتى الاديان اكثر من إنتمائها إلى الافكار السياسية العامة يسارا او يمينا او وسطا ..

وقد استوقفني هذا الاسبوع الصراحة التي جاءت في مذكرات الاخ العزيز حسن ابوباشا وزير الداخلية السابق ، والتي نشرتها «المصور» فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في مايو ١٩٨٤ وكيف انه اختلف مع د . فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء وقتها ، حيث شكا اربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف إلى رئيس الوزراء من «ان الشرطة تقف موقفا معارضا من الحزب الوطني» .

وعندما احتج حسن ابوباشا ولوح بالاستقالة تقهقر فؤاد محيي الدين وفي أول اجتماع تال لمجلس الوزراء ، كان على وزير الداخلية أن يلقي الضوء عن تصوره لنتائج الانتخابات القادمة فقال : «ثم تعرضت في بياني لما اسفرت عنه القياسات المبدئية لتوجهات الراى العام ومدى شعبية المرشحين واوضحت ان الاحتمالات تشير إلى أن الحزب الوطني الديمقراطي يمكن ان يحصل على ٧٥٪ من الاصوات وان احزاب المعارضة يمكن ان تحصل على ٢٥٪ وان حزب الوفد يتقدم احزاب المعارضة ، يليه حزب العمل ، بينما تشير هذه القياسات إلى ان حزب التجمع والاحرار ليس امامهما فرصة متاحة للحصول على نسبة الـ٨٪ التى حددها القانون» .

«وخلال القاء هذا البيان ـ والكلام لايزال للوزير ابو باشا ـ كنت الاحظ ان رئيس الوزراء قد استدار بمقعده ليكون ظهره في مواجهتي ، ثم إستدار بعد ان انهيت كلمتي ليعلق على ماقلته اننى اسجل على وزير الداخلية انه يقول ان المعارضة ستحصل على ٢٥٪ من الاصوات ومعنى ذلك انها ستحصل على مايزيد على مائة مقعد ومعنى هذا ان الاستقرار الداخلي سيتعرض للاهتزاز» .

●●●

والان فهمت لماذا اقترحت ـ عندما كنت عضوا في مجلس الشعب ـ ان تكون العملية الانتخابية برمتها تابعة لهيئة حيادية لها استقلالية القضاء وفق المعمول به في الهند والسودان ولذلك لم نسمع في الهند عن عمليات التزوير التي نسمع بها في الباكستان او غيرها

ترى هل نعيش لكي نرى الوزير عبدالحليم موسى ـ ادام الله حياته ـ حتى يكتب لنا اسرار الكواليس في «طبخ» الانتخابات عام ١٩٩٠ .. ربما يكون ذلك عام ١٩٩٦ ..

قد لايكون للامر اهمية لانها انتخابات بلا روح .. بلا سياسة بلا هدف .. بلا مضمون .. ولكنها حركة تسلي الاولاد والشباب العاطل في وقت الركود .

د . ميلاد حنا

لماذا قاطعنا الانتخابات ؟

بقلم :
ابراهيم جميل ابو على

عانت دائرة اشمون (منوفية) خلال الخمسة دورات الانتخابية الاخيرة من تزوير ارادة ناخبيها ، وهي تعد بحق مثالا صارخا

وقد مورست في هذه الدائرة كل طرق التزوير المطروحة بل واستحدثت فيها وسائل جديدة لم تمارس من قبل ففي عهد وزير الداخلية النبوى اسماعيل اقتحمت فرق الامن المركزى اللجان الانتخابية وانتزعت منها صناديق الاقتراع ثم قامت باستبدال البطاقات لصالح مرشحي الحكومة ، واضفت جهات الامن حمايتها على عصابات مسلحة من المأجورين قامت بتسديد البطاقات قهرا وتحت تهديد السلاح اما في عهد زكي بدر فقد منع مندوبو المعارضة من دخول اللجان وطردوا منها وقام اعضاء اللجان بتسديد البطاقات لصالح الحكومة حتي وصلت نسبة التصويت الى نسب خيالية بسبب احتساب اصوات الاموات والغائبين .

وقد طالبت المعارضة بتوفير الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات وعدم تزييف ارادة الناخبين ولم تكن في ذلك مغالية او متشددة وكل ما طالبت به لا يستحيل تنفيذه ولا يصعب تنفيذه ، وقد اهتدت المعارضة في ذلك بالمشروع الذى اعده قضاة مصر لضمان حيدة الانتخابات وانحصرت هذه الضمانات في الاتى :

١ ـ لا يستلزم اشراف القضاء الكامل على عملية الاقتراع أن تكون جميع اللجان الفرعية تحت رئاسة قضاة بل يكفي ان يشرف قاض واحد على قرية او قريتين متجاورتين ، ولن يحتاج الامر عندئذ الى توفير ٢٢ الف قاض بعدد اللجان الفرعية كما تغالط الحكومة ، بل لن يحتاج الامر لاكثر من خمسة الاف قاض وهو عدد متوافر ان وجود القاضي قريبا من لجان الاقتراع يسهل الوصول اليها ، ومن ثم تتوافر السرعة في ضبط اى مخالفة مما يخلق جوا من المهابة والانضباط والطمانينة ، ولن تجرؤ اى قوى أن تتدخل لتمارس التزوير او حتى الضغط على الناخبين .

٢ ـ أن تكون رئاسة اللجان الفرعية لهيئات قضائية (من غير القضاة) وكذلك من موظفين من درجات وظيفية عالية بدلا من صغار الموظفين الذين يسهل التأثير عليهم بالوعد او الوعيد .

٣ ـ ان يوقع الناخب او يبصم امام اسمه في كشوفات الانتخاب وليس هذا امرا يصعب تحقيقه بل أن مؤدى ذلك أن يتحقق الانضباط الكامل لعملية الاقتراع

٤ ـ ان تكون جريمة التزوير او تغيير الحقيقة في عملية الاقتراع جناية وليست جنحة كما هي الان ، ولا تسقط بالتقادم سواء أكان الجاني عضوا باللجان الانتخابية ، أو أحد اعضاء قوات الامن أو حتى مواطنا عاديا

ليكن في يقين الشعب أننا لم نتخل عن كفاحنا من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة وان مقاطعتنا لهذه الانتخابات لا تعني تخلينا عنه او تقاعسا عن تحقيق مبادئنا ، ولكن المقاطعة هي احدى سبل النضال .

وليكن في يقين الشعب كذلك أننا سنحقق اهدافنا بعون من الله ، وبفضل تاييد الشعب وايمانه وتضافر قواه ، لتصبح مصر رائدة للعالم العربي والاسلامي او العالم الثالث .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

٥٥ مليون مصرى يخرجون ألسنتهم للحكومة : احنا اللى قاطعناها

.. وصل تعداد سكان مصر الى ما يقرب من ٥٦ مليون نسمة ، وباعتراف وزير الداخلية حين اعلن نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، فان عدد المقيدين بجداول الانتخاب هم ١٦ مليون مواطن ، ادلى باصواتهم منهم ٨ ملايين ، وكانت الاصوات الباطلة — *باعتراف الوزير* — ٢ *مليون ، فيتبقى من الـ* ١٦ مليونا بحسب حسبة الوزير ٦ *ملايين هم من ادلوا* باصواتهم ، فكانت النتيجة قرب التسعين بالمائة ! !

.. *لكننا اذا نحينا من الـ* ٦ *ملايين ، المبالغة والتزوير والتصويت نيابة عن الغائبين والموتى ، ففى أقصى حالات التفاؤل يكون من حضر التصويت — تحت ضغط الترهيب والترغيب والرئاسة والحزب الوطنى والشرطة والمحليات — مليون مواطن على* احسن الفروض والتقديرات !

.. *مليون مواطن فقط — من ٥٦ مليونا — هم الذين يختارون — ان كان هناك اختيار بالفعل — من يشرع* لمصر كلها ! !

.. كيف .. وأين الخلل ؟ .. وما هى اسباب عزوف المواطنين عن المشاركة ؟

ولماذا تحرص الحكومة على عدم قيد المواطنين بالجداول الانتخابية ؟ !

هذه السلبية مسئولية من ؟ !

تحقيق : ممدوح قاسم

■ فى البداية سالت الباحث جلال عبدالله معوض " ما هى المشاركة السياسية " ؟

□ أجاب " المشاركة السياسية تعنى فى أوسع معانيها حق المواطن فى ان يؤدى دورا معينا فى صنع القرارات السياسية ، وفى اضيق معانيها تعنى حق ذلك المواطن فى ان يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم .

■ وقلت للدكتور مصطفى كامل السيد : ما هى صور المشاركة السياسية ؟ "

□ قال - للمشاركة السياسية صور متعددة تشمل بكل تاكيد النشاط الانتخابى . والذى لايقتصر على التصويت فى الانتخابات وانما يغطى كل الأعمال التى يقوم بها المواطنون للمساعدة على انجاح مرشحين يؤيدونهم .

■ أما الدكتور على الدين هلال فقلت له : كحصاد للتعددية السياسية أريد أن أعرف حجم المشاركة الواقعية للمواطنين فى العملية الانتخابية " !

□ أجابنى " برغم أن التحول إلى التعددية الحزبية فى ١٩٧٦ كان تطورا هاما ، إلا ان تقييد هذه التعددية ومحاصرة العمل الحزبى وما شهدته الفترة من ١٩٧٧ وحتى اغتيال السادات ، قد ساهمت فى تثبيت الخصائص الاساسية للبنية السياسية المصرية ، من حيث غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، والتداخل الحادث بين الحزب الحاكم والسلطة التنفيذية ، ومنع تيارات سياسية حية فى المجتمع المصرى من التواجد على الساحة السياسية من خلال حقها فى تكوين احزاب ، هذا بالاضافة الى محاصرة نشاط الاحزاب القائمة واغلاق صحفها لفترة من الزمن .

□ اضاف : وبعد الانفراج الحادث فى الواقع السياسى بعد حادث المنصة فمازالت اثار الحزب الواحد المهيمن سائدة لدى النخبة السياسية الحاكمة ، ويتضح ذلك من عدم تصفية التراث غير الديموقراطى للحقبة السابقة ، بل وترسيخ هيمنة الحزب الحاكم على البرلمان من خلال القانون الانتخابى لسنة ٨٣ وتعديلاته التى مازالت تحرم قوى سياسية فاعلة فى المجتمع من حق التواجد السياسى الشرعى .

■ سألته : وماذا عن المستقلين ؟ !

□ قال : المستقلون ، وكما اتضح من المعارك البرلمانية فى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ لازالوا عنصرا فاعلا وضروريا فى الحياة السياسية المصرية ، خاصة فى ظل التعددية الحزبية المقيدة .

■ قلت له : وماذا عن المشاركة الشعبية فى التصويت ؟ !

قال . بلغت نسبة المشاركة الشعبية فى التصويت حوالى ٤٠ ٪ فى انتخابات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ثم ارتفعت إلى ٤١ ، ٤٢٪ فى

انتخابات ١٩٨٤ ، وارتفعت مرة أخرى الى ٤٢٫٥٠ ٪ فى انتخابات ١٩٨٧ . ورغم الارتفاع المتوالى للنسبة الا أنها مازالت منخفضة حيث لم تتجاوز نصف المقيدين فى الجداول الانتخابية .

وللمقارنة ففى الفترة السابقة على يوليو ١٩٥٢ بلغت نسبة التصويت فى عام ١٩٥٠ حوالى ٦٠ ٪

■ قاطعته : هل هذه النسب موثوق بها ؟ !

□ أجاب : يعيب هذه النسب من حيث الثقة ، بالاضافة الى التدخل الادارى وضغوط التزوير التى أثبتها العديد من المراقبين المحايدين ، أن هناك فجوة واسعة بين المقيدين فى الجداول الانتخابية والمواطنين فى سن الانتخاب

■ قلت للدكتور على الدين هلال : أليس غريبا - وعلى خلاف كل المجتمعات المتقدمة - أن تكون نسبة التصويت فى الريف أعلى منها فى المدن ، فى مصر وحدها ؟ !

□ أجاب الدكتور هلال : هذا صحيح ، فقد ارتفعت نسبة التصويت فى الريف عنها فى المدن فى انتخابات ١٩٥٠ ،

فبينما بلغ متوسط الاصوات المشاركة فى الدائرة الواحدة بالنسبة الى جميع دوائر القاهرة ١٠٥٠ صوتا ، فإنها فى المناطق الريفية ٦١٢٧

■ قلت له : اذن فبماذا تفسر هذا الارتفاع النسبى فى الريف عن المدن ؟ !

□ قال : هناك تفسيران محتملان اولهما ان هذا الارتفاع فى نسبة التصويت غير حقيقى بسبب قدرة السلطة على التدخل فى العملية الانتخابية ورفع نسبة التصويت بمعرفتها حيث تزداد صعوبة ذلك فى المدن نتيجة لتركز اجهزة الاعلام فيها ، حيث تاخذ الانتخابات فى المدن نصيبا من الاعلام أكبر من الريف . اما التفسير الاخر ، فهو قدرة العلاقات القبلية فى الريف على حشد عدد من المواطنين وتعبئتهم ، للتصويت بالجملة

■ قلت لاشرف حسين الباحث الاجتماعى : ماهى أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة فى العملية الانتخابية ؟ !

□ قال : ترتبط مشاركة المواطن فى العملية الانتخابية باحساسه باهمية صوته فى تقرير مصير المعركة . ولكن الحقيقة ان المصريين فى ظل خبرة التنظيم السياسى الواحد وحتى عام ١٩٧٦ ثم فى ظل تجربة التعددية السياسية المقيدة منذ ١٩٧٦ ، قد تعودوا أن نتيجة الانتخابات معروفة سلفا . ولعل ذلك هو الذى يؤدى بعدد كبير منهم الى عدم المشاركة لمعرفتهم بأن التوازن السياسى فى البلاد محسوم لصالح احد الاحزاب ، وهو عادة حزب السلطة التنفيذية . وأن كل ماتقوم به الاحزاب الاخرى هو محاولة تحسين اوضاع الاقلية فى مواجهة الاغلبية ويؤكد هذا الشعور نتائج الانتخابات البرلمانية الاربع الاخيرة والتى جرت فى ظل التعددية السياسية حيث حصل تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على ٨٢ ٪ من مقاعد البرلمان فى انتخابات ١٩٧٦ ، وحصل على ٧٨٫٤ ٪ فى انتخابات ١٩٧٩ ، وعلى ٨٧ ٪ فى انتخابات ١٩٨٤ ، وعلى ٧٧ ٪ من المقاعد فى انتخابات ١٩٨٧ .

■ سالت محمد كمال القاضى المتخصص فى الدعاية الانتخابية والنظام البرلمانى المدنى : ماهى العوامل المؤثرة فى نجاح المرشح من خلال دراساتك ؟ !

□ قال : فى دراستى الميدانية حول العوامل المؤثرة فى نجاح المرشح والتى أجريتها على الاعضاء الناجحين فى مجلس الشعب ١٩٧٩ ، ان الخدمات التى يؤديها العضو لدائرته الانتخابية تقف فى مقدمة العوامل التى تحدد فوز المرشح فى الانتخابات ويأتى بعدها مباشرة العصبية العائلية او القبلية .

■ عدت أسال محمد كمال القاضى هل اطلاق حق تكوين الاحزاب يرفع من مستوى المشاركة السياسية ؟!

□ قال : رغم قناعتنا باهمية اطلاق حق تكوين الاحزاب ويدور هذا الاطلاق فى رفع مستوى المشاركة الا ان المشاركة السياسية ترتبط ايضا وبصفة اساسية برفع القيود عن ادوات الاتصال الجماهيرى بالمواطن وخاصة اشكال الاتصال المباشر فالواقع القانونى القائم والمحيط بعمل الاحزاب السياسية يجعلها تقتصر على المقر والجريدة وبالتالى فقنوات اتصالها مفتوحة وبصفة اساسية على النخبة السياسية وهذا يلفت الانتباه الى الاهمية المضاعفة لادوات الاتصال المباشر وهى حقوق حرمت منها الجماهير والقوى السياسية المختلفة .

□ وقال الباحث اشرف حسين : حتى فترات الانتخابات والتى يسمح فيها بحرية نسبية اوسع للاحزاب السياسية فى عقد صلاتها بالجماهير من خلال دعايتها الانتخابية فقد طالتها يد السلطة الحاكمة بدءا من انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ من خلال القرارات المنظمة للدعاية الانتخابية

■ سالت هل ضعف الجمعيات التطوعية والاندية والنقابات المهنية والعمالية من عوامل ضعف المشاركة السياسية ؟!

□ اجاب الدكتور سعد الدين ابراهيم : كانت السمة الاساسية لنظام يوليو وحتى الان هى وضع انشاء الجمعيات والتنظيمات التطوعية والنقابات المهنية تحت وصاية الدولة فان اكبر ثلاثة تنظيمات نقابية وهى اتحاد العمال ونقابة المعلمين ونقابة الزراعيين قد تم تحييدهم سياسيا بشكل يكاد يكون كاملا وذلك من خلال انتخاب وزير او وكيل وزارة لكل منها .

■ قلت للدكتور مصطفى كامل السيد : هجرة اعداد كبيرة من المصريين خاصة فى السبعينيات هل كان لها اثر فى العزوف عن المشاركة الجماهيرية فى الانتخابات ؟!

□ قال : ارتفاع المركز الاقتصادى او الاجتماعى يقترن بكل تاكيد فى المدى القصير او المتوسط بانهيار الوعى الجماعى لدى من جنوا ثمرات هذا الارتفاع ولدى من يتطلعون اليه ويتصورون ان بامكانهم تحقيقه .

■ سالت الدكتور محمود عبد الفضيل : والجماعات الهامشية فى مصر هل لها اثر فى العزوف عن المشاركة ؟!

□ اجاب : استنادا الى احصاءات العمالة والسكان يبرز كبر الحجم النسبى للاشخاص الذين تعتمد احوالهم المعيشية بطريقة رئيسية على العمالة الهامشية وامكانيات الكسب المحدود .

■ وأخيرا .. قلت للدكتور عبدالهادى الجوهرى : هل نهج المجتمع المصرى أخيرا نهجا دفع الجماهير للعزوف عن المشاركة الايجابية .

□ أجاب : الملاحظ أننا فى المجتمع المصرى وفى فترة من فترات التاريخ الحديث نهجنا نهجا عمل بطريقة أو أخرى على تركيز روح الانانية والانفرادية مما دفع العديد من الافراد للعزوف عن المشاركة ومن أبرز ملامح هذا النهج الذى نهجناه أننا أخذنا على عاتقنا أخذ القرار فى غيبة من أصحاب المصلحة فيه زاعمين أننا نعرف مصلحتهم أكثر مما يعرفونها وأسرفنا فى ذلك حتى أحس كل فرد أن قدره فى أيدى سواه فلم يجد بدا عندئذ من أن يسعى لتحقيق مصالحة الفردية فى الخفاء وإن كان يظهر الولاء للمجموعة فى العلن و

اسرفنا فى اتخاذ آجراءات أدت دون أن ندرى الى إهدار قيمة العمل وإنعدام الصلة بين العمل والاجر الذى يقابله وكانت هناك تصرفات تجرى فى المال العام الذى يمتلكه الشعب وكانما هو ملكية خاصة لفئة من الناس ومن ثم إنعدم إحساس المواطن الفرد بانه شريك فى رأس المال العظيم (مصر) وكان لذلك أثره فى احداث ضروب من سلبية المتفرج وليس المشارك

انتخابات ٩٠

المستقلون : هل يشكلون المعارضة ؟

● علوى حافظ : الأحزاب التى قاطعت الانتخابات ستسقط كأوراق الخريف

● حلمى الحديدى : لم أفقد انتمائى الحزبى والمستقلون ليسوا بديلا للمعارضة

● تحقيق : زكريا أبوحرام

المستقلون هل يشكلون حزب المعارضة القادم فى مجلس الشعب الجديد ؟ وهل يمكن ان نقول انهم اصبحوا ظاهرة فى تلك الانتخابات ؟ ولماذا تقدم عدد كبير من المرشحين لهذه الانتخابات كمستقلين ؟ وماذا سيكون حظهم فى مقاعد مجلس الشعب القادم ؟ وما هو دور المستقلين فى الحياة السياسية على مر تاريخ الحياة البرلمانية فى مصر ؟ وما هو الدور الذى يمكن ان يقوموا به فى المجلس القادم ؟ وما هى دلالات دخول هذا الكم من المستقلين فى الانتخابات ؟ وما هو شكل مجلس الشعب القادم فى ظل المتغيرات واختلاف القوى المشاركة فى الانتخابات ؟ وهل دخول المستقلين من الممكن ان يثرى الحياة السياسية والبرلمانية ؟ وهل يكون ذلك مؤشرا لزيادة الرغبة فى المشاركة فى الحياة السياسية ؟ واخيرا ماذا يدور فى عقول هؤلاء المستقلين فى هذه الانتخابات ؟ وما هى نظرتهم لفرص الفوز المتاحة لهم ونزاهة الانتخابات وايضا توقعاتهم للمجلس القادم ؟

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

بعودة نظام الانتخاب الى الاسلوب الفردى تمت اتاحة الفرصة امام العديد من الشخصيات التى ترفض الانتماء الحزبى للدخول فى المعركة الانتخابية لعضوية مجلس الشعب .. وقد بدا الاقبال واضحا منذ اليوم الاول لفتح باب الترشيح .. وكما هو معروف فإن الكثير من المستقلين والذين لم يجدوا فرصة الترشيح فى ظل الأحكام السابقة لقانون الانتخاب وجدوا انفسهم مرغمين على ان ينضموا الى احزاب ربما لا تتفق مع افكارهم ومبادئهم ..

ولعل ابرز المستقلين المرحوم المستشار ممتاز نصار الذى كان يؤكد دائما اسفه من ان الظروف لم تتح له ان يرشح نفسه مستقلا وكان من رايه ان القوائم الحزبية خلقت ديكتاتورية الأحزاب فالهيئة العليا للحزب اصبح فى يدها القرار الذى يحدد مصير النخب سياسيا ..

وقد بينت انتخابات ١٩٨٧ والتى كانت تاخذ بنظام القوائم والمستقلين معا مدى الرغبة الكبيرة لدى الكثيرين فى دخول الانتخابات كمستقلين للحفاظ على هويتهم مستقلة بعيدا عن الالتزام الحزبى ..

وقد بلغ عدد المرشحين فى الدوائر الفردية فى انتخابات ٨٧ ما يقدر بـ ٢٣٩٨ مرشحا مقابل ١٥٠٠ مرشح للاحزاب الستة وقتها ومعهم الاخوان المسلمون . كما بلغ عدد المتقدمين فى دائرة واحدة من المستقلين ٩٠ مرشحا تنافسوا على مقعد واحد وهو امر له دلالاته ان هناك تعطشا لدخول المجلس بعيدا عن الأحزاب والتى لم تستطع ان تستوعب كل افراد الشعب .. ان الحقيقة تؤكد ان الشارع السياسى يموج بتيارات موجودة تريد ان تلعب دورا فى الحياة السياسية بعيدا عن الاحزاب ..

تاريخ المستقلين فى مصر

والقراءة فى تاريخ المستقلين فى مصر تبين انهم لعبوا دورا نشطا وايجابيا فى الحياة البرلمانية المصرية .. ففى الانتخابات البرلمانية التى اجريت فى عام ١٩٢٤ والتى يرجع اليها بدء الحياة البرلمانية الحقيقية فى مصر حصلوا على ١٨,٣ بالمائة من مجموع الاصوات وفازوا بخمسة مقاعد اى بنسبة ٢,٤ بالمائة من مقاعد مجلس النواب وقد رشحت الاحزاب فى هذه الانتخابات ٤٠١ [illegible] بينما خاض الانتخابات كمستقلين ١٠٧ اشخاص ..

وقد ظلت ظاهرة المستقلين مستمرة وتتكرر فى كل انتخابات لمجلس النواب او مجلس الشيوخ وإن ظلت اعدادهم وثقلهم السياسى ووزنهم الانتخابى اقل كثيرا من مرشحى الاحزاب .. ففى انتخابات ١٩٢٨ حصلوا على ٢٥,٨ بالمائة من مجموع الاصوات وفى الانتخابات التى اجريت عام ١٩٢٩ حصل المستقلون على ١٢,٣ بالمائة وفى انتخابات ١٩٣١ حصلوا على ١٣,٢ بالمائة وفى انتخابات ١٩٤٢ حصلوا على ٢١,٨ بالمائة .. وفى اخر انتخابات اجريت قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ حصلوا على ١٤,٦ بالمائة من مجموع الاصوات وجاء المستقلون فى هذه الانتخابات فى المرتبة الثانية مباشرة بعد الوفد حزب الاغلبية فى ذلك الوقت فى عدد مقاعد مجلس النواب إذ حصلوا على ٣١ مقعدا والوفد على ٢٢٨ مقعدا بينما حصل حزب الاحرار الدستوريين على ٢٨ مقعدا وحزب السعديين على ٢٦ مقعدا والحزب الوطنى القديم على ٦ مقاعد فقط وكان عدد من رشحتهم الأحزاب فى هذه الانتخابات ٦٤٢ مرشحا وعدد من رشحوا انفسهم كمستقلين ٣٤٥ حصلوا على ١٤ بالمائة فى مجمل الاصوات .

وللمستقلين تاريخ طويل فى الحياة النيابية فى مصر فكما يقول الدكتور يونان لبيب رزق رئيس قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ان التجربة الحزبية الاولى والتى بدات منذ عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١٤ كان جميع اعضاء المجالس النيابية خلال هذه الفترة من المستقلين ..

ظاهرة المستقلين

اما الفترة الحزبية الثانية والتى بدات من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ فقد شهدت برلمانات هذه الفترة ما يسمى بظاهرة المستقلين فى الحياة السياسية فى مصر فى ذلك الوقت . وبعد الثورة اختفت ظاهرة المرشحين المستقلين باختفاء الاحزاب السياسية وإقامة التنظيم السياسى الواحد بدءا من هيئة التحرير ومرورا بالاتحاد القومى وانتهاء بالاتحاد الاشتراكى . ذلك ان دور المستقلين لا يظهر إلا فى وجود التعدد الحزبى ..

وقد ظهر المستقلون على السطح مع اول انتخابات تنافست فيها المنابر الثلاثة انذاك (اليمين والوسط واليسار) وفى انتخابات عام ١٩٧٦ وقد بلغ عدد المرشحين كمستقلين ٩٠٨ مرشحين مقابل ٧٥٢ مرشحا من التنظيمات السياسية حيث كان عدد المتقدمين للترشيح ١٦٦٠ مرشحا وحصل المستقلون فى هذه الانتخابات على ٤٩ مقعدا وعلى ٢٧ بالمائة من جملة الاصوات و٢٤ بالمائة من مجموع المقاعد بمجلس الشعب ولكن سرعان ما تسرب معظمهم من مقاعد المستقلين لينضموا الى صفوف منبر الوسط بحزب مصر بعد صدور قانون الاحزاب فى عام ١٩٧٧ ..

وفى انتخابات ١٩٧٩ بلغ العدد الاجمالى للمرشحين ١٨٥٧ مرشحا من بينهم ٦٦٥ من الاحزاب و١١٩٢ من المستقلين لم ينجح منهم فى هذه المرة سوى ٩ مستقلين فقط انضم معظمهم للحزب الوطنى الديمقراطى والباقى لحزبى العمل والوفد الجديد ..

المستقلون بعد القائمة

ولقد اختفت ظاهرة المستقلين بعد ظهور قانون

الانتخابات بالقائمة وقد أجريت انتخابات عام ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية وبالتالى لم يتقدم احد كمستقل للترشيح حيث لم تكن هناك فرصة لذلك . وعادت الفرصة لظهور المستقلين مرة اخرى بعد تعديل قانون الانتخابات ليجمع بين القائمة والأسلوب الفردى . وقسمت مصر كلها الى ٤٨ دائرة انتخابية ورغم اتساع الدوائر الانتخابية وكبر حجمها فقد تقدم للترشيح كمستقلين ٢٣٩٨ مرشحا فى انتخابات عام ١٩٨٧ مقابل ١٥٠٠ مرشح للأحزاب ..

ولم ينجح فى هذه الانتخابات سوى ستة مستقلين فقط . وقد اظهرت هذه الانتخابات مدى تعطش الكثيرين لدخول الانتخابات كمستقلين . كما انها ابرزت بعض نواحى القصور والتى ادت الى حدوث بعض التجاوزات وكان مرد ذلك صغر قيمة التامين حيث كان يبلغ عشرين جنيها مما ادى الى وجود ان البعض دخل عملية الترشيح لمجرد طرح اسمه فى الشارع السياسى او لمجرد التواجد واخذ الشهرة ولعل اصدقها ما قالته احدى المرشحات وقتها من ان ذلك يتيح لها الحصول على اجازة لرعاية طفلها ٤٥ يوما هى مدة الأجازة المعطاه للمرشح فى انتخابات مجلس الشعب ..

ونأتى الى انتخابات ١٩٩٠ . هنا نجد ان المستقلين يدخلون هذه المرة وكما يقول الدكتور اسامة الغزالى حرب مدير مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالنيابة نتيجة تغيير نظام الانتخاب الى الأسلوب الفردى بدلا من نظام القوائم الحزبية وهذا بالضرورة يعطى فرصة اكبر للمستقلين اكثر من الاحزاب . ايضا نتيجة مقاطعة بعض الاحزاب للانتخابات مما فتح الفرصة ليس فقط امام العناصر المستقلة وإنما العناصر المنتمين لاحزاب ..

وعند تصنيف المستقلين الذين دخلوا الانتخابات هذا العام ـ ١٩٩٠ ـ نجد انهم ٧٨٩ مرشحا كانوا اعضاء فى الحزب الوطنى ورفض الحزب ترشيحهم و٨١ مرشحا من حزب الوفد الجديد رفضوا قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات و٧١ من حزب العمل اغلبهم من جناح احمد مجاهد فرع حدائق القبة و٧٤ من حزب الاحرار و١٥١ مرشحا لا ينتمون لاحزاب معينة ..

ماذا يقول المستقلون

وقد التقت آخرساعة مع عدد من الذين رشحوا انفسهم كمستقلين سواء كانوا من الاحزاب او مستقلين غير منتمين لاحزاب فماذا قالوا عن دور وعودة المستقلين لانتخابات مجلس الشعب ..

● الدكتور حلمى الحديدى احد القيادات البارزة فى الحزب الوطنى رشح نفسه كمستقل بعد ان استبعد من ترشيحات الحزب الوطنى يقول :

لا استطيع ان اقول اننى غير حزبى ولكن الظروف التى تمت بها اختيارات الحزب الوطنى الذى انتمى اليه والخلاف القائم الذى بينى وبين بعض من عملت معهم فى الحزب وهذا ما اكد لى اننى لن اكون مرشحا للحزب فقررت حتى من قبل حل المجلس ان اخوض المعركة الانتخابية كمستقل ولكن ليس معنى ذلك اننى فقدت انتمائى الحزبى فمن الصعب على الانسان ان يغير انتماءه بسهولة ولا يمكن ان انفصل عن الحزبية ولكن كصفة انتخابية فى هذه الانتخابات اقول اننى مستقل ..

وحول تاثير مقاطعة بعض الاحزاب للانتخابات قال الدكتور حلمى الحديدى :

ـ كنت اود ان يكون المجلس القادم مجلسا متوازنا يجمع بين كل فصائل الاحزاب او ممثلين لهم وكان من الممكن حدوث ذلك ببعض الحوار وتحقيق بعض المطالب التى تطالب بها احزاب المعارضة ..

وحول اذا ما كان المستقلون سيمثلون صورة من صور المعارضة او ان يحلوا كبديل للمعارضة داخل مجلس الشعب قال الدكتور حلمى الحديدى :

ـ ان المستقلين لا يستطيعون ان يمثلوا ذلك لان اغلبهم ونسبة كبيرة منهم سينضم بعد فوزه للحزب الذى كان فيه . كما ان هناك صعوبات تحد من نجاح المستقلين بكثرة وان يفوزوا فى المعركة الانتخابية لان المعركة الانتخابية يشرف عليها الحزب الوطنى الحاكم . فهل يمكن ان يكون ذلك صورة من صور الديمقراطية التى تمكن المستقل من الفوز ..

وحول نزاهة الانتخابات قال الدكتور حلمى الحديدى :

ـ انا اؤمن بما يقوله الرئيس حسنى مبارك . ولكنه لا يجرى الانتخابات وليس مسئولا عن اجرائها . فمن يقومون بالاشراف وإجراء الانتخابات على المستوى الشعبى شىء اخر ..

وحول تصوره للعدد الذى يمكن ان يفوز به المستقلون فى مقاعد مجلس الشعب قال الدكتور حلمى الحديدى :

ـ لا اتصور ان العدد سيكون كبيرا وفى تصورى انه لن يتجاوز خمسة مقاعد .

المستقلون حزب المعارضة

وعلى نقيض هذا الراى يقول علوى حافظ وهو احد الاعضاء البارزين فى حزب الوفد واحد الذين رفضوا مقاطعة الانتخابات : انه سوف يكون للمستقلين دور بارز هذه المرة فإذا نجحوا فى

الانتخابات يمكن ان يتكون منهم نواة حزب قوى يولد في هذه المعركة الانتخابية وسيكون اكثر الاحزاب شعبية لان الجماهير التى دفعت بهؤلاء النواب الى البرلمان .. دفعت بهم برغبة حقيقية بعيدا عن الشعارات .. ولذلك فانا اتمنى ان يولد هذا الحزب لتكتمل الصورة السليمة للديمقراطية في مصر الى جانب الحزب الوطني ..

اما الاحزاب التى نشات برخص وشعارات، فسوف تسقط كاوراق الشجر في الخريف لانها هربت من المعركة الانتخابية وتركت الشعب وحده يمارس الديمقراطية في الشارع السياسى واعتبر ان الحزب الذى يفصل نفسه عن الشارع السياسى يحكم على نفسه بالاعدام فورا اما ما يردده البعض من ضرورة توافر الضمانات للعملية الانتخابية اقول لهم ان ارادة الشعب اقوى من اى ضمانات عندما تلتف حول المرشح وتفتح له الطريق وتنير له الاضواء في كل مكان . وهذا المناخ اذا اضيف اليه المناخ الذى يسيطر على مصر الآن وهى تحقق انتصارات وانجازات اغرب من الخيال في الساحة السياسية برئاسة الرئيس مبارك الذى وفقه الله تماما ان يتخذ موقفا رائعا في اشد الازمات التى تمر بالمنطقة العربية وبفضله اصبحنا جنود السلام فالجيش المصرى تحرك لكى يدافع عن الشرعية الدولية والاراضى المقدسة . كما ان ديون مصر بدا سدادها من الاصدقاء . وهذا انجاز رائع ولذلك فان مقاطعة هذا النظام او محاولة احراجه ليست من الديمقراطية في شىء ولكنها مناورة رخيصة لم تراع مستقبل الاجيال الشابة القادمة ..

ويؤكد علوى حافظ ان المستقلين سيملاون الفراغ وسيثبتون ان الاحزاب المعارضة ما هى إلا احزاب ورقية وليست احزابا نضالية وستجعل الشعب يتحمس لكل من خاض المعركة مستقلا معتمدا على شعبيته وفكره وسمعته . فالناس وراء الاقدام وليست وراء التقوقع والاحجام . فظاهرة المستقلين ظاهرة ايجابية وتؤكد ان شعب مصر يصر على الديمقراطية كحل لمشاكله ومن المستقلين يمكن ان ينبع حزب قوى في مصر هو حزب المستقبل ..

واننى اؤكد ان البرلمان هو الذى يصنع الحزب وليس الحزب هو الذى يصنع البرلمان وبالتالى فدخول مجموعة من المستقلين ذوى الخبرة والوطنية يمكن بعد فترة من الممارسة ان يكون من هذه المجموعة احزاب حقيقية مسموعة الصوت وليست احزابا ورقية وكم شاهدنا في الفترة السابقة نوابا معارضين داخل احزاب لم يتكلموا كلمة واحدة ولم يدلوا براى طوال الدورة . فما فائدة هذا النائب الحزبى وهل هناك خلاف في ان النائب المستقل قد يكون له وزن يفوق كثيرا عشرات من نواب حزبيين بالمعارضة ولعلنا نذكر في مجالس سابقة كيف كان النائب محمود القاضى كمستقل يتحدث داخل القاعة وكانه وحده يمثل حزبا باكمله ورغم ان رايه كان يعبر عن فرد وليس عن حزب فانه كثيرا ما كان يغير اتجاه المناقشة ويفجر قضايا لها اهميتها وهناك سوابق عديدة تؤكد جميعها ان النواب المستقلين ما داموا تتوافر لهم الخبرة والقدرة على ابداء الراى يمكن ان يكون لهم ثقلهم وهو امر لمسناه جيدا قبل تاسيس الاحزاب ..

المستقلون ظاهرة صحية

● ويتفق احمد طه وهو من اعضاء حزب الوفد الذين رفضوا مقاطعة الانتخابات مع هذا الراى ويقول :

— اننى اعتبر ان ظاهرة المستقلين ظاهرة صحية حيث نجد ان نسبة كبيرة منهم من اعضاء الحزب الوطنى وتقديرى انه رد فعل لقوائم الحزب المرشحة للانتخابات . ذلك ان قوائم الحزب الوطنى قد استبعدت العشرات من العناصر المشهود لها بالكفاءة والموضوعية الى جانب ان قوائم المرشحين من الحزب الوطنى تضم عناصر لم تكن الجماهير تتوقع ترشيحها . ومن غير شك ان العودة لنظام الانتخاب الفردى قد اتاحت الفرصة لعناصر جيدة ومناضلة ومستقلة كان نظام القوائم السابق يحول بينها وبين التقدم لعضوية مجلس الشعب ..

ومن الامثلة البارزة في هذا مثلا عادل عيد في الاسكندرية ومحمود زينهم في القاهرة وضياء الدين داود في دمياط وغيرهم الى جانب اعضاء المعارضة ان غير المقتنعين بالمقاطعة تمكنوا من ترشيح انفسهم . كما ان حزب الاحرار اغلب قياداته تقدموا للترشيح مما يجعل حديث حزب الاحرار عن المقاطعة امرا غير مقبول . الى جانب ايضا اعضاء من حزبى العمل والوفد الجديد وهذا يعكس موقف الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد التى كان راى غالبية اعضائها المشاركة في الانتخابات يضاف الى هذا مدمنو الترشيح في الانتخابات تلك هى الفئات التى تشكل القسم الغالب من المستقلين ومن ثم وبحكم الدوافع التى تحدثنا عنها يمكن ان نقول انها ظاهرة ايجابية ونضالية ..

● وحول مسالة عودة المستقلين لاحزابهم بعد فوزهم يقول احمد طه :

— اعضاء الحزب الوطنى والذين رشحوا انفسهم كمستقلين سيعودون باستثناء شخصيات قليلة اتوقع ان تظل في موقع المستقلين . واعضاء حزب الاحرار لو نجحوا اعتقد انهم سينضمون لحزبهم والذى لم يفصلهم حتى الآن . وبالنسبة

لاعضاء حزبي العمل والوفد الجديد فمن السابق لاوانه الحديث عن العلاقة بينهم وبين احزابهم لان هذا سيتوقف على النتائج التى سيحققونها ..

وحول قوة المستقلين داخل المجلس يقول احمد طه :

— لدينا تجربة عام ١٩٧٦ حيث تكونت جبهة المستقلين من ١٧ فردا وازعم انها قدمت نموذجا نضاليا افضل مما قدمته التجارب الحزبية التالية وكانت تضم هذه المجموعة الدكتور محمود القاضى والمستشار ممتاز نصار والدكتور حلمى مراد وخالد محيى الدين وكمال الدين حسين ومحمود زينهم

وحول العدد الكبير الذى رشح نفسه كمستقل يقول احمد طه :

— هذه سمة عامة وهى سمة مصرية . ولعلنا نذكر فى انتخابات ١٩٨٧ فإن المقعد الفردى لم يقل عدد المرشحين له فى جميع الدوائر عن ٦٠ مرشحا ..

ويقول احمد طه انه من المؤكد انه حتى الآن لا نستطيع ان نقول ان الاحزاب بصورتها الحالية تحظى بدعم جماهيرى فالأحزاب جميعا ولاسباب مختلفة اضعف من ان تقدم منظمات جماهيرية حقيقية ..

وينفى احمد طه امكانية قيام حزب من المستقلين ويقول : قيام حزب من المستقلين امر صعب لأن الحزب يفترض فى اعضائه على الاقل حد ادنى من اللقاء الفكرى وبشكل واسع فى تصورى أن هذا لن يتوفر . انما الذى يمكن ان يتوفر هو تشكيل جبهة من المستقلين .. ويتم توزيع الادوار فيها ..

المستقلون سينجحون

ويؤكد الدكتور فرج فودة وهو مرشح مستقل فى انتخابات ١٩٩٠ على ان ظاهرة المستقلين ظاهرة صحية جدا لان الأحزاب القائمة لم تستطع ان تستوعب جموع المستقلين بالسياسة او الراغبين بالاشتغال بها فى مصر . كما ان صيغة الأحزاب القائمة فى الغالب لا تشجع على الانضمام اليها لافتقاد الديمقراطية فى اغلبها . ولانها برغم انه يفترض فيها ان تطرح البديل الا انها تقدم غالبا بديلا اسوا من الحزب الحاكم ..

واتمنى ان ينجح عدد كبير من المستقلين ليس فقط لضمان المعارضة داخل المجلس ولكن لاعتقادى بان هذه المجموعة سوف تكون نواة لحزب او لاحزاب جديدة تطرح صيغا اكثر ملاءمة وتتواجد داخل الشارع السياسى فى قواعدها الانتخابية بصورة اكثر ايجابية وشعبية . ولا يمكن اغفال عامل آخر ساعد على اقبال المستقلين على هذه الانتخابات وهو احساسهم بالاطمئنان هذه المرة للعملية الانتخابية بعد التصريحات المتكررة من الرئيس مبارك ووزير الداخلية . بانها انتخابات نزيهة وعلى المستوى الشخصى فقد تقدمت باوراقى للترشيح فى آخر نصف ساعة لقفل باب الترشيح حين تغلبت لدى انطباعات الثقة فى حيدة هذه الانتخابات ونزاهتها . وربما كان هذا العامل احد العوامل الرئيسية للاقبال الكبير من المستقلين لدخول الانتخابات ..

وحول موقف المستقلين من احزابهم يقول الدكتور فرج فودة

هذه مسالة لا يمكن اطلاق الاحكام فيها فهو مختلف من حزب لآخر فمجموعة حزب الاحرار مثلا اذا نجح منها احد سوف يستمر فى حزبه لان الحزب لم يأخذ اصلا موقفا ضد من رشحوا انفسهم عكس حزب الوفد الجديد الذى اعتقد انه لن يسمح بعودة المستقلين اليه . ويشترك الحزب الوطنى مع حزب الاحرار فى استعداده لقبول من ينضمون اليه بعد نجاحهم فى الانتخابات ومن وجهة نظرى انها ظاهرة سلبية للغاية لان المستقلين اذا ما نجح احد منهم فسيكون ذلك بشخصيته وشعبيته ولا فضل فى ذلك للاحزاب ..

ويقول الدكتور فرج فودة ان احزاب المعارضة تسرعت فى مقاطعة الانتخابات واخذت قرارها قبل اعلان قائمة الحزب الوطنى التى كان يمكن ان تدفعها الى مراجعة نفسها كما ان الحزب الوطنى اخطأ حين لم يحاول الالتقاء مع احزاب المعارضة فى منتصف الطريق ..

ويتوقع الدكتور فرج فودة نجاح حوالى ٦٠ مستقلا كما ان حزب التجمع من المتوقع ان يحصل على مقعدين او ثلاثة مقاعد فى مجلس الشعب ولا اعتقد ان حزب الاحرار سيحصل على مقاعد وهناك بعض الاسماء المضمونة النجاح مثل علوى حافظ واحمد رشدى وغيرهما . واذا استمرت مجموعة المستقلين بعد نجاحها كمستقلين تحت القبة فسوف يكون هذا المجلس من انجح المجالس فى مصر . اما اذا اندفعت مجموعة كبيرة من المستقلين للانضمام للحزب الوطنى فسوف يكون هذا مدخلا لمجلس سلبى وعقيم واعتقد ايضا ان بعض الرموز وهى محدودة جدا من المستقلين سوف تكون لها بصماتها على الاداء النيابى ..

واعتقد ان هذه الانتخابات لو تمت بغير تدخل فانها ستمثل خطوة ايجابية لمسار الديمقراطية والواضح الآن ان هناك اجراءات ضرورية يجب عملها .. اولا إلغاء نسبة الـ ٥٠ بالمائة عمال وفلاحين التى اصبحت لا معنى لها والتى ترتب عليها ان مصر اصبحت هى الدولة الاشتراكية الوحيدة فى عالم اليوم اذا استثنينا كوبا التى تتمسك بهذا الشرط ..

ومن الضرورات الملحة ايضا إلغاء نظام البطاقة الانتخابية واستبدالها بالبطاقة العائلية ولو حدثت هذه الخطوة وحدها لتطور المناخ الديمقراطي تطورا هائلا . فالمعاناة الحقيقية الآن سببها محترفو اللعبة الانتخابية والذين يحتفظون بالبطاقات الانتخابية لديهم ..

المستقلون والمقاطعة

ويقول حسن حافظ وهو عضو سابق في مجلس الشعب ويرشح نفسه لهذه الانتخابات كمستقل :

ان ظاهرة المستقلين تعود هذه المرة الى مقاطعة المعارضة للانتخابات ومما لا جدال فيه انه لن تكون هناك انتخابات بالمعنى الكامل والمفهوم الحقيقي إلا اذا كانت هناك معارضة تخوضها ..

اما القول بان هناك افرادا انشقوا عن الاحزاب . ورشحوا انفسهم كمستقلين حتى وإن كان الفوز حليف بعضهم فهذا لا يعني انهم يمثلون احزابهم . فالمستقلون افراد كل له اتجاه وبينهم الآراء متباينة يجمع ما بينها فقط السعي الى مقعد مجلس الشعب . وانا لا اطعن في وطنية احد وإنما اضع صورة واضحة حول دور المستقل وجهده . فالمستقلون من وجهة نظري شريحتان :

● منهم من عرف عنه انه مستقل دائما برايه يؤمن بان من احسن خدمة وطنه فقد احسن خدمة حزبه . ومن هنا كان موقف بعض الاحزاب من القيادات الحزبية التي كان لها راى في بعض الأوضاع فكان الخلاف .. ومثل هذه الشريحة تاخذ دائما خطا وطنيا ملتزما بالوطن قبل الحزب وهؤلاء يحتفظون بشخصيتهم واستقلالهم حتى بعد فوزهم ..

● والشريحة الأخرى تخوض الانتخابات من اجل اثبات الذات .. ومعظم هؤلاء كانوا اعضاء في الحزب الوطني ويرون انهم كانوا احق من هؤلاء الذين وقع عليهم الاختيار وتم ترشيحهم وهؤلاء بعد فوزهم قد يتجهون الى حزبهم حزب الاغلبية . او يتجه الحزب اليهم والأمر سواء . وإن كنت أرى انه من المصلحة الا ينضموا الى الحزب او الا يسعى الحزب الى ضمهم بعد فوزهم وحتى لا تتزعزع ثقة الشعب الذى رشح هذا العضو على انه مستقل فتنكر الطريق بعد ذلك ..

ولن تكون هناك حكومة قوية إلا بمجلس قوى . ولن يكون هناك مجلس قوى الا بمعارضة لها وزنها . والعمل على زيادة حجم الأغلبية داخل المجلس . فهذا ليس من مصلحة الحزب الحاكم فمن مصلحته ان يكون هناك شيء من التوازن تحت القبة بوجود نواب معارضين ..

ويقول حسن حافظ :

— ان المستقلين لن يعوضوا المعارضة داخل المجلس . فماذا تعنى المعارضة ؟

تعنى محاولة الوصول الى الحكم وهذا هو المطلب الشرعي البديهي لكل حزب معارض في العالم . اما ان يكون مظهر المستقلين مظهرا قد يكون لافتا للانظار من حيث الكلمات او المواقف او المناقشات فهذا لن يعوض المعارضة الحزبية . لان المعارضة الحزبية مهما كانت تدخل ضمن عملية التوازن الدستورى . والمستقلون لا يجمع بينهم برنامج او اهداف محددة . وإنما مجموعة آراء . ومن ثم سيكون المجلس القادم وإن استطاع المستقلون الحصول على بعض المقاعد وكانوا قادرين على المنافسة فإن ذلك سيكون محل مظنة امام الشعب لان الأمر سيبدو وكانه توزيع للادوار او انه امر مهيأ سلفا ..

ويقول المرشح المستقل في دائرة السيدة زينب مرسى الشيخ :

— اتصور ان الانتخاب بالنظام الفردى كان أمل الجماهير ولما صدر الحكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب بدأ الجمهور يقلب اوراقه وكل من كان له الرغبة في الانضمام للحياة السياسية كمستقل وجد غايته والحقيقة ان هناك عددا كبيرا من المرشحين سواء في القاهرة او المحافظات من المستقلين يحظون بتاييد شعبي ولو جرت انتخابات نزيهة فإنني اعتقد ان الحزب الوطني لن يحصل على اكثر من ٢٠ بالمائة من المقاعد والباقي للمستقلين سواء كانوا منتمين لاحزاب سياسية او مستقلين بالفعل عن الاحزاب الموجودة على الساحة . وسوف يكون للمستقلين قوة داخل المجلس وإن كنت لا اتصور ان يتكون منهم حزب سياسى . ذلك ان اتجاهات المستقلين السياسية مختلفة ومن الصعب ان يكونوا حزبا إلا اذا نجح عدد كبير اتجاههم متقارب . كما انه لو نجح عدد كبير ينتمون الى احد الأحزاب فاعتقد انه من الممكن ان يكونوا جبهة معارضة ..

ويقول مصطفى ناجى ـ حزب وفد ـ ورشح نفسه كمستقل :

ان النسبة الكبيرة من المستقلين المرشحين ينتمون اساسا للحزب الوطني وقد تقدموا كمستقلين لان قائمة الحزب لم تشملهم . وهناك مستقلون ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة . وبالتالى فإن اعضاء الحزب الوطنى لو نجحوا في الانتخابات سينضم غالبيتهم الى الحزب الوطنى . ومن ينتمون الى بقية التيارات السياسية لو نجحوا يمكن ان يكونوا نواة للمعارضة مع اعضاء حزب التجمع الذين سيفوزون ..

وارى انه من المفيد للنظام ان يكون هناك مساحة كبيرة داخل المجلس القادم للمستقلين . كما انه من المفيد ان يكون اجراء الانتخابات بصورة نزيهة حتى تبطل الدعاوى التى اطلقتها المعارضة وتسيطر على جو المعركة الانتخابية حتى الآن . ولو تمت الانتخابات بشكل نزيه فاننى اتوقع ان يكون نصف مقاعد المجلس على الاقل من المستقلين ذلك ان ترشيحات الحزب الوطنى هذه المرة فيها شىء من القصور ولم يرض عنها حتى اعضاء الحزب الوطنى ..

المصدر : الأهالى
التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

النص الكامل للبرنامج الانتخابى لحزب التجمع الوطنى

بالديمقراطية الصحيحة نواجه العنف والارهاب

هكذا نحارب الغلاء

رفع الحد الادنى لأجور العمال والموظفين

ضبط أسعار السلع الضرورية

انشاء صندوق لموازنة الأسعار يمول من ناتج الغاء الاعفاءات الضريبية



دعا حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى جموع الناخبين الى فرض نزاهة الانتخابات باختيار المرشحين الذين يثقون فى استعدادهم للدفاع عن مصالحهم وطالب باقرار مبدأ تداول السلطة بين كافة التيارات وتعبئة الموارد الذاتية فى اطار خطة تنمية شاملة تتجه نحو الاعتماد على الذات واجراء اصلاح دستورى يكفل استكمال مقومات النظام البرلمانى الديمقراطى ، واكد التجمع على ضرورة الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة ووضع سياسه متكاملة لتسديد ديون مصر الخارجية فى حدود القدرات المتاحة

وناشد التجمع الناخبين مشيرا الى انه لايدعوهم لانتخاب مرشحيه من فراغ بل مستندا الى تاريخ الحزب النضالى وبرنامجه الانتخابى فمنذ تاسيس التجمع وهو يدافع باستماتة عن الكادحين والمنتجين وحقهم فى حياة كريمة

التنمية

اصلاح القطاع العام ورفع انتاجيته بدلا من التصفية

مراجعة قانون ضريبة الدخل



فى الثقافة

كفالة حرية الفكر والابداع

حظر الدعوات الطائفية ومحاربة تسلل دعوات الانحلال

سياسة عربية وخارجية بديلة تحمي المصالح القومية



■ بالنسبة لقضايا التعذيب الغاء القانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يحول بين المواطنين وتحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ضد الموظف العام الا بواسطة النيابة وتعديل قانون الاجراءات الجنائية لتحويل المجني عليهم في جناية التعذيب ـ استثناء من القواعد العامة ـ حق تحريك الدعوى الجنائية امام محكمة الجنايات ..

■ اعادة تنظيم الصحافة القومية بما يلغي احتكار الحزب الحاكم لها ويضمن حقوقا متساوية في النشر لكل الاحزاب في الصحف القومية القائمة وحقها في فرص متكافئة لمخاطبة الشعب من خلال الاذاعة والتليفزيون ..

والغاء المجلس الاعلى للصحافة ونقل اختصاصاته الى نقابة الصحفيين .

■ تحويل الادارة المحلية الى حكم مجلس شعبي حقيقي يقوم على اساس انتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر الفردى والانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء المركز والمدن والقرى واحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الاجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها وان تكون قراراتها ملزمة لها وتامين علنية جلساتها ورصد ميزانية مستقلة لها .

■ اطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون اى تدخل من الاجهزة الادارية وتاكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية .

يملك التجمع بديلا افضل للسياسات التى تطبقها الحكومة والتى خلقت ما يعانيه الوطن والمواطن من مشكلات واتاحت للقلة المنحرفة الاثراء على حساب الفئات الشعبية ويرتكز هذا البديل على امرين زيادة الانتاج من السلع الاساسية بالاعتماد على النفس وتطبيق سياسة للتقشف يتحمل عبئها القادرون فتضمن عدالة توزيع الاعباء ويتطلب تنفيذ هذا البديل قبولا شعبيا ومشاركة جماهيرية حقيقية في ظل وضع ديمقراطي ويتحقق هذا البديل من خلال عملية شاملة للتنمية تقوم على المحاور الاساسية التالية ..

★★ زيادة الانتاج

■ اعادة ترتيب اولويات الاستثمار والانتاج لصالح تنمية قدرات مصر في مجالات الانتاج السلعي الضرورى لتوفير السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير العريضة وعلى وجه الخصوص زيادة انتاج الحبوب الغذائية كالقمح والارز والذرة بما يرفع نسب الاكتفاء الذاتى منها وبما يؤمن لمصر استقلالها ويحرر ارادتها من الضغوط الخارجية وزيادة انتاج السلع الشعبية ومستلزماتها ورفع نصيب الزراعة والصناعة من الاستثمارات .

■ تنفيذ سياسة متكاملة لاصلاح القطاع العام ورفع انتاجيته بدلا من عرضه للبيع في المزاد وتصفيته ويتطلب هذا اعادة تنظيم وحدات القطاع العام على اسس اقتصادية ومعالجة اختلال الهيكل التمويلي لهذه الوحدات وتسعير منتجاته على اسس اقتصادية وكفالة حرية الادارة لوحداته مع وضع الضوابط التي تمنع فساد هذه الادارة وتمنع الانتقاص من حقوق العمال ودورهم في الادارة ..

■ تشجيع القطاع الخاص الوطنى على توجيه طاقاته نحو الزراعة والصناعة وذلك عن طريق الحوافز (المالية والادارية) وتوفير المستلزمات وتيسير عملية التصدير .

■ تطبيق سياسة للدخول تضمن زيادة الحد الادنى للأجر وحماية الاجور من التضخم ، واصلاح هيكل الاجور في الاقتصاد المصرى ووضع حد اعلى للأجور ، وربط الأجور بالاسعار ، كما تشمل هذه السياسة استمرار الدعم العينى وتتطلب التوسع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتامينات والمعاشات باعتبارها بنود تدعم مستوى المعيشة والدخول الحقيقية للعاملين ويكرر التجمع اقتراحه الذى قدمه في تقريره عن الدعم منذ خمس سنوات بانشاء مجلس او جهاز للأسعار والدخول .

■ تحقيق استقرار المناخ النقدى والمالى الذى يتم فيه الانتاج . ويتطلب هذا تطبيق سياسات لمكافحة التضخم وضبط الجهاز المصرفي وسد قنوات التعامل خارج هذا الجهاز مثل شركات توظيف الاموال وكافة الانشطة المصرفية التى لاتخضع لاشراف البنك المركزى .

■ دعم التخطيط وزيادة فعاليته في صنع القرارات الاقتصادية .

مواجهة عجز ميزان المدفوعات

تختلف سياستنا في مواجهة عجز ميزان المدفوعات تماما عن سياسة الحكومة التى اختارت وصفة صندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الأمريكية والتى تركز على تخفيض قيمة الجنيه المصرى وتخفيض انفاق الحكومة على الخدمات الاساسية . لقد اختارت الحكومة بذلك القاء العبء على كاهل الفقراء اما نحن فننادى بدلا من ذلك بما يلى :

تشغيل الطاقات العاطلة فى القطاعين العام والخاص واعـــادة تنظـــيم الخدمـــات الحكوميـــة

□ تطوير الخدمات التعليمية والصـحية لاتاحة فرص عمـل أكبـر للخريجين

صـرف اعانة « تأمين ضد البطالة » للعاطلين

■ الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة ، وتعديل قانون النقد الاجنبى لتيسير مكافحة تجارة العملة فى السوق السوداء .

■ العمل بنظام الرقابة على الصرف وحظر استيراد السلع الكمالية .

■ زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج وخفض الاستهلاك غير الضرورى .

■ وقف الاقتراض الخارجي الا فى حدود استكمال مشروعات بدأ العمل فيها بالفعل او المشروعات الحيوية للاقتصاد القومي على ان يربط بين الاقتراض وقدرة المشروع على السداد .

■ مواجهة مشكلة سداد الديون الاجنبية بسياسة متكاملة تقوم على التزام مصر بسداد ديونها فى حدود قدرتها .

وان يتم ذلك على اساس ربط سداد التزامات خدمة الدين بحصيلة البلاد من العملات الاجنبية بما لايزيد على ١٥ ـ ٢٠ ٪ من حصيلة الصادرات ورفض اعادة الجدولة طبقا لنادى باريس لانه يؤجل المشكلة بما يزيد التزامات مصر مستقبلا ، هذا بالاضافة الى فرض ضريبة استثنائية لسداد ديون مصر فى حدود ١٥ ٪ على الدخل المتحقق من الانشطة المستفيدة من الاعفاءات الحالية .

معالجة عجز الموازنة العامة

■ زيادة الايرادات عن طريق مراجعة الاعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض الهيئات والمصالح والجمعيات وشركات الانفتاح ، والجدية فى تحصيل متاخرات الضرائب ومكافحة التهرب الضريبى وزيادة اسعار الضرائب على الاستهلاك الترفى بكل صوره .

■ معارضة التوسع الشديد فى ضريبة الدمغة فى السنوات الاخيرة والتركيز على مراجعة قانون ضريبة الدخل برفع سعر الضريبة على انشطة معينة مثل تجارة الاراضى والمضاربة على العقارات ، والتخلص من النص القانونى بعدم جواز رفع الدعوى العمومية على المتهرب من الضرائب الا بعد موافقة وزير المالية .

■ خفض المصروفات من خلال اتباع برنامج جاد للتقشف يتحمل عبئه القادرون ويتضمن على سبيل المثال الغاء بعض الاجهزة مثل مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة والمجلس الاعلى للصحافة وتخفيض الانفاق على اجهزة امن الدولة واخضاع الانفاق على القوات المسلحة للرقابة البرلمانية ، وتخفيض ١٠ الانفاق الجارى للجهاز الادارى للدولة .

الخدمات الأساسية :

■ وكما اوضحنا من قبل فان نجاح سياسة التنمية الشاملة يتطلب الاهتمام بقدرة المنتجين ومختلف الفئات العاملة بتحسين احوالهم المعيشية وتخفيف العبء عنهم وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والاسكان والمواصلات التى تنعكس على قدرتهم الانتاجية مما يتطلب الاهتمام بتوجيه قدر اكبر من الاستثمارات لهذه الخدمات ورفع مستوى ادائها وتحقيق المساواة والعدالة بين كل المصريين فى الاستفادة منها وذلك على النحو الموضح تفصيلا فى ملحق هذا البرنامج الانتخابى الخاص بالمشاكل الملحة لجماهير الشعب .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠



نحو ثقافة ديمقراطية

■ كفالة حرية الفكر والابداع واسقاط كل القوانين التى تقيد حركة المثقفين والتى تمنعهم من اقامة تنظيماتهم الديمقراطية المستقلة .

■ خلق وتطوير الثقافة التى تحث على الولاء الوطنى والانتماء القومى والتى تؤكد على هوية الشعب وتراثه الوطنى بكل روافده وتطوره وتستنهض الهمم من اجل اعادة بناء مصر .

■ حظر كل دعوة عنصرية او طائفية تمس وحدة المصريين ، واعلاء الدعوة الى التسامح الدينى فى اطار التقليد المصرى العظيم : الدين لله والوطن للجميع .

■ احياء القطاع العام الثقافى فى السينما والمسرح والترجمة والنشر وادارته باسلوب ديموقراطى وتوجيه الثقافة الجماهيرية للقيام برسالتها فى الاقاليم دون وصاية ادارية او من اجهزة الحكم المحلى .

■ تمثيل التيارات الفكرية والحزبية فى ادارة الاذاعة والتليفزيون ليكون انتاجها تعبيرا صادقا عن هموم الناس ومشاكلهم الحقيقية واداة لترقية وعيهم وتوسيع معارفهم ، والترويح عنهم بذوق رفيع وقيم جمالية وروحية عالية .

■ محاربة الدعوة فى اجهزة الاعلام للانحلال الخلقى وهدم القيم والمثل العليا والهبوط بمعنويات الجماهير والاستخفاف بعقول الناس وتخريب الحياة الثقافية والروحية وترويج المثل المنحطة كالجشع المادى والاستهلاك السفيه .

مصالح مصر العليا

يتغير العالم من حولنا بايقاع سريع على نحو يهدد بمزيد من تهميش دول العالم الثالث ، وتحتدم الازمة فى الوطن العربى على نحو يهدد بالعجز عن معالجة هذه الازمة بواسطة العرب انفسهم وتفتح الباب للتدخل الاجنبى وبينما يتزايد خطر القوة العسكرية الاسرائيلية يتجه العمل العربى المشترك نحو المزيد من التفكك وفى ظل هذا الوضع فاننا مطالبون بانتهاج سياسة عربية وخارجية تحمى المصالح القمية لمصر فى اطار انتمائها العربى ويرى التجمع ان هذه السياسة يجب ان تقوم على :

● النضال بكل قوة من اجل السلام ومن اجل تجنب نشوب حرب فى منطقة الخليج . ذلك ان حربا فى الخليج انما تعني دمارا شاملا للمشرق العربي ، وتدميرا كاملا للنظام العربي كله ، بل ومساسا مباشرا بالامن القومى المصرى ذاته وفى هذا الاطار فاننا نرفض ان تخوض مصر حربا ضد دولة عربية ولن يحارب جنود مصريون بجانب القوات الامريكية ضد مصريين مجندين فى القوات العراقية وسوف يناضل التجمع حتى النهاية من اجل حل سلمى لازمة الخليج الامر الذى يتطلب دورا حاسما للاطراف العربية يراعى المصالح المشروعة لكافة الاطراف المعنية وبذلك يكون تواجد القوات المسلحة المصرية فى السعودية والامارات جزء من قوات سلام عربية تحل محل القوات الاجنبية فى الخليج والقوات العراقية فى الكويت كخطوة اولى نحو حل هذه المشكلة سلميا فى اطار عربى ان الشعب المصرى نصف تعداد الشعب العربى لا مستقبل له لو اجبر على العيش داخل حدوده فقط ولا مستقبل له اذا بترت صلته بامته العربية ولهذا فاننا نطالب الجماهير المصرية بمقاومة الاتجاهات التى تكرس الانقسام العربى وتؤكد ضرورة مواصلة النضال لراب الصدع ، والمحافظة على الوحدة العربية .

● ان حزب التجمع يدين غزو العراق للكويت وتحويله الى اقليم عراقى ، وازالة دولة عربية ذات سيادة من الوجود بالقوة المسلحة ويؤكد التجمع ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وضمان حق شعب الكويت فى اختيار نظام الحكم الذى يريده ان الاكراه الذى لا يحترم الديمقراطية ويهدر حقوق الانسان لايمكن ان يكون فى عصرنا اساسا للوحدة الوطنية والقومية .

● ليس هناك مايبرر الادعاء بان الاساطيل والقوات التى تتجمع فى منطقة الخليج -وفى مقدمتها القوات الامريكية تاتى فى المقام الاول دفاعا عن الشرعية الدولية ولتنفيذ قرارات مجلس الامن ، فللولايات المتحدة الامريكية تاريخ حافل فى مناهضة قضايا التحرر العربية وفى مناصرة العدوان الاسرائيلى والتوسع الاسرائيلى ومنذ اقل من عام انتهكت امريكا الشرعية الدولية علنا بغزوها بنما وقبلها جرينادا كما اعتدت على ليبيا .

ان هذه الاساطيل والقوات تاتى لحماية مصالح الغرب فى البترول العربى ، واتخذت انتهاك العراق للشرعية الدولية ذريعة لتاكيد هيمنتها على المنطقة وحفظ وتعزيز مصالحها الامبريالية فيها ، وليس هذا انتهاكا لامن الخليج فقط بل لامن الامة العربية قاطبة ، بما فى ذلك مصر .

● يرفض التجمع ان يكون هناك معياران فى معاملة الخارجين على الشرعية الدولية .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

في مواجهة الفساد

فرض عقوبات رادعة على المضاربين بأقوات الشعب

مصادرة ثروات من استغلوا مراكزهم للإثراء غير المشروع

يرفض التجمع الادعاء بان حشد الجيوش هو الدفاع عن مبادىء الشرعية الدولية في وقت لا التزام فيه على اسرائيل باحترام هذه المبادىء .

ان قضية فلسطين تظل قضية العرب المركزية ويدين التجمع بشدة الحملات الضارية التي يطلقها الاعلام الرسمي في مصر ضد الفلسطينيين والتردي الشديد في العلاقات المصرية الفلسطينية لمجرد ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت موقفا مغايرا لموقف الحكومة المصرية من ازمة الخليج .

● لم يعد ممكنا في عالم تختفي فيه المواجهات الحادة وتقلم فيه الاندماجات الكبرى ان تظل دول تنسب نفسها جميعا الى « امة عربية واحدة » منقسمة بين دول مفرطة في الثراء واخرى اسيرة الحاجة الشديدة دول تستمد قوتها من قدرتها على المن بفضل ما تملكه من فوائض بترولية ضخمة واخرى ذات كثافة سكانية عالية تتعدد لديها اسباب الحرمان والاحباط .

ولقد ان اوان احلال نظام عربي شامل يقوم على المؤسسات الديمقراطية وعلى المساءلة والمحاسبة محل هذا الانقسام غير ان هذا النظام لن يقوم على الغصب والاكراه ولا باستقطاب الوطن العربي الى محاور متصارعة ولا بعسكرة المنطقة وتسليم مقدراتها لقوات اجنبية فان العسكرة والحشد للحرب يتعارضان مع ترسيخ الديمقراطية والتعددية والمشاركة الجماهيرية الفعالة .

● يطالب التجمع بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تمهيدا لتسوية سلمية لكافة النزاعات في المنطقة مع مراعاة عدم تعليق حل اي من هذه النزاعات على التقدم في حل النزاعات الاخرى ونطالب باحلال قوات دولية محل القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة لحين التوصل لصيغة سلام نهائية في النزاع العربي الاسرائيلي .

الإسكان

التزام الدولة بتقديم المسكن لحالات الزواج الحديث وسكان العشش والقبور

● يواصل التجمع نضاله من اجل التخلي عن كامب ديفيد نهجا واتفاقيات بما في ذلك رفض التطبيع مع اسرائيل والانتقاص من سيادة مصر على سيناء وكذلك محطات الانذار المبكر واستبدال القوات متعددة الجنسية بقوات امم متحدة .

● التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة اشكال النضال وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين واتخاذ الخطوات التي تساعد المنظمة على تجاوز ازمتها الداخلية واستعادة علاقاتها النضالية مع كافة اطراف المواجهة مع اسرائيل والمحافظة على وحدتها وكيانها المستقل والحيلولة دون اتمام جريمة الابادة الجسدية للفلسطينيين التي تنتهجها اسرائيل وتفريغ الارض المحتلة من سكانها من خلال هجرة اليهود السوفييت ونطالب الاتحاد السوفيتي بالربط بين معدلات الهجرة اليهودية وبين التقدم في حل المشكلة الفلسطينية وباشتراط الغاء القيود على دخول المهاجرين السوفييت الى امريكا كما نؤكد مساندتنا التامة للانتفاضة الباسلة لسكان الارض المحتلة في مواجهة الاحتلال والقهر الاسرائيلي .

٦

● رفض العودة الى سياسة الاحلاف فى المنطقة او توريط مصر فى حلف عسكرى جديد مقابل اسقاط الديون ، وانهاء سياسة التدريب المشترك مع قوات امريكا وحلفائها ورفض تخزين السلاح الامريكى فى مصر ، والتوجه نحو دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية والمشاركة فى بناء نظام عربى مستقل للأمن القومى والدفاع عن المنطقة .

● تطوير سياسة مصر تجاه افريقيا بحيث تقوم على التكامل الحقيقى بين شعبى وادى النيل على اساس ديمقراطية يرضاها الشعب المصرى والشعب السودانى ، واقامة علاقات صحية مع دول حوض النيل بما يحمى حقوق مصر فى مياه النيل وكذلك دعم التعاون الاقتصادى والعلمى والثقافى مع دول القارة الافريقية .

هكذا نحارب الغلاء

تضمن البرنامج الانتخابى العام للتجمع (برنامجنا للاصلاح الشامل) السياسات التى يمكن ان تواجه المشكلات الاساسية للمجتمع والتى سيكون لها تأثيرها فى تخفيف اعباء الحياة عن كاهل الجماهير الكادحة والمنتجة خاصة وان البرنامج يتضمن كيفية تدبير موارد حقيقية اضافية لرفع مستوى الخدمات ورفع مستوى دخول الفئات الكادحة ومحدودى الدخل سواء بالغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للانفتاحيين او بفرض ضرائب اضافية على القادرين . او بانشاء صناديق لدعم بعض الخدمات ثم تحديد مصادر تمويلها وفى ضوء هذا فاننا نحدد فيما يلى اولوية « التجمع » لحل بعض المشاكل الجماهيرية الملحة كالغلاء ومواجهة الفساد وتحسين الخدمات الاساسية فى التعليم والعلاج والاسكان والمواصلات ، والاجراءات المحددة التى يتعين اتخاذها بالنسبة للعمال والموظفين والفلاحين والمرأة والشباب والطفولة .

الغلاء :

● تحقيق التوازن بين الاسعار والاجور بما يمنع تدهور مستوى معيشة العمال والموظفين ، والاستمرار فى صرف علاوة اجتماعية سنوية بنسبة الزيادة فى الاسعار للعمال والموظفين وارباب المعاشات على ان تكون جزءا من الاجر او المرتب الاساسى وتدخل فى حساب المعاش .

● رفع الحد الادنى لاجور العمال والموظفين بما يكفل مستوى معيشيا لائقا لاسرة من اربعة افراد . ورفع الاجور الحالية فى كل الدرجات بنفس النسبة .

● ضبط اسعار عدد من السلع الرئيسية الضرورية للحياة اليومية التى بدونها تتدهور صحة الانسان ولا يصبح قادرا على العمل وهى رغيف الخبز والفول والعدس والارز والشاى والسكر والزيت والصابون والاقمشة الشعبية بحيث توزع على محدودى الدخل بالبطاقات بكميات مناسبة وباسعار معقولة تتناسب مع مستوى الدخول السائدة مع عدم المساس باسعار الخبز .

● انشاء صندوق لموازنة الاسعار يمول من موارد حقيقية بالغاء الاعفاءات الضريبية الممنوحة للانفتاحيين والرأسمالية الاجنبية وضمان تحصيل الضرائب المقررة وتطوير نظام الضرائب ليكون اداة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية .

● اعادة انشاء جهاز تخطيط الاسعار والاستفادة من دراساته لتحقيق التسعير العادل للسلع والخدمات الاساسية .

● الغاء الدعم الذى يذهب الى الطفيليين ايا كان المسمى وراءه وتوجيهه لغير القادرين .

● تعميم سياسة الفصل بين انتاج الخبز وتوزيعه وعدم السماح باى تحايل عليه . برفض الموافقة لاصحاب المخابز بفتح منافذ لتوزيع انتاجهم بانفسهم .

مواجهة البطالة

يتوقف حل مشكلة البطالة اساسا على توفير فرص عمل حقيقية لملايين الشباب من خلال التوسع فى مشروعات التنمية لزيادة الانتاج الصناعى والزراعى وهناك امكانيات عاجلة لتشغيل العاطلين من خلال :

١ ـ تشغيل الطاقات العاطلة فى القطاع العام والخاص وخاصة فى مجالات الصناعة والتشييد والبناء وكذلك التركيز ، على مشروعات التوسع والاستكمال والاحلال فى الوحدات الانتاجية القائمة بما يمكن من تشغيل اعداد اكبر .

٢ ـ اعادة تنظيم قطاع الخدمات الحكومية وتحسين اداء الوحدات الخدمية وخاصة التى تتعامل مع الجمهور بما فى ذلك فتح هذه الوحدات للتعامل مع الجمهور فترتين .

٣ ـ تشغيل اعداد اكبر من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية بحيث يكون هناك عدد امثل من المدرسين والحد من كثافة الفصول وكذلك العاملين فى الوحدات الصحية والعلاجية .

٤ ـ صرف اعانة بطالة بانشاء صندوق يمول من حصيلة رسم اضافى على الارباح التجارية والصناعية بنسبة تصاعدية تتراوح بين ١/٤٠ ٪ و ٣/٤٠ ٪ وتحصيل ١/٢ ٪ من العاملين كتأمين ضد البطالة .

زيادة نطاق الخدمات الاساسية ورفع مستواها :

التعليم :

■ الالتزام برفع نسبة المسجلين فى التعليم الابتدائى والاعدادى الى مالا يقل عن ٩٠ ٪ وربط التعليم الفنى بالمؤسسات الانتاجية ، وخفض كثافة الفصول ، والحد من الدروس الخصوصية باساليب تعاونية .

■ رفع المستوى المادى والعلمى للمدرسين بما يكفل لهم حياة كريمة .

■ ضمان المساواة بين جميع المواطنين فى فرص التعليم والالتزام بمجانية التعليم العام والجامعى :

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلاج :

رفع نسبة الاستثمارات فى قطاع الصحة مع التركيز على العنصر البشرى والتدقيق فى نقل التكنولوجيا الصحية .

- اولوية العلاج المجانى فى مستشفيات الدولة والوحدات الصحية الريفية مع تحسين الخدمة الطبية التى تقدمها .
- تعميم وتطوير نظام التأمين الصحى ليشمل اسر العاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص والحرفيين والراغبين من اصحاب الاعمال واخضاعه للرقابة الشعبية ضمانا لتلافى سلبياته .
- تطبيق العلاج الاقتصادى باجور رمزية بالمستشفيات الحكومية والجامعية والمراكز المتخصصة ، وتخصيص جزء من عائده للانفاق على العلاج المجانى بنفس المستشفيات .
- السيطرة على أسعار الادوية ذات الاستخدام الشعبى الواسع وكذلك التى تعالج الامراض المزمنة .

الاسكان :

- التزام الدولة بتقديم المسكن فى حده الادنى لسكان العشش والقبور وحالات الازالة والزواج الحديث باعتبار المسكن حاجة اساسية كالتعليم والعلاج ، وذلك نظير ايجار رسمى لايتجاوز ٢٥ ٪ من دخل الاسرة .
- انشاء صندوق لدعم الاسكان يتم تمويله بصفة خاصة من الاعتمادات المخصصة حاليا لدعم مواد البناء وحصيلة الضرائب التى يجب ان تفرض على المساكن الفاخرة والشقق المغلقة دون استعمال ومن يكون فى حيازته اكثر من مسكن واحد دون مقتضى .
- تطبيق قوانين العلاقات الايجارية على الوحدات السكنية فى الريف .

المواصلات :

اعطاء الاولوية فى مجال المواصلات والنقل لانتاج الاتوبيسات ودعم مرافق النقل الداخلى بالمدن ، وتجديد مرفق السكة الحديد ، وعدالة توزيع خدمات النقل بين المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية ودعم خطوط الاتوبيس التى تربط القرى بالمدن .

مواجهة الفساد :

يمثل انتشار الفساد تحديا كبيرا لسياسة التنمية الشاملة والجهود التى تبذل من اجل زيادة الانتاج وليس له من حل جذرى سوى مواجهته بالرقابة الشعبية الديمقراطية المستمرة وفى هذا الصدد فاننا نطالب بما يلى :

- فرض العقوبات الرادعة على المضاربة باقوات الشعب وغش الادوية وبيع الاغذية الفاسدة وتجارة المخدرات واختلاس الاموال العامة ، ومصادرة ثروات من استغلوا مراكزهم للاثراء غير المشروع .
- التصدى لفساد الادارة وخاصة اجهزة الحكم المحلى وما يشوب اعمالها من انحراف فى التعاقدات مع المقاولين وتوزيع الخدمات على المواطنين مثل المساكن ومواد البناء ، وما ترتب على ذلك من تحول اجهزة الدولة عن طابعها القومى الى اجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم وتوليد الثروات غير المشروعة باستغلال النفوذ الوظيفى والسياسى .



الفلاحون

- اقامة علاقة ايجارية نقدية مستقرة وعادلة بين المالك والمستاجر تراعى حماية المستاجر او ورثته العاملين بالزراعة من الطرد طالما كانوا ملتزمين بالتزاماتهم التعاقدية . واعادة النظر فى القيمة الايجارية كل عشر سنوات فى ضوء تغيير تكاليف الخدمة واسعار المحاصيل الزراعية وضرورة عودة لجان فض المنازعات لانها اقدر على فهم وحل المشاكل التى تنشا بين الطرفين . واعطاء المالك الحق فى بيع ارضه اذا اراد بسعر المثل على ان تكون للمستاجر الاولوية فى الشراء من خلال قرض ميسر من صندوق دعم الاراضى الذى يمول من فائض فروق اسعار المحاصيل الموردة اجباريا .
- وضع سياسة ضريبية عادلة بالنسبة للفلاحين تبدأ بالتنفيذ الفعلى لقانون اعفاء صغار الفلاحين (٢ افدنة فاقل) من الضرائب ومعاقبة كل من يعطل تنفيذ القانون . والاعتماد فى اثبات المساحة على مصادقات من الجمعية الزراعية ودلال المساحة وصراف الناحية لعلاج مشاكل الورثة والذين لا يملكون عقودا مسجلة . ومنع الجهات الادارية والسلطات المحلية من فرض اية ضرائب او رسوم مخالفة للقانون على الفلاحين ، ورفض الحجز الادارى وقضايا التبديد الوهمى وعدم تقديم الفلاحين لمحاكم امن الدولة .
- عدم الزام الفلاحين بشراء مستلزمات انتاج بشكل اجبارى .
- منع المضاربة على اراضى الدولة المستصلحة واعطاء الاولوية فى تمليكها للفلاحين العائدين من الدول العربية مع انشاء جمعيات تعاونية للاراضى المستصلحة اسوة بجمعيات الاصلاح الزراعى .
- تطوير النظام التعاونى الزراعى بحيث تقوم الجمعية بجميع مهام الحركة التعاونية وانشاء بنك للتعاون يساهم فى تمويل وتسويق المحاصيل لصالح المنتجين وصغار الفلاحين .
- مساواة القرية بالمدينة فى المواد التموينية .

العمال والموظفون :



● اصدار قوانين جديدة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص تضمن المساواة بين كافة قطاعات العاملين في الحقوق ، وتكفل وضع نظام جديد للاجور والمرتبات يحقق العدالة ويتناسب مع الارتفاع المستمر في الاسعار طبقا لمبدأ ربط الأجور بالاسعار ويضمن حدا ادنى مناسبا للاجور .

● ضمان حق الاضراب كسلاح اساسي للطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها وتحسين ظروف وشروط العمل ، وكذلك حق التظاهر السلمي والاعتصام في مكان العمل وتكوين النقابات والهيئات والانضمام الاختياري لها والانسحاب منها .

● توفير الخدمات الاساسية للعمال والموظفين وخاصة الاسكان والعلاج والانشطة الثقافية والرياضية وأن يستفاد من حصيلة الارباح المجمدة في البنوك والخاصة بالخدمات العمالية وكذلك اسهام بنك العمال وهيئة التامينات الاجتماعية في تمويل أنشاء مناطق سكنية عمالية واخضاع كافة الخدمات العمالية لرقابة التنظيم النقابي .

● اعطاء الاولوية لحل مشاكل العمالة العائدة من الكويت والعراق .

● صرف وجبة غذائية طازجة للعمال الذين يتعرضون لامراض مهنية أو تعويضهم ببدل نقدي مناسب يرتفع تباعا مع ارتفاع الاسعار .

الحرفيون :

- تسهيل حصول الحرفيين على الخامات ومستلزمات الانتاج باسعار مناسبة وتيسير حصولهم على قروض ميسرة بفوائد مخفضة لتجديد الالات والورش ، ومساعدتهم في تصريف منتجاتهم تعاونيا ، وحل مشاكلهم مع الضرائب والتامينات الاجتماعية والحكم المحلي وهيئة الكهرباء .

رعاية المرأة والطفولة

● الدفاع عن حق المرأة في العمل ومساواتها بالرجل في الاجور والترقيات والحوافز المادية وكذلك تسجيل النساء تلقائيا في جداول الانتخاب .

● التوسع في الحقوق والخدمات المقررة للمرأة العاملة في حالة الحمل والولادة وخاصة حقها في اجازة لمدة سنة بنصف مرتب بعد أجازة الوضع والاحالة للمعاش في سن ٥٥ .

●● الاهتمام الخاص بمشاكل المرأة الريفية بحيث تمتد مظله الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اليها .

● تعميم دور الحضانة في الشركات والمؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملة فاكثر والتوسع في انشاء دور حضانة عامة تتناسب رسومها مع دخول المرأة العاملة .

● منح الجنسية المصرية تلقائيا لابناء المصرية المتزوجة من أجنبي .

● فرض عقوبات رادعة على المتاجرين بالاعراض وعلى خطف واغتصاب النساء .

الشباب :

● دعم وتطوير الاندية والمؤسسات الشبابية ومراكز الشباب في القرى والمدن وتعميمها وتوسيع دور الشباب في ادارتها باسلوب ديمقراطي .

● حق الشباب في تكوين منظماته الديمقراطية دون وصاية ادارية وتوفير المنابر الثقافية للشباب دون أي قيود .

● دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا واشتراكهم في اقتراح نظم ومناهج التعليم وأساليبه والعمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ بدلا من لائحة ١٩٧٩ .

هذه هي رؤيتنا لاصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وبرنامجنا لحل مشاكل الجماهير الملحة ، حددنا بوضوح مصادر تمويلها وضرورة تحمل القادرين أعباء اكثر من أجل تخفيف المعاناة عن ذوى الدخل المحدود . وسوف يناضل حزبنا ونوابنا من أجل وضعها موضع التطبيق .

●● أختي المواطنة .. أخي المواطن .. المهم أن تتحمل مسئولياتك في أن تمنح برنامجنا ومرشحينا ثقتك وأن تصوت لكل من يتبنى هذا البرنامج وأن تناضل معنا من أجل ضمان نزاهة الانتخابات بحيث يتواجد في مجلس الشعب من يعبر عن مصالحك ويدافع عن حقوقك . ونحن واثقون انك قادر على المشاركة الايجابية في معركة الانتخابات .

. ان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

٦٠ مقعدا بالبرلمان منحة من الحكومة للمرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة | يوسف والى لمرشحى الحكومة : «العبرة بيوم الانتخاب ولا يهم ما قبله او بعده» !!

الاسكندرية - عصام الدين رفعت :

علمت «الوفد» ، ان الحكومة تنوى تخصيص ٦٠ مقعدا في مجلس الشعب القادم للمرشحين المستقلين وبعض قيادات الاحزاب الصغيرة التى شاركت في الانتخابات . تم الاتفاق بين الحزب الوطنى والحكومة على تخصيص ٢٠ مقعدا للأحزاب الصغيرة ، ومنح حزب التجمع غالبية هذه المقاعد لاول مرة . كما تم الاتفاق على منح احزاب الامة والاتحادى ومصر الفتاة والخضر مقعدين لكل منها ، وتخصيص باقى المقاعد للمرشحين المنشقين عن الاحزاب التى قاطعت الانتخابات وبعض الشخصيات العامة . كما علمت «الوفد» ان وزارة الداخلية قررت اتخاذ موقف سلبى يوم الانتخاب ، والسماح لمرشحى الحزب الوطنى ومندوبيهم بتزوير الانتخابات ، عن طريق منع مندوبى المرشحين المنافسين من دخول اللجان او التواجد خلال عمليات التصويت . واكدت دراسة خطيرة لاحدى الجهات الامنية ان نسبة التصويت لن تتجاوز ١٠٪ في عواصم المحافظات ، و٣٠٪ في القرى والريف .

وكان الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى قد اعلن خلال لقائه مع مرشحى الحزب في الاسكندرية ، عدم تخوفه من نتائج الانتخابات . وطالب مرشحيه بالاهتمام بحملات الدعاية والهجوم من المرشحين المنشقين عن الحزب ضد مرشحى الحزب . وقال الدكتور والى . «العبرة يوم الانتخابات ولا يهم ما يجرى قبله او بعده» !!.

وارتفعت الحالة المعنوية لمرشحى الحزب عقب لقائهم مع اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية ، والذى تناول تطورات الحملات العنيفة من المرشحين المستقلين ضدهم .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

لماذا رشح الحزب الوطني اثنين من الأقباط ؟

سمير تادرس

نشرت الأهالي في الاسبوع الماضي رسالة للقارئ «ممدوح بشرى تحت عنوان «نداء لرئيس الجمهورية من اقباط مصر».

لقد جاء بهذا المقال نقطتين :

الأولى : ان الكاتب عنده [illegible] لخلو ترشيحات الحزب الوطني يقول «انهم (أي الاقباط جميعا) من مؤيدي الحزب الحاكم».

الثانية : أنه في الدائرة الرابعة شبرا / القاهرة حيث نسبة الاقباط تزيد على ٥٥ ٪ تم ترشيح عضوين لمجلس الشعب ليس بينهما قبطي واحد.

بالنسبة للنقطة الاولى ... بأى حق يسمح الكاتب لنفسه ان يتحدث باسم الاقباط ويقول «ان جميعهم من مؤيدي الحزب الوطني» ؟

أعتقد ان الحماس الشديد وضعف الوعي السياسي اوقعا القارئ في خطأ اظهار الاقباط في صورة «المؤيدين» للحزب الحاكم وهي صورة [illegible] اعتقد ان الكثير من الاقباط يرد[illegible] بأنفسهم عنها. أقول ذلك لأني استبعد ان يكون السيد القارئ «قد قام بعمل احصاء او مسح» لما كتبه. ربما كان السبب وراء ما كتبه الكاتب هو عتاب شخصي من سيادته على الحزب الحاكم لعدم ترشيحه. من حقه ان يعاتب الحزب، ولكن عند استخدام هذا الحق لا يجوز له ان يصور الاقباط في صورة «جماعة دينية تدين بالولاء السياسي لحزب معين». انها صورة خطيرة وبشعة.

بالنسبة للنقطة الثانية ... هل معنى ان نسبة الاقباط في دائرة معينة نسبة عالية أنه من اللازم ترشيح قبطي في هذه الدائرة ... ؟ !

لو اتبعنا ذلك لكان معناه بداية الانزلاق نحو طريق التمثيل النسبي ... وهذا ما رفضه الاقباط منذ دستور سنة ١٩٢٣.

إذن لماذا اقتصرت قائمة مرشحي الحزب الوطني على اثنين فقط من الاقباط ؟ !

إنها ظاهرة جديرة بالبحث لاسيما بالنسبة لحزب يدعي جماهيريته الساحقة وشعبيته الجارفة في دولة يشكل الاقباط فيها جانبا هاما من جماهيرها.

هل يكمن السبب وراء هذه السقطة من الحزب الوطني في أنه يحاول معالجة ظاهرة التطرف بنفاق التطرف وشعاره في ذلك «وداوني بالتي كانت هي الداء» ؟

أم ان القيادة السياسية للحزب الوطني لاتجيد الاصغاء الى جماهير الشارع الذي تدعى أنها تعبر عنه ؟ !

واذا كان الاقباط قد عزلوا انفسهم عن العمل السياسي ... اليس من واجب الحزب السياسي ان يبحث عن الاسباب التي دفعتهم الى ذلك .... ؟ !

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

الأقباط .. وانتخابات مجلس الشعب

الدكتور : سليم نجيب
القاضي بمحكمة
مونتريال الابتدائية

نشرت الصحف المصرية قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب فتبين لنا ان من بين ٤٤٤ مرشحا اختار اثنان فقط عن الاقباط في حين ان تعدادهم « الرسمي » هو ثلاثة ملايين نسمة والتعداد « الحقيقي » يزيد على السبعة ملايين نسمة .

ياله من تعبير « صادق » عن تدعيم اركان « الوحدة الوطنية المصرية » تلك الوحدة المظلومة التي يتشدق بها المسئولون وغيرهم في مصر .

ولنعد قليلا الى الماضي القريب ونفتح صفحات ثورة ١٩١٩ وما بعدها لنرى كيف كانت شعارات « الدين لله والوطن للجميع » و« مصر للمصريين اقباطا ومسلمين » .. الخ تطبق وتمارس فعلا . ان المناداة بشعارات شيء والممارسة الفعلية شيء آخر . فما لم تكن هناك ممارسة فعلية وتطبيق صادق لهذه الشعارات والمبادىء فانها تغدو هباء وتصبح مجرد فقاقيع سرعان ما تتلاشى في الهواء .

المفروض في الحزب – اى حزب – ان يرشح ممثلين عن الشعب بكل فئاته وعناصره وان يضم اشخاصا يمثلون – بحق – جميع الفئات والعناصر . هكذا كان الوضع ايام حزب الوفد بزعامة الزعيم سعد زغلول اذ كان يرشح اكثر من ٤٠ عضوا قبطيا في مجلس النواب المكون من ٢١٦ عضوا وكان الاقباط يمثلون ٥٠ ٪ من اعضاء الهيئة التنفيذية لحزب الوفد .

أما اثناء المعارك الانتخابية فكان الزعيم سعد زغلول يذهب بنفسه ليؤيد مرشحي حزبه من اخوته ومواطنيه الاقباط في دوائرهم الانتخابية وكان من هؤلاء المرشحين ويصا واصف وسينوت حنا ومرقس حنا ومكرم عبيد وفهمي ويصا وجورج خياط وفخري عبد النور والدكتور نجيب اسكندر وراغب اسكندر وغيرهم .

كما كان احمد ماهر رئيس الحزب السعدي يذهب بنفسه الى الدوائر الانتخابية لتأييد المرشحين الاقباط من حزبه هكذا فعل لتأييد جفري بطرس غالي وغيره .

وكان الزعيم مصطفى النحاس ايضا يذهب الى سرادق الانتخابات ليؤيد مرشحي حزبه الاقباط ضاربا بذلك مثلا حيا في الوحدة الوطنية هكذا فعل حينما ذهب الى دائرة شبرا لتأييد المرشح القبطي إبراهيم فرج وحينما ذهب الى دائرة الزيتون لتأييد المرشح القبطي اسطفان باسيلي وغيرهما .

وكل هؤلاء الاقباط وغيرهم من لم نذكر اسماءهم كانوا ينجحون في الانتخابات العامة « كمواطنين مصريين » وكان هذا هو المثل العملي والممارسة الحقيقية لشعار الوحدة الوطنية التي ظهرت نتائجها في كل حركة انتخابية وفي كل مجلس نيابي ولقد سبق ان عبر الزعيم سعد زغلول في حديث مع مراسل صحيفة « الوستمنستر جازيت » في ٤ مارس ١٩٢٤ عن هذه الروح الوطنية عندما قال : « ان النسبة التمثيلية الكبيرة التي منحها الشعب والحكومة لاخواننا الاقباط في البرلمان هي احسن دليل على ان جميع المصريين في نظر القانون سواء » ..

هذا لا يفوتنا ان نذكر المسئولين – والذكرى تنفع المؤمنين – ان اول مجلس نواب منتخب عام ١٩٢٤ كان هناك ٣٠ نائبا قبطيا منتخبا من بين ٢١٦ عضوا هم اعضاء المجلس وكان رئيس المجلس انذاك هو المجاهد « ويصا واصف » محطم الاغلال .

هذه هي الروح الوطنية الحقيقية التي كانت سائدة في مصر كانت ممارسة عملية من اكبر رأس في الدولة يعطي بها مثالا عمليا لروح المحبة والتسامح وخدمة الوطن دونما تفرقه بين عنصري الامة بسبب الدين .

فهل هذه الروح موجودة الآن في مصر ؟ هل تسير الزعامة المصرية على نفس خطى الزعيمين خالدي الذكر سعد زغلول ومصطفى النحاس في تدعيم الوحدة الوطنية ؟ !.

لا شك ان المسئولين في مصر يعلمون تماما ان املنا الوحيد هو مصر . انقاذ مصر . النهوض بمصر فهي البداية وهي النهاية هي الامل وهي النور ومعا اى باتحاد فعلي حقيقي لعنصري الامة يدا واحدة نهضت مصر بثورة ١٩١٩ ومعا رددنا قول امير الشعراء شوقي ذلك الملهم الذي احس نبض قلب مصر فجرى شعره على وقع هذا النبض .

اعهدتنا والقبط إلا امة
للارض واحدة تروم مراما
نعلي تعاليم المسيح لاجلهم
ويوقرون لاجلنا الاسلاما
الدين للديان جل جلاله
لو شاء ربك وحد الاقواما

فكما قلنا ونكرر القول : ان املنا الوحيد هو مصر . انقاذ مصر والنهوض بها فهي الامل وهي النور ولم تتحقق رفاهية الفرد والمجتمع المصري ما لم تسد في مصر الوحدة الوطنية الحقيقية والمحبة الاجتماعية بين مختلف افراده مما يزيد الانتاج وتزدهر البلاد تبعا لذلك ان الالتزام بالوحدة الوطنية لا يقتصر على النص او الرمز او الشعار انما يجب ان يتحول الى ممارسة عملية لتنتشر القدوة من اكبر رأس في الدولة الى رجل الشارع ان تحويل هذا الشعار الى ممارسة يحتاج اول ما يحتاج الى تعميق مفهوم الوحدة الوطنية في اذهان الشعب بشتى الوسائل العملية وفي كل مجالات الحياة اليومية بذلك تصبح واقعا ملموسا لا شعارا تلوكه الالسنة في مناسبات ومواقف معينة .

ان اهم خطوة لتحقيق وحدة وطنية صادقة ونزيهة هي ان يكون للاقباط كمصريين اولا وكمسيحيين ثانيا ممثلون عنهم في مجلس الشعب ينقلون مطالبهم ومتاعبهم على هذا الاعتبار هذا ان صدقت النية في البقاء عليهم كما يؤدون مصريين مسيحيين والا كيف يستطيعون التعبير عن انفسهم في هذا الاطار .

كان فى استطاعة الحزب الوطنى ورئيسه مبارك ان يمارس هذه الخطوة بان يحترم الحزب وجود الاقباط فى البلاد وان كونهم اقلية لا يعنى الا يمثلوا فى البرلمان ان عدم ترشيح الاقباط لهو ادانة للحزب الوطنى بل وادانة للنظام كله . لا شك ان ترشيح الاقباط لمجلس الشعب لاشرف لمصر وللاقباط من مهزلة التعيين التى طلعت علينا هذه التقليعة غير الديمقراطية .

ان ما نطالب به الرئيس مبارك بوصفه رئيسا للحزب الوطنى هو الممارسة الفعلية للوحدة الوطنية وهى كما قلنا من اجل مصر اولا واخيرا .

اننا نأمل من سيادته ان يعالج جذريا كل مظاهر التفرقة الجارية فى مصر بسبب الدين ليرفرف على مصرنا مرة اخرى علم الهلال مع الصليب وتعيش مصر مبدأ « الدين لله والوطن للجميع » حتى يشعر الاقباط انهم يشتركون فعلا فى حكم البلاد وليسوا مستبعدين اذ ان الحزب الوطنى والدولة استبعدت الاقباط فعلا من الاشتراك معها فى حكم البلاد واصبح هذا الاستبعاد سياسة عامة للحكم .

المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

طموحات انتخابية

"استجواب طويل لبرلمانى قديم"

مفيد فوزى

يحاور

كمال الشاذلى

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● تقييم اداء الوزراء فى دوائرهم كان معيارا للترشيح

● المحجوب : أستاذ . أبو طالب : أكاديمى . مرعى : ابن بلد

● نعم . فى الانتخابات الفردية القبلية والعصبية والثراء

● الحزب أشفق على بعض السيدات من الفشل

● داخل الحزب اختلافات رأى لا خلافات أشخاص

● لنا انجازات لا ننكرها ولنا أخطاء وقعنا فيها

● حين تخلى بعض الأعضاء عن مهمتهم تخلى عنهم الحزب

● أعلم أن الشعبية شرط أساسى لقيادات الحزب

● بعض الوزراء يضيقون صدرا بطلبات النواب

● انسان مصر الفقير على خريطة برنامج الحزب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

أجلس امام « مناور » برلمانى ، مشهود له ببراعة المناورة الحزبية ! ولما كان الحوار الصحفى هو « مناورة » بشكل ما ، فقد « ناورت » بقدر استطاعتى الأستاذ كمال الشاذلى امين التنظيم فى الحزب الوطنى الديمقراطى ، لأستخلص منه عصارة آرائه . فالرجل - على مدى اكثر من ربع قرن - يملك تجربة ثرية ، وفى كثير من الاحيان وقف إلى جانب الحق ومع المنطق ، حتى ولو كان ذلك يشكل نقداً للحكومة التى يمثلها الحزب ، الذى ينتمى إليه . ولو كنت ارسم له « لوحة » ، لرسمته داخل مجلس الشعب ، تحت القبة يحاور ويناور . فالمناورة ، من مفردات العمل الحزبى ، وكمال الشاذلى .. متّفان فى عمله ومؤمن به إلى حد بعيد . فهو داخل المجلس يقوم بعمل « المايسترو » بين اعضاء الحزب وينسق معهم ، ويخطو خطوة فى اتجاه الآخر ويسعى للكسب وإقناع الأحزاب الأخرى المعارضة بالمنطق الهادىء . هذا الهدوء صنعه تاريخ برلمانى طويل ، فالشاذلى من اقدم من عملوا تحت القبة . فهو فى الثلاثين من عمره ، كان امين محافظة المنوفية لسنوات ، وكان اصغر نائب فى البرلمان .

باختصار ، وفى عبارة تصف كمال الشاذلى دون زيادة فيها مبالغة او نقصان يبخس الرجل حقه . إنه « يفهم اصول اللعبة » .

■ مدخل انسانى !

تقتضى اصول المناورة فى الحوار ، ان يكون مدخلى إنسانياً لاقلل شحنة التربص التى احسها مع من .. احاوره !

فقد سالت كمال الشاذلى سؤالاً على سبيل فتح الشهية للبوح .

قلت : فى اى مدرسة من المدارس البرلمانية تعلمت ؟ ومن اى تجربة شربت ؟ وبمن رايته تحت القبة تاثرت ؟

ابتسم الشاذلى ربما لصيغة السؤال المسجوع ، مع انى لم اتعمدها ، لكنه قال - والمسجل مفتوح يلتهم حوارنا على شريط -

السؤال ليس سهلاً ولكنه مهم ، وإذا اردت الدقة فانا تعلمت حقا داخل البرلمان المصرى ، وضع ثلاثة خطوط تحت كلمة المصرى ، لانني بفضل احتكاكي الدائم غير المحدود بكل فئات الشعب وطبقاته كونت لنفسي رؤية . لقد دخلت العمل السياسي منذ تخرجت في الجامعة وعندما تعشق السياسة تتوق لفهم الف بائها وتصبح خدمة كل الناس وحل مشاكلهم هى صناعة الخير في السياسة . انا حصيلة تجارب طويلة فتاريخ الفرد حلقات متصلة . وانا ادعى انى ابن من ابناء ثورة يوليو وعام ١٩٦٤ كنت اصغر نائب في المجلس وقد سن الرئيس مبارك تقليداً لعله الاول من نوعه حين كرم العمل البرلماني في مصر وكنت واحداً ممن كرمهم .

■ أتوقع معارضة قوية ..

قلت لكمال الشاذلي وقد استرخى في مقعده بعد سؤالي الأول الذي داعب أوراق شجرة العمر ..

ـ أنت عملت مع رؤساء لمجلس الشعب ولك رأي بالقطع في كل تجربة . ولاني مؤمن ـ معك ـ انه لا يمكن تلخيص حياة إنسان في بضعة سطور ، فلنقل أهم ما يتميز به على المنصة وهو جالس يدير جلسات مجلس الشعب . و ....

واعتدل الشاذلي في جلسته ونظر في سقف غرفته وأخذ رشفة ماء ، وربما كانت هذه طريقته حين يركز تفكيره ..

قال : ١ ـ إن رفعت المحجوب ، عليه رحمة الله ، كان استاذاً في إدارته للجلسات ٢ ـ الرئيس الراحل السادات كان سياسيا بارعاً في إدارة الجلسة ٣ ـ الدكتور صوفي أبو طالب . استاذ جامعي اكاديمي تطغى عليه استاذيته ٤ ـ حافظ بدوي (عليه رحمة الله) كانت اللغة تسعفه كان الشعر واللغة وقوة البيان تسعف حافظ بدوي في إدارة الجلسة ٥ ـ المهندس سيد مرعي ابن بلد عايش الفلاحين من طين الفلاحين او من مخالطة الفلاحين .

....

، ملحوظة اعتراضية ، . عادة في الحوارات الصحفية إذا تطرق سؤال لاسماء ما ، يقال فيها اراء ، فإن من احاوره يستاذن في ان نسمع من المسجل ما قاله ، ربما يحذف كلمة او يضيف عبارة ، ولكن كمال الشاذلي كان يستعد للسؤال التالي .

قلت : هل بذلت جهداً ما ، لإقناع احزاب المعارضة بأهمية المشاركة ؟

قال : ليس سرا انى قمت بزيارة الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد ، وبالمناسبة ، انا اكن له كل تقدير واحترام وقلت له : إنى اختلف معك فى مقاطعتكم للانتخابات وكان رده بالحرف الواحد ، انا ملتزم بقرار اللجنة العليا للحزب ، . وانا شخصيا احترم الالتزام كامين تنظيم واطالب به . وكنت امل ان توافق الجمعية العامة للحزب على دخول الانتخابات لان دخول جميع فصائل المعارضة فيه إثراء للعمل البرلمانى والسياسى فى مصر . صحيح دخل أفراد من حزب الوفد واعلنوا انضمامهم للحزب الوطنى والبعض الاخر دخل المعركة مستقلاً وقد فصلهم الحزب !

سألت بقلق نقلته للأستاذ الشاذلى من خلال صياغة سؤالى - إن كلمة برلمان هى فى واقع الأمر تباين وتعدد وتصارع آراء ، فهل تتوقع فى المجلس القادم معارضة لكى يستكمل العمل البرلمانى شقيه ؟

بادر وأجاب بسرعة :

- اتوقع ان المعارضة فى المجلس القادم معارضة قوية ، فستكون من المستقلين ومن الاحزاب التى دخلت إذا قدر لها النجاح . لقد وجهنا الدعوة لاحزاب المعارضة والرئيس مبارك طالبنا بالحوار معه واستمراره ، اقول لك ذلك رداً على عبارتك الاعتراضية انه ربما تبدو صورتنا البرلمانية امام العالم مهزوزة !

قلت للأستاذ كمال الشاذلى : هل كانت مقابلة الرئيس مبارك للأستاذ فؤاد سراج الدين حول موضوع مقاطعة الوفد للانتخابات ؟

اجاب : اسأل الأستاذ فؤاد سراج الدين نفسه ، فانا لا علم لى بما دار فى هذا اللقاء .

■ على ضوء التقييم !

سألت أمين تنظيم الحزب الوطنى الديمقراطى : لماذا رشح الحزب بعض وزرائه فى الدوائر ولم يرشح الآخرين ، هل يعنى هذا أن علامات استفهام تقف أمام أسماء بعض الوزراء ؟

اجاب بهدوء ولم ينفعل من السؤال :

- جميع السادة الوزراء قيادات حزبية ذات مستوى رفيع وشاركوا بجهدهم في العمل الحزبي وفي جميع لجان الحزب ، إذن هم في البداية قيادات حزبية ، فإذا اشترك البعض منهم في الانتخابات فهي عملية تنظيمية من الأمانة العامة للحزب . وهي للدقة نتيجة لتقييم اداء بعض السادة الوزراء في دوائرهم لا اكثر ولا أقل .' ثم استطرد امين التنظيم يقول :

- على انه ليس بالضرورة ان يرشح كل وزير نفسه . لقد رشح الحزب ٦ وزراء وهو عدد ليس قليلاً . وليس في هذا تقليل من اى وزير آخر لم يرشح نفسه .

وقلت ما فهمته أنه جرى « تقييم » لتجربة كل وزير في دائرته ، وعلى ضوء هذا التقييم والمتابعة ، جرت عملية الترشيح .

قال كمال الشاذلي : بالضبط .

فقلت له : يرى الشارع المصرى أن الحزب الوطني اختار مرشحيه على أساس - إن أذنت لي - من القبلية ومستوى الثراء . هناك أسماء في الصعيد . هناك أسماء في الدقهلية .. هل في هذا صحة معلومات ؟

اجاب الشاذلي بصراحة :

- هذا الكلام فيه بعض الصحة ولا انكره بدليل أن نظام الانتخابات هذه المرة هو نظام قانوني ، قرار بقانون باسلوب الانتخابات بالنظام الفردى . والانتخابات بالنظام الفردى تخضع لعوامل عدة منها بل واساسها الشعبية والعصبية والقدرة على التحرك وسط الجماهير ، وهذه القدرة تعتمد ولاشك على القدرة المالية .

قلت : هل اشتركت في عملية الترشيح ، وكانت أمامك مقاييس الاختيار ؟

قال كمال الشاذلي : انا لست مسئولاً وحدى ولكني اعلن مسئوليتي الكاملة عن اشتراكي في اختيار جميع الأفراد الذين رشحهم الحزب مع هيئة مكتب الأمانة العامة برئاسة الدكتور يوسف والى . لقد قمنا باستطلاع راى القواعد الشعبية ، وكان هذا اهم مقياس . وجاءت من امناء المحافظات اتجاهات راى عام بعد عملية الترشيح وروجع الأمر مع معلومات اخرى . كنا نتفق ونختلف إلى ان وصلنا للترشيحات النهائية للحزب من الأمانة

المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

العامة وعرضناها على الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطنى الديمقراطى واعلنا هذا الترشيح ولنا مرشحون فى جميع الدوائر اى رشحنا ٤٤٤ شخصا .

■ اختلافات رأى ، لا خلافات

اكتشفت سر نجاح « المناور » كمال الشاذلى تحت قبة مجلس الشعب . إنه يستقبل أسئلتى مهما كانت « الألغام » مختبئة فى طيات الكلمات بهدوء وبلا انفعال . إنه يعيد السؤال على نفسه بصمت ثم يفند القضية ويخرج كما يقول الحس الشعبى « كما الشعرة من العجين » !

سألته : هل هناك أسباب وجيهة لتخلى الحزب الوطنى عن رؤيته السابقة السياسية فى ترشيح بعض أعضائه من « القيادات » ؟

اجاب كمال الشاذلى : لم يتخل الحزب عن رؤيته السابقة للمراة . الحزب يعترف بدور المراة ، فمشاركتها ليست مقصورة فقط على عضوية مجلس الشعب بل لها مساحة كبيرة داخل الحزب ولجانه . والمراة شاركت فى المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والاقسام . والمراة شاركت فى مجلس الشورى سواء بالانتخاب او التعيين . والحزب رشح ٤ اسماء إيمانا منه بان الانتخابات الفردية والتحرك فيها هى القدرة على الحركة وسط الجماهير وهذه تحتاج لمقدرة كبيرة ـ ومن هنا كان اشفاقنا على بعض السيدات من عدم ترشيحن . ولذلك تلاحظ ان الترشيحات معظمها من القاهرة والجيزة وسيدة واحدة من البحيرة . وانا اريد ان اقول فى هذه النقطة : لماذا لم تدخل سيدات « مستقلين » والباب كان مفتوحاً ؟ لماذا الضجة ؟ اى سيدة تدرك ان لها شعبية ولديها المقدرة على خوض المعركة كان بإمكانها ترشيح نفسها . لماذا التركيز فقط على الحزب الوطنى . اوجه التساؤل للسيدات الغاضبات : لماذا لم ترشحن انفسكن ولا يشترط الهوية الحزبية . فى الانتخابات السابقة تقدمنا بـ ١٣ سيدة ، لان نظام القوائم كان يسمح بهذا . هناك ملاحظة اخرى وهى منذ متى تحرص صحف المعارضة على ترشيحات الحزب الوطنى ؟ اليس هذا لافتا للنظر ؟

قلت لامين التنظيم : يتساءل الشارع المصرى عن بعض الخلافات التى تحدث بين الشخصيات المسئولة داخل الحزب . فهل هناك تكتلات . عفواً ؟

المصدر : صباح الخير

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

اجاب كمال الشاذلى : استاذ مفيد ، اصدقك القول ، لا يوجد داخل الحزب الوطنى اى انقسامات او خلافات . هذه حقيقة يعرفها الجميع وإن كان يحلو للبعض ان يتشدق بها كل اسبوع ، وهذا وهم فى خيال البعض ، داخل الحزب تجرى ديمقراطية كاملة سواء فى الاجتماعات او فى الامانة العامة او فى لجان الحزب ، والقرار للاغلبية فى النهاية . طبعاً هناك اختلافات كثيرة فى الآراء وليس خلافات بين الاشخاص .

قلت : تخلى الحزب ـ ايضاً ـ عن بعض الوجوه القديمة ذات الخبرة ؟

اجاب الشاذلى : التغيير سمة التجديد ، ولابد ان يسير هذا فى جميع مؤسسات الدولة . فى كل مناسبة نسعى للتجديد ونحتفظ ببعض من لديهم خبرة واعلن لك ان نسبة التغيير فى هذا المجلس من المرشحين داخل الحزب وصلت ٥٥٪ من المجلس السابق .

■ **ظلمت الحزب !**

قلت لكمال الشاذلى وأنا اركز النظر فى عينيه . هل لديك طموحات تنفيذية ؟

بادلنى النظرات المركزة ، واجاب : لا اعتقد ان الطموحات التنفيذية تساورنى ، لقد كانت احلامى وهوايتى ان انوب عن الشعب داخل البرلمان وليس فى موقع تنفيذى باية حال .

قلت : مامدى طهارة الانتخابات القادمة ، حيث أن الموضة هى الحديث عن تزويرها ؟!

قال الشاذلى : طوال حياتى البرلمانية ، اسمع هذه النغمة ، وبعض فصائل المعارضة وليست كلها تدير هذه الاسطوانة

سألته : تعال نقوم بعملية « تقييم » لاداء الحزب الوطنى نفسه ، فمن هنا تأتى المصداقية . ثم إن العمل الحزبى « افكار يلتف حولها الناس » وينقلها لهم « إنسان » له جاذبية شعبية .

قال امين الحزب : اى عمل يقوم به بشر معرض للخطأ والصواب فالعصمة لله وحده . كحزب وطنى لنا إنجازات .

قاطعته : إنجازات ؟ بمعنى ؟ هل أحس بها الشارع جيداً ؟

قاطعنى : دعنى اكمل وسوف استمع لرايك مفصلاً !

وعاد كمال الشاذلى يقول : نعم ، لنا إنجازات ، ولا امنع ان هناك اخطاء وقعنا فيها . هذا وارد وربما الظروف الاقتصادية وخاصة الغلاء ومستوى معيشة الفرد يجعل حكومة الحزب تعمل جاهدة على التقليل منها وليس إلغاءها .

قلت لأمين التنظيم : كتبت مرة خطابا نشرته فى صباح الخير ووجهته للأستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وقلت بين سطوره منتقداً عدم تواجد الحزب فى أزمات البلد ومنها ارتفاع اسعار السلع الضرورية ، وكيف انه ينبغى ان يشرح للناس الوضع بأبعاده ، واتصل بى وزير الإعلام صفوت الشريف بوصفه الأمين العام المساعد للحزب ، وقال لقد حكمت على الحزب فى القاهرة فقط وليس من الطبيعى أن تحكم على شريحة واحدة حيث يتوه فيها الجهد وقال لى اذهب لريف مصر لتعرف مايقوم به الحزب من جهد . اسألك إلى أى مدى يتواجد الحزب ليشرح للناس الواقع المعاش ؟

قال كمال الشاذلى : انت اثرت نقطة مهمة وانا قرات تعليقك واقول لك بامانة لقد ظلمت الحزب يا استاذ مفيد . واقول لك كامين للتنظيم ليس دفاعا عنه ولكن اقرار لواقع ان الحزب الوطنى متواجد بحق ، ومن يقل لك اين الحزب ، يردد نغمة سرت ورُوجت لها بعض احزاب المعارضة . طبعاً من حق المعارضة ان تنتقد كما تشاء فهذا مشروع . ولكن النقد المشروع ، لاداء وليس لاشخاص .

سألته : هل للحزب موقف معلن من ازمة الخليج غير بيانه التقليدى ؟

قال امين الحزب : اعترض واقول لك لقد اعلنا راى الحزب بمبادرة . اعلن حزب الوفد موقفه الواضح . ان عدداً هائلاً من المؤتمرات الشعبية شرح فيها الحزب الموقف . بل اصارحك انه وجهت لهذه المؤتمرات انتقادات . فماذا نفعل ؟ إذا عملنا مؤتمرات يقولوا الحزب الوطنى بيعمل كده ليه ، وإذا معملناش يقولوا : اين الحزب . اصارحك اننا كحزب وطنى ، مظلومين ، من بعض المعارضة ومن بعض الكتاب الصحفيين وأنت واحد منهم .

■ اختلفت مع الحكومة !

قلت لكمال الشاذلى : يتساءل البعض ، لماذا لا تأخذ أحزاب المعارضة فرصتها فى مساحة إعلامية ؟

اجاب : انا مع حقهم فى هذه المساحة واعتقد ان الاخ صفوت الشريف وهذا حق ـ كمسئول عن الإعلام من القلائل الذين تولوا وزارة الإعلام الحريصين ـ عن قناعة ـ على الراى والراى الآخر ، وهذا شىء اذكره ونذكره له . هناك نقطة نظلم اشير إليها من تجارب العالم ونشاطه الحزبى . هذا النشاط لا يظهر فى وسائل الإعلام « يومى » . ولكن فى مناسبة كالانتخابات تظهر مساحات وفرص للمعارضة لأن الانتخابات هى التجربة الحقيقية للممارسة الديمقراطية . اريد ان اقول ان الحوار الذى تم من خلال مجلس الشعب لكل متابع امين ومنصف كان من افضل الممارسات الديمقراطية على امتداد تاريخ مصر .

سألته : الن يظهر فى الدورة القادمة لمجلس الشعب مشهد النواب فى حالة « النوم » فى الجلسات التى يذيعها التليفزيون ؟

اجاب : ارجو ذلك .

سألته : هل تعتقد أن بعض الأحزاب هى صحف فقط ؟

اجاب : للاسف ، البعض !

سألته : هل تعتقد أن معظم الذين قد انتخبهم الشعب قد عادوا إلى مراكزهم وقراهم وواصلوا العلاقة بهم ؟

اجاب : نعم !

سألته : الم يحدث ان تخلى عن هذه المهمة بعد الانتخاب ؟

اجاب : حينما تخلى البعض عن مهمته ، تخلى عنه الحزب .

سألته : هل كان هذا المقياس فى الترشيحات الحالية ؟

اجاب : نعم .

سألته : هل هناك ظاهرة إعراض عن التصويت وما سرها ؟

اجاب : لا تظهر الظاهرة إلا فى العواصم الكبرى كالقاهرة

والاسكندرية وإن كنت أمل ان تختفى او تقل حدتها . الروابط فى الريف اعمق !

سألته : هل « الرجل الفقير » على خريطة الحزب الوطنى ؟

اجاب : هو اساس ، لاننا نستمع منه اثناء جولتنا الانتخابية لمطالبه وهذه قاعدة عملنا داخل البرلمان .

سألته : عندما أوجه انا كصحفى رأيا ضد وزير الداخلية من منظور موضوعى يتعلق مثلاً بأمن الشخصيات العامة عقب اغتيال المحجوب . هل يعبث هذا بهيبة وزير فى الحزب الحاكم ؟

اجاب : من حقك ان توجه هذا النقد إن كان له محل . وانا شخصيا إذا كنت تتابع جلسات المجلس ، كثيرا ما اختلف مع الحكومة ومع بعض السادة الوزراء فى قضايا عامة وهذا حقى وفى هذا إثراء للتجربة الديمقراطية ولم يغضب رئيس الوزراء او الوزراء .

■ صفات يوسف والى..

سألته : هل من حق كاتب فى الصحف القومية ان يكتب منتقداً الحزب الوطنى فى سلوكياته بكل الحرية وهو لا يجلس فى مقاعد المعارضة ؟

اجاب : نعم ، هذا من حقه ونحن نرحب به وهذا ما يدور .

سألته : هل التصفيق للحزب « عمال على بطال » صحى ؟

اجاب : لم نطالب به ، وقد اختلفت انا شخصيا مع بعض الكتاب وامتد نقدهم إلى شخصى واستخدمت حقى فى الرد . التصفيق بلا مبرر غير صحى على الإطلاق .

سألته : هل المجلس القادم سيكون له رئيس « كالناظر » ؟

اجاب : اقول لك شهادة زميل شاركته كعضو وكزعيم للاغلبية فى البرلمان . اتفقت معه واختلفت معه ولم يكن المحجوب ناظرا كما تقول ولم يكن معلما بمعنى التدريس ولكنه كان معلماً بمعنى الأستاذية واعتقد ان المعارضة تشاركنى الراى . وقد سمعت منهم هذا الراى بعد وفاته !!

سألته : ما الصفات التى ينبغى ان يتحلى بها من يشغل وظيفة الأمين العام للحزب ؟

اجاب : يتحلى بكل صفات الدكتور يوسف والى . رجل على خلق يتسع صدره للنقد ويبذل قصارى جهده ويعطى وقته لإثراء العمل الحزبى ؟

سألته : هى ترى معى أن الجاذبية الشخصية ضرورية للرجل العام ؟

اجاب : اوافقك .

سألته : هل شعبية قيادات الحزب الوطنى قائمة ؟ .

اجاب : بعضها .

سألته : أشعر أن صوت الدكتور يوسف والى كأمين عام خافت ؟

قاطعنى : ايه اخر كلمة فى السؤال ؟

قلت : خافت ، بمعنى نبرة هادئة أكثر من اللازم !

اجاب : الهدوء مطلوب فى العمل القيادى .

قلت :الهدوء وسيلة للإقناع الجماهيرى ؟

اجاب : المهم المحتوى وليس الصوت العالى !

سألته : هل التعاون مائة فى المائة بين السادة الوزراء والنواب ؟

اجاب : عدد قليل من السادة الوزراء يضيق صدراً بطلبات النواب لحل مشاكل الجماهير او لكثرتها او لانشغال الوزراء فى لجان كثيرة فى اعمالهم الوزارية .

سألته : هل كل النواب يذهبون للوزراء لحل مشاكل الجماهير ؟

اجاب : اغلب النواب !

سألته : هل فى الحزب الوطنى لجنة قيم تحاسب الأعضاء ؟

اجاب : فى العام الماضى ، تمت مساءلة احد النواب لخروجه عن الالتزام الحزبى وهو الالتزام فى المبدا بالنسبة للقضايا العامة .

سألته : هل اقوال بعض اعضاء مجلس الشعب فى الجلسات التى ينقلها التليفزيون « إثبات ذات » لقراهم وقواعدهم أنهم حاضرون ، أم هى للحقيقة ؟

اجاب : هذا حكم قاس . واختلف معك ! التليفزيون لا ينقل كل الجلسة ـ ولكنه يسجلها ثم يقدم منها بقدر ما يتاح له من وقت .

سألته : هل توافق على الكاريكاتير الساخر من « نوم » بعض أعضاء المجلس و« خلو » مقاعده أحياناً ؟

اجاب : نعم ، اوافق . وعندى تحفظ صغير ، إن شئت انشره وإن لم تشأ احذفه ، وهو ان الكاريكاتير زودها حبتين .

■

مثل كرة البنج بنج كانت طلقات الأسئلة والإجابات بينى وبين كمال الشاذلى ..

وكان لابد من سؤال مريح للاعصاب .

● ماذا تعلم الشاذلى من الحياة البرلمانية الطويلة « ٢٦ سنة » ؟

اجاب وهو يفكر :

ـ تعلمت : ١ ـ الوفاء ٢ ـ الشعب لا يخطىء فى احكامه ٣ ـ الشجاعة فى مواجهة الشجاعة ٤ ـ الصدق فى التعبير ٥ ـ الاعتراف بالخطا يولد شجاعة مواجهة المخطئين .

وسألت امين تنظيم الحزب الوطنى الديمقراطى كمال الشاذلى :

ـ هل أنت توافقنى على أن فى مصر أحزابا لها مستقبل . وأحزابا لها ماض وليس لها مستقبل ، وأحزابا تعبر عنها صحفها فقط وأحزابا لا تحمل من العمل الحزبى إلا اللافتة فقط ؟

وطلب منى كمال الشاذلى ان اعيد السؤال وصمت قليلاً وقال

ـ اوافقك !

....

تم الاستجواب .

« مفيد فوزى »

حتمية التغيير

بقلم المستشار : سعيد الجمل

كثر الحديث هذه الايام حول المقاطعة للانتخابات التى قامت بها احزاب المعارضة مابين مؤيد لهذه المقاطعة ومنكر. فالذين ينكرون المقاطعة يقولون بأن احزاب المعارضة قد ارتكبت فى حق نفسها خطأ قاتلا ، ذلك انه لن يصبح لها منبر تجاهر فيه برأيها بعد ان كانت تجد فى مجلس الشعب هذا المنبر تطل منه على الجماهير وانها بفقدها له تكون قد تخلت عن وظيفتها وحكمت على نفسها بالاضمحلال .

واغلب الذين يقولون بهذا الرأى هم ممن لايؤمنون بإمكان وجود واقع سياسى يغاير الواقع الذى نعيشه ونكتوى بناره .. فخيال هؤلاء يقصر دائما عن تخيل مستقبل جديد تزول فيه نوائب الضيق الاقتصادى الذى يعانيه الشعب ، مع ان طبائع الأشياء تحتم التغيير بالنسبة لهذا المناخ السائد وذلك من سمات التطور الذى هو علامة استمرار الحياة وبقائها . ولسنا استثناء على هذه القوانين المطبقة فى كافة العصور والازمان .

ـ ولقد فات هؤلاء المواطنين ان وظيفة الديمقراطية الحقيقية تأبى الركود والبلادة ولايتصور ان يظل هذا المناخ اخذا بالخناق . فالديمقراطية التى لابد اننا بالغوها قريبا تتحرك معها مشاعر الجماهير فى تنافس شريف عبر الكلمة الصادقة وعبر صناديق الانتخابات لانه اذا لم تتحرك هذه المشاعر لاختيار من ترى الجماهير حقا انهم جديرون بتمثيلها فى مجلس نيابى يناقش ويحاسب ويراقب فلا وجود لهذه الديمقراطية ولا جدوى منها .

ـ اين نحن الآن مما يمارسه مثلا شعب الجزائر ، الذى نسبق تجربته الحالية فى الديمقراطية بعشرات السنين والذى يعمل جاهدا لتدعيم خطاه بعد ان دفعته انتفاضته المجيدة فى ١٩٨٨ ليمارس سلطته فشاهدناه يقوم باجراء انتخابات بلدية سليمة وشاهدناه وهو يستعرض إرادته عبر مسيرات حرة بلغت الملايين دون ان تمارس الشرطة نحوه هوايتها المفضلة من ضرب وقتل واعتقال فلم تزهق فى هذه المسيرات روح واحدة وكان واضحا من ذلك ان ارادة الشعب كانت تعلو كل ارادة .

ـ فهل يريد الذين ينعون على المعارضة مقاطعتها للانتخابات ان يظل الحال على ماهو عليه حتى تقتلنا السلبية اكثر مما قتلتنا وحيث لاسبيل امامنا الا تلقى المعونات والقروض دون عمل او انتاج . هل يريدون لنا ان نكون عبيدا لكل من هب ودب متخلين عن استقلالنا وذاتيتنا بان نرهن مستقبلنا لمن يمدنا بهذه المعونات ومن يتعطف علينا بتلك القروض؟؟ .

● من احسن ماقرات فى صحيفة « الاهرام » مقالا للدكتور عبد المنعم سعيد بعنوان "مصر التنمية والانتخابات" نشر يوم ١٩٩٠/١١/٩ يقول فيه (لن ينفع الحكومة أن تلغى ديوننا فالمشكلة لاتكمن فى ذلك . إنما هى تعششت فى ادمغتنا وفى طريقتنا فى إدارة الامور وتصورنا بانه بالاعلانات وحدها يمكن ان نخدر الناس الى ابد الآبدين ، ثم يقول ، انه بدون انتخابات حقيقية نزيهة تكسب ثقة الشعب فلا امل فى اى اصلاح وبدون رقابة شعبية فان كل برامج الاصلاح الاقتصادى لن تفلح وانه بدون تغيير جذرى يتعدى الاشخاص الى النظام والوسائل والطرق التى ندير بها حياتنا فانه لافائدة ترجى) .

● ان الديمقراطية ليست نظاما للحكم يقصد لذاته بل هى السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحريات السياسية التى تتضمنها كافة الدساتير ليست سوى مدخل لهذه التنمية .

ان املنا فى اشراق وعى جديد وفكر جديد يغاير الفكر الشمولى السائد ليس حديث خيال ولا هو ضرب من ضروب الاوهام .

وان اسلوب مقاطعة الانتخابات هو طريق الى هذا الامل لبلوغ غاية التغيير وبغير ذلك فسنكون متناقضين مع انفسنا وكاننا ندعو الى تكريس الفكر الشمولى والاقرار بمشروعيته وببقاء المناخ السائد الى ماشاء الله .

ولذلك فان المقاطعة هى اسلوب ايجابى لبلوغ هذا التغيير وليست اسلوبا سلبيا كما يقولون ، اذ هى وغيرها من شانها ان تنبه قوى الشعب على اختلاف مذاهبها الى ان ارادته يعبث بها وانه عليه ان يتحمل نتائج تكوين مجلس اخر مصنوع سيكون شانه شان المجالس السابقة .

اننا نريد تغييرا سلميا لانه لابد من التغيير . وبغير الطريق الديمقراطى الصحيح والذى مدخله انتخابات صحيحة ولبه وجوهره تداول السلطة لاشموليتها .. فان البديل سيكون شيئا اخر لايعلمه إلا الله سبحانه وتعالى : وإنا من ذلك لجد مشفقين .